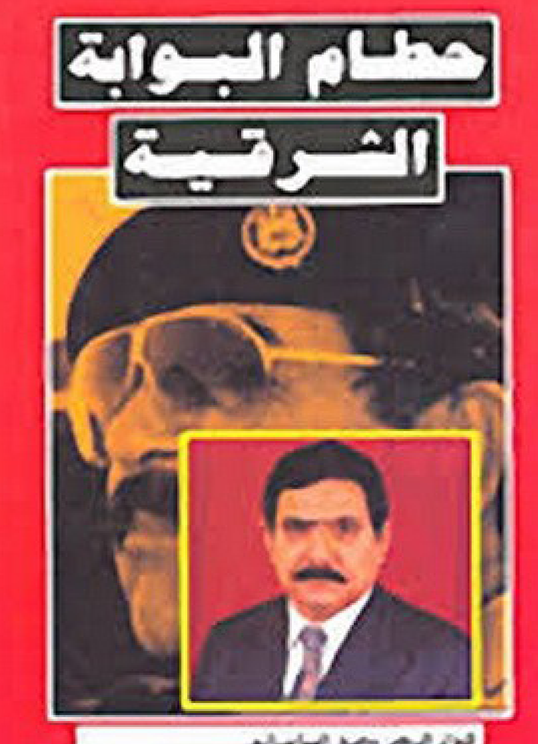
حطام البوابة الشرقية



لواء الركن وفيق السامرائي
مدير الاستخبارات العسكرية العامة في العراق

حطام البوابة الشرقية

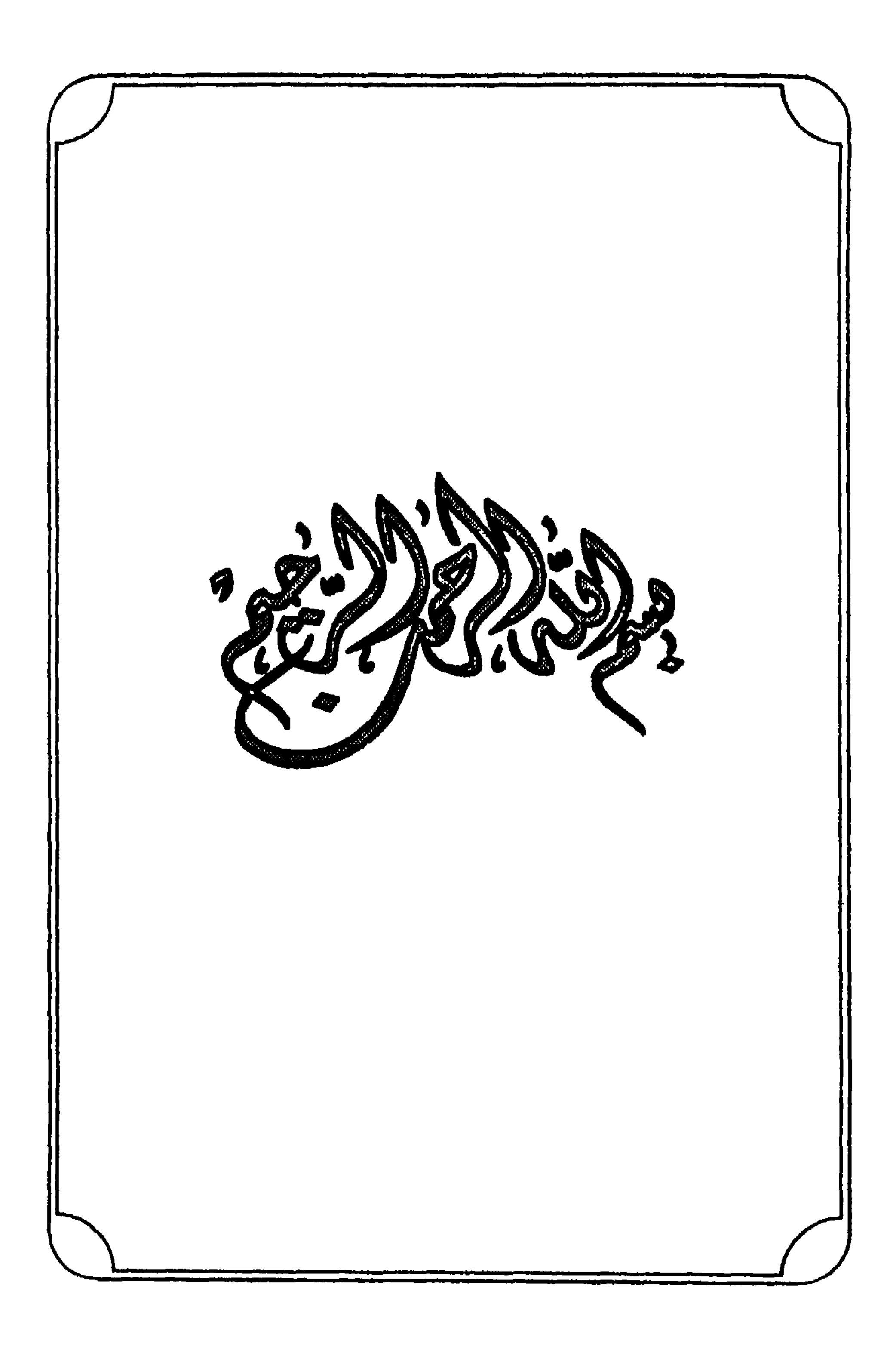
للواء الركن وفيق السامرائي
مدير الاستخبارات العسكرية العامة السابق في العراق

حطام البوابة الشرقية

وحقائق عن الزمن السيئ في العراق

« قراءة جديدة في حربي الخليج الأولى والثانية »

للواء الركن وفيق السامرائي
مدير الإستخبارات العسكرية العامة (العراقية)


بسم الله الرحمن الرحيم

الاهداء

بسمك اللهم..

واليك يا شعب العراق.

المقدمة

يكتسب العراق أهمية استراتيجية خاصة لوقوعه على القسم الشمالي من بحيرات النفط الكبرى، وفي واحدة من نقاط الإحتكاك الديني المتطرف.

لقد بذر شاه ايران أطماعاً في الخليج لم تخفف عقودٌ من الزمن آثارها. وشاءت الأقدار أن تتمخض أحداث ما بعد يوليو (تموز) ١٩٥٨ عن استلام أحمد حسن البكر وصدام حسين للسلطة في العراق، وإنفراد الأخير ببناء أكبر نظام ديكتاتوري إجرامي في العالم، استمد قوته من مليارات دولارات النفط، ومن إستغلال ظروف دولية واقليمية، لزجّ العراق في حروب، لا ناقة ولا جمل لنا فيها، تلبية لطموح الزعامة الجنوني لشخص لايمتلك الشرعية، ولا المقومات العملية والأخلاقية والإنسانية.

تعتبر فترة حكم صدام، الممتدة منذ العام ١٩٦٨ واحدة من أكثر حقب تاريخ العراق سواداً فلم يقتصر الأمر فيها على تدمير الموارد الإقتصادية والتسبب بهدر ٦٠٪ من عائدات النفط، نصفها لتعويضات الحرب والنصف الآخر لدفع فوائد استحقاقات الديون البالغة حوالي مائة مليار دولار، ولا على مليون ضحية من العراقيين مضوا في رحلتهم الأبدية ظلماً من جراء سياسة صدام، أو بيده... وإنما الأمر تعدى هذا كله، ليطعن وحدة الشعب العراقي وتماسكه في الصميم. فلم نسمع، قبل صدام، حديثاً عن (تقسيم) أو (تجزئة) أو (وحدة وطنية) لأن كل شيء كان في مساره الطبيعي.

إن الفردية والديكتاتورية والتسلّط والقمع والإستبداد، هي التي أدت إلى حرب ايران والى اجتياح الكويت، بكل ما حمله من مآسي دخلت عمق التاريخ، فلم

يكن من خيار للشعب العراقي في اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ مع ايران، ولا في الغائها، ولا في شن الحرب على ايران ولا في دخول الكويت... ولقد استبد صدام برأيه، وحده عندما رفض الإنسحاب من الكويت، من دون الإستماع إلى رأي الشعب، ولو بأي شكل من أشكال الإستفتاءات الزائفة.

إن الدول المتحضرة التي تحترم إرادة شعوبها وقوانينها ترجع إلى الشعب ليقول كلمته في مثل هذه المواقف، على الرغم من أن تلك الحكومات قد اكتسبت الشرعية الكاملة في انتخابات نزيهة، أما نظام صدام، وعلى الرغم من أنه ليس شرعياً على الإطلاق، فلم يُعر اهتماماً للشعب العراقي، وهذا عارٌ لايزول إلا بالإطاحة الدموية بالطاغية المجرم.

إن صراع الشعب العراقي مع صدام أخذ بمرور الوقت بعداً لاعودة عنه بحكم الدماء التي سُفحت، والثروات التي هُدرت، والحقوق التي ضاعت، والعداوات التي أُججت، ومحاولات النظام المستمرة لتوسيع دائرة الممنوعات لتعم كل أرجاء العراق ولتلجم أصوات العراقيين أينما حلوا وحيثما ارتحلوا.

يأخذ البعد العراقي قُطراً تتمحور حوله خمس دوائر فرضتها الجغرافية، والقومية، والدين، وتطور المصالح والآفاق البشرية في العالم.

□□ الدائرة الأولى (العراق):

١- أكراد في الشمال: عزز التخلف السياسي والإقتصادي والإجتماعي في العراق ترسيخ الحدود الديمغرافية لهذه المنطقة، شريحة لها لغة خاصة، وأصول أنساب، لها جامع حقيقي مع المركز (هو الدين بكل تفرعاته)، إلا أن الحكومة المركزية لم تستطع وضع هذا الجامع موضع التنفيذ، شريحة عززت نظرتها العرقية، القومية، توجهات المركز نحو قوميته، ويشدها جوار كردي.

شريحة شرّدتها الظروف فانتشر جزء منها في أرجاء العالم ليطلع على الحياة وعلى المفاهيم الديمقراطية، وليعمّق هذا الإطلاع الفجوة مع المركز الدكتاتوري، فجوة مع ما يسمونها دكتاتورية الحزب الواحد، ولكي لانتجنى على المضطهدين في هذا الحزب،

فالدكتاتورية في العراق هي (دكتاتورية الفرد الواحد).

شريحة، لها تجاذب خارجي، وآلام داخلية، تسعى لتكوين دولة كردية، وهكذا (مراكز الثقل) الكردي في غير العراق، ولكنهم يدركون عدم وجود استعداد إقليمي لسماع وجهة نظرهم، ودون هذا الإستعداد ودون دعم خارجي قوي ومباشر، يصبح الأمر مستحيلاً، على الأقل ضمن المعطيات الراهنة، إلا أن هذا الواقع الصعب، لا يخلوا من عوامل مساعدة للإبقاء على الأمل مطروحاً وباستمرار على الساحة العراقية خصوصاً، بسبب الدكتاتورية الفردية وصراعاتها متعددة الإتجاهات داخلياً وخارجياً، وستبقى الديمقراطية والتنمية الإقتصادية الحقيقية المفتاح الواقعي لحل الأزمة، وهو مفتاح مفقود في ظلام الدكتاتورية، وكلما بقي مفقوداً تضاعفت المخاطر.

٢- **تقاسم مذهبي متعادل تقريباً:** أغلبية سنية في القسم الشمالي من العراق نصفه الكردي غير متجاذب مع نصفه القومي العربي بسبب الآلام والطموحات، ونصفه القومي يرى في صدام صورة بشعة، وأراد له صدام التنافر مع الجميع كي يبقى له وضمن حساباته الفردية، ولكنه فشل، خليط في الوسط متضجر من دكتاتورية الفرد الواحد.

أغلبية شيعية في الجنوب تتوزع بين قوميين عرب يفيضون غيضاً من دكتاتورية الفرد الواحد، وبين شعور بظلم طائفي، ويجمع بينهما العداء للدكتاتور.

ولعل هنالك من يقول: هذه فسيفساء جميلة تزيد البلد حضارة وتراثاً وتنافساً شرعياً، ثم هذه الدول الأوربية، وهذه اميركا وهذه الهند وهذه الباكستان خليط من عشرات القوميات والمذاهب والأديان وربما المئات، فلا أحد يمكن أن ينكر كل ذلك ولكن الجو لا يتلائم، والإبعاد تختلف جذرياً بين الأنظمة، ولذلك نقول الحل في (الديمقراطية والتنمية الإقتصادية دون انفصال) فالذي لدينا نظامٌ هو الأسوأ في التاريخ ولا بد أن يرحل، كي نسير في الإتجاه الصحيح.

والعراق هو المؤهل أكثر من كل البلدان العربية، بل ودول العالم الثالث (للديمقراطية وللتنمية)، للأسباب التالية:

ـ لديه ثروة طائلة وأغنى كنوز الأرض.
ـ له تعددية قومية ومذهبية تشعر بالظلم وتبحث عن حلول.
ـ له خلفية سياسية وجذورها تنظيمات عديدة.
ـ له تأريخ وتراث عظيم.
ـ فيه أطماع لآخرين.
ـ والدخول إلى الديمقراطية تدريجياً مقبول أيضاً.

□□ الدائرة الثانية: وتشمل دول الجوار:

أربع دول عربية، تربطها بالنظام في العراق سياسة متضادة، متعددة العداء، واستمرار صدام بالحكم ستترتب عليه مضاعفات حتمية تزيد من عقد التناقض وعدم الإستقرار، فبينها وبين صدام من التناقضات ما يدعو للتجديد المتواصل للخطر، وإبقاء الضوء الأحمر متوهجاً.

دولتان إسلاميتان، في الشرق وعلى طول الحدود ايران الدولة الشيعية الوحيدة في العالم وبينها وبين صدام بحر من الدماء ولم ينته أي من الدعاوي المتعاكسة ومن السذاجة الإعتقاد بأن صفحة الماضي قد طويت، ومن الخطر الإستهانة بها.

وإلى الشمال دولة إسلامية (معلمنة) هي تركيا، مصدر المياه شبه الوحيد للعراق ومنبع النهرين العظيمين دجلة والفرات اللذان يمران بمسارات أنعم الله بها على العراق من أقصى الشمال والشمال الغربي إلى أدنى الجنوب، وتركيا بأمسّ الحاجة إلى النفط فما لديها لايسد حاجتها المحلية الدنيا، وشعار «خذوا الماء واعطوا النفط» يملأ الآذان، وأخذت مسألة المواطنين العراقيين من أصول تركمانية تأخذ بعداً غير مسبوق على الساحة التركية وشمال العراق، وهم أقلية قليلة.

□□ الدائرة الثالثة: الوطن العربي:

وهي الدائرة الأوسع للتعامل البناء، وقد أفقدتنا سياسة صدام القدرة على:
ـ التفاعل الإقتصادي فلم تعد لدينا قدرة متاحة للإستثمار والمشاريع

المشتركة...

ـ التفاعل السياسي حيث فقدت الثقة بعراق الأمس واليوم.

ـ والتفاعل والتنسيق العسكري بالإشتراك بمجابهة التحديات التي تتعرض لها.

ـ والتفاعل الأمني خشية النية بالإختراق.

□□ الدائرة الرابعة: الدول الإسلامية:

وهي تمثل أحد المسالك الممكن اتباعها للمنفعة المتبادلة.

□□ الدائرة الخامسة: العالم:

وقد حققت سياسة النظام فشلاً ذريعاً في هذه الدائرة للأسباب التالية:

ـ التعويل على أنظمة معزولة أو منهارة.

ـ عدم التمكن من تحقيق صلات صناعية وعلمية مشتركة أو بالإستفادة من التطور الكبير بهذا المجال.

ـ الدخول بتناحر علني غير محسوب النتائج في معادلات الصراع.

وما أدلّ على مقياس الفشل السياسي المفزع من تعرض ابن صدام لمحاولة إغتيال خطيرة يصاب بها بعدد كبير من الطلقات ولا يتلقى فيها مكالمة ولا برقية ولا رسالة بأي شكل (تواسيه)، أو تشجب الحادث حتى أولئك الذين دفع لهم أموالاً طائلة من دماء الشعب العراقي، عدا برقية من ياسر عرفات وهو ليس رئيس دولة حتى الآن.

في مرحلة ما قبل الحرب مع ايران كنا نصدّر نفطاً بمبلغ مائة مليون دولار يومياً، وهذا يكفي لبناء (١٥٠٠) ألف وخمسمائة مسكناً مستقلاً وجيداً جداً لعائلة عراقية متكاملة (يومياً)، أو إقامة مصنع في كل يوم أو مصنع عملاق في كل عشرة أيام، ولكننا فوجئنا بعد ربع قرن من وصول صدام إلى السلطة، أن أغلب ما قيل لنا عن التطور الصناعي كان دعاية كاذبة وسخيفة، وأظهرت صناعتنا وتجارتنا اعتماداً مخيفاً على الخارج، فحتى الصناعات البسيطة جداً كصناعة الشخاط (أعواد

الكبريت) والصابون ومساحيق الغسيل وكل شيء لا ننتج منها إلا نسباً قليلة جداً، فضلاً عن الصناعات الرئيسية كصناعة السيارات والمكائن والمعدات الصناعية والمكننة التي لم يظهر لها أي وجود.

وفي قطاع الزراعة فنعتمد على أكثر من (٧٥٪) من احتياجاتنا على الإستيراد الخارجي، وفي العام (١٩٩٠) استهلكنا (٣,٦) مليون طن من القمح حسب الدراسات الرسمية المسجلة لدى وزارات التجارة - الزراعة - الصناعة، والتخطيط ولم ننتج إلا ما يقرب من ستمائة ألف طن أي حوالي (١٦٪) من الحاجة، فيما تتوفر في البلد مياه كثيرة تتدفق نحو الخليج وأراضي زراعية تكفيان لتأمين الغذاء (لستين مليون نسمة) على الأقل.

وفي جولة سريعة وبسيطة في مدن العراق نلاحظ:

- تطوراً معقولاً في بغداد.
- اهتماماً كبيراً في مدينة تكريت (مدينة صدام).
- اهتماماً بسيطاً بمدينة الموصل.

أما المدن الرئيسية ونزولاً إلى القرى فقد بقيت بحالة مأساوية بالنسبة للموارد الإقتصادية والهندسية المتيسرة، ونسبة لما تحقق في دول الجوار كافة، بكل اتجاه؛ شبكات المياه الصالحة للشرب، شبكات الصرف الصحي، الطرق، الهواتف، منظر شبكات الكهرباء، نوعية المساكن: المؤسسات الحكومية، المؤسسات الطبية، تنظيم النقل، المؤسسات والمخازن التجارية...

وعندما يأتينا ضيف مهم ونريد إرائته التقدم الحضاري في البلد فلانجد سوى الإستعانة بما بناه الأجداد، فنذهب بهم إلى آثار بابل ونمرود والدولة العباسية، والتي لم تحظَ هي الأخرى بالإهتمام، فتحولت إلى أطلال تندب حظ العراق.

وخاض بنا صدام غمار حربين دمويتين الأولى مع ايران، والثانية مع العرب والغرب، وخسرنا فيهما ما خسرنا، خسرنا العوائد النفطية لعشرين عاماً متصلة، وخرجنا إضافة لذلك بديون تقارب المائة بليون دولار، وتعويضات حرب الكويت التي يرجح أنها ستزيد عن المائتي بليون دولار، وخسرنا طيلة حكم صدام حوالي

المليون ضحية من العراقيين، وخسرنا الثقة، أخذ الناس يشمتون أو يتباكون وقلة يبكونا، أو يلوموننا، وبعضهم يعين الظالم على المظلوم، لإبقاء العراق ضعيفاً ممزقاً...

وستة أعوام مضت، على الحرب الأخيرة، والطاغية يتربع على كرسي الحكم، جاثماً على صدورنا؛ ذليلاً، مهزوماً، دخل من أسوء أبواب التأريخ ليستقر في خانة المجرمين إلى الأبد، ولكنه على أي حال باقٍ، ولو لفترة محدودة، وببقائه حصار على الشعب لايذائه وقمع واستبداد مستمر، واحتواء خارجي (متعدد) للمعارضة.

ويتواصل الإصرار العراقي على مقاومة طغيان صدام، لأن القضية قضيته والمصير مصيره غير آبه بما يدور خلف الكواليس وتعدد الرغبات وأحياناً الأوهام في الخارج، ولا بالحسابات المتشابكة للمصالح المعاكسة.

النظام ضعيف، ودلائل ضعفه كثيرة، ففشل تجاربه، وتمزق وتحطم العائلة، والإبتعاد عن الحزب، والاستهانة بآراء القادة العسكريين، وكثرة الأعداء، كلها عوامل سقوط أكيد لن تجابهها المصالح في مربعات متناثرة على قطعة الشطرنج في لعبة الأمم!

فأين هو حسين كامل، ووطبان (المعاق) وسبعاوي، وبرزان، وفاضل صلفيج، وماهر عبد الرشيد، وعلي حسن المجيد، وهاشم حسن المجيد، وعبد حسن المجيد، وأرشد ياسين؟...

فمنهم من هو مُعاق، ومعزول، وسجين، وهارب، ومجمّد، ومنهم من قضى، وهم أهل صدام.

وأين هم قادة الحزب الأوائل، ومن بعدهم، وقادة ١٧ تموز ١٩٦٨ (وهم من صدام براء)؟.

إنها ليست سنّة الحياة، بل هي إرادة الشعب ومثلٌ على الإصرار في المجابهة، فأحدثت ذعراً وتصدّعاً وتناثراً بالعائلة المتسلطة، أما صدام فعدو الله ينتقم به وينتقم منه.

يخطأ من يراهن عليه!

ويخطأ من يعتقد أن الإرهاب يغلب الشعوب!
ويخطأ من يعتقد انه يستطيع معاونة صدام (للبقاء) وإعادة الحياة إليه!
ويخطأ من يعتقد ان العراقيين لا يميزون بين البكاء والتباكي!
ويخطأ من يعتقد ان العراقيين لا يفهمون ما يُكتب بين السطور!
ويخطأ من يعتقد ان العراقيين سيكونون حصان طروادة مرة أخرى!
ويخطأ من يعتقد ان العراقيين ينسون!
ويخطأ من يحاول رفع معاناة الشعب العراقي بوجود صدام!
ويخطأ من يعتقد ان الشعب العراقي لايتقدم بالكفاح، ولكن لكل أمة ولكل شعب، ولكل طائفة أسلوبها في الحياة.

لقد قرأت كثيراً ومطولاً عما نُقل إلينا عن فترة حكم الحجاج في العراق، التي اتسمت بالظلم والاستبداد، واصطدمتُ بتضارب الآراء الناتج عن تخلف وتأخير التوثيق آنذاك.. وبقي اسمه ممزوجاً بالطغيان والقساوة ولم استطع العثور على مساوئ ترقى إلى مستوى مساوئ صدام، فقساوة الحجاج لم تقترن بالفساد ولا سرقة أموال الشعب ولا التهور في القيادة.

صدام مولع بالتاريخ.. فنرى العشرات من المرتزقة والبؤساء يكتبون له تأريخاً مزيفاً، يألّهونه.. يكتبون ما يحلو له، وفرض نطاقاً حديدياً لخنق الأصوات الحرة.. وأعتقد واهماً أنه يستطيع لجم الرجال الأحرار، أراد غلق الحدود علينا ووضعنا معه بنفس العلبة التي تضيق عليه. وتجاهل ان للشعب إرادة.. وللشعب أمة.

أوصيتُ كثيراً على (حسين كامل) أن يكشف ويفضح أسرار (عمه صدام) فلم يفعل طمعاً في خط رجعة اليه.. ومَن يدري فلعلّه في حسرة وهو في رقدته الأبدية لأنه لم يستجب.. أوَليس في هذا مثلاً لكل من عمل قريباً من صدام وخرج وسكت.. انهم مطالبون بفضح النظام فانها الحرب النفسية وانه الحق والتاريخ.

ان حزب البعث والقوات المسلحة براء من صدام وأفعاله، وان أبناء تكريت براء من صدام وأفعاله، وليس من الحكمة ومن غير المنطق اتهام هذه الشرائح الواسعة بجرائم صدام، هنالك نفرٌ قليل ممن ينطبق عليهم القول، ومن الحكمة عزل صدام

شخصياً، ثم أولئك النفر القليل ممن معه.

وسأحاول في هذا الكتاب إعطاء صورة مركزة وشاملة على أمل التفصيل بمنشورات لاحقة إن شاء الله، سواءٌ ما يتعلق ببعض ما ننشره هنا، أو حقائق أخرى.

متذرّعاً إلى الله سبحانه وتعالى أن يعيننا إلى ما نصبوا اليه ضمن مفاهيم الحق والعدل، وليعلم الطغاة المستبدون، أن صوت الحرية، صوت الحق لن يُخنق. وسيزهق الباطل، وترفرف راية الحرية والعدل عاليةً خفاقةً في كبد سماء العراق.

والله الموفق.

اللواء الركن وفيق السامرائي
١٩٩٧/٢/١م



النشأة

يُقال في بطون الكتب أن سام بن نوح عليه السلام سكن سامراء، التي يبتدئ اسمها بحروف اسمه، ثم شُيّد فيها ديرٌ للنصارى، وبعد حُقب طويلة من الزمن اختار الخليفة العباسي المعتصم موقع سامراء لتكون العاصمة البديلة عن بغداد فشيّد على أرضها أوسع وأجمل مدينة في الدنيا تليق بأن تكون عاصمة لأوسع وأقوى وأعظم امبراطورية في العالم.

وتمتاز سامراء بنقاء هوائها، وطيبة العيش فيها، كما أن مرور نهر دجلة الخالد بالقرب من حافة كهفها، جعل الناس يتغنون بها وبإطلالتها العظيمة على الحافات البعيدة للنهر وامتداداته، فأقام الخليفة المعتصم الجامع المسجد الكبير والمئذنة الملوية التي لا تزال تحتفظ، رغم مرور ألف عام عليها، بجمالها وتماسك بنائها وهندستها الرائعة الدقيقة. وما زالت أجزاء أساسية متكاملة من قصر الخليفة المطل على الضفة الشرقية لنهر دجلة قائمة بما يناهض طاق كسرى. وامتدت المدينة بشوارعها الطويلة والعريضة لعشرات الكيلومترات، وتوالى الخلفاء العباسيون على السكن فيها، واعتمادها عاصمة لامبراطوريتهم على مدى ٥٢ عاماً متواصلاً، قبل العودة إلى العاصمة الأولى بغداد.

ولكثرة القصور ومنها قصر العاشق (العظيم) المُناظر تماماً لقصر الخليفة على الضفة الأخرى للنهر الذي كان عُرضة في أوقات الفيضان يصل لعدة كيلومترات، ولحداثة البناء وانتشار مدارس العلم والتنظيم الهندسي الدقيق وانتشار الجند (القوات المسلحة) على أطراف المدينة بمعسكرات خاصة، مازالت قائمة حتى يومنا

السلام محمد عارف يتولى إذاعة البيان رقم واحد بالقضاء على الحكم الملكي وإعلان الجمهورية. وتبين فيما بعد أن لواء المشاة التاسع عشر بقيادة الزعيم الركن عبد الكريم قاسم (أبدلت تسمية الزعيم فيما بعد إلى العميد مضافاً إليها الركن) ولواء المشاة العشرين بقيادة العقيد الركن عبد السلام محمد عارف قد زحفا من محافظة ديالى إلى بغداد، وتم الإستيلاء على دار الإذاعة والبلاط الملكي والمواقع المهمة حيث لم تهتم الحكومة بإجراءات الحماية، فحتى الحرس الملكي لم يكن إلا حرساً رمزياً. وإنه لمن غير الصحيح تصفية أقطاب الحكم بتلك الطريقة. فلم يكن الملك فيصل، ابن الملك غازي المحبوب والمعروف بوطنيته كما نقل إلينا، الذي خرج العراق كله مصدوماً بوفاته بحادث سيارة وكان الناس يرددون: «الله أكبر يا عرب غازي انفقد من داره وارتجّت أركان السما ابْدَعْمَت السيارة»، لم يكن ذلك الملك وخاله الوصي عبد الإله وحرمهما وكذلك نوري السعيد، قد ارتكبوا جرائم تجاه الشعب والوطن، ولو جزءاً مما فعله الطاغية صدام، بل أقاموا حكماً دستورياً يمكن تطويره لحياة أفضل تدريجياً.

لقد جرّت نكبة الملوك الكبرى في العراق لمآس امتدت ليومنا هذا.

ويطلق العراقيون على هذه المآسي (حوبة الملك)، أي أنهم يرجعون كل ما حصل لهم من سوء طيلة السنوات الثماني والثلاثين الماضية إلى الذي حصل للعائلة المالكة من جرائم بشعة وسَحْل وتمثيل. فلم تمض إلا أشهر معدودات على ذلك حتى طفت على السطح خلافات قاتلة بين العقيد الركن عبد السلام محمد عارف، الضابط الوطني وصاحب الإمتدادات العشائرية الوسطى والمفاهيم القومية العربية، (التي لم تظهر إلى حيز التنفيذ فيما بعد)، وبين رئيسه عبد الكريم قاسم الذي وصل لاحقاً إلى رتبة فريق ركن (استحقاقاً)_صاحب التوجه الوطني البعيد عن المنطلقات النظرية القومية، مع أنه قدم مساعدات سخية لثورة الجزائر.

ففي أواخر عام ١٩٧٦ وعندما كنت تلميذاً في كلية الأركان العراقية (برتبة نقيب) ذهبنا في جولة إلى شمال أفريقيا، زرنا خلالها مصر والتقينا الفريق محمد عبد الغني الجمصي (وزير الحربية آنذاك)، ثم تونس والجزائر والمغرب، وقد ألقى فينا أحد قادة

الثورة وجبهة التحرير الوطني الجزائرية السيد محمد صالح يحياوي كلمة أشاد فيها إشادة عظيمة بالمساندة العراقية للثورة الجزائرية، (خلال فترة حكم عبد الكريم قاسم من دون الإشارة إليه) إلى حد أثار فيه عواطف الضباط التلاميذ بالبكاء.

◻◻ الإنقسامات (الثورية):

لقد انحاز التيار القومي العربي إلى جانب عبد السلام محمد عارف ووقف التيار الشيوعي وغيره في صف عبد الكريم قاسم واصطف الجنوب – وأحياناً شمال العراق – مع قاسم أيضا. وبالرغم من أن هذا الموقف لم يأخذ حالة الإستمرارية والثبات، فقد اتُهم عبد الكريم قاسم من قبل التيار القومي العربي بمصطلحات الإدانة للتيارات الأخرى المعاكسة ومنها (الشعوبية) وتعني بمفهومها العام الولاء لغير الأمة العربية، فبدأت مرحلة سيئة من مراحل تاريخ العراق الحديث، وراحت المشاكل والتباعد بين بعض أطراف العراق تأخذ شكلاً محدداً ذا غطاء حزبي، واضطر عبد الكريم قاسم إلى تغيير موقفه تجاه الحزب الشيوعي والحركة الكردية بحالات من التناقض، فمرة يحترم الشيوعيين ومرة أخرى يزجّ بهم في السجون. إلّا أن التيار القومي العربي الذي يشمل البعثيين والناصريين بقي على خلاف وصراع حاد مع عبد الكريم قاسم.

وفي خضم هذه الأحداث، وأنا في مقتبل العمر، كانت نظرتي إلى التمسك بالقومية العربية، وحزب البعث والتوجه الناصري، خليطاً من رؤية الأمل للتحرر وللوحدة العربية الكبرى، فشاركت في التظاهرات وإضرابات الطلبة والإعتصامات التي مهدت لحركة ١٤ رمضان (٨ فبراير – شباط ١٩٦٣م) التي أطاحت بحكم عبد الكريم قاسم وأتت بحزب البعث العربي الإشتراكي إلى السلطة وبعبد السلام محمد عارف رئيساً للجمهورية العراقية، فتشكل الحرس القومي، وهو قوّة شبابية مسلحة من البعثيين، وقد أهدى عبد الناصر عشرين ألف قطعة سلاح فردي (غدارة – بورسعيد عيار ٩ملم) إلى هذه القوة، معتبراً سقوط عبد الكريم قاسم نصراً له، وتقريباً للمشروع الوحدوي بين مصر وسوريا والعراق.

وبعد نجاح الحركة في الإستيلاء على الحكم فتحت أبواب السجون لاستقبال (أعداء الثورة). وراحت الإنحرافات والإستهانة بإرادة الشعب تأخذ بعداً غير مقبول من قبل بعض الأطراف الطارئة، تحت ذريعة أمن الثورة، ومحاربة الشيوعية والشعوبية والرجعية. ولم يكتف رفاق العقيدة والسلاح بشنّ الحرب على أعدائهم، فنشبت الخلافات بينهم، إلى أن قام قائد الجحفل الجوي التعبوي وقائد الحرس القومي آنذاك، المقدم الطيار منذر توفيق الونداوي بالإقلاع بطائرته البريطانية الصنع من نوع (هنتر)، ومهاجمة القصر الجمهوري لقتل رئيس الجمهورية عبد السلام محمد عارف، فبدأ التشقق في صفوف الحزب يأخذ مداه.

(البيان رقم واحد) مرة ثانية:

وفي صبيحة ١٩٦٣/١١/١٨ أعلن عبد السلام محمد عارف رئيس الجمهورية من إذاعة بغداد (مرة أخرى) (البيان رقم واحد) فأسماه القوميون العرب (ثورة تشرين)، بينما أسماه البعثيون (ردة تشرين السوداء) وفي صبيحة يوم الردة (بالنسبة لنا نحن البعثيين آنذاك)، كنتُ ممن حملوا السلاح في وجه النظام الجديد، وأنا في السادسة عشرة من عمري.

... وبدأ الإنشقاق في صفوف الحزب يأخذ مداه بعد موجة الإعتقالات والإبعاد للبعثيين، التي شملت بين الذين شملتهم إحالة أخي الضابط على التقاعد، وإبعاد أخي الآخر إلى الجنوب وإقامة جبرية واعتقال الثالث لمدة مائة يوم.

وبعد أن أنهيت دراستي الإعدادية في صيف (١٩٦٥) تقدمت بطلب القبول في الكلية العسكرية.

وفي مرحلة التقديم للكليات والمعاهد العسكرية يجري تحقيق هوية الشخص في مركز الأمن في المنطقة. وكان ضابط الأمن في سامراء آنذاك المدعو إبراهيم السويدي، الذي تدرّج من رتبة شرطي أمن بسيط، وكان عدواً لدوداً للبعثيين. وقد وردتني معلومات تقول أن أمن سامراء مصمّم على إعداد تقرير أمني يحول دون قبولي، فاستعان والدي بالحاج خليل الحاج عبد الله الدوري، وهو من وجهاء

الناصريين، فاصطحبني معه إلى ضابط الأمن الذي قال: إن وفيق كان يحمل رشاشة يوم ١٨ تشرين الثاني ٦٣ لمقاومة الثورة، فاحتجّ عليه الوسيط قائلاً لاتصدق، لأنه كان وقتها لا يزال صبياً ولم تكن لحيته قد ظهرت بعد. فسهّل زميله الأمر وقُبلت في الكلية العسكرية وباشرت في ١٩٦٥/١٠/٢٦م.

وفي يوم ١٩٦٨/٣/٦ تخرّجت برتبة ملازم. ونتيجة للقرعة نسبت الى سلاح المشاة وعُيّنت في المنطقة الشمالية على روابي نالباريز، قرب بنجوين في قاطع السليمانية، خلاف رغبتي للعمل لأني كنت أعتقد ان بإمكاني استخدام أحد هذين الصنفين للوصول إلى هدفي. وكنت في تلك الفترة ميالاً إلى القوى الناصرية أكثر من ميلي إلى البعثيين الذين انقسموا إلى تيار كان يضم أحمد حسن البكر وصدام، وآخر يساري، وهو التيار الموالي لحزب البعث السوري. (بالرغم من عملي الفعلي مع التيار اليساري).. وفي غفلة من الزمن، ونتيجة لضعف وسذاجة حكم عبد الرحمن عارف، استولى صدام على الحكم بالتآمر مع آمر لواء الحرس الجمهوري آنذاك، المقدم الركن ابراهيم عبد الرحمن الداود والمقدم الركن عبد الرزاق النايف معاون مدير الإستخبارات والرائد سعدون غيدان آمر كتيبة دبابات الحرس الجمهوري. وقد حصل ذلك يوم ١٧ تموز ١٩٦٨، ولم يستمر هؤلاء في الحكم سوى ثلاثة عشر يوماً.

ومنذ ذلك التاريخ، حتى النصف الأول من عام ١٩٦٩، استمر البعثيون يضغطون ويلحون عليّ للعودة والإرتباط بالحزب، فوافقت على ذلك وصدرت برقية عاجلة من رئيس أركان الجيش بتعييني مساعداً في الفوج الثاني – لواء المشاة التاسع عشر في نالباريز، وقد جلبت البرقية اهتماماً كبيراً نحوي لصدورها عن رئيس أركان الجيش، علماً أن النقل يدخل ضمن الوحدات من صلاحية الآمرين في الوحدات أو الألوية.

الدورات للبعثيين فقط:

وبالرغم من أن البعثيين كانوا يحبونني ويحترمونني، لبراعتي العسكرية، ولحيويتي العالية، فقد كنت على طرفي نقيض حاد مع تصرفات البعض منهم

(السيئة) وشعرت بأن الدورات الخاصة لنواب الضباط الحربيين التي فتحت للبعثيين، تؤدي إلى إضعاف قدرة الجيش. كما كنت أتعاطف مع القوى الناصرية وإن ما أُلحق بهم من أذى ترك أثراً سيئاً في نفسي. وقد أشاع الكثير من نواب الضباط الحربيين التحلل في الوحدات. واضطر الضباط القوميون والمستقلون لمجاملة الجنود وضباط الصف من البعثيين، ولم يكن لدي أي استعداد لهذا.

وفي أوائل عام ١٩٧٠ تمكنت من معرفة أن أحد الضباط على ارتباط في التيار الناصري، فركزت اتصالاتي معه حتى اعترف لي بذلك، وكان فوجنا أيام ذلك في قوراتو شمال خانقين (على جبهة الحدود الايرانية) وبعد نقاش وتبادل الرأي انتميت معه إلى حزب الوحدة الإشتراكي (والضابط هذا لا يزال موجوداً في العراق حياً يرزق)، فضلاً عن انتمائي إلى حزب البعث العربي الإشتراكي علماً بأن المنهاج الثقافي للمؤيدين البعثيين ينص، وفي الصفحة الأولى، على التالي: «يحكم بالإعدام كل من ينتمي إلى حزب آخر مع استمرار انتمائه لحزب البعث العربي الإشتراكي» لكن هذه العبارة لم تهزني يوماً واحداً. فقد أيقنت مبكراً كم هي مجرمة قيادة الحزب المتمثلة بأحمد حسن البكر وصدام حسين، وكان هذا هو التحدي الأول لصدام بطريقة سرية. وأخبرني الضابط المذكور ان المرحوم الدكتور راجي التكريتي هو أحد أقطاب قادة الحزب. وأصبح في ما بعد برتبة فريق، (جرى إعدامه عام ١٩٩٣).

... واستمرت علاقتي مع هذا الحزب الناصري لبضعة سنوات ثم انقطعت نتيجة الضربات العنيفة التي تعرّض لها وكتب الله سبحانه وتعالى ان يسلم الخط الذي عملت فيه.

وفي مطلع العام ١٩٧١ تم استدعائي إلى بغداد للإشتراك في دورة الأمن العسكري في مدرسة الإستخبارات العسكرية العامة. وجرى إدخال مواضيع الإستخبارات، إلى جانب الأمن فيها. وبالرغم من أني لم أهتم بسير الدورة، فقد حصلت على التسلسل الرابع فيها من بين حوالي ثلاثين ضابطاً. وأوصى بصلاحيتي لأكون معلماً في المدرسة. وبعد عودتي إلى الفوج الذي انتقل من

قوراتو إلى جلولاء، اصطدمت بشدة مع مسؤول الفوج الذي كان من مدينتي سامراء، لأنه قال خلال الإجتماع الحزبي انه لا يعترف بوجود الله، فقلت له: «هذا يخصك ولا تذكره أمامنا في الإجتماع».

إلا أنه رد عليّ بإصرار، فقلت له: «وهل تريدون أن تحولونا إلى ملحدين؟!». وتهجمت عليه بكلمات نابية وتركت الإجتماع. وعلى الفور تم تشكيل هيئة من قيادة الشعبة للتحقيق معي في تهمة التمرد على الحزب وربط الموضوع بحركة العقيد الركن محمد علي سعيد، مدير الحركات العسكرية الذي لم أشاهده طيلة حياتي. ولما قمت بالدفاع عن نفسي لدفع التهمة عني، اكتفوا بنقلي في يوليو (تموز) ١٩٧١ من مساعد آمر فوج إلى آمر فصيل مشاة في الفوج الثالث - لواء المشاة الرابع والعشرين الخفيف في دربندخان، وجرى تنسيبي إلى أحد الربايا المشرفة على السد الذي دارت قربه رحى معارك دامية مع القوات الايرانية بعد حوالي سبعة عشر عاماً.

▭▭ في الإستخبارات:

.. وفجأة، وبعد أقل من أربعة أشهر، يأتي أمر نقل هذا الضابط المغضوب عليه من حزبه العلني، المنتمي سراً إلى حزب الوحدة الإشتراكي لكرهه للقيادة المتسلطة على حزب البعث وانزعاجه ومعارضته للتصرفات السيئة والإنحرافات الصدامية الخطيرة، إلى مديرية الاستخبارات العسكرية، ويُنسّب إلى منظومة استخبارات المنطقة الجنوبية في البصرة، ومنها آمر لأكبر مراكز استخبارات الجنوب في محافظة ميسان (العمارة سابقا) ووجدت نفسي، وأنا لا أزال ملازماً في الرابعة والعشرين من عمري، وجهاً لوجه مع الهيئات الإدارية وطغيان الأمن العام في زمن ناظم كزار وبعض مسؤولي حزب البعث المدنيين والعسكريين من جهة، وايران بكل اجهزتها الأمنية من جهة أخرى.

وفي يوم ٢/ ١١/ ١٩٧١ بدأت مسيرة الحياة الأكثر شقاء، التي كنت أتمنى أن تؤدي بي إلى هدفي الكبير، الذي تحول خلال ربع قرن من الإعداد للاستيلاء على

السلطة لغاية نفسية إلى هدف أكثر نبلاً وشمولية، هو المساهمة الجدية الخالصة في انقاذ الشعب العراقي من الطغيان، ووضع حقه في حياة حرة كريمة موضع التنفيذ.

ولم تمض إلا أشهر معدودات حتى لمع اسمي في مجال الإستخبارات على مستوى جمع المعلومات عن ايران ومكافحة الاستخبارات الايرانية، التي دارت بيننا وبينها حرب ضروس في التجسس وحرب الألغام على الطريق الحدودية. وقد أعجبت دوائر الاستخبارات بما أسمته أسلوباً جديداً في الكتابة العسكرية - الاستخبارية لم يكن موجوداً. إلا أن هذه الحال لم تستمر كثيراً. فقد كان ناظم كزار يخطط لقلب نظام الحكم. ومن المستلزمات الأساسية لذلك محاولة إلغاء الأجهزة الأخرى. ولما لم يكن بالإمكان الغاء مديرية الاستخبارات العسكرية، فقد تمكن من الحصول على الموافقة على الغاء منظومات ومراكز الاستخبارات، خصوصاً في المنطقة الجنوبية.

وفي الوقت الذي لم تكن الاستخبارات قادرة على مجابهة هذا القرار، فقد عمدت إلى تنسيبي لوظيفة ثانوية في مقر الفرقة الآلية الخامسة، وتفريغي لمهام الاستخبارات تجاه ايران، من منطقة شيخ سعد حتى الفاو جنوباً، أي في جبهة يزيد طولها عن الأربعمائة كيلومتر. وكنت يومها ضابطاً برتبة ملازم أول.

وفي ربيع ١٩٧٣ رُقّيت الى درجة عضو في الحزب برغم إدراكهم التام أني غير ملتزم بالجانب الحزبي لذات الأسباب المشار إليها.

وفي مطلع الشهر الأول من العام ١٩٧٤ نُقلت إلى مديرية الاستخبارات العسكرية ونُسّبت إلى قسم الشؤون الايرانية، وبقيت في الاستخبارات حتى بداية أيلول ٧٥، حيث التحقت بكلية الأركان العراقية وتخرّجت منها برتبة نقيب ركن في ١٩٧٧/٤/٧، لأُعيّن ضابط ركن الثالث - حركات في لواء المشاة الثالث في خانقاه بالقرب من راوندوز شمالي العراق. ووجدت آمر اللواء رجلاً شجاعاً - مؤمناً - قوياً وفي غاية العداء لصدام. ولمس فيّ الشيء ذاته، (من دون تصريح).

▫▫ في وزارة الدفاع:

وفي بداية الشهر الحادي عشر من عام ١٩٧٧، نقلت إلى منظومة استخبارات المنطقة الشمالية وبقيت فيها ضابط ركن المنظومة حتى بداية الشهر الأول من عام ١٩٧٨ حيث استُدعيت إلى مقر مديرية الاستخبارات العسكرية في وزارة الدفاع، مسؤولاً لقسم الشؤون الايرانية في الاستخبارات، ريثما يرد أمر نقلي فيما بعد، لكون التنقلات متوقفة. وأُفهمت أن هذا الإجراء اتُخذ استثناء. ومنذ ذلك اليوم بدأت الحياة الأكثر مسؤولية وتعقيداً.. وقبل أن نبدأ بسرد مرحلة التحضير للحرب مع ايران، لابد أن نشير إلى أن المرحلة السابقة اتسمت بما يلي:

١- السيطرة التدريجية لحزب البعث على الأوضاع داخل العراق.

٢- الصراع والمنافسة بين الأجهزة الأمنية (الأمن العام - المخابرات العامة - الاستخبارات العسكرية).

٣- الصراع الاستخباراتي والمناوشات الحدودية مع ايران قبل توقيع اتفاق الجزائر في ١٩٧٥/٣/٦ .

وعلى المستوى الشخصي، كنت أشق طريقي بثبات على مستوى الاستخبارات. وقد اخترت من بين اثنين للسفر إلى الولايات المتحدة الأميركية في مطلع مارس - آذار ٧٥ للمشاركة في دورة تدريبية على أجهزة كشف الكذب (PSE) في شركة (دكتور) في فرجينيا، قرب واشنطن بصفة موظف في وزارة الصناعة. وفي نهاية الدورة الخاصة طلب مني المدرس إلقاء محاضرة على دورة أخرى. وبعد أن اطلعت على اسماء منتسبي الدورة والدوائر التي ينتسبون إليها، وجدت انهم يعودون إلى وكالة المخابرات المركزية ومكتب التحقيقات الفدرالي، فاعتذرت عن الاستجابة للطلب، لأنهم سيكتشفون من خلال محاضراتي أني أحد ضباط الإستخبارات العسكرية.. وللحقيقة فإن الأميركيين، وبرغم سوء العلاقة مع بغداد آنذاك، لم يحاولوا استكشاف وضعنا أو التحدث بما كنا سنتحدث به لو كنا بدلاً منهم.







□□ **عبد الكريم قاسم:**
قائد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ (برتبة زعيم ركن وتدرج في رتبته حتى وصل رتبة فريق ركن.
حكم العراق من ١٤ تموز ١٩٥٨ حتى أطيح به يوم ٨ شباط ١٩٦٣ .
عاش زعيماً فردياً، أعزباً، لم يرتدي بدلة مدنية طيلة فترة حكمه، قتل ولم يمتلك مالاً ولا ممتلكات ولم يتصرف بأموال الدولة لأغراض شخصية أو عائلية.

□□ **عبد السلام محمد عارف:**
القائد الميداني لثورة ١٩٥٨ عاش ثورياً، عروبياً، ولم يختلس ولم يتصرف بأموال الشعب، توفي يوم ١٣ نيسان ١٩٦٦ بحادث سقوط طائرة مروحية كان يتنقل بها في زيارته لجنوب العراق، وقد كنت يومها تلميذاً في الكلية العسكرية وجرى اشراكنا في تشييع رسمي مهيب في مدينة بغداد وسط تأثر شعبي عام فحتى البعثيين لم يشمتوا به.

□□ اللواء عبد الرحمن محمد عارف:
خلف أخيه في رئاسة الجمهورية، رئيساً ضعيفاً، ولكنه لم يختلس ولم يستبد، ابنه قيس خريج الكلية العسكرية لعام ١٩٦٧ عومل تماماً اسوة بضباط الجيش.



□□ يلاحظ في أول صورة لاول تشكيلة وزارية ولمجلس قيادة الثورة عام ١٩٦٨ مايلي:

١- أحمد حسن البكر، رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء، رئيس مجلس قيادة الثورة. اقصي من قبل صدام قبل قتله (بجرعة قاتله).

٢- الفريق أول الركن صالح مهدي عماش. وزير الداخلية، قتل بحبة اوقفت قلبه.

٣- الفريق الطيار الركن حردان التكريتي. وزير الدفاع، ارسل صدام مَن قتله في الكويت.

٤- شفيق الكمالي (جوار حردان) عضو القيادة القومية للحزب قتله صدام ولم تبعده عن ذلك قصائد مديحه لصدام (اخي صدام.. لولاك ما بزغ القمر).

٥- عبد الله السلوم السامرائي. وزير الإعلام. عضو القيادة القومية للحزب. تعرض لشتى صنوف التعذيب وسجن آخر مرة بالفترة من آب ١٩٨٨ حتى آب ١٩٩٠ سجناً إنفرادياً بتهمة التآمر، وتوفي في تموز ١٩٩٦ لسبب غير معروف.

٦- الفريق حماد شهاب. رئيس أركان الجيش وعضو مجلس قيادة الثورة، قتل على يد ناظم كزار.

٧- الفريق سعدون غيدان، عضو مجلس قيادة الثورة، جرح باطلاق النار عليه من قبل ناظم كزار ثم توفي بمرض عضال.

٨- عبد الكريم الشيخلي. وزير الخارجية، عضو القيادة القومية اغتاله صدام على يد عناصر المخابرات في وسط بغداد.

٩- مرتضى سعيد عبد الباقي الحديثي. اصبح فيما بعد وزيراً للخارجية - قتل بالسم في سجن ابي غريب.

التحضير للحرب.. والحرب مع ايران

إقرار صدام ملكية ايران لنصف شط العرب بقي نقطة التوتر في عمق العلاقة بين الدولتين

أحمد حسن البكر عن الايرانيين:
انهم كحجر في يدي متى أردت رميته

وزير الدفاع: سيدي، الشباب أقلعوا،
فرذ المهيب: بعد نصف ساعة يكسرون ظهر ايران

تداخل مغناطيسي يشعل سماء بغداد بنيران الصواريخ والمدافع

الحرب مع ايران

عندما التحقت بمقر مديرية الاستخبارات العسكرية كنت أتساءل عن السبب الذي دفعهم لذلك، برغم أن تنقلات الضباط كانت متوقفة بأمر من وزير الدفاع، الفريق أول الركن عدنان خير الله، ابن خال صدام وشقيق زوجته، ولم تمض أيام على إشغالي منصب ضابط ركن، أي رئيس قسم الشؤون الإيرانية، حتى أصبح الدافع الأساسي واضحاً تماماً أمامي، فقد بدأ الصراع بين الشاه محمد رضا بهلوي (شاه – ملك ايران) وبين الشعب الايراني يأخذ مدى كبيراً ومتصاعداً، فيما يأخذ التيار الديني بقيادة الخميني مداه ويتراجع دور الشاه ويزداد ضعفاً بصورة مطّردة، وكان واضحاً أن ما يحصل في ايران سيؤثر، بشكل أو بآخر، في العراق والمنطقة، وبإمكان العراق أن يلعب دوراً مؤثراً في الأمر.

ولاشك في أن إقرار صدام بملكية ايران لنصف شط العرب وبعض العوارض الحدودية، بموجب اتفاقية الجزائر التي أُبرمت ووقعت بينه وبين شاه ايران، بحضور المرحوم الرئيس الجزائري هواري بومدين، بقي نقطة توتر في عمق العلاقة الخفية بين الدولتين، ولم تكن القيادة في العراق لتحتمل الآثار الأمنية المتوقعة من استمرار الخميني بقيادة الثورة المتصاعدة ضد الشاه، على العراق حيث كان يقيم في مدينة النجف منذ حوالي ثلاثة عشر عاماً، عندما أُبعد من تركيا التي أُبعد إليها من ايران عام ١٩٦٣.

ولم تمض إلا أيام قلائل، حتى استدعيتُ إلى دائرة العمليات في رئاسة أركان الجيش، وظهر أن هناك لجنة عليا شكّلت للإعداد لدراسات تأخذ شكل خطط

دفاعية وتعرضية في حالة تصاعد الموقف او حصول الحرب سميت بـ(اللجنة الدارسة)، مؤلفة من العميد الركن عبد الجواد ذنون (أصبح فيما بعد فريق أول ركن) والعميد الركن شاكر وجر الامارة (أصبح فيما بعد مديراً للتخطيط حيث استحدثت هذه المديرية لاحقاً، ثم قائداً لفرقة المشاة الثامنة، وبعد أن رُقّي إلى رتبة لواء ركن خلال الحرب مع ايران تم الحكم عليه بالسجن لمدة سبع سنوات بتهم ظالمة قضى منها عدة سنوات في السجن المركزي في أبي غريب)، والعقيد الركن محمد عبد القادر (أصبح فيما بعد برتبة فريق)، والعقيد الركن عبد الكريم العيثاوي، والعقيد الركن نبيل خليل سعيد، والعقيد الركن أمجد حسن الزهيري ويعتبر هؤلاء نخبة من الضباط خريجي كلية الحرب ومن ذوي القدرة النظرية والعلمية الجيدة، وقد استمروا في العمل المتواصل الدؤوب لعدة أشهر حول اسرائيل وايران، إلا أن الإعداد للمجابهة العسكرية مع ايران سواءً كان هجوماً أو دفاعاً يعتبر الواجب الأساسي لهذه اللجنة، وقمنا بدورنا بتزويد اللجنة بمعلومات وافية وجيدة عن ايران، وتشتمل بصورة أساسية ما يلي:

- الوضع السياسي.
- التوزيع الديمغرافي (السكاني) وانتشار القوميات.
- أجهزة الأمن والمخابرات.
- الوضع الإقتصادي.
- أوضاع القوات المسلحة.

وكانت قدرات ايران القتالية لايُستهان بها، فلديها أكثر من ٤٥٠ طائرة قتال نفاثة من بينها ٧٨ طائرة (اف ١٤ توم كات) المزودة بصواريخ جو - جو من طراز (فينكس)، تستطيع مهاجمة ستة أهداف مرة واحدة على مسافة ١٢٠ كيلومتراً (حسب القياسات النظرية)، ولديها أقل قليلاً من ألفي دبابة من طراز (تشفتن) البريطانية (MK5B) و(M60 A1) الأميركية، وتتألف التشكيلات من الفرقة المدرعة السادسة عشرة في قزوين، والفرقة المدرعة الحادية والثمانين في كرمنشاه، والفرقة المدرعة الثامنة والثمانين في زاهدان، والفرقة المدرعة الثانية والتسعين في الأحواز،

واللواء المدرع السابع والثلاثين، وفرقة المشاة الأولى، وفرقة الحرس الامبراطوري، تم دمجها بعد سقوط الشاه لتصبحا (فرقة المشاة الحادية والعشرين)، وفرقة المشاة الثامنة والعشرين في سنندج، وفرقة المشاة الرابعة والستين في أورومية (الرضائية)، وفرقة المشاة السابعة والسبعين في مشهد، ولواء القوات الخاصة ٢٣ الذي طُوِّر بعد سقوط الشاه إلى فرقة القوات الخاصة الثالثة والعشرين، واللواء المظلي الخامس والخمسين، ولواء المشاة الرابع والثمانين. كما كانت لدى ايران قوة إسناد عام من المدفعية (عدا مدفعية الفرق والأولوية) منظمة في خمس مجموعات مدفعية؛ ١١ و٢٢ و٣٣ و٤٤ و،٥٥ تتألف من مدفعية مختلفة من ضمنها ٧٢ مدفعاً ثقيلاً عيار ١٧٥ ملم و٤٨ مدفع عيار ٢٠٣ملم.

أما طيران الجيش فيتألف من أكثر من ألف طائرة هيلكوبتر من ضمنها ٢٠٨ طائرات (كوبرا) المزودة بصواريخ (تاو) لمقاومة الدبابات أو رشاشات ثقيلة.

وعلى مستوى البحر، فإن السيادة البحرية كانت لايران بلا شك، إذ تمتلك ١٢ زورق صواريخ كومبتنانت فرنسية الصنع، المجهزة بصواريخ هاربون (HARPON) المضادة للسفن من صنع أميركي وعدة مدمرات وفرقاطات، إضافة الى طول السواحل الايرانية وسيطرتها على حوض الخليج العربي، فضلاً عن قوات الجندرمه المسؤولة عن مراقبة وأشغال مخافر الحدود وحراسة الوضع الداخلي والبالغ عددها بحدود خمسين ألف شخص.

وعلى مستوى الاستخبارات فإن جهاز السافاك كان من أجهزة المخابرات الكبيرة والكفوءة ويعتمد على ميزانية مالية عالية وجرى إعداد وتدريب الكثير من كوادره في أميركا وبعض دول الغرب الأخرى، إضافة إلى الإستخبارات العسكرية (جي ٢ - G2).

وعلى المستوى الاستراتيجي فقد اتفقت ايران على إنشاء أكبر مشروع للمراقبة والتجسس يدعى (مشروع ايبكس) (IBEX) يحتوي على منشآت أرضية وجوية للمراقبة يخضع العراق حتى منطقة الحبانية (غرب بغداد بحوالي مائة كيلومتر) للمراقبة المستمرة. وبالرغم من هذه القدرات الكبيرة والتوجه النووي الايراني لإقامة المفاعلات

النووية في بوشهر على الخليج العربي، ودارخوين شمال المحمرة على الضفة الشرقية لنهر الكارون، إلا أن ايران لم تكن تمتلك صواريخ أرض - أرض ولا توجهات كيماوية أو بيولوجية (جرثومية)، وعندما نشبت الحرب جاء إلى بغداد الفريق أول الركن غلام رضا أزهاري رئيس هيئة الأركان العامة الايرانية في زمن الشاه، الذي كلّفه نتيجة تدهور الوضع الأمني بتشكيل الحكومة، فسألته: (لماذا لم تحصلوا على صواريخ أرض - أرض؟) فرد على الفور: «هذا خطأنا القاتل فقد كان العراق يستخدم هذه الصواريخ ولا تملك ايران القدرة على الرد حتى بداية عام ١٩٨٥».

وقدمنا للجنة الدراسة، من بين ما قدمنا، تحليلنا للعوامل المتضادة والمتخالفة، التي يستطيع كل طرف استخدامها ضد الطرف الآخر، ويعتبر التباين القومي في ايران (التركمان شمال وشمال غرب ايران، والأكراد في شمال غرب وغرب ايران، والعرب في الجنوب، والبلوش في منطقة سيستان وبلوجستان) عاملاً يمكننا التأثير فيه لغير صالح ايران، وفي الوقت الذي يعتبر التفوق السكاني البالغ ثلاثة أضعاف سكان العراق لصالح ايران، فإن تحويل هذا التفوق إلى عبء على الحكومة الايرانية يستلزم حرباً استراتيجية بعيدة المدى، وخطة لحرب اقتصادية شاملة ليس بمقدور العراق إدارتها لوحده.

وخلال الأعوام ١٩٧٨ و١٩٧٩ و١٩٨٠ كانت المعلومات تجدد في ضوء التطورات السريعة في ايران، فقد تراجعت القدرة القتالية الايرانية بعد سقوط الشاه بشكل حاد، تدنت إلى أقل من ٤٠٪ ان لم نقل ٢٥٪ عما كانت عليه في وقت الشاه، وتعطل أكثر من نصف طائرات القتال ومئات طائرات الهليكوبتر، وأحيل كافة الضباط الذين تزيد رتبتهم عن عقيد على التقاعد، فمُنيت القوات بنكسة خطيرة، في حين أن قوات الحرس الثوري المنشغلة بإعادة السيطرة على الأمن المنفلت في ايران، وبخاصة في كردستان وبلوجستان، لم تكن قد برزت كقوة للقتال الخارجي، وبلغ قوامها مع بدء الحرب حوالي العشرين ألفاً، عدا اللجان المتفرقة، وفيما كانت قواتنا وأوضاعنا تتفوق تفوقاً ساحقاً على الطرف الآخر، فان المسائل الإستراتيجية بعيدة المدى تبقى لها خصوصيتها المؤثرة على سير الصراع.

خلفية الحرب.. الحرب لماذا؟

نتيجة الحروب مع الفرس عبر التاريخ، وتناوب احتلال بغداد بين الفرس والدولة العثمانية، بعد سقوط الدولة العباسية، لفترات من الزمن، ترسّبت في النفوس مشاعر حسّاسة يمكن إثارتها عند الطلب. وكانت لكتابة التاريخ من بعض وجهات النظر أثر في ذلك أيضاً.

تميزت العلاقة بين العراق وايران خلال الحكم الملكي بالإيجابية وكانت طبيعية في فترات الحكومة اللاحقة حتى العام ١٩٦٩ عندما أقدمت حكومة الشاه، ومن طرف واحد، على إلغاء معاهدة ١٩٣٧ التي تحدد مسار الحدود بين الدولتين. وبموجب هذه المعاهدة كانت الحدود تمر في الضفة الشرقية لشط العرب حتى قناة الخيين شمال المحمرة. ويترتب على هذا الوضع تحمل ايران رسوم المرور إلى ميناءي عبادان والمحمرة، وان دلالة السابلة البحرية تتم من قبل البحرية العراقية.

وجاء إلغاء هذه المعاهدة ليحمل خط الحدود إلى (خط الثالوك) ويعني ذلك اقتسام السيادة على شط العرب وفقاً لنقاط الأعماق. واعتبر العراق هذا الإجراء بمثابة عمل عدواني خطير وبالطبع فإنه مخالف للقانون واحترام المواثيق، وتجاوز على سيادة العراق، وألقى الرئيس أحمد حسن البكر خطاباً حماسياً في حشد شعبي كبير في بغداد منددا بالموقف الايراني، وأورد العبارات التالية: «.. وسوف لن أكون عربياً ولا مسلماً إذا نسيت هذا الموقف النذل.. انهم كحجر بيدي ما متى أردت رميته».

ولعدم إقرار العراق بمشروعية إلغاء الإتفاقية، بدأ التوتر يسود العلاقة بين الطرفين،

وجرى نشر العديد من التشكيلات العسكرية النظامية على جانبي الحدود. وكنت يومها مساعداً للفوج الثاني (لواء المشاة التاسع عشر) وقد انفتحت وحدتنا في منطقة النفطخانة مقابل وحدة من (الفرقة المدرعة ٨١) الإيرانية. ثم نُقلت وحدتنا إلى منطقة قوراتو شمال خانقين وبدأت ايران ترمي بثقلها لمساعدة مصطفى البارزاني عسكرياً وسياسياً واقتصادياً.

وخلال العام نفسه، شرعت القوات الكردية، بإسناد ناري كثيف، بالهجوم على مواضع فوجنا وقوات المغاوير والشرطة الملحقة به، وشاركت في الإسناد مدفعية الجيش الايراني. وجرى تنوير ساحة المعركة وأُحصي عدد قنابل المهداد للمدفعية والهاونات المرمية بحوالي (٧٢٠) قنبلة. واعتبر هذا الحجم الناري قياساً أعلى في تاريخ الحركة الكردية حتى ذلك العام.

وتم صد الهجوم واقتصرت خسائرنا على جرح أحد الأفراد برتبة عريف قوات خاصة، من استخبارات الفوج. واحتضنت بغداد المعارض الايراني الكبير الجنرال بختيار رئيس جهاز السافاك (المخابرات العامة). وفي ذات يوم وصلتنا - معلومات بأنه سيتم تدبير عملية خطف طائرة (مفتعلة) من قبل السافاك إلى بغداد، للقيام بعمل ما بعدها. ولا أدري كيف أمكن الحصول على هذه المعلومات المهمة جداً من قبل عناصر استخبارات ميدانية... وعلى أي حال حصلت حادثة اختطاف الطائرة، والتحق الخاطفون بجماعة الجنرال بختيار ولم يلبث ان تم اغتياله اثناء خروجه للصيد من قبل اتباعه الذين هربوا الى ايران بعد الإغتيال مباشرة.

وحتى العام ١٩٦٨ كانت القوات العراقية مؤلفة من فرق المشاة الأولى والثانية والرابعة والخامسة والفرقة المدرعة الثالثة، فيما جرى بداية العام ١٩٦٩ تشكيل الفرقة المدرعة السادسة للمحافظة على قاطع خانقين الحيوي تجاه أي تعرّض محتمل نحو بغداد، فيما تنتشر غالبية الفرق، والوحدات الخفيفة الأخرى في المناطق الجبلية لمجابهة الحركة الكردية. وتطور الموقف السياسي والإعلامي والعسكري وخرج وزير الداخلية العراقي (الشاعر) الفريق أول الركن صالح مهدي عماش في تجمّع عام منددا بالشاه، بقصيدة طويلة كنّاه فيها بـ(الشاة).

وبالرغم من حصول اتفاق ١١/ مارس - آذار/ ١٩٧٠ بين الحكومة في بغداد ومصطفى البارزاني، فقد بقيت الخلافات بين الطرفين قائمة لاستمرار الإغراءات الايرانية بتقديم المساعدة. وبلغت قوة الحركة الكردية ذروتها آنذاك. ونشب القتال بشكل واسع، باسناد من القوات الايرانية. وتم اسقاط طائرة قاصفة ثقيلة (توبيلوف ١٦) قرب منطقة حاجي عمران بواسطة صاروخ رابير أرض - جو، وهو من تجهيزات وحدات الدفاع الجوي الايراني. وكنت عصر ذلك اليوم مكلفاً بواجب الضابط الخفر في مديرية الإستخبارات العسكرية، واستشهد من ضمن الطاقم الملازم الأول الطيار كمال علي الخلف.

ولصلابة الموقف العسكري الكردي وامتلاك خطوط إدامة ومواصلات خلفية مفتوحة مع ايران، واجهت قواتنا ظروف قتال صعبة إلى حدٍّ ما. ولم تعمل الدولة على إعادة ترتيب أوضاعها، والعمل بطريقة أفضل؛ سياسياً وعسكرياً. وهذا يعود إلى القصور في القدرة السياسية.

□□ إتفاقية الجزائر:

وبدل أن يختار نظام الحكم في بغداد مزيجاً من المناورة السياسية والتفاهم مع (الأطراف) الكردية ذات العلاقة تفاهماً واقعياً، وإعادة تعبئة الموارد العسكرية والإقتصادية، ولا سيما إن أسعار النفط قد ارتفعت ارتفاعاً كبيراً كاحدى إفرازات حرب اكتوبر - تشرين ١٩٧٣ أقدم صدام، نائب رئيس مجلس قيادة الثورة آنذاك، على إبرام إتفاقية الجزائر في ١٩٧٥/٣/٦ التي تنازل بموجبها عن نصف شط العرب دون تفويض من الشعب، على أن تقوم ايران بإعادة بعض البقع على خط الحدود البرية وتضمّن الإتفاق تخلّي ايران عن مساندتها للحركة الكردية التي انهارت مقاومتها خلال بضعة أيام ونزح مائة وسبعة آلاف من الكرد إلى ايران، حيث أقيمت لهم معسكرات من الخيم. وذهبت مع نعيم حداد عضو القيادة القومية للحزب وخالد عبد عثمان الكبيسي - سكرتير لجنة شؤون الشمال، التي يرأسها صدام مباشرة (أُعدم عام ١٩٧٩ بتهمة المشاركة في مؤامرة يوليو - تموز

٧٩) إلى ايران ونزلنا ضيوفاً في قصر سعد آباد، أحد قصور الشاه، وقمنا وبحماية السافاك، بزيارة معسكرات النازحين. وتحدث معهم نعيم حداد مقدماً لهم قراراً بالعفو للعودة، إلا أنهم رجموا الوفد بالحجارة برغم تدخل قوات الجندرمة الايرانية. واعتقدنا أن ما حصل قد جرى تدبيره من قبل الايرانيين، ورغم الإتفاق وأهميته إلا أن سرعة الإنهيار لم تكن معقولة وأدت إلى زيادة التشقق في الحركة الكردية لحصول اعتراضات شديدة على الإقرار السريع بالهزيمة، فتوازن القوى وطبيعة المنطقة كانت تسمح بمواصلة قتال عنيف لعدة أشهر مما يتيح الفرصة للخروج من الأزمة بشكل آخر، وعلى أي حال كان انهيار قيادة البارزاني والحركة الكردية آنذاك مطلباً وطنياً عاماً، ولكن ليس وفق ما تحقق في اتفاق الجزائر.

▭▭ التدخل الايراني:

ولم يقتصر التدخل الايراني، آنذاك، على الحركة الكردية. ففي أواخر عام ١٩٦٩ تم اكتشاف حركة لتغيير نظام الحكم في العراق، جرى التخطيط لها بإشراف دقيق من قبل السافاك (المخابرات الايرانية) شاركت فيها أطراف من الشيعة والسنة والأكراد. الأكراد كانوا ممثلين بمصطفى البارزاني، والشيعة بالسيد مهدي الحكيم، والسنة العرب بالعميد الركن عبد الغني الراوي. وقد أُعدم من المشاركين؛ العقيد الركن صالح مهدي السامرائي، والعقيد كمال أحمد الراوي (والده أمام مدينة سامراء). وتم اكتشاف هذه الحركة نتيجة الأخبار التي قدمها المقدم الركن فاضل الناهي، إثر مفاتحته من قبل الحركة وقد عين فيما بعد مديراً للتنظيم العسكري.

وفي المجال الآخر، تواصلت المناوشات الحدودية بين قواتنا والقوات الايرانية، في المنطقتين الوسطى والجنوبية. وكان قاطع بدرة (شرق الكوت) الأكثر سخونة، وتواصلت فيه المعارك المحدودة لفترات طويلة. وفي مطلع العام ١٩٧٤ هاجمت القوات الخاصة العراقية (رابايا) (مواقع جبلية) محتلة من قبل قوات الجندرمة (قوات الحدود الايرانية) داخل الأراضي العراقية المتنازع عليها وقتلت حوالي (٤٠) شخصاً

منهم، جرى تشييعهم في طهران تشييعاً رسمياً وشعبياً كبيراً، مصعّدةً طهران بذلك لهجة الحرب.

وبدأ الدعم الايراني السري للحركات الدينية في الجنوب يزداد وتيرة في جنوب العراق. إلا أن الإستجابة أشّرت في حدودها الدنيا.

هذه، باختصار، خلفية الحرب بين حكومتي بغداد وطهران، وعندما بدأت الحركة الشعبية الايرانية تتصاعد ضد نظام حكم الشاه سجّلت نقطة الإحتكاك والتوتر الأولى مع قيادة الثورة الايرانية عندما قرر النظام في بغداد الطلب من الخميني مغادرة العراق، لأنه المحرك الأساسي للثورة. وبالتأكيد فإن بغداد اتخذت هذه الخطوة استجابة لضغوط من حكومة الشاه، والإستجابة لهذه الضغوط لم تكن مبررةً من الناحية الأمنية والعسكرية، لأن أوضاع الشاه في تلك الفترة لم تكن تساعده لنقل حربه مع الشعب إلى خارج الحدود. ولذلك جاءت إجابة الخميني إلى الرئيس احمد حسن البكر، عن رسالة التهنئة التي بعث بها إليه بعد سقوط الشاه، جافّة وغير وديّة ولم يختتمها بالسلام المألوف لدى المسلمين بـ(والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته) بل بعبارة (والسلام على من اتبع الهدى).

وفي تلك المرحلة الحساسة من تاريخ العراق وايران، تداخلت العوامل المتضادة. فشعر النظام في بغداد بأن سقوط الدكتاتورية في ايران سيقود إلى اسقاط الدكتاتورية الأكثر ظلماً وإجراماً في العراق، وقد تتأثر المنطقة الجنوبية تأثراً شديداً بما يحصل في ايران. وإذا لم تنقل التوترات مع النظام الإيراني المتطرف إلى داخل ايران، فإنها قد تنتقل إلى داخل العراق. أما على المستوى الثأري والرؤية التاريخية، فقد أعتقد النظام أن الفرصة باتت مواتية، ليس فقط للتخلّص من النفوذ الإيراني في العراق، بل لإلغاء معاهدة الجزائر (١٩٧٥) وإعادة بسط السيادة والسيطرة على كامل شط العرب وفق إتفاقية ١٩٣٧، وتعديل خط الحدود إليها، ومساعدة عرب الأحواز للثورة والتحرر من التبعية لإيران، وإثارة النعرات القومية في بلوجستان وكردستان وأذربيجان، لإسقاط النظام الإيراني الجديد، وتفكيك الدولة الإيرانية، وهذه هي الفرصة التأريخية لبدء طريق الزعامة الإقليمية كما بدت لصدام.

▭▭ مسرحية إقصاء البكر:

لم يكن الرئيس أحمد حسن البكر ميّالاً للمغامرة والحروب، ووقف بوجه هذه الرؤية، فقرر صدام إقصاء البكر عن السلطة بمسرحية التنازل التي أعدم بعدها حوالي أربعين شخصاً من كبار قادة الحزب، بتهمة التآمر بالتنسيق مع سوريا. وفي الحقيقة لم يكن ذلك مبررٌ، إلا لأن بعضهم رفض إستقالة البكر وترشيح صدام. أما الآخرون فقد سبق أن سجل عنهم صدام ملاحظات شخصية تدلّ على عدم قناعتهم به.

وفور استلامه رئاسة الجمهورية رسمياً، بدأ صدام، الذي منح نفسه رتبة (مهيب) وشهادة الركن، بالإشراف على تطوير القدرات القتالية للبلد. وفي المقابل بدأ الإعلام الايراني يصعّد من موقفه ضد النظام في بغداد، ووجه الخميني رسالة مفتوحة للقوات المسلحة العراقية يدعوها للإطاحة بـ(النظام العفلقي) على حد قوله، وأخذت الحركات السرية، كحزب الدعوة ومنظمة العمل الإسلامي، تزيد من نشاطها ضد النظام. وقامت مجموعة من منظمة العمل الإسلامي، التي يعتبر السيد محمد تقي المدرسي مرشدها الروحي، بمهاجمة طارق عزيز بقنبلة يدوية في بغداد (لم يُصب خلالها).

وما من شك في أن لصدام رغبة في دخول الحرب مع ايران، لاعتبارات تاريخية؛ منها ما يتعلق بمحاولة تصحيح خطيئته الكبرى الأولى في التنازل عن نصف شط العرب وبتوقيعه الشخصي، ومنها ما يتعلق بطموحه دخول التاريخ بعمل عسكري كبير.

أما لجهة الموقف على النطاقين الإقليمي والدولي، فقد أثار وصول التيار الثوري الديني المتطرف إلى الحكم حفيظة دول المنطقة، والدول الغربية عموماً، وبخاصة الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا، وأصبحت ايران في عزلة دولية شبه كاملة.

□□ البدايات الفعلية للحرب:

.. وهكذا أخذت نُذر الحرب تلوح في الأفق القريب، فبدأت التحرّشات والمعارك الحدودية المحدودة تتناثر على طول خط الحدود، يتناوب فيها الطرفان.. وتواصل التصعيد حتى مطلع سبتمبر أيلول ١٩٨٠ عندما شارك الطيران الإيراني بشنّ غارات جوية على قواتنا في المنطقة الوسطى، وتم إسقاط أولى الطائرات الايرانية المقاتلة من نوع (اف ٥ اي) بقيادة الملازم الأول الطيار حسين لشكري.

وطبقاً للإنطباعات التي زوّدتنا بها مديرية الإستخبارات الجوية، فإنه تميز بالصلابة أمام المحققين ولم يستجب بصورة سريعة للبوح بالمعلومات المطلوبة عن أوضاع القوة الجوية الايرانية، التي تعتبر مهمة لتدقيق المعلومات المتيسّرة في تلك المرحلة، والتي تزداد كل يوم خطورة... وعلى أية حال فقد أظهرت التحقيقات الأخيرة مع عدد من الأسرى والهاربين ومصادر أخرى صحة المعلومات المثبتة لدينا، خلال المراحل السابقة، عن أوضاع القوات الايرانية البحرية والجوية، أما القوات البحرية فغالباً ما لاتكون المتغيرات فيها سريعة، فضلاً عن محدودية تأثيرها على سير الصراع وطبيعته ونطاقه.

وخلال المناوشات الحدودية التي تواترت أحداثها، بين (ابريل – نيسان) و(سبتمبر – أيلول) ١٩٨٠ دأبت الإستخبارات العسكرية العامة ومديرية الحركات العسكرية وقيادة القوة الجوية على إخبار وزارة الخارجية بالتجاوزات الإيرانية لرفع مذكرات احتجاج إلى السفارة الايرانية، وإعطاء نسخ منها إلى جامعة الدول العربية والأمم المتحدة.

وعلى أية حال، ففي الوقت الذي كان على صدام أن لايفرّط بالحقوق الوطنية التاريخية والتنازل عن نصف شط العرب، من دون الرجوع إلى الشعب من خلال استفتاء ديمقراطي حرّ (بعد شرح الأوضاع والضرورات بصورة واضحة وعلنية)، فإن من الحكمة تفادي وقوع الحرب، سواءً كانت حلماً له أو فرصة للطرف المقابل لفرض النفوذ وبسط السيطرة ومحاولة استعادة السيطرة على شط العرب بوسائل أخرى، لا ترقى إلى الإستخدام الواسع للقوات المسلحة، فقد كانت هنالك فرصاً

كبيرة للقيام بأعمال الزعزعة الإستخباراتية داخل ايران (آنذاك)، خصوصاً أن الأوضاع المالية المتينة للعراق تساعد على اتّباع مثل هذا المسلك، إلا أن جهاز المخابرات المضطلع بمهمه التنسيق مع قوى المعارضة والحركات القومية الايرانية، كان منهمكاً في عمليات القمع للشعب العراقي وتبديد الأموال الطائلة لإقامة الشركات التجارية والإستثمارية وغيرها، وتهريب تلك الأموال وإيداعها في البنوك الأجنبية لحسابهم الخاص، كما أن كفاءة هذا الجهاز لم تصل الحد المقبول، مقارنةً بالقدرات المالية الهائلة، فغالبية المعلومات التي ترد إلينا عن طريق المخابرات، اتصفت بالعمومية وعدم الدقة وقلّة الأهمية، واستمرت الحال هكذا طيلة السنوات الثماني من الحرب مع ايران.

... إذن بإمكان النظام تقوية الجبهة الداخلية بإدخال إصلاحات ديمقراطية وتوثيق إجراءات الأمن وشنّ حرب استخباراتية على ايران لدفعها إلى إعادة سيادة العراق على شط العرب، وتفادي الحرب.

أما الحل الأصح فيكمن في ضرورة عدم إقرار شيء خطير دون الحصول على موافقة الشعب، وحتمية العمل على احترام ما يجري الإتفاق عليه (بعد اكتسابه الشرعية، ولاشرعية من دون تفويض الشعب).

▭▭ المدخل إلى الحرب:

بموجب اتفاقية الجزائر اقتضى انسحاب القوات الايرانية من بعض العوارض الحدودية العراقية، وتكتسب بعض هذه البقع أهمية تعبوية، إلا أن طول الحدود المشتركة البالغ أكثر من ألف ومائة وثمانين كيلومتراً، وطبيعة المناطق الحدودية، لم تترك أهمية سوقية لأي من تلك البقع، ويعتبر حقل مجنون النفطي الكبير شمال البصرة الهدف الإقتصادي بالغ الخطورة، لقربه الشديد من الحدود الايرانية، إلا أنه لم يجري التجاوز عليه. ولم تنفذ ايران التزاماتها بالإنسحاب من عدد من تلك البقع فبدأت قواتنا في مطلع ايلول ١٩٨٠ باستعداداتها فشرعت الفرقة المدرعة العاشرة، بقيادة العميد الركن هشام صباح الفخري (أصبح فريقاً فيما بعد) باستعادة

عارضة سيف سعد. كما تمت استعادة عارضة كاني بز التي سميت (زين القوس) واستعيدت منطقة شرق ميسان بين الفكة والشيب، وسميت (سيف أبي عبيدة). ولم تكن الغاية الحقيقية من هذه العمليات استعادة الأراضي الوطنية فقط، بل كانت مفتاحاً لمنع اندفاع القوات الايرانية من هذه المنافذ، وتسهيل عملياتنا التعرضية في حالة التوسع في القتال..

وأعلنت ايران التعبئة العامة وبدأ تدفّق القوات العراقية، من قواطع العمليات المختلفة ومن المعسكرات الدائمية للتحشّد صوب الحدود الايرانية. وبالطبع لم تعد هنالك مشكلة في التخطيط للحرب. فقد أُعدت الخطط تفصيلاً منذ أكثر من عام، وجرى تنقيحها بصورة مستمرة.. والحقيقة أن العديد من الدول في المناطق غير المستقرة تعد خططاً دفاعية وتعرضية مسبقاً. وهذه مسألة طبيعية كانت ايران تفعلها باستمرار.

وفي منتصف سبتمبر - ايلول ١٩٨٠ تم عقد اجتماع في رئاسة أركان الجيش (في غرفة اجتماعات مديرية الحركات العسكرية بمبنى وزارة الدفاع)، وحضر الإجتماع كل من وزير الدفاع الفريق أول الركن عدنان خير الله، ورئيس أركان الجيش للعمليات الفريق الركن عبد الجبار الأسدي، وقائد القوة الجوية والدفاع الجوي الفريق الطيار الركن محمد جسام الجبوري والعميد الركن عبد الجواد ذنّون، الذي عُيّن مديراً للإستخبارات، والعميد الركن شاكر وجر الامارة، والعقيد الركن محمد عبد القادر من اللجنة الدارسة، والعقيد الركن ميسر ابراهيم الجبوري مدير الحركات العسكرية ومدير مدفعية الميدان، حيث لم تشكل قيادة الصواريخ أرض - أرض حتى ذلك الوقت، والرائد الركن وفيق السامرائي رئيس قسم الشؤون الايرانية في الإستخبارات العامة. وجرى في هذا الإجتماع التداول في بعض الأمور المهمة. ومن بين ما تم التحدث فيه، موضوع استخدام الصواريخ أرض - أرض، فقد قال الفريق الأسدي: إننا إذا ما استخدمنا صواريخ أرض - أرض فسترد علينا ايران باستخدام السلاح نفسه. وتوجه إليّ رئيس أركان الجيش طالباً الإجابة، فأوضحت أنه ليست لدى ايران صواريخ أرض - أرض، علماً بأن الأهداف المطلوب معالجتها

ذات طابع عسكري صِرف، وتشمل القواعد الجوية. وأكدتُ أيضا في الاجتماع: ان طائرات (اف ١٤ توم كات) مجهزة بمنظومة صواريخ (فينكس) جو - جو للمدى البعيد، إلا أن عدد الطائرات الصالحة للقتال محدود. فبيّن قائد القوة الجوية ان الحالة لاتمثل تهديداً جدياً لقوتنا الجوية.

.. وتحدد في ذلك الإجتماع إملاء الوقود وتهيئة الصواريخ للإطلاق.

▭▭ الوضع بين القوات:

لم تكن استحضاراتنا للحرب كبيرة. فالقوات النظامية الايرانية كانت مفككة ولم تستكمل تحشّدها، وفي حالة معنوية يُرثى لها، واستعداد قتالي رديء. كما أن قواتنا لم تكن بالحجم الذي تتطلّبه عملية اجتياح واسعة تمتد على جبهة تزيد عن ثمانمائة كيلومتر. تتألف من كل من: الفرقة الآلية الأولى، فرقة المشاة الثانية، الفرقة المدرعة الثالثة، فرقة المشاة الرابعة، الفرقة الآلية الخامسة، الفرقة المدرعة السادسة، فرقة المشاة السابعة، فرقة المشاة الثامنة، الفرقة المدرعة التاسعة، الفرقة المدرعة العاشرة، الفرقة المدرعة الثانية عشر ولواءين من الحرس الجمهوري.

ولا تمتلك استخباراتنا الفروع والتنظيمات والوحدات والوسائل اللازمة لمجابهة مثل هذا الموقف، ونعتمد على طرقٍ ووسائل تقليدية في جمع المعلومات السوقية والتعبوية. وان خدمة الإستخبارات السرية منوطة بالشعبة الأولى، وهي المسؤولة عن تهيئة وإعداد وتدريب وتجنيد مصادر المعلومات، وكانت من الناحية الواقعية، عاجزة عن القيام بمهمتها.

وقد أخطرت مدير الإستخبارات في مذكرة تحريرية حول الموضوع في ٨ و١٥ سبتمبر ١٩٨٠ إلا أنه لم يعد بوسعه التغيير. وعندما نشبت الحرب أعدنا تنظيم أوضاعنا بما يضمن السيطرة المباشرة على كل وسائل الإستخبارات وحققنا نجاحاً كبيراً وواضحاً في استخبارات الحرب الطويلة.

أما ما يتعلق بالمستوى التدريبي للتشكيلات البرية، فقد تم التدريب على الهجوم بمستوى لواء، فيما أجرت القوات المدرعة، (المتحررة في الغالب من الإنتشارات

الدفاعية) تدريبات بمستويات أعلى.

ان الحرب غير النظامية الطويلة في المناطق الكردية لم تعط القوات المسلحة خبرة قتالية نظامية، بقدر ما أضاعت عليها فرص الإستقرار والتدريب الفردي والإجمالي التعبوي. والحرب النظامية الوحيدة التي شاركت فيها بعض قواتنا بعد حرب فلسطين الأولى عام ١٩٤٨ هي حرب اكتوبر - تشرين أول ١٩٧٣ حين اشتركت على عجل الفرقة المدرعة الثالثة ولواء المشاة الخامس، ولم تتح الفرصة فيها للقيام بعمليات تعرضية أو دفاعية صحيحة والتي تم سحبها من الجبهة السورية من قبل نظام الحكم في بغداد، برغم حراجة الموقف العسكري الشديد تجاه دمشق، ومواصلة التهديد الإسرائيلي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن اللواء حكمت شكور، رئيس هيئة الأركان العامة السورية، وصل إلى بغداد مع مرافقه الملازم الأول هشام بختيار طالباً الموافقة على إبقاء القوات لبضعة أيام، كي لا يحدث انسحابها ثغرة في الدفاع عن دمشق. إلا أن صدام أصر، أمام البكر، على سحبها لأنه أراد أن يعرّض الوضع السياسي في سورية للخطر ولكونه لايثق ببقاء قواتنا في سورية لقرب البعثيين الروحي إلى دمشق أكثر مما إليه.

وعلى أية حال، فقد تم اعداد مركز القيادة الرئيسي المحصن داخل ثكنة (معسكر) وزارة الدفاع، وتهيئة وتعليق الخرائط، وإيصال وسائل الإتصال السلكي وتنظيم المكاتب وغرفة العمليات. وتم تعليق خرائط لكل من ايران وتركيا واسرائيل، سأتجنب هنا مناقشة الوضع القانوني للحرب، فان هنالك مداخلات متضادة لانريد الخوض فيها فالأسباب عميقة وقد ترك غرور الشاه أعباء على العلاقة بين البلدين وشعر بكبرياء سخيف بأنه أفضل من العرب فيما أظهرت الأحداث كم كان أجوفاً داخل بلده فمات مهاناً، وما نبحثه يتعلق بنشاطات حصلت فعلاً، ليطلع شعبنا وأشقاؤنا على نطاق الفردية والجهل والإستبداد الصدامي.

▭▭ حرب السنوات الثماني:

حوالي الساعة العاشرة من صباح يوم ٢٢ سبتمبر - أيلول ١٩٨٠ طلب مني مدير الإستخبارات العسكرية العامة التوجه مع المساعدين إلى مركز القيادة الرئيسي، قبل الساعة الثانية عشرة بقايل، وكانت شدّة الحر المتميز بها جو العراق قد انكسرت، وتحول لهيب الصيف، إلى نسمات هادئة، وهي حالة ضرورية لتسهيل حركة القوات، ولحركات العدات البرية وبخاصة الدبابات والمدرعات، فضلاً عن حاجة الأشخاص إلى المياه.

▭▭ شبيه صدام يحضر:

وقبيل الساعة الثانية عشرة، وصل عدد من سيارات المرسيدس السوداء وشاهدنا أحد الأشخاص يلف على رأسه (اليشمغ) الأحمر، فظننا أنه صدام، ولكننا فوجئنا بأنه شبيهه، هذه المرة الأولى والأخيرة التي أشاهده فيها، وفي تمام الوقت المحدد (الساعة ١٢,٠٠) أقلعت (١٩٢) طائرة قتال من قوتنا الجوية نحو أهدافها داخل ايران، وفي الوقت نفسه فتح الباب الرئيسي لمركز القيادة، ودخلت إليه مجموعات عمل ضباط ركن الإستخبارات والحركات والتخطيط والقوة الجوية. وبينما كنت منهمكاً في إدخال آخر التعديلات على موقف القوات الايرانية المثبتة على خرائط غرفة العمليات الرئيسية دخل (القائد العام - صدام) الغرفة مرتدياً اليشمغ الأحمر وحزام الرصاص، ومن دون رتبته العسكرية. قال له عدنان خير الله وزير الدفاع: «سيدي الشباب أقلعوا قبل عشرين دقيقة» فرد عليه صدام: «بعد نصف ساعة سيكسرون ظهر ايران» وقد أصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة البيان المفصل الذي اعتبر بمثابة (الراد الواسع).

وعادت ١٩١ طائرة وسقطت واحدة قرب الحدود في منطقة سربيل ذهاب (شرق مدينة قصر شيرين) وأسر طيارها. وقد استهدفت الغارة الجوية الأولى القواعد الجوية في طهران (مهراباد ودوشان تبة) وقاعدة تبريز وشاهروخي قرب همدان في منطقة كبودر اهنك (القرية التي ولد فيها أبو الحسن بني صدر أول

رئيس جمهورية في ايران). ودزفول وبوشهر وشيراز واصفهان ومطارات الأحواز وكرمنشاه وسنندج، والرضائية وبعض الأهداف الأخرى. وبذلك تمت مهاجمة كافة القواعد الجوية الايرانية والمطارات المهمة في آن واحد، عدا قاعدة مشهد الجوية، التي تقع في أقصى الحدود الشرقية على مسافة ٩٠٠ كيلومتر شرق طهران، أي خارج مدى طائراتنا، وكذلك قاعدة بندر عباس الجوية الواقعة قرب مضيق هرمز خارج الخليج العربي لبعدها أيضاً.

وفور عودة طائراتنا بدأت عملية جوية مقابلة على قاعدة الوحدة الجوية في الشعيبة قرب البصرة، ومطار البصرة وجسر خالد بن الوليد على شط العرب في الحافة الشمالية لمدينة البصرة.

ومع حلول المساء جاءت نتيجة الضربة مخيبة للآمال كلياً.. فقد تأكد أن خسائر ايران طائرة مقاتلة واحدة، وأخرى مدنية، فيما خسرنا نحن أيضاً طائرة قاصفة سوفيتية ثقيلة (توبولوف ١٦) أُسقطت بصاروخ رابير قرب محافظة عيلام، وهي في طريقها لقصف قاعدة اصفهان الجوية وقتل جميع أفراد طاقمها، وهي الطائرة الثانية من هذا النوع التي نخسرها بعد سقوط الأولى في شمال العراق بصاروخ رابير ايراني عام ١٩٧٤ .

ومع فجر اليوم التالي (١٩٨٠/٩/٢٣)، حيث شرعت قواتنا البرية بعملية الرد الواسع برياً قبل قليل، بدأت الحركات الجوية المقابلة للقوة الجوية الايرانية بقصف متواصل لأهداف في بغداد ومهاجمة العديد من القواعد الجوية، وبخاصة قاعدة الحرية في كركوك (التي توقفت عن الطيران لبضعة أيام من جراء الغارات الايرانية) وقواعد البصرة والناصرية وقاعدة البكر شرق الدجيل شمال بغداد، والكوت.

صدام يحلم بتكرار التجربة الاسرائيلية:

إن الفشل الذريع للضربة الجوية الواسعة الأولى له أسبابه ومبرراته الواقعية. ففي الوقت الذي يحلم صدام بتطبيق ما حصل يوم ٥ يونيو حزيران ١٩٦٧، عندما حطمت القوة الجوية الإسرائيلية ٦٥٪ من القوة الجوية المصرية، وهي في مطاراتها،

فقد كانت العوامل والمعطيات تختلف اختلافاً جذرياً كبيراً وتتحدد أسباب الفشل الأساسية بما يلي:

١- استفادت ايران استفادة كبيرة من الدروس المستحصلة من حرب حزيران ٦٧ وخاصة ما يتعلق بمستلزمات الحماية للطائرات على الأرض فنفذت مشاريع ضخمة لتحصين القواعد الجوية وإنشاء ملاجئ كونكريتية مسلحة محصنة تحصيناً شديداً لاتملك القوة الجوية العراقية القدرة على خرقها، وتتراوح أشكال الملاجئ بين ملجأ فردي أو مزدوج أو ملاجئ رباعية للطائرات وحتى طائرات الإستعداد الدائم أنشأت لها ملاجئ على طرفي المدارج مباشرة وفي حالة الإنذار يبدأ الطيارون بتشغيل طائراتهم داخل الملاجئ. والدرج لمسافة قصيرة ثم الإقلاع بسرعة وبذلك يتم اختصار وقت توقفها بشكل مكشوف إلى أدنى حد قبل أن تصبح في الجو وسبق أن زودتنا الإستخبارات السوفيتية بمخططات واضحة ودقيقة ومعلومات وافية عن تصاميم ومواقع ملاجئ الطائرات في كل قاعدة من القواعد الجوية الايرانية، وشاهدت تلك التحصينات أيضاً في قاعدة مهر آباد (طهران) الجوية خلال زياراتي الرسمية إلى ايران عام ١٩٧٥ وفي العام ١٩٧٨ ضمن عملية الفرسان الشجعان التي نفذتها قوات الفيلق الأول بقيادة الشهيد اللواء الركن وليد محمود سيرت (الذي أُعدم عام ١٩٧٩ بتهمة التآمر) وقد كُلِّفتُ بمهمة الإرتباط والتنسيق مع فرقة المشاة الثامنة والعشرين الأيرانية في مناطق: بانه ومريوان، من أجل إغلاق الحدود الايرانية، ولحصر قوات البيشمركة الكردية بين زحف القوات البرية العراقية من الإمام وإغلاق القوات الايرانية للحدود من الخلف.

٢- قلّة إعداد الطائرات المخصصة لمهاجمة القواعد الجوية وضعف قدراتها وإمكاناتها الفنية والتسليحية، فالعشرات من قوة الضربة كانت من نوع (ميغ ٢١) (طائرة الإعتراض الجوي القديمة) و(سوخوي ٧) القاذفة القديمة أيضاً.

٣- عدم تيسّر المقذوفات والصواريخ القادرة على اختراق ملاجئ الطائرات ذات السقوف والجدران الكونكريتية السميكة، وعدم امتلاكنا للأسلحة الليزرية - الضوئية.

٤- عدم تيسر وسائل التسديد والتصويب الكفوءة، التي تتيح تحقيق إصابات نقطوية دقيقة.

٥- المستوى التدريبي المتدني للطيارين وعدم قناعة الكثير منهم بالحرب، ولذلك أُعدم العديد من الطيارين بتهمة الجبن وهي تهمة باطلة.

٦- سوء اختيار ساعة الضربة (منتصف النهار) وهو ما قلل من إمكانية وضع القواعد الجوية الإيرانية تحت المطرقة الجوية العراقية لعدد أكثر من الغارات، وأعطى الفرصة للقيادة الايرانية للتهيؤ والاستعداد والتقاط الأنفاس لتوجيه الضربة المقابلة الواسعة.

ولتواصل النشاط الجوي الايراني في اليوم الثاني بقوة على بغداد، وغيرها، اهتزت معنويات القيادة العسكرية العليا، وزاد الطين بلّة المبالغة الخطيرة المفرطة في الحديث عن نتائج عمليات الدفاع الجوي، فقد ادعت القيادة أنها اسقطت عشرات الطائرات الايرانية، فوق بغداد وحدها، في اليومين الأولين (مستندة إلى نظرية القفل الراداري على الهدف واختفاء الهدف بعد الإطلاق) ودخلنا في جدل عميق حول الموضوع، وثبت أن القفل، أو المسك الراداري على الهدف، وإطلاق الصاروخ أرض - جو لايعني إصابة وإسقاط الهدف، ولاسيما أن الطائرات الايرانية كانت تحلّق على ارتفاع منخفض جداً فوق السطوح، ومن الصعب إصابتها بصواريخ (سام٢) و(سام٣) و(سام ٦) السوفيتية الصنع.

وما عزز موقفنا أن الأجزاء المعدنية التي جلبت من قبل الدفاع الجوي على أنها بقايا طائرات محطمة، ظهر أنها أجزاء صواريخ سام، يُضاف إلى ذلك نتائج استنطاق الطيارين الذين أُسقطت طائراتهم فيما بعد، وقد بينوا أن عدد الطائرات الايرانية المسقطة أقل بكثير من ١٠٪ من ادعاءات قيادة الدفاع الجوي.

... وفي إحدى الليالي من صيف ١٩٨٦ اشتعلت سماء بغداد بعشرات الصواريخ أرض - جو، ونيران مئات المدافع والرشاشات الثقيلة، للتصدي لغارة جوية، أظهرت التحقيقات فيما بعد أنها لم تكن سوى تداخل مغناطيسي، فني، ولا وجود لأية طائرة ايرانية أو غيرها في تلك الليلة في سماء بغداد.

وتجدر الإشارة، هنا، إلا أننا قد أخبرنا القيادة العامة بأن ايران تمتلك أكثر من ٤٥٠ طائرة قتال، منها أكثر من ١٧٢ طائرة قتال مستعدة للعمل، وبدرجة صلاحية جيدة، وان القسم الأكبر من الطائرات معطّل عن العمل بسبب النقص في الأدوات الاحتياطية، ونتيجة الحصار الغربي على التوريدات العسكرية إلى ايران بعد سقوط الشاه، وفقدان مفاتيح الخزن الفني والجداول الكمبيوترية للمواد الاحتياطية، وهروب واعتقال وطرد الكثير من الطيارين والفنيين بعد نجاح الثورة الايرانية، ضمن عمليات التطهير الواسعة للقوات الجوية، وغيرها من القوات المسلحة الايرانية.

الدعم الخليجي للعراق:

ومع مرور الأيام الطويلة، تراجعت القوة الجوية الايرانية نتيجة الخسائر، وعدم إمكانية التعويض عن الطائرات التي تسقط، وشحّة الأدوات الإحتياطية وقلّة الأموال الصعبة اللازمة للشراء من السوق السوداء، بأسعار مرتفعة للأجزاء التالفة، مما اضطر الايرانيين إلى استخدام أجزاء من الطائرات المعطلة لتصليح الطائرات الأخرى، أما على الجانب الآخر فإن توريدات الطائرات الحديثة من الإتحاد السوفيتي لم تتوقف إلا لفترات محدودة، وبدأت طائرات الميراج الفرنسية، المتعاقد على شرائها، تصل إلى العراق بكل ما تحمله من مميزات فنية وقدرة قتال جوي، وإصابة أهداف أرضية، لم تكن موجودة في الطائرات السوفيتية، ولم تظهر مشكلة معقدة في الموارد المالية، فقد قدم الخليج عشرات مليارات الدولارات لمساندة المجهود الحربي العراقي، وكان بإمكان العراق الإستدانة من الدول والمصارف أموالاً طائلة أصبحت اليوم عبئاً كبيراً على كاهل العراق، بلغت في حينه حوالي ١٠٠ مليار دولار من الديون (عدا التعويضات).

وفيما الخزينة الايرانية، كانت عشية الحرب خاوية على جدرانها كانت لدينا احتياطات، نقدية من العملة الصعبة تبلغ ثلاثين مليار دولار.

ولعله من النادر، كما حصل في العراق، أن تدخل دولة ما حرباً، وتخرج منها وقد ضاعفت عدد طائراتها، فعندما انتهت الحرب مع ايران وبدأت حرب الخليج

الثانية (حرب الكويت) أصبح لدينا أكثر من ستمائة طائرة قتال، المئات منها من الطائرات الحديثة السوفيتية والفرنسية، وهذا كله لم يكن ليحصل لولا مساعدة الموقف الاستراتيجي العام الناتج عن التوافق في التصدي للتوجه الايراني الجديد، وتيسر الأموال الصعبة الطائلة.. وقد لعبت القوة الجوية دوراً مهماً في المراحل الوسطى والمتأخرة من الحرب.



الحرب البرية

محاور العمليات القتالية

بين الحرب الاسرائيلية.. وحرب صدام

معالم الفشل في رؤية صدام

المرحلة الثانية من الحرب

المرحلة الثالثة من الحرب

اكتشاف النوايا التعرضية الايرانية في قاطع دزفول - الشوش

اولى المعارك الكبرى في الحرب العراقية - الايرانية

عبور الكارون وسقوط المحمرة

معارك شرق البصرة العام ١٩٨٢

معارك مرتفعات مندلي

عمليات متناثرة على خط الجبهة

المباغتة الكبرى في عبور شط العرب وسقوط الفاو

القوات العراقية تتبادل اطلاق النار بينها

الحرب البرية

وفي الساعة الثالثة من فجر يوم الثالث والعشرين من شهر أيلول من عام ١٩٨٠ اشتبكت قواتنا البرية في أوسع عملية برية تقوم بها في تاريخها، واجتازت الحدود الايرانية متوغلة في العمق القريب متوخية ما يلي (على الأرض):

١- تثبيت الموقف في منطقة العمليات الشمالية واحتلال ومسك بعض العوارض الحدودية المهمة في قاطع حاج عمران والراقم ١٨٦٤، داخل الأراضي الايرانية في قاطع بنجوين، وبعض المرتفعات الأخرى في قاطع طويلة شرق السليمانية.

٢- الإندفاع في منطقة العمليات الوسطى لاحتلال مدن مهران، وتطوير الهجوم شمالاً لاحتلال مضيق كنجا نجم تجاه محافظة عيلام، واحتلال مدينة سومار واحتلال منطقة نفط شاه (نفط شهر)، والمنشآت النفطية فيها واحتلال مدن قصر شيرين وكيلان غرب وسربيل ذهاب، والإندفاع إلى مدخل مضيق بايطاق للإمساك به وبعوارض كولينه ودانه خوشك.

٣- الإندفاع الرئيسي في منطقة العمليات الجنوبية، بهدف احتلال مدينة دزفول ذات الأهمية السوقية، ومحافظة الأحواز والضفة الشرقية لشط العرب كاملة، بما في ذلك مدينتنا المحمرة وعبادان، بالإندفاع نحو مدينة شيخ بدير وماه شهر، وإغلاق ميناء بندر شاهبور والسيطرة عليه، واحتلال مدينة دهلران شمال العمارة.

ومن اتجاهات العمل وتركيز القوة المدرعة؛ الفرقة الآلية الأولى والفرقة الآلية الخامسة والفرقة المدرعة الثالثة والفرقة المدرعة التاسعة والفرقة المدرعة العاشرة

ولواءي القوات الخاصة (٣١ و ٣٢) في الجنوب، تتضح طبيعة وأهداف الحرب، فقد اقتصرت العمليات الشمالية على نطاق محدود من تشكيلات المشاة، وتألف الفرقة المدرعة السادسة القوة الرئيسية في المنطقة الوسطى، إضافة إلى فرقة المشاة الثامنة والفرقة المدرعة الثانية عشرة، غير مكتملة التدريب والتي تم نقلها من قاطع سرسنك شمالي العراق.

الهدف من المحور الشمالي تثبيت وصد القوات الايرانية.

وفي المحور الأوسط، شملت الغاية احتلال عدد من المدن غير المهمة والإمساك بالمضائق وضرب القوة الإيرانية لمنع أي اندفاع في اتجاه بغداد - ديالي - الكوت.

أما المحور الجنوبي، فهو محور الحرب الحقيقية الذي إذا ما تم النجاح فيه فإنه سيؤدي إلى فرض الإرادة على ايران، إن لم يكن إسقاط الحكومة فيها وتفكيك الدولة.

كانت معلوماتنا عن انتشار القوات الايرانية واستعدادها القتالي صحيحة، ويعوّل عليها، ومعلوماتنا عن طبيعة الأرض ومحاور العمليات جيدة، إلا أننا لم نكن نمتلك أفلام فيديو أو سينمائية مصورة عنها، كما أن وسائل الإستطلاع الجوي التصويري قبل الحرب كانت بدائية جداً، وتعتمد على ما يمكن أن تلتقطه طائرة (الميغ ٢١) الإستطلاعية، ويشمل شريطاً ضيقاً جداً لا يزيد عرض الكفوء منه إلى حد ما عن بضعة مئات من الأمتار.

ولم نفاجأ بظهور أي تشكيل أو وحدة قتالية ايرانية ليست معروفة لنا مسبقاً، إلا أن هذا لم يكن كافياً لمعدّي تقدير الموقف العملياتي والإستراتيجي، الذين عليهم معرفة واقع وإمكانيات وظروف قواتنا، من كافة الوجوه، وقدراتهم القتالية، وأن لايأخذوا تجارب حروب أخرى كما هي، بل عليهم دراستها دراسة حذرة وواقعية.

▭▭ بين الحرب الإسرائيلية.. وحرب صدام:

وفي يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٨٠ أعلن صدام قبوله لقرار مجلس الأمن القاضي بوقف إطلاق النار بين العراق وايران. وحتى في تحديد يوم إعلان الموافقة انطلق من

شعور بتقليد الآخرين فأرادها (حرب الأيام الستة) معجباً بحرب الأيام الستة التي اعتدت فيها اسرائيل على بعض الدول العربية عام ١٩٦٧، إلا أن ايران رفضت القرار وأصرت على إنسحاب العراق من دون وقف القتال ولقد كان أمر يصعب القبول به لأن المعركة ستنتقل إلى داخل العراق، وفي هذه المرحلة، بالذات، أخذنا نشعر بمرارة الموقف العسكري، فلم تستطع الفرقة المدرعة العاشرة بقيادة العميد الركن هشام صباح الفخري (وهو أحد أكثر الضباط إقداماً في القتال) من احتلال هضبة النادري لعبور نهر الكرخة تمهيداً لقطع طريق الأهواز - طهران، واحتلال مدينة وقاعدة دزفول الجوية بسبب عدم كفاية القوة وانتشار قوة مجابهة ايرانية قوية وكبيرة العدد ومساعدة الأرض على الدفاع من الإتجاه المؤدي الى دزفول. كما فشلت الفرقة الأولى في عبور نهر الكرخة من منطقة الشوش، وحاولت العبور من منطقة الشاخات (أي تفرعات النهر الكثيرة) إلا أن وحدات من فرقة المشاة الحادية والعشرين الايرانية قاومت معارك العبور بشدة.

وعلى محور البسيتين (الخفاجية) - الأهواز تعثرت حركة الفرقة المدرعة التاسعة بقيادة العميد الركن طالع خليل الدوري (عضو المكتب العسكري لحزب البعث وهو أعلى سلطة حزبية داخل الجيش) وابتعد عن محور العمليات المحددة متوجهاً إلى الجنوب وفقد الإتجاه الصحيح وتوقف بعد احتلال مدينة الخفاجية (سوسنكرد).

وعلى محور البصرة - الأحواز توقفت الفرقة الآلية الخامسة، ولواء المشاة الآلي الثامن، عند حافة غابات جنوب الأحواز، حيث تصلح المنطقة لاستخدام أسلحة مقاومة الدبابات بكفاءة وبدأت في مشاغلة مدينة الأحواز بالمدافع عيار ١٣٠ ملليمتراً بمعدل ألف قنبلة يومياً. وفشل اللواء المدرع السادس ومقر الفرقة المدرعة الثالثة في تحقيق عبور ناجح لنهر الكارون، للإندفاع وقطع طريق عبادان - شيخ بدير، فاعتقل آمر اللواء العقيد الركن عبد العزيز الحديثي (عضو قيادة فرع في الحزب) وحكم عليه بالسجن خمسة عشر عاماً، ثم أخرج من السجن بعد عدة سنوات وعُيّن قائد فرقة ثم قائد الفيلق الأول مشاة، وقتل نتيجة تحطم طائرة مروحية

(هليكوبتر)، وعين بديلاً عنه العقيد الركن صبيح عمران الطرفة، الذي أصبح لاحقاً مديراً للدروع برتبة فريق ركن، وتمكن هذا اللواء من إنجاز أول عملية عبور مدرعة عراقية على نهر الكارون شمال المحمرة، الذي يبلغ عرضه أكثر من ثلاثمائة متر، أما في مدينة المحمرة فقد اضطرت ألوية القوات الخاصة، بمساندة مدفعية ودروع من الفرقة المدرعة الثالثة، لدخول معارك مجابهة دموية مع قوات الحرس الثوري الايراني ومجموعات التعبئة والمتطوعين المدنيين العاملين تحت اسم «البسيج» وتمكنت من احتلال الجزء الرئيس شمال نهر الكارون، في ذلك الميناء البحري، وبقيت الضفة الأخرى تحت سيطرة القوات الايرانية التي قامت بنسف الجسر الوحيد على نهر الكارون، الذي يربط طرفي المدينة، لمنع الإندفاعات تجاه عبادان جنوباً، التي لاتفصلها عن مدينة المحمرة سوى مسافة قصيرة تبلغ حوالي ثلاثين كيلومتراً.

وبعد عبور اللواء المدرع السادس، صدرت الأوامر بالإندفاع لقطع طريق شيخ بدير – عبادان، الطريق الرئيسي للمدينة، وانتشر اللواء على شكل قواعد أمنية تمتد لمسافة ١٢ كيلومتراً جنوب هذا الطريق، واعتمد الايرانيون من أجل إدامة المعركة طرقاً نيسمية ترابية.

وعبر ترعة بهمنشير، وهي عبارة عن نهرٍ موازٍ لشط العرب، حاولت قواتنا العبور من جنوب عبادان، إلا أنها فشلت نتيجة عنف المقاومة ووجود تعقيدات طوبغرافية في عدم صلاحية المنطقة للعبور. وعلى أي حال فقد بقيت قواتنا في القواعد الأمينة هذه، وهي عبارة عن انتشار مجموعات مدرعة وآلية ومغلقة في العراء، في حالة جحيم من شدة القصف الإيراني.

واتسمت المرحلة الأولى من الحرب المحصورة بين ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠ واحتلال المحمرة حوالي ١٩٨٠/١٠/٢٣ بما يلي:

١– فشل في تحقيق الأهداف السوقية والعملياتية على الأرض وتماسك الدفاع الايراني عن مدن دزفول – الأحواز – عبادان.

٢– فشل القوة الجوية في تحقيق موقف جوي ملائم لصالحنا، فقد بقي التعادل

مستمراً بعد مرور أكثر من عام على الحرب.

٣- بدء التوسع الكبير في تشكيلات الحرس الثوري الايراني وقوات التعبئة الايرانية.

٤- انتقال القوات الايرانية من حالة التراجع السريع إلى امتصاص الهجوم بدفاع قوي الى انتزاع المبادأة للقيام بعمليات حرب عصابات، كان وزير الدفاع الأسبق مصطفى شميران يتولى شخصياً إدارتها وقيادتها حتى يوم مقتله، في منطقة الدهلاوية الموقع المتقدم من قواتنا غرب الأحواز، بنيران المدفعية كما توجه العديد من كبار رجال الدين الايرانيين للتطوع والمشاركة في القتال لاعتبارات نفسية. وفي هذا الموقف الحاسم، لم يكن لدينا احتياطي سوقي من القوات، سوى اللواء المدرع العاشر واللوائين الأول والثاني حرس جمهوري، وهما بإمرة صدام مباشرة.

وبدأت القوات الايرانية باستخدام المدفعية بطريقة ماهرة وواسعة، وأخذ ضباط الرصد الايرانيون يجيدون توجيه وتصحيح النيران، فوضعت قواتنا تحت المطرقة في مواضع مكشوفة وهشّة، نتيجة فرض صدام على قواتنا التواجد في المناطق التي وصلت إليها وكان المفروض قبول التحرّك المحاي من موقع إلى آخر بما يعزز القدرة الدفاعية.

وارتكب صدام خطأً فادحاً عندما أمر بإذاعة خسائرنا اليومية من الأشخاص والمعدات بواقعها الدقيق، وأدى استمرار هذا الخرق الأمني الغبي إلى تدهور الروح المعنوية للشعب ولقواتنا المسلحة، وارتفاع معنويات الطرف الآخر الذي كان يحصل على تقييم مشجّع دقيق من عدوه (من دون أي جهد) عن النتيجة الايجابية الناجحة لأسلوب عمله المرحلي، إلا أن صدام عدل عن قراره هذا، في ما بعد، إثر مذكرة تحريرية قدمت إليه من الإستخبارات، تبين المحاذير الخطيرة للاستمرار في نشر البيانات، فجرى الإنتقال إلى إعطاء بيانات غير صحيحة والمبالغة في تقليل الخسائر الى حد كبير فانقدت البيانات مصداقيتها. وكان الأفضل أن لا يجري الخوض في ذلك منذ البداية.

وفي هذه المرحلة، بدأت القيادة العامة للقوات المسلحة العمل على التوسّع في

تشكيلات القوات المسلحة واستحداث فرق مدرعة ومشاة جديدة. وجرت المناورة ببعض التشكيلات من المنطقة الوسطى إلى المنطقة الجنوبية، حيث تم نقل لواء المشاة الآلي ٢٥ إلى منطقة البسيتين لمجابهة الهجمات الايرانية المحدودة، وتوثيق الدفاع الخلفي، إضافة إلى اللواء المدرع السادس والعشرين ولواء المشاة الآلي ١٤ والفرقة المدرعة التاسعة ولواء القوات الخاصة ٣١.

في هذه المرحلة الحساسة والدقيقة وبينما انهمكت هيئات الركن في العمل المتواصل في مركز القيادة الرئيسي للقيادة العامة للقوات المسلحة، الذي شغل الطابق تحت الأرض للقصر الجمهوري، نزل من الطابق الأرضي حيث غرفة اجتماعات القيادة العامة (البديلة) الفريق الركن عبد الجبار عبد الرحيم الأسدي، معاون رئيس أركان الجيش للعمليات، وطلب الإجتماع مع رؤساء مجموعات التخطيط والحركات والإستخبارات وحضرتُ بوصفي رئيس مجموعة الإستخبارات، فبادَرنا بالقول: ان الرئيس يطلب التخطيط للقيام بغارة مدرعة واسعة لاحتلال منطقة مسجد سليمان. وبادرته إلى القول (ومن اين لدينا القوة المدرعة؟ فإن مثل هذا العمل يحتاج إلى ما لايقل عن فيلق مدرع وليس لدينا سوى اللواء المدرع العاشر الذي لايزال في قاطع سومار في المنطقة الوسطى كما أننا فشلنا في الإقتراب من مدينتي الأحواز ودزفول، بينما النفوذ إلى منطقة مسجد سليمان، يتطلب احتلالهما والمنطقة تبعد عن هاتين المدينتين أكثر من مائة وخمسين كيلومتراً في منطقة معقدة وصالحة للدفاع؟

لكن الأسدي استطرد، وبعد أن شجعته صراحتي: ان الرئيس استند في ذلك إلى نصيحة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية (ياسر عرفات) الذي قال له: إن النفط الايراني يتركز في منطقة مسجد سليمان، وان احتلال منابع النفط سيؤدي إلى إرغام ايران على الاستسلام أو التوقف عن الإستمرار في الحرب. فقلت له: هذه معلومات قديمة. فقد أوشكت آبار نفط مسجد سليمان أن تنضب ولم تعد لها قيمة اقتصادية أساسية، وإن حقول النفط الأغنى هي حقول نفط مارون القريبة من الأحواز، وقواتنا فقدت القدرة على المناورة والمبادأة وأصبح الأمر مستحيلاً.

قال: سأخبر الرئيس بالمعلومات عن النفط، وطُوي الأمر بعد ذلك، في حين بدا واضحاً أن هذا الطلب يعكس جهل القائد العام بـإمكاناته وقدراته، ولحسن الحظ انه لم يُصرّ على طلبه. فلو أصر على ذلك وجرت تهيئة القوة من خلال ترقيق الدفاعات في قواطع العمليات، لتعرضت قواتنا، بل والعراق كله، لنكسة كبرى يصعب بعدها الدفاع.

وعلى أية حال، فبعد هذه المرحلة التي يفترض أن تكون بالغة الخطورة على ايران، خرجت القيادة الايرانية أكثر إصراراً وأنوى تأثيراً على الفرد الإيراني. وظهر العامل الروحي الديني محركاً كبيراً لعشرات الآلاف للإنضمام الى قوات الحرس، بالرغم من أن حالات شبه ارغام منتظم قد حصلت بضرورة تطوع الأفراد من العوائل التي تضم عدداً من الذكور والإغراءات الممنوحة فيما يتعلق بتوزيع المواد الغذائية بأسعار مخفضة وما الى ذلك. وتأججت الروح المعنوية للقوات غير النظامية الايرانية (التي تضم قوات الحرس الثوري و«البسيج») وبُوشر في زيادة أعدادها وتسليحها وتنظيمها، يقابل ذلك في طرفنا شعور بالإحباط والتعثر بين المتطلبات الضرورية في الميدان، وبين صدّام ورغبته في الوصاية، والعبث في جزئيات الأمور الميدانية، والبدء بهدر أموال طائلة لمحاولة تلافي ذلك.





المرحلة الثانية

وابتدأت المرحلة الثانية من الحرب البرية من مطلع العام ١٩٨١ وحتى مطلع العام ١٩٨٢، واتسمت بشن هجمات صغيرة ومتوسطة في قواطع العمليات المختلفة لاخراج قواتنا من بعض البقع والعوارض المهمة، وتكبيدها أكثر مايمكن من الخسائر، والاستيلاء على المعدات وأسر أكبر عدد ممكن من القوات. وشاركت في هذه العمليات قوات مشتركة من الجيش والحرس الثوري الايراني وقوات «البسيج».

ففي يوم ١٩٨١/١/٤، شرعت القوات الايرانية بالهجوم في المنطقة الوسطى في اتجاهين؛ الأول باتجاه عارضة سيف سعد المهمة تعبوياً (محلياً)، جنوبي مندلي، وتمكنت من احتلال خط المرتفعات بجبهة ١٢ كيلومتراً ودفعت قواتنا الى قمم السفوح الدنيا للعارضة، مما جعلها تحت المطرقة المستمرة. وتم إعدام آمر لواء المشاة الثاني المكلّف بالدفاع عن العارضة العقيد الركن محمد جواد الخفاجي، وهو من قدماء البعثيين. والحقيقة أن هذا الضابط لم يجر إعداده للتشكيلات الميدانية، فهو من صنف المخابرة (الاشارة) وعمل في الاستخبارات العامة في بغداد، ثم ملحقا عسكرياً في الباكستان، وإعدامه كان ظلماً واضحاً.

وبقيت الحال على ماهي عليه في هذه العارضة برغم الهجمات المقابلة التي شنتها قواتنا، ومنها فرقة المشاة السابعة التي واصلت تدريباتها لعبور شط العرب لتطويق عبادان. كما نجحت القوات الإيرانية في دفع قواتنا من قاطع كيلان. إلا أن نسبة النجاح لم تصل للمتحقق في قاطع سيف سعد.

وفي الساعة التاسعة من صباح يوم ١٩٨١/١/٥ شرعت الفرقة المدرعة السادسة عشرة (ناقص لواء) ولواءان من الفرقة المدرعة ٩٢ وبضعة آلاف من قوات الحرس، بهجوم خاطف على مواضع الفرقة المدرعة التاسعة جنوب غرب الأحواز وتمكنت من خرق مواضع هذه الفرقة والاندفاع حوالي ثلاثين كيلومتراً الى منطقة الجفير، وأخذت تهدد مواضع الفرقة الآلية الخامسة المدافعة على طريق المحمرة - الأحواز جنوبي مدينة الأحواز، أو النفاذ في اتجاه البصرة. ويعتبر هذا الموقف من أصعب المواقف الحقيقية التي جابهتها قواتنا حتى ذلك الوقت.

وتمت المناورة باللواء المدرع العاشر وهو أفضل تشكيل في الجيش العراقي من حيث التسلّح والتدريب والروح المعنوية والإعداد القتالي العام، وشنّ هذا اللواء الهجوم بالتعاون مع اللواء المدرع (٤٣) - الفرقة التاسعة، الذي كان قد تراجع نتيجة الهجوم الايراني، وبوشر بالهجوم المقابل بهذين اللوائين. وكان اللواء المدرع العاشر مجهزاً بدبابات (تي ٧٢) السوفيتية التي أظهرت تفوقاً كبيراً على الدبابات الايرانية، لأمور تتعلق بسرعة الإملاء والرمي وغيرهما. كما قامت القوة الجوية العراقية في هذه الواقعة يوم ١٩٨١/١/٦ بتقديم إسناد جوي قريب، غير مألوف لدينا، وأمكن طرد القوات الايرانية وتكبيدها خسائر فادحة. واستعدنا دباباتنا المتروكة التي لم تستطع القوات الإيرانية سحبها، وهنا قامت القوات الايرانية بالتوسع في استخدام سلاح المياه لغمر المنطقة جنوب غرب الأحواز، التي سبق إغمارها جزئياً باستخدام ناظم وقناة مائية من حافة مدينة الأحواز الجنوبية الغربية، وبذلك حيّدت قواتنا بهذا القاطع بل وأُشغلت باقامة السواتر الترابية للمحافظة على موضعها وليس ممكناً بالطبع إخلاء القاطع من القوة (استراتيجياً).

وفي شهر ابريل ١٩٨١ شرعت قوة من الحرس الثوري في الهجوم على عارضة (الله أكبر) شمال الخفاجية (سوسنكرد)، وتمكنت من اختراق الفوج الأول لواء المشاة الرابع عشر، واحتلال مواضعه.

وتواصلت الهجمات المحدودة طيلة العام ١٩٨١، وتصاعدت في شهر نوفمبر بهجوم سريع على قواتنا المنتشرة على طريق عبادان - شيخ بدير من عدة اتجاهات،

وألحقت بنا خسائر فادحة، تركنا على أثرها الضفة البعيدة لنهر الكارون منظمين الدفاع على الضفة القريبة. وكانت هذه المعركة قمة التطور والنجاح في عمليات المرحلة الأولى، التي استمرت طوال العام ١٩٨١.



المرحلة الثالثة من الحرب العراقية الايرانية

وهكذا مرّ العام ١٩٨١، وهو عام الإستنزاف، مع ماسبقه من الأشهر الأربعة الأخيرة من العام ١٩٨٠، وأخذت ثرواتنا بالتبدد وأتيح المجال للعائلة الصدامية الحاكمة لاستثمار الموقف ومتطلبات عقود التسليح والعقود التجارية الأخرى، لسرقة أكثر مايمكن من أموال الدولة. كما أن صدام، وللمحافظة على تأثيره، أخذ يوزع الهدايا الثمينة، داخل وخارج العراق، لشراء الذمم. فهو أكثر من أي رئيس دولة على الإطلاق طُبعت صوره على مئات آلاف ساعات اليد والساعات المنضدية والجدارية وباجات الصدور المعدنية والذهبية، لتوزّع كهدايا مجانية على العراقيين وغيرهم. وهي طريقة مغرية لإدخال صوره الى كل بيت من بيوت العراقيين، طالما أن هذه الساعة المؤطرة بلا ثمن مادي.

وطرحت كميات هائلة من المواد الغذائية بأسعار زهيدة وأخذ الفلاحون يستخدمون أجود أنواع الطحين (دقيق القمح) علفاً للمواشي لزهد ثمنه.

وبلغ تبديد الثروات أعلى الحدود، فيما تقشفت ايران على الطرف الآخر بطريقة قاسية، إلا أن النتيجة الاقتصادية في نهاية الحرب تحققت لصالحها، فلم تخرج إلا بديون محدودة فيما خرج العراق مكبلاً بما يقرب من مائة بليون دولار من الديون شكّلت عنصراً مهماً من عناصر الاندفاع نحو الكويت.

وفي مطلع العام ١٩٨٢، وتحديداً يوم ١٩٨٢/١/٢ تجمعت لدينا معلومات غير قليلة تشير الى أن ايران تعدّ العدة للهجوم من قاطع دزفول - الشوش في اتجاه شرق محافظة ميسان العراقية، حيث تدافع هناك الفرقتان المدرعة العاشرة والآلية

الأولى وقد أعددنا في ذلك تقرير استخبارات من إحدى عشرة صفحة قياسية على الآلة الطابعة (وكنت يومها مديراً لشعبة ايران في الاستخبارات العسكرية العامة) قدمنا فيه تصورات واضحة لاحتمالات العمل الايراني، أُستدعيت على إثره من قبل رئيس أركان الجيش الفريق أول الركن عبد الجبار خليل شنشل في غرفة القيادة الرئيسية.

وقال لي: يامقدم ركن وفيق أرسلتم لنا تقريراً تقولون فيه أن ايران تحضر لهجوم واسع في قاطع دزفول – الشوش، وهذا يتطلب أن نناور بقطعات كبيرة، بما في ذلك من قاطع المحمرة وشرق البصرة لتعزيز قاطع شرق ميسان، لمجابهة الهجوم الايراني. بيد أن لدى الرئيس معلومات عن طريق المخابرات تقول أن الايرانيين يعدّون العدّة لهجوم كبير في اتجاه المحمّرة، وإنك تقدّر خطورة الخطأ في مثل هذه المواقف.

حصل هذا ومدير الاستخبارات جالس مع أعضاء القيادة العامة ينتظرون ردّي. وهنا تحددت المسؤولية عليّ بوصفي الضابط الأقدم، المسؤول عن الشؤون الايرانية. ورغم حجم المسؤولية وخطورتها عليّ شخصياً، فقد بقيت متماسكاً ومتمسّكاً برأيي، لأن العراق أهم أولاً، ولأنني واثق من القدرة على استنتاج الموقف الصحيح، .. فسألته: ومن أين استقت المخابرات المعلومات؟ قال: إنها من منظمة عربية ومن مصادرها. فرددت عليه بأني واثق مما أعددت ولن يقع هجوم حالياً في اتجاه المحمرة وإنما سيكون في قاطع دزفول – الشوش أولاً.

وليست لايران القدرة على شن هجوم واسع على محورين متباعدين في آن واحد.

واعترض معاون رئيس أركان الجيش للعمليات على تحليلي للموقف ورأيي، فيما أيّد رئيس أركان الجيش ماقلته، وأصدر الأمر بتحريك قسم من تشكيلات الفرقة المدرعة الثالثة من قاطع المحمرة – شرق البصرة.. وبدأت المناورة بالقوات من قواطع العمليات المختلفة.

لقد وقع اختيار الايرانيين على هذا القاطع دون غيره لتنفيذ أولى عملياتهم

الكبرى لأسباب ومبررات منطقية ذات اعتبارات سياسية وعملياتية وتعبوية، فأرادوا أن يبعدوا قواتنا عن مدينة دزفول وطريق الأحواز - دزفول - طهران ذي الأهمية السوقية، وتجنيب مدينة وقاعدة دزفول الجوية إمكانية التهديد والقصف بصواريخ «فروغ» الروسية الصنع ذات المدى ٦٥ كيلومتراً، وحماية خط سكة حديد الأهواز - دزفول - طهران، وبذلك تتحقق نتائج سياسية ومعنوية كبيرة على أرض الواقع.

كما أن طبيعة المنطقة لم تكن تساعد على إقامة دفاع رصين إلا بوجود قوات كبيرة ومع ذلك تبقى مؤخرات واجنحة القوات مهددة بصورة جدية، حيث تنتشر الفرقة المدرعة العاشرة في عمق يبلغ حوالي المائة كيلومتراً وفيما تعتبر القواطع الامامية أمام هضبة النادري، التي تدافع عنها فرقة المشاة الأيرانية الحادية والعشرين ووحدات من الحرس الثوري، ساخنة بصورة مستمرة ومعدلات القصف المدفعي اليومي في أعلاها، فان لهذه الفرقة جناحاً مكشوفاً طويلاً يبلغ طوله حوالي ١٢٠ كيلومتراً، وتدافع عنه قوات خفيفة حديثة التشكيل ذات قدرة قتالية ضعيفة إضافة الى أنها مبعثرة في مواقع متناثرة..

وهكذا الحال من مدينة دهلران في الغرب حتى هضبة النادري شرقاً. كما أن هناك إمكانية لقيام القوات الايرانية باندفاع من الجناح في اتجاه منطقة إمام زادة عباس وعين خوش باتجاه الجنوب، وعزل كافة القوات الرئيسية المدافعة أمام هضبة الرادار المؤلفة من تشكيلات الفرقة الآلية الأولى، وشمالها الفرقة المدرعة العاشرة، وتنطبق هذه الحال على الاتجاه الجنوبي. فأي اندفاع من منطقة عبد الخان - الرقابية - جنانة سيعني مسك عقدة الطرق. وعند الوصول الى عين خوش، سواء من رتل الشمال أو الجنوب، فان ذلك سيعني كارثة كبرى لقواتنا.

ويبدو أن الايرانيين أدركوا هذه الحقيقة، وأرادوا استثمارها وقد أوضحنا هذه الحقائق تفصيلاً في تقارير استخبارات تحريرية وعلى منضدة رمل جرى إعدادها للقيادة العامة، بحضور صدام شخصياً. وبدلاً من أن يجري اختيار إعادة ترتيب الوضع الدفاعي بما يؤدي الى تماسكه، ولاسيما أن أوضاع قواتنا قد أصبحت حرجة طيلة العام الماضي نتيجة حرب الاستنزاف وهجمات المجموعات الصغيرة

فقد صدر القرار بتأمين أكبر حشد ممكن من القوات المدرعة والمشاة لمجابهة التعرض الايراني من دون تعديل للوضع الدفاعي، وجرى نقل الفرقة المدرعة التاسعة من المنطقة الوسطى التي نقلت اليها مؤخراً، والفرقة المدرعة الثالثة من قاطع شرق البصرة - المحمرة واللواء المدرع العاشر والعديد من تشكيلات المشاة وعشرات كتائب المدفعية والجهد الأكبر من وحدات الصواريخ أرض - أرض (فروغ) التعبوية.

أما الطرف الآخر، فقد حشد فرقة المشاة ٢١ والفرقة المدرعة ١٦ والفرقة المدرعة ٩٢ ناقص وفرقة المغاوير ٥٨ وأكثر من عشرين ألفاً من قوات الحرس الثوري «البسيج» وفرقة المشاة ٧٧ مشهد.

وفي مطلع مارس آذار ١٩٨٢ كلّفتُ بمهمة الى المملكة العربية السعودية (في الرياض) حيث لجأ طيار ايراني بطائرة فانتوم، وبعد أن التقيت مع اللواء الركن عبد العزيز الشيخ رئيس هيئة استخبارات وأمن القوات المسلحة السعودية تم عقد لقاء مع الطيار الايراني للحصول على مالديه من معلومات، وعدتُ عاجلاً الى بغداد لمتابعة استحضارات القوات الايرانية، وتقرر أن تقوم قواتنا بعمليات إجهاض على منطقة الرقابية لإبعاد التحشّدات الايرانية عن هذا المنفذ الخطير، المؤدي الى مؤخرة قواتنا، وأطلق عليها اسم عملية (الفوز العظيم) وتمكّن اللواء المدرع ٣٤ من تحقيق تقدّم جيد لمسافة (١٥) كيلومتراً، إلا أنه أوقف عن التغلغل تجنباً لكشف أجنحته.

وبدأنا نصعد درجة الإنذار لقواتنا تدريجياً حتى أبلغناهم قبل بضعة أيام من بدء الهجوم، بأن القوات الايرانية ستبدأ عملياتها اعتباراً من الساعة (١٠٠) يوم ٢١ مارس آذار ٨٢، أي الساعة الواحدة بعد منتصف الليل والساعة الأولى من بدء العام الايراني الجديد. وفي تمام الوقت المحدد شرعت القوات الايرانية بأكبر عملية برية في تاريخها حتى ذلك الوقت، مبتدئة بقصف مدفعي واسع وتغلغل القوات الهندسية لفتح الثغرات في حقول الألغام.

ومع إطلالة الصباح الباكر بدأت الحقيقة تتكشّف أمامنا، كان الفريق الركن هشام صباح الفخري، قائد الفيلق الرابع المكلّف بصد الهجوم الايراني، متواجداً

في مقرّه المتقدم في عارضة السن الصخري (وهي سلسلة جبلية طويلة تمتد من عين خوش وتنتهي قرب سيسبان.

كما تتواجد القيادة العامة للقوات المسلحة في مدينة العمارة. وتتحرك مع الصباح الى مقر الفيلق المتقدم.

ومع ذلك الصباح غادرتُ المقر المتقدم مندفعاً الى الأمام، فشاهدت جنوداً وضباطاً يتراجعون الى الخلف، وواصلت التنقل الى الحوض المؤدي الى منطقة إمام زادة عباس، حيث استولت فرقة المغاوير الثامنة والخمسين الايرانية على المنطقه، وشاهدت انفتاح اللواء المدرع العاشر بدباباته الحديثة طراز (تي ٧٢) في الحوض وقد باشرت وحداته الأمامية بالهجوم المقابل لاستعادة إمام زادة عباس. ولم يمض إلا وقت محدود جداً حتى تمكن من تحقيق الهدف وأسر مجموعة من المغاوير. وعدت الى المقر المتقدم وشاهدتُ صدام الذي استفسر مني عن الموقف فأعطيته صورة ايجابية عن حركة االلواء المدرع العاشر، وأخرى غير مشجعة، ولكنها أمينة تماماً (حول الموقف العام).

وباستمرار المعركة في اليوم الأول، وصل الى مقر الفيلق المتقدم قائد الفرقة الآلية الأولى العميد الركن ثامر حمد الحمود فبوشر في التحقيق معه وحكم بالسجن ١٥ عاماً، وتم إعدام آمر لواء المشاة الآلي ٢٧ - الفرقة لأولى العقيد الركن دريد (من الموصل)، وأسر آمر لواء المشاة الآلي الأول وهو من أصل كردي (ولم يُعرف مصيره حتى الآن).

ومع بدء الإنهيار من الجبهة والجناح الشمالي، أخذ الضغط الايراني يشتد على منفذ الرقابية في محاولة للوصول الى قصبة جنانة - مفرق الطرق والأرض الحيوية لعزل وتدمير أو أسر القوات. ومع صباح اليوم الثالث شاهدت قائد الفيلق وهو ضابط مشهود له بالشجاعة والإقدام وحب الوطن يتمشّى في مقر الفيلق قلقاً، فقلت له إن الايرانيين يضغطون بشدة على منفذ الرقابية، وإذا تمكّنوا من الوصول الى جنانة فسيتم حصر أكبر قوة مدرعة لدينا، وستحصل كارثة كبرى يستحيل معها الدفاع عن العراق!.. قال لي: وما هو الحل؟ قلت: نطلب من القوة الجوية

إسناداً جوياً قريباً وشديداً لإقفال منفذ الرقابية ريثما نُعيد ترتيب أوضاعنا (وكان منزعجاً الى حدٍّ كبير لأن هذا الموقف سيُحسب عليه فرد عليّ القول: «الله ويدك».. فأسرعت الى أقرب هاتف وتحدثت الى غرفة عمليات القيادة العامة في بغداد، حيث عاد صدام الى بغداد، وتحدث معي أمين السر العام للقيادة العامة للقوات المسلحة اللواء الركن قدوري جابر الدوري، وهو من ضباط الركن غير الأذكياء، وأبلغته الموقف. إلا أنه ظهر بعيداً عن المعركة، ولم يستطع تقدير الخطورة برغم أنه خسر معركة عبادان (جنوب الكارون) عندما كان قائداً للفرقة المدرعة الثالثة، (وماذا نفعل مع صدام، ضابط غير كفوء يعينه بمنصب مهم ويفشل ويسبب لنا مشاكل كبيرة على المستوى الاستراتيجي ويعود وينسّبه الى مكان آخر حسّاس لمجرد أنه يطمئن الى عدم قدرته على التآمر عليه)، ولكنه، مع ذلك، لم يستطع عدم إبلاغ المكالمة الى صدام.. ولم تمض إلا ساعات معدودات حتى بدأت قواتنا الجوية بمهاجمة منفذ الرقابية بعنف متواصل، ارتدّت على إثرها القوات الايرانية الى الخلف، وتوقف اندفاع فرقة الحرس الثوري (٢٥ كربلاء).

وخلال سبعة أيام متواصلة من المعارك، ليلاً ونهاراً، تراجعت دفاعاتنا غرب جنانة وبقيت شرق الحدود الدولية بحوالي عشرين كيلومتراً. وقد توقفت العمليات الايرانية يوم ٢٨ مارس - آذار ١٩٨٢ محققة أكبر كسب عسكري حتى ذلك الوقت، وأدّت المعارك الى تداعيات جديدة لدينا.

وعدتُ الى مقر عملي في بغداد، وبقي مدير الاستخبارات العميد الركن عبد الجواد ذنون (الآن فريق أول ركن) في مقر الفيلق الرابع جنوب مدينة العمارة لمساعدة قائد الفيلق في مهمة الدفاع عن الحدود. وفي هذا الوقت بدأنا بتوجيه كافة مصادر المعلومات لمراقبة التحركات الايرانية اللاحقة، وجاءتنا أولى الإشارات نتيجة استطلاع جوي تصويري بطائرة «ميغ ٢٥»، ظهر منها أن الوحدات الهندسية أخذت تهيء مناطق عبور على الضفة الشرقية لنهر الكارون، أسفل جنوب المسافة بين الأحواز والمحمرة.

وتفاعلنا مع الحدث بسرعة كبيرة، ونتيجة الجمع السريع لبعض نتف المعلومات

وتحليلها، أخبرنا رئيس أركان الجيش ورئاسة الجمهورية برقياً أن القوات الايرانية بدأت تعد العدة لهجوم واسع يستهدف استعادة مدينة المحمّرة وشرق البصرة، واستدعاني رئيس أركان الجيش على الفور، وحصل نقاش مركّز بيني وبينه وبين معاونه للعمليات.. وكالمعتاد أيّد مقترحاتي بضرورة المناورة السريعة نحو شرق البصرة، فأصدر الأمر بتحريك وحدات الفرقة المدرعة الثالثة أولاً. وفور وصول الأمر الى الفيلق الرابع، اتصل بي مدير الاستخبارات وهو في غاية الإنزعاج لأني لم أخبره أولاً (وله الحق في ذلك إلا أنه لم يكن موجوداً في المقر ساعة الحدث وتوخيت سبق الزمن)، ولأن حركة الفرقة المدرعة الثالثة من القاطع الموجود هو فيه سيعرضه لخطر شديد إذا اخطأت معلوماتنا وتصرفاتنا.. وحاولت تهدئته (حيث أكنُّ له كل محبّة واحترام وكذلك موقفه) وقلت له: «سآتي اليك الآن وأشرح لك كل شيء».

علماً أن المسافة من بغداد الى مقر الفيلق الرابع ٣٧٠ كيلومتراً واحتاج حوالي اربع ساعات لقطعها بالسيارة لوجود سابلة غير اعتياديه على الطرق.

وبعد أن وصلت وشرحت له الموقف، أثنى على مبادرتي.

دروس المعركة:

قبل أن ننتقل الى معركة معقدة أخرى لابد من الوقوف على بعض الدروس المستفادة من معركة دزفول - الشوش:

١ - في مرحلة الدفاع يجب اختيار الأرض الصالحة لذلك، وعندما لاتكون الأرض المراد الدفاع عنها أرضاً وطنية مهمة، فان العوامل العسكرية في الإختيار ينبغي تقديمها على العوامل السياسية، إلا إذا كانت الدوافع السياسية مهمة الى درجة ذات خطورة عالية.. وهنا كان على صدام اتّباع نهج هادئ مع القيادة العامة وإعطائها فرصة اختيار المكان الذي تريد ادارة المعركة فيه.

٢ - تعتبر المعلومات في الحرب، وفي العمليات المختلفة، بما في ذلك المواقف والتحركات، والنوايا السياسية، من أهم عناصر الصراع، وإن تيسّر المعلومات وحده

لايكفي للادارة الناجحة، بل لابد من استثمارها بصورة دقيقة وصحيحة.

٣ - ينبغي أن تكون العمليات الإجهاضية عميقة ومؤثرة على سير أوضاع الطرف الآخر، ولايفترض أن تنفذ في القاطع الذي يجري التهديد فيه، ففي العام ١٩٨٨ تمكنت قواتنا من إجهاض الهجوم الايراني شرق السليمانية والحصول على أعظم نتائج الحرب، بشن هجوم مباغت على منطقة الفاو، واستعادتها بسرعة قياسية، كانت مفتاح الإنهيار العسكري الايراني، وهو ماسنأتي إليه في المرحلة الأخيرة من مراحل الحرب مع ايران.

٤ - تعتبر القوة الجوية عنصراً حاسماً إذا ما استخدمت لمجابهة موقف طارئ معين بصورة صحيحة ويعود للاسناد الجوي القريب الفضل الكبير في إيقاف اندفاع القوات الايرانية من منطقة الرقابية نحو جنانه..

٥ - يُعدّ التعامل الاستخباراتي السريع والفعال من أهم عناصر النجاح في الحرب. كما أن إبداع ضباط الاستخبارات وتوزيعهم النصائح، في الجانب التعبوي والعملياتي، قد يترك أثراً فعالاً. وهذا ماحصل في مقترح تقديم الإسناد الجوي القريب لإغلاق منفذ الرقابية، وكذلك في تشخيص احتمالات سير المعركة وعدم صلاحية الأرض للدفاع. وبالرغم من أن القائد العام لم يُعر الإهتمام الى ماقلناه عن أن المنطقة غير صالحة للدفاع، إلا أنني تعمّدت توزيع تقرير الإستخبارات على قادة الفيالق والأركان العامة والقوة الجوية، ملمحاً الى أن فشل المعركة يعني إلقاء المسؤولية على صدام شخصياً، من دون الاشارة إليه علناً بالطبع.

▭▭ لاحرية للعسكريين في التقدير:

٦ - الفصل بين القيادتين السياسية والعسكرية لايمكن اجراؤه إلا في النظم الديمقراطية والدستورية. ففي بعض دول العالم الثالث، حيث مازالت الزعامة الدكتاتورية والفردية الأنانية تأخذ بعداً كبيراً، لايمكن ضمان حرية تصرف القيادة العسكرية في إعطاء الرأي الصحيح والتمسك به في القضايا المصيرية، بل تبقى خاضعة ومرائية للقائد السياسي الأعلى، الذي يعيّن نفسه قائداً أعلى لها. ففي

النظم الديمقراطية تعطي القيادة العسكرية توصياتها بصورة واضحة ومثبتة. وإذا ما اختارت القيادة السياسية مسلكاً يخالف رأي القيادة العسكرية، فانها تتحمل مسؤولية الفشل كاملة، أما في نظام كنظام صدام حسين فلايستطيع القادة العسكريون إعطاء آراء مخالفة له، لأن ذلك يعني موتاً محققاً قريباً بحبة سم أو بقدح ليمون أو شاي يُدسّ السم فيه، أو اغتيال علني أو اعتقال بتهمة التآمر أو التجسس، أو توجه إليه تهمة الخيانة العظمى لينفَّذ فيه حكم الإعدام ويُطلب من ذويه ثمن الطلقات التي أُعدم بها، وأجور حفر القبر الذي دُفن فيه، ولايُعرف مكانه!..

.. واستمرت المرحلة الثالثة من الحرب، وهي أطولها زمناً وأشدّها وقعاً وتأثيراً على العراق حتى ١٦ ابريل ١٩٨٨. وتتضمن سلسلة طويلة من العمليات التعرضية الرئيسية الواسعة والنفاذ الى داخل الأراضي العراقية واحتلال مناطق مهمّة منها.

وسنوالي هنا التطرق بإيجاز الى أهم الحوادث الحربية والأوضاع العامة لهذه المرحلة، بعد أن أشرنا الى اكتشافنا لبدء القوات الايرانية بالتحضير للهجوم في قاطع المحمرة - جنوب الأحواز.

أخذت المعلومات تتوارد إلينا عن تسارع حركة القوات الايرانية من قاطع شرق ميسان (الذي كنّا نسميه سابقاً قاطع دزفول - الشوش) إلى جنوب الأحواز وتتحشّد بصورة أساسية على شرق نهر الكارون. وبدأنا بتكثيف الإستطلاعات الجوية التصويرية بطائرة «ميغ ٢٥» من ارتفاعات مختلفة حسب الحاجة، إلا أن غالبية الطلعات كانت تجري من على ارتفاع ٢١ كيلومتراً لتكون خارج مدى صواريخ الهوك أرض - جو أميركية الصنع التي يبلغ مداها الأعلى حوالي ١٨ كيلومتراً، ومن الصعب اللحاق بها من قبل الطائرات الايرانية حيث تكون سرعتها أكثر من ألفي كيلومتر في الساعة بهذا الإرتفاع.

وكنا في كل يوم نحصل على مؤشرات ودلائل، ليس فقط عن نيّة التعرّض، بل مايقودنا الى تحليل صحيح ودقيق لاتجاهات ومراحل الهجوم وتوزيع القوى.

ومتابعة حركة القوات النظامية (أي الجيش الايراني) بسهولة كبيرة، لأن التشكيلات (الفرق والألوية) معتادة على اتباع سياقات أعمال محددة، واستغلال أكثر مايمكن من الوسائط العسكرية للتنقل واستخدام وسائل المواصلات اللاسلكية وأعمال الركن بصورة واسعة، فيما تزداد ظروف الحصول على المعلومات عن حركة قوات الحرس الثوري صعوبة وتعقيداً، إذ تجري حركتها بأقل مايمكن من وسائط النقل المدنية وغيرها وبسرعة كبيراً. فانتشار فرقة حرس تتألف من حوالي خمسة آلاف مقاتل لم يستلزم الكثير من الإجراءات الإدارية، وحصلنا في أحيانٍ كثيرة على معلومات عن هذه القوات من خلال القوات النظامية، وبطرقنا الخاصة الأخرى، إلا أننا تأقلمنا وبسرعة مع كيفية اكتشاف تحضيرات الحرس الثوري للهجوم وتحديد اتجاهات عمله بدقة عالية.

.. ومرة أخرى تم حشد أكبر قوة مدرعة ومشاة ومدفعية وصواريخ في قاطع شرق البصرة - المحمرة، وأدركنا منطقة الخطر الأساسي حيث تنوي القوات الايرانية القيام بعمليات عبور رئيسية من منطقة حالوب شمال دارخوين وتطوير الهجوم شرقاً في اتجاه طريق المحمرة - الأحواز ومواصلة الإندفاع غرباً تجاه الحدود الدولية ودفع محور آخر عبر دفاعاتنا الخلفية عن مدينة المحمرة والمكونة على شكل سدة ترابية تسمّى سدّة الإدامة لعزل القوات المدافعة عن المدينة بالاتصال بشط العرب.

ومن خلال جولاتي المفصلة في القاطع، لاحظت أن قواتنا تدافع على مسافة تزيد عن خمسة كيلومترات عن الضفة الغربية لنهر الكارون، في منطقة العبور المقررة. ودوّنت في أحد تقارير الاستخبارات المقترح التالي نصه: «الايعاز الى قطعاتنا لفرض السيطرة الحازمة والكاملة على الضفة الغربية لنهر الكارون»، أي الضفة القريبة. وعقب ذلك أصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة أمراً تحريرياً سريعاً يحمل ذلك النص، ويقول أنه أمر القائد العام، إلا أن قيادة الفيلق المسؤول لم تفعل شيئاً لذلك.

وواصل الطرفان التحشد والإستعداد لأكبر معركة حتى ذلك التاريخ حقاً.

وزوّدنا القيادة العامة والفيالق والقوة الجوية بتقارير استخبارات مفصلة تتضمن معلومات وافية عن الحشود والنوايا والتطور في الإستحضارات. وتم فتح الفرقة المدرعة الثالثة بقيادة العميد الركن جواد أسعد على طريق المحمرة - الأحواز، واستلم الأوامر بالتهيؤ لشن هجوم مقابل على رأس الجسور الايرانية، فور بدء عملية العبور الايراني. وحددنا وقت وتاريخ الهجوم بأنه سيبدأ الساعه ٠١٠٠ من يوم ٣٠ ابريل ١٩٨٢، أي الساعة الواحدة بعد منتصف ليلة ٢٩ - ٣٠ ابريل ١٩٨٢. وتحرّك مقر القياده العامة، ونحن جزء منه، الى المقر المتقدم في الدريهمية غرب البصرة، وتم الاجتماع مع قائد الفيلق الثالث اللواء الركن صلاح القاضي (من أهالي قضاء عانة - محافظة الأنبار) من قبل رئيس أركان الجيش الفريق أول الركن عبد الجبار خليل شنشل ومدير الاستخبارات، وبحضوري. وجرى التداول في الأمر، وخرج صلاح القاضي الى مقر الفيلق المتقدم في الكباشي شرق شط العرب وسط البساتين، ولم يخطر في بالنا أنه سوف يلقى مصيره اعداماً رمياً بالرصاص بأمر صدام.

▫▫ العبور الايراني ونتائجه:

وبعد منتصف الليل استلمنا إشارات واضحة عن بدء القوات الايرانية غير النظامية (الحرس الثوري) بالعبور وتأسيس رأس الجسر. وعلى الفور تم إبلاغ الفيلق الثالث بالمعلومات فلم يصدّق العميد الركن جواد أسعد شيتنه قائد الفرقة المدرعة الثالثة المعلومات. وتحدث معه مدير الإستخبارات شخصياً هاتفياً وردّ عليه جواد أسعد أنه لايشاهد شيئاً، فردّ عليه مدير الاستخبارات: لقد بدأ العبور الايراني (مليون بالمائة)، إلا أن قائد الفرقة المدرعة الثالثة لم يتحرك حتى تم تأسيس رأس الجسر بقوة، وتطوّر الى هجوم على مواقع الفرقة الأمامية، التي بدأت التراجع بدل تنفيذ الخطة المقررة. ولم يكن جواد أسعد خائناً ولا متواطئاً ولم يكن جباناً ولكنه تمسّك برأيه دون الإستناد الى مراصد أو شبكة اتصال جيدة، فتصرف تصرفاً خاطئاً يُعاقب عليه القانون، لاسيما وان عمله أحدث ثغرة خطيرة في الدفاع

الاستراتيجي ووضع الحرب في مسار صعب.

وتحوّل الموقف لصالح القوات الايرانية التي استطاعت نشر عدة فرق من الحرس الثوري ومشاة وقوات خاصة مدرعة، والتي كانت قد خرجت بمعنويات عالية من المعارك في قاطع دزفول الشوش وفشلت ضربات الصواريخ (لونا) الكثيفة في تحقيق أية نتيجة. وأدامت القوات الايرانية التماس مع سدة الإدامة المكلّفة بالدفاع عن المحمرة من الخلف الذي أصبح اتجاهاً أمامياً خطيراً، كما تراجعت قواتنا صوب الحدود شرق البصرة، وأصبحت المرحلة اللاحقة الهجوم على سدة الإدامة لعزل المحمرة وحصر القوات في جيب الدفاع عنها، وكان على القائد العام أن يتصرّف ولكنه بقي عاجزاً.

وفي اليوم السادس من شهر مايو ١٩٨٢ ذهبت لزيارة سدّة الإدامة فوجدت الدفاعات فيها هزيلة جداً وجرى نشر عدد من المدرعات في حافة السدة الخلفية لتأمين نيران رشاشات ثقيلة، وصعدت في عدد من هذه المدرعات إلا أنني لم ألاحظ وجود أية سيطرة بالرصد والرمي أمام السدّة، بل لاحظت أن الموانع من الأسلاك الشائكة وحقول الألغام ضعيفة جداً، ونُشرت على السدّة وحدات غير متجانسة وخليط غير منظم لتأمين الدفاع عن أخطر منطقة آنذاك.

وعدت الى البصرة وأعددت رساله بتوقيع مدير الاستخبارات الى القيادة العامة للقوات المسلحة، حذرتُ فيها من ضعف الدفاع عن مدينة المحمرة، وتم استدعائي فجأة الى مقر شعبة الحزب في البصرة، حيث اجتمع أعضاء القيادة العامة والمكتب العسكري، واستُدعي قائد فرقة المشاة الحادية عشرة المكلفة بالدفاع حول المحمرة العميد الركن سعيد محمد فتحي (قائد قوات الحدود حالياً) وبدأ النقاش بيني وبينه عن سوء الدفاعات، فرفض ملاحظاتي، وقال: إن الدفاع رصين «وماكان على المقدم الركن وفيق أن يزور أحد قواطع الفرقة دون المرور بمقر الفرقة». وبالرغم من أنه كان على حق في عدم مروري الى مقره، فليس بوسعنا ووسط الظروف القتالية الصعبة اتباع المسائل البروتوكولية.. على أي حال قال له مدير الإستخبارات بحضور القيادة: «نتمنى أن تكون ملاحظات المقدم الركن وفيق ليست صحيحة».

وبعد بضعة أيام من هذا اللقاء حصل لقاء بين رئيس أركان الجيش ومدير الاستخبارات العسكرية في مكتب مدير منظومة استخبارات المنطقة الجنوبية في البصرة، فطلب رئيس أركان الجيش بيان وجهة نظري بصدد الدفاع عن المحمرة، فقلت له: «لن يصمد نصف ساعة»، منطلقاً من ضعف دفاعاتنا، فانزعج من قولي هذا قائلاً: «ماذا علينا أن نفعل؟»، ولم تمض إلا بضعة أيام أخرى، حتى جاء الإثنان مرة أخرى الى المكان نفسه في الصباح، وظهر أنهما لم يناما طيلة الليلة الماضية، فقال شنشل: ياوفيق كاد كل شيء ينتهي البارحة في الهجوم على دفاعات المحمرة. فقلت له: هذه هجمة جس نبض ليست حقيقية.

وفي الساعه العاشرة من ليلة ٢٣-٢٤ مايو ١٩٨٢ تواجدتُ في العراء على مقربة من سدة الإدامة وهي خط الدفاع الرئيسي عن مدينة المحمرة، عندما بدأ الهجوم الايراني عليها. وشاهدت الرماية المتبادلة، ولم تمض إلا فترة قصيرة من الليل حتى انقطع الرمي فأيقنت أن المقاومة قد انهارت، وان القوات الايرانية اخترقت دفاعات السدة وواصلت اندفاعها حتى إدامة الإتصال بشط العرب، وبذلك عزلت المحمرة والقوات المدافعة فيها وقربها، واضطر المئات من الضباط والجنود الى إلقاء أنفسهم في شط العرب الذي يبلغ عرضه أكثر من ستمائه متر لمحاولة التخلّص من الأسر والنفوذ الى الضفة الأخرى، فغرق وقتل العديد منهم وسط النهر. ولما وصل الخبر الى صدام أمر فرقة المشاة السابعة بقيادة اللواء الركن (عميد ركن آنذاك) ميسر ابراهيم الجبوري بفك الحصار عن المدينة وإدامة التماس بالقوات وإلا فانه وهيئة ركن الفرقة سيتم إعدامهم جميعاً. وكان هذا طلباً مستحيلاً في ضوء موازنة القوات والحالة المعنوية، ففشلت الفرقة من تحقيق تقدم.. وللمرة الأولى يتردد صدام في تنفيذ الإعدام في الميدان، فيما عجّل باعدام قائد الفيلق اللواء الركن صلاح القاضي وقائد الفرقة المدرعة الثالثة العميد الركن جواد أسعد شتينة والعميد نزار النقشبندي والعقيد عبد الهادي من لواء المشاة ٤١٢.. وبذلك انتهت هذه العمليات التي سمتها ايران (عمليات بيت المقدس) واستعادت ايران المحمرة، التي سبق أن أبدل الخميني تسميتها من (خرمشهر) الى خونين شهر

(مدينة الدم)، وكان صدام يعتبرها وساده الدفاع عن البصرة.

ووقفنا نحن والقوات الايرانية وجهاً لوجه على سدّة الحدود الايرانية، العراقية ولما أدرك صدام صعوبة الموقف قرر الإنسحاب من كافة الأراضي الايرانية بعد هذه المعركة، ولكن ايران تعنتت وقررت مواصلة الحرب. وعبر صدام عن العام ١٩٨٢ بقوله: «عام ٨٢ وما أدراك ما عام ٨٢» تعبيراً عن قسوة الظروف فيه، فقد أوشكت احتياطاتنا النقدية أن تشحّ وتصدير النفط عن طريق خط سوريا قد توقف نتيجة تجاوزات صدام الخطيرة، والخسائر العسكرية تتلاحق، إلا أن المدد بدأ يصل. فقد أخذت الولايات المتحدة، تزوّدنا بالمعلومات عن طريق دولة عربية اعتباراً من انتهاء معارك دزفول – الشوش أواخر مارس – اذار ١٩٨٢. وصعّد الخليج من مساندته، وتحتّم علينا الاستعداد للدفاع عن البصرة، لأن سقوطها سيعني أمراً آخر.

وفي الوقت الذي انشغلت قواتنا بإعادة تنظيمها وترتيب الدفاع الجديد، بدأت استخباراتنا دورة جديدة من المتابعة على طول خط المجابهة البالغ أكثر من ألف كيلومتراً وجرى تكريمي بسنة قدماً ممتازاً (أي تقديم موعد ترقيتي الى عقيد سنة كاملة) ومنحي سيارة جديدة هدية شخصية من صدام.

ومن الطبيعي أن نوجه اهتمام الاستخبارات الى كافة قواطع العمليات للبحث عما يمكن أن تقوم به ايران، ولاسيما أنها لم تتكبّد خسائر كبيرة بالمقاييس اللازمة، إلا أنني ركزت غالبية جهد الاستخبارات على متابعة الكتلة الرئيسية للقوات الايرانية المتنشرة شرق البصرة، واحتمالات التعرّض في هذا القاطع بهدف الإستيلاء على مدينة البصرة، أو احتلال شريط النخيل على الضفة الشرقية لشط العرب، واحتلال الجزء الشرقي من المدينة المسمى «التنومة».

ولم تمض أيام حتى بدأت دلائل العمل التعرضي في هذا القاطع تتزايد في الظهور، وتشمل: إعادة التنظيم والتدريب، سد نقص المواد، استلام وتكديس كميات كبيرة من عتاد المعركة، فتح محطات ومواقع الإسعاف الطبي، إجراء استطلاعات برية وجوية متكررة، البدء بتسجيل أهداف المدفعية، دفع مجموعات الإستطلاع وتأشير حقول الألغام والموانع وفتح الثغرات فيها، إضافة الى الحصول

على معلومات أساسية واضحة وأكيدة.

وكالمعتاد، تمكّنا من تحديد اتجاه وقوة وأهداف العمل التعرضي، وحددنا ليلة ١٣-١٤ يوليو - تموز ١٩٨٢ موعداً للهجوم وفي تمام الساعة العاشرة من تلك الليلة شرعت القوات الايرانية بالهجوم تقوده الفرقة المدرعة ٣٠ التابعة للحرس الثوري، التي نجحت في اختراق دفاعات الفرقة المدرعة التاسعة وقطع مسافة ٢٢ كيلومتراً لتأسيس رأس جسر لها على معبر بحيرة الأسماك، المانع الصناعي الكبير الذي أُعدّ شرق البصرة منذ فترة طويلة.

ومع ظهر يوم ١٤ يوليو - تموز شنّت قواتنا هجوماً مقابلاً، تمكنت خلاله من طرد القوات الايرانية، إلا أن الهجمات تكررت خمس مرات قبل أن تنتهي بفشل كبير يوم ١٩٨٢/٧/٣١ ولم تتمكن سلسلة العمليات الايرانية هذه سوى من احتلال خاصرة صغيرة من الأرض يبلغ معدل عرضها حوالي أربعة كيلومترات وبطول عشرة كيلومترات من الأراضي العراقية، وتكبدت القوات الايرانية خسائر كبيرة.

وخلال هذه المعارك الضارية كنت في المقر المتقدم للقيادة العامة في البصرة، وتم استدعائي على عجل الى بغداد. وفور وصولي تم نقلي الى أحد الدور الفخمة للمخابرات العامة على ضفة نهر دجله وهناك التقيت مجموعة مؤلفة من ثلاثة أشخاص من وكالة المخابرات المركزية، أحدهم بدرجة عالية ووصف نفسه بأن أقرانه في الجيش برتبة جنرال. والآخر بُترت ساقه في حرب فيتنام، أما الثالث فقد عمل فترة في تونس واليمن ويُحسن تكلم اللغة العربية وجاءوا لتقديم استعداد مباشر لتزويدنا بالمعلومات اللازمة عن ايران، علماً أنهم كانوا يزودوننا بها منذ نهاية مارس - اذار ١٩٨٢ عن طريق دولة عربية، وقدمت لهم عرضاً عن الموقف العسكري والاستخباري استقبلوه بارتياح شديد.

جلبت هذه المجموعة معها معلومات أساسية عن القوات الايرانية، الكثير منها كان معلوماً لدينا، فيما استفدنا من القسم الآخر لتطوير ما هو ناقص. كما جلبوا معهم خرائط ومخططات دقيقة جداً عن القواطع الايرانية، ورسومات توضيحية

منقولة عن صور الأقمار الصناعية، وكنا في تلك المرحلة بأمس الحاجة الى مثل تلك الخرائط والمخططات. فقد سبق أن كُلّفتُ في شباط ١٩٨١ بالسفر الى جنيف للقاء أحد تجار السلاح الأميركيين من أصل أرمني لبناني، للتباحث معه حول تأمين خرائط عسكرية قياس ١/٥٠٠٠٠، استلم مقدماً عنها ١,٢ مليون دولار من الفريق أول الركن عدنان خير الله ثم مواصلة الرحلة الى أميركا لتسريع عملية الحصول على الخرائط، إلا أنني عدت الى العراق بعد أن لمست عدم ضرورة السفر، وبالفعل وصلت إلينا وجبة من الخرائط لبعض الأقسام غير المهمة عن ايران.

وعلى أية حال، أدت معارك شرق البصرة الأولى بجولاتها الخمس الى شعور الايرانيين بضرورة التحول الى قاطع آخر لتخفيف الخسائر وإعادة تشتيت قواتنا على قواطع العمليات، على أمل توفير ظروف ملائمة لتحقيق عنصر المباغتة، الذي كان مستحيلاً أمام قدراتنا ومتابعاتنا الاستخباراتية، فقد كنت شخصياً أتابع وأشرف على متابعة كافة التحركات الايرانية البسيطة وغير البسيطة، على طول خطوط التماس وبالعمق، وتُعرض أمامي صباحاً ومساء تقارير تتضمن كافة النشاطات الايرانية، بما في ذلك عدد قنابل الدخان وأماكن سقوطها وطبيعة الأرض التي سقطت عليها، وهو ماسنبحثه لاحقاً.

▭ عمليات مرتفعات مندلي:

ووفقاً للاستراتيجية الايرانية الجديدة التي نعتبرها جزءاً من المرحلة الثالثة، جرى التحشّد في قاطع سومار، والتحضير لهجوم يستهدف احتلال المرتفعات الحدودية ومدينة مندلي، وقد أعددنا التقارير اللازمة لذلك، وتم استدعاء قائد الفيلق الثاني الفريق الركن سالم حسين العلي، وهو من الضباط النشطين وذوي الميول الناصرية، الى القيادة العامة واستدعيتُ أنا أيضاً الى غرفة العمليات الرئيسية، إذ لم يكن قائد الفيلق مقتنعاً بوجود نوايا أو تحضيرات ايرانية للهجوم وبقي متمسّكاً برأيه قائلاً: «لا أرى شيئاً» فقلت له «ياسيدي إن كنت لاترى شيئاً فنحن نرى بوسائلنا الخاصة ونرجوك أن ترى بنا».. وانصرف غير مقتنع، إلا أنه محملاً بتوجيهات من الفريق

شنشل للتحضير لصد الهجوم.

وفي الساعة الثانية من منتصف ليلة ٣٠ سبتمبر - أيلول ١ أكتوبر تشرين الأول ١٩٨٢ شرعت قوات الحرس الثوري الإيراني بهجوم سريع تمكنت نتيجته من احتلال المرتفعات، باستثناء عارضة واحدة اسمها سانوبة.

وفي صبيحة اليوم التالي تواجدت في مكتب قائد الفيلق المتقدم في مندلي، الذي واصل تشجيع الآمرين بقوله ان «المقدم الركن وفيق السامرائي هنا معي ويقول ان الايرانيين تكبدوا خسائر هائلة في الهجوم».

إن الدرس الذي يجب أن يستقيه القادة الميدانيون من هذه الحادثة أن عليهم عدم التمسك بنفي أمور تقع خارج اختصاصهم كي لايقعوا في مشاكل عويصة مع القيادات العليا، وخاصة في الاتجاهات الحيوية، كما عليهم استخدام الوسائل المتيسرة لديهم لتأمين استطلاع كفوء وعدم التعويل فقط على مايأتيهم من المقر العام. وهنا لايقع الذنب على قواتنا.

▭ الهجوم الايراني المضاد:

في مطلع فبراير - شباط من العام ١٩٨٣ وبعد إعداد ايران لهجوم كبير شرق ميسان، باشرت القوات الايرانية المشتركة هجومها من منطقة البسيتين ومرتفعات المشداخ الحدودية، وتمكنت من اختراق دفاعاتنا ومحاولة النفاذ الى جسر غزيلة على مسافه حوالي خمسين كيلومتراً. وقد أعطى الكلمة الرمزية للهجوم كل من محسن رضائي قائد الحرس الثوري والعقيد صياد شيرازي قائد القوات البرية.

ونجحت قوات الفرقة المدرعة الثالثة التي حشدت في هذا القاطع، وفقاً للمعلومات التي قُدّمت من قبلنا، بشن هجوم مقابل سريع، أدى الى الحاق ضربة مدمرة بقوة الهجوم، وصرح بعدها صياد شيرازي بأنهم اكتشفوا أن سبب الخسارة «آفة» بينهم، وقصد بذلك الضابط البحري الايراني (برتبة عقيد) الذي ضبط على ارتباط بالاستخبارات السوفيتية والذي زودها بتفاصيل خطة الهجوم وللحقيقة فان الاستخبارات السوفيتية لم تزوّدنا بأيّة معلومات عن هذه المعركة إطلاقاً.

وفي يوليو – تموز ١٩٨٣ قامت القوات الايرانية بهجوم في قاطع زرباطية وتمكنت من احتلال بعض المرتفعات الحدودية، وحاصرت الفوج الأول – لواء المشاة ٤١٧ ووصل صدام الى قاطع زرباطية سائلاً عن أسباب عدم فتح الحصار عن الفوج، فأجابه قائد الفيلق: «لقد دفعنا بفوجين من لواء المشاة ٤٨ ولم يتمكنا من فك ا لطوق»، فأمر على الفور ودون تدقيق أو تحقيق بإعدام آمري الفوجين وهما برتبة مقدم ركن واعتبارهما جبناء (ثم اعتبرا بعد أربعة أشهر من الشهداء!)، وهما بالطبع بريئان من التهمة، وطلب صدام دفع لواء المشاة ٣٨ بقيادة العميد الركن برهان خليل، الذي منح من قبل صدام رتبتين في معارك قصر شيرين (كولينه) قبل ٢٧ شهراً، حيث رفع من رتبة مقدم ركن الى عميد ركن.. وفشل هذا اللواء في تحقيق المهمة، لشدة النيران الموجهة الى وادٍ يفصل الفوج المحاصر عن قواتنا سمّي «وادي الموت»، وجلب العميد الركن برهان خليل للتحقيق من قبل اللواء الركن حسين رشيد التكريتي (فريق أول ركن حالياً) واللواء الركن ماهر عبد الرشيد (فريق ركن حالياً)، والد زوجة قصي ابن صدام. وقد شاهدته يبكي ويمسح دموعه ويقول «قبل سنتين أعطيتموني رتبتين لشجاعتي والآن تحققون معي بتهمة التخاذل والجبن»، وعلى أية حال، فلم يكن برهان أحسن حظاً من سابقيه فقد نُفّذ فيه حكم الإعدام، وتمكّنت القوات الايرانية من أسر كافة أفراد الفوج. وان حرب ثمان سنوات لابد وأن تكون سجال والنتيجة هي الحكم في الموقف.

وليلة ١٩–٢٠ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٣ شرعت القوات الايرانية بهجوم كبير في قاطع بنجوين وتمكنت من احتلال المدينة والمرتفعات والعوارض الحدودية وصولاً الى عمق يصل الى خمسة عشر كيلومتراً. وكان المفروض عدم الانجرار وراء النوايا الايرانية لاسيما وأن المنطقة ليست مهمة، إلا أن صدام أصر على المجابهة بدل المناورة في مكان آخر، وقد استُدعينا أنا ومدير الاستخبارات العسكرية اللواء الركن محمود شكر شاهين الى بغداد للحضور مع ضباط شعبتي أمام هيئة تحقيقية برئاسة الفريق حميد شعبان قائد القوة الجوية سابقاً (واللواء الركن) عبد الجواد ذنون معاون رئيس أركان الجيش للعمليات (حاليا فريق أول ركن) واللواء الركن

ميسر ابراهيم الجبوري مدير التخطيط، بدعوى، فشلنا في استمكان النوايا الايرانية. ولم يتمكّن اللواء محمود شكر من الدفاع أو عرض موقفنا بصورة جيدة لعدم إلمامه بأوليات عمله بحكم كون الاستخبارات مهمة غريبة عليه. وأخذت وجوه ضباط شعبتي تتبدّل ألوانها بانتظار ماسيحل بهم، فتدخلت مستأذناً بالحديث، وأثبتت للهيئة التحقيقية (التي تربط أعضائها علاقة سيئة مع اللواء محمود شكر وجيدة معي) بأننا قدمنا معلومات دقيقة عن نوايا وقوة واتجاه عمل القوات الايرانية، وأخطأنا فقط بفارق زمني قدره خمس وعشرون دقيقة لاغير، فقد حددنا يوم الهجوم اعتباراً من منتصف ليلة ١٩/٢٠ - ١٠ - ١٩٨٣ بينما حصل بالساعة الحادية عشرة وخمس وثلاثين دقيقة ليلاً من يوم ١٩/٢٠ - ١٠، ولانعتقد وجود أية استخبارات في العالم تستطيع أن تقدم أفضل من مثل هذه المعلومات، وبقدرات مالية بسيطة لاتتجاوز إثنان من ألف من القدرة المالية للمخابرات الأمريكية (C.I.A)، ولاتستطيع أية قوات أن تتصور أنها يمكن أن تحصل على معلومات مثل هذه. وقلت: على كل حال نان تقارير الاستخبارات تعدّ من قبلي شخصياً (وهذه حقيقة) وليس للضباط في شعبتي أي سبب بأيه نتائج سلبية.

ورفعت اللجنة قرارها الى صدام الذي قرر إهدائي، أنا وضباط شعبتي سيارات سوبر صالون أوتوماتك (تويوتا) موديل ١٩٨٢ جديدة، بمعدل سيارة لكل ضابط، ولم يشمل مدير الاستخبارات بهذه الهدية لأنه أثبت عدم إدراكه بعمل الإستخبارات.

وفي ٢٣/٢٤، فبراير ١٩٨٤، عادت القوات الايرانية وشنت هجوماً واسعاً على القسم الشمالي من قاطع شرق البصرة وهور الحويزة، وكانت لدينا معلومات وافية مسبقة وتوقيت محدد واضح ليوم التعرض واتجاهاته، وقد أعاننا الأميركيون هنا في تحديد وجود حوالي خمسمائة زورق سريع في الضفة الشرقية لهور الحويزة، وتم صد الهجوم وتدميره بقوة.

▭▭ علاقة سيئة بمدير الاستخبارات:

وفي هذه الأثناء بدأت العلاقة تترتر بيني وبين مدير الإستخبارات، لأنه أراد أن يفرض علي تحديدات وشروطاً في العمل نتيجة شعوره بالنقص. كما أنه طلب مني تزويد أحد أجهزة المخابرات العربية بنسخة عن تقدير موقف الاستخبارات السوقي (الحقيقي) عن ايران ورفضتُ تنفيذ الامر، لأنه سيضعني في موقف الاتهام أمام رئاسة الجمهورية. وبعد إلحاحه قلت له انه من المستحيل أن أنفّذ هذا الطلب، وبإمكانه هو تأدية هذه المهمة شخصياً.. وتدهورت العلاقة معه بشكل سريع نحو الأسوأ. وجرى تشكيل هيئة تحقيقية في رئاسة الجمهورية من الفريق أول الركن علي حسن المجيد (ابن عم صدام) والفريق أول الركن حسين كامل (صهر صدام) واللواء فاضل براك مدير المخابرات، وحامد يوسف حمادي سكرتير رئيس الجمهورية.

وقرر صدام نقلي الى قيادة عمليات شط العرب بمنصب ضابط الركن الثاني حركات (وتعادل هذه القيادة فيلق) والتحقت هناك، ولم ينفك مدير الإستخبارات عن إثارة المشاكل لي، حتى دبّر وأثار قضية ضدّي وتم اعتقالي وإرسالي مخفوراً الى بغداد في منتصف إحدى ليالي شباط ١٩٨٥، حيث أُوقفت في سجن مديرية الاستخبارات العسكرية العامة لبضع ساعات، ومنها الى السجن العسكري، رقم (واحد). ووصل أمر الإحالة الى محكمة الثورة وفق مادة تقضي بالسجن لمدة عشر سنوات مع التوصية بتشديد العقوبة ضدي (لاعتبارات أمن الدولة)، إلا أن صدام أمر باطلاق سراحي فوراً، بعد أن قضيت في السجن ٣٣ ساعة، ولأني كنتُ بريئاً تمام البراءة فقد تولّد داخل نفسي ألم وكره شديدان للنظام ولصدام شخصياً، مع أنه أمر باطلاق سراحي. فقد كدْتُ ألاقي حتفي في ليلة استقدامي من البصرة بحادث اصطدام مروّع لم تفصلنا عن الموت فيه سوى مشيئة الله سبحانه وتعالى.

عبور شط العرب وسقوط الفاو

وفي تلك الفترة، حاولت الإبتعاد عن الإحتكاك بالوضع العام. وكنت أقضي اجازتي الدورية (وهي أسبوع مقابل ثلاثة أسابيع في الواجب) في مزرعتنا الخاصة قرب مدينتي سامراء، وفي ذات يوم وتحديداً ليلة ١٠/٩ فبراير ١٩٨٦، وبينما كنت غارقاً في نومي العميق في مقصورة خاصة في القطار المتجه الى البصرة للإلتحاق من الإجازة، ولم أفكر قبل النوم قطعاً بالوظيفة أو الحرب أو خدمة الاستخبارات ولم يشغلني ما قد يدبّره بعض أجهزة النظام ضدّي نتيجة سوء العلاقة، فقد كنتُ متعباً الى حدٍّ كبير حيث تعمّدتُ العمل بنفسي في المزرعة، نهار ذلك اليوم فحدث ما لم يكن في الحسبان، فقد استيقظت من النوم فجأة ونظرت الى ساعتي (العاشرة واثنتي عشرة دقيقة) ليلاً ورددت كلاماً محدداً وهو «لماذا لم يهجم هؤلاء الايرانيون حتى الآن؟» وعدت الى النوم حالاً.

.. وفي صبيحة اليوم التالي ولدى وصولنا الى محطة قطار البصرة طرق باب المقصورة المرحوم العميد عبد الزهرة آمر الهندسة العسكرية للفيلق السابع (أُبدلت تسمية قيادة عمليات شط العرب - الى الفيلق السابع) لنخرج سوية، ولاقانا سائق العميد (العريف عبد الحسن) وسألته: يبدو عندكم مطر؟ فاجاب: «لدينا مطر ولدينا قصف قنابل وصواريخ». قلت: ماذا حدث؟ قال هجمت ايران في قاطعنا - قاطع شط العرب والقتال يدور في الفاو وجزيرة أم الرصاص. وظهر أن الهجوم قد بدأ الساعة العاشرة وخمسة عشر دقيقة.

وأسرعنا الحركة للوصول الى الفيلق، وإذا بالايرانيين قد احتلوا جزيرة أم

الرصاص المهمة، التي تمثل الجزء الشمالي من قاطع الفيلق واحتلوا مدينة الفاو، ويقومون بعمليات تطوير لاحتلال مواقع بعض السرايا التي لم يصلوا إليها بعد، نظراً لقلّة قواتنا وضعف دفاعاتنا.

جاءت ضربة الفاو مفاجئة للقيادة العراقية وللاستخبارات بصورة مذهلة وتعتبر العمليه الأولى التي يحقق فيها الايرانيون مباغتة كاملة، بعد مباغتة كادت تكون كاملة حققوها في العام الذي سبق ىي هور الحويزة بعد خروجي من الاستخبارات.

وكان هجوم الفاو صفعة مخيفة لكل أولئك الذين وقفوا ضدّي حسداً بفضل المنجزات التي حققتها الاستخبارات بوجودي في الكشف المبكر والدقيق للنوايا الايرانية.

إذن ﴿الآن حصحص الحق﴾ وأخذ القادة والضباط يتحدثون بإشادة كبيرة عن دوري في الاستخبارات.

وفي اليوم التالي رنّ جرس الهاتف في غرفة عمليات الفيلق فناولني ضابط الركن الأقدم الهاتف قائلاً: «يريدك مدير الأمن الخاص» وإذا بالمتحدث حسين كامل (صهر صدام)، الذي قال: «أريد تفاصيل الموقف الدقيق منك». وخرج اللواء الركن (حالياً فريق) شوكت أحمد عطا قائد الفيلق في اتجاه الفاو، مع قوة من الحماية الشخصية وهو في أسوأ حال. فقد تم اعتقاله في الأسبوع الأول من الحرب مع ايران، عندما شغل منصب آمر للواء المدرع السادس عشر – الفرقة المدرعة السادسة لعدم تحقيق أهدافه، وحُكم عليه بالإعدام إلا أنه أُخرج من السجن بعد أن قضى فترة قصيرة، ثم أُعيد الى الجيش.. فياله من حظ عاثر، مع أنه يعمل طيلة النهار بتفتيش وتفقّد وتعديل المواضع الدفاعية الكائنة على ضفة شط العرب الغربية. بل إنه غالباً ما يُزعجنا ويزعج الجنود لأنه يطلب تغيير اتجاه المزاغل (فتحات الرمي) لثلاثة سنتميترات أو أربعة، ويتطلب ذلك تهديم وإعادة بناء القسم الأعلى من الموضع.

▭▭ بطل القادسية الذي أعدم:

.. وعلى أية حال، وفي بداية خضم المعركة أُقصي عن منصبه وعُيّن الفريق الركن سعدي طعمه الجبوري معاون رئيس أركان الجيش للتدريب قائداً للفيلق السابع بدلاً عنه (وهو ضابط حرفي هادئ ومن أوائل البعثيين إلا أنه تحوّل خلال ١٨ عاماً من ضابط صارم الى شخص يتجنّب الاحتكاك بالطاغية وأهله)، وجرى تقسيم القاطع والعمل المقابل الى رتلين: الرتل الساحلي، وهو الرتل المتجه من أم قصر بمحاذاة الخليج العربي نحو الفاو. ورتل النخيل، وهو الرتل المتجه في شريط النخيل المحاذي للضفة الغربية لشط العرب. وكُلّف الفريق الركن هشام صباح الفخري باستعادة جزيرة أم الرصاص ووضعت بإمرته قوة من القوات الخاصة بقيادة اللواء الركن بارق عبد الله، وتمكن من استعادة الجزيرة من القوات الايرانية بعد مرور حوالي ٤٨ ساعة على احتلالها ومنح اللواء بارق لقب بطل القادسية قبل أن يُعدم بقرار من محكمة كان صدام كل هيئتها في الرضوانية إثر هزيمة صدام في الكويت وخلال الانتفاضة، وطلب الفريق هشام من قائد الفيلق أن أكون معه في العمليات القتالية، ورافقته أثناء قيادته للرتل الساحلي ولرتل النخيل على حد سواء لمدة أربعة عشر يوماً من القتال الدامي، وتعرضنا في العديد من المرات لمواقف بالغة الخطورة نتيجة تواجدنا شبه المستمر في المواقع الأمامية ولشدة القصف المتبادل وتعدد أشكاله، وعلى مقربة من الحافة الأمامية شمال الفاو صادفنا العشرات من الجنود في المنطقة متراجعين بصورة غير منتظمة الى الخلف، فوقع بين أفراد الحماية خمسة منهم. وبعد أسئلة سريعة طلب الفريق هشام من أفراد الحماية إعدامهم فكادت تُرتكب جريمة أمامي ولا أفعل أي شيء.. فماذا سأقول لضميري إذا طال بي العمر؟ وماذا سأقول لربي في يوم الحساب؟

صحيح أننا نريد أن نسيطر على الموقف، ولكن ليس بقتل هؤلاء الأبرياء الذين تراجعوا ضمن فشل كبير يمتد من صدام حتى الفاو، مروراً بالاستخبارات هذه المرة.

.. إذن عليّ أن أحاول منع الجريمة. واصل الفريق هشام المسير الى الأمام نحو

مرتفع ترابي (مرصد) مجاور فتأخرتُ عنه وقلت لأفراد الحماية: «لاتعدموهم»! قالوا: «سيدي الفريق يعدمنا»! قلت: «لا، أنا مسؤول عن النتائج»، ولحقت بالفريق هشام، وإذا بطائرة ايرانية تقصف المكان القريب وتنهال رشقات من قنابل المدفعية الثقيلة، فعدنا أدراجنا على طريق المسير نفسه، بعد إنجاز غاية الزيارة، وللحقيقة فالفريق هشام أكبر من أن يشعر بالخوف، ولما شاهد الفريق الجنود الخمسة واقفين سأل الحماية: «لماذا لم تعدموهم حتى الآن؟» فأجبته عنهم: «ان هؤلاء أبرياء وليسوا وحدهم الذين هربوا وإن إعدامهم لايغير من الموقف بشيء، ولاسيما اننا في موقع معزول، ولكي يبقى اتجاهنا نظيفاً من الإعدامات أرجوك العفو عنهم»، فرد علي: «بارك الله فيك ياوفيق.. لقد عفوت عنهم». فحمدتُ الله على تشجيعي فعل الخير في أخطر المواقف وأكثرها تعقيداً.

فجر يوم ١٩٨٦/٢/٢٥ سمعتُ، وأنا في غرفة العمليات، شجاراً حاداً يحصل على الشبكة اللاسلكية بين قائد الفرقة الآلية الخامسة العميد الركن علي جاسم محمد الحياني (وهو من أعز أصدقاء عمري واستشهد بعد بضعة أيام بسقوط قنبلة مباشرة على مكتبه بحضور ضباط ركنه - رحمه الله) وبين قائد فرقة المشاة الرابعة عشرة العميد الركن ناطق منذور، وسمعت العميد علي يشتم ويسب العميد ناطق بقسوة. فقد ظهر تكليف الفرقة الرابعة عشرة بالهجوم على إحدى العقد الدفاعية من الاتجاه الساحلي والفرقة الآلية الخامسة مكلفة بالهجوم على العقدة نفسها من الطريق الاستراتيجي وهو المحور الوسطي بين الرتلين الساحلي والنخيل ولم ينسّق الأمر من قبل القيادة العامة أو من قبل الفريق الركن ماهر التكريتي المكلّف مسؤولية القاطع، وأثناء التقرّب المتعاكس بدأت قواتنا تتبادل إطلاق النار فيما بينها، ويرفض كل من القائدين التوقف عن إطلاق النار خشية أن يكون الطرف الآخر عدوّاً ويتغير الموقف لصالحه، وكل طرف يرفض اتهام الآخر بأنه يُطلق النار نحوه. واستفسرت عن قائد الفيلق السابع فقالوا بأنه نام لتوّه. وبحكم علاقتي الأخويه مع قائد الفرقة الآلية الخامسة والطيبة أيضا مع القائد الآخر طلبت منهما أن يصدرا الأمر بوقف إطلاق النار، لأني لا أعتقد بوجود عدو، وقلت: إن القتال يجري بين

قواتنا فقط وأنا اتحمل مسؤولية ذلك كاملة وعلى مسمع من الأطراف الأخرى من الشبكة اللاسلكية. وفور صدور الامر توقف، القتال كلياً، وظهر أن العدو قد انسحب من تلك العقدة الدفاعية.

وفي المساء عقد اجتماع في المقر المتقدم للقيادة العامة للقوت المسلحة في منطقة البرجسية غرب البصرة بحضور صدام وقائد الفيلق السابع والفريق الركن هشام صباح الفخري وقادة الفرق. وفي تلك الساعة كنت مُجهداً بدنياً الى حدّ كبير فخلدتُ الى النوم في وقت مبكر. وجاء بحدود الساعة الحادية عشر ليلاً جندي من انضباط المقر منادياً «سيدي، إن قائد الفيلق يريد حضورك»، فرددتُ عليه «وماذا يريد مني؟» وبالطبع قال لي: «لاأعلم». إلا أنه طلب جمع كافة الضباط في المقر، فلابد إذن من أمرٍ هام. فسلمتُ على القائد ودخلت غرفة العمليات وشاهدته مبتسماً منشرحاً رغم صعوبة الموقف فبادرني بالقول: عقيد وفيق، السيد الرئيس القائد أمر بعودتك الى مكانك السابق في بغداد مديراً لشعبة ايران في الاستخبارات العسكرية العامة، وطلب مني أن أبلغك بذلك أمام الضباط، (ويعني هذا أنه يريد أن يُعيد لي ما يُطلق عليه برد الاعتبار) وهذا إقرار بأنهم قد اعتدوا علي.. وهكذا إذن أتت بهم الحاجة الي.

وعلى أي حال فان الوطن أكبر من كل ماحصل ومن كل هؤلاء، وانها فرصة أخرى قوية لإعادة شق الطريق. (هذا ما خالج نفسي سراً بتلك اللحظة).. وأردف قائد الفيلق الفريق سعدي «نريد أن لاتدعنا نتباغت مرة أخرى»، قلت: «ان شاء الله»، قال: ﴿وما تشاؤون إلا أن يشاء الله﴾..

وبعد تلقي التهنئة من الضباط عدت الى غرفتي، وكان الأمر التحريري قد وصل لتوّه عبر جهاز نقل الوثائق. ثم اتصل بي قائد الفرقة الخامسة هاتفياً ليبلغني خلاصة ماحصل في الاجتماع.

وفي صبيحة اليوم التالي التقيت الفريق هشام صباح الفخري الذي قصّ علي ماحصل، وقال: لقد كان أمام صدام «كاسة» من اللبن وأخذ يغمس قطعاً من الخبز باللبن ويأكل، فسأل: مَن اتخذ مبادرة وقف الإقتتال بين الفرقتين الخامسة والرابعة

عشرة؟ فقالوا له: العقيد الركن وفيق. قال: «هذا تصرف ذكي من وفيق»، فردّ عليه الفريق هشام: «كل تصرفات وفيق ذكية».. وما أن فرغ صدام من سوغ لقمة الخبز واللبن حتى قال: يعود وفيق الى مكانه في الاستخبارات ويُبلّغ أمام الضباط رداً للإعتبار.

وروى لي الفريق حسين كامل فيما بعد قائلاً: بأنه وأثناء مرافقته لصدام بطائرة مروحية (هليكوبتر) من بغداد الى البصرة قال صدام «ماذا نفعل وقد أخذ الإيرانيون يباغتوننا؟» فاقترح حسين كامل اعادة العقيد وفيق الى الاستخبارات، فردّ عليه صدام: «وكيف نوفق الأمر وهو على خلاف شديد مع مدير الاستخبارات محمود شكر شاهين؟» فتم الاتفاق على أن يعمل بمعزل عنه ريثما يتم نقله. فعندما حضر صدام الاجتماع في البرجسية كان القرار قد اتُخِذ، إلا أنه أراد أن يجد حجة او غطاء للنقل فاستغل مبادرة وقف الاقتتال بين تشكيلاتنا.

وفي خضم معركة قاسية كمعركة الفاو كثيراً ماتتضارب المواقف والمعلومات. وقد اختلف قادة الفرق حول مدى احتلال قواتنا لإحدى العقد الدفاعية الايرانية. والعقد هنا عبارة عن تقاطعات من السداد الترابية تشكل أنطقة أو أسيجة أحواض بحيرة الملح الصناعية. وتقرر تكليف الفريق الركن حسين رشيد قائد قوات الحرس الجمهوري آنذاك، واللواء الركن شوكت أحمد عطا قائد الفيلق السابع، المعزول، والمعيّن في القيادة العامة للقوات المسلحة، بالتأكّد من ذلك. واقترح اللواء شوكت على صدام إشراكي معهما فتوجهنا الى المحور الساحلي وكان خبر نقلي قد انتشر بصورة سريعة فصادفنا قائد فرقة المشاة الخامسة عشرة اللواء الركن داود سلمان الجبوري، فأخذ يصيح بصوت عالٍ أمام مئات الجنود والضباط إن عودة العقيد وفيق الى الاستخبارات «هي قرار الشعب العراقي». وكم أعطتني هذه العبارة المليئة بالعاطفة دافعاً قوياً لشق الطريق في الاستخبارات لخدمة الشعب والوطن.

.. وذهبنا أنا وحسين رشيد وشوكت أحمد عطا الى غايتنا. وفي طريق العودة، حيث المنطقة موحلة لاتسمح بالحركة إلا على السداد الترابية، انتشرت على طول طريق عودتنا وعلى مسافة حوالي أكثر من كيلومتر أكداس من مختلف أنواع

الأعتدة الخفيفة والمتوسطة. وفيما كنا نواصل السير على الأقدام سقطت قنبلة هاون على مسافة بضعة أمتار عنا فاشتعلت النار في أحد الصناديق وبدأ العتاد يتفجر فأسرعنا بالابتعاد عن النقطة. وكانت حتى أرض السداد لاتخلو من الطين الذي يؤدي الى التزحلق. وكنا نسقط على الأرض مرة في كل ثلاثين متراً على الأكثر، والانفجارات تتبعنا، وتخلّصنا من الموقف ,ومن الموت بارادة الله سبحانه وتعالى وحده.

▭▭ الأسلحة الكيماوية تفتك بالقوات الايرانية:

وفي يوم ٢٦ فبراير ١٩٨٦، استلمتُ كتاب التحاقي بمديرية الاستخبارات العسكرية العامة وأرسلته الى بغداد للنشر في الوقوعات اليومية الادارية وإخبار الجهات ذات العلاقة بالالتحاق، فيما باشرتُ مهمتي في البصرة من خلال منظومة استخبارات المنطقة الجنوبية ومركز القيادة أو (المقر المتقدم للقيادة العامة للقوات المسلحة) وشاركت في أولى الدراسات يوم ١٩٨٦/٢/٢٧ وظهر أن خسائر قواتنا المحصاة حتى يوم ١٩٨٦/٢/٢٦ (٣٢٠٠٠) اثنتان وثلاثون ألف إصابة أي حوالي (١٨٠٠) ألف وثمانمائة إصابة بالأشخاص يومياً وإن غالبية الهجمات المقابلة لقواتنا لم تحقق نتائج مهمة. وقد تنقّلت جواً بطائرة هليكوبتر فوق أرض المعركة القريبة من خط التماس، وخارج نطاق أسلحة الرمي المباشر للقوات الايرانية، وشاهدتُ منظراً فريداً من نوعه، حيث لم أجد هناك متر أو متران من الأرض إلا وتركت قنابل المدفعية والهاونات حفرة فيه.

وعلى الطرف الآخر، تكبد الإيرانيون مؤكّداً وحسب المواقف الرسمية السرية الايرانية (٤٥٠٠٠) خمساً وأربعين ألف إصابة بالعوامل الكيماوية وحدها، مما أثر تأثيراً شديداً على موقف الاندفاع الايراني، الذي يسعى للتطوير غرباً وشمالاً وخاصة تجاه أم قصر لقطع الطريق مع الكويت والإستيلاء على قاعده أم قصر البحرية.

وعُقد في مطلع مارس ١٩٨٦ اجتماع موسّع للقيادة العامة للقوات المسلحة

وقادة الفيالق وبعض أعضاء المكتب العسكري برئاسة صدام. وكنتُ أنا الضابط الأقل رتبةً وعمراً (عقيد ركن) ومنصباً الذي حضر الاجتماع لدراسة الموقف في الفاو. فبدأ المترددون كعادتهم يتلعثمون في ذكر الحقيقة، فيما انطلق المزايدون ومنهم اللواء عبد الرحمن الدوري (عضو المكتب العسكري للحزب ثم أصبح مديراً للأمن العام وعضواً في القيادة القطرية قبل أن يُقصى من منصبه عام ١٩٩٤ ثم يدخل السجن أوائل ابريل ١٩٩٦)، انطلق بالهتاف الحماسي والمطالبة بمواصلة الهجمات المقابلة حتى طرد القوات الايرانية من الفاو.

وجاء دوري في الحديث، في المرحلة الثانية من الاجتماع الذي استمر عشرين ساعة، ولعلها من المرات النادرة التي يشاهد صدام فيها مَن يتحدث أمام الجميع بصراحة مُطلقة، فترك موقع جلوسه وأتى ليقف على مقربة مني ثم يبتعد عدة خطوات ويعود ليقترب مني. وبينتُ له أدلة وقرائن على أن قواتنا ليست مدربة على الإستخدام الصحيح للأسلحة الساندة المتوسطة والخفيفة وبخاصة الهاونات والرشاشات الثقيلة وقاذفات الصواريخ وأسلحة مقاومة الدبابات الصغيرة (وهذه ليست مسألة معيبة في ظروف مثل تلك الحرب والتوسع السريع بالقوات)، كما أن مدفعيتنا لاتعوّل كثيراً على الرمي المرصود والاعتماد على الراصدين، بقدر ماتعمل على استخدام الخرائط ومعلومات من الصور الجوية لايمكن التعويل على قياساتها لأنها التقطت من ارتفاعات شاهقة ولايتيسر الوقت ولا الوسائل اللازمة لملاحظتها وقياسها بصورة دقيقة، وان استمرار شن الهجمات المتقابلة سيعرضنا الى المزيد من الخسائر، وبالتالي تصبح مهمة الدفاع أكثر تعقيداً. وخلصت الى القول ان القوات الايرانية قد تعبت هي الأخرى وستضطر للتوقف لإعادة التنظيم وتوثيق الدفاع والانتقال لشن عمليات تعرضية في قواطع أخرى، على أمل تهيئة ظروف مناسبة، ومحاولة تحقيق مباغتة أخرى في العودة الى القاطع، ولكننا سنعمل على حرمان ايران من تحقيق المباغتة.

وبعد أن فرغتُ من الحديث الذي جاء معاكساً تماماً لما طالب به اللواء عبد الرحمن الدوري، ختم صدام الإجتماع بقوله: «لقد سمعتم ما قاله العقيد وفيق

وهو شاب جريء ولكن عليكم أن تعدوا العدة لظروف عمل ربما يكون من الصعب التعويل فيها على الاستخبارات وحدها. وإن من المنطقي أن نوقف هجماتنا المقابلة وننصرف للدفاع وإعادة التنظيم».. وبذلك انتهت واحدة من أهم وأخطر المعارك التي جثمت فيها القوات الايرانية على رأس الخليج قرب الكويت وامسكت بضفتي شط العرب في مصبّه الأخير وباشرت باعداد الدفاعات عن المنطقة المحتلة.

وبعد عودتنا من البصرة الى بغداد، طلب مني صدام، تحريرياً وبتوقيع سكرتيره، حامد يوسف حمادي، التحقيق السري في الأسباب التي أدت الى عدم اكتشاف الاستخبارات لهجوم الايرانيين في الفاو، وقمتُ بجمع الأوليات والمعلومات الواردة التي كان بإمكان الإستخبارات الإستفادة منها الى حد كبير للتوصل الى نية الايرانيين. وعمم صدام تقريري هذا على أعضاء القيادة العامة، وكان من بينهم بالطبع مدير الاستخبارات اللواء الركن محمود شكر شاهين، الذي ارتبك واضطرب ووضع منديله على وجهه جاهشاً بالبكاء، وعلق وزير الدفاع على الكتاب بخط يده «لن يكفّ العقيد وفيق حتى يعدم اللواء محمود» حيث تربط عدنان بمحمود علاقة وثيقة قديمة. والحقيقة أنني لم أسع الى الإنتقام إطلاقاً من هذا الشخص، الذي حاول إيذائي بكل طاقته، بل على العكس، فان الله سبحانه وتعالى أغشى أبصارهم وجعل صوتي هو الأعلى بالحق. وإن ماحصل لي اعتبرته دفعة جديدة قوية الى الأمام. فالذي حصل؛ أن رئاسة الجمهورية أرادت معرفة الحقيقة وليس من المعقول أن أخفي حقيقة أسباب أدت الى احتلال ايران أرضاً في غاية الأهمية، إلا أنني اتخذت موقفاً إنسانياً لاينسى لحماية أخ (اللواء محمود شكر شاهين) النقيب احسان، الذي كادت تسوقه الظروف الى الإعدام لعصيانه الأوامر بعد حرب الكويت مباشرة فمزقتُ الأوراق التحقيقية وأفرجت عنه.

لقد خدمت المباغتة القوات الايرانية باحتلال الفاو (وهي مدينة صغيرة مهجورة) فكانت قواتنا قليلة العدد جداً، وبدون دبابة واحدة، وعبارة عن قوات خفيفة من وحدات الشرطة (بالأساس)، كما أن طبيعة المنطقة الرخوة (الصبخة) لم تسمح

بتنفيذ هجوم مقابل كاسح إضافة الى كثافة القصف المدفعي ومع ذلك كانت خسائر ايران بالأشخاص فادحة جداً في هذه المعركة.

وخلال العام ١٩٨٦ حصلت عدة معارك متفرقة في المنطقة الشمالية والوسطى إلا أنها ليست ذات أهمية كبيرة. وفي ذلك العام تم ربط كافة وسائل وإمكانيات الاستخبارات بي شخصياً وجرى تشكيل عدّة شُعب وربطها بشعبتي (شعبة ايران) وتمكنت الخدمة السرية عن طريق ملحقنا العسكري في بون وبعض المتعاونين من الاتفاق مع الطيار علي أكبر محمّدي قائد طائرة فالكون ٢٠ (طائرة نقل خفيفة تتسع لعشرة أشخاص فرنسية الصنع) للهروب بها الى العراق، حيث ادّعى أنه الطيار الخاص والطائرة الخاصة لرفسنجاني رئيس البرلمان والذي أصبح فيما بعد رئيساً للجمهورية، وفي الحقيقة لم يكن ذلك صحيحاً وإنما كانت إحدى طائرات النقل الخاص وصادف أن التقط محمدي صورة تذكارية مع رفسنجاني ولكن أُريد استغلال الحدث لاعتبارات نفسية، ونجح محمدي بالهروب بالطائرة من خلال الطيران على ارتفاع منخفض نحو الموصل. وفي بغداد تم تكريمه بمبلغ (مليون دولار اميركي) نقداً وُضعت في حقيبة سوداء استُقطع منها مبلغ مائة ألف دولار أُعطيت للأطراف المتعاونة من الإيرانيين، وسافر هذا الطيار وعائلته المكونة من زوجته وطفلة واحدة الى سويسرا، حيث جرى اغتياله هناك من قبل مجهولين وطلبت زوجته الموافقة على دفن جثته في مدينة النجف (العراقية) وكان لها ما أرادت.

وفي ذلك العام ١٩٨٦ حصل تطور إيجابي كبير في القدرات الجوية للعراق حيث قامت طائرات ميراج (F1) عراقية بشن غارة على مصافي نفط اصفهان وأصابتها بشكل جيد للمرة الأولى، وعلى الفور حضر مسؤول الارتباط الأمريكي في بغداد طالبا معلومات عن الكيفية التي تمت بموجبها الغارة الجوية والمعروف أن مدى عمل طائرات الميراج لايساعد على الوصول الى الهدف والعودة لقلة ماتحمله من الوقود ولاتحتوي قوتنا الجوية على طائرات إرضاع جوي، كما أن من المستحيل استخدام طائرات إرضاع كبيرة داخل أجواء معادية لسهولة اسقاطها، والمقصود بالارضاع الجوي كما يُصطلح عليه في العراق (عملية التزود بالوقود جواً). وحقيقة

الأمر أنه تم التدريب على الإرضاع الجوي ،بواسطة طائرة ميراج من النوع نفسه.

أحلنا الطلب الى صدام وجاءت إجابته تطلب منهم معلومات عن تفاصيل الغارة الجوية الواسعة على مقر القذافي، وطوي الأمر في حينه إلا أنه لم يكن من العسير على الأمريكيين التعرّف على ماحصل.



عمليات «اليوم العظيم» «كربلاء ٤»

وخلال النصف الثاني من العام ١٩٨٦ بدأنا بتركيز وتوجيه جهد الاستخبارات توجيهاً شديداً وشاملاً ليس لنثبت أن ماحصل في الفاو كان نتيجة فاشلة لإبعادي عن الاستخبارات التي تعتبر الخدمة الصادقة فيها مسؤولية وأمانة وليس امتيازاً، وإذا ما أخفق هذا الإثبات فستتدحرج معنوياتنا وكل مابُني من مجد وسمعة استخبارية الى الحضيض، بل إن الأهم من هذا كلّه هو الواجب الوطني في الدفاع عن العراق، بصرف النظر عن ظروف وملابسات بدء الحرب واستمرارها، التي لاتملك مايساعدنا على التأثير في القرار حولها.

وبدأنا في إعادة التشديد على مراقبة الجبهة بكل قواطعها من دون استثناء، مع التركيز على شرق البصرة وقاطع خانقين في الوسط. وكررنا العديد من الاستطلاعات الجوية التصويرية، ووجهنا كافة المصادر والموارد البشرية والفنية. ويوماً بعد آخر توصلنا الى أن القوات الايرانية تنوي شن عمليات تعرّضية واسعة على محورين متباعدين: المحور الأول، في المنطقة الوسطى جنوب خانقين وتنفذه القوات النظامية بمهاجمة مواضع فرقة المشاة السادسة عشرة بقيادة العميد الركن عبد مطلق الجبوري (الذي أصبح في مابعد برتبة لواء وحُكم عليه بالسجن ١٥ سنة في ١٩٩٢، إلا أنه أُطلق سراحه عام ١٩٩٥) وواجبه احتلال بعض البقع المهمة ومشاغلة وتثبيت قواتنا. أما المحور الآخر، وهو الاتجاه الرئيسي الحقيقي فيجري تنفيذه بقوات الحرس الثوري، ويستهدف الاندفاع برتّل يعبر شط العرب لاحتلال جزيرة أم الرصاص، تمهيداً للعبور الى الضفة الغربية لشط العرب وتهديد البصرة من

الجنـوب، ومحور هجـوم رئيسي من منطقة الشلامجة وشمالها قليلاً، كاتجاه مباشر.

وحددنا يوم الهجوم المحتمل ليلة ٢٥/٢٤ - ١٢ - ١٩٨٦، ومع غياب الشمس اتصلت من مركز القيادة الرئيسي في قصر السلام، بمدير منظومة استخبارات المنطقـة الشرقية للمباشرة فـوراً بدفـع مجموعـات الإستـطـلاع داخـل الأراضي الايرانيـة في قـاطـع التهديد المحدد، وأن يتولـى شخصيـاً استلام المعلومات عن أية تحركات ايرانية عبر الأجهزة اللاسلكية، وإشعاري بها حالاً.

ومع الساعة الثامنة بدأت مجموعاتنا الأمامية ترصد تحركات إيرانية غير طبيعية. ولـم يمض وقت طويل حتى اتصلتُ هاتفياً بسكرتير رئيس الجمهورية حامد يوسف حمادي مخبراً إياه أن الهجوم الإيراني بات وشيكاً جداً من الليلة فأغلق الهاتف. وما هي إلا دقائق معدودات وإذا بهاتف البدالة الخاصة (المقسم الخاص) يرن، رفعت السماعة، فقال المنادي: «سيدي، العقيد وفيق؟» قلت: نعم، قال «انتظر رجاءً» وأعقب ذلك صوت صدام. وبعد السلام استفسر عن الموقف فقلت: ماهي إلا دقائق ويبدأ الهجوم في الوسط وسيعقبه الهجوم في الجنوب فيما بعد.

.. وانتظرت على نار حامية أكثر من نصف ساعة فلم يحصل الهجوم وأردت أن أشاغل نفسي وأخفف عنها بالإبتعاد عن الهاتف فاتصلت بشعبتي في الإستخبارات في حي الكاظمية ببغداد، وطلبتُ منهم تهيئة الحلّاق لأني أشعر أن شعر رأسي قد تجاوز الحد المعتاد.. وغادرتُ مركز القيادة في ذلك الوقت الحرج واستقبلني أحد الضباط برتبة عقيد مستغرباً «سيدي هل أخطأنا بتحديد الموعد ولماذا الحلاق الآن!» قلت له: «لا، لم نُخطئ إلا أنني لم أعد احتمل التأخير وجئت للحلاقة لقضاء الوقت».

ولم يكد الحلاق يقضي نصفَ الوقت المطلوب للحلاقة حتى رنّ الهاتف ليخبروني أن الهجوم الإيراني قد بدأ، فأسرعت في التوجه الى مركز القيادة.

◘◘ نجاح.. للاستخبارات:

لقد حصل الهجوم في القاطعين ونجحنا نجاحاً عظيماً في تحديد وقت واتجاه وقوة الهجوم، ولذلك تم صدّه صداً صلباً وأبيدت موجات الهجوم المتعاقبة إبادة شبه تامة، وسُمّيت المعركة بالنسبة للعراق معركة اليوم العظيم، وارتفعت أسهم الاستخبارات إرتفاعاً الى أعلى القمم واستعادت مكانتها، بل تعدّتها لأن فترة الضياع بيّنت حجم القيمة لهذه الجهة الحساسة جداً في الحرب.

وطبقاً لذلك، منحني صدام وسام الرافدين العسكري وقِدما ممتازاً لمدة سنة على أن تجري ترقيتي في الجدول المعد والمقرر صدوره في ١٩٨٧/١/٦، وإهدائي سيارة مرسيدس ٢٦٠ حديثة مديل ١٩٨٦، وأمر بتوسيع شعبتي لتصبح «معاونية الاستخبارات عن ايران» تضم خمس شعب وكتيبتي استطلاع عميق وواجبات خاصة.

وتتابعت المعارك في قواطع العمليات المختلفة بفترات متفاوتة. وفي يوليو (تموز) ١٩٨٧، ونظراً لأن الحرب لم يدخل عليها عنصر حسم أساسي، فلابد من مقترحات هامة يمكن أن توجد حالة من التطور والتغيير في الموقف، ووفقاً لذلك قدمت مقترحاً بتحرير حدود ٢٠ - ٣٠ لواءً من ألوية الجيش من القواطع الدفاعية وإعادة تنظيمها وتدريبها وإعدادها لتكون قوة ضاربة أساسية، إضافة للحرس الجمهوري الذي جرى التوسع فيه. وحصلت موافقة صدام على المقترح، بينما انزعجت رئاسة أركان الجيش ومعاون رئيس أركان الجيش للعمليات الفريق الركن ثابت سلطان التكريتي الذي كان لسان حاله يقول: كيف تستطيع ياوفيق تقديم مثل هذا الإقتراح؟ ألا تتّعظ من المرّة السابقة يوم اعتقلتَ من دون سبب حقيقي؟ إن سحب الألوية من الجبهة سيعني قبول احتمالات الخرق الايراني وسيُركن السبب عليك شخصياً وعلينا.. قلت له: صحيح ولكن مصلحة العراق أهم، وبغير مثل هذه المواقف لاتنتهي الحرب.

وبعد فترة قصيرة من ذلك كتب الفريق الركن صابر الدوري مدير الاستخبارات مذكرة الى صدام يُفيد فيها، ونقلاً عن الفريق الطيار الركن الحكم الحسن العلي،

بأن الفريق ثابت قال في مجلس خاص للشرب في نادي كركوك العسكري: «لاندري لمن نقول سيدي ونؤدي التحية هل لرئيس العرفاء علي حسن المجيد (ابن عم صدام) أم للعريف حسين كامل (صهر صدام؟)، والإثنان مُنحا رتبة فريق أول ركن..» وعلى الفور ومن دون تحقيق أو حتى استفسار أو توضيح من الفريق ثابت تم تنزيل رتبته في ١٤ يوليو ١٩٨٧ الى رتبة عميد ركن ونقله من معاون رئيس أركان الجيش للعمليات وسابقاً قائد فيلق الى آمر اللواء المدرع السادس عشر الفرقة المدرعة السادسة في قاطع شط العرب، ثم أُحيل على التقاعد وبوساطة من عمّه الشيخ أمين شهاب (صديق شخصي لصدام) اعتبر برتبة لواء متقاعد، بعدها اعتُقل لعام كامل، وفي العام ١٩٩٣ اختُطف هو وسيارته من أحد شوارع بغداد على يد عناصر الأمن الخاص، واقتادوه الى جنوب بغداد في منطقة زراعية وهناك قُتل برصاصتين، واحدة في رأسه والأخرى في نحره، ووضعت هوياته الشخصية على صدره. أما عمّه الحاج أمين شهاب فلم يسلم هو الآخر من صديقه صدام، فقد حرّضت المخابرات أحد الفلاحين السودانيين في مزرعته فقام بقتله وجرى قتل الفلاح السوداني في الوقت نفسه وطُمست الجريمة.

.. وعلى أي حال فقد استمرت المعارك هنا وهناك حتى يوم ١١ مارس، آذار حين شرعت القوات الإيرانية في الهجوم في قاطع حلبجة شرق السليمانية. وتطوّر القتال الى احتلال هذه القصبة فقامت ٥٠ طائرة هجوم أرضي وكل طائرة منها محملة بأربع قنابل زنة ٥٠٠ كلغ كيماوية بالهجوم على حلبجة يوم ١٦/٣/١٩٨٨ وأُبيد من المدنيين خمسة آلاف شخص إلا أن المعارك لم تتوقف وامتدت جنوباً نحو دربندخان، ولم تعد تفصل القوات الايرانية عن سد دربندخان سوى بضعة كيلومترات من الأرض، والسيطرة عليه تعني تحكم ايران ببحيرة كبيرة تضم حوالي أربعة مليارات متر مكعب من المياه، تكفي لإغراق محافظة ديالى وبغداد ومحافظات في الجنوب.

وبدأت القيادة تنساق وراء الهجوم الإيراني الذي تحول الى مصيدة لإبادة التشكيلات التي حُررت ودُربت لزجّها في المعارك التي نختارها نحن وليس

الايرانيون، وفي الثلث الأخير من شهر آذار استلمنا معلومات من المخابرات المركزية الأميركية تشير الى أن ايران سحبت بعض مدفعيتها من قاطع شرق شط العرب فجرى استغلال هذه المعلومات وتطويرها بأن ايران سحبت القسم الأعظم من مدفعيتها من قاطع الفاو وشط العرب وهذا يدلّ على سحب قسم من وحدات الحرس الثوري أيضاً.

وأصبح الوقت مناسباً لتغيير اتجاه العمليات والهجوم لاستعادة الفاو والإخلال بالتوازن السوقي لايران، بدل الإنجرار وراءها في معارك جبلية شرسة. وحصلت موافقة صدام على المقترح فوراً واستدعى القيادة العامة للقوات المسلحة للإجتماع وبدأ التحضير لتنفيذ عملية استعادة الفاو.



المرحلة الرابعة: عمليات التحرير الكبرى

دخلت الحرب عامها الثامن، ولا دلائل تشير الى حسم قريب، فقد تحولت المعارك تدريجياً من الأراضي الايرانية الى المناطق الحدودية ثم الى داخل الأراضي العراقية، ووصل الأمر الى احتلال مدينة وميناء الفاو وقضاء حلبجة وحاجي عمران شمالاً، وبقع من الأراضي شرق البصرة وأجزاء من حقل مجنون، أغنى بقع العراق بالنفط، وتهديد سد دربندخان بكل ماينطوي هذا التهديد من مخاطر على بغداد وغيرها.

وفي الوقت الذي كنا ننفرد بالقدرة الصاروخية على قصف مدن مهمة مثل دزفول والأحواز وكرمنشاه وهمدان وتبريز، أطلقت ايران صاروخها الأول من نوع سكود، الذي أصاب رأس بناية مصرف الرافدين في بغداد عام ١٩٨٥، ولم يستكمل ترميمها حتى الآن، وفقدنا المبادأة منتظرين متى تبدأ ايران عمليتها اللاحقة لنخلي عشرات آلاف الضحايا من الشهداء والجرحى، فلابد من تغيير استراتيجيتنا من الدفاع المستكن الى التعرّض، متجاوزين حتى فكرة الدفاع الفعّال.

وبعد قناعة القيادة بالمعلومات الخاصة بحركة وحدات المدفعية الايرانية من قاطع شط العرب والفاو، والعمل على استعادة الفاو، بدأت الآمال تتفتّح نحو تغير شامل في الموقف.

وفي مارس ١٩٨٨ بلغت صناعة تحسين وتطوير وصناعة صواريخ أرض - ارض الى مدى ستمائة كيلومتر تأخذ بعداً كبيراً، وقرر صدام رشق المدن الايرانية البعيدة، كطهران وشيراز واصفهان وقم، بعشرات الصواريخ للمرة الأولى، التي

أحدثت تأثيراً نفسياً كبيراً، بالرغم من صغر رأسها الحربي الذي لايزيد عن نصف وزن الرأس الحربي للصاروخ الروسي (سكود R17) بالمدى العملي البالغ ٢٧٥ كيلومتراً و٣٠٠ كيلومتراً نظرياً.

وفي الوقت الذي انشغلت الأركان العامة بإعادة تنقيح الخطط ووضع جداول التنقّل وتكديس مواد تموين القتال، أُسندت إلي مهمّة إعداد ومتابعة تنفيذ عمليات المخادعة السوقية والتعبوية لعملية تحرير الفاو التي سُمّيت (عمليات رمضان مبارك) لمصادفتها أول أيام رمضان المبارك الموافق ١٩٨٨/٤/١٧.

▫▫ عملية تحرير الفاو:

إن عملية مثل عملية تحرير الفاو تتطلّب دراسةً دقيقةً وإعداداً متقناً واستخبارات كفوءة، نظراً لما تتركه من آثار خطيرة على مستوى التوازن السوقي في حالتي النجاح والفشل، ففي حالة الفشل في الفاو، ستزداد قدرة القوات الايرانية على تطوير عملياتها نحو الإحتلال السريع لسد دربندخان ومدينة السليمانية المهمة، ثم المناورة في وقت لاحق لتهديد البصرة، كما أن فشل العملية كان سيؤدي من غير شك الى انهيار مفجع للروح المعنوية.

وإن من أهم وأخطر أولويات العمل المطلوب خداع العدو، والمخادعة تعني بمفهومها العملي العلمي إعطاء انطباع معيّن للعدو (أو الطرف الآخر) وإجباره على التصرّف في ضوئه، لتوفير ظروف عمل مناسب للطرف القائم بالمخادعة.

وحسب طبيعة وأهمية وأبعاد المخادعة، فإنها قد تشتمل على كل أو بعض الإجراءات السياسية والإقتصادية والعسكرية، ذات الطابع الإستراتيجي والعملياتي والتعبوي، وتتراوح بين الأعمال والنشاطات البسيطة على خطوط التماس العسكرية، والنشاطات الكبرى في مستويات الدولة العليا.

وفي الظروف السائدة خلال التحضير لتحرير الفاو، لم يكن للسياسة والإقتصاد بُعد يمكن استغلاله بنجاح لتحقيق المباغتة، واقتصر الأمر على النشاطات العسكرية والإعلامية والنفسية المبرمجة.

ولنجاح أي شكل من أشكال المخادعة لابد من تأمين وسائل لإيصال مادة ونشاطات الخدع الى الطرف الآخر بوضوح، والا تكون الخطة في مجملها عديمة الجدوى.

وطيلة سنوات الحرب الماضية كنا ندرس ونشخّص ونثبت مصادر تسرب المعلومات الى الطرف الآخر، ونحتفظ بسرية الأمر، كما نتابع كل نشاط من نشاطات الايرانيين الاستخباراتية وتحليل مفهومها ومقاصدها من وجهة نظرهم.

وقبل أكثر من ستة أشهر من بدء فكرة عمليات تحرير الفاو، حصل اختراق إيراني لأحد أجهزتنا اللاسلكية بعيدة المدى تعود لإحدى قيادات القوات المسلحة، ولم نخبر أو نحذّر تلك القيادة بهذا الإختراق حفاظاً على استمرارية العمل بصورة طبيعية، ريثما نتمكن من استحصال موافقة القائد العام على وضع هذا الجهاز تحت سيطرة وأغراض مديريتنا المباشرة، على أن يبقى الأشخاص الفنيون العاملون عليه مستمرين في العمل بوضعهم الطبيعي، وتخصيص عدد من ضباط الإستخبارات للإشراف على استمرارية العمل بنفس الطريقة.

وصرفنا وقتاً طويلاً لإعداد جداول شهرية بالمحادثات والرسائل التي يتم بثّها بوسطة هذا الجهاز، وغالباً ماتتضمن معلومات تشدّ انتباه الطرف المقابل من دون أن تحقق له أية فائدة، وعندما آن الأوان للبدء بتطبيق خطة المخادعة مرّرنا العديد من الرسائل والمحادثات المهمة «الموجهة» على مستوى كبار القادة من هذا الجهاز، وتابعنا يوماً بيوم ردود الفعل الإيرانية عليها، للتأكد بصورة قاطعة من استلام القيادات الإيرانية العليا لهذه الرسائل والمحادثات الموجهة، والمتضمّنة معلومات كتبتها بخط يدي لأغراض الخداع.

▫▫ عناصر الخداع:

اعتمدت فلسفة الخداع على صدور القرار بضرورة التصدي للقوات الايرانية في قاطع حلبجة – دربندخان ودحرها وإعادتها الى داخل الأراضي الايرانية، مع توفر معلومات لدينا عن احتمال وجود نوايا تعرّضية غير واسعة لدى القوات الايرانية

شمال الفاو.

ولتحقيق مجمل أهداف المخادعة نفذنا النشاطات التالية:

١ - إلقاء عدد كبير من المنشورات في قاطع حلبجة - دربندخان، ندعو فيها القوات الايرانية للإنسحاب من الأراضي العراقية، وإلا فإنها ستواجه مصيراً مجهولاً، وأشرنا الى أن قوتنا الجوية ستقصف في الساعة «كذا» موقع الفرقة الايرانية «كذا» ويجري تنفيذ هذه الغارة فعلاً مستغلين ضعف الدفاع الجوي هناك.. وأعطت هذه الحوادث مصداقية لمنشوراتنا.

٢ - إلقاء عدد كبير من المنشورات في قاطع حلبجة - دربندخان نبين فيها أن مصير القوات الايرانية سيكون مظلماً، لأنه سيتم استخدام الأعتدة الكيماوية (وجرى استخدامها فعلاً) وإن العشرات من خيرة تشكيلاتنا أخذت تتدفق الى المنطقة لتحويلها الى مقبرة للغزاة.

٣ - جرى تنظيم زيارة لوزير الدفاع ورئيس أركان الجيش وقادة كبار الى القاطع الشمالي، بثت أخبارها تلفزيونياً قبل وقت محدود من بدء عمليات تحرير الفاو.

٤ - إعطاء تصوّر لمقر عمليات الجنوب الايراني وقيادات

الحرس وقيادة القوات البرية الايرانية، بأن التشكيلات التي تصاب بخسائر فادحة في المنطقة الشمالية يجري نقلها الى قاطع شط العرب لتبديلها بتشكيلات جيدة منتعشة من قاطع شط العرب، الذي لانتوقع فيه إلا هجوماً محدوداً، وأردنا بهذا الإجراء ستر عملية تحشّد قواتنا الواسع شمال الفاو.

وعلى الطرف الآخر ابتلع الإيرانيون الطُعم السام تماماً فقاموا بدفع أرتال من العجلات المغطاة بالمشمعات (القماش السميك) تسير في مقدمتها عجلات الانضباط وهي تطلق الأصوات والأنوار الحمراء الكشافة لجلب انتباهنا إلى وجود عملية تحشد «موهومة» في قاطع شط العرب لمنع خروج التشكيلات الجديدة الى المنطقة الشمالية، ولم يكن هذا أسلوبهم في الظروف الحقيقية، بل يجري تسريب عجلات حمل القطعات على شكل مجموعات، علماً بأننا دفعنا عناصر

الاستطلاع العميق عبر شط العرب لرصد الطريق على الضفة الأخرى والتي زودتنا بمشاهداتها على الطريق وعموم المنطقة عبر الأجهزة اللاسلكية.

٥ - أعددنا جداول تنقّل تدلّ على أن عدد العجلات الداخلة الى شمال الفاو هي أقل من عدد العجلات الخارجة لإعطاء تصور بأن الإختلاف في العدد يؤكد التباين في حالة التشكيلات، فالتشكيلات الداخلة قليلة العدد نتيجة الخسائر التي تكبدتها في معارك الشمال، أما التشكيلات الخارجة، فانها على درجة عالية من الإستعداد.

٦ - أشارت المحادثات بين قائد الفيلق الثاني وقائد فرقة المشاة السادسة عشرة (في المنطقة الوسطى) الى الإنزعاج من رئاسة أركان الجيش لأنها تصرّ على نقل عدد كبير من الألوية من قاطع الفيلق الثاني الى قاطع الفيلق الأول، دون الأخذ بالإعتبار أهمية القاطع، والمفروض أن تقوم رئاسة أركان الجيش بنقل عدد أكبر من ألوية الفيلق السابع الى الشمال، لأن لا أهمية لقاطع شط العرب حالياً، إلا أنهم يحابون قائد الفيلق الفريق الركن ماهر عبد الرشيد التكريتي.. ولكن بعد أن جابههم بهذه الحقيقة ألغوا حركة عدد من الألوية من قاطع خانقين ومندلي وبدره، وأصدروا أمراً بتحريك عدد من الألوية من قاطع شط العرب وتعويضها بالألوية المتضررة.

٧ - أعددنا جداول تنقّل للعجلات وجداول محادثات لاسلكية على طول الجبهة بما يخدم غرض المخادعة.

وبحدود التاسعة صباحاً من يوم ١٩٨٨/٤/١٧ شرعت قواتنا البرية بعد قصف صاروخي وجوي ومدفعي وكيماوي واسع، في أوسع هجوم مباغت كاسح، وتمكنت مع عصر اليوم التالي ١٩٨٨/٤/١٨ من طرد القوات الايرانية من الضفة الغربية لشط العرب، تماماً وأُعيدت مدينة الفاو الى الوطن. وتأكيداً لدوري في هذه المعركة مُنحت وسام الرافدين العسكري وسيارة تويوتا سوبر صالون، هدية شخصية من صدام.

▭▭ دروس المعركة:

صحيح ان في التاريخ معارك كبرى تتعدى اضعاف ماحصل في الفاو إلا أن عملية تحرير الفاو اكتسبت أهمية كبيرة على المستوى الوطني والصراع العراقي - الايراني، والنطاق الإقليمي وامتداداته الدولية، واستحصلت منها دروس كثيرة يمكن أن نسطر منها مايأتي:

١ - إن فقدان العراق لزمام المبادأة طيلة أكثر من سبع سنوات من الحرب كان عنصراً أساسياً في إطالة أمد الحرب، وإن الإنتقال الواسع الى المبادأة وفق تحضيرات صحيحة يؤمن ظروفاً مناسبة لتغيير الموقف إيجابياً، وجذرياً في أحيان كثيرة.

٢ - تعتبر العمليات الدفاعية الساكنة على جبهة واسعة من القتال مصدر استنزاف هائل لطاقات البلد البشرية والاقتصادية. فقد وصل تعداد القوات المسلحة العراقية عام ١٩٨٧ الى أكثر من مليون وثلاثمائة ألف شخص نتيجة الحاجة الى نشر مايزيد عن ١٣٠ لواءً نظامياً في حالة من الدفاع المستكن، على طول الجبهة لسنين عديدة، وأثّر هذا الحجم الكبير تأثيراً شديداً على الحياة العامة. فبالاضافة الى استقدام المدرسين والمعلمين والأطباء والمهندسين الى الخدمة العسكرية، بشكل يؤثر على سير العمل في المدارس والمستشفيات والإعمار.. وغيرها فقد استلزم الأمر استقدام مئات الآلاف من العمال غير العراقيين، وهذا أدى الى أن يدخل العراق أكثر من مليوني عامل غير عراقي، التزمت الحكومة في سنوات الحرب الأولى بتحويل ألفي دولار سنوياً لكل منهم.. أي أن الأموال التي غادرت العراق تبلغ حوالي أربعة مليارات دولار سنوياً، غير تلك التي يتم تهريبها عن طريق السوق السوداء. وإن نسبة كبيرة من هؤلاء العمال لاتدعو الحاجة إليهم.

٣ - تعتبر المخادعة والكتمان عنصرين أساسيين في تأمين المباغتة التي تُعدّ من أهم مبادئ الحرب. وإن تأمين المباغتة في عمليات تحرير الفاو أدى الى قلب التوازن الاستراتيجي بشكل سريع لصالح العراق. وأدى هذا الى زيادة ثقة الخليج والدول الغربية بقدرة العراق على حسم الموقف العسكري وزعزعة الموقف الايراني. وهي تختلف بالتمام عما حصل عام ١٩٨٦ عندما نشرت المعلومات عن الزيارة السرية

لماك فارلين مستشار الأمن القومي الأميركي الى ايران، ومحاولتهم فتح خطوط جديدة معها، ونتج ذلك عن الشعور بعدم صلابة الموقف العراقي وإمكانية تعرضه لخسارة كبيرة في الحرب.

ففي شهر أغسطس - آب ١٩٨٦ جاءت مجموعة من كبار المحللين في المخابرات المركزية الأميركية إلى بغداد واجتمعتُ معهم مطولاً في إحدى دور ضيافة الإستخبارات، على ضفة نهر دجلة في بغداد. وقالوا لي بالنص: «نحن قلقون عليكم وعلى وضعكم العسكري، وايران تعدّ العدة لعمليات كبيرة قد لاتستطيعون الدفاع أمامها»، فاختلفت معهم في التحليل وبيّنت لهم أننا نتابع ونحلل النوايا الايرانية ونعد العدّة لذلك، ومن المؤكد أننا سننجح.. وعادوا إلى بلادهم غير مقتنعين بما قلته لهم. وعدتُ والتقيت البعض منهم في المكان نفسه بعد حصول المعركة وثبوت صلابة موقفنا فقلت لهم «أتذكرون»؟ فرفعوا أيديهم بالإعتراف.

٤- أدت عمليات تحرير الفاو إلى انهيار الموقف الايراني، ليس في قاطع حلبجة - دربندخان بل في كافة قواطع العمليات، ويستدل من هذا على أن العملية الإجهاضية لنوايا التوسع في الهجوم في قاطع معين يمكن أن تحقق نجاحاً ساحقاً، إذا ما تمت بالمناورة في قاطع آخر بعيد ذي أهمية سوقية.

٥- إن الصبر في عمل الإستخبارات يُعدّ عنصراً مهماً من عناصر النجاح. إذ أن الإبقاء على ديمومة عمل المحطة اللاسلكية المخترقة من قبل الايرانيين لعدة أشهر رغم الجهود المضافة المطلوب أداؤها والتي نحتاجها في أماكن أخرى، هيأت فرصاً مناسبة لقلب الوسيلة إلى مادة سامة قاتلة في وقت الحاجة.

٦- إن جرأة ضباط الإستخبارات واستمرار متابعتهم وتحليلهم للموقف، وثقتهم بقدراتهم الواقعية، بعيداً عن السياقات التقليدية، غالباً ما تفرز مواقف ذات مردودات إيجابية كبرى. وإن إستغلال وتطوير المعلومات الواردة عن حركة وحدات المدفعية من قاطع شط العرب، بصورة جريئة وعاجلة، أعطت دفعاً قوياً للقيادة العامة لتبني خيار البدء لعمليات تحرير الفاو. ولو استخدمت الصيغ التقليدية

القياسية واختارت عبارات مرنة تُبعد المسؤولية عن كاتبها، لما أمكن للقيادة إتخاذ مثل هذا القرار.. ولكن من الضروري التنبيه إلى ضرورة الإستناد إلى قناعة كبيرة ترتكز إلى تحليل ومعطيات مهمة، وإلا أدت لكوارث محققة إذا ما كانت سطحية أو عاطفية، أو خاطئة، وجرى الأخذ بها عسكرياً.

وعقب عملية الفاو وما أحدثته من انقلاب في الموازين السوقية (الاستراتيجية) والتعبوية، بوشر بإجراء سلسلة من العمليات لاستعادة الأراضي الوطنية المحتلة شرق البصرة وشرق ميسان والمنطقة الوسطى، والتغلغل داخل الأراضي الايرانية للاستيلاء على أكثر ما يمكن من الاسلحة الايرانية. وأمكن إيصال عدد الأسرى الايرانيين مع وقف اطلاق النار يوم ١٩٨٨/٨/٨ إلى حوالي (٤٠٠٠٠) أربعون ألفاً. وتم إعداد خطة مخادعة مفصّلة ومستقلّة لكل حالة وبذلك انتهت الحرب التي دامت ثماني سنوات دموية وخرج الطرفان خاسرين، إذ لم يحقق أي منهما أهدافه.



الحرب الكارثة

وعندما نراجع تلك الحرب اللعينة بعد أكثر من ثماني سنوات على انتهائها نخلص إلى الآراء والحقائق التالية:

١- كانت الحرب كارثة للبلدين بكل ما تحمل من معان، فالشوارع وواجهات الكثير من البيوت بقيت طيلة سنوات الحرب تعلق لافتات سوداء تدل على الحجم الهائل للخسائر البشرية. ولم تكن الخسائر الايرانية أقل مما تكبدته قواتنا. وهي على العموم حوالي المليون شخص بين قتيل وجريح، نسبة عالية منهم من المعوقين وتجاوزت نسبة القتلى الثلث.

٢- بعد قرار صدام الإنسحاب من الأراضي الايرانية في أيار ١٩٨٢ وتحت وطأة الضغط الايراني الشديد، وتنفيذه ذلك فعلاً، أصرت القيادة الايرانية على مواصلة الحرب لأكثر من ست سنوات أخرى، على أمل تحقيق مكاسب عن طريق الحرب. إلا أنها فشلت بالنتيجة في الحصول على نتائج أفضل من التي حصلت في العام ١٩٨٢ عدا عن أنها تسببت بشكل أو بآخر باتخاذ صدام لقرار اجتياح الكويت للتخلّص من آثار فشل الحرب مع ايران. وهذا مكسب كبير كان لصالح ايران.

٣- تسببت الحرب بإصابة برامج التنمية الإقتصادية بالشلل في البلدين. وفيما تراجعت إنتاجية المصانع والمعامل في ايران تحت ضغط الحاجة للعملات الصعبة لتوريد المواد الأولية والأدوات الإحتياطية، فقد خرج العراق مثقلاً بديون تبلغ مائة بليون دولار. وإن الفوائد التي تستحق عليها إضافة إلى التعويضات المفروضة عن حرب الكويت أهدرت حوالي ٦٠٪ من إيرادات النفط لعشرات السنين.

٤- أراد صدام إستعادة ما أعطاه في إتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ وبخاصة نصف شط العرب، وإسقاط النظام الايراني الجديد، وتفكيك الدولة الايرانية ففشل في كل هذا فشلاً ذريعاً.

٥- زادت الحرب التسابق للحصول على أسلحة الدمار الشامل، والتوسع في أجهزة الأمن والمخابرات لزعزعة الأمن في الدول الأخرى. والحرب جعلت ايران تتبنى فكرة الحصول على قدرة الردع النووي والبايلوجي (الجرثومي) والكيميائي، فيما حُرّمت على العراق تحت وطأة التفتيش المستمر بموجب قرارات مجلس الأمن.

٦- لا يزال حوالي عشرين ألفاً من الأسرى العراقيين يقبعون في أقفاص الأسر في ايران منذ (٨-١٦) عاماً، وانقطعت أخبارهم عن ذويهم وتركوا وراءهم مشاكل كبيرة في الميراث واستمرار انتظار زوجاتهم، بعضهن قد تزوجن وهن لايعلمن ما إذا كان أزواجهن سيعودون في وقت ما.

٧- أججت الحرب بعض عداوات الماضي الغابر، وجعلت بين العراق وايران بحراً من الدماء رغم أن المسؤولين الايرانيين يصرحون بأن هذا البحر مع صدام وليس مع الشعب العراقي، كما أن إصرار ايران على مواصلة الحرب أدت إلى خسائر هائلة لدى الطرفين.

٨- شجعت التفرقة الطائفية وأتاحت الفرص لتجسيدها بشكل كبير.

٩- أخلّت الحرب مع ايران وحرب الكويت إخلالاً كبيراً بالتوازنات الإقليمية والدولية وأوجدت الضياع والتمزق العربي والإقليمي.

وأما سبب هذا البلاء كله فهو الدكتاتورية والفردية المقيتة التي لولاها لما حصل الذي حصل من تدمير وقمع واستبداد، وكل ما حصل من مناوشات وحرب وتوقف وتنازل وإقرار لاعلاقة للشعب العراقي به، وليس مسؤولاً عنه، فالغاء معاهدة ١٩٣٧ كان تجاوزاً على سيادة العراق، واتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ تجاوز على سيادة البلد دون أي رجوع للشعب، والشعب لم يبدأ الحرب وليس هو الذي أراد وأصر على استمرارها، ولم يؤيّد صدام، ولم يقبل بالتجاوز على أرض الرافدين، كما أنه لاينشد العداوة ولا العدوان.

عملية الراصد

إستمرت الحرب العراقية – الايرانية أكثر من ثماني سنوات إذا ما أدخلت ضمنها المناوشات والمعارك الحدودية القوية أما وفقاً لتأريخها الرسمي المعتمد دولياً فقد استمرت دون توقف من الساعة ١٢٠٠ يوم ٢٢ أيلول ١٩٨٠ حتى الساعة ٢٤٠٠ يوم ١٩٨٨/٨/٧ أي (٢٨٧٧) يوماً أو (٦٩٠٣٦) ساعة بالتمام (حيث كانت سنة ١٩٨٤ سنة كبيسة ٣٦٦ يوماً)، وقد وقف صدام في نهايتها على منصة ساحة النصر للإحتفالات الكبرى (قرب القصر الجمهوري) مرتدياً عباءة صيفية سوداء وبالزي العربي التقليدي ليحيي آلاف المتجمهرين احتفاء بهذه المناسبة، وقف مختالاً بكل ما تعنيه الكلمة، وكأن شيئاً لم يحصل، لامليون ضحية بين شهيد وجريح ومعوّق، ولاديون بلغت مائة بليون دولار، ولاتبديد شاملاً لثلاثين بليون دولار، كانت لدينا إحتياطاً نقدياً بالعملة الصعبة عشية الحرب، ولا أكثر من خمسين بليون دولار من المواد التي صُرفت وبُعثرت كانت متوفرة على شكل مواد مختلفة، ولا عشرات بلايين الدولارات لم نحصل عليها نتيجة توقف قسم أساسي من صادراتنا النفطية، ولا إثارة وتجديد عداوات أكل الدهر عليها وشرب، ولا ستين ألف أسير، ولا تخلخل في بعض ضوابط المجتمع، ولا أرامل ولا أيتام ولا تخلّفاً عاماً، هذه الحقائق يعرفها صدام كاملة.. ولكن الذين سيقلّبون التاريخ بعد سنوات طويلة لن يكونوا الذين شهدوا هذه المرحلة ولا الذين عانوا، بل سيكونون أُناساً آخرين لن تكون أمامهم إلا أوراق كُتبت حسب توجيهات صدام وفي زمنه تتحدث عن القائد المنصور وأمجاده، تناسى أن الله أكبر والشعب أكبر،

أما أولئك البسطاء الذين خرجوا إلى الساحة هاتفين لهذا القائد فلا معلومات لديهم عن الكوارث التي حصلت بالأرقام ولأن النطاق الحديدي أُحكم عليهم، فلم يُدركوا كيف أصبحوا في مؤخرة ركب العالم، فصحون الإتصال الخارجي عبر الأقمار الصناعية لشبكات التلفزيون ممنوعة، والسفر إلى الخارج في أدناه، والتشويش على الكثير من الإذاعات دائم ومستمر، أي أن قدر الشعب (أن لايسمع ولايرى) فالسيارة التي يركبها العراقي (مكرمة صدام) وبيته مكرمة، وحتى ملابسهم مكرمة من صدام، ومع أن المعلومات التي لدى البسطاء قليلة، إلا أنهم وبهتافاتهم ورقصهم يعبرون عن رغبة صميمية وإنسانية في وقف نزيف الدم ونزيف موارد الحياة.

الإعداد للعملية :

فور انتهاء الحرب حضر إلى القصر الجمهوري كل من اللواء فاضل البراك التكريتي مدير المخابرات والفريق الركن صابر الدوري ومسعود رجوي رئيس منظمة مجاهدي خلق (المعارضة الايرانية) للتباحث في إمكانية قيام المنظمة باندفاع عميق وسريع من منفذ خانقين نحو مدينة طهران الايرانية للاستيلاء على الحكم باسناد محدود من القوات المسلحة العراقية، وجرى نقاش مطول بحضور صدام شخصياً حول أبعاد العملية والنتائج المتوقعة منها.

لم يكن اللواء الدكتور فاضل البراك متحمساً لتنفيذ العملية لأسباب مختلفة منها ما يتعلّق بعدم القناعة بتحقيق نتيجة حاسمة، وتجنباً لأية احتمالات وإن كانت ضعيفة لإثارة واستئناف الحرب العراقية الايرانية التي مازلنا في الأسبوع الأول لانتهائها، أما الحقيقة الأخرى التي بقيت سراً ولم تظهر أبعادها لحين إعدامه في العام ١٩٩٣ فلم يكن يتمنى تحقيق نصر كبير على يد صدام.

مسعود رجوي قال لصدام، ليطمئن بأنه يرى منظمته ستدخل همدان (حوالي ٢٥٠ كيلو متراً عن الحدود) خلال ساعات، أما الفريق صابر الدوري فذهب بعيداً في مغالاته عندما قال: «يا سيدي منذ أمس وأنا أرى منظراً يلازمني عن دخول

المجاهدين طهران والاستيلاء على الحكم»، وقد فُتن صدام بهذا القول وأعطى الموافقة على تنفيذ العملية التي سميت (عملية الراصد)، ونسي صابر أن التاريخ لايرحم ومصير العراق لم يكن لعبة أطفال في خرائب قصبة الدور القديمة.

▭▭ فكرة العملية:

ربما انبثقت فكرة العملية لدى المنظمة من شعور حساس بأن انتهاء الحرب العراقية - الايرانية سيقلل من فرص ونطاق الدعم المقدّم من قبل صدام، وسيؤمّن ظروفاً مناسبة للحكومة الايرانية لتوثيق الإمساك بالوضع الداخلي، في حين أن صدام الذي يحاول التظاهر بأنه يستمع إلى الآخرين قبل إعطاء القرار، أفصح عن نواياه التحريضية لتنفيذ العملية عندما قال: «ربما تكون هذه الفرصة الذهبية للقضاء على النظام الحالي».

تتكون الفكرة العامة لعملية الراصد من تهيئة واستنفار منظمة مجاهدي خلق لكافة قواتها في الخارج والتنظيمات السرية داخل ايران للقيام باندفاع سريع على طريق خانقين - المنذرية داخل العراق و(قصر شيرين - إسلام آباد - كرمنشاه - همدان - طهران) داخل ايران والسيطرة على مقاليد الحكم داخل ايران.

▭▭ قوة المنظمة:

ـ كانت منظمة مجاهدي خلق في آب - أغسطس ١٩٨٨ تتألف من حوالي (٥٥٠٠ - ٦٠٠٠) شخص داخل العراق، بمن فيهم العناصر الإدارية وكانت نسبة غير قليلة منهم من النساء غالبيتهن العظمى من المقاتلات المتدربات تدريباً شاقاً.

ـ كانت المنظمة تستلم معونات مالية من النظام تبلغ (٢٠) عشرين مليون دينار شهرياً خلال فترة الثمانينات وحتى آب ١٩٩٠ وقد زيد المبلغ بعد ١٩٩٠ نتيجة التضخم المالي في العراق عقب غزو الكويت، علماً أن سعر الدولار كان يتراوح في تلك الأعوام بين حوالي (١,٥ - ٣) دنانير.

ـ حصلت المنظمة بداية الأمر على أسلحة مختلفة بسيطة من مستودعات الجيش العراقي وبشكل خاص أسلحة خفيفة (بنادق آلية - رشاشات متوسطة ورشاشات ثقيلة - قاذفات صواريخ خفيفة آر بي جي٧ - هاونات ٨٢ و١٢٠ ملمتر)، ثم جرى تجهيزها ببعض ناقلات الأشخاص المدرعة، وتمكنت المنظمة من الحصول على أسلحة ثقيلة كثيرة منها ما هو من العراق ومنها ماتم الإستيلاء عليه من القوات الايرانية، وفي النتيجة أصبحت قوة قتالية ضاربة مكونة من الدبابات، وناقلات الأشخاص المدرعة والمدفعية المتوسطة والثقيلة وصواريخ مقاومة الدبابات الموجهة، كما أنها اشترت من الأسواق المحلية أعداداً كبيرة من سيارات البيك آب وعجلات الحمل لاستخدامها في التنقلات السريعة وتركيب رشاشات ثقيلة (فلاديمير) على ظهر سيارات البيك آب.

ـ مع ان الأموال التي يقدّمها النظام للمنظمة كبيرة جداً فقد كان لدى مجاهدين خلق موارد ذاتية تردها من خارج العراق عند الحاجة.

ـ للمنظمة معسكرات تدريب داخل العراق ويقع مسكنها الرئيس في منطقة الخالص شمال بغداد أما مقرها الرئيس فيقع داخل مدينة بغداد وتفرض حوله اجراءات حماية عالية، ورغم ذلك فقد تعرض المقر لهجوم بثلاث قنابل هاون ثقيل اطلقت من مسافة خمسمائة متر في شهر يناير - كانون الثاني ١٩٩٧ .

ـ تمارس المنظمة أعمال هيئات الركن في مقراتها خلال العمليات بطريقة منظمة ومتقنة جيداً ولديها منظومات اتصالات لاسلكية جيدة.

ـ تحصل منظمة مجاهدي خلق على معلومات لابأس بها عن الأوضاع الايرانية، إلا أنها لاترقى إلى مستوى المعلومات المستحصلة من قبل الإستخبارات العسكرية العراقية ومن الطبيعي أن يستفيد العراق من بعض معلوماتها.

▭▭ اجراءات التحضير للعملية:

تتصف أعمال المنظمة بالكتمان الشديد، وهنالك ضبط صارم والتزام تام بالتعليمات، والتدريب، والإستطلاع، وتخطيط العمليات، ولكون العراق هو الجهة

الوحيدة التي تساند علناً المعارضة الايرانية، والدولة الرئيسية وربما الوحيدة فعلاً في تقديم الدعم السخي، فان فصيلين يحظيان بالإهتمام هما (منظمة مجاهدي خلق) والحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني بنطاق محدود، مما يعطي قوة لتماسك العمل، وقد انجزت الخطوات التالية:

ـ تم شن حملة واسعة لشراء سيارات البيك آب الموجودة في معارض السيارات في العراق إلى درجة أدت إلى حصول قفزة كبيرة باسعار السيارات.

ـ جرى إكمال طلبات المنظمة من الأسلحة والمواد والتجهيزات والأعتدة من مستودعات الجيش العراقي، وتأمين أرزاق جافة معلبة كأرزاق طوارئ.

ـ استكملت الإستطلاعات الميدانية للخطوط الأمامية والخلفية.

ـ صدرت الأوامر بتفاصيل الخطط والإجراءات خلال وقت محدود جداً.

ـ تم فتح مقر عمليات (خاص بالعملية) في مقر الفيلق الثاني في منصورية الجبل على الطريق بين بغداد وخانقين.

ـ تم تأسيس وضبط الإتصالات اللازمة.

ـ وضعت القوات المسلحة العراقية البرية والجوية بحالة إنذار مشدد وهي في مواقعها.

ـ حددت مهام واضحة للقوة الجوية وطيران الجيش باسناد العملية، وجرى استخراج وتحديد الأهداف من الصور الجوية ومعلومات الإستخبارات.

ـ انتقلت قيادة منظمة مجاهدي خلق إلى مقر العمليات في منصورية الجبل، وانتقل أيضاً كل من اللواء فاضل البراك، والفريق صابر الدوري، واللواء الركن وفيق السامرائي، والسيد إحسان محمد جاسم الديري المدير العام في جهاز المخابرات مسؤول شعبة (تركيا وايران) لمتابعة الموقف.

الأوضاع الايرانية ومسرح العمليات:

ـ عقب حرب استمرت ثمان سنوات استقبلت قوات الطرفين حالة السلام بالاسترخاء شبه التام وباشرت القوات الايرانية بترقيق (تخفيف وسحب) بعض

تشكيلاتها وفي قاطع الإهتمام على محور خانقين - طهران، تمت إعادة بعض وحدات الفرقة المدرعة / ٨١ والحرس الثوري إلى معسكرات ومناطق انفتاح غير قتالية ولم يتبق على محور العملية سوى انتشار لوحدات خفيفة وتوقف العمل في العديد من مراصد الاستخبارات وبذلك حصل خلل في منظومات جمع المعلومات كافراز طبيعي من إفرازات السلام، وتراجعت حالة الاستعداد القتالي إلى درجة متدنية جداً.

ـ يتكون محور العملية من مناطق جبلية وعرة جداً ومازالت المناطق الأمامية لعشرات الكيلومترات عمقاً خالية من التجمعات السكانية وهنالك طريقان معبدتان بالاسفلت تصلان مدينة قصر شيرين (المدمرة) بمدينة إسلام آباد (تسميتها السابقة شاه آباد) هما طريق قصر شيرين - مضيق بايطاق - إسلام آباد، ويبلغ عمق المضيق (طوله) حوالي ٢٥ كيلومتراً ويتميز بأعلى درجات الوعورة. وطريق قصر شيرين - كيلان - اسلام آباد حيث يتجاوز المرور في المضيق في حافته الجنوبية.

ـ يتواجد في مدينة إسلام آباد المعسكر الدائم لأحد ألوية الفرقة المدرعة / ٨١ .

ـ تتكون المنطقه بين اسلام آباد وكرمنشاه (التي تبعد حوالي ١٧٥ كيلومتراً من الحدود العراقية) من سلاسل جبلية متوازية ومقاطعة للطريق العام وتشكل المساحة البالغة (٨ - ١٥) كيلومتراً بين سلسلة وأخرى أحواضاً قليلة الوعورة إلى حدّ ما.

▭▭ تنفيذ العملية:

ـ فور صدور الأمر باشرت قوات خفيفة من منظمة مجاهدي خلق باجتياز الحدود بتقدم آلي سريع باستخدام سيارات البيك آب المركبة عليها رشاشات ثقيلة وناقلات أشخاص مدرعة ومدرعات مدولبة ومسرّفة روسية وفرنسية الصنع من طراز BMB1 وبنهارد وPTR60 واندفع في الموجة الرئيسية الأولى حوالي ٢٢٠٠ مسلح من الرجال والنساء.

ـ قامت طائرات مقاتلة من طراز ميج ٢٣ وميراج F1 باستطلاعات مسلحة لحماية قوة العمل من التدخل الجوي الايراني المحتمل وتقديم الإسناد الجوي القريب

عند الضرورة.

ـ حقق الإندفاع الأول قوة صدمة عنيفة ومباغته تامة وأمكن الوصول الى مدينة إسلام آباد على مسافة حوالي (١٠٠) كيلومتر ومفاجاة القوات المتواجدة فيها والإستيلاء على المعسكر والمناطق والمواقع الحساسة في المدينة خلال وقت قصير (بضعة ساعات) واستأنفت القوات المعقبة تقدمها مستثمرة النجاح المتحقق ضمن الخطة المقررة للوصول الى مدينة طهران، وبالطبع فإن المناطق الخلفية بعد اسلام آباد خالية تماماً من أية إجراءات دفاعية أو انفتاح لقوات ما على الطريق.

ـ توفرت لدى القيادة الايرانية معلومات وافية عن محور وأهداف العملية وحجم القوة المنفذة، فاتخذت رد فعل سريع من خلال تحريك وحدات من الحرس الثوري المميزة بخفة الحركة وباستخدام وسائط النقل السريعة والصغيرة، وجرى مسك عدد من المرتفعات وعقد المواصلات الكائنة على طريق إسلام آباد - كرمنشاه واشتبكت هذه الوحدات مع طلائع قوة المنظمة وتمكنت من صدها وايقاف تقدمها ريثما تمكنت من تهيئة وحشد قوات من الحرس الثوري من مناطق مختلفة مؤدية إلى محور العملية، واستطاعت قطع خطوط مواصلات القوة من عدة نقاط لتباشر بعملية التدمير حيث فقد في الأقل بحدود ألف مقاتل ومقاتلة بين قتيل وجريح وأسير فيما وردت معلومات تفيد أن عدد المفقودين إجمالاً بلغ حوالي الألفين.

▭▭ تحليل العملية واحتمالات النجاح المفقود:

ـ اياً كانت وجهة النظر فان العملية تعتبر خرقاً صارخاً لوقف إطلاق النار وتعطي دلالة قوية على أن صدام لايلتزم بالمواثيق والأعراف ما يقتضي الحذر منه وعدم الثقة فيه، وبالطبع فان هذا دليل واحد ولكنه مهم من سيل متصل سابق ولاحق من دلائل التجريم، ولا ينعكس الأمر وأضراره على صدام بل على الشعب والبلد.

ـ لقد انطلقت العملية من طموح مغالى فيه كثيراً فالتقدير الدقيق للموقف

لايعطيها أية فرصة للنجاح للأسباب التالية:

١- بعد المسافة بين الحدود (نقطة الإنطلاق) وطهران والبالغة بحدود (٥٠٠) خمسمائة كيلومتراً، وهو ما أتاح فرصة كافية للقيادة الايرانية لاتخاذ التدابير الأمنية اللازمة.

٢- وجود مدن رئيسية كبيرة على محور العملية تتواجد فيها قوات كبيرة من الحرس الثوري وقوى الأمن الداخلي.

٣- الحكومة الايرانية الحالية لديها قوات موالية كبيرة وكان الإرتباط والتأثير الروحي لرجال الدين عالياً رغم الخسائر الفادحة التي الحقت بايران خلال الحرب.

٤- وجود قيادات عسكرية وخاصة من الحرس الثوري منتشرة في مناطق مختلفة من ايران وتتوفر لديها قوات تُدين لها بالولاء.

- وفي ضوء المعطيات المتوافرة فان سقوط مدينة أو أكثر لا يعني انهيار نظام الحكم طالما يحتفظ النظام بتأييد لا يُستهان به.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: اذا كان صدام قد أعطى ايران الدرس الأول بعدم الوثوق به وباتفاقاته.. فأليس من السذاجة والغباء أن يقرر تهريب أحدث الطائرات المقاتلة إليها؟.

لقد سأل شخص حسين كامل عام ١٩٩٢ في بغداد: كيف أرسلتم الطائرات إلى ايران؟! ولماذا توقفتم بعد احتلال الكويت ولم تندفعوا نحو آبار النفط السعودية؟، فاجابه: اتركني من هذه الأسئلة التي توجع الرأس!!!



المساعدات الخارجية في الحرب

عندما نشبت الحرب بين العراق وايران لم يؤمّن العراق مستلزمات النجاح السوقي في الحرب. فلم يزد حجم القوات المسلحة عن ثلاث عشرة فرقة، بما فيها الألوية المستقلة العاملة. وباستثناء الفرق المدرعة فإن فرق المشاة قد عانت من مشكلة الإنتشار الواسع في المناطق الجبلية لمجابهة الحركات الكردية المسلحة. وأثّر هذا إلى درجة كبيرة في تحديد مستوياتها القتالية، بفعل الإنتشار الذي اعتمد على مسك قمم الجبال بربايا صغيرة متناثرة تتراوح بين ٧ و٢٠ جندياً بإمرة ضابط واحد، وغالباً تتألف من عشرة جنود وضابط واحد.

واستمرت الحال هكذا لسنين عديدة، وكانت الطائرات المتوفرة لدينا من أنواع متخلفة، من طراز ميج ٢١ وسوخوي ٧ طائرات أوائل الستينات وطائرة (سوخوي ٢٠) وتعاني من مشكلة أساسية في منظومة الوقود، وطائرة (توبولوف ١٦) القاصفة السوقية الكبيرة البطيئة التي تشبه طائر ضخم يطير على ارتفاع منخفض دون أن تمتلك وسائل التشويش الفعال. ولدينا حوالي عشر طائرات قاصفة ثقيلة من طراز (توبولوف ٢٢) وهي طائرة حديثة ومزودة بأجهزة تشويش. كما توجد أعداد من طائرات (ميغ ٢٣) و(سوخوي ٢٢) التي لاتحتوي على الأجهزة والمعدات والمدى المناسب للعمل.

ولم تكن استخباراتنا في العام ١٩٨٠ معدة للعمل الإستخباراتي الخارجي، وأدخلت إليها الخدمة السرية مؤخراً التي عانت من فراغ شديد. أما قسم الشؤون الايرانية في الإستخبارات فعمل معي فيه ضابط أقل رتبة وبكفاءة ضحلة، كنت

أكلّفه بمتابعة شؤون الطباعة وبعض المسائل الإدارية والبسيطة، واستعنا بضابط مترجم لغة فارسية من مدرسة الإستخبارات العسكرية تعلم اللغة خلال دورة في تلك المدرسة، رديء الإلمام باللغة.

واعتمدت الإستخبارات قبل ذلك في الترجمة على شخص كردي يُعتقد أنه من أصول ايرانية اسمه هوشنك السيد أحمد، براتب شهري قدره ستون ديناراً أي حوالي ٢٠٠ دولار، وقد عمل لاحقاً في المخابرات العامة ليصبح مسؤولاً لشعبة تركيا وايران في الخدمة السرية وانتخب معلماً لتعليم صدام اللغة الكردية، قبل أن يُنقل مسؤولاً لمحطة المخابرات في بون، ويُستقدم من هناك بداية العام ١٩٨٩ إلى بغداد ويُعتقل في سجن مديرية الإستخبارات حسب أوامر رئاسة الجمهورية ليعدم بتهمة التجسس لصالح ايران.

وكانت القيادة العراقية بزعامة صدام منشغلة في بناء الأجهزة القمعية لتركيز أقدامها في الحكم.

ونظراً لحاجة البلد للإستمرار في بعض المشاريع الهندسية لشق وفتح وتعبيد آلاف الكيلومترات داخل الأراضي الايرانية، ولمحاولة مواصلة خطط التنمية المبعثرة وغير المنظمة وأدت إلى تبديد أموال الدولة وذهابها إلى جيوب المقاولين من أقرباء العائلة الحاكمة في مشاريع وهمية تماماً، وما تطلبته الحرب من أياد عاملة وافدة، فقد أدت مجموعة العوامل والنواقص المذكورة إلى صرف الإحتياطي النقدي البالغ ثلاثين بليون دولار لمجابهة أشكال الصرف المتعددة، بما فيها تحديث وتوسيع القوات المسلحة مما استلزم التوجه نحو الخليج لطلب المساعدة المالية.

ويمكن تلخيص حجم المساعدات الموجهة للعراق خلال الحرب بما يلي:

١- أكثر من ٤٥ بليون دولار من دول الخليج، جاء أكثر من نصفها من المملكة العربية السعودية، ومن دون هذه الأموال الطائلة كان من المستحيل على العراق الإستمرار بالحرب، وأصبح سقوط نظام صدام حتمياً في العام ١٩٨٢ عام الإنهيارات الواسعة لولا تدفق أشكال المساعدات.

٢- دخول طائرات ميراج (أف١) الفرنسية الخدمة بكل ما تحمله من أجهزة

متطورة مقارنة بالطائرات السوفيتية وتحسين وضع صواريخ جو - جو بتركيب صواريخ ماجك الفرنسية على طائرات (الميغ ٢١) والحصول على مدافع ١٥٥ ملم ذاتية الحركة الفرنسية واستعارة طائرات (سوبر اتندار) من فرنسا مطلع العام ١٩٨٤ مزودة بصواريخ (اكزوزيت) جو - بحر، التي ساهمت جدياً في التأثير الحاد على خطوط النقل البحري، وبخاصة إمدادات النفط.

٣- بدأ الإتحاد السوفيتي بتجهيز القوة الجوية بعدد من الطائرات الحديثة، وبخاصة طائرات (ميغ ٢٥) بنوعيها المقاتلة والإستطلاعية. وقد أحدثت الأخيرة قفزة كبيرة شاسعة بالإستطلاع الجوي التصويري، وتأمين تدفق صواريخ أرض - أرض سكود (R17) بمدى عملي يبلغ ٢٧٥ كيلومتراً ونظري ٣٠٠ كيلومتر، وقد وصل حوالي ٩٠٠ صاروخ، ووصول أعداد ضخمة من دبابات (تي٧٢) وناقلات الأشخاص المدرعة BMB1 كما تم شراء أعداد كبيرة من دبابات (تي٥٩) الصينية وتعادل دبابة (تي٥٥) سوفيتية محسنة. وتطور الأمر في المجال الجوي إلى الحصول على طائرات (ميغ ٢٩) و(سوخوي ٢٤) وهي قاصفة سوفيتية حديثة.

٤- وفي فترة توقف الإتحاد السوفيتي عن تزويدنا بعتاد المدفعية تولّت مصر بعض هذه المهمة. إلا أن صدام شكا من أن الأسعار المصرية عالية وقال: «إننا نشتري قنبلة المدفع ١٣٠ مليمتراً بـ٦٠٠ دولار وصاروخ غراد ١٢٢ ملم بـ ١٠٠٠ دولار، وقامت مصر بأدوار لمساعدة العراق كنتُ أنا مطّلعاً عليها تفصيلاً.

▭▭ دقة المعلومات الأميركية:

وفي مجال المعلومات وقفت المخابرات المركزية الأميركية في الخط المتقدم اعتباراً من آخر مارس ١٩٨٢ إذ تلقينا منها معلومات مستحصلة من الوسائل الفنية والبشرية. واطلعتُ على صور ملتقطة بالأقمار الصناعية لأهداف سوقية أو تعبوية إيرانية، ولوصف دقتها فإن من السهولة مشاهدة الجنود الذين يتدربون في معسكرات التدريب الايرانية ونميز من أخطأ المسير بين أفراد حضيرته فنشاهد تخالف اليدين والرجلين. وعندما نتابع معامل الإسمنت نعرف عدد الأكياس

المحملة في إحدى مراحل التحميل لسيارة حمل متوقفة لهذا الغرض. ورصدت لنا الأقمار الصناعية تفصيلاً كافة التحركات الإيرانية على طول الجبهة، بما في ذلك الدبابات والمدفعية والزوارق في الأهوار والشواطئ وحركة المقرات وتكديس المواد ومعدات التجسير، وتراقب لنا نتائج الضربات الجوية والصاروخية، إلا أنهم لم يؤيدوا وباستمرا مهاجمة الأهداف المدنية الأيرانية. ولا يقع تحت ذلك بالطبع المصانع والمعامل على اختلاف أشكالها، وزودونا بمخططات مفصلة ودقيقة للأهداف الايرانية، منقولة عن الصور الملتقطة بالأقمار الصناعية، ولم تكن التعليمات العليا تجيز إعطاء صور الأقمار ذات الطابع التجسسي لأي طرف كان، إلا أنهم كانوا يعرضونها علي للمشاهدة، ومع هذا كلّه، فقد كان صدام شديد الحساسية من الأميركيين ويصفهم بالمتآمرين قائلاً: «الأميركان متآمرون» وهاجسه التآمر عليه (شخصياً)، واتهمهم بأنهم خدعوا المخابرات العراقية بحرف الإنتباه عن قاطع الفاو، وساعدوا الايرانيين على احتلالها عام ١٩٨٦ والحقيقة أن لاصحة لذلك، فقد اخطأت الإستخبارات وجاء مساعد وزير الخارجية الأميركي ريتشارد ميرفي إلى بغداد وقابل طارق عزيز وزير الخارجية، محاولاً إقناعه بعدم وجود شيء من هذا القبيل، وكنتُ أنا المكلّف باللقاء مع ممثلي المخابرات المركزية الأميركية في بغداد، حيث اجتمع بهم تكراراً في كل اسبوع وأحياناً يومياً في غرفة معدة للتسجيل السري الصوتي والفيديوي، وكان معي الرائد المترجم محسن معيلي وكجزء من عمل ودور الإستخبارات، لابد من وجود خطة جمع للمعلومات وقد كنا نلاقي حرجاً كبيراً فيها، فعندما نحتاج إلى معلومات عن جزء من ساحة العمليات نضطر الطلب منهم لتوجيه مصادرهم صوب النقطة الفلانية وبعد أن يأتوا إلينا بالمعلومات ونحيلها إلى صدام يجيبنا «ما كان عليكم أن تقولوا لهم هذا» ويريدنا أن نقول لهم «زودونا بما لديكم عن قاطع الجنوب» مثلاً، ومن الناحية العملية فإن مثل هذا الطلب تكتنفه مصاعب لكونه يطال أكثر من ٤٠٠ كيلومتراً طولاً كخط مستقيم، وأكثر من ٥٠٠ كيلومتر مع تعرج الحدود، وهذا يحتاج إلى جهد ووقت أطول، إلا أننا لم تكن نلتزم كثيراً بكل ماكان يقوله صدام، وعندما

نحصل على معلومات معيّنة من مصادرنا الخاصة، يفترض صدام أن الأميركيين قد حصلوا عليها أيضاً، وعندما لايخبرونا بها (عندما تكون مهمة)، كان صدام يزداد شكاً بهم، وللحقيقة فقد كانت شكوكة حول موقفهم من الحرب مع ايران (في غير محلها) ولا أعتقد أنهم خدموا دولة بالمعلومات كما خدمونا وحتى بالمقارنة مع ما قدموه لاسرائيل، كافتراض أساسي لقياس ما أُعطي لنا، وهذا لايعني أن استخباراتنا كانت عاطلة عن العمل، فقد كنا نشطين بصورة متميزة جداً، وحققنا تقدماً منذ العام ١٩٨١م، وفي العديد من المعارك الرئيسية فإن مصادرنا كافية للمتابعة، إلا أن صور الأقمار الصناعية لايمكن الإستغناء عنها، فبالرغم من استطلاعات الميغ ٢٥ التي تلتقط صَوراً دقيقة جداً للأهداف الحيوية كالمصانع ومحطات الكهرباء والجسور، فإنها لم تكن دقيقة أو واضحة بالشكل المطلوب للإنتشارات التعبوية، ويصعب التمييز بين المدافع الصالحة والعاطلة ومدافع التمويه إلا بصعوبة بالغة ونادرة، كما أن إمكانية تحديد إحداثيات مناطق الإنتشار غالباً ما لا يعوّل عليها للقصف المدفعي وحاولنا إيقاف هدر قواتنا لأكداس أعتدة المدفعية بالإستناد إلى تلك الصور.

٦- وتلقينا في مراحل مختلفة من الحرب، بل ومنذ العام ١٩٧٤ معلومات عن ايران من الإتحاد السوفيتي من خلال مؤتمرات لتبادل المعلومات كل ستة أشهر، في كل من بغداد وموسكو، وسافرت إلى موسكو لهذا الغرض والتقيت الجنرال كراخمالوف رئيس دائرة الشرق الأوسط في الإستخبارات، وحصل اللقاء الأول لي معه في بغداد في شهر نوفمبر ١٩٧٨ خلال فترة عقد مؤتمر القمة العربي في بغداد، الذي أقرت بموجبه مقاطعة مصر لقيام السادات بزيارة اسرائيل، وكان الضابط المرافق له آنذاك المقدم فكتور، وهو من مدينة كييف الأوكرانية يردد عليّ «إياكم أن تثقوا بسوريا» التي حضرت المؤتمر، لأنها ليست معكم «يقصد ليس مع نظام الحكم الصدامي في بغداد».

أما الإجتماع الثاني فحصل في شهر مايو أيار ١٩٧٩ في موسكو.

ولم تقدم الإستخبارات السوفيتية الكثير من المعلومات التي طلبناها عن ايران،

إلا أن مصدراً في الإستخبارات السوفيتية زوّدنا بمبادرة شخصية منه بأفلام خاصة التقطها للعديد من تقارير الإستخبارات، منها ما هو عن العراق، ويكشف التغلغل السوفيتي في القوة الجوية العراقية، ومنها ما هو عن ايران مقابل حوالي ثلاثة آلاف دولار لاغير.

وتتميز الإستخبارات السوفيتية ليس فقط بإمكانية الإستطلاع الجوي التصويري (بما في ذلك الأقمار الصناعية) والإستطلاع اللاسلكي واللاسلكي الفني، بل بقدرة الحصول على تفاصيل الأمور التنظيمية والتسليحية، مستندة على مصادر بشرية كثيرة ومتغلغلة، ولكن، وبسبب الحياة المعاشية المقيدة، فمن غير المعقد اختراق هذه المؤسسة انطلاقاً من هذه الزاوية، وهو أمرٌ يكاد يكون مستحيلاً بالنسبة لموظفي المخابرات المركزية (في المردودات الطبيعية) الذين يتقاضون رواتب عالية تضاهي رواتب ضباط مخابرات الخليج المرفهين، علماً أن القوانين السوفيتية أكثر قساوة وصرامة من القوانين الأميركية.

٧- وفي حالات كثيرة زودتنا المخابرات اليوغسلافية والفرنسية والألمانية الغربية والإيطالية والأردنية والمصرية والخليجية والتركية والهندية والباكستانية بمعلومات عن ايران، وسافرت كثيراً لهذا الغرض إلى كل من مصر والأردن والخليج ويوغسلافيا.. وغيرها.

ولم تقتصر المساعدات التي تلقاها العراق في حربه مع ايران على جوانب محددة، فقد شملت الجوانب الإقتصادية والعسكرية والسياسية، وأرسل اليمن لواء العروبة مشاة طيلة الحرب مع ايران وأرسل الأردن قوة اليرموك، وأرسل السودان متطوعين عملوا في قاطع شرق ميسان على خط الجبهة، كما أوصدت غالبية الأبواب في وجه ايران عدا كوريا الشمالية وأحياناً الصين وبعض الدول العربية، كما قدم الإتحاد السوفيتي لها بعض المساعدات المحدودة على شكل مبيعات عسكرية.

ووصل الأمر في المساعدات الخارجية للعراق بأن جاء مبعوث من الحكومة الفرنسية إبان حكم الرئيس فاليري جيسكار ديستان وقابل وزير الدفاع الفريق

عدنان خير الله مُخبراً إياه أن فرنسا تدرس بصورة جدية إمكانية تزويد العراق بقنبلة ذرية تعبوية، يمكن القاؤها على هدف محدد لإرغام ايران على وقف الحرب، واحتفظت بنسخة عن التقرير المرفوع إلى رئاسة الجمهورية بتوقيع وزير الدفاع، مكتوباً على الآلة الطابعة، في خزانتي في شعبة ايران حتى العام ١٩٨٤م.



دور المخابرات والإستخبارات

وفي الوقت الذي كنا وكانت قواتنا تجابه القوات الايرانية في واحدة من أكثر الحروب دموية، دارت حرب خفيّة بين الإستخبارات العسكرية العامة العراقية ووزارة الأمن والمخابرات الايرانية.

ان الوضع في الجبهة لا يحتمل أي فشل استخباري تعبوي مهم أو استراتيجي، وقد عملت استخباراتنا على تطويق ايران بمواقع متقدمة لأعمال الخدمة السرية في كل من أنقرة واسطنبول ودبي وأبو ظبي والمنامة والكويت وكراتشي واسلام آباد وكابول، حيث تم تعيين مجموعة من أفضل ضباط الإستخبارات في وظائف مدنية دبلوماسية في السفارات والقنصليات العراقية في هذه الدول. إضافة للملحقيات العسكرية، لجمع المعلومات عن ايران وتجنيد أكبر عدد من المتعاونين وفق جداول وضوابط وسياقات أعمال حددت لهم من التجربة.

لم تكن المخابرات الايرانية عاطلة، ولم تفقد المبادرة في أحرج الظروف. فقد كانوا يكتشفون عدداً من المتعاونين معنا ويعيدون توجيههم ضدنا ويدفعون بعض موظفيهم إلى سفاراتنا وبخاصة في تركيا، بحجة أنهم من معارضي النظام. وكنا نكتشفهم منذ اللقاءات الأولى وفي أول مهمة ويجري استقدامهم إلى بغداد وتدريبهم تدريباً بسيطاً وتزويدهم بالأموال مع طلبات محدودة من المعلومات ورويداً رويداً يجري توجيههم ضمن خطط المخادعة. فعندما يُراد الهجوم من قبل قواتنا على أحد المواقع الايرانية يطلب منهم جمع معلومات عن هدف آخر مع ابراز اهتمام خاص. وبعد أن ندفع لهم آلاف الدولارات، تصبح لديهم القناعة في أنهم

توصلوا إلى نوايا قواتنا فيجري الإهتمام بالموقع الوهمي وتعزيز القوة فيه فيما تهاجم قواتنا الهدف الأصلي الذي حُرم من فرصة التعزيز.

كنا نواجه مخابرات لا تكل ولا تمل إلا أن خبرتنا الإستخباراتية وتعدد مصادر معلوماتنا والقدرة المالية العالية شكلت عناصر تفوّق مستمر طيلة الحرب.

إن العديد من الضباط والمراتب أُدينوا بنقل المعلومات العسكرية إلى ايران عن طريق تنظيماتهم المتطرفة، ولكنهم تلقوا ضربات مدمرة على يد مديرية الأمن العامة في فترة اللواء فاضل براك التكريتي. ومن بين الذين أُعدموا اللواء الركن حامد أحمد الورد مدير مدفعية مقاومات الطائرات. وهو من قدماء البعثيين وشغل منصب مدير أمن بغداد لفترة من الزمن وكان بحكم منصبه الأخير يتردد في بعض الأحيان إلى مركز القيادة الرئيسي في القصر الجمهوري.

وفي بداية الحرب مع ايران كان في العراق ثلاثة أجهزة خاصة هي: مديرية الأمن العامة، المخابرات العامة، مديرية الإستخبارات العسكرية العامة، ثم شُكّل منتصف الثمانينات جهاز الأمن الخاص.

ومن الناحية النظرية والعملية من المفترض أن يكون للمخابرات دور فاعل في الجهد الموجه إلى ايران، إلى جانب مديرية الإستخبارات العسكرية العامة، صاحبة المهمة الحقيقية والمسؤولة عن الأمر، وبالرغم من أن المخابرات العراقية تمتلك واحدة من أكبر صلاحيات الصرف المالي في دول العالم، عدا الدول الكبرى وربما عدا الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد السوفيتي، آنذاك، وبالرغم من أن هذه المؤسسة تحتكر الإتصال والتنسيق مع حركات المعارضة وبخاصة الايرانية، واستحواذها على القسم الأكبر من الوظائف في السفارات العراقية في الخارج، فقد فشلت فشلاً ذريعاً في تغطية أية أمور عن ايران، والمعلومات التي زودونا بها كانت مربكة إلى حدٍّ كبير، ففي العام ١٩٨٧ حصل هجوم ايراني صغير في المنطقة الشمالية في قاطع ماوت، شمال السليمانية، وقد أعطتنا المخابرات معلومات عنه مستحصلة من منظمة مجاهدي خلق الايرانية أصابت للمرة الأولى إصابة محدودة وسارعت إلى إخبار رئاسة الجمهورية بأنها أخبرتنا بذلك في وقت مبكر، وفسر ما قالته بأنه

(كلمة حق يراد بها باطل)، ونتيجة شعوري بالإنزعاج من هذا الجهاز، الذي ما انفك يشعر بالفوقية، طلبت من هيئة الركن استخراج كافة المعلومات التي وردتنا من المخابرات عن النوايا الايرانية طيلة السنوات السبع الماضية من الحرب، وقمنا بإعداد ملف خاص يتضمن جدولاً مفصلاً بالمعلومات أرفقنا به صور الرسائل والمكاتبات الرسمية التي وردتنا من المخابرات، وظهرت المحصلة ٢٥٦ انذاراً بوجود نوايا تعرضية ايرانية في مواقع مختلفة، لم يحصل أي منها إطلاقاً، ولو كنّا من ذوي الأعصاب الضعيفة ومررنا هذه المعلومات إلى الجيش لأربكناه وهزمناه من دون معارك، وأحلنا هذا الملف إلى رئاسة الجمهورية وأُحيل إلى المخابرات، ولم تستطع المخابرات الرد على الملف، لاستناده إلى وثائق صادرة عنهم ومرفقة ضمن الملف.

لقد فرض هذا الواقع علينا أن ننهض بمسؤولياتنا الجسام للمساهمة في انتشال العراق من البلوى العظيمة التي أوقعه فيها الحاكم الجاهل المستبد، بصرف النظر عمن ابتدأ الحرب وغاياتها وأسبابها، لأن التلكؤ والتردد سيحطمان العراق ولن نجد من يعذرنا، حقاً كان ذلك أم باطلاً. إذن إنها الأقدار وكما أشرت من قبل، فقد دخلت الاستخبارات الحرب بعدد لايذكر من الضباط والمراتب، مجموعهم أربعة فقط في المركز العام، وقمنا بتطوير ذلك إلى شعبة تتألف من ستة أقسام وعدد من ضباط الركن في ١٩٨٠/١٢/٢٠ وإلى أربع شعب غير رسمية في ابريل ١٩٨٦ وإلى معاونية استخبارات تضم أربع شعب وكتيبة استطلاع عميق ووحدة واجبات خاصة تتألف من حوالي ١٦٠٠ شخص في ١٩٨٧/١/١، وتم جمع وربط كل ما يتعلق بايران، بما فيه الخدمة السرية، بي شخصياً.

وسواء كنا في فترة الضعف والتشتت أو مرحلة التكامل والقوة، فقد حرصتُ على العمل وفق نظرية الدمج بين الوسائل التقليدية البسيطة والتقنية الحديثة، وصولاً إلى استنتاجات معقولة، فقد كان يردنا سيل من المعلومات غير الصحيحة والمتعمدة أحياناً، وكانت عملية التحليل والمتابعة والدقيقة ومناقشة كل ظاهرة من الظواهر الأمامية والخلفية بعمق وهدوء (ولكن من دون إضاعة لدقيقة واحدة من الوقت)

كفيلة بالمساعدة على التمييز بين ما هو مؤكد ومرجّح ومتوقّع، واستخدمنا كلمة (شبه المؤكد) و(شبه المرجح) و(شبه المتوقع) و(الأكثر توقعاً) و(الأقل توقعاً) و(المستبعد) وهي مصطلحات لم تكن مألوفة من ذي قبل، وعلّمتنا إياها تجربة الحرب الطويلة والمريرة. وكنا نتوصل إلى النوايا الايرانية وفقاً لسياق أعمال لم يعد سراً على الايرانيين فقد تمكنوا خلال سنين الحرب ومن خلال اكثر من (٦٠٠٠٠) أسير أن يتوصلوا إليها ولكنهم لم يستطيعوا التوصل إلى المرونة والذهنية التي نعمل بها، وهي قمة الأسرار.

أمثلة عن كشف النوايا:

ولعل من المناسب ولبيان بعض المجهودات أن نذكر بعض الأمثلة عن ذلك وعن دلائل كشف النوايا:

١- مراقبة أعلام وحركة وزيارات وتصريحات المسؤولين في الدولة، وتولّيت شخصياً قراءة خطب الجمعة في ايران وتصريحات المسؤولين تفصيلاً، والخروج بالإستنتاجات اللازمة منها، فعلى سبيل المثال، فقبل حوالي الشهرين من الهجوم الرئيسي الواسع الأول من قاطع دزفول - الشوش الذي بدأ يوم ٢١/ ٣/١٩٨٢ وصل رفسنجاني، وكان يومها رئيساً للبرلمان (مجلس الشورى) إلى دزفول وألقى كلمة قال فيها: «إن أبناء دزفول سيطردون العدو من أطراف مدينتهم»، ولم نأخذ وقتها هذه العبارة على أنها لرفع المعنويات أو للإستهلاك المحلي وإنما تم ربطها مع الفعاليات والمعلومات واعتبرت محركاً كبيراً لدورة الإستخبارات ولتركيز الإنتباه، وقبل هذا الهجوم بالذات، حصل اجتماع شعري في الأحواز ألقى فيه الشعراء قصائد تمجد برجال المحمرة (خرمشهر) وبأهميتها وحتمية تحريرها، وعندما اطلعت عليها وقارنتها مع الدلائل الأخرى توصلت إلى نتيجة واحدة مفادها أن هذا المهرجان الشعري لا يتعدى كونه أحد برامج الخدع ويستهدف حرف انتباهنا عن اتجاه دزفور - الشوش.

٢- مراقبة الشبكات اللاسلكية للقوات الايرانية؛ كان عدد المحطات والشبكات

معروفاً بصورة دقيقة في كل قاطع من قواطع العمليات، وطريقة عمل وعادات بعض عمال اللاسلكي معروفة أيضاً لدينا، وفي حالة حصول أية تبدلات في ذلك يتم إخبارنا بها لتأشيرها ودراستها ومقارنتها بالمعلومات عن الإتجاهات الأخرى، ولم يلجأ الايرانيون إلى ترك عدد من الأجهزة والعمال للعمل في قاطع معين لغرض المخادعة وانتقال القوة الأساسية إلى قاطع آخر، ولو فعلوا لكان من الأرجح فشل غايتهم.

٣- المراقبة الأمامية لميدان المعركة وتشمل سلسلة طويلة من النشاطات اليومية تتضمن مايلي:

أ - مراقبة وتسجيل العادات اليومية لحركة الأفراد.

ب - مراقبة حركة عجلات توزيع الأرزاق، فتجري ملاحظة عدد المرات التي يجري فيها توقف عجلات الأرزاق والفاصلات على الأرض بين توقف وآخر، فعندما تتوقف عجلة الأرزاق في قاطع محدد أكثر من المعتاد فان ذلك يؤخذ مؤشراً على دخول وحدات أخرى إلى القاطع وتقليص جبهة الوحدات الدفاعية، والعكس للحالة الأخرى.

ج - مراقبة حالات الترصد فغالباً ما نحصل على معلومات تشير إلى أن أحد القادة أو الآمرين سيقوم بزيارة قاطع معين أو أكثر، فيجري تحديد الزيارة من خلال وصول سيارة لاندكروز وأخرى للحماية والترصد بالناظور والتدقيق بالخارطة، وتسجل أعداد وأماكن هذه الزيارات لمعرفة مستوى النشاط وقاطع الإهتمام.

د - مراقبة أعداد دوريات الإستطلاع حيث يجمع عدد الدوريات الليلية ونقاط ظهورها ووضع النشاط اللاسلكي المقابل للوحدة الايرانية خلال فترة خروج الدورية.

هـ - فحص وتدقيق منظومات الموانع وخاصة حقول الألغام والأسلاك الشائكة يومياً لمعرفة المتغيرات وتدخلات الطرف الآخر الجارية عليها خلال الليلة الماضية. واعتاد الايرانيون في المراحل الأولى من الحرب على كشف الالغام ورفعها تمهيداً لعمل مقبل بعد فترة أخرى، وفي اليوم التالي تقوم قواتنا باكتشاف الأمر وإعادة

زرع الألغام واخبارنا لتأشير ذلك كاتجاه هجوم محتمل، إلا أن الايرانيين، وبمرور الوقت، غيروا أسلوبهم هذا واكتفوا بتأشير حقول ألغام قواتنا وتأمين الألغام بنفس مسامير الأمان المستخدمة فيها، وابقائها على وضعها تجنباً لكشف قواتنا لتدخلاتهم، وعملنا على إبقائها في وضع التدخل الايراني لخداعهم والاستمرار بذلك إلى وقت محدود، قبل بدء الهجوم الايراني، بحيث يعاد رفع مسامير الأمان منها، أما في الأسلاك الشائكة فقد اتبع الايرانيون بداية الحرب وسائل مميزة لتأشير منظومات الأسلاك الشائكة ثم انتقلوا بعد ذلك إلى وسائل أصعب تمييزاً بالنسبة لقواتنا.

وفي بعض الأحيان يدفع الايرانيون مجموعات لإستطلاع منظومات الموانع وخاصة في قواطع الأهوار وشط العرب، ويوجهون إلى نقاط عميقة تعرضهم للأسر، ويجري تلقينهم مسبقاً بطريقة بسيطة عن وجود نوايا تعرضية لهم في هذا القاطع، وخدع بعض ضباطنا بذلك، إلا أنني حرصت على مشاهدة كل هذه الحالات شخصياً، وكنا نتوصل إلى أنهم مدفوعون (دون معرفتهم) لغرض المخادعة لإخفاء قاطع الهجوم الحقيقي في اتجاه آخر.

اعتادت القوات الايرانية استخدام قنابل الدخان في الجبهة لتأشير اتجاهات وحدود محاور الهجوم وتسجيل الخطط النارية لوحدات المدفعية، وأحياناً أخرى لتعديل الرمي الآني دون وجود أية صلة بنوايا هجومية لاحقة، كما تستخدم رميات الدخان لدلالة القادة أو مجموعات الإستطلاع والتخطيط للعمليات إلى أهداف محددة، وكانت مراصدنا الأمامية تنقل إلينا رميات قنابل الدخان (عددها وساعة ومكان سقوطها) ويجري تسجيلها في سجلات خاصة، وللتوصل إلى الغاية من الرماية يتم إجراء تحليل للمنطقة يشمل ما يلي:

أولا: طبيعة المنطقة التي جرى رميها بالدخان. فعندما تكون الأرض رملية فان ذلك غالباً ما يرجع إلى صعوبة تحديد المكان لسقوط قنابل المهداد لأنها لا تترك سحابة من الدخان وغالباً ما تصنف رمية اعتيادية لغرض مدفعي مجرّد، إلا إذا اقترنت بفعاليات أخرى.

ثانيا: حالة الحركة أثناء رمي الدخان، إذ ربما تتواجد مجموعة أشخاص أو عجلات تم رصدها ويراد تحديد مكانها بواسطة الدخان، ثم يعقب ذلك قصف حقيقي مهداد.

ثالثا: عندما تجري الرماية على حدود فاصلة بين التشكيلات وعلى طرق تؤدي إلى المقرات ووحدات المدفعية، فإنها غالباً ما تكون تحضيراً للهجوم، وبخاصة إذا جرى ذلك بعد فترة على تعايش الوحدات المتقابلة من دون حصول تغيير في وحدات المدفعية الايرانية أو وحداتنا، إذ يفترض إجراء تسجيلات الرمي والخطط النارية الإعتيادية منذ فترة سابقة.

رابعا: عمد الايرانيون إلى استخدام رميات قنابل الدخان لغرض المخادعة بعد أن عرفوا القليل من الذي نفكر به من خلال أسرى الحرب.

ح - مراقبة خطوط الإستطلاع الجوي التصويري بالطائرات النفاثة الإختصاصية والطائرات المسيرة من دون طيار، ولم يستخدم الايرانيون استطلاع الطائرات النفاثة لأغراض المخادعة طيلة الحرب سوى مرة واحدة أو مرتين، فيما أكثروا من استخدام الطائرات المسيرة لهذا الغرض، حيث تجري استطلاعاً مكثفاً في المنطقة الوسطى بينما تعد العدة لهجوم قريب في الجنوب.

ط - متابعة حركة أرتال العجلات من قاطع آخر ومعرفة المتغيرات واتجاهات النشاطات بموجب جداول أسبوعية تجري مراجعتها يومياً.

ي - متابعة انتشار وحركة القوات والمقرات وعدد الخيم في كل قاطع من قواطع العمليات.

ك - متابعة تكديس الأعتدة وطلبات الصرف واتجاهات حركتها.

ل - مراقبة حالة المستشفيات العسكرية والمدنية في المناطق الأمامية والمدن بصورة دقيقة وملاحظة إخلاء بعض المستشفيات من المرضى في مرحلة معينة وازدياد عدد الأسرة لاستقبال الجرحى وإنذار الأطباء والممرضين.

م - مراقبة شركات النقليات المدنية لسيارات الباص سعة (٤٠) شخصاً والسيطرة على أعداد من سيارات التحميل (اللوريات).

ن – تدفق حركة المتطوعين من العمق إلى قواطع شبه متقدمة.
س – حصول نشاط أكثر بعدد طلعات الطيران المقاتل.
ع – إعادة فتح وحدات صواريخ أرض – جو في المناطق شبه الأمامية.
ف – متابعة تكديس معدات التجسير، وعمل دكّات العبور وتهيئة الزوارق عندما تكون العمليات المقبلة ذات علاقة بالموانع المائية.
ص – ملاحظة مضاعفة الحركة الأمامية بشتى أشكالها.

تضاف إلى هذا كله المعلومات الواردة من المصادر البشرية والفنية وتكثيف الإستطلاعات الجوية التصويرية.

وبشكل عام تمكنا من تحقيق نتائج كبيرة لايمكن لأي استخبارات أخرى في العالم أن تحقق نتيجة أفضل منها، بل لم يصل مثل ذلك إطلاقاً. وهذا ما استهوى بعض المخابرات العربية فسعوا لمعرفة الكيفية التي نحدد بموجبها تفاصيل النوايا المقبلة. إلا أننا لم نزوّدهم إلا بما هو سطحي وهامشي، حيث الحرب كانت مستمرة.

يتمتع الضباط في قواطع العمليات بالإجازة أسبوعاً كاملاً بعد قضاء عشرين يوماً في الجبهة، أما نحن فقد عشنا في حالة شدّ متواصل. وخلال ثماني سنوات متواصلة كنت أقضي الليالي في مكتبي الذي يحتوي غرفة منامة (إلا في حالات نادرة أذهب فيها إلى البيت الذي لا يبعد سوى مئات الأمتار) وكان الهاتف دائماً إلى جواري واعتدت على تلقي اتصالات مهمة واخرى تافهة في وسط الليل وفي ساعات الإجهاد العالي.

فذلك قدرنا ومسؤوليتنا للنهوض بالواجب، وعندما أحصل على فراغ يوم جمعة من كل شهر أشعر بالراحة. ولكن غالباً ما أجد الهاتف ينتظر حال عودتي إلى البيت لإعطاء قرار أو رأي أو لاستمع لحادثة تنقل إلي من ضباط الركن عن الفعاليات الايرانية، وكثيراً ما أضطر للعودة إلى الدائرة بعد بضع ساعات من نهار الجمعة ولمواصلة تدقيق حالة غريبة على خط الجبهة.

تبادل الأسرى ومفاوضات جنيف

طبقاً لقرار وقف اطلاق النار الرقم ٥٩٨ بدأ الطرفان العراق وايران بتبادل الأسرى. ولما كان لدى ايران بحدود سبعين ألف أسير عراقي ولدينا حوالي أربعين ألف أسير ايراني، فالمفروض أن تجري مبادلة الف أسير ايراني في كل وجبة مقابل ألف وسبعمائة من أسرانا كي تكون النسبة متوازنة، في ضوء العدد الإجمالي. إلا أن لجنتي ضحايا الحرب لدى الطرفين اتفقتا على اجراء التبادل بعدد متساوٍ وجرى ذلك بالطبع بموافقة وإقرار صدام والقيادة الايرانية العليا. وكان هذا خطأ فادحاً من جانبنا لايمكن القبول به إطلاقاً.

واستمرت الحال هكذا لبضعة أيام وصادف في إحدى المرات أن تم إرسال ٨٠٠ أسير ايراني للتسليم، أي أقل من العدد بمائتي أسير لسبب غير متعمّد. يتعلّق بانتهاء عدد الأسرى في أحد الأقفاص، فما كان من الايرانيين إلا أن أعادوا مائتي أسير عراقي إلى الخلف رافضين تسليمهم ويفترض أخذ هذه الحادثة كجرس انذار قوي ومراجعة الموقف قبل المضي فيه وعدم التوهم في دعم ايراني في حرب الكويت لأنه أعطى دلالة واضحة على أن الايرانيين سيتوقفون عن تسليم أسرانا فور الإنتهاء من تسليمهم الأربعين ألف أسير ايراني (وأقل قليلاً)، وسيبقى لديهم حوالي ثلاثين ألف أسير، أو على الأقل عشرين ألفاً وستتيح لهم هذه الحالة عزل الضباط والعناصر المفيدة والمهمة ودفع العناصر الأقل أهمية، بالرغم من أنهم جميعاً أبناؤنا وإخواننا ولا فرق من الناحية الإنسانية بين شخص وآخر.

...وعلى أي حال، ففور الإنتهاء من تسليم أسراهم توقف الايرانيون عن تسليم

أسرانا الذين مازالوا قابعين في سجون الأسر الايرانية منذ ثمانية إلى ستة عشر عاماً، وتعكس هذه الحالة تهوّر وعدم اهتمام صدام بمصير أبناء الشعب هؤلاء الذين قدّموا أنفسهم قرابين للوطن ولا بذويهم وأطفالهم ولا بكل ما تفرزه المشكلة من معضلات أخرى معقدة ذات طابع اجتماعي وما زال صدام لايعمل أي شيء لإطلاق سراحهم حتى الآن لأنه غير آبه بهم ولا بمصيرهم.

وما دمنا في صدد أسرى الحرب، فللحقيقة لابد من القول إن الأسرى الايرانيين تمت معاملتهم بصورة جيدة وإنسانية حفظت كرامتهم وصانت معتقداتهم. وحتى في مراحل التحقيق الأولى لم يُقتل أحد منهم إطلاقاً بالرغم من تصلّب الكثير منهم وإصرارهم على عدم مس الخميني بكلمة واحدة عندما يطلب منه ذلك بعض المحققين البسطاء الأوليين لمسألة استطلاعية أو سطحية. وكان الأسرى الايرانيون أفضل حالاً من أسرانا في الأقفاص الايرانية. وعدا مرة واحدة أو مرتين لم تحصل حوادث قتل محدودة في الأقفاص بفعل تدخل السلطة لتهدئة موقف معين.

وما زالت تعلق في ذهني حادثة حصلت قبل أكثر من خمسة عشر عاماً، أي في مطلع العام ١٩٨٢ عندما اتصل بي ضابط استخبارات الفرقة العاشرة، وكنت يومها في مقر القيادة المتقدم في محافظة ميسان ليخبرني بصلابة وعدم لياقة أسير ايراني، وانه سيقوم بقتله. فطلبت منه التمهّل وتوجهت إلى قاطع الفرقة في منطقة إمام زادة عباس (في قاطع دزفول) فاستوضحت منه الموقف فقال إن الأسير (بصق على صورة صدام) فطلبت إحضاره إلى ملجأ ضابط الإستخبارات (تحت الأرض) ودخل فإذا به صبي عمره حوالي ١٢ عاماً، فبادرته بالقول: ماذا بك؟ فأخذ يبكي ويقول: قتلتم أمي وأبي في مدينة خرمشهر (المحمرة) وتركتموني أعيش في الجوامع من دون قريب أو ولي أمر..

وتوجه إلى صورة مؤطرة لصدام معلقة على جدار الملجأ من الداخل وعاد وبصق عليها.

وفي الوقت الذي تجسّدت كل أشكال جرائم صدام تجاه شعبنا قال ضابط الإستخبارات (سوف اقتله لقد استحق ذلك) فرددت عليه (وهو من مدينتي) أن

الإسلام يحرّم قتل الأسرى بصورة عامة وشاملة فكيف إذا كان الأمر يتعلّق بهذا الصبي البائس اليتيم وهو لم يرتكب جريمة تستحق الموت. فطلبت إخلاءه إلى اقفاص الأسرى ضمن سلسلة الإخلاء الإعتيادية من دون الإشارة إلى ما حصل، لأن الأمر لو وصل إلى صدام لتمت محاكمتنا بتهمة سخيفة، وربما وصل الحكم إلى الإعدام.

جرت المعارك مع أمثال هذا الصبي (ولكن أكبر سنا) بشراسة وعنف وكانوا يندفعون صوب الهدف بسرعة عالية ويجيدون التسلل والتغلغل والإنتشار السريع والوصول إلى المقرات في وقت قياسي غير متوقع ولهم مهارة عالية في اجتياز حقول الألغام رغم الخسائر، انهم معبّؤون روحياً ومؤمنين أن الجنة مأواهم. إلا أن قواتنا اتخذت موقفاً دفاعياً رصيناً جداً بل ومثالياً في تأريخ الحروب عندما تعلّق الأمر بالدفاع عن الأرض الوطنية. وكانت معدلات القصف المدفعي والهاونات عالية جداً، فغالباً ما كنا نرمي حوالي تسعين ألف قذيفة اسبوعياً في الأحوال الإعتيادية، أما في المعارك المهمة كمعركة الحصاد الأكبر شرق البصرة مطلع عام ١٩٨٧ فقد صرفنا عدة ملايين من القذائف التقليدية والكيمياوية.

لقد شاركتُ في ثلاث جولات من المفاوضات العراقية - الايرانية في قصر الأمم المتحدة في جنيف، بحضور الأمين العام للأمم المتحدة دي كويلار. وكان رئيسا وفدي البلدين كل من طارق عزيز وعلي أكبر ولايتي وزير خارجية ايران. والتقطت لنا العديد من الصور اضطررتُ إلى تركها في منزلنا الذي استولت عليه السلطة بعد مغادرتنا القسرية العراق.

وبدأت المفاوضات في وقت أخذت السياسة الأميركية تتخذ موقفاً غير ودّي من نظام صدام، وبدأت إثارة استخدام الأسلحة الكيمياوية في حلبجة وغيرها.

واتسمت المفاوضات بالتعقيد وأقرب ماتكون إلى مهرجانات من الخطب والإستعراضات، ووجه كل من رئيسي الوفدين كلامه إلى دي كويلار وليس لبعضهما، حاول طارق عزيز الإبقاء على إلغاء اتفاقية عام ١٩٧٥ فيما كان الطرف الآخر يتمسك بها. وعندما ذكر طارق عزيز كلمة (المحمرة) اعترض عليه ولايتي

قائلاً انها (مدينة خرمشهر) وإذا استخدمت مثل هذه الكلمة فسوف استخدم تسمية (أروند رود).. أي (نهر أروند) بدل تسمية شط العرب.

وبدأ طارق عزيز متهكماً إلى درجة استفزازية تحملتها برودة الأعصاب الايرانية، وأخذ كل طرف يتوعّد الآخر بالحرب وساحات الوغى وهو المصطلح الذي استخدمه ولايتي، أما دي كويلار فبدأ عاجزاً أمام الرغبة في المماطلة وعدم الإتفاق، ومن حسن حظ طارق عزيز انه لم يقع بيد أو متناول لسان (شرقي) من ذوي الدم الحار مثلنا وإلا لوقع عليه ما وقع لزميله سعدون حمادي في مؤتمر (البرلمانات العربية) يوم وجه له رئيس برلمان لدولة إهانة مكشوفة في غاية القسوة أمام مرأى ومسمع الجميع، وليت الإثنان يعملان من أجل العراق، ولكنهما أدوات بيد سيدهم، فيستحقان معه اللعنة.

ونحن في جنيف أبرق طارق عزيز (الذي قضى غالبية الوقت في بناية ممثلية العراق الدائمة في جنيف في شرب الويسكي ولعب الورق وترديد طرائف بالفاظ في غاية البذاءة) إلى بغداد طالباً إجراء قعقعة عسكرية في الجبهة لابتزاز المفاوض الايراني، إلا أن الموافقة لم تحصل على ذلك.

لقد أتاحت لي فرصة المفاوضات وأوقات الإستراحة والإنتظار الطويلة معرفة شخصية طارق عزيز عن قرب. فستُظهر الأيام بأنه واحد من ألد أعداء العراق. يمثل دوراً تخريبياً عميقاً في تأريخ العراق والمنطقة. صحيح انه ليس جباناً (ولكنه لم ينشأ النشأة الصحيحة)، أما بالنسبة لصدام فانه ينظر إليه كواجهة الى العالم المسيحي، باعتباره مسيحياً، ويعتبره كاتباً يستعين به في المقالات والإعلام والتقارير القطرية، ويعتبره منظّراً إلى حد معين، وهو المدني الوحيد الذي لازم صدام بعد عزة الدوري وطه الجزراوي طيلة أيام حكمه.

... وفشلت مفاوضات جنيف لعدم توفر الإرادة السياسية للإتفاق. إلا أن وقف إطلاق النار بقي سارياً، لأن الحرب أتعبت الدولتين، وبقيت إتفاقية الجزائر معلقة حتى دخول صدام الكويت وأطلق مبادرته ليوم ١٤/ ٩/ ١٩٩٠ ورسالته الشهيرة إلى رفسنجاني بالإقرار باتفاقية الجزائر وقوله «وهذا كل ما أردتموه يا سيادة الأخ

الرئيس».

ومرة أخرى يهب صدام ما لايملك دون استفتاء أو رجوع إلى الشعب، بل دون رجوع إلى الموظفين الصوريين البؤساء في ما يسمى بالمجلس الوطني العراقي.

ولم تحرك ايران ساكناً ولم تسلّمه أسيراً واحداً من العشرين ألف على الأقل المتبقين في أقفاص الأسر في ايران وهي مطالبة من كل العراقيين بالإفراج عنهم.



عوامل النصر العسكري

ما من شك في أن قواتنا تمكنت من إتخاذ موقف عسكري قوي بل عظيم اضطرت ايران بسببه ونتيجة الأوضاع الصعبة على الموافقة على ايقاف الحرب بموجب القرار ٥٩٨ واستعادت قواتنا كافة الأراضي الوطنية التي فقدتها خلال الحرب.

ويعود الفشل الاستراتيجي في تحقيق أهداف الحرب إلى صدام شخصياً حيث يقتضي تحديد أهداف الحرب وفق معطيات منطقية تؤخذ على شكل تقدير موقف دقيق وليس وفقاً لأهواء أو أوهام فردية.

وتعود المكتسبات العسكرية الكبيرة إلى عدد من العوامل المختلفة نحصر منها ما يأتي:

١- الموقف السياسي الدولي العام المجابه للتيار المتطرف في ايران وانعكاساته على القدرات القتالية الايرانية سلباً.

٢- القدرة الإقتصادية الكبيرة التي اتيحت للعراق، سواء ما كان مورداً ذاتياً أو مساعدات خليجية أو قروضاً طويلة الأجل وانعكس ذلك إيجاباً على:

أ - القدرة على شراء المعدات القتالية.

ب - تهيئة ظروف معاشية وحياتية للقوات المسلحة والشعب، متميزة عن كل الفترات السابقة واللاحقة، فاصبح يسيراً على المواطن الحصول على أفضل المواد الغذائية والملابس وغيرها بأسعار زهيدة خلال الحرب. وبالرغم من أن مثل هذا الإجراء هيأ الأجواء النفسية لتقبل استمرار الحرب لفترة طويلة، مع كل ما حملته

من مآس إنسانية، فقد انعكس سلباً وبحدّة على الوضع الإقتصادي للعراق بعد إنتهاء الحرب وشكل ضغطاً للهروب إلى.. الإنتحار في الكويت.

٣- القدرة على المناورة العسكرية الواسعة والسريعة، إذ كانت جبهة الإجتياح العسكري الفعلية تمتد الى أكثر من ثمانمائة كيلومتر. ولما فقدت القيادة العليا في العراق المبادأة أمام النشاط الإستنزافي والتحرك الفعال للطرف الآخر (ايران)، أصبحت المناورة الواسعة والسريعة من قاطع إلى آخر عاملاً حساساً ومهماً جداً ضمن إجراءات المجابهة الأكثر أهمية.

ولم يكن العراق قبل حرب تشرين (اكتوبر) ١٩٧٣ يمتلك إلا عدداً محدوداً من ناقلات الدبابات (كما أشرنا سابقاً)، وأظهرت حرب تشرين عجزاً خطيراً في إمكانات النقل التعبوي والسوقي لقواتنا، وتسبب هذا العجز في حركة الدبابات لمسافات طويلة (على سرفها) للتقرب من جبهة القتال مع اسرائيل. وبعد هذا الإكتشاف تم التعاقد على شراء حوالي ألف ناقلة دبابات من نوع (FAUN - فاون)، الألمانية الغربية، جرى استغلالها استغلالاً واسعاً في المناورة بالقوات المدرعة والآلية من قاطع إلى آخر لمجابهة النوايا الايرانية.

٤- تعتبر الاستخبارات عاملاً أساسياً وخطيراً من عوامل النجاح في الحرب. ومصطلح أو مفهوم أو كلمة الإستخبارات تعني في الفهم العراقي: المعلومات المفسرة والمثبتة والتي تدلّ على طاقة وإمكانية الطرف الآخر في شن الحرب كلّاً أم جزءاً.

وتعد المعلومات ركنا أساسياً في متطلبات التخطيط العسكري، وتساعد في وضع خطط المخادعة والحيلولة دون المفاجأة (المباغتة). والخداع والكتمان يؤمنان المباغتة. وكانت استخباراتنا متمثلة بـ(مديرية الإستخبارات العسكرية العامة) نشيطة وفاعلة طيلة سني الحرب وأمّنت بامكاناتها الذاتية وتنسيقاتها سيلاً متواصلاً من المعلومات. وبذلك سهلت حركة المناورة الواسعة، بل كانت المفتاح الأساسي لها. وحصلنا على معلومات شاملة في الأوقات المطلوبة ساعدتنا على تحقيق النصر العسكري.

٥- الكثافة النارية الهائلة لقواتنا، فقد تميزت نشاطات قواتنا طيلة الحرب مع ايران بقدرة نارية هائلة إلى حد الهدر غير المسيطر عليه، وبخاصة في السنوات الأخيرة من الحرب، وتم تصنيع غالبية أعتدة المدفعية والهاونات محلياً، ولم يكن هذا ناتجاً عن الأخذ بالعقيدة العسكرية السوفيتية بقدر ما هو وليد الحاجة لمجابهة هجمات المشاة الواسعة والكثيفة للقوات الايرانية.

٦- إمكانية التعويض السريع عن خسائر المعركة من المعدات المختلفة والأشخاص.

٧- حالة الصمود والمطاولة لعدة سنوات، ثم الإنتقال الشامل إلى العمل التعرضي الفعال الواسع. فمن دون الإحتفاظ بالمبادأة والجرأة على الهجوم لا يمكن تحقيق النصر إطلاقاً، فغالباً ما تكون خسائر القوات المدافعة أقل من القوات الهاجمة، إذا ما كانت المعارك الدفاعية ناجحة. وعندما تكون العمليات الهجومية (التعرضية) ناجحة ومخططاً لها باتقان، فان الخسائر البشرية تصبح أقل كثيراً من المعارك الدفاعية.

أما نسب الخسائر بين الأشخاص (القتلى والجرحى) فإن المعادلة المعروفة ٣ جرحى لكل قتيل لم تثبت دقتها، وإن نسبة جرحانا في بعض المعارك بلغت تسعة أضعاف عدد القتلى، إلا أن المعدّل في المحصلة النهائية للحرب بقي ضمن حدود المعادلة تقريباً.

٨- الشعور الوطني وعدالة القضية في الدفاع عن أرض العراق، عززا الروح المعنوية لقواتنا في سنين الحرب الأخيرة خصوصاً عندما بدأ التهديد الايراني يطاول أراضينا الوطنية.



ملاحظات من الحرب

ـ لقد أفادتنا ناقلات الدبابات فائدة قصوى في الحرب مع ايران، حيث قاتلت قواتنا على جبهة برية فعلية يزيد طولها عن الألف كيلومتراً، صحيح أن القوات البرية النظامية الايرانية (الجيش) ثقيلة الحركة إلا أن الحرس الثوري كان سريعاً في الإنتقال من قاطع إلى آخر، فإن نقل عشر فرق لديه لم يكن يستغرق إلا أياماً معدودة بفضل الإعتماد على تجهيزات خفيفة وتتبع سياقات أعمال بسيطة وتتم الإستفادة من سيارات (باصات) النقل المدنية وعجلات الحمل (اللوريات) لنقل الأشخاص.

ـ شكّل احتفاظ القوات الايرانية بالمبادأة في نقل المعركة من قاطع إلى آخر خطراً حقيقياً على قواتنا، ولولا وجود هذه الناقلات لما استطعنا مجارات وسبق تحشد القوات الايرانية. وبالتأكيد فقد كانت عنصراً متمماً للإستخبارات الكفوءة فالحصول على معلومات دقيقة ومبكرة ليس كافياً وحده لولا توفر القدرات الواسعة للنقل التعبوي والسوقي، إن نقل فرقة مدرعة وأخرى اليه من المنطقة الوسطى إلى الجنوبية في وقت قصير كان عنصراً مهماً لتأمين التحشّد وهو أحد مبادئ الحرب المهمة.

لقد شعرت الأركان العامة مرة أخرى بأهمية ناقلات الدبابات. ففي نهاية حرب الكويت تبعثرت الناقلات وهرب سائقوها، وعندما يُراد تحريك رعيل دبابات لمجابهة الإنتفاضة يجري تكليف ضابط ركن برتبة عميد أحياناً للركوب جوار سائق الناقلة للمحافظة على عودتها بسرعة، مما اضطر القيادة لاستئجار حوالي

(٢٠) ناقلة من السوق الأردنية (مدنية).

ـ أثبتت مسيرة سني الحرب وما بعدها وجود اختلاف شاسع بين القيادتين الايرانية والعراقية (السياسية)، فعلى الرغم من أن القيادة الايرانية كانت في وضع لاتُحسد عليه في علاقاتها الخارجية، بعد أن أُلصقت بها صبغة التطرف الأيديولوجي والتعنّت في مواقف التطرّف ومساعدة الحركات المتطرفة في العالم وبخاصة في الوطن العربي، إلا أن المؤسسات الحكومية في ايران تنقل من شخص إلى آخر بالطرق الديمقراطية والدستورية بحالة مقبولة في دول العالم الثالث وينطبق الأمر هنا على رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الشورى (البرلمان) والوزارات.

ـ وقد أثر شكل الحكم وفلسفته في كل من البلدين على إدارة الصراع، ففي الوقت الذي سخّر فيه الملالي في طهران الموارد القليلة لخدمة الحرب لم يكن تفكيرهم منصباً على حماية مواقعهم، فيما سخّرت قيادة صدام العوامل كلها لحماية استمرارها في السلطة. وكان عدنان خير الله وزير الدفاع السابق يقول: «علينا أن لا نقف أمام صرف الأموال، فمصيرنا متوقف على الحرب ولنأكل بعدها خبزاً وبصلاً». وفي الحقيقة ان الشعب هو الذي دفع ثمن الحرب التي أرادوها، ونهبوا هم بلايين الدولارات من صفقات الأسلحة والتصنيع العسكري وغيرها.

إن هاجس صدام الوحيد أن يبقى حاكماً مطلقاً، فعندما يقول «الشعب» يقصد نفسه وعندما يقول «العراق» أو «الحزب» أو «الأمة» فانه لا يقصد إلا نفسه، وفي الوقت الذي لم يتدخل فيه الخميني بخطط الحرب التفصيلية أعمى صدام قادته العسكريين بسذاجة آرائه.

إن آلاف العراقيين قضوا نحبهم في مواضع قتالية غير صالحة لأن صدام أصر على البقاء فيها كما هي الحال في دشت سربيل ومندلي ودانة خوشك ومهران والمحمرة، لقد أطلق صدام على نفسه من خلال الأبواق المتعددة في المؤسسات المختلفة من التسميات ما ليس مألوفاً، ومن ذلك (القائد الضرورة)، نعم.. القائد الضرورة لأعداءِ العراق الذي حوّله إلى جحيم، ولتوسعة مساحات المقابر.

ـ نتيجة الخسائر العالية في صفوف قواتنا والحاجة الملحّة إلى سلاح رادع يثني

القيادة الإيرانية عن مواصلة الحرب ظهرت فكرة الحصول على الأسلحة الكيمياوية، إن المجتمعات الرأسمالية المادية تعتبر منبعاً أساسياً لتسرّب الممنوعات إذا ما تيسرت الموارد المالية العالية، ولذلك استغل العراق هذه الثغرة استغلالاً واسعاً، وأغمض الغرب عينيه طالما أن هذا السلاح سيستخدم ليخدم مصالحه الإستراتيجية، فابتدأ العراق بصناعة عامل الـ CS (سي.أس) ذي التأثير المحدود. ثم تطورت الصناعة لإنتاج عامل الخردل الذي يُحدث فقاعات جلدية، نادراً ما تؤدي إلى الموت، وتطور الأمر عام ١٩٨٥ الى انتاج عاملي الزارين والتابون السامّين اللذين جرى استخدامهما بشكل واسع في معركة احتلال الايرانيين للفاو في شباط ١٩٨٦، والتي أوقعت كما أشرنا ٤٥ ألف إصابة في قوة الهجوم الايراني، والتي لولاها لتطور الموقف بشكل لاتُحمد عُقباه، فقد خسرنا في تلك المعركة ٢٦ طائرة قتال من أحدث طائراتنا.

أما الإستخدام الواسع الثاني لعاملي الزارين والتابون فقد حصل في منطقة شيخ سيلة الايرانية شرق دربنديخان في منطقة العمليات الوسطى، حيث حشد الحرس الثوري قوة كبيرة لمهاجمة قواتنا ضمن الأراضي العراقية، وقبيل بدء التعرض بحوالي اليومين أغارت ٥٠ طائرة قتال محملة بالقنابل الكيماوية وهاجمت مواضع التحشد الايرانية واجهضت الهجوم، بعد أن غصت مستشفيات كرمنشاه بآلاف المصابين الذين أُخرجوا من ساحة المعركة وقتياً.

- لقد جرى التخطيط جدياً لمهاجمة مدينة طهران العاصمة الايرانية بالاسلحة الكيماوية إلا أن التوسع العمودي في البناء أظهر تعقيداً في الأمر، حيث بإمكان المدنيين الصعود إلى الطوابق العليا التي لا ترتفع إليها العوامل الثقيلة التي تطير على ارتفاع واطئ كما تطلب الأمر التفكير بضربات صاروخية وجوية ثقيلة لتحطيم زجاج النوافذ لتسريب الغاز إلى داخل المساكن. إلا أن تطور الموقف الاستراتيجي لصالح العراق أدى إلى صرف النظر عن الفكرة.

إن مجموع خسائر ايران من جراء استخدام السلاح الكيماوي كان ٢٥٠٠٠ قتيلاً و٦٥٠٠٠ مصاب، وقد أذعن صدام بفتح مستودعاته والمصانع الكيماوية

أمام المفتشين الدوليين ولم يبقى منها سراً، ولم يبقى في العراق سراً.

٤- كانت الحرب مع ايران باهضة الثمن بدمائها وأموالها، ونتج هذا كله عن جهل في تقدير الموقف وتزمت وإصرار على الطرف الآخر وسوء استخدام القوات وتخلّف الأداء العلمي والتقني.

٥- أعتمد الايرانيون على المسألة الروحية لإثارة الحماس الوطني، فيما لاقوا مصاعب كبيرة في تأمين مواد تموين القتال من العتاد والوقود والأرزاق، واضطروا إلى فتح أبواب الحسينيات لجمع التبرعات المالية والعينية لإدامة القوات بما في ذلك رغيف الخبز.

ونظراً للحصار العسكري وامتناع الغرب وغالبية دول الشرق عن بيع ايران ما تحتاجه من معدات القتال، ولتدهور وضع الجيش النظامي من جراء التصفيات الواسعة التي أعقبت سقوط الشاه، جرى التعويل على القوات غير النظامية المؤلفة من الحرس الثوري وقوات البسيج (التعبئة) واللجان الثورية التي أبلت بلاءً كبيراً طيلة الحرب باستخدام الأسلحة الفردية كقاذفات أر بي جي ومدافع ١٠٦ ملم المضادة للدبابات وصواريخ تاو التي الحقت خسائر ليست قليلة في قواتنا المدرعة. أما استخدامهم للقوات المدرعة والآلية فكان متخلفاً إلى حد كبير، ونتج هذا عن مجموعة من العوامل من بينها قِدم الدبابات وعدم صيانتها، مقابل دبابات (تي ٧٢) الحديثة المزودة بها بعض قواتنا.

أما قواتنا، فقد اعتمدت على قدرة نارية هائلة وتعويض مستمر وفوري عن معدات القتال التي تُدمّر خلال المعارك. بيد أن المشكلة الكبرى نجمت عن اللجوء إلى جعل الدبابة مدفع في النهار وعبء على وحدات المشاة ليلاً وبسبب الإنتشار الواسع ومحاولة المحافظة على الجبهة بأكملها لم تقم قواتنا باندفاعات سريعة ولم تستثمر القوة النارية وقدرة الحركة بصورة صحيحة حتى نيسان (ابريل) ١٩٨٨، كما لم تجر عمليات مشتركة بين القوات المدرعة وطيران الجيش.

قاتل أفراد الحرس الثوري الايراني قتالاً عنيفاً وعندما يجري أسر مجموعة منهم يظهر لنا أنهم لُقّنوا على أن مراقد الائمة تقع خلف التلال المراد احتلالها أو طرد

قواتنا منها. كما أن العديد منهم لم يكن مستعداً لترك مواقعه الفردية حتى تأتيه ضربة دبابة مباشرة أو بوسيلة أخرى.

ويكتفي أفراد الحرس الثوري عادة بوجبات جاهزة سريعة من الأرزاق وفي بعض الأحيان يحملون معهم كمية قليلة من الفستق أو البسكويت أو الخبز اليابس.

٦- استخدمت قوتنا الجوية في المراحل الأولى لقصف التحشدات ومواقع انتشار القوات الايرانية من ارتفاعات عالية تتراوح بين ٢٢ و٢٤ ألف قدم، لتفادي تأثير أسلحة الدفاع الجوي قصيرة المدى. ومثل هذا الإستخدام واحداً من أسوأ أشكال استخدام القوة الجوية في الحرب، إذ لم تتيسر في الطائرات وسائل التسديد والإطلاق من هذه الإرتفاعات. والعملية لم تتجاوز إطار خداع تستري للقيادة العامة للقوات المسلحة وتبديد الموارد واستهلاك كميات كبيرة من قنابل الطائرات، التي كان يجري التخلّص منها بقذفها بطريقة عشوائية في منطقة واسعة.

ولم نتردد في الإعتراض على هذه الأساليب برغم تذرّع قيادة القوة الجوية بأن الموضوع يتعلق باختصاصاتهم. أما في المناطق التي تتواجد فيها مواقع لصواريخ هوك (أرض-جو) فغالباً ما يتحدد دور القوة الجوية في العمليات الرئيسية التي تقبل فيها نسبة عالية من الخسائر.

وبعد العام ١٩٨٥ حصلت ايران على صواريخ (سام ٢) الروسية للإرتفاعات العالية واستمكنت الأقمار الصناعية أول موقع لها غرب اصفهان، وتمكن هذا الموقع في ما بعد من إسقاط إحدى طائراتنا الإستطلاعية (ميغ ٢٥).

ازداد تفوق قوتنا الجوية على القوة الجوية الايرانية بعد السنة الأولى من الحرب مما مهّد الطريق للإسهام الفعال في إضعاف القدرات الإقتصادية الايرانية، وأصبحت الهجمات على مثل هذه الأهداف في العام ١٩٨٦ أكثر تأثيراً ويجري تدقيق قوة الضربة باستطلاع جوي تصويري ودفع المتعاونين معنا لزيارة الموقع ومعرفة الأضرار أيضاً إضافة إلى المعلومات التي ترد إلينا من الأقمار الصناعية.

التوازن الإستراتيجي بين العراق وايران

التفكير، هو البداية التمهيدية لكل عمل عاقل، بل هو سمة فطرية لكل المخلوقات على الرغم من تفاوت مكوّناتها وقدراتها العقلية، وفي السياسة والإقتصاد وحركة المجتمع وحركة المعلومات وفي الصراع المسلّح يُصبح تقدير الموقف حتمياً، وهنا لاينبغي أخذ تقدير الموقف الذهني للقائد الأعلى على أنه تقدير للموقف، فما نقصده تقديراً شاملاً يجريه الإختصاصيون ويقرّه كبار القادة، تُؤخذ فيه كل الإعتبارات ذات العلاقة بالصراع، وفي كل تقدير موقف لابد من دراسة التوازن ضمن نطاق وأبعاد الصراع، وعلى مستوى الصراع الخارجي يتم الدخول في التوازن الإستراتيجي.

الحرب العراقية - الايرانية استندت الى تقدير شامل للموقف العسكري وافتقرت إلى تقدير استراتيجي للموقف، ولذلك لم تحقق أهدافها. أما حرب الكويت، فانها المثل الأسوء في عدم وجود أي شكل من أشكال تقدير الموقف، عدا تناغم بعض وجوه الحالمين، فأدت إلى الكارثة.

توجد مقولة أو (نصيحة) بضرورة تجنّب اتخاذ القرار مسبقاً أو الإنحياز، خيالاً الى جانب دون آخر، لأن مَن يفعل هذا سيتولى سوق العوامل لصالح ما ينوي، وعندئذ يتحول تقدير الموقف إلى سياق تبريري وإخراجي خطير.

وكما قلنا سابقاً فإن لجنة دراسة من ضباط الركن أجرت تقديراً للموقف العسكري حول ايران في العالم ١٩٧٨، إلا أن القيادة السياسية لم تكن مؤهلة لفهم الأبعاد الإستراتيجية (سياسياً وعسكرياً)، وعندما نرجع إلى التوازن

الإستراتيجي بين العراق وايران عام ١٩٨٠ نتوصل إلى أن شن الحرب كان قراراً خاطئاً في المفاهيم العسكرية والسياسية، وإجرامياً في مفهوم المصالح الوطنية والقومية والإنسانية.

▭▭ السكان:

- يبلغ نفوس ايران ثلاثة أضعاف نفوس العراق (١٣-٣٩) مليون نسمة ويترتب على هذا ما يلي:

١- قدرة عالية على إدامة المعركة بالأشخاص.

٢- التعويض السريع عن الخسائر.

٣- المحافظة على وضع نفسي أفضل.

٤- القدرة على المطاولة الزمنية، ففي الوقت الذي استلزم أن يخدم جنود العراق أربعة أضعاف مدة الخدمة الإلزامية أو أكثر لتلافي النقص في القوة البشرية التزمت إدارة التعبئة والإحصاء الايرانية بتسريح الجنود فور انتهاء مدة الخدمة المقررة (سنتان) فيما قضى جنود بعض المواليد العراقية (١٠ - ١٤) سنة تقريباً خدمةً إلزامية، ولذلك فإن إنتهاء الحرب لم يُنه معاناتهم، فقد انخرط البعض في الجيش بعمر (١٨) عاماً ولم يسرحوا إلا بعد أن تجاوزوا سن الثلاثين، من دون أي بناء في حياتهم الخاصة، ولم تلتفت الدولة إلى أوضاعهم المالية إطلاقاً. وقد اضطر العراق وأخطأ النظام خطأً فاحشاً بفتح أبواب العراق أمام العمالة الوافدة لملايين الأشخاص استنزفوا منّا مليارات الدولارات، وأخلّ قسم كبير منهم في التركيب الإجتماعي والعادات، وعلى الرغم من حاجتنا إلى الأيدي العاملة نتيجة وجود ١,٣ مليون شخص في الجيش والجيش الشعبي فإن سوء التخطيط وعدم وجود الضوابط والسياقات الصحيحة أدت إلى معضلات كبيرة.

٥- القدرة على مسك الجبهة بشكل متوازن ونسبة لا يُستهان بها من القوة، ولقلب مزية التفوّق إلى عبء إقتصادي يتطلب الأمر إجراءات واسعة غير متوفرة لدينا.

◘◘ المساحة:

تبلغ مساحة ايران حوالي (٣,٧) مساحة العرق ويعتبر الفارق في المساحة نقطة قوية حقيقية إلى ايران للأسباب التالية:

١- القدرة على نشر الأهداف الحيوية في مناطق مختلفة ومختارة ضمن دوائر الدفاع الأفضل.

٢- إمكانية نشر الطائرات والمخازن والمستودعات في مناطق خارج مدى عمل طائراتنا أو في مناطق طوبغرافية تقدم تسهيلات كبيرة لإجراءات الحماية والدفاع.

٣- توفر وقت مناسب للإنذار من اقتراب الطائرات، وتبرز هذه النقطة بصورة جلية في المنطقتين الوسطى والجنوبية حيث الأرض مفتوحة داخل العراق وجبلية وعرة عموماً في ايران عدا قسم من جنوب غرب ايران، وهذا يؤمن إمكانية كشف واسع داخل أجوائنا على عكس الطرف الآخر.

٤- بعد الأهداف الإستراتيجية السكانية - الصناعية... الايرانية عن الحدود وقلة الخسائر التي أُلحقت بها على الرغم من عدم تحريم النظام لأي مسلك ووسيلة، والحرب لا يمكن أن تُحسم في المناطق المهجورة أو غير المهمّة استراتيجياً، كما أن سقوط العديد من المدن بأيدينا لم يكن ليؤثر كثيراً على مجرى الحرب لوقوع المدن الرئيسية خارج إمكانياتنا.

قد تعتبر المساحات الشاسعة عبئاً على الدفاع الجوي، إلا أن الأمر يتطلّب بالمقابل ذراعاً طويلة فاعلة لتحقيق هذا الإخلال.

٥- تتكون المنطقة الغربية (الايرانية) من تضاريس أُرضية متباينة جبلية وعرة جداً، إلى متموّجة، إلى مفتوحة قابلة للإغمار، ووجود موانع مائية وخوانق ومضائق جبلية عديدة، الأمر الذي يترك تأثيراً شديداً على استخدام القوات في المناطق العميقة، ففي حالة القرار بإحداث اختراقات عميقة فسيتطلب الحال المزيد من القوات لمسك مفارق الطرق والخوانق والعوارض والمعابر والطرق الجانبية المتداخلة ويقع هذا كله خارج إمكانياتنا، خاصة مع توفر الإرادة على القتال لدى الطرف الآخر.

▭▭ الموارد الإقتصادية:

لدى إيران مواد اقتصادية متعددة، منها:

١ – موارد مائية من الأنهار، والمياة الجوفية وشبه السطحية، والبحيرات وخزانات المياه خلف السدود الضخمة، ومياه السيول والأمطار والمنابع المحلية والوافدة.

٢– أكثر من (٢٥٠,٠٠٠) كيلو متر مربع من الأراضي الزراعية الخصبة.

٣– مناطق سياحية وأثرية قديمة ومهمة.

٤– احتياطي نفطي لابأس به، وحصة مماثلة لحصة العراق لتصدير النفط قبل حرب الكويت، وقدرة تكرير عالية تزيد عن الحاجة المحلية.

٥– انتاج صناعي لا يُستهان به في مجالات الصناعات الحياتية ومتقدمة كثيراً على صناعتنا، وصناعة حربية تتطور تدريجياً.

٦– خبرة حسنة بالتجارة الخارجية وأسواق التعاون الإقليمي.

٧– تنظيم جيد في الصرف وترشيد الإنفاق على مستوى الفرد، المجتمع، والدولة.

مستوى علمي وتدريب حرفي فني جيد مقارنة بالدول الإقليمية على الرغم من أن نسبة الأمية كانت بحدود ٥٠٪ قبيل سقوط الشاه، ومنذ العام ١٩٧٤ كنا نراقب بدقة التدريب المهني في ايران ونأخذه كأحد المقاييس الأساسية للتطور.

▭▭ الموقع الجغرافي:

١ – تتمتع ايران بموقع جغرافي في غاية الأهمية منحها نقاط قوة ينبغي الإنتباه إليها والى تأثيراتها الإستراتيجية، ويشمل ما يلي:

أ – وجود سواحل بحرية طويلة تؤمن تسهيلات بحرية وإقامة عدد كبير من الموانئ.

ب – القدرة على نشر السفن الحربية في نقاط عديدة لتجنّب التدمير بغارات مفاجئة.

ج – التحكم الذاتي بتجارتها الخارجية، وتجنب تجارة الترانزيت عبر الدول

الأخرى للقسم الأعظم من تجارتها.

د - ضخ وتصدير النفط إلى الأسواق العالمية مباشرة دون الحاجة إلى تسهيلات واتفاقيات مع الدول المجاورة وما يترتب على ذلك من رسوم وتكاليف مالية كبيرة، وبالتالي تجنب الضغوط السياسية على صادرات النفط.

هـ - قدرة على استيعاب مختلف القطع البحرية.

٢- السيطرة المطلقة والقدرة على التحكم بمضيق هرمز لإطلالتها المباشرة على المضيق ومن خلال الجزر المنتشرة قربه (سيري، أبو موسى، طنب الكبرى، وطنب الصغرى، قشم، كيش، جاشك...).

٣- في حالة الصراع الإقليمي، دون تدخل، الولايات المتحدة الأمريكية أو دولة كبرى فبوسع ايران التحكم المطلق بالحركة عبر المضيق كلاً أم جزءاً، مع ضمان استمرار تجارتها داخل أو خارج المضيق بالإستفادة من سواحلها على خليج عمان - بحر العرب، علماً أن لديها قاعدة رئيسية في (جاه بهار)، وتمكنت ايران فعلاً خلال الحرب من إيقاف التجارة من وإلىالموانئ العراقية بصورة تامة.

٤- يؤمن بحر قزوين شمالاً تجارة وتسهيلات بحرية أضيق نطاقاً عن السواحل الجنوبية إلا أن الحرب في الجنوب لا تؤثر شمالاً وفي الشمال لا تؤثر جنوباً.

٥- مجاورة دول متخالفة أو متنافسة سياسياً؛ (الإتحاد السوفيتي - سابقاً) تركيا، أفغانستان، باكستان، العراق، وحدود مفتوحة عبر البحار تتيح لها فرص التعامل متعددة الأشكال، فيما وجد نظام الحكم في بغداد نفسه بعد اجتياح الكويت محاطاً بدول لها خلافات كثيرة وعداوات أو حروب دموية معه.

الوازع الروحي:

إن ما يقرب من ٩٨٪ من سكان ايران يدينون بالإسلام وغالبيتهم العظمى من أتباع المذهب الجعفري (حوالي ٨٥٪)، أما السنة فينتشرون في شمال غرب ايران بين الأكراد في محافظتي سنندج حصراً وأرومية، وشمال طهران في منطقة (تركمان صحرى) أي التركمان الصحراوين وتبلغ نفوسهم حسب إحصاء

١٩٧٦ حوالي (٧٥٠٠٠٠) سبعمائة وخمسون ألف وحوالي ١,٢٥٠,٠٠٠ نسمة حالياً، أما الغالبية العظمى من الآذربيجانيين ونسبة كبيرة من الأكراد في محافظتي كرمنشاه وعيلام وكافة عرب الأحواز فهم من الشيعة (أتباع المذهب الجعفري) إضافة إلى الفرس.

لقد تحولت ايران في فترة الحكم الصفوي إلى المذهب الجعفري وهو ما تطلق عليه تسمية الشيعة، نسبة إلى تشيعهم إلى الأمام علي كرم الله وجهه، أما التسمية الأصلية فتتصل بالإمام جعفر الصادق؛ أحد الأئمة الخمسة من المجتهدين في الإسلام.

واكتسب المذهب الجعفري في ايران طابعاً ثورياً من حدة الصراع الذي قاده رجال الدين ضد الحكم الامبراطوري الشاهنشاهي في وقت الشاه رضا بهلوي وابنه الشاه الأخير محمد رضا بهلوي الذي أطاحت به الثورة في شباط ١٩٧٩ بعد أن أُجبر على مغادرة ايران حيث تُوفي في مصر بعد نجاح الثورة.

كان الشاه يرى في نفسه وريث كسرى (ملك الملوك ومالك الأرض)، واعتقد أن الظروف مواتية لعصرنة ايران وربطها كلياً بالغرب مستغلاً ظروفاً معقدة أثر فيها الصراع العربي - الإسرائيلي، ومتجاهلاً المعطيات المحلية وقوة انتشار المؤسسة الدينية وتأثيراتها الروحية الشديدة بكافة الإتجاهات، فبالرغم من أن القوات المسلحة التي أُعدت بمساعدة آلاف الخبراء الأمريكان وغيرهم بقيت متماسكة إلى حدٍّ كبير أمام المد الثوري الذي تواصل لأكثر من عام تحت قيادة رجال الدين وتأثيراتهم الروحية، فإنها وقفت عاجزة أمام إرادة الأغلبية الساحقة (المجردة من السلاح) والمسلحة بروح العقيدة.

وجاء سقوط الشاه ليثبت الحقائق التالية:

- حصول متغيرات استراتيجية في توازن القوّة، وتوازن المصالح، لإيران وللدول الإقليمية والعالم.
- تغييرات جذرية في العلاقات والإرتباطات الخارجية لإيران وتبدّل حاد في النظرة إلى اسرائيل، والسادات، والغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.
- إنتهاء الدور المبيّت لممارسة ايران الشاه لدور شرطي المنطقة.

- ضرب محاولات (علمنة ايران تدريجياً) دفعة واحدة.
- ظهور أول حكومة تمارس دوراً فعلياً للمذهب الجعفري الإثني عشري في العصر الحديث شدّت إليها أنظار الشيعة في العالم الثالث.
- إن زمن الامبراطوريات والدكتاتوريات ولّى وان ما يسقط منها يسقط رقما من القائمة دون رجعة.
- ظهور نمط ثوري جديد بتطبيق المفهوم الشيعي للإسلام تطبيقاً صارماً، ودمج السياسة بالدين.

وأمام هذا المد الثوري العاصف، حيث شعور ملايين الرجال بنشوة النصر وقوة الثورة وعمق العقيدة، وجدنا أنفسنا فجأة في خط التماس المباشر بوجه التيار دون حسابات منطقية بسبب الدكتاتورية والفردية الجاثمة على صدورنا.

▭▭ القوى العسكرية:

عندما نشبت الحرب في ٢٢ أيلول ١٩٨٠ كانت القوى العسكرية من حيث هياكل وإعداد التشكيلات للطرفين متقاربة إلى حد ما، مع فارق بسيط لصالحنا عدى وحدات المدفعية حيث تميل المقارنة لصالح ايران بما يتعلق بأعدادها وعيارات وأنواع المدافع، وينحصر التفوق في مجموعات المدفعية الخمسة العائدة للمقر العام - قيادة القوات البرية - والمكونة من حوالي ثلاثين فوجاً / كتيبةً ثقيلة ومتوسطة أما من حيث الإمكانية الفعلية فقد تركت ظروف الثورة الايرانية أثراً سلبياً على الجيش النظامي في المراحل الأولى، ولم تكن قوات الحرس الثوري قد أخذت طريقها واتجاهاتها الفاعلة.

وباستثناء دبابات (تي٧٢) فلم تكن دباباتنا أفضل من التي تملكها ايران.

▭▭ متطلبات استخدام القوة:

ان الإستخدام الواسع للقوة ينبغي أن يستند إلى مرتكزات أساسية تتضمن:
١- وجود تهديد جدّي معادٍ يعرّض أمن الدولة للخطر وتتوفر القناعة الكافية

لدى الشعب والقوات المسلحة بذلك.

٢- مراعاة الجوانب القانونية والسياسية بما يجنب البلد الإفرازات الدولية الخطيرة.

٣- عدالة القضية، وعدم وجود بدائل أخرى لاسترداد الحقوق المشروعة التي يجب أن تكون بمستوى الحدث.

٤- تجنب الإسراف باستخدام القوة وموازنة احتمالات ودرجة الربح والخسارة.

٥- التأكد التام من توفر القدرة القتالية، المالية، والسياسية لتحقيق النصر.

٦- مراعات الجوانب التأريخية والنفسية، بما لاتدع مجالاً لإثارة العداوات والقلاقل طويلة الأمد.

٧- التأكد من انعاكاسات استخدام القوة على الجبهة الداخلية، وخاصة لمثل الظروف المعقدة داخل العراق.

٨- أن يترك القرار للشعب في خوض الحرب، لأن المسألة تتعلق بمصيره ومستقبله ومستقبل أجياله.

▭ نقاط الخلل الاستراتيجي:

تتمثل أهم نقاط الخلل الاستراتيجي في خطأ الحسابات العليا في الإختصاص العام والإختصاصات الخاصة، وهذا يدفعنا الى هذه التساؤلات:

١- ماذا يمكن أن يفعل اجتياح عام لبلد إلى عمق يصل إلى حوالي مائة كيلومتر في أبعد نقطة اختراق ولبضعة كيلومترات في قواطع أخرى فيما تبعد الأهداف الاستراتيجية الكبرى مئات الكيلومترات عمقاً؟

٢- كيف يمكن القبول بموقف تصبح فيه عاصمتنا وكافة محافظاتنا ضمن مدى عمل طائرات الطرف المقابل وغالبيتها العظمى تحت وطأة الصواريخ فيما نفتقد القدرة الحقيقية على الفعل المقابل حتى السنة الأخيرة من الحرب بالنسبة لطهران وكبرى المدن الايرانية باستثناء ما يمكن أن تلقيه طائرة الميغ ٢٥ المحوّرة من ارتفاعات شاهقة تبلغ حوالي (٧٠,٠٠٠) سبعين ألف قدم، قصفاً عشوائياً بعد أن

تعذّر استخدام القاصفات الثقيلة القليلة العدد؟

٣- هل توفرت لنا القدرة على تحطيم القوة الجوية الايرانية في الضربات الجوية المباغتة، وهل كانت تتوفر لنا الأسلحة الليزرية والذكية الموجهة لتدمير الطائرات داخل ملاجئها المحصنة؟ بالطبع لا! وان اختلال الموقف الجوي وتطوره لصالحنا نشأ عن موقف دولي وإسناد مالي كبير وديون طائلة بمرور عدة سنوات من الحرب.

٤- وهل ان استمرار الحرب لثماني سنوات بكل ما حملته من مآسي كان دليلاً على نجاح التخطيط وقرار الحرب؟!

٥- هل حققت الحرب هدفاً استراتيجياً واحداً؟

٦- هل إن التصدي للثورة الايرانية كانت مهمة صحيحة وصائبة للعراق؟ وهل كانت الساحة الإيرانية هي المكان المناسب للتضحيات العراقية الهائلة؟

٧- بعد مرور أكثر من ستة عشر عاماً على اشتعال تلك الحرب، أين تقف ايران؟ وأين يقف العراق؟ عسكرياً، أمنياً، اقتصادياً.

٨- ثم مَن هو الذي دفع الثمن؟ أليس هم الشهداء، الضحايا، المعوّقين، الأيتام، الأسرى، الأرامل، أطفالنا، أجيالنا نتيجة خسارة مئات بلايين الدولارات؟ كل هذا ويقول صدام (الحرب مجد) وكأن العراق بكل تأريخه بحاجة إلى المجد؟ وماذا نفعل بمجد صدام، أمام التأخر والتخلّف والتدمير والعداوة.

٩- أليست الحرب هي التي أدخلت المنطقة بسباق في التسلح لا يُعرف مؤدّاه المقبل، وسينطوي ذلك على أمرين:

الأول: إستنزاف شديد للموارد إلى درجة الإفلاس، وإذا كانت الدول الخليجية لاتتأثر بنفس الدرجة من الوصف لقلّة نفوسها وزيادة مواردها عن الحد المتصور إقليمياً وفي دول العالم الثالث نتيجة ارتفاع عوائد النفط واستغلالها بطرق مركبة لا تتأثر كثيراً بهبوط أسعار النفط، فالأمر يختلف كلياً على ساحة العراق، سياسياً، ديمغرافياً، جغرافياً، اجتماعياً، لأسباب عديدة منها:

- مشكلة عرقية إستعصى حلّها شمالي العراق أستنزفت موارد مالية وبشرية كبيرة.

ـ وجود تخلخل مضغوط داخلياً نتيجة خطل السياسة.

ـ اتباع العراق خطاً سياسياً مختلفاً عما هو سائد في الخليج، فلايكاد يوجد عراقي لم ينتم لحزب أو يتعاطف مع اتجاه، وتتسم النظرة إلى الحاكم في العراق بأنه غاصب ومستبد، ولاتبتعد هذه النظرة عن الصواب عندما تعزّ مجموعات قليلة وتذلّ الأكثرية ولا تنعم بما أكرمها الله به.

ـ مجاورة العراق لدول غير عربية تراكمت معها مشاكل ليست قليلة.

ـ إبتدأ الخليج بالبناء، وابتدأنا نحن بتكوين زائف لأسرة صغيرة جداً لتحويل نمط الحكم، فبدأت جدرانها تتساقط في أول هزة، وابتدأنا بالحروب، كانوا يقولون لنا وهذا في أدبيات صدام المكتوبة في جريدة الحزب الداخلية مطلع السبعينات: إن طريقة بناء الخليج ستجلب علينا كارثة، إن استقدام شركات من جنوب شرق آسيا ومعها عشرات الآلاف من العمال يعملون في معسكرات عمل منظمة. وشاركوا في تدريبات عسكرية وغيرها، سيؤول إلى احتلال عسكري للخليج دفعة واحدة، فماذا بعد ربع قرن؟ بنوا بلادهم، وصرفنا أموالنا نحن على حروب داخلية وخارجية، وتقاسم أخوة وأبناء عمومة صدام ثرواتنا بمشاريع وهمية زائفة وما نُفّذ منها على يد المقاولين المحليين نُفّذ بشكل سيء لأن النظام لم يسمح بقيام شركات وطنية حقيقية للإنشاء والتعمير.

ـ إذا كنا نقول أنه كان لدينا عشية الحرب مع ايران، احتياطي نقدي قدره ثلاثون بليون دولار، فأين ذهبت عوائد النفط السابقة، ففي سنة ١٩٨٠ وحدها بلغت وارداتنا (٢٥) بليون دولار، لقد أساء النظام استغلال الثروة أبشع استغلال، كما أن تطوير المنشآت النفطية كان هو الآخر متخلّفاً، فقد ازدادت عوائدنا النفطية خلال السنوات العشر التي سبقت الحرب مع ايران (٢٠) مرة فقط، فيما ارتفعت في السعودية (٨٥) مرة وفي الكويت (٩٩) مرة وفي الإمارات (٨٠) مرة، أما في ليبيا فقد ارتفعت معدلات الزيادة ارتفاعاً مذهلاً هذا ونحن نمتلك ثاني احتياطي نفطي في العالم.

ـ أما الأمر الثاني الذي سينطوي على سباق التسلّح، فيتعلّق بزعزعة الثقة

وضرب الإستقرار ما أدى الى حدوث انفجار كبير تصعب السيطرة على أبعاده.

ونخلص في الحديث عن الحرب العراقية - الإيرانية إلى إحدى رسائل صدام إلى الرئيس الإيراني يوم ٢١ نيسان ١٩٩٠ وفيها يعترف بوجود دور تحريضي بإشارته الواضحة (إلى احتمال سعي القوى التي كانت لها يد في الحرب التي وقعت بين البلدين إلى إعادة تجديدها)، أليس في هذا إعتراف صارخ بأنه خضع للإغراء والتوجيه، وهل هذا هو المجد؟

ـ إن سياسة الحروب ووهم الزعامة، والتأثر بالإغراءات والوعود، والإستجابة والإسترخاء أمام التمجيد الزائف لم تؤد فقط في المجال الإقتصادي إلى استنزاف مواردنا بل عرقلت استثمارها وتحجيمها، ففجأة يرى مخططوا السياسية أن الرد الواسع كما اصطلحه النظام، لم يكن (من العبقرية في شئ)، ففي مراحل الحرب الأولى توقف تدفق النفط العراقي كلياً وتولّت دولٌ عربية تصدير النفط استنابة عن العراق وإيفاء لعقود مقررة، ومع أن هذه الخطوة تعتبر موقفاً طيباً إلا أنها كانت ديوناً سُجلت علينا وهذا دليل واضح على أن مخططي الحرب لم يضعوا نصب أعينهم هذا الإحتمال والوضع الجغرافي والسياسي العراقي.

وفي المقابل نجد النفط الايراني يتدفق على الأسواق العالمية برغم التطور التقني الذي أدخل على قدراتنا الجوية باستعارة طائرات سوبر اتندار الفرنسية عام ١٩٨٤ المزوّدة بصواريخ اكزوزيت الفرنسية أو بدخول طائرات الميراج المطورة لاستخدام هذه الصواريخ.

لقد شنّت قواتنا عشرات الغارات الجوية، والصاروخية على المنشآت النفطية ومرافق التصدير، وألحقت بها خسائر كبيرة إلا أن إيقاف تدفّق النفط يقع خارج قدراتنا بسبب محدودية قوتنا الجوية، وتباعد وبعد العديد من الأهداف الايرانية، كما ابتدع الايرانيون أسلوباً لتقليص الأضرار المتوقعة في حرب ناقلات النفط والسفن التجارية الأخرى، فعمدوا على استحداث وعمل عاكسات رادارية تركب على سفن قديمة أو عاطلة تحرك من مكان إلى آخر وهي عبارة عن أجزاء معدنية ذات أشكال هندسية مختلفة يجري تركيبها على سطح السفن، وتظهر على أنها

أهداف بحرية كبيرة على شاشات رادارات طائراتنا الإختصاصية، وقد صرفنا عشرات الصواريخ تبديداً عليها من غير أن نتلقى إخطاراً من أي طرف صديق حولها قبل أن نتوصل إليها ذاتياً بإمكانياتنا الإستخباراتية.

وكان هذا يعني أن استنزافنا مطلوبٌ وإطالة الحرب مطلوبةٌ، والسماح لايران بالحصول على العملة الصعبة بقدر محدود مطلوبٌ أيضاً، وتقليص تدفق النفط العراقي والنفط الايراني مطلوبٌ كذلك، فارتفاع الأسعار إن حصل في فترة ما ليس مؤذياً للجميع، وللصواريخ التي تطلق ثمنٌ، ولكنها سُجّلت ديناً، ولا أدري إن كانوا قد جانبوا الصواب هم أيضاً، وإن كانتستردُ إليهم!

كان التدمير مطلوباً بشهادة (كيسنجر) أحد كبار مهندسي السياسة الأميركية «إنها أول حرب في التأريخ... نتمنى أن يخرج منها الطرفان كلاهما مهزوم».

يقول صدام: «أردت تسميتها – روح القادسية – إلا أن الرفاق في القيادة أصروا على تسميتها – قادسية صدام –»، ويقيناً إنهم جاملوه وعرفوا ما أراد عندما كرر (قادسية سعد) عن الماضي.

فأحسنوا الإختيار، فهذه هي قادسية صدام بكل مآسيها، وسبحان الله مرتّب ومدبّر الأحوال.

في أكثر من مرة يقول (صدام): «الإعلام الكفوء يغطي المواقف العسيرة ويحوّلها الى نصر»، ولم يخطر في باله أن صوت الحق لا يُخنق إلى الأبد.



كيف عادت العلاقات مع مصر

صدام ومؤتمر بغداد ١٩٧٨

بناء الحكم في العراق ومرحلة ما بين الحربين

مسلسل التنكيل والإعدامات

ديمغرافية العراق

الوضع العسكري والتسليحي

الأجهزة الخاصة

كيف عادت العلاقات مع مصر

بعد ثورة ٢٣ يوليو تموز ١٩٥٢ اتخذت مجموعة الضباط الأحرار بزعامة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر خطاً قومياً في سياستها، وتمكّنت من خلال هذا النهج أن تُعطي لمصر دوراً ريادياً في قيادة الجماهير العربية، التي تتطلع إلى فجر جديد وتحلم بوضع فكرة الوطن الواحد والأمة الواحدة موضع التنفيذ.

واجتاحت شخصية عبد الناصر الساحة العربية، وزادت عملية تأميم قناة السويس وحرب ١٩٥٦ بين مصر من جانب والقوات الاسرائيلية والبريطانية والفرنسية من جانب آخر، شعبية عبد الناصر حتى صار الناس يتغنّون باسمه ويشيدون بشجاعته، فأصبح الزعيم العربي، رافع لواء القومية والوحدة العربية.

وساعدت وسائل الإعلام مساعدة فعالة في إيصال صدى الموج الى كافة أرجاء الوطن العربي. فقد افتتح عبد الناصر إذاعة باسم (صوت العرب) في ٤ أيلول ١٩٥٣ وكان أحمد سعيد، أبرز معلّق ومذيع، تمكّن من خلال هذه الإذاعة تحريك الشارع العربي، ولا تزال نبرات صوته المدوية تملأ أذهاننا، سواء ما كان يطلقه من تحذيرات لاسرائيل أو تحديات للإستعمار أو تحريض على حكم عبد الكريم قاسم (الذي أسماه عبد الناصر - قاسم العراق). وأشعلت خطب عبد الناصر الرنانة المشحونة بالعواطف والعنف والتحدي والتحريض، وترديد عبارات القومية والوحدة، المشاعر كما تشعل النار الحطب.

وجاءت نكسة حزيران ١٩٦٧ مخيبة للآمال. إلا أن استقالة عبد الناصر، وإعلانه تحمّل المسؤولية عن تلك النكسة التي لا تساوي آثارها المادية في الخسائر

البشرية واحدة من أبسط مغامرات صدام الفرعية، أدت إلى تفجر الوضع الشعبي العربي، وخرج الناس في شوارع بغداد ينتحبون ويتظاهرون رافضين استقالة رئيس دولة تبعد آلاف الكيلومترات عن العراق، مما يؤكد عمق الصلة بينهم وبين هذا الزعيم، سواء كانت الصلة هذه عقلانية أم عاطفية.

ورغم الجرح الكبير، بقيت مصر مركز الثقل الأساسي للوطن العربي، وهذا شيء لايمكن أن يروق لشخص مثل صدام، الذي وصل هو وأحمد حسن البكر إلى الحكم على أكتاف البعثيين ومَن ساعدهم من أركان الحكم العارفي عام ١٩٦٨، فمنذ العام ١٩٦٩ بدأت إذاعة بغداد حملات إعلامية ساخرة من عبد الناصر، للتقليل من هيبته في نظر العراقيين والعرب، علماً أن مصر في أيام حكم عبد الناصر هي التي احتضنت صدام أثناء لجوئه في القاهرة. وقدّمت له المخابرات العامة المصرية المساعدات المالية إضافة لما كان يأخذه من السفارة الأميركية آنذاك.

▫▫ صدام ومؤتمر بغداد:

وعندما أقدم الرئيس المصري أنور السادات على خطوته بزيارة اسرائيل عام ١٩٧٧، وجد صدام ضالته لتحييد دور مصر وسحب بساط الزعامة من تحتها، فبذل جهوداً كبيرة لعقد مؤتمر القمة العربي في بغداد في شهر تشرين الثاني ١٩٧٨ الذي أصدر قراراته، بتحريض من صدام، على مقاطعة مصر وإخراج مقر جامعة الدول العربية منها إلى تونس، وقطع كل أشكال العلاقات السياسية والإقتصادية معها. ولتسهيل هذه العملية كان لابد من استقطاب سوريا واستمالتها، من خلال طرح الرغبة، ليس في تحسين العلاقة الثنائية، بل لتبنّي مشروع وحدوي بين البلدين، وهو المشروع نفسه الذي اختار صدام الوقت المناسب له لانهائه تلك النهاية المأساوية، بذريعة قيام سوريا بالتآمر مع قيادة حزب البعث في العراق للإطاحة بصدام الذي ساق إلى ساحة الإعدام حوالي أربعين من خيرة قادة البعثيين والوزراء، بهذه (التهمة).

واستمرت مصر محاصرة عربياً دون أن توقف عجلتها المتوجهة للسلام مع

اسرائيل، للصلح المنفرد. وعندما نشبت الحرب بين العراق وايران وصفها السادات منذ البداية بأنها حرب خاسرة لامنتصر فيها. ووجهت إذاعة بغداد إحدى موجاتها إلى مصر باسم (صوت مصر العروبة) تهاجم فيها ما أسمته بالإستسلام وتحرض الشارع المصري على التحرك ضد الحكومة.

واستمرت الحال هكذا. وفي يوم متأخر من عام ١٩٨١ أقدم أفراد طاقم طائرة نقل عسكرية من نوع (جامبو بوينغ ٧٤٧) تابعة للقوة الجوية الايرانية على الهروب بطائرتهم إلى مصر، وطلبوا حق اللجوء السياسي فيها بعد أن هبطوا في قاعدة انشاص العسكرية الجوية شرق القاهرة (التي سبق أن زرتها ضمن وفد لطلبة كلية الأركان العراقية في اكتوبر تشرين الأول عام ١٩٧٦). عندما استمعنا إلى الخبر قلنا لابد أن يكون لدى هؤلاء الطيارين معلومات حديثة عن أوضاع القوة الجوية والأوضاع الايرانية، ولابد أن نتحرك للإستفادة من الموقف، بصرف النظر عن الموقف السياسي، على أن ندير المفاتحة بصورة هادئة، فالذي يهمّنا هو الحصول على المعلومات. وقد أبرقت إلى ملحقنا العسكري في الخرطوم، طالباً منه الإتصال بالملحق العسكري المصري هناك ومحاولة الحصول على معلومات عن تقرير التحقيق مع الطيارين الايرانيين.

وقد استغل المصريون هذا الموقف بمرونة عالية وتجاوب سريع. فقد تلقيت جواباً بعد حوالي ثلاثة أيام بأن الجهات المصرية المختصة في القاهرة أجابت الملحق العسكري المصري بأنها على استعداد لاستقبال الملحق العسكري العراقي في القاهرة، لاطلاعه شخصياً على تفاصيل الموضوع. وكانت أبعاد وغايات التجاوب المصري واضحة، إذ أراد المسؤولون المصريون استغلال الحالة لكسر الطوق عن مصر، من مصدر الطوق الأساسي.

واستحصلنا الموافقة على سفر الملحق، الذي عاد بعد بضعة أيام ليخبرنا بأن المخابرات الحربية المصرية استقبلته استقبالاً حافلاً، وزوّدونا بالمعلومات المستحصلة من الطيارين التي لم تتضمن جديداً عما لدينا. لكن الملحق أخبرنا أن المصريين عبروا عن استعدادهم للتعاون في الميدان الإستخباراتي تجاه ايران. وقد عمدنا إلى

إخبار رئاسة الجمهورية بما حصل، مع مقترح فتح قناة استخباراتية مع المخابرات المصرية، فجاء جواب صدام على ذلك بما يلي: «موافق إذا ظهر أن حسني مبارك يتبع خطاً يختلف عن سياسة السادات». وأردت أن أصل إلى تفسير منطقي لهذا التوجه، إذ أن متابعة مثل هذا (التغيير) تتطلّب الإنتظار شهوراً عديدة، وربما عدة سنوات. وقد لايظهر مثل هذا التغير المطلوب، فالحكومة المصرية عازمة على مواصلة ما بدأه السادات، والأمر كله سياسة ولا علاقة ولا حاجة لنا به في مرحلة من مراحل الحرب مع ايران أخذت تزداد تعقيداً وخطورة.

ومع ذلك، فقد توصلنا إلى أن جواب صدام يعني الموافقة، إلا أنه أراد أن يحدد الشرط لتحميلنا المسؤولية في ما بعد، ليبرر موقفه هو، تاريخياً، إلا أن مثل هذا الحذر سرعان ما سيذوب.

واقترحتُ أن نرسل اثنين من ضباط ركن المديرية (لكون الظروف القتالية لاتسمح لي بالمغادرة) في مطلع العام ١٩٨٢. وتقرر إيفاد كل من العقيد الركن صالح محيسن العلي والمقدم الركن حسين علي السامرائي. وقد حصلت الموافقة على أن يذهب الضابطان باسمين غير اسميهما الحقيقيين... وكما توقعت عاد الإثنان في حالة من الإرتياح الشديد، وأخبرانا بأن المصريين أبدوا استعداداً مطلقاً للتعاون الإستخباراتي تجاه ايران، وانهم ألحوا إلى ضرورة النظر في إيقاف (إذاعة مصر العروبة) الموجهة من بغداد.. ومن هنا بدأت (موجة) عودة العلاقات التدريجية، فقد قمت بعد ذلك بزيارة القاهرة، أنا والعقيد الركن صالح محيسن العلي، واستُقبلنا استقبالاً حاراً في المخابرات الحربية المصرية، وأُسكنا في فندق هليوبولس القاهرة. وقابلنا اللواء أركان حرب محمد لبيب أبو شراب مدير المخابرات، والتقينا مطولاً اللواء أركان حرب عبد الله عمران رئيس فرع المعلومات، وأخذنا منهم ما لديهم من معلومات عن ايران (حصلوا عليها على ما يبدو من الاميركيين) وأعطيناهم بعض المعلومات.

وعندما عدنا إلى بغداد تم رفع تقرير، إلى رئاسة الجمهورية عما حصل. وجاء التعليق عليه: «لقد أعطيتم أكثر مما أخذتم وعليكم الإنتباه مستقبلاً»، إلا أنني لم أُعر

اهتماماً كثيراً لهذا التحذير. فإن ما يمكن أن نعطيه ضمن حدود معينة لا يؤذينا طالما المهم أن نحصل على شيء مضاف لجهودنا الإستخباراتي».. وتوالت الزيارات المتبادلة بيننا والمخابرات الحربية المصرية منذ العام ١٩٨٢ حتى انتهاء الحرب. وقد أعطى المسؤولون المصريون موافقة مطلقة لملحقيهم العسكريين في الخارج للتعاون مع ملحقينا، وجرى تبادل ضباط ارتباط بيننا، وأرسلوا إلى بغداد العميد أركان حرب محمد سعيد كاطو، وأُرسل المقدم الركن خالد حسين إلى القاهرة.

وفي مطلع العام ١٩٨٤ ذهبت مع مدير الإستخبارات اللواء الركن محمود شكر شاهين الى القاهرة، وكان اللواء محمد محمود نمر قد أصبح مديراً للمخابرات الحربية بدلاً عن أبو شراب، الذي أصبح محافظاً للعريش، وخلال هذه الزيارة اتفقنا على أن يبيعونا حوالي عشرين جهازاً صغيراً للإتصال بالوكلاء (الجواسيس) مصنّع في مصر على غرار جهاز من صنع إيطالي. وتبلغ قيمة الجهاز الواحد حوالي ألف دولار، ولم يسبق لنا أن استخدمنا مثل هذا الأسلوب في الإتصال بالوكلاء، رغم الحاجة الملحة إليه، وقد سيطر الايرانيون على عدد منه فيما بعد خلال العمل من قبل وكلائنا، كما تم الإتفاق معهم على إرسال عدد من كبار ضباط المخابرات للتدريب في مدرسة الإستخبارات العراقية وإشراك بعض ضباطنا في دورات للإستطلاع العميق. ووفقاً لذلك أرسلوا إلى بغداد اللواء أركان حرب حسن البدويهي والعميد أركان حرب فؤاد، وغيرهما من المدرسين، وبدأوا بإدخال دورات في الإستخبارات التعبوية مفيدة لضباطنا، مع الحاجة لتغيير بعض المصطلحات وفي الوقت الذي استقدم هؤلاء الضباط لغرض التدريس، أراد مدير الإستخبارات اللواء الركن محمود شكر شاهين استخدامهم لأغراض العمل الإستخباراتي، نتيجة شعوره بالنقص من عدم امتلاكه أية خبرة استخباراتية. فهو ضابط مدفعية لم يخدم يوماً واحداً طيلة حياته في الإستخبارات، ومعروفاً بعدم قدراته الفكرية.

وقد برز وقتها بعض التماس بيننا والمصريون، ذلك أن الخبرة التي لدينا في العمل الإستخباراتي لاتتوفر لدى أي طرف آخر. ومن الخطأ الفظيع أن يجري التأثر

بالأداء العسكري الإسرائيلي في تقدير النوايا الإيرانية. فالحاجة تختلف جذرياً في كل شيء كما أن الأمر يتعلّق، هنا، بحرب حساسة شرسة. ولما كنت أنا مدير الشعبة المختصة، فإن انسقت وراء تقديرات أخرى، فلن أتمكن من الحصول على العذر إذا ما أخطأت تلك التقديرات، لأنها مسألة مسؤولية خطيرة، إضافة إلى كونها مسألة وطنية أولاً.

وحصلت في أكثر من مرة مناقشات مفتوحة مع الضباط المصريين كان اللواء محمود يقف فيها إلى جانب الأخوة المصريين فيما أقف في الطرف الآخر غير الموافق على أفكارهم، ليس بسبب عدم كفاءتهم ولكن لأن خلفيتهم في الموضوع ضعيفة جداً، والأمر لايحتمل الأعمال النظرية. وحرصت دائماً على أن أشعرهم بأني في اتخاذي مثل هذا الموقف، لا أقصد تحفظي عليهم، بل لأن الأمر يتعلّق بمسؤولياتي التي لا أوافق على أن يجري التداخل فيها، سواء كان الضابط عراقياً أو مصرياً، بالرغم من أني كنت السبب الرئيسي لعودة العلاقات العراقية - المصرية وأحرص على تطويرها، وعلى أية حال، تطورت العلاقات العسكرية لتمتد إلى تبادل الزيارات بين ضباط صنوف أسلحة القوات المسلحة المختلفة، وجرى ذلك كله في السر، في وقت كانت العلاقات الدبلوماسية العلنية مقطوعة، قبل أن يتطور الأمر إلى عودة قوية للعلاقات العلنية وجدت فيها مصر طريقة لكسر الطوق الذي حرص عليه صدام..

لقد وجدنا في مصر عوناً لنا في الحرب مع ايران، إلا أن صدام ورغم الخسائر المادية الهائلة ومئات الآلاف من الشهداء كان هو المنتصر على مستوى الزعامة، فتحولت الأنظار إليه حتى جاء اجتياح الكويت ليخرج من ساحة الزعامة إلى الهزيمة.





□□ جمال عبد الناصر

□□ أنور السادات

□□ حسني مبارك

بناء الحكم في العراق ومرحلة ما بين الحربين

بعد أن استولى حزب البعث العربي الإشتراكي على الحكم يوم ١٧ يوليو ١٩٦٨، واستكمل ذلك يوم ٣٠ يوليو ١٩٦٨ بإخراج كل من ابراهيم عبد الرحمن الداوود وعبد الرزاق النايف من العراق، وقُتل الثاني في عملية اغتيال في لندن لمشاركته في التآمر ضد النظام، بدأ البكر وصدام - وهما من مدينة تكريت / قرية العوجة - يُعدّان العدة لتركيز أقدامهما في الحكم تحت اسم وراية الحزب. وجرى إشراك مئات البعثيين من حَمَلة الشهادة المتوسطة في دورات خاصة في كلية الضباط الإحتياط لخمسة أشهر، تخرّجوا بعدها برتبة نائب ضابط تلميذ حربي، وهو ما اصطلح على تسميته (نصف موس) لكون الرتبة عبارة عن قطعة معدنية تساوي نصف شفرة الحلاقة الإعتيادية مكتوب عليها الحروف التالية: [ن.ض.ت.ح]. ووزّعوا على وحدات الجيش للسيطرة عليها، لقلة عدد الضباط الأصليين من البعثيين. وحتى مرور ستة أشهر على (حركة تموز ٦٨) فإن العديد من الوحدات الفعالة لم يكن فيها بعثي واحد. إلا أن هذه الوحدات لم تتحرك لأنها لم تكن تعرف حقيقة صدام وما سيحل بالعراق، وإلا فإن إسقاط الحكومة الجديدة، وقتها، كان مهمّة بسيطة جداً.

وانتشر نواب الضباط الحربيين في الوحدات وأعيد استقطاب البعثيين من تاركي العمل الحزبي، وجرى تخريج دورات جديدة من الكلية العسكرية، وجميعهم من البعثيين حصراً وتميز هؤلاء الضباط خصوصاً منهم خريجوا الدورات الخاصة، من نواب الضباط الحربيين، بالإخلاص إلى الحزب ومقتنعين به قناعة تامة إلى حد

العقيدة، ولا شيء يهمهم سوى استمرار الحزب في الحكم وتقويته (ومن يستذكر منهم تلك الأيام لابد أن يلعنها، لأنها أوصلت صدام إلى الطغيان الأعظم).

وجرى تجميع الضباط البعثيين القدماء، وهم قلّة، في وحدات بغداد في الإستخبارات والإنضباط العسكري ووحدات الحرس الجمهوري واللواء المدرع العاشر. كما تمّت إعادة طلاب الكلية العسكرية من الدورة الحادية والأربعين الذين سبق أن فُصلوا من الكلية إلى الجيش، ومنحهم رتبة ملازم أول، علماً أنهم لم يقضوا في الكلية سوى بضعة أشهر. وجرى توزيع بنادق (كلاشنكوف) ومسدسات (براونك) على العسكريين والمدنيين من البعثيين. وغالباً ما استمر البعثيون في حالة إنذار شبه دائم للحفاظ على الحكم.

صدام يثبت إقدامه:

وفي بداية العام ١٩٧٠، وتحديداً في شهر يناير، أُعلن من إذاعة بغداد عن اكتشاف مؤامرة لقلب نظام الحكم بتخطيط ومساعدة ايرانية، واستمرت بعدها نشاطات الحزب بتصفية خصومه السياسيين، ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل تعداه إلى معارضي توجهات صدام، المتستّر عليها من قبل أحمد حسن البكر، فجرى إقصاء الفريق الطيار الركن حردان التكريتي وزير الدفاع عام ١٩٧٠، ثم اغتياله في الكويت، وإقصاء الفريق أول الركن صالح مهدي عماش وزير الداخلية وتعيينه سفيراً في باريس ثم فنلندا، قبل أن يُعطى جرعة سامة أدت إلى توقّف قلبه. وإخراج عدد من كوادر الحزب الأساسيين منذ العام ١٩٧٠.

وفي العام ١٩٧٣ تنبه ناظم كزار، مدير الأمن العام وعضو المكتب العسكري للحزب، إلى مدى الإنحراف في سياسة الدولة ومحاولة صدام الإستحواذ على الحزب، فقرر القيام بحركة إنقلابية لتصفية البكر وصدام، وحدد موعد التنفيذ يوم عودة البكر من زيارة رسمية للمجر. فقام منذ الصباح بدعوة رئيس أركان الجيش الفريق حماد شهاب ووزير الداخلية الفريق سعدون غيدان والعقيد الركن عدنان شريف التكريتي، عضو المكتب العسكري للحزب، للحضور إلى مديرية الأمن

العامة لزيارة مركز فني تابع للأمن. ومن هناك اقتيدوا إلى أطراف بغداد حيث جُرّدوا من أسلحتهم وأدخلوا في سرداب (قبو) تحت الأرض، وعاد گزار إلى مقره في مديرية الأمن العامة لمتابعة اتصالاته وإشرافه على عملية اغتيال أحمد حسن البكر وصدام في مطار بغداد الدولي، فور وصول البكر. وقد تم نشر المسلحين المقرر قيامهم بتنفيذ المهمة.. لكن، ولسوء الحظ، تأخر وصول الطائرة مما أتاح الفرصة لصدام للإستفسار عن أسباب تغيب كل من رئيس أركان الجيش ووزير الداخلية. ولتوفر الشكوك لديه تم استدعاء عدد إضافي من عناصر المخابرات إلى المطار، واضطرب الاشخاص المكلفون بالإغتيال من جراء ذلك، وتركوا المطار، ليتضح أن نقطة الخلل في هذه الخطة القاتلة والدقيقة كانت ضرورة توضيح الإجراءات المطلوب اتخاذها في حالة تأخر وصول الطائرة.

ونتيجة انسحاب قوة الإغتيال من المطار، شعر ناظم گزار بالفشل وقام باصطحاب المرتهنين لديه والتوجه إلى منطقة مخفر مديفر، قرب الحدود الايرانية في المنطقة الشرقية، مع مجموعة من مرافقيه، وهناك جرت مطاردته بطائرات الهليكوبتر ووحدات من قوات حماية بغداد، وقام قبل القبض عليه بإطلاق النار على الفريق حماد شهاب الذي مات متأثراً بجراحة وجرح الفريق سعدون غيدان، وقد أعدم ناظم گزار في اليوم الثاني من حركته منتصف يوليو ١٩٧٣، وأُعدم معه محمد فاضل عضو القيادة القطرية ومسؤول المكتب العسكري وعدد من ضباط ومفوضي الأمن العام، واعتقل عبد الخالق السامرائي بتهمة التواطؤ مع ناظم گزار، وبقي في سجن إنفرادي حتى يوليو ١٩٧٩ حيث أعدم لتهمة أخرى.

وبعد حادثة ناظم گزار عام ١٩٧٣ ازدادت حدة المجابهة السرية مع قادة الحزب والكوادر المتقدمة فيه مع تراجع المجابهة مع القوى الناصرية، التي تلقت ضربات لاتُحسد عليها، وتوجّه صدام لتوسيع المخابرات العامة والتعويل عليها والتركيز على أبناء عمومته وأقاربه، الذين كان حتفهم ينتظرهم هم الآخرون.

وازداد النظام قوة بصورة ملفتة للنظر إثر الزيادة الكبيرة لأسعار النفط بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣، فالسوريون والمصريون دفعوا دماءً وأموالاً واكتسبت الدول النفطية

أموالاً طائلة، وعندما كان الخليج يقدم مساعدات لسوريا ومصر، أوغل صدام في كيل التهم لقيادتي البلدين وفق المصطلحات الصدامية المبتذلة، التي لم يبق أحد من مشارق الأرض ومغاربها إلا وتناثرت عليه.

كما أن (اتفاق الجزائر) بين العراق وايران في ١٩٧٥/٣/٦ أدى إلى انهيار الحركة الكردية المسلحة وتوقف العمليات المسلحة، قبل عودة النشاط المسلح للإتحاد الوطني الكردستاني بقيادة السيد الطالباني، الذي شاركت فيه ثلاث مجموعات من القوى الكردية في محافظتي السليمانية وأربيل.

واستمرت قوة النظام في التصاعد من خلال السياسة الإستبدادية وتوافر الأموال واغتيال المعارضين السياسيين، وجلّهم من البعثيين، إلى أن شعر صدام بأن الأوان قد آن لاستلام الحكم رسمياً وإقصاء أحمد حسن البكر الذي أرغمه بمسرحية سخيفة على التنازل عن الموقع الأول في الدولة، ونتيجة معارضة مجموعة من قادة الحزب والكوادر المتقدمة، تم تنفيذ حكم الإعدام بحوالي أربعين منهم بتهمة التآمر بالاتفاق مع سوريا.

مسلسل التنكيل والإعدامات :

وكان من بين الذين أُعدموا، كل من :

محمد محجوب، عضو القيادة القطرية.

محمد عايش، عضو القيادة القطرية.

غانم عبد الجليل، عضو القيادة القطرية.

محيي عبد الحسين، عضو القيادة القطرية.

عدنان الحمداني، وزير التخطيط وسكرتيره لفترة طويلة.

خالد عبد عثمان الكبيسي، عضو قيادة فرع وسكرتيره في لجنة شؤون الشمال.

اللواء الركن وليد محمود سيرت، قائد الفيلق الأول وعضو المكتب العسكري للحزب.

ويا للبشاعة في عدم الحياء، فقد تم إعدام عبد الخالق السامرائي عضو القيادة

القومية للحزب الذي كان معتقلاً منذ العام ١٩٧٣ بشكل انفرادي، لا لسبب سوى مناشدة ابن عم صدام (علي حسن المجيد)، الذي قال له من على شاشة التلفزيون ان المؤامرات ستبقى مستمرة طالما عبد الخالق على قيد الحياة، فأمسك صدام بشاربه متعهداً بإعدامه.

كما تم اعتقال مجموعة أخرى من قادة وكوادر البعثيين والحكم عليهم بالسجن لفترات تتروح بين ٧ - ١٥ عاماً لاقوا خلالها شتى أشكال التعذيب شبه اليومي، فقد كانوا يساقون عُراة كما ولدتهم أمهاتهم للرقص، ثم مجابهة هجوم بالعصي وضرب مبرح، وفي ذات مرة طلب مرتضى سعيد عبد الباقي الحديثي، عضو القيادة القطرية للحزب ووزير خارجية سابق، عرضه على الطبيب، الذي عاينه وأعطاه دواء طلب منه أن يتناول حبة واحدة ليتحسن وضعه، وبعد أن تجرّع الحديثي الحبة بنصف ساعة فارق الحياة، وطلب السجانون من أخ الحديثي السجين هو الآخر، الغناء والرقص على رأس أخيه الميت وحوله.

أما العقيد الركن حامد الدليمي فقد تم شدّه إلى سلم معلّق وجرى إشعال النار في خشب وضع تحت قدميه وأخذ يصيح من شدة الألم والحروق حتى أصيب بالجنون وذهب إلى مثواه الأخير بعد بضعة أيام.

.. إذن، بمثل هذه الطرق يحكم الطاغية صدام، فماذا سيقول للشعب العراقي الجريح؟ وماذا يجب أن يُقال لكل أولئك الذين يريدون التخفيف عن صدام مهما كانت أعذارهم ومبرراتهم؟ أليس من الإنصاف أن يقفوا مع الشعب؟

.. اللهم فاشهد!.

أما خلال فترة الحرب مع ايران فقد اقتصرت النشاطات السياسية على التيارات الدينية كحزب الدعوة ومنظمة العمل الإسلامي، وتولت مديرية الأمن العامة (وشعبة متابعة النشاط الرجعي) في الأمن العسكري متابعة المنتسبين لهذين الحزبين، وإعدام عدة آلاف منهم ودفنهم في مقابر جماعية قرب بحيرة الثرثار، وقد أُلحقت بحزب الدعوة ضربة مفزعة مدمرة من جراء ذلك.

▭▭ محاولة اغتيال صدام:

وفي العام ١٩٨٢ تعرض صدام لمحاولة اغتيال جريئة عندما أُطلقت النار على موكبه داخل مدينة الدجيل الواقعة منتصف الطريق بين بغداد وسامراء في الكيلومتر (٦٠) فاستقدم، قوات محمولة جواً وعناصر من المخابرات قاموا بإبادة المئات من الرجال والنساء والأطفال، وتهجير العديد منهم وجرت تسوية آلاف الدونمات من بساتين الفاكهة بالأرض انتقاماً لما كاد يحصل لهذا المجرم السفاح.

.. إذن هكذا يستمر صدام في الحكم،

اللهم فاشهد!.

وعقب انتهاء الحرب مع ايران بحوالي اسبوعين، تم اعتقال ١١٠ أشخاص من كبار الضباط وقدامى البعثيين والعديد من شباب سامراء في سجن الإستخبارات بتهمة التآمر لقلب نظام الحكم من خلال اغتيال صدام، وكنت آنذاك معاوناً لمدير الإستخبارات العسكرية العامة، وتولى التحقيق الفريق حسين كامل (وزير الصناعة آنذاك) والفريق صابر الدوري (مدير الإستخبارات آنذاك) والفريق الركن طه الأحبابي (مدير الأمن العام حالياً)، ومجموعة كبيرة من محققي المخابرات والأمن الخاص والأمن العام والإستخبارات، وشعرت بفتور حاد في العلاقة بيني وبين مدير الإستخبارات، بعد أن كنا في يوم من الأيام بل ولسنين عديدة صديقين حميمين، إضافة إلى المرحوم العميد الركن علي الحياني قائد الفرقة الآلية الخامسة.

لم تمض إلا أيام معدودات وإذا بالفريق صابر يجابهني بأن اثنين من المتآمرين اعترفوا بأني معهم، حيث أعددت خطة الإنقلاب وأرسلتها إلى أحد قادة البعثيين القدماء، وقال: «لكن طه الاحبابي وقف إلى جانبك وتعهّد بعدم صدق الإدعاء»، وأضاف: «وبعد التحقيق المفصّل ظهر بأن الاثنين وهما العميد فكرت - ورشيد اسماعيل اتفقا في إحدى غرف السجن أن يقولا ذلك لاحراجنا باعتبارك صاحب موقف واضح من الوطنية وعلاقتنا بك طيبة إضافة إلى أنهما أرادا الإنتقام منك، لعدم التوسط لهما». ولسوء الصدف تعطّل جهاز التسجيل الذي زرع في غرفتهما.

وفي كل يوم كنت أعود فيه من القيادة منتصف الليل كنت أشاهد العديد من سيارات المحققين تقف على باب السجن، فأزداد قلقاً، وفي أحد الأيام، اتصل بي الفريق حسين كامل قائلاً: «أخوي اعترف عدد من أقربائك السوامرة بأنك معهم في المؤامرة ونحن لم نصدق ذلك ولا تدير بالك لذلك وأنا موجود»، فشكرته، وهذا كان أحد الأسباب التي دفعتني للتجاوب مع الفترة الأولى لخروجه من العراق معارضاً لصدام في أغسطس ١٩٩٥.

لقد قضى هؤلاء الأبرياء أكثر من سنتين في السجن الإنفرادي وأطلق سراحهم بعد دخول الكويت وبعد أن لقوا شتى صنوف التعذيب، بما في ذلك إعطاؤهم ابر تخدير ناقصة لإجبارهم على الهذيان، ولم يعرف ذووهم مصيرهم حتى إطلاق سراحهم، وفي النتيجة، أعدم ثلاثة منهم، وكانت التهم الموجهة إليّ أن من المقرر تعييني وزيراً للأمن القومي وهي وزارة غير موجودة في الوزارات العراقية حتى الآن.

▭▭ النقمة الشعبية تنفجر هنا وهناك:

ولم يتوقف (النشامى) أبناء العراق عن تصديهم لصدام، ففي يناير ١٩٩٠ تم اعتقال نخبة من شباب الجبور بتهمة التآمر لاغتيال صدام في استعراض الجيش يوم ٦ يناير ١٩٩٠ والحكم عليهم بالإعدام، وفي شهر يناير ١٩٩٠ تم إعدام عشرين ضابط من خيرة ضباط ركن الجيش العراقي بتهمة الإنتماء إلى حزب اسمه (الوارثون)، يسعى للإطاحة بصدام، بينهم معاون مدير استخبارات سابق وملحق عسكري ومجموعة من أصدقائي. وعندما نرجع إلى الخلف نجد أن صدام قام بسلسلة من الإغتيالات السياسية والإعدامات داخل العراق شملت الشخصيات القيادية التالية:

- عبد الكريم الشيخلي، عضو القيادة القومية للحزب - سني.
- فليّح حسن الجاسم، عضو القيادة القطرية للحزب - سني.
- الفريق الركن ثابت سلطان التكريتي - سني.
- الفريق راجي التكريتي - سني.

- اللواء فاضل براك التكريتي مدير المخابرات العامة - سني.
- الفريق عمر الهزاع التكريتي، وقد تم قطع لسانه قبل إعدامه وأُعدام ولداه الإثنان - سني.
- الفريق الطيار الركن سالم سلطان البصو - سني.
- اللواء الطيار الركن حسن الحاج خضر - سني.
- اللواء بشير الطالب - سني.
- السيد محمد تقي الخوئي - شيعي.
- السيد ابراهيم تقي الخوئي - شيعي.
- السيد محمد باقر الصدر - شيعي.
- السيد عبد العزيز البدري، وهو أول الشهداء عام ١٩٦٩ - سني، إضافة لى من سبق الإشارة إليهم، وهم:
- عبد الخالق السامرائي، عضو القيادة القومية للحزب - سني.
- محمد عايش عضو القيادة القطرية - سني.
- محمد فاضل، عضو القيادة القطرية - سني.
- غانم عبد الجليل، عضو القيادة القطرية - شيعي.
- محيي عبد الحسين عضو القيادة القطرية - شيعي.
- عدنان الحمداني، وزير التخطيط.
- اللواء الركن وليد محمود سيرت - سني.
- ناظم گزار مدير الأمن العام - شيعي.
- الفريق الركن حميد التكريتي، وبرر الحادث بمحاولة انتحار لاتهامه بالتآمر - سني.
- الفريق أول الركن صالح مهدي عماش، وزير الدفاع - سني.
- الفريق الطيار الركن حردان التكريتي، وزير دفاع - سني.
- مرتضى الحديثي، وزير خارجية وعضو قيادة قطرية - سني.
- السيد مهدي الحكيم - شيعي.

- محمد محجوب عضو القيادة القطرية للحزب - سني.
- وأخيراً وليس آخراً عبد الله فاضل السامرائي عضو مجلس قيادة الثورة وعضو قيادة قطرية ووزير أوقاف سابق، اغتاله النظام يوم ١٩٩٧/١/١١ بـ(٢١) إطلاقة كلاشنكوف.

▭▭ كيف وسع صدام دائرة قمعه؟

ويلاحظ مما تقدم أن إجراءات صدام التعسفية استهدفت القيادات من السنّة، أكثر من الشيعة، ويعود ذلك إلى أن التهديد الأساسي الموجه لزعامة صدام يأتي من القادة السنّة، وان غالبية القيادات الشيعية ذات توجه ديني وقد غادرت العراق منذ مدة ليست بقصيرة، نتيجة للطغيان.

إن صدام يوزّع إرهابه واستبداده على الشعب تبعاً لتطور الظروف بصرف النظر عن مذاهبهم وانتماءاتهم ففي المرحلة الأولى استند على الحزب؛ فتجد نائب الضابط الحزبي من الجنوب أكثر حماساً في الدفاع عن سلطة الحزب من قرينه ابن الوسط، إلا أن هذا الإعتماد أخذ بالتحوّل التدريجي عندما دخلت قيادات الحزب في صراع خفي مع صدام توّجته حركتا ناظم گزار عام ١٩٧٣ ومحمد عايش عام ١٩٧٩، وقد اكتسبتا هذا الإسم واقعاً، فأخذ التركيز على جهاز المخابرات ثم المخابرات والأمن ثم المخابرات والأمن الخاص والإستخبارات، أحياناً في الشطر المتعلق بالأمن العسكري، عندما يكون جزء منها، إذ أنه غالباً ما فصل عن الإستخبارات قبل أن يُعاد إليها في بدايات العام ١٩٩٦م.

وحاول صدام استمالة السنّة للدفاع عن السلطة واعتمد من السنّة على أبناء تكريت، أولا، ثم الجبور والعبيد والعزة، وفي نطاق أضيق على الأنبار والموصل. أما سامراء فكان قليل الثقة بأبنائها لأن العديد منهم شاركوا في التآمر عليه وعارضوا سياسته، ومن بينهم قادة بارزون في المعارضة في الخارج. كما أنه يعتبر سامراء العدو اللدود لسيطرة تكريت وقرية العوجة على الحكم. وهو لم يتوصل إلى ذلك بجهد كبير من التقييم. فهذه حقيقة واضحة منذ العام ١٩٦٣ على الأقل. أما

الذين وصلوا منهم إلى مناصب مهمة وحساسة في الدولة، فأمرهم يعود إلى قدراتهم التي أجبرت صدام أن يتراجع أمامها، إلا أنه لم يلبث أن اتخذ قراراً سريعاً بإقصائهم. وروى لي أحد الأشخاص قريباً من حسين كامل في فترة تواجده في عمان، أن حسين كامل عندما أصبح في المعارضة قال له: «قدرنا - يقصد أبناء العوجة - أن نحكم العراق... لا نستطيع أن نثق باللواء وفيق السامرائي، لأننا نحن الذين رفعناه إلى رتبة لواء وعيناه مديراً للإستخبارات وتآمر وهو في المنصب علينا، وخرج إلى المعارضة ولم يسكت كالآخرين، بل حرّض على خبطة وصلت إلى عمل قتالي في مارس ـ اذار ١٩٩٥»، انتهى كلام حسين كامل، أما أخوه صدام كامل، فيقول: «كادت عمليات آذار تطيح بالنظام لو استمرت»، كما اعترف حسين كامل بأن عمليات آذار واحدة من خطرين رئيسيين تعرض لهما النظام بعد انتهاء الإنتفاضة ١٩٩١م.

انهم ينزعجون من سامراء لأنها مركز قوة حزب البعث في فترة ما، وإنهم يرون أنها مصدر تحريض عليهم (وهم بذلك يفكرون صحيحاً) ويعتقدون أنها من حلقات الربط المهمة مع الكرد والشيعة.. إذن فحرب صدام مع السنّة حرب على العناصر القيادية كي لايتهدد كيانه. وهو لم يلجأ لتوسيع تعسفه ضد القاعدة العريضة وهم الآن أكثر عداء لصدام من أي طرف آخر، أو لايقلّون عن الأطراف الأخرى في أضعف تقدير، إلا أن لهم ملاحظاتهم ورؤيتهم في كيفية العمل، والتوسع في التعسف على الوسط يخلق وضعاً خطيراً للنظام.

◘◘ ديمغرافية العراق:

أما حربه على الأكراد، فكانت حرب إبادة واضحة. إن ما حصل من عمليات إعدام في الجنوب، نتج عن وجود تنظيمات سياسية هناك في سنوات الحرب مع ايران بصورة خاصة. وما حصل في مارس ١٩٩١ من الممكن أن يحصل في الوسط لو تحرك الشعب ضد السلطة آنذاك.

إن التقسيم السكاني في العراق وفق الإحصائيات الرسمية التي اطلعت عليها

في العام ١٩٩٠ يشمل حوالي ٢٠٪ من الأكراد، غالبيتهم العظمى من السنّة، ٢٥٪ من العرب السنّة، ٤٨٪ من العرب الشيعة، و ٧٪ من التركمان غالبيتهم من السنة، والمسيحيين.

ولا نذكر هذه الأرقام لاعتبارات طائفية. فنحن أبعد ما نكون عنها، بل نستهدف وضع فهم مشترك لبعض الأسباب الجوهرية لاستمرار صدام في السلطة، فعندما يتمكن صدام من استمالة العرب السنّة للوقوف الى جانبه، وإشعارهم بأن سقوطه سيؤدي إلى استيلاء التيار الشيعي المتشدد على الحكم، وتحميلهم مسؤولية كل ما قام به النظام (ذي المسحة السنية الزائفة) فانهم، عندئذ، ربما يشعرون بأن استبداداً معروفاً أفضل من موقف مجهول، وهذا يعتبر واحد من عوامل استمرار صدام في الحكم. وتوزيع قدرات السلطة على خمسة ملايين شخص يمكنهم من حكم العراق. والأخوة قادة الكرد يدركون هذه الحقيقة عين الإدراك، وعلينا نحن عرب العراق استيعابها تماماً أيضاً.

▭▭ فراغ الحلقة الوسطى:

عانت المعارضة العراقية في الخارج من شبه فراغ في الحلقة الوسطى، ولم تساعد الدول العربية، ذات المصلحة الحقيقية في التغيير ولا غيرها من الدول، في تقوية نسيج هذه الحلقة.

لعل هناك من يقول: انكم تركزون دائماً على وجود ثلاث حلقات؛ الأولى كردية في الشمال ولها قدرات ذاتية، وتتلقى بعض أطرافها المساعدات الخارجية. الثانية تيار في الجنوب، يحظى بدعم كبير من ايران وعدد من الدول العربية كما لديه موارد من تطبيق (الخمس). والحلقة المركزية الثالثة في الوسط، وإنكم بهذا تعملون على تكريس التقسيم الديمغرافي السكاني في العراق.

أما ردودنا على هذا التصور المشروع فكانت واضحة، وهي أن التقسيم الديمغرافي موجود أصلاً، (وعندما تضع النعامة رأسها في الرمال فانها تمتنع عن رؤية ما يدور حولها فقط)، وعلينا أن لا نجعل هذا الواقع الديمغرافي يتحوّل إلى

هواجس سياسية فعلية، فمع غياب العدل المتوازن في العراق سيحصل ذلك لامحال.

ومع وجود حلقة في الشمال (أخذت بعداً دولياً) وأخرى في الجنوب، لها خط إمدادها الواضح، فسيترتب على الفراغ في الوسط انحياز هذه المنطقة إلى صدام أو الرضوخ المتواصل له، وهذا خطر مدمّر للعراق لا يمكن السكوت عنه، وأما ضياع هذه المنطقة الحساسة فيشكل فاصلاً أو فراغاً تتعاكس فيه التيارات، وبذلك تنمو الرغبة في التقسيم.

أما الخيار الصحيح، فهو تقوية نسيج الحلقة المركزية لتكون نقطة تفاعل وربط وشد وجذب وتعاون.

ولا نريد أن تكون هذه الحلقة ذات طابع طائفي آخر، فبالرغم من أنها ستجمع الغالبية العظمى من الوسط بما فيه الموصل وكركوك إلا أنها ستعمل بعيداً عن الروح الطائفية جنباً إلى جنب، وفي بوتقة واحدة مع كل الوطنيين في كل العراق ولتمثل قاعدة تنسيق وتعاون مع الحلقة الكردية، ومع التيارات الدينية.

▭▭ هدايا صدام.. واعداماته؟

وفي الفترة الواقعة بين الحربين (الحرب العراقية الايرانية، وحرب الكويت) استخدم صدام وسائل الترغيب والترهيب. فمن وسائل الإغراء والترغيب إهداء سيارات خاصة إلى الوزراء وأعضاء القيادة القطرية للحزب وأعضاء قيادات الفروع الحزبية، وأعضاء المكتب العسكري والمحافظين وقادة الفيالق والفرق وأعضاء القيادة العامة للقوات المسلحة ومدراء الصنوف، والقادة البارزين في القوة الجوية والدفاع الجوي وطيران الجيش، ومدراء أجهزة الأمن والإستخبارات والمخابرات والضباط المهمين فيها، كما يغدق عليهم العطاءات المالية والأراضي الزراعية والسكنية، وتصرف لهم مكافآت مالية في المناسبات الوطنية إحدى عشرة مرة سنوياً. كما تقدم للقادة والمسؤولين هدايا مالية عند مقابلتهم لصدام. ولا يشمل ذلك بالطبع المراجعات المتكررة للقادة في بغداد، وغالباً ما يقدم صدام هدايا بسيطة إلى رؤساء

العشائر والوجهاء في المحافظات إلا أن هذه القدرة أصيبت بشلل كبير نتيجة العقوبات الإقتصادية المفروضة منذ اغسطس ١٩٩٠.

وفي مجال الإرهاب، فقد أصدر صدام سلسلة من أبشع وأقسى القوانين الوحشية في العالم، ومن بين تلك القوانين، الحكم بالإعدام على كل من يتهجم بالكلام على صدام (أي كل من يسب أو يشتم أو ينتقد صدام وعائلته لأن شتم عدي يعني شتم أبيه) ولم يكتف بهذا النطاق، بل يحكم بنفس العقوبة، أي الإعدام، على كل من سمع شخصاً يرتكب هذا الفعل ولم يخبر الأجهزة الأمنية أو الحزب به!

إن العراق هو الدولة الوحيدة التي تقوم أجهزتها الأمنية باغتيال قادة مهمين في الدولة بأمر صدام، وعلى مرأى من الناس، وقد حصل هذا للمئات من المهمين، الذين أشرنا إلى بعضهم.. فعبد الكريم الشيخلي عضو القيادة القومية ووزير الخارجية قتل في بغداد على يد اثنين من عناصر المخابرات يستقلان دراجة نارية، وكذلك الحال في اغتيال فليح حسن الجاسم، وتم قتل مدير الإستخبارات الجوية الأسبق، وهو من البعثيين القدماء وعضو قيادة فرع في الحزب، في وسط بغداد أيضا، فأثناء خروجه من أحد النوادي الليلية وجد أن أحد إطارات سيارته قد أُخلي من الهواء، وعندما هم بفحصه لتبديله بالإطار الإحتياطي، أُطلقت النار عليه وأُردي قتيلاً.

أما عملية اختطاف المسؤولين والشخصيات المهمة من الشوارع فتعتبر (مسألة طبيعية) في أعراف صدام فغالباً ما يصادف عدم عودة أب العائلة إلى بيته، وبعد أن تعجز العائلة في العثور عليه وهي لاتتلقى أية إجابة من الأجهزة الأمنية، تسلم أمرها إلى الله تعالى.. وبعد فترة سنة أو سنتين تأتي مجموعة من الأجهزة الأمنية تبلغ العائلة أن الأب خائناً أو مجرماً أو عميلاً أو متآمراً، وتم تنفيذ حكم الإعدام فيه.. وتُطالب العائلة بقيمة الإطلاقات (الرصاصات) التي أُعدم بها وبأجور حفر القبر والدفن، وتطلب من ذويه عدم إجراء مراسيم العزاء كمجالس الفاتحة وغيرها.. وبالطبع تمنع الدلالة الى القبر الذي دفن فيه.

حصل مثل هذا الأمر عشرات المرات، ومن الذين حصل معهم ذلك العميد بديوي السامرائي عضو المكتب العسكري للحزب، وهو أعلى جهة حزبية داخل الجيش.

إن مثل العائلة المنكوبة ربما تستطيع استئناف حياتها برغم الأحزان، إلا أن آلاف العراقيين من غير القادة أُخذوا على هذه الطريقة ودفنوا في مقابر جماعية ولم يرد إلى سمع ذويهم شيء حتى الآن.

(هلا بجيتك..) لصدام فقط:

كان اللواء فاضل البراك التكريتي، وهو من عشيرة البيجات (أقرباء صدام) محسوباً على أحمد حسن البكر، لأنه عمل مرافقاً له قبل تعيينه معاوناً للملحق العسكري في موسكو، ثم أُعيد إلى العراق وعُيّن مديراً للأمن العام، وتولى أواخر السبعينات ومطلع الثمانينات مهمة تصفية حزب الدعوة ومنظمة العمل الإسلامي، وبعد ذلك نُقل إلى جهاز المخابرات، بعد إقصاء الفريق الركن هشام صباح الفخري الذي خلف برزان أخ صدام أوائل عام ١٩٨٣، لأنه شخص طموح من أهالي الموصل وذهب إلى ملعب الموصل لحضور احدى سباقات كرة القدم واستقبله جموع الناس رافعين سيارته مرددين هتاف «هلا بيك هلا وبجيتك هلا - أي مجيئك» وهو هتاف من غير المسموح ترديده لغير صدام وعندما وصله الأمر أحس بالخطورة فأقصاه.

وعندما عمل فاضل براك مديراً للمخابرات، كان يحمل حقداً على النظام، لأنه وأسوة بالعقيد الركن عدنان شريف التكريتي - عضو المكتب العسكري وابن أخ حماد شهاب رئيس أركان الجيش - يعتقدان أنهما الأحق حزبياً ونضالياً وعسكرياً بوزارة الدفاع من عدنان خير الله، وهما على صواب في ذلك فعلاً، لأن عدنان عُيّن وزيراً للدفاع لأنه ابن خال صدام وشقيق زوجته وزوج ابنة أحمد حسن البكر فقط رغم عدم كفائته.

والمعروف عن فاضل براك جدّيته وكفاءته في العمل، فنشبت خلافات بينه وبين

معاونه فاضل صلفيج العزاوي ابن خالة صدام، الذي دخل السجن هو الآخر في ابريل نيسان الماضي ١٩٩٦، لتراجع التزامه، وفي العام ١٩٨٩ تم تشكيل هيئة تحقيقية برئاسة عزة الدوري (نائب صدام) وحسين كامل (صهر صدام) والفريق الركن صابر الدوري، نُقل على أثرها فاضل براك إلى منصب مستشار رئيس الجمهورية لشؤون الأمن القومي ثم أُعتقل بعدها بتهمة التجسس لصالح اسرائيل - كما يقولون - مرة، واخرى لصالح المانيا الشرقية، وقد حضر صدام مجلساً في العوجة جمع فيه أقاربه، واقتيد فاضل براك إلى جانب من المجلس - منهار القوى متهالك البنية نتيجة السجن والتعذيب - وقال لهم صدام: ما جزاء الذي يخون كهذا غير الإعدام؟ ولم يكن فاضل في وضع يساعده حتى على النطق.. واقتيد خارج المكان ليعدم!.. بريئاً من التهمة السخيفة.

في منتصف عام ١٩٨٩ تم القبض على شخص يدعى صباح الخياط، وهو عراقي كان مقيماً في ألمانيا الغربية، وكان يتردد على ملحقيتنا العسكرية في بون، وذات مرة تبرّع للملحقية بمبلغ مائة ألف مارك ألماني غربي، في وقت لم تكن الملحقية بحاجة إلى المال (وقد سرق الملحق المبلغ وهو من عشيرة صدام أيضاً).. وظهر لاحقاً أن صباح الخياط الذي تربطه علاقة قديمة مع فاضل براك يعمل في التجسس ضد العراق، ولم يثبت إطلاقاً وجود أية علاقة له من هذا القبيل مع البراك، ولم يحصل منه على تسهيلات للعمل أو على أية معلومات بل إن لقاءاته به نادرة جداً.

إن صدام غالباً ما يحاول إيجاد الأعذار والأسباب لتصفية معارضيه، وألح أشقاء فاضل البراك عليه قبل أن يُعتقل، للهرب خارج العراق لأنه سيُقتل لا محالة، إلا أنه تباطئ في ذلك فسبقه صدام.

لقد دأب صدام، طيلة حكمه على تعميم الإجرام وإشاعة الإرهاب وتوريط الآخرين، فكثيراً ما يعدم البعثيين بأيدي البعثيين أمام جمع من البعثيين، لإشاعة الخوف والإرهاب، من جانب، وتوريط هؤلاء المنفّذين من جانب آخر، لأنهم إن لم ينفّذوا الأمر فسينفذه غيرهم بهم وبالذين يُراد إعدامهم سوياً!

ويؤكد صدام على شمول ضباط الأجهزة الأمنية والإستخباراتية بتنفيذ هذه الإعدامات، فقد روى لي ضابط ركن في الإستخبارات أنه استدعي في العام ١٩٨٣، من قبل ضابط أمن المديرية، الذي طلب منه الذهاب مع مجموعة من الضباط برفقته إلى مديرية الأمن العامة، ومن هناك تحركوا سوية إلى منطقة صحراوية قرب بحيرة الثرثار، وبعد أن ترجّلوا من السيارة شاهدوا حفرة كبيرة تمت تهيئتها بواسطة أحد الشفلات (وحدة حفر هندسية) ووزعت على الضباط بنادق كلاشنكوف، وبعد دقائق وصلت سيارة باص سعة أربعين شخصاً، أُنزل منها عدد من الأشخاص، وهم معصوبو العيون وأيديهم مكبّلة، إلى الخلف، واقتاد الحرّاس هؤلاء المعتقلين من العسكريين إلى أسفل الحفرة، وهم لا يعلمون ماذا سيحل بهم، وبعد أن ترك الحراس الحفرة، باشر الضباط بإطلاق النار على المعتقلين من الأعلى وإبادتهم، وبعد ذلك تم ردم الحفرة بالتراب من قبل (الشفل)، وقد سألت الضابط: ماذا كان شعورك؟ فقال: «ليس هناك من حل سوى أن أنفذ مُرغماً، إلا أنني ناشدت ربي أني بريء مما يفعلون».

... وهكذا يُدفن شباب العراق بل هكذا يُبادون.. اللهم فاشهد.

وفي ذات مرة من العام ١٩٨١ استدعاني مدير الإستخبارات إلى غرفة القيادة الرئيسية، قائلا: يا وفيق، إن أمن المديرية يشكون من أنك الوحيد بين ضباط الإستخبارات الذي لم يذهب للمشاركة في الإعدامات، قلت له: وهل هذه مهمّتي؟.. وكنت مطمئناً إليه ولإشمئزازه من هذه المواقف، قال: إنها توجيهات الرئيس فأذهب صورياً، خصوصاً وأن الضباط المطلوب حضورهم هذه المرة أكثر من المطلوب إعدامهم، فذهبت، وكان عدد الذين يُراد إعدامهم خمسة أشخاص من العسكريين المعادين لصدام، وعدد الضباط الحاضرين أكثر من خمسة، فقال لي ضابط الأمن: سيدي أنت شاهد الحال فقط، كي لا يُقال انك لم تذهب، وبقيت متفرجاً هذه المرة على ضابط من الأمن العام يحمل مسدساً مزوداً بجهاز كاتم الصوت يعطيه تباعاً للضباط المنفذين، ليطلق كل منهم إطلاقة واحدة على رأس واحد من المطلوب إعدامهم.. وهكذا أردي خمسة قتلى، وتجدر الإشارة إلى أن

أحد الضباط الذين أطلقوا النار أُعدم هو الآخر بعد أربع سنوات وقد سمعت في تلك الواقعة أحد الذين يجري إعدامهم يقول: «والله العظيم لا أعرف شيئاً»، لكن من يسمع.

أما الوضع بالنسبة للأكراد، فكان أكثر قساوة، فقد خوّل المجرم علي حسن المجيد، ابن عم صدام بصلاحيات رئيس الجمهورية في المنطقة الشمالية، ووضعت الأجهزة الأمنية والإستخباراتية في المنطقة الشمالية (كركوك - الموصل - السليمانية) تحت إمرته عندما كان مسؤولاً لمكتب تنظيم الشمال قبل أن يصبح وزيراً للدفاع.. وجرى تحديد منطقة تبعد عشرات الكيلومترات عن الحدود مع كل من تركيا وايران كمنطقة حزام أمني يمنع التواجد فيها، ويضطر المزارعون للدخول إلى تلك المنطقة خفية بين الحين والآخر لمراجعة بعض مخلّفات حياتهم من المزارع والمواد، وفور القبض عليهم يجري إعدامهم من دون الرجوع لأحد، إذ يكتفي ضابط الأمن بأن يخبر علي حسن المجيد بما يلي: «الرفيق المناضل الأستاذ علي حسن المجيد المحترم، تم القبض على عشرة أشخاص في منطقة الحزام وتمت تصفيتهم»، ويعلّق (المجيد) على أصل الأخبار بجملة «بارك الله في الرجال»!

ونتيجة العمليات التي جرت في العام ١٩٨٨ فُقد حوالي مائة وثمانين ألف شخص كردي، ولا أثر لهم حتى الآن، فقد أُبيدوا بموجب توجيهات صدام وعلي حسن المجيد.

وإذا أردنا أن نواصل الحديث عن الجرائم والإعتقالات والإرهاب فسوف نشعر أكثر بالأسى، ولذلك سنكتفي بهذا القدر حالياً.

لقد شدد صدام قبضته على الحكم من خلال الإرهاب، واتخاذ المزيد من إجراءات الأمن الصارم لحكمه، وعلى سبيل المثال، فإن كافة الوزراء وكبار المسؤولين في بغداد لايحق لهم اختيار أفراد حمايتهم وإنما يجري انتداب هؤلاء من قبل الأمن الخاص، الذي يرأسه قصي بن صدام، وبذلك يمكن مراقبة واعتقال كافة الوزراء بإشارة لاسلكية واحدة من قصي..

الوضع العسكري والتسليحي

بعد أن وضعت الحرب مع ايران أوزارها كان من الطبيعي، والمنطقي، أن تتخذ القيادة العراقية قراراً بالمباشرة في خفض حجم القوات المسلحة، ليس فقط للتخفيف عن كاهل الشعب الذي وصل عدد مجنّديه، بمن فيهم قواطع الجيش الشعبي إلى أكثر من مليون وثلاثمائة ألف شخص (نسبة قليلة منهم من الجيش الشعبي فيما كان تعداد الجيش يفوق المليون جندي) وليس لإعادة ترتيب وتنظيم الوضع الإقتصادي للبلد فقط بل لتهدئة مخاوف الآخرين المشروعة سواء أشقاؤنا في الخليج أو بالنسبة للمصالح الغربية في الخليج.

وبالرغم من أن اجراءات لهيكلة بعض القوات غير المهمة قد أخذ بها، فإن هذه الهيكلة اقتصرت على إلغاء بعض الوحدات والتشكيلات والمحافظة على الهياكل والمقرات والمواد والتجهيزات والأسلحة، بحيث تجري إعادة تشكيلها بسرعة عند الطلب، وهذا يمكن أن يدل على عدم صدق النوايا ووجود أفكار وخطط لاحقة، كما أن اجراءات الهيكلة لم تتم بصورة صحيحة وجدية.

▫▫ صدام يمسك بخيوط الشمس! :

وفي الشهر الأخير من العام ١٩٨٩ استُدعيت مع مجموعة من كبار قادة الجيش إلى القصر الجمهوري لتقليدنا الأوسمة والأنواط، وقُلِّدت وسام الرافدين ونوط شجاعة، وبعد انتهاء مراسم التقليد، أخذ صدام يتحدث قائلاً ان أحد الوزراء (ويقصد حسين كامل) اخبره لتوّه بأن سفير إحدى الدول الكبرى استفسر

منه عن أسباب عدم تقليص حجم الجيش رغم مرور أكثر من عام على انتهاء الحرب مع ايران.

وأضاف صدام: هم يملكون أسلحة نووية وغيرها للدفاع عن بلادهم، ولن نسمح بأن يمس العراق بهذه (ومديده وقطع جزءاً بسيطاً من سلة ورد أمامه)، إنهم يخافون من حدايد حسين، (يقصد الصناعات العسكرية)، لقد أمسكنا بخيوط الشمس ولن نفلتها أبداً.

وكان واضحاً أن المقصود بالحديث سفيرة الولايات المتحدة الأميركية، واضطر صدام أن يقول سفير إحدى الدول الكبرى لتجنب التشخيص لكونها السفيرة الوحيدة في العراق.

وفي يوم ١٩٩٠/٤/٢ نبهت إذاعة بغداد لساعات طويلة إلى أن صدام سيلقي خطاباً (تاريخياً مهماً) ومع العصر بدأت الإذاعة ببث الشريط المسجل لخطاب صدام، وفيه كشف عن امتلاك العراق للسلاح الكيماوي المزدوج، وانه يستطيع بواسطته إحراق نصف اسرائيل، وأطلق تهديداته العنترية المعروفة من دون سبب حقيقي.. وبعد ساعات قلائل صرّح الرئيس الأمريكي جورج بوش، الذي كان في جولة محلية، بأن تصريح صدام سيء ولا يخدم أمن العراق، ومنذ ذلك الوقت أخذ التوتر في العلاقات الخارجية العراقية مع الغرب يأخذ بعداً متصاعداً.

إن السلاح الكيماوي المزدوج والمصطلح عليه علمياً بـ«VX» تم التوصل إليه وتصنيعه منذ العام ١٩٨٨ فقد كانت لدينا صناعات كيماوية وتشمل الـ(سي أس) والخردل، والتابون، والزارين وهما عاملان سامان، أما المزدوج فهو عبارة عن عاملين تجري تعبئتهما في القنابل والحاويات، وفي لحظة التمازج يكونان عاملاً ساماً أكثر تأثيراً، وقد بالغ صدام كثير في وصفه لتأثيراته، فهذا السلاح ليس حارقاً ليحرق به نصف اسرائيل بل ساماً، كما أن إبادة نصف اسرائيل يتطلب آلاف الصواريخ، ويفترض أن اسرائيل، لاتتخذ أية إجراءات للحماية، علماً أن الصواريخ التي لدينا كانت دقة إصاباتها سيئة، وان العوامل الكيماوية ثقيلة ولا تؤذي المتواجدين في المرتفعات أو الطوابق العليا.

ما قاله صدام لم يكن سوى تصريح للإستهلاك المحلي، وهو ما حرص صدام شخصياً على تمريره للأمريكان بالطرق السرية، إلا أنه ارتكب خطأ فظيعاً بوضعه موضوعاً حساساً جداً على طاولة الصراع العلني، ولم يجلب هذا التصريح للمنطقة والعراق إلا التوتر وكان علينا أن نتوقع رداً، وعندما صعّد صدام من لهجته ضد اسرائيل في يوليو ١٩٩٠ لردعها من تدمير المفاعلات النووية، على غرار ما قامت به في العام ١٩٨١ توقعنا رداً اسرائيلياً عنيفاً باستخدام صواريخ (أريحا) المجهزة برؤوس نووية. وهذا لايعني أننا نخشى اسرائيل أو غيرها، بل ضرورة حساب الأمور بدقة.

إن مثل هذا التصعيد الذي لجأ إليه صدام، لم يكن له ما يبرره، ولن يذهب ضحيته سوى الشعب العراقي المبتلى.

وفي الحقيقة لم يكن صدام مغتراً بالسلاح المزدوج، فقد توصلنا إلى صناعة أسلحة بايلوجية (جرثومية) إلا أنه خشي من ردود الفعل العنيفة في حالة الإعلان عنها. كما أن البحوث النووية لم تعد بحاجة سوى لعام واحد أو أكثر قليلاً للتوصل إلى انتاج أول قنبلة نووية عراقية.

وقبيل هذه المرحلة، وصلنا أمر تحريري بخط صدام يقول «يُبلّغ ممثل الإستخبارات الأميركية أن لاحاجة لبقاء ممثل لهم في بغداد». وقد أُبلغ ممثل الـ(CIA) بذلك فاستغرب الأمر استغراباً شديداً قائلاً: «أرجوكم تأكدوا، فإن مثل هذا الأمر سيترتب عليه موقف خطير».

وعلى أي حال، رحل مَن كان منهم معروفاً وفي الواجهة وبقي بالطبع من لم يكن في الواجهة، وبذلك طُويت صفحة ثماني سنوات من المساعدات الأميركية للعراق. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأميركيين قدموا لنا عروضاً كثيرة بإرسال عدد من الطيارين من ضباط سلاح الجو الأميركي لتدريب طيارينا وإرشادهم إلى كيفية التخطيط للعمليات الجوية، ومهاجمة الأهداف. إلا أن صدام كان متوجساً منهم، ويرفض أي شكل من أشكال الإتصال الأميركي مع القوات المسلحة، ويصر على أن يبقى هذا الإتصال معنا فقط، لأنه يخشى من تحول هذا الإحتكاك للتآمر عليه شخصياً.

استمر العراق ببناء قواته المسلحة وتحديثها وتجهيزها بأحدث المعدات، ووجهت الأموال الطائلة للتصنيع العسكري وأسلحة الدمار الشامل والصواريخ، ومختلف أنواع الأعتدة، فيما بقيت الصناعات المدنية في غاية التخلّف. وجرت مناقشات مع دولة عربية أو أكثر لبيعها عدداً من المدرعات والدبابات التي يجري تجميعها في العراق، إلا أنها لم تشتر منها شيئاً.

إن التوجه للتصنيع العسكري سبب كارثة كبرى للصناعات المدنية، حتى قبل وقوع الحرب، فكذّبوا علينا عندما قالوا انهم سينتجون حوالي مائة ألف سيارة مدنية. وبدلاً من ذلك، ظهر أن صناعتنا، حتى من علب الكبريت، لا تكفي لسد خُمس الحاجة المحلية، ناهيكم عن كل مستلزمات الحياة، من الملابس وأدوات السيارات ومواد البناء كالحديد الخشب وما إلى ذلك. وتسببو في تدمير الزراعة عندما افسدوا الفلاحين ودفعوهم للهجرة إلى المدن نتيجة الخطط الزراعية الفاشلة.

ووفقاً لذلك، وبسبب هدر الحكومة لأموال العراق وللخروج من حرب ايران بديون تبلغ حوالي مائة بليون دولار، ولخطل السياسة الإقتصادية، تراجعت قيمة الدينار العراقي من (١٠٥٠) فلساً كويتياً عام ١٩٧٩ إلى (٦٥) فلساً كويتياً في يوليو تموز ١٩٩٠ .

إن الأسلحة الجرثومية والكيماوية لم تجلب لنا سوى المشاكل الكبرى، ولم يجرؤ صدام، بكل عنترياته، على إطلاق صاروخ برأس كيميائي أو جرثومي (التي كانت متيسرة وما زالت) على إسرائيل أو على قوات الحلفاء التي دخلت الأراضي العراقية، لأنه يعلم أن الرد سيكون على رأسه هو شخصياً، كما أن الأمر أدى إلى تسابق ودفع ايران، كما تقول وسائل النشر، على انتاج أسلحة دمار شامل فيما حرمت على العراق بعد حرب الكويت، كما أننا وعندما نشير إلى امتلاك النظام لهذا السلاح فلأنه كان أحد أسباب البلاء، كما أن النظام فتح المزيد من منظوماته أمام المفتشين، واستخدامها للضغط على صدام حتى إسقاطه يعتبر عملاً وطنياً لأن قياس الوطنية والشرف يتحدّد حصراً في المرحلة الحالية في الجهود المبذولة للإطاحة بهذا الأهوج وعدم جعله يفلت من أسوء عقاب وأحق عقاب.

الأجهزة الخاصة

عندما حصلت حركة (١٧ تموز) يوليو ١٩٦٨ الإنقلابية كان في العراق جهازان أمنيان فقط، هما: مديرية الأمن العامة، وتختص بشؤون الأمن العام المختلفة (الأمن المدني)، ومديرية الإستخبارات العسكرية؛ مديرها العقيد الركن شفيق الدراجي ومعاونه المقدم الركن عبد الرزاق النايف، الذي شارك في الإنقلاب وأصبح رئيساً للوزراء ثلاثة عشر يوماً. وكانت هذه المديرية محدودة التنظيم والإمكانات، تختص في الشؤون العسكرية، وتتدخل في الشؤون المدنية العامة في أحيان مختلفة. وبعد الإنقلاب تم تشكيل الهيئة التحقيقية الأولى، وتطوّر تشكيل الهيئة التي أشرف عليها صدام تدريجياً إلى تأسيس مكتب العلاقات العامة، وهو عبارة عن جهاز مخابرات صغير وخفي. وفي هذا الوقت (١٩٧١) ازدادت قوة مديرية الأمن العامة برئاسة ناظم گزار، أحد أشقياء الحزب، وانتشرت سيطرة مديريات الأمن التابعة لها في كافة محافظات العراق، وازدادت كفّتها على الشُعب والفروع الحزبية بشكل أخذ يزعزع قدرات صدام، بالرغم من أن گزار أخفى كرهه لصدام بعناية.

وفي العام ١٩٧٢ تم تطوير مكتب العلاقات العامة الى مديرية المخابرات العامة، وعُيّن عضو القيادة القطرية للحزب سعدون شاكر العزاوي (أحد أصدقاء صدام) مديراً عاماً لها. وقد تتلمذ على يديه فيما بعد برزان وسبعاوي أخوا صدام. وانتقلت مهمة التنسيق مع الجبهة الشعبية لتحرير الأحواز من الأمن العام إلى المخابرات، التي قامت بعمليات تخريب وتفجيرات داخل المناطق العربية من ايران،

وتشمل محافظة الأحواز.

وبعد فشل حركة ناظم گزار، جرى تحويل الإهتمام من مديرية الأمن العامة إلى مديرية المخابرات العامة، التي تتحدد مهماتها بالتجسس الخارجي في الأمور السياسية والإقتصادية والفنية، وبمكافحة التجسس ومكافحة التآمر الخارجي والداخلي على نظام الحكم، والتنسيق مع قوى المعارضة للدول الأخرى. وتراجع دور مديرية الأمن العامة إلى مكافحة الحركات السياسية العراقية ومراقبة الشؤون الإقتصادية، وشُكّلت مديرية اسمها مديرية الأمن الإقتصادي.

وفي العام ١٩٨٤ شُكّل جهاز الأمن الخاص الذي أخذت مسؤولياته تتزايد وتتشعب مع مرور الأيام. ثم استحدثت مديرية الأمن العسكري في العام ١٩٩١، وأُعيد دمجها مرة أخرى بمديرية الإستخبارات العسكرية العامة.

ولكي تنتبه قوى المعارضة الوطنية خارج العراق ومنها إلى قوى المعارضة داخل العراق وتستوعب طبيعة ووسائل وإمكانات الأجهزة الخاصة المستخدمة من قبل نظام صدام الإجرامي، لابد من التطرّق إلى بعض التفاصيل المفيدة، وفقاً لأحكام الضرورة النضالية. فبعد سقوط الطاغية، باذن الله، لاشك أن العديد من مفاصل هذه الأجهزة، بل كافة الأجهزة، سيُعاد النظر في وجودها بالغاء الحلقات القمعية واستحداث أجهزة تخدم أمن الشعب العراقي وتصون مصالحه، فلسنا في حاجة إلى كل هذه الأجهزة. ان ما نحتاج إليه جهاز الأمن الداخلي يعمل وفق القوانين المستوحاة من الدستور الذي يصوّت عليه الشعب، وجهاز الأمن الخارجي مهمته كشف النوايا المعادية للبلد، بعيداً عن الطرق الإستفزازية، علماً أن غالبية الأموال التي صُرفت من دماء الشعب العراقي على الأجهزة الخاصة، في وقت صدام، ذهبت هدراً.

▭ مديرية الأمن العامة:

١- تتواجد البنايات الرئيسية ومقر المديرية في بغداد، منطقة البلديات قرب قيادة قوات الحدود وبناية السوق الحرة عبر قناة الجيش.

٢- مديرها الحالي الفريق الركن استخبارات طه عباس الاحبابي من منطقة

الأحباب جنوبي سامراء (حوالي خمسين كيلومترا) وهو من البعثيين الأوائل. عضو مكتب عسكري في الحزب عمل طويلاً في الإستخبارات والأمن العسكري وهو ليس من الظلمة أو المجرمين، بل مواطناً صالحاً ومخلصاً.

٣- مهمة هذه المديرية مكافحة الأحزاب السياسية (عدا حزب البعث)، ولا علاقة لها بالمهام الخارجية.

٤- أُعيد ارتباط مديرية الأمن الإقتصادي بها بعد فصلها من وزارة الداخلية ويشمل الأمن الإقتصادي مكافحة المتاجرة بالعملات الصعبة ومراقبة أسعار المواد وخاصة الغذائية.

٥- تتواجد لها مديرية أمن في كل محافظة من محافظات القطر ومعاونية أمن في كل قضاء، عدا مدينة سامراء التي جرى فتح مديرية أمن فيها بعد التحاقي العلني بالمعارضة.

٦- يرتدي أفراد هذه المديرية الملابس المدنية، وتستمد ضباطها من كلية الأمن القومي (وسابقاً من ضباط ومفوضي الشرطة).

٧- يتقاضى الضباط والمراتب مخصصات إضافية ويتنقل الضباط بسيارات مدنية خاصة.

٨- تشرف عناصر الأمن على المراقبة الهاتفية في البدالات المدنية (المقاسم)، وتفرض الرقابة على الهواتف حسب رغبتها عدا أن يكون الخط مطلوباً مراقبته من قبل الأجهزة الأخرى.

٩- غالباً ماتكون الحراسات ضعيفة عدا في المديرية العامة.

١٠- غالبية أكشاك بيع الكتب وغيرها تعود إليهم وينسقون مع الباعة المتجولين.

▫▫ جهاز المخابرات:

١- تتواجد بنايته الرئيسية في بغداد قرب جسر الخر، وجوار معرض بغداد الدولي.

٢- مديرها الحالي مانع عبد الرشيد التكريتي، وهو شخص عديم الخبرة

والكفاءة، إلا أنه من أقرباء الطاغية ومن قصبة العوجة، تعادل درجته (درجة وزير).

٣- مهمة الجهاز مكافحة التجسس، ولها مديرية عامة بهذا الاسم، والحصول على المعلومات السياسية - الإقتصادية - الفنية عن الدول المجاورة من خلال المديرية العامة للخدمة السرية، وتقع على هذه المديرية مسؤولية التنسيق مع فصائل المعارضة للدول الأخرى، ويركز الجهاز جهوده حالياً في العمل المضاد للمعارضة الوطنية العراقية في الخارج وكذلك داخل العراق، وعليه تقع مسؤولية تنفيذ الإغتيالات خارج العراق.

وله مديريتان عامتان للأمور الإدارية والفنية وحاسبة الكترونية، كما ترتبط به الحاكمية وهي جهة التحقيق والتعذيب والمحاكمة وتقع في بغداد قرب شارع النضال، حيث قُصفت خلال الحملة الجوية.

٤- لها مديريات في المحافظات.

٥- يرتدي منتسبوها الملابس المدنية عدا بعض أقسام المقر - المكتب الخاص - فيرتدون الملابس زيتونية اللون.

٦- تصرف لهم مخصصات إضافية ويتنقل الضباط بسيارات مدنية خاصة.

٧- يسيطرون على أغلب الوظائف في السفارات العراقية في الخارج تحت واجهة سكرتير أول - ثاني - قنصل - ملحق تجاري - ملحق ثقافي... الخ.

▫▫ مديرية الإستخبارات العسكرية العامة:

١- يقع مبنى (مباني) المديرية على ضفة نهر دجلة من جهة الكاظمية في مدينة بغداد جوار جسر الأئمة.

٢- مديرها الحالي اللواء الركن معتمد نعمة التكريتي من (البيجات)، وهو من الدورات المتأخرة وما زال أقرانه برتبة عقداء وحصل على امتياز الترقية لرتبتين لكونه من أقرباء صدام، ضابط غير معروف في الجيش شغل منصب قائد فرقة النداء حرس جمهوري وملحق عسكري في تركيا.

٣- تعتبر الإستخبارات أكفأ جهاز عراقي في التجسس الخارجي ولها ضباط

مستخبرون بواجهات مدنية في سفارات بعض الدول؛ الأردن - تركيا - ايران.

٤- تنصب جهود الإستخبارات منذ أواخر العام ١٩٩٤ على متابعة أعمال المعارضة في المنطقة الشمالية من خلال منظومتي استخبارات المنطقة الشمالية في الموصل والمنطقة الشرقية في كركوك أو الشعبة الثالثة (شعبة الأكراد - في مديرية الإستخبارات العسكرية العامة) ولمديرية الإستخبارات العسكرية العامة منظومة استخبارات في محافظة الأنبار والأخرى في البصرة ولها عدد كبير من مراكز الإستخبارات في العديد من المحافظات والأقضية.

٥- في أواخر الثمانينات كانت هذه المديرية ثقيلة بتنظيمها، حيث بلغ عدد شُعَبها أكثر من عشرين شعبة، ووصل عدد أفرادها إلى أكثر من ستة آلاف شخص ثم أُعيد تقليصها عندما تقرر فصل الأمن العسكري منها خلال القصف الجوي، شهر يناير ١٩٩١، واستحدثت له مديرية أمن عسكري تجنباً لوجود الإستخبارات والأمن بيد مدير واحد لا يُعرف ولاؤه تماماً. وفي مطلع العام الحالي ١٩٩٦ أُعيد ربط الأمن العسكري بالإستخبارات بعد تعيين مدير لها من أقرباء صدام، علماً بأنها مرتبطة برئاسة الجمهورية، وكذلك الحال بالنسبة للمخابرات والأمن العام والأمن الخاص.

ووفقاً للتعديلات الأخيرة تُعتبر مديرية الإستخبارات العسكرية العامة مسؤولة عن جمع المعلومات عن الدول الخارجية وخاصة المجاورة وعن قوى المعارضة داخل وخارج العراق وداخل القوات المسلحة من خلال الأمن العسكري.

يتواجد في كل وحدة من وحدات الجيش ضابط أمن إضافة إلى ضابط الإستخبارات، وتوجد في كل من مواقع مؤسسة (حضيرة أمن)، كما توجد سيارات صالون مدنية مزوّدة بأجهزة لاسلكية بعيدة المدى لدفعها إلى قواطع الإهتمام لنقل اخبار الحوادث.

▭▭ جهاز الأمن الخاص:

١ - يرأسه قصي بن صدام.

٢ - مقرّه في القصر الجمهوري.

تتواجد كتلته الرئيسية في عمارة الحياة قرب القصر الجمهوري، مهمته الأساسية (أمن صدام).

٣ - مهماته التفصيلية:

مراقبة - وحماية كافة الوزراء وكبار المسؤولين.

مراقبة كافة الأجهزة الأخرى (المخابرات - الأمن - الإستخبارات).

مراقبة مقرات الفيالق والفرق، حيث تتواجد مجموعات علنية وأخرى سرية للأمن الخاص.

- مراقبة سيطرات الطرق الرئيسية.
- أمن المؤسسات الصناعية المهمة.
- أمن القصور الرئاسية.
- أمن القصر الجمهوري والمجلس الوطني.
- أمن الأسلحة الممنوعة والوثائق السرية.
- تنفيذ الإغتيالات للمعارضين داخل العراق.
- متابعة تحركات المعارضة في الخارج والداخل.
- أمن الإذاعة.
- الإشراف على الحرس الخاص والحرس الجمهوري وترتبط قيادة فرقة الحرس الخاص بالأمن الخاص مباشرة.

٤ - يرتدي أفراده الملابس المدنية عندما يُكلّفون ببعض الواجبات داخل المدن والمراقبة، غالبيتهم العظمى يرتدون الملابس الزيتونية.

٥ - التجسس .. بالتلفون:

تعتمد الأجهزة المذكورة وسائل المراقبة المختلفة، بشرياً وفنياً، وأما مراقبة الهاتف فيمكن اعتبارها من الوسائل الشائعة، وقد تعمد الأجهزة الأمنية إلى تسريب معلومات إلى أحد الأشخاص المهمين الحذرين لتحيطه علماً بأن هاتفه موضوع تحت المراقبة. ويأتي المصدر نفسه لإخباره بأن المراقبة قد رُفعت لإزالة الشكوك، فيما تستمر المراقبة على أرض الواقع، وقد تؤدي هذه الطريقة - إلى زيادة اطمئنان

وثقة الهدف ويبدأ بالتحدّث دون مراعاة للجوانب الأمنية.

ومن الممكن تركيب جهاز الهاتف لنقل الأحاديث التي تجري في الغرفة أو المكان الموجود فيه من دون الحاجة لرفع السماعة. وقد أدى جهل العديد من الضباط بهذه الإمكانية إلى الحكم عليهم بالإعدام. وقد ألحت كثيراً إلى أحد الأشخاص أن ينتبه إلى هذا الخطر، وكان يرد علي في كل مرة بأنه لا يصدق وجود مثل هذه الإمكانية، وقد أتعبني كثيراً حتى أقنعته بما أقوله له بحكم خدمتي الإستخباراتية المستمرة.

وفي بعض الأحيان، وعندما يكون الهدف المطلوب مراقبته مهمّاً فلا يكتفي بهذا الأسلوب وإنما يجري اختراق مكتبه ومسكنه وزرع أكثر من نقطة فيه، بواسطة اللاقطات اللاسلكية وتهيئة مأوى قريب منه للإستماع إلى الحديث، بواسطة جهاز استماع FM وتسجيله.

وتعوّل الأجهزة الأمنية على تسخير الأشخاص كالمراسلين والخدم وصباغي الأحذية وبائعي الشاي وعمّال المقاهي والمطاعم والأكشاك. كما يُستخدم العامل النسوي بطريقة منحرفة. فقد تم في إحدى المرات استدراج أحد الملحقين العسكريين لدولة ليست بعيدة كثيراً عن العراق لإقامة علاقة مع إحدى الساقطات وتسجيل ما حل بينهما على شريط فيديو.

واستخدم الأسلوب نفسه مع أشخاص يُفترض أنهم لا ينزلقون إلى ذلك، وجرى التسجيل الصوتي لهم وإعدامهم. من بين أولئك ضابط ركن برتبة كبيرة.

وتستخدم الأجهزة الأمنية وسائل مختلفة لتصفية المعارضين السياسيين، منها ربط قنابل موقوتة بسيارة الهدف، أو باستخدام السموم مثل الثاليوم سيء الصيت، الذي يمكن استخدام جرعة قليلة منه في قدح من الشاي أو القهوة او البيبسي كولا لقتل الهدف، ولا يترك أثراً في الطعم أو الرائحة. كا أن هنالك جرعات تُعطى على شكل كبسولة أو حبة دواء تؤدي إلى إصابة الهدف بالسرطان بعد فترة قصيرة، وتطلق عليها تسمية المواد المسرطنة، وسموم سريعة تؤدي إلى توقف القلب وما إلى ذلك من الوسائل الإجرامية.



مؤتمر القمة وسيلة الإستكشاف والتبرير

.. وجاء دور الكويت

مدى ضرورة القوة البحرية للعراق

التصعيد السياسي والإعلامي

ام هزائم صدام

حرب داخل الإستخبارات لشق القيادة

اللجنة الدارسة لتقييم نتائج المجابهة

الواقع والإدعاء

تقارير وتقييم الإستخبارات للموقف

كشف خطط عمليات عاصفة الصحراء

والخطاف الأيسر

رؤية صدام لاحتمالات وقوع الحرب

صدام يتوعد اعدام مدير الإستخبارات

لجنة العمل الفدائي

مؤتمر القمة وسيلة الإستكشاف والتبرير

أوجدت الحرب مع ايران نوعاً من الترابط بين الإستخبارات ووزارة الخارجية انطلق من الحاجة إلى تبادل معلومات محددة تعلّقت بداية الأمر في توثيق المناوشات عبر الحدود التي سبقت العمليات الواسعة، ثم امتدت لمحاصرة المحاولات الايرانية في الحصول على السلاح، وكانت الإستخبارات تتولى إحاطة الخارجية علماً بما يستجد من معلومات عن عقود ايرانية مع الصين، وكوريا الشمالية، والإتحاد السوفيتي، وايطاليا وغيرها من الدول، فتتحرك الخارجية بطرق مباشرة أو تتبع الطرق غير المباشرة عندما لاتكون علاقتنا على ما يرام مع إحدى الدول، ومثال ذلك تكليف مصر بالتحرك تجاه كوريا الشمالية.

إلا أن العلاقة بين الإستخبارات والخارجية تحددت في أطر معينة، ولم تفتح الباب للإطلاع على ما يجري في فلك الدبلوماسية، حتى وضعت الحرب أوزارها، وشاركت الإستخبارات مشاركة تفصيلية في جولات جنيف الأربع للتفاوض مع ايران، وأتاحت لي هذه الجولات الفرصة لتكوين علاقة تعارف مع طارق عزيز والأشخاص المهمين في الوزارة وخاصة الدكتور رياض القيسي، والدكتور عبد الأمير الأنباري، والدكتور أكرم الوتري، ووسام الزهاوي، ونزار حمدون، وهم (وفيما بعد) محمد سعيد الصحاف وسعد عبد المجيد الفيصل، الأكثر إطلاعاً في حقيقة ما يدور خلف الكواليس.

وما أن انفضّ مؤتمر القمة العربي في الرباط أواخر العام ١٩٨٩ حتى أخذت الغيوم تتلبد في الأجواء السرية للعلاقات العراقية المصرية، فقد توّج هذا المؤتمر عودة

مصر إلى جامعة الدول العربية، ومن دون شك فقد كان للعراق دور واضح في هذه العودة بل الدور الأكثر تأثيراً، بعد أن لعب الدور الأكثر تأثيراً في مؤتمر القمة في بغداد عام ١٩٧٨ الذي أصدر قراراً بعزل مصر، وبعد هذه العودة لم تعد مصر بحاجة إلى السياسة العراقية بقدر حاجتها إلى إعادة موازنة سياستها العربية عموماً بما يتوافق مع منطلقاتها الخاصة.

وبعيد عودة الوفد العراقي برئاسة صدام من مؤتمر الرباط تسرّبت إلينا أنباء التقاطع المتضاد بين سياسة سورية - وصدام، في حين اتقن إحكام التكتّم على ما دار مع الرئيس مبارك إلى بضعة أسابيع تلت المؤتمر.

فقد فوجعنا بوصول تعليمات مشددة من رئاسة الجمهورية لخنق التنسيق الإستخباراتي مع إدارة المخابرات الحربية والإستطلاع في مصر معللاً بوجود تغلغل اسرائيلي متزايد وخطير في مصر ووجود تنسيق بين المخابرات العامة المصرية والموساد الإسرائيلي، وهو إتهام خطير لا تُفرض صحّته، وقد ترتب على هذه التعليمات سلسلة من الإجراءات تضمنت:

- تقليص مستوى وعدد الزيارات تدريجياً.
- حصر وتحديد نطاق المعلومات التي يتم تبادلها.
- تضييق مجالات التنسيق في المعدات الفنية.
- تقليص التداخل التدريبي، علماً أنه جرى في مراحل سابقة وبدءاً من العام ١٩٨٤ انتداب ضباط من المخابرات الحربية المصرية لفتح دورات خاصة في بغداد، إلا أن أياً منهم لم يستخدم في الأركان العامة أو في التخطيط الحربي.

واتضح لنا فيما بعد أن صدام ووزارة الخارجية إنزعجا مما رُصد من تحوّل فجائي في الموقف الرسمي المصري منذ عودة مصر إلى الصف العربي وحضورها قمة الرباط، فقد تحدث أحد وكلاء وزارة الخارجية (ولا يسمح الموقف بذكر اسمه حالياً) قائلاً: «لقد تنكّر المصريون لدورنا القوي في إعادتهم إلى الأمة من عزلتهم، ويبدو أنهم يسيرون على طريق يبتعد عنا بزاوية منفرجة، ونخشى أنهم يسعون للإنتقام منا لدورنا في مؤتمر قمة بغداد بعد أن انتهت مصلحتهم بنا، والرئيس

منزعج من سياستهم ومواقفهم الأخيرة».

حاولتُ الإستيضاح منه أكثر من ذلك، إلا أنه كان متحسساً حذراً، ومع ذلك أضاف: «هنالك بوادر لتناغم مصري - سوري - سعودي، ومثل هذا التناغم قد يكون موجهاً في غير صالحنا، وعمنا (ويقصد الرئيس) لايؤمن بتعدد الألوان في السياسة فإما أبيض وإما أسود».

▭▭ أهداف النظام لفترة مابعد الحرب مع ايران:

وكانت أهداف وسياسة النظام لفترة ما بعد الحرب مع ايران تتمثل في مايلي:

- إعادة تشديد وتوثيق سلطة النظام في الداخل.
- المحافظة على أكبر قدر ممكن من القوات المسلحة.
- المضي في المشاريع الصناعية العسكرية.
- التخلّص من العمالة الوافدة.
- المشاغلة الزائفة بايجاد تحوّل في شكل الحكم.
- تقليص النفقات وإلغاء دعم أسعار بعض المواد التي استلزمتها ظروف الحرب الطويلة لتهدئة مشاعر الناس تجاه الخسائر البشرية الهائلة.
- إعادة استئناف الحرب التآمرية على الأعداء العقائديين والتقليديين، لفرض النفوذ والهيمنة الإقليمية وهذا يتطلب إنحيازاً أو تحييداً، مصرياً، واستقطاباً وارضاءً مرحلياً للسعودية.

ولتنفيذ ما هو أساسي من أهداف مرحلة ما بعد الحرب فان الحاجة تدعو إلى المزيد من الأموال، وكانت عائدات النفط لسنة ١٩٨٩ لاتساوي شيئاً في نظر النظام إذ أن خدمة الديون من الفوائد كانت تتطلب نصف هذه العائدات تقريباً والبالغة (١٢) بليون دولار، فلابد إذن من مضاعفة حجم الإيرادات المالية وهذا يمكن الحصول عليه من خلال:

١- زيادة أسعار النفط، وهذا يشكّل هدفاً معقولاً (ولكن لا يمكن بلوغه بالتهديد والوعيد).

٢- الحصول على قروض أخرى إضافية. (وهذا ممكن تحقيقه في حالة تأمين حالة مناسبة من الإستقرار).

٣- الحصول على مساعدات مالية خليجية (وهذا يتطلب إقراراً عربياً بأن العراق نفّذ مهمة قومية بتصديه لرياح الشرق في حربه مع ايران (ومثل هذا الإقرار لم يكن بين العرب من هو مستعد لإعطائه أو السكوت عن إعطائه عدا نسبة قليلة جداً ممن تتشابك معهم المصالح إيجاباً).

٤- التلويح باستخدام القوة واستخدامها، وحتى هذه الوسيلة لم يُحسن النظام استخدامها، فالتلويح باستخدام القوة يتطلب إعطاء الفرصة بعده لجني النتائج وهي الحالة التي لم تحصل إذ تداخل التلويح باستخدام القوة بالاستخدام الفعلي لها، ولذلك فقد التلويح خواصه ومبرراته وغايته.

وبانقضاء الربع الأول من العام ١٩٩٠ لم يستطع النظام اتباع خطوات منهجية صحيحة في سياسته وأهدافه مما انعكس على الوضع النفسي لرئيس النظام ودفعه لإطلاق تصريحات واتباع مواقف أكثر تشنّجاً، فكان خطابه في مطلع نيسان ١٩٩٠ الذي هدد فيه بحرق نصف اسرائيل بالسلاح الكيمياوي المزدوج.

▭▭ قمة بغداد:

إن الفشل الذي مُني به صدام في كسب مؤتمر الرباط لمنحه الصفة المعنوية في الزعامة والإقرار بهيمنته الإقليمية اللذين أرادهما مفتاحاً لجذب الإهتمام العالمي إليه شخصياً لتكوين تيار صدامي يخلف الناصرية (مع الفارق بين الاثنين) بالزي الإمبراطوري الشاهنشاهي.

إن هذا الفشل لم يكف لإعطائه الإشارة، فعجّل بدعوة القمة للإجتماع في بغداد في أواخر مايس (ايار) ١٩٩٠، وكانت أهدافها التي تختلف عن أهداف وغايات المرحلة السابقة ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- اعتبارها وسيلة لاستكشاف آخر مواقف الأطراف العربية.
- خلق تبريرات مسبقة لأعمال لاحقة.

- تهيئة تضامن عربي مع سياسة صدام اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية يساعده على فتح حوار متكافئ يعزز من سلطته الشخصية.

- جر وتوريط بعض الزعماء العرب لتبنّي مواقف متشددة تجاه الغرب تساعده للمساومة من وراء الكواليس مع الغرب.

- الحصول على دعم مالي كبير من الخليج من إلغاء الديون السابقة والحصول على قروض أو هبات جديدة.

ونحن كعراقيين يهمنا جداً أن نكون قادرين عسكرياً على حماية بلادنا، ومرفهين اقتصادياً، ونستمتع بالأمن والإستقرار، ونساهم مساهمة فعّالة في الأمن الإقليمي، إلا أن هذه الأهداف السامية لا نريدها عن طريق الدكتاتورية والفردية والإستبداد ولا عن طريق التآمر والإستنزاف كما أن لدينا من الثروات ما يجعل الآخرين ينظرون إليها لو استخدمناها بالأسلوب الصحيح، ولهذه الإعتبارات لانعتبر أن ما يقوم به صدام هو من أجل العراق بل من أجل نزواته الشخصية ومصلحة نفر قليل جداً هم أهله، وهذه طريقة لا تصلح مع العراقيين.

لقد أُجريت استعدادات غير مسبوقة في بغداد تمتد من تزيين الشوارع، إلى تجهيز كافة السيارات وأماكن إقامة الوفود بأجهزة المراقبة الصوتية وترتيب توصيلات للمراقبة الفديوية لأجنحة الإقامة وتم تشكيل لجنة مشتركة من الأمن الخاص والمخابرات والإستخبارات لتأسيس المتطلبات اللازمة وتفريغ الأشرطة وتقديم تقرير مجمل يومي بالتفاصيل المهمة، وفي إجراء نادر الإستخدام جرى توقيع أعضاء الفريق المشترك على تعهد يبين أن مَن يُفشي هذا السر سيواجه حكماً فورياً بالإعدام.

وجاء الزعماء العرب بعضهم راغباً وبعضهم مضطراً وكمراسم روتينية للبعض الآخر، وبات الكثير من غاية المؤتمر معروفاً، ومن بين ما عُرف انه لغرض دعائي واستفزازي وابتزازي، وربما للإستماع إلى محاضرات في الوطنية والقومية والتقدمية!، فحضر الجميع عدا سورية ولبنان.

حضروا مرحّباً بهم، إلا أن عيون العراقيين شاخصة إلى السماء بالدعاء أن

لايُدعم صدام مرة أخرى ليزيد من بطشه في الشعب، فما أن انتهت الحرب مع ايران حتى سيقت ثلاث مجموعات من شباب العراق إلى المعتقلات الإنفرادية بتهمة التآمر للإطاحة بالحكم بثلاث حركات منفردة، فاعدم منهم حوالي الثلاثين ضابطاً وخضع أكثر من مائة لتعذيب متواصل لعدة أشهر وسجناً انفرادياً لسنتين.

وأخذ الجميع يراقبون شاشات التلفزيون، وكما هو متوقع علت نبرة التحدي في خطاب صدام متحدثاً بمزايدة مكشوفة عن ضرورة عدم التراجع عن تحرير فلسطين، وخلال فترة المؤتمر قامت مجموعة من المنظمة الفلسلطينية التابعة لأبي عباس بصولة نحو الشواطئ الإسرائيلية بالتنسيق والعلم المسبق من النظام.

.وفي القمة استُخدم موضوع الإنتفاضة الفلسطينية ومنظمة التحرير كحصان طروادة ورابطاً بين الدعم لها وللنظام بأسلوب واضح.

كما حمل على الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل بعنف وناصره في ذلك بقوة عرفات، فيما كان الإثنان يجريان اتصالات سرية مع أمريكا واسرائيل.

وامتلأ الخطاب بالحديث عن الحرب وضرورة إعلان موقف موحد مهدداً بأننا سنستخدم أسلحة التدمير الشامل المتيسرة لدينا إذا ما استخدمت اسرائيل هذا السلاح ضدنا، وأراد بهذا تعميم الخطأ الذي ارتكبه بالكشف عن التطور السري للسلاح، باعتبار ما قاله مطلع ابريل – نيسان كان مقدمة متفق عليها لموقف عربي موحد.

▭ فشل المؤتمر وصدام:

وقد شاهد العراقيون وقائع الخطاب الذي ألقاه الرئيس مبارك عاكساً من نبرته وتقاسيم الوجه والحركة والأسلوب والمضمون ما يلي:

- تناقضاً حاداً مع ما تحدث به صدام.
- تجنباً للإنسياق وراء أحلام الزعامة.
- الإمتناع عن التضادد مع ما تقتضيه المصلحة الوطنية.

فلا حرب، ولا تهديد، ولا تصعيد، ولا وعيد، فاتضح الفشل الأكيد، ولم تُجْدِ

نفعاً الخطب الرنانة والعبارات المتكررة (الامبريالية - الامبريالية - الامبريالية...) فنحن احترقنا بنارها وهم أكلوا عسلها وحضر قائلها في البيت الأبيض عدة مرات بعدها.

وفشل المؤتمر في كل الإتجاهات:

- فلا إطفاء للديون.
- لا قروض ولا مساعدات جديدة.
- لا التزام (حقيقياً) بموقف موحد على الرغم من البيان النهائي وما احتواه.
- لا اعتراف بالدور الاقليمي الفاعل.
- لا تأكيد وتتويجاً للزعامة.

وفشل أيضاً في استثمار الاستكشاف للمواقف واتخاذ موقف متأنٍّ حيث ثبت أن مصر والسعودية وغيرهما ستقف ضد توجهاته، وأخيراً فشل عندما جعل فشل المؤتمر وتصلّب الآخرين مبرراً لخطواته اللاحقة.

تغيير طريقة التصرف:

وما أن انفضّ مؤتمر القمة بالفشل، حتى بدأ النظام بمراجعة سريعة للموقف، فعلى الرغم من المغازلة الخفية لاسرائيل ومحاولة احتواء ردود الفعل الأمريكية، فان الإستمرار بنفس الأسلوب السابق قد يقود إلى ضربة أو ضربات اسرائيلية (انتقائية) لأهداف مهمة علمياً لدينا، وربما ضربات مفاجئة إلى مقرات صدام الرسمية والشخصية، وعندما تؤمّن المباغتة فإن احتمالات الإصابة به تُصبح مرجّحة، وهذا هو مكمن الخطر!

ولتلافي الموقف، صدر توجيه من رئاسة الجمهورية بتقليص الاحتكاك السلبي باسرائيل بما يتعلّق بنشاطات الإستخبارات والتوقف عن السعي للحصول على معلومات عن أهداف تدل على وجود نوايا معينة لدينا، وإعطاء كل ما يعكس عدم وجود نوايا عدائية لدينا في المرحلة الحساسة الراهنة:

وطبقاً لذلك جرى تسريب معلومات إلى أحد المتعاونين المزدوجين من أحد

الصحفيين الفلسطينيين في (دولة أوربية) والذي يتردد باستمرار إلى اسرائيل مفادها أننا لاننوي إطلاقاً مهاجمة اسرائيل، وقد تكونت العلاقة مع هذا الشخص منذ العام ١٩٨٦ وقدمنا له مساعدات مالية بآلاف الجنيهات الاسترلينية، ولا زال ينشر اخباراً لصالح النظام، وكان اتصاله مع الملحق العسكري العراقي في لندن العقيد الركن حسين علي السامرائي.

كما تولى جهاز المخابرات تكليف أشخاص مهمين من الفلسطينيين بإعطاء هذه الرسالة خلال احتكاكاتهم السرية سابقاً والعلنية بعد إعلان اتفاقات أوسلو (إلى الإسرائيليين).

وتوخى النظام في المرحلة الأخيرة التي سبقت اجتياح الكويت إبقاء القنوات مفتوحة مع الأمريكيين وإشعارهم بأنه لاينوي تهديد إمدادات النفط عبر الخليج، إلا أنه وفي الوقت نفسه لم يستطع اقناعهم بالاطمئنان الى نواياه وتوجهاته، وتشير الوثائق التي جُلبت من وزارة الخارجية الكويتية والإستخبارات بعد الإجتياح بصورة جلية أن الأقمار الصناعية ومصادر المعلومات الأمريكية كانت تتابع تحركات وتحشدات قواتنا في المنطقة الجنوبية وأن العقيد المتقاعد والتر لانج أعد تقارير واضحة تدعو إلى الحذر من هذه التحركات وخاصة القوات المدرعة للحرس الجمهوري ومنها فرقة المدينة المنورة المدرعة وفرقة توكلنا على الله المدرعة، والعقيد والتر لانج يُعتبر من أبرز وأهم ضباط الإستخبارات العاملين في وكالة استخبارات الدفاع الامريكية (DIA) وقد أُحيل على التقاعد ثم استخدم في الوكالة بعد إحالته على التقاعد براتب مقطوع إضافة لراتبه التقاعدي، وهذا أسلوب يُتّبع مع الضباط المهمين حصراً والتي تتوقف فرص ترقيتهم إلى الأعلى، وقد التقيت هذا الضابط في بغداد في العام ١٩٨٨ أثناء زيارة رسمية إلى استخباراتنا موفداً من الـ(DIA)، وهو يحسن التكلّم باللغة العربية ولديه إلمام واسع في شؤون الإستخبارات العسكرية، وقد شاهدته في لقطة تلفزيونية عابرة خلال الحملة الجوية مع عدد من الضباط الآخرين برتبة نقيب الذين ترددوا إلى بغداد في العديد من المرات في فترة الحرب مع ايران.

حاول صدام من خلال حديثه المطول مع السفيرة الأمريكية يوم ٢٥/ ٧/ ١٩٩٠ اعطاء صورة مطمئنة وقوية أيضاً إلى الأمريكيين، إلا أنه لم يفهم ولم يستوعب إن كان هو مستعداً لخطأ يسبب ما يسبب من موت الآخرين ولا يقبل بخطأ قد يضر النظام فكيف يمكن لأمريكا أن تسمح باحتلال أو ضم أو توحيد أي شطرين يمتلكان احتياطياً نفطياً كبيراً؟

إن الأمر بالنسبة للأميركيين لايتعلق به شخصياً فقط بل حتى بأوثق أصدقائهم، فأسعار النفط تتناسب طردياً مع حالة السيطرة والتوافق فكلما تقارب واندمج مالكوا النفط كلما أحكموا السيطرة بالطريقة التي يرغبونها.

لقد أخطأ صدام في سياساته وتطلعاته الخارجية، وأخطأت دولٌ عربية في الإفراط بالتعامل معه، وخلال الحملة الجوية الواسعة لم يعد صدام يُخفي بعض مراراته، ففي إحدى زياراته اليومية والمتكررة إلى مقر الإستخبارات السري في العطيفية تحدّث متهجماً على مصر والخليج مشيراً بصراحة إلى ذلك بقوله:

١- لقد أخطأنا في إعادة مصر إلى الجامعة العربية فما كسبناه من علاقتنا معها خلال فترة الحرب مع ايران لايساوي شيئاً مقابل ما كسبته هي، أعطيناها الشرعية، واشترينا منها عتاداً وسلاحاً بأسعار عالية في الوقت الذي كانت تريد هي التخلّص منه لشراء أسلحة اميركية، وأخذت العمالة المصرية بلايين الدولارات، وطوّرنا لهم بعض صناعاتهم العسكرية، وأشركناهم في مجلس التعاون العربي.

ولو تركناهم لحالهم لحصلت لهم اختناقات داخلية قاتلة، ولحصل لمبارك ما حصل للسادات.

٢- ثم تطرق إلى الخليج بحدة أيضاً بقوله: «كان المرحوم عدنان - يقصد وزير الدفاع الأسبق - يدفعني دائماً لكبح جماح مخابراتنا في الخليج حتى أوشك على تكبيلها، وآثرت الإستماع إليه، وأغفلت آراء برزان، والرفيق سبعاوي (إشارة إلى أخويه في فترة اشغالهما برئاسة المخابرات)، ولو كان حياً لعرف كم كان على خطأ في إحسانه الظن، ماذا أعطونا... أعطونا قروضاً إن كانت ميسرة أو غير ميسرة فهي قروض على أي حال، كان علينا أن نطلق يد الإيرانيين في عقر دارهم

ولاتتدخل، حتى يأتون إلينا مدمين...».

والآن، هل كادت مصر ترتكب خطأً في دعوتها (الخفية) لصدام للدخول إلى الحضيرة العربية بدعوى الأمن القومي العربي، يقابل ما يعتبره صدام خطأً بإعادة مصر إلى الجامعة العربية؟ وهل ستكرر مصر محسن نيتها مرة أخرى فتطلق رأيها علناً بأن صدام طبق قرارات مجلس الأمن، وضرورة بدء العد العكسي لرفع العقوبات، كما أحسنت النية عندما وصفت صدام قبيل اجتياح الكويت بأنه (رجل سلام).

وهل يقتنع أحد بأن عودة الحياة إلى صدام، ستدفعه إلى مسار آخر غير الذي سار عليه؟ العراق دولة تأخذ التسلسل الثاني في عالم النفط، وليس هنالك سقف محدد لأسعار النفط بعد بضعة سنوات فهي في طريقها إلى الإرتفاع القوي، فلينظر الخليج ولينظر العرب ماذا سيفعل صدام إن تمكّن من التحصّن تجاه الشعب العراقي، إن الدول التي وقفت في طريقه ولو بعدت آلاف الكيلومترات ستكون مخطئة إذا اعتقدت أنها محصّنة من طغيان صدام فستنساب المليارات من دولارات النفط إلى المنظمات السرية في بلدانهم، وعندئذٍ لا ينفع الندم، وسيكون شعب العراق في حِلٍّ من اللوم.



وجاء دور الكويت

خرج صدام من الحرب مع ايران محمِلاً العراق ديوناً طائلة. وتراجعت خطط التنمية الإقتصادية أو شُلّت بصورة مفجعة، ولم يحقق أياً من أهداف الحرب. فقد أجج الطائفية بدل صد الرياح الايرانية الجديدة. وتسبب في التفاف الايرانيين حول نظام رجال الدين بدل زعزعتهم، أو تفكيك ايران، وجرح الأكراد جرحاً عميقاً بعمليات الأنفال، بكل ما حملته من مآس وقسوة واستبداد، واستعمال واسع للعوامل الكيمياوية، لايمكن لغير المستسلمين نسيانه.

وبقيت تقض مضجع صدام اتفاقية الجزائر التي أقرّ بموجبها ملكية ايران لنصف شط العرب، وهو أمر لم تفعله الحكومة العثمانية (الأتراك) عندما حكمت العراق، ولم يعطه البريطانيون لايران. وهذا الأمر أصبح حديث الناس واستمر يرد الى صدام عن أقوال المواطنين في تقارير الإشاعات وغيرها.

إنه يعرف هذه الحقائق كلها.. ولكن من يجرؤ على الكلام؟!

إن قواتنا قاتلت قتال الفرسان الشجعان في أطول حرب حديثة، مع ايران وحافظت على أرض الرافدين، وهي ليست مسؤولة عن عدم تحقيق أهداف الحرب غير الواقعية. أما الفشل في السوق الأكبر فإنه فشل صدام وأوهامه وغروره.

ولما كان صدام يدرك تماماً حقيقة ما أحاط به، وزيف البراقع، فلابد إذن من جولة أخرى، وهي الكويت مفتاح الخليج وباب العراق نحو بحيرات النفط الكبرى.

يوم ١٠ آذار (مارس) ١٩٩٠ سافرنا الى البحرين أنا والفريق الركن صابر

الدوري في (زيارة عمل)، التقينا خلالها كلاً من وزير الدفاع ورئيس أركان الجيش ومدير الإستخبارات لدولة البحرين. حيث عدنا قبل فترة وجيزة من زيارة لدولة الإمارات العربية المتحدة، التقينا خلالها الشيخ محمد بن زايد قائد القوة الجوية آنذاك ورئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة حالياً، والذي جسّد في كل مرة نلتقيه رفعة الخلق وأصالة العادات وحكمة التصرّف ونقاء الأصل.

وبعد أن عدنا من البحرين وأحطنا رئاسة الجمهورية بنتائج الزيارة، استدعيتُ من قبل سكرتير الرئيس في القصر الجمهوري. وفور وصولي حسب الموعد المقرر أُدخلت إلى مكتب الرئيس. وبعد أن سألني عن حالة الإستخبارات، قال: «قرأت تقريرك حول زيارة البحرين، وقد ربط السكرتير أوليات زياراتكم السابقة إلى الخليج ومنها زيارة الإمارات الأخيرة، إلا أنكم لم تتمكنوا من إجراء تنسيق مع الكويتيين». وبعد أن شرحت له أهمية الخليج في التحرك الإستخباراتي تجاه ايران، وكذلك الباكستان، وأثنيت على موقف المسؤولين في كل من الإمارات والبحرين، أخذ هو الحديث بتمهّل وتركيز - وبدى منزعجاً من شيء ما ذلك اليوم - قائلاً: «دول الخليج لم تفِ بالتزاماتها المالية تجاهنا.. دخلنا حرباً طويلة وأعطينا دماء وصرفنا أموالاً هائلة، وحجّمنا الدور الايراني في المنطقة.. ولم تكتف دول الخليج بعدم التزامها بتعويضنا عما خسرنا من أموال، بل انهم أخذوا يتآمرون مع الأميركيين على ثورتكم». وبالطبع فانه يقصد بالثورة (هو شخصياً).

وأضاف: «أميركا تنسق مع كل من السعودية والإمارات والكويت في التآمر علينا، ويحاولون تخفيض أسعار النفط للتأثير على برامج صناعاتنا العسكرية وبحوثنا العلمية، ولإجبارنا على تقليص حجم قواتنا المسلحة، وعندئذ يتحول نصرنا العسكري على ايران إلى تراجع وتقوقع. وعليكم أن تتوقعوا من الإتجاه الآخر ضربة جوية أو أكثر، اسرائيلية، لتدمير بعض أهدافنا المهمة ضمن مخطط التآمر المذكور. علينا أن نبني ونقوي أجهزة الأمن والمخابرات بأن يكون باعكم طويلاً في الخارج، فاذا اضطررنا الى الرد العسكري فقواتنا تزداد قوة، وإذا اكتفينا بزعزعتهم عن طريق أجهزة المخابرات، فهذا يتطلب كفاءة عالية..».

وقال صدام ايضا: «هناك خلافات مبطّنة في الخليج بين عمان والإمارات، وبين الإمارات والسعودية، وبين البحرين وقطر، كما أن عموم الخليجيين لايحبون الكويتيين.. وعلينا أن نؤجج ذلك». واختتم حديثه بالقول: «إن الدول لاتتكون في التقوقع، وإذا اضطررنا للرد الواسع على الخليج فلن يمنعنا أحد من الوقوف على مضيق هرمز».

انتهى الحديث، وخرجت إلى مكتب السكرتير الذي طلب مني الجلوس ريثما يراجع الرئيس ويعود. وبعد قليل عاد ليقول لي: «ما سمعته لك فقط»، وأخرج من خزانة جواره ساعة يدوية رجالية وقدمها هدية لي.. خرجت من مكتب صدام وأنا أفكرُ ولم أعتقد أنه سيفعل ما فعله لاحقاً.

في المرة السابقة حاربنا ايران، ووقف معنا عرب الخليج بأموالهم وعلاقاتهم وموانئهم ووقف الغرب معنا وساعدنا (بعض العرب) والغرب في التوصل إلى صناعة كيمياوية واسعة، وخرجنا من الحرب بما خرجنا.. فكيف سيكون حالنا هذه المرة عندما نحارب الأشقاء العرب وحلفاء الأمس؟ من المؤكد أننا لن نجد نصيرا.. وطويت الأفكار في ذهني لأنشرها وللمرة الأولى هنا.

وتصاعد الموقف إثر خطاب صدام في ١٩٩٠/٤/٢ الذي أعلن فيه عن امتلاكنا السلاح الكيمياوي المزدوج.

وفي ١٩٩٠/٥/١٠ سافرت إلى تركيا للتحقيق مع الملحق العسكري العراقي هناك العميد الركن فاضل احمد السبتي السامرائي، في احتجاج المخابرات بشدة على شتمه أحد حراس السفارة من عناصر المخابرات، الذي ادّعى أن السامرائي أوغل في شتمه، وصولاً إلى مدير المخابرات سبعاوي ابراهيم الحسن (أخ صدام من أمه) وهو بيت القصيد.

وفي ١٩٩٠/٧/٤ سافرت إلى الباكستان في مهمة التقيت خلالها مستخبرينا العاملين في كراتشي واسلام اباد. وعندما كنت هناك، تطوّرت التهديدات المتبادلة بين صدام واسرائيل إلى حد خطير، وأدركت بوضوح أن مخاوف صدام أخذت تتصاعد بصورة مقلقة من احتمال ضربة اسرائيلية مفاجئة للمفاعلات النووية

ومختبرات الأسلحة البايلوجية (الجرثومية). وكان هذا الخوف عنصراً ضاغطاً شديداً لنقل المعركة إلى الكويت، وللخروج من الأزمة الإقتصادية (أي الهروب إلى الجحيم)، فانتقلت معركته الإعلامية من اسرائيل إلى دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت، متهماً إياهما بالتآمر الإقتصادي على العراق، وألقى خطابه التهديدي يوم ١٧/٧/١٩٩٠ الذي ردد فيه القول المعروف «ضرب الأعناق ولا قطع الأرزاق».

لقد أعلنت حكومات عراقية سابقة عائدية الكويت إلى العراق، وواجهت ردود فعل دولية وعربية، وبخاصة من مصر إبان زعامة عبد الناصر، وتدخلت الجامعة العربية لحماية الكويت، إلا أن تلك الحكومات لم تقدم على وضع مطالبها موضع التنفيذ، ولم تضع العراق في مطحنة حرب حديثة.

إن الحاجة العراقية لجزيرتي وربة وبوبيان لاتستحق المغامرة، وبإمكان العراق الإستفادة من موانئ البصرة والسيبة والفاو وأم قصر، وتحسين سواحله لتطوير ميناء كبير على رأس الخليج العربي، أما التفكير بالحاجة إلى نفوذ أعمق لبناء قوة بحرية فلا يستند إلى تفكير منطقي أو علمي. فليس ممكناً، ولا ضرورياً، أن يصبح العراق قوة بحرية قوية، للأسباب التالية:

١- بالرغم من وقوع العراق على رأس الخليج العربي، فانه لا يحتل موقعاً بحرياً متميزاً، وليست له أهداف استراتيجية أو مدنية كبرى على السواحل تستلزم الحال الدفاع عنها.

٢- إن حالة التضاد في القوى الإقليمية البحرية تشمل، إذا ما استمرت، القوات البحرية الايرانية - حصراً. أما التفوق البحري العراقي في الخليج فغير ممكن على الإطلاق، مهما بلغت التكاليف المادية للأسباب التالية:

أ - ضيق الساحل العراقي وعدم استيعابه لنشر قوات بحرية كبيرة. ولذلك فإنها تشكل هدفاً سهلاً للغارات الجوية والبحرية الايرانية.

ب - طول السواحل البحرية الجنوبية الايرانية التي تبلغ أكثر من ألف وخمسمائة كيلومتر، مع ما تؤمنه من قدرة واسعة على الإنتشار وصعوبة السيطرة

عليها من قبل قوة بحرية محدودة.

ج - بإمكان ايران السيطرة على الخليج العربي بإغلاق مضيق هرمز الواقع تحت سيطرتها الفعلية.

د - إن السيطرة المفترضة للقوة البحرية العراقية على الخليج العربي، يمكن تداركها بإيصال أنابيب النفط إلى خارج مضيق هرمز والتحميل من هناك.

هـ - طول السواحل الايرانية يعرّض القطع البحرية العراقية المبحرة جنوباً لهجمات جانبية عديدة. بمختلف الوسائل الثقيلة والخفيفة.

و - يمكن للعراق تعويض توجهاته البحرية ببناء قوة جوية فاعلة تستخدم للأغراض الجوية والبرية والبحرية.

▭▭ الجهل.. والزعامة:

إن جهل صدام بفلسفة السوق العسكري وموازنات الصراع المقرون بالإستبداد والفردية، وما يترتب على ذلك من تقلّص حجم وأبعاد المشورة التي تقدّم إليه، هو جهل يقوده إلى أخطاء قاتلة. إلا أن طموحاته في الزعامة تقوده إلى أخطاء أعظم وتصور له أحلاماً خيالية وهذا إضافة لما سبقت الإشارة إليه، قاده إلى اجتياح الكويت.

وفي الوقت الذي كان زعماء الدول العربية مجتمعين في بغداد، في آخر مؤتمر قمة عربي شامل (لم تحضره سورية ولبنان) بدأت قوات الحرس الجمهوري تعد العدة لاجتياح الكويت.

وعصر أحد أيام شهر يوليو، ذي الحر الشديد، وبينما كنت أتجول في حدائق الإستخبارات، جاءني إثنان من كبار ضباط الركن وقال أحدهما انه شاهد تحركات واسعة لقوات الحرس الجمهوري في الجنوب، وقال الآخر انه يعتقد أنها لأغراض المناورات التعبوية السنوية، فأيقنت منذ تلك اللحظة أبعاد الموقف ونية صدام اجتياح الكويت، حيث أخفى نواياه عن القيادة العسكرية عدا مجموعة صغيرة جداً.

..وبدأ التصعيد السياسي والإعلامي، وأخذت صحيفة (الثورة) العراقية (الرسمية) تكتب مقالات افتتاحية تهاجم حكام الكويت (وتعتذر من الشعب الكويتي في أن القيادة العراقية لم تستجب لرغبتها بانقاذها من العائلة الحاكمة في الكويت..) مقالات ساذجة تثير السخرية وتدل بوضوح على نوايا مبيتة.

وبعد منتصف لية ١-٢ أغسطس (آب) ١٩٩٠ شرعت قوات الحرس الجمهوري بالتقدم واجتياح الحدود. ومع الفجر أقلعت عشرات طائرات الهليوكوبتر محملة بالقوات الخاصة التابعة للحرس الجمهوري في طريقها إلى مدينة الكويت لاحتلال بعض الأهداف المهمة، ومنها القصر الأميري، فتصدت لها الطائرات المقاتلة الكويتية فتلاطمت فيما بينها وتحطمت ٢٦ طائرة هليوكوبتر بمن فيها من الأشخاص.

وبعد السيطرة على إذاعة الكويت أذيع (البيان رقم واحد) بالثورة من قبل مذيع عراقي حاول تصنّع النبرة الكويتية. وكان غطاء الثورة للاجتياح العسكري غطاء هزيلاً، يعكس عمق التخلّف في ذهنية الطاغية.. بلد غني وشعب ينعم بثرواته وتصونه القوانين، من يصدق أنه مستعد، تحت أي ظرف من الظروف، للتفكير بالتوحد مع بلد تحكمه شلّة ظالمة بقيادة فرد أهوج؟!

وبدأت ردود الفعل الدولية العنيفة تجاه هذا الإجتياح الواسع، وبدأت معها أعمال التطبيع وتغيير الهوية والإنتشار العسكري الواسع للقوات العراقية.

كان اجتياح الكويت قراراً فردياً بالدرجة الأساسية، ولكن من الناحية الشكلية حصل عدد من الإجتماعات حضرها مع صدام كل من عزة الدوري، ولم يكن له رأي في الإجتماع، وطه الجزراوي نائب رئيس الجمهورية المعروف بانسياقه وراء صدام، وتأييده له ظاهرياً حفظاً على مصالحه الشخصية، ولارتكابه جرائم بشعة في المحاكمات الصورية لقادة حزب البعث، وطارق عزيز نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الذي أيد الغزو وقلل من احتمالات ردود الفعل الغربية والعربية، وعلي حسن المجيد وحسين كامل والفريق الركن صابر الدوري، وروى لي صابر أنه قدّم تقريراً عن الموقف يتضمن المحاذير المترتبة على الغزو، إلا أن صدام رَكَن التقرير جانباً

من غير أن يقرأه، وقال: «الإستخبارات لا تريد تحرير الكويت».

وشارك في التخطيط العسكري كل من الفريق أول الركن حسين رشيد معاون رئيس أركان الجيش للعمليات آنذاك، والفريق الركن اياد فتيح الراوي قائد قوات الحرس الجمهوري، والفريق الركن صابر الدوري وقائد القوة الجوية، وأخفى الأمر عن وزير الدفاع ورئيس أركن الجيش وهيئة الأركان العامة.

▭▭ أم هزائم صدام:

إن قواتنا وشعبنا براء مما حلّ بالكويت وشعب الكويت من نهب وسلب. فقد كانت سيطرة المطلاع كفيلة بعدم تسرب أو نقل أية مواد الى العراق، إلا بموجب أذونات خاصة. ولم تمنح الأذونات إلا لأفراد الشلّة الظالمة. وقد تم تعيين علي حسن المجيد (ابن عم صدام) حاكماً عسكرياً على الكويت، وانتقل سبعاوي ابراهيم الحسن إليها ليشرف على ترتيبات واجراءات الأمن العام، وفتحت فيها مديرية مخابرات ومنظومة استخبارات، ربطت جميعها به شخصياً. وبوشر بترحيل المواطنين الكويتيين الذين لايرغبون البقاء تحت راية صدام إلى المملكة العربية السعودية، وهجّر مئات آلاف المقيمين، وغالبيتهم من الفلسطينيين، وبُوشر بتبديل لوحات أرقام السيارات الى (العراق - الكويت) وسميت الكويت (بالمحافظة التاسعة عشر) وصدر قرار بمصادرة الأموال المنقول وغير المنقولة للعائلة الحاكمة. وبوشر بنقل المعدات الثقيلة وأنابيب المياه الضخمة ومحتويات مخازن الكويت متعددة الأشكال إلى العراق، باشراف وسيطرة الدولة. وسمح لبعض التجار من أقارب النظام بشراء مواد المحال التجارية والسيارات بأسعار زهيدة، بعد أن جرى تحديد سعر الدينار الكويتي بدينار عراقي واحد، فيما كان يعادل حوالي ١٥ دينار قبيل الاجتياح. وحرّم علماء الدين العراقيون في المجالس والإتصالات الخاصة غير الجماعية تعاطي (شراء وبيع) المواد الكويتية باعتبارها جلبت بالإكراه، حتى وإن جرت تحت غطاء الشراء.. والكثير من أصحاب المتاجر غادروا الكويت فارين بأرواحهم وتركوا متاجرهم بادارة عمال أجانب، باعوها بثمن بخس، وهربوا بتلك

الأموال إلى الخارج.

وسرق أفراد العائلة الحاكمة في العراق محلات الذهب والمجوهرات، واستولوا على أرقى أنواع التحف والسيارات.

وجرى نقل المعدات العسكرية الى العراق لتشكيل (فرقة النداء المدرعة - حرس الجمهوري) منها، ووحدات لصواريخ (هوك) أرض - جو، التي كانت مخازنها في يوم ما ظهيراً لقواتنا (في الحرب مع ايران)... إنه عمل بربري، إلا أنه ليس غريباً على نظام دمر بلده تدميراً مروّعاً وقتل وتسبب بقتل مليون عراقي بحثاً عن الزعامة الموهومة.

وفي الأسبوع الأول من الإجتياح، اتخذ مجلس الأمن قراراً جماعياً بفرض عقوبات تجارية صارمة وشاملة على العراق، فتوقف شريان الحياة بتوقف النفط العراقي عن التصدير، اعتباراً من ١٩٩٠/٨/٦ .

وعلى المسرح العسكري، بدأ حشد القوات في الكويت وجنوب العراق، وأُعلنت التعبئة العامة العراقية ببيان يتضمن أعلى درجات التحدّي لأي تدخل عربي أو خارجي وأشار البيان الى أن أرض الكويت ستكون مقبرة للقوات التي ستدخل (وإنها ستجابه فولاذاً من النوع الذي يكسر ولاينكسر).

ونتيجة التعبئة العامة وصل حجم الجيش إلى حوالي (٦٦) فرقة، غالبيتها ذات مستوى قتالي متدن.

وعلى الجانب الآخر، بدأت أسراب الطائرات المقاتلة الأميركية تصل إلى المملكة العربية السعودية، التي صدرت التوجيهات العليا باستخدام تسمية أخرى لها. وابتدء تدفّق الطائرات مقدمة لحشد واسع لقوات التحالف الذي قادته الولايات المتحدة الأميركية لإخراج القوات العراقية من الكويت.

وفي الأيام الأولى من الاجتياح، كنت معاوناً لمدير الإستخبارات العسكرية العامة لشؤون الإستخبارات عن ايران. وقد تدهورت علاقتي مع المدير العام الفريق صابر منذ بداية العام ١٩٨٩ عندما اتُهمتُ باشتراكي في مؤامرة لقلب النظام دون توفر أدلة ضدّي، ولأن عقدة المدير العام قد طفت على السطح، عندما أخذ كبار

القادة يرددون أن نصر الإستخبارات في الحرب مع ايران يعود إلى كفاءة وخبرة وفيق السامرائي. ولا يمتلك الفريق صابر سوى التوقيع، واعتقد بأنهم سيتمكنون هذه المرة من دحض هذه الأقوال، فقرر إغفال وجودي. وكانت مثل هذه الأنفاس المريضة طيبة لدواخلي النفسية. فلا رغبة عندي في المشاركة بحرب قذرة ضد الأشقاء العرب، أو حتى في أي حرب يجرّنا إليها نظام متسلّط غير شرعي، لأن العراقيين ليسوا قطيعاً يجرّهم ويدفعهم صدام إلى حيث يشاء.

وكما هو متوقّع، لم تمض ثلاثة أسابيع حتى جاء هاتف طلب النجدة من الفريق صابر مباشرةً قائلاً: «لقد احتجتك يا أخي وليس كل ما يحصل يُقال». وكانت تلك المكالمة مزعجة لي إلى حد كبير، فقررت أولاً إذلاله. وبعد هدوء ومراجعة، قررت إضافة إلى ذلك، استخدام المهمة الجديدة لخدمة وطني ومحاولة تخليصه من المحنة الكبرى الجديدة.

تقرر دمج معاونيتي مع معاونية الإستخبارات العامة في معاونية واحدة وإقصاء المعاون السابق من منصبه، وقد أصررت على إجراء ذلك بعلم رئيس الجمهورية مباشرة. وفي ذروة التحضيرات للحرب، دارت حرب أخرى في أروقة الاستخبارات، وقد آن الأوان لكشف حقيقة موقف الاستخبارات تجاه كافة الدول الأخرى (عدا ايران) لضرب عصفورين بحجر واحد؛ الأول: زعزعة الثقة بين صدام وقادته وخصوصاً مدير الاستخبارات العسكرية الأقرب إليه، الذي عاش منافقاً ومرائياً بصورة غير اعتيادية. والثاني: تخويف صدام من أن عدم قدرتنا على تغطية المعلومات اللازمة ستسبب مشكلة عويصة لنا في الحرب.

وأظهرت لصدام جوانب العجز الاستخباراتي الشامل تجاه السعودية - تركيا - اسرائيل - وسوريا بموجب مذكرات تحريرية من الضباط الاختصاصيين. وفي المقابل حاول الفريق صابر جمع أصواتاً لإخبار صدام بأني أخذت اتمرّد على أوامره، لأني أريد التملّص من الحرب، وكان مدير مكتبه الخاص ينقل إلي كل ما يحصل بأمانة تامة ساعة بعد ساعة... وعندئذ قررت أن أصعّد من هذه المجابهة، فكتبت إلى صدام بأن الفريق صابر يدّعي بأنك انفردت بقرار اجتياح الكويت،

وهو متشائم مما يحصل، علماً أنه كان يثني على صدام وجهاً لوجه ويتحدث بحضوري عن عظمة تحرير الكويت... وعندئذ وصلتُ إلى العصب الحساس لصدام: فقد اكفهرّ وجهه وقال: «سوف يعلم صابر ماذا تعني خيانة عضو في القيادة العامة».. وأردفت قائلاً: وستجدني أميناً في كتابة تقارير الإستخبارات وسأقول ما أراه صحيحاً حول الموقف والاحتمالات.

وفي ذات يوم جاء صابر الدوري إلي متوسلاً أن أنسى الماضي وجفاءه لي بعد انتهاء الحرب مع ايران. وكان الفريق حسين كامل يكره الفريق على كرهه لأخيه خضر الدوري عضو القيادة القطرية للحزب، فأصبح وضعه سيئاً جداً إلا أن دوره في قمع انتفاضة مارس ٩١ ساعده في التخلّص من التحركات السابقة.

ولنعد إلى استحضارات الحرب الكبرى، فقد تواصل تدفّق القوات البرية والجوية من الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا ودول الخليج العربية ومصر ودول أخرى عديدة. وتجدر الإشارة هنا إلى ان أحد ضباط استخباراتنا جلب كتاباً من مكتب مدير الإستخبارات العسكرية الكويتية بعنوان (حرب الخليج) الصادر عام ١٩٨٣ المعد من قبل هيئة من المختصين والكتاب الأميركيين. وقد تضمن الكتاب سيناريو مقترحاً لمجابهة هجوم سوفيتي أو عراقي لاحتلال الكويت ومنابع النفط الخليجية. وخلص الكتاب إلى ضرورة بناء وتقوية قوة الإنتشار السريع، وأن تُراعى في أي رد فعل أميركي أهمية تدويل القضية بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، ويقتضي ذلك دفع دول غربية وعربية للمشاركة العسكرية في مثل هذه المواقف. وهذا ما حصل بالتمام!

▫ الواقع والإدعاء:

وفي يوم ١٩٩٠/٩/٦ قدمتُ مقترحاً لتشكيل لجنة لدراسة وتقييم نتائج المجابهة المحتملة. وتم تشكيل اللجنة بأمر من رئاسة الجمهورية، برئاسة الفريق عامر محمد رشيد مدير هيئة التصنيع العسكري واللواء الطيار الركن كمال معاون قائد الجوية للدفاع الجوي، واللواء الطيار الركن خلدون التكريتي معاون قائد القوة الجوية

للعمليات، والعميد الركن خالد حسين مدير التخطيط العسكري، والعميد الركن نجيب العاني مدير الحركات العسكرية (وكالة) والمستشار العلمي لوزير الدفاع، والعميد الركن وفيق السامرائي معاون مدير الإستخبارات العسكرية العامة. والجميع مقتنعين أن كارثة ستحلّ بالعراق، عدا الفريق عامر محمد رشيد الذي غالى بالمعنويات والقدرة على المجابهة. إلا أن الغالبية تجنبوا إظهار حقيقة موقفهم ورؤيتهم. وقام معاون القائد للدفاع الجوي بعرض سيناريو المجابهة، وخرج بنتيجة لاتدعو إلى التشاؤم، فدخلت معه على خط النقاش بتقديم افتراضات عديدة، حتى اضطر إلى الإعتراف بأن دفاعاتنا الـجوية ستعجز في النهاية عن المحافظة على سلامـة الأهداف الحيوية بعد أن شحب وجهه من الخوف عند الوصول إلى الحقيقة.

ومن بين ما قلته أن الحلفاء سيستخدمون وسائل الكترونية للتشويش على وحدات الرادارات والسيطرة الجوية، ورادارات الطائرات، وعندئذ سيتعذر استخدام طائراتنا في مهام الدفاع الجوي، وهنا تدخل اللواء خلدون لنجدة اللواء كمال قائلاً إن طيارينا سيستخدمون أسلوب (الصيد الحر) أي الإقلاع بطائراتهم من دون توجيه أرضـي ودون تشغيل راداراتهم، مستندين إلى ما يرونه بالعين المجردة، وبذلك أعادونا إلى معطيات الحرب العالمية الثانية التي يستحيل تطبيقها في المرحلة الحالية.

وقال اللواء خلدون: إن طائراتنا ستقوم بمهاجمة آبار النفط السعودية وغيرها وتدميرها. واحتدم النقاش هنا مرة أخرى، مستنداً على عدم وجود أية فرصة لنجاح مثل هذه المهمة، لأن المنطقة الجنوبية والخليج العربي، حتى الضفة البعيدة واقعان تحت مدى كشف طائرات (الأواكس)، وهنا انفرد معي اللواء خلدون (قائد القوة الجوية حالياً) قائلاً: «يا أخي وفيق أتركنا والله لن تصل طائرة منا، اتركنا لاتبلينا»؟!

اثنان من الحاضرين على الأقل تجاوبوا معي تماماً. وتمكنّا من تغيير صياغة التقرير من تفاؤل كبير إلى إشعار بخطر كبير، مع تقديم بعض مقترحات المجابهة التقليدية السخيفة. وللأمانة فقد استحسن الفريق عامر صلابة موقفي الذي خفف عنه وطئة

المسؤولية التاريخية وقال أمام الحضور وبالنص: «الله يوفقك يا وفيق».

ومن بين ما لاحظته، أنا والعميد الركن خالد حسين، وجود ١٧٠٠ دبابة في الكويت جنوب مضيق المطلاع (٧٤ كيلو متراً جنوب الحدود الدولية) واقترحنا ترقيقها وسحب نسبة منها إلى الخلف خشية حصرها وتدميرها. وكالمعتاد، فان شكوك صدام تزداد في مجابهة مثل هذه المقترحات، إذ يعتقد أنها إضعاف متعمّد للجبهة. وعلى عكس المقترح صدرت الأوامر بزيادة العدد إلى أن وصل إلى ٢٣٥٠ دبابة!

... وتواصلت فعاليات ونشاطات تحضير مسرح العمليات، فجرى شق خندق تم إيصاله بأنابيب من النفط لاشعال النار فيه اثناء اقتراب قوات الحلفاء. وزرعت حقول كثيفة من الألغام ضد الدبابات والمشاة ونشرت فرق مهمّة جنوب الكويت، بقيادة الفريق الركن صلاح عبود قائد الفيلق الثالث، وعدّة فرق غرب الكويت بقيادة الفريق الركن أياد خليل زكي قائد الفيلق الرابع. واحتفظ بقوات احتياطية شمال الكويت، فيما سحبت قوات الحرس الجمهوري إلى داخل الأراضي العراقية، جنوب وغرب الفرات، ونشر عدد من فرق المشاة على الحدود العراقية السعودية، تجاه منطقة رفحة وعرعر. وبذلك انتشرت الفيالق الثالث والرابع داخل الكويت والثاني والسادس بين صفوان ومقابل عرعر. وأُبقي الفيلق السابع في الحافة الجنوبية لقاطع البصرة والفيلق الخامس في الموصل والفيلق الأول في كركوك، حيث يقودان بضعة فرق من المشاة في المناطق الجبلية. وتم الإحتفاظ بفرقة النداء المدرعة - حرس جمهوري في الشمال، ثم نقلت إلى جنوب بغداد، إضافة إلى فرقة أخرى من الحرس الجمهوري.

واحتفظ بالحرس الخاص في بغداد حصراً، وجرى نقل وإخفاء عشرات الطائرات المقاتلة في المناطق المشجرة، القريبة من بعض القواعد، وتكديس كميات هائلة من أعتدة المدفعية والأعتدة الأخرى. ونتيجة هذا التكديس خسرت قواتنا ٢٠٥ ملايين إطلاقة خفيفة كلاشنكوف مما أحدث عجزاً في خزين الجيش أواخر أيام الإنتفاضة، إذ انخفض الرصيد إلى ٢٧٠ ألف إطلاقة فقط.

▭▭ التحذير ... ولكن! :

زوّدنا القيادة العامة للقوات المسلحة ورئاسة الجمهورية بالعشرات من تقارير الإستخبارات عن حشد وفعاليات ونوايا الحلفاء، ولم يساورنا الشك لحظة واحدة في أن الحرب ستقع لامحالة إذا لم يجر الإنسحاب الشامل من الكويت، وتضمنت تقاريرنا ما يلي:

١- ان حجم القوات الجاري حشدها تجاوز غرض الخداع والردع والعمليات الدفاعية، وإن مثل هذه الجهود الهائلة تدل على نوايا جدية لخوض الحرب الشاملة في حالة بقاء قواتنا في الكويت. وأزعجت مثل هذه التأكيدات رئيس النظام لتكرارها المستمر.

٢- تم وضع سيناريو لاحتمال سير العمليات وأهداف الحرب، وتحديد تفاصيل الأهداف التي ستتم مهاجمتها. وأكدنا بأنها ستشمل كافة أنحاء العراق والكويت، وليس الكويت وجنوبي العراق فقط، كما يتوقع البعض.

٣- حددنا على قائمة الأهداف ما يلي:

أ - مقرات ومراكز القيادة العامة للقوات المسلحة ومقرات أجهزة الأمن والمخابرات والإستخبارات والدوائر العسكرية وأخرى مهمة.

ب - محطات وعقد ومراكز الإتصالات اللاسلكية والسلكية والمحورية.

ج - المنشآت النووية والصناعية.

د - الجسور وبخاصة المؤدية إلى جنوب العراق.

هـ - محطات الطاقة الكهربائية والمنشآت والمصافي النفطية ومحطات الضخ.

و - قيادة القوة الجوية ووحدات الدفاع الجوي، وتشمل مواقع السيطرة والتوجيه، رادارات الكشف، وحدات صواريخ أرض - جو، ومهاجمة القواعد الجوية والطائرات لتدميرها.

ز - مهاجمة الموانئ البحرية وقاعدة أم قصر ووحدات الصواريخ سطح - سطح.

ح - مهاجمة مقرات القيادة التعبوية ومقرات الفيالق والتشكيلات وأكداس

العتاد ووحدات الدفعية ومراكز التموين، لتجريد القوات من مصادر إسنادها التاركي والإداري، ومهاجمة القوات الأمامية وغيرها، لإنهاكها تمهيداً للعمليات البرية.

٤- كان صدام يتغنّى دائماً بأنه سيقلب الحرب ضد الحلفاء كحرب فيتنام، ولإخراج هذا الوهم من فكره، أعددنا تقريراً للمقارنة بين وضع الحرب في فيتنام وحرب الكويت، وتضمّن الموجز مايلي:

أ - كانت حرب فيتنام حرباً بين الولايات المتحدة الأمريكية والكتلة الشيوعية، إذ حظيت فيتنام بدعم سوفيتي وصيني، وان الحرب الباردة بين الغرب والشرق انتهت وستقاتل قواتنا من دون إسناد دولي.

ب - الإختلاف الشاسع بين طبيعة منطقة الكويت وطبيعة فيتنام، فهناك الأحراش والغابات التي تساعد على الإنتشار والإختفاء وإدارة حرب شعبية، وهنا الصحراء المفتوحة التي تلعب فيها القوة الجوية المتفوقة كيفما تريد، ويصعب الدفاع في مثل هذه الظروف.

ج - حرب فيتنام أخذت طابعاً شعبياً عاماً فيما لدينا بؤر انفجار شمال وجنوب العراق.

لقد كانت المغالاة في إظهار القوة والتجاوز على حقوق القادة واعتباراتهم صفات ملازمة للطغيان الصدامي.

ففي فترة التصعيد في الموقف وبينما كان الفريق أول الركن سعدي طعمة وزير الدفاع في طريقه من بغداد إلى البصرة، ومعه قائد طيران الجيش اللواء الطيار الركن الحكم حسن علي الذي شاهد على الصفحة الأولى لجريدة الثورة الرسمية صورة لوزير الدفاع وتصريحاً يتحدى به الحلفاء بالمجابهة. فما كان من الحكم الذي يعرف عنه حبّه للمزاح إلا أن قال: «انظر يا سيدي.. عظيم تصريحك هذا..»، فردّ علي الوزير: «أي تصريح»؟! وبعد تصفحه الجريدة قال: «والله لاعلم لي به».



كشف خطط العمليات

وقبل أكثر من شهر من بدء العمليات، راجع إحدى سفاراتنا في أوربا ضابط صف من القوات الأميركية مدعياً بأنه ناقل بريد وجد نفسه مضطراً لمراجعتنا وتزويدنا بوثائق مفصلة عن تفاصيل خطط الهجوم للحلفاء لاعتبارات انسانية وتتضمن ملف يحوي مئات الأوراق عن تحليل منطقة الحركات واتجاهات الهجوم المقررة، تبدو للوهلة الأولى قابلة للتصديق، وقد قرأتها ورقة ورقة فوجدتها تتضمن معلومات دقيقة وتصورات منطقية، وخلصت إلى أن الهجوم سيتم على الكويت مباشرةً من أتجاه الساحل والوفرة والسالمي، وهجوم على الحافة الجنوبية القصوى لجنوب العراق، وكان في تحليلي لمنطقة العمليات أن تقوم قوات الحلفاء بعمليات مناورة واسعة لعزل وتطويق وحدات الحرس الجمهوري جنوب غرب الفرات، ووضعت الفرقتين ٨٢ و١٠١ المحمولتين لهذا الغرض.

ولذلك اعتبرت أن هذا العريف لم يكن إلا معتمداً مكلّفاً من قبل القيادة المركزية والأميركية لغرض الخداع، وعلى الفور، تم تكليف الوحدة ٨٨٨ (وحدة الواجبات الخاصة) بدفع مجموعات استطلاع عميق على طريق رفحة - عرعر لمراقبة تحرك القوات عليه، ولم تمض أيام قليلة حتى أخذت التقارير ترد إلينا عن هذه الحركة الجانبية المتوقعة، التي حصلت بعد بدء العمليات الجوية، وحصل تحشد في قاطع عرعر، وهذا يعطي تأكيداً واضحاً على أن الفرقتين ٨٢ و١٠١ ستقومان بصولة جوية نحو نهر الفرات جنوب الناصرية، لقطع الطريق البري، وبعد قطع الجسور على القسم الجنوبي من نهر الفرات والبصرة، سيتم عزل الجيش في منطقة

القتل الكبرى.

.. إذن أخذنا من ملف المخادعة الكبرى ما رايناه مفيداً، وأخذنا الحذر مما رأيناه للمخادعة.

لم تكن القيادة المركزية الأميركية تعتقد أن أمامها هيئة استخبارات خبيرة بالإمكانات الفنية، وعدم امتلاكها لهذه الإمكانات يعتبر مشكلة حقيقية فعلاً، إلا أنها ليست قاتلة. فقد كان بإمكاننا متابعة وتحليل الموقف والحشد والنوايا بطريقة مرنة، وخلافاً لما يعتقد الجنرال شوارزكوف قائد القيادة المركزية وقوات الحلفاء، فقد اكتشفنا، وفي وقت مبكر، نواياهم للإحاطة الواسعة على الجناح، إلا أننا اصطدمنا بعنجهية وغرور وعدم إدراك القائد العام.

وفي ألمانيا جاءنا شخص آخر من إحدى القواعد الاميركية، وغيره من الألمان، زودونا بمعلومات مهمة عن حركة القوات وأسراب الطائرات، ما نعتبره من الأسرار، وليس مما هو معلن.

وفي شهر نوفمبر ١٩٩٠ سافرت إلى عمّان للقاء ضابط مصري جاء إلى سفارتنا ليعلن استعداده لمعاونتنا في كشف النوايا والتحشدات، وقدم نفسه كأحد منتسبي تشكيل أُرسل إلى المملكة العربية السعودية.

إن خبرتنا الطويلة والمريرة، في الحرب مع ايران جعلت لدينا القدرة على التعامل مع خطط ونوايا المخادعة المقابلة بهدوء وجدية وكفاءة، لأننا تفننا وأبدعنا بذلك في عمليات التحرير الكبرى، وبالرغم من إنه أظهر صدقاً إلا أن ما يقدمه لن يمنع التدمير أو يخففه.



واقتربت الحرب

وأخذت عقارب الساعة تقترب من موعد انتهاء المهلة التي حددتها الأمم المتحدة، وهي ١٩٩١/١/١٥، وحذّرنا القيادة العامة للقوات المسلحة ورئاسة الجمهورية من جدية الإنذار، وحددنا موعد الحرب بين ١٥ و١٩٩٦/١/١٧، إلا أن لصدام قناعات أخرى ليس لعاقل الأخذ بها، مقارنة بسير الفعاليات والنشاطات على الأرض، وتتضمن هذه الأوهام مايلي:

١- يعتقد أن القوات الأميركية والبريطانية ليست مستعدة لخوض الحرب وتكبّد خسائر بشرية، لأن ذلك سينعكس سلباً على حكومتيهما أمام الرأي العام الداخلي في بلادهما.

٢- فرنسا لا ترغب بالمشاركة في الحرب، وبالإمكان المراهنة على شق التحالف الدولي.

٣- الحرب هزّة عنيفة على مستوى العالمين العربي والإسلامي، وستعلن شعوب الأمة العربية موقفها الرافض للحرب والمؤيد للعراق، وعندئذ ستسقط حكومات وتتراجع أخرى وتبدأ انطلاقة زعامته القومية دونما حدود.. لقد كان يحلم إلى حد كبير بالموقف الشعبي العارم المؤيد لعبد الناصر في تأميمه لقناة السويس وحرب ١٩٥٦ بين مصر والقوات البريطانية والفرنسية والإسرائيلية وليس مستعداً لتفهّم التباين بين المرحلتين، والموقف الأخلاقي والتاريخي لكل منهما: حرب السويس حصلت في بداية النهوض القومي العربي النشط وحرباً بين العرب وغيرهم.

٤- يعتقد أن قواتنا بحجمها الهائل ستستطيع الصمود لفترة طويلة ريثما تحدث

الهزة الشعبية العربية والإسلامية، ويتمزّق التحالف الدولي، أما الصورة لدينا فمغايرة تماماً.

وفي يوم ١٩٩١/١/١٠ تم استدعاء حوالي ١٨ ضابطاً من أقدم ضباط الإستخبارات للإجتماع مع صدام في القصر الجمهوري القريب من جسر الأحرار، وجرى تبادل الحديث مطولاً، ونهض صدام من مقعده وأخذ يمشي بخطى بطيئة في جوارنا، ذهاباً وإياباً، قائلا: «إن أميركا دولة ضعيفة، وقال لي اليابانيون أن لهم ديوناً عليها تبلغ ثلاثمائة بليون دولار.. إن طائرة الشبح أف ١١٧ التي لايكتشفها الرادار يمكن رؤيتها بالعين المجردة.. وإن صواريخ الكروز يمكن إعماء راداراتها بلطخة من الطين أو الغبار المتطاير.. إن ما تريدونه كاستخبارات، سواء كان في الجزائر أو مصر، فمجرّد ان تقولوا صدام يريد أن تقوموا بهذا العمل فستزغرد لكم النسوة.. لن نتراجع عن الكويت وسننتصر»!.

بعد الإستماع إلى هذا الحديث، أيقنت أن الحرب واقعة لامحالة، وأسرعت بعد العودة إلى المكتب لكتابة تقرير مفصّل وشامل يحمل نُذُر الشر والتدمير، وألححت على المدير العام لتوقيعه بعد أن ذيّلت حروف إسمي كاملة كل صفحات التقرير.. وأرسلناه إلى رئاسة الجمهورية والقيادة العامة للقوات المسلحة، وفي اليوم التالي تم استدعائي إلى رئاسة الجمهورية وأُدخلت على الفور إلى مكتب الرئيس، وكان مرتدياً بدلة سوداء، وبعد أن جلست إلى جوار طاولة المكتب بادرني بالقول: «هل شاهدت التقرير الذي كتبه صابر (المدير العام) بكل ما يحمله من روح الهزيمة؟ جبته من دون تردد: «يا سيدي أنا كتبت كل حرف من التقرير بنفسي ويمثل قناعتي الكاملة.. لقد كنت أميناً وصادقاً في كل التفاصيل وسنواجه ضربة مدمرة». فأخذ يناقشني في كل فقرة منه وتمسكت برأيي، فلم يغضب ولم ينزعج، بل قال: «أشكرك وأنت شخص موثوق وكفء»، ولكنه لم يفعل سوى الإصرار على دفعنا إلى الهاوية.

ومع تصاعد درجة الإستعداد للحرب، على طرفي الجبهة، جاءت نُذُر السماء لتحذّر من حجم الكارثة التي ستحل في العراق خلال أيام. فقد أثارت انتباهنا

عشرات الآلاف من الغربان، هبطت في ساعة واحدة في ساحات وحدائق وطرق معسكر مديرية الإستخبارات العسكرية العامة، القسم الأكبر منها من الغربان السود، فيما كان القسم الآخر بألوان بنية فاتحة وغامقة،كانت تنعق إلى حد يثير الرهبة والفزع، ولم تلبث أن غادرت المكان خلال بضع ساعات ونحن في العراق نعتبر الغربان إشارة عن سوء قادم، وفقاً للتقاليد والأساطير الموروثة، ونسميها (غربان البين).



لجنة العمل الفدائي

في خضم التحضير والاستعداد للمجابهة، أصدر صدام أمراً يقضي بتشكيل لجنة إرهابية، تسمى لجنة العمل الفدائي، برئاسة عزت الدوري نائب رئيس مجلس قيادة الثورة وعضوية مدراء أجهزة الأمن والمخابرات. وجرى تكليفي، أنا والفريق الركن طه عباس الاحبابي مدير الأمن العام الحالي للمشاركة في أعمال اللجنة، وقد تذرّعت بكثرة أعمالي وعدم قدرتي على الإلتزام بالإجتماعات واللقاءات والنشاطات اللازمة لذلك، وحصلت الموافقة على استثنائي منها.

استمرت اللجنة في إعداد الوصايا وإنتخاب عدد من الضباط وضباط الصف، من القوات الخاصة وغيرها لتدريبهم وإعدادهم للقيام بسلسلة من أعمال القتل والتخريب، وجرى تحديد الأهداف التالية:

١- أهم أبرز القادة السياسيين في المملكة العربية السعودية.

٢- الجنرال شوارزكوف.

٣- قائد القوات البريطانية.

٤- أفراد الأسرة الحاكمة الكويتية.

٥- محطات تحلية المياه.

٦- محطات الطاقة الكهربائية.

٧- مواقع الإتصالات الهاتفية.

٨- الأهداف العامة في أوربا.

وبدا واضحاً عدم تيسر القدرة على تنفيذ أي من الأهداف المذكورة، فالشعب

السعودي محصناً تجاه المغريات المادية لتوفر سبل الحياة والعيش الكريم في بلاده، وإن اختراق المخابرات المنطوي على إغراءات مادية لايجوز التعويل عليه هناك، فلم تكن لدى أي من اجهزة المخابرات العراقية قواعد أمنية داخل الأراضي السعودية في ذلك الوقت) وإن وُجدت فتكاد عديمة القيمة حتى للعمليات البسيطة..

بعض المنظمات الفلسطينية تعهدت بأنها ستشعل المنطقة وأوروبا، فلم تحرك ساكناً.

جرى التفكير من قبل اللجنة في التوجه للتنسيق مع بعض أفراد القوات العربية للقيام بمثل هذه العمليات وباستثناء الضابط المصري، الذي أشرنا إلى أنه جاء إلى سفارتنا في الأردن ليقدم نفسه للعمل معنا، فقد واجهت المحاولات سداً قوياً، فأقرب القوات الى العراق جغرافيا القوات السورية، المحصنة أمنياً، بعيدة كل البعد عن صدام بعد قطيعة عشرين عاماً.

لم تكن القوات الخاصة العراقية مدربة تدريباً راقياً للعمل خلف الخطوط، والتدريبات التي تتلقاها حسّنت من قدراتها البدنية للقتال مقارنة بوحدات المشاة الراجلة، والتنظيم الوحيد الذي تم تدريبه للقيام بعمليات خلف الخطوط والتخريب والإغتيال هو الوحدة ٨٨٨ (واجبات خاصة)، التابعة لمديرية الإستخبارات العسكرية واستخدمت في الحرب العراقية - الايرانية، إلا أنها لم تكن مؤهلة علمياً وواقعياً لتنفيذ مثل أهداف التخريب داخل السعودية.

في الطرف الآخر استخدمت القوات الخاصة البريطانية بكفاءة عالية في البادية الغربية للبحث عن قواعد الصواريخ أرض - أرض ولأعمال أخرى، وتم القبض على بعض أفرادها. وقد حرصت على مشاهدة أحدهم والتحدث معه مطولاً، كانت قدراتهم كبيرة، واستخدموا بجرأة في أعماق مختلفة. ونجحت وحدات الصواريخ أرض - أرض في المحافظة على ١٧ قاذفة سالمة طيلة الحرب، ولم يتمكن طيران الحلفاء والقوات الخاصة وصواريخ (توماهوك) من إصابة أي منها.

واقتربت ساعة القرار، ومع أول مساء الضربة هبطت أسعار الذهب بصورة ملفتة في العراق، وأخليت المتاجر المهمة وبدأ أهالي بغداد النزوح الى مدن الوسط

وخانقين وانتقلت مقرات القيادة الى المواقع البديلة، وانتقل مقرنا الى جنوب بغداد على طريق الكوت بحوالي ٤٠ كيلومترا في مدرسة زراعية، وكنت أنا آخر الضباط الذين تركوا مقر الإستخبارات في الكاظمية حوالي الساعة الحادية عشرة ليلاً ١٦-١٧/١/١٩٩١.. وبعد حوالي الساعتين ونصف الساعة اشتعلت سماء العراق بنيران الصواريخ أرض - جو التائهة والمدفعية المتصدية للطائرات المغيرة، عاصفة نارية هائلة لم يسبق لها مثيل في التاريخ.. لقد بدأت الحرب التدميرية.



حرب الخليج الثانية

في حوالي الساعة الثانية من ليلة ١٦-١٧/ ١/١٩٩١ كانت قواتنا في أعلى درجات الإستعداد، حيث شرعت القوات الجوية الحليفة، ووحدات صواريخ كروز، في هجوم واسع على مراكز القيادة والسيطرة والاتصالات والدفاع الجوي. ومع الفجر شُلّت اتصالاتنا الميكرويفية بين المحافظات تماماً، وتبعتها الإتصالات المحورية واللاسلكية للأغراض العسكرية. ومع بزوغ الشمس، أدرك صدام حجم الكارثة التي ستحل بالعراق، إلا أنه بقي مكابراً لذات الأوهام السابقة، حين لم يعد له من مجال سوى المكابرة والاستمرار بتلقي الضربات.

وبمرور الأيام، شُدِّدت الأوامر على وحدات الدفاع الجوي للإقتصاد بصرفيات العتاد. وفي مناورة رخيصة ومكشوفه، أمر صدام وحدات الصواريخ أرض – أرض بتوجيه ضربات صاروخية على إسرائيل، لكسب ود وعطف الشعوب العربية، ولإحراج الدول العربية المشاركة في حالة رد اسرائيلي، ولاندري ماهو الربط وماهي العلاقة بين حرب الكويت وفلسطين؟، وماذا قدم صدام فعلاً لفلسطين؟، وحتى الأموال التي قدمها للمنظمات الفلسطينية كانت لأهداف معلومة، وقد أثبتت الأحداث أن الإفراط في استخدام «المصلحة القومية» من قبل صدام كان ادعاءً مرتبطاً ارتباطاً مباشراً بأغراض دعائية فعلينا أولاً حماية وصيانة البيت الذي نسكن فيه ثم نبدأ النظر خارجه.

وافتقرت ضربات الصواريخ عل اسرائيل لأية قيمة عسكرية، ولم تُوقع إلا خسائر بشرية محدودة جداً، إذ لم تكن دقة إصابة الصواريخ للأهداف مقبولة

لسببين؛ الأول: اعتمادها على خرائط ليست دقيقة وتخلّف الصواريخ المحوّرة تقنياً، وذات رؤوس حربية خفيفة، أوزانها تقرب من ٢٥٠ كيلوغراماً، أي حوالي نصف أوزان الرؤوس التقليدية للصواريخ الأصلية. ولم يجرؤ صدام بالطبع على استخدام العامل المزدوج الذي هدد يوم ٩٠/٤/٢ بحرق نصف اسرائيل به، وكذلك الأمر بالنسبة للصواريخ ذات الرؤوس البايولوجية (الجرثومية).

ونتيجة الحرب الجوية من قاعدة «انجيرلك» في تركيا، وحاملات الطائرات في البحرين المتوسط والأحمر والخليج العربي، والقواعد الثابتة في المملكة العربية السعودية وأقطار الخليج الأخرى، وضربات صواريخ (كروز) بالغة الدقة، تم تحطيم الكثير من منشآتنا العسكرية التي أخلي العديد منها من المعدات والمكائن الصناعية الى مناطق أخرى. ودمرت عشرات الجسور والمصانع وعزلت منطقة العمليات الجنوبية بصورة شبه كاملة، وأوشكت مدينة بغداد أن تخلو من السكان. وجرى التشديد في تقنين البنزين وازداد سعر اللتر الواحد (١٥٠) ضعفاً، وارتفعت أسعار المواد الغذائية أضعافاً. ونتيجة الضغوط النفسية والغذائية والقصف، تراجعت الروح المعنوية لقواتنا الى درجة غير مسبوقة، وبقينا في انتظار الهجوم البري الذي حددنا موعده بصورة دقيقة جداً، وقبل أن يحصل هذا الهجوم أحطنا صدام في تقرير مفصّل بأن خمسين ألف عسكري من قواتنا في الكويت تركوا وحداتهم وهربوا الى جهات مجهولة، فعلّق صدام على هذا التقرير بما نصه «سيكون النصر حليفنا»، كما سبق أن علق على أحد تقاريرنا التي حذّرنا فيها من التباين التقني بين أسلحتنا وأسلحة الحلفاء، بما نصه: «انكم تتصرفون وكأنكم تجّار سلاح وتروجون للأسلحة الغربية» ولعل بعض القراء يعجبون باصرار هذا القائد على مواصلة الحرب، أما نحن العراقيين فإن المساومة بدمائنا واقتصادنا وبلدنا من أجل أوهام شخص مُصاب بداء الزعامة، ولايعرف أوليات وبديهيات الموازنات والحسابات العسكرية، فنعتبر هذا التصرف إجرامياً وغبياً ويستحق لعنة التاريخ.

وقبل أن يبدأ الهجوم البري بعدّة أيام، ذهبتُ شخصياً الى أحد مقرات صدام في أحد المساكن المدنية في حي العدل في مدينة بغداد ولم أجده هناك ووجدت

حامد يوسف حمادي (سكرتيره الشخصي) وأخبرته بأن موقف المناورة لقوات الحلفاء خطير جداً، واكتمال تحشدهم في قاطع رفحه - عرعر، وهذا يدلّ على أنهم يريدون الاندفاع حتى نهر الفرات جنوب الناصرية، وقطع خطوط المواصلات لقواتنا وعزل الحرس الجمهوري. وقد اضطرب حامد يوسف حمادي اضطراباً واضحاً، وطلب مني أن أُملي عليه ما أريد قوله، وبدأ بالكتابة: في الساعة.. أخبرني اللواء الركن وفيق بما يلي..، وخرجت بعد أن بلّغتُ الرسالة.

وبعد حوالي الثلاث ساعات، زارنا صدام وابنه قصي في مقرنا السري في العطيفية، وقد جاء ضاحكاً متحدثاً مع الفريق صابر الدوري: «وفيق متحدث مع حامد وامطيّر جريشه» وهذا مصطلح شعبي عراقي قديم يعني مُفْزِعه الى حد السخرية، والتفت إلي مستفسراً عمّا قلته له، فأعدت موجز تحليلنا فكان ردّه: «قابل صندوق ويغلقوه علينا؟!».

وفي أحد الأيام (٢٩-١٩٩١/١/٣٠) قرر صدام القيام بعمليات تعرض محدودة تجاه الخفجي لإظهار تماسك قواتنا والإخلال بترتيبات هجوم الحلفاء، فحدثني الفريق صابر عن رأيي بالموضوع وعن تيسّر المعلومات، فأجبته أن مثل هذه المعركة لاتحتاج الكثير من المعلومات لأنها ستتحول الى كارثة للتشكيل الذي سيُكلّف بها، ولأن القوة الجوية المقابلة ستفتك بدروعنا في العراء.. ولكنها على أي حال مهمّة من اتجاه واحد. قال: ماهو؟ قلت: عسى أن تُدرك حجم كارثة الهجوم البري قبل حدوثه ونعلن قبولنا بوقف الحرب! وتم تكليف الفرقة الآليه الخامسة بقيادة اللواء الركن ياسين المعيني قائد الفيلق الثالث حالياً فجوبهت بوحدات الأقطار الخليجية، وفتكت طائرات الـ(A10) قانصة الدبابات و(بي٥٢) والأباتشي بواحدة من خيرة فرق الجيش وأقدمها وأعرقها تاريخياً.

وفي ١٩٩١/٢/٢٤ بدأ الهجوم البري للحلفاء ووجه صدام خطاباً إذاعياً قال فيه: «يريدونها حرباً برية فلتكن حرباً برية».

لقد تعرضت قواتنا طيلة الثمانية وثلاثين يوماً لقصف جوي وأحيانا بحري ثقيل. وتحدثت المواقف الرسمية عن سقوط قنبلة ثقيلة في جوار أحد خنادق

ناقلات الأشخاص المدرعة أدت الى قذف الناقلة من داخل الخندق الى خارجه لشدّة الانفجار. كما استخدمت قنابل ثقيلة زنة حوالي سبعة أطنان لفتح ثغرات في حقول الألغام، وفشلت فكرة الخندق الدفاعي المزود بأنابيب النفط، نظراً للإرباك الكبير، ومع اقتراب القوات البرية للحلفاء بين البحر والوفرة الغنية بالنفط، بدأت قواتنا بالتراجع واستلمنا موقفاً من قيادة الفيلق الثالث تقول: إنه نتيجة لهجوم الحلفاء تراجعت سبعة ألوية من خط الدفاع الأمامي (وإن المفهوم العملي الحقيقي للتراجع بمثل هذه الظروف يعني التبعثر). وان قائد الفيلق الفريق الركن صلاح عبود يُعد العدّة لهجوم مقابل لاستعادة المواضع الساقطة. وفي ذلك الوقت الحرج حضر صدام الى مقرّنا السري (المدني) في العطيفية وأطلعه الفريق صابر على الموقف فسأل: «ماهو رأي اللواء وفيق؟» قلت له: مفهوم التراجع هنا ليس حركة منظمة ولابد أن السيطرة قد فُقدت وتتطلب استعادة المواضع ضِعف حجم القوة التي كانت تشغلها، وهي غير متيسرة لدى الفيلق، وأرى أن لايُطلب من قائد الفيلق استعادتها، وإن هذا الأسلوب في تعبير المواقف غير الصحيحة أدركناه في الحرب مع ايران.

فرد علي صدام (بغير رضا): لا، الفريق صلاح ضابط جيد ويجب تركه يجرّب.

وبعد حوالي ساعة واحدة وردنا تقرير يشير إلى أن قوات الفيلق الثالث استعادت مواضع الألوية الساقطة وتراجعت قوات الحلفاء الى الخلف، فانشرحت أسارير صدام من المعلومات والتفت إلي من دون تعليق. ولم تمض إلا ساعة أخرى - وصدام لازال موجوداً - حتى ورود موقف آخر عن شن الحلفاء هجوماً مقابلاً واسعاً وتراجعت ثمانية ألوية عن مواضعها في قاطع الفيلق الثالث. فالتفتُّ أنا هذه المرة الى صدام قائلاً: هذه المواقف المفتعلة اعتدنا عليها، ولاصحة للهجوم المقابل لقواتنا ولا لاستعادة المواضع المزعومة، سقوط المواضع يتوالى، وعلينا تدبير الأمر وعدم التعويل على أقوال القادة الإيجابية في هذه المرحلة. فعاد وجه صدام واكفهر من دون تعليق.

وعلى اتجاه السالمي غرب الكويت تقدمت القوات المصرية ببطء شديد، ومع مساء اليوم الأول طلب مني صدام الذهاب الى مقر الرئاسة السرّي (المدني) في حي العدل ببغداد لإعلام القيادة السياسية بالموقف، والتقيتُ سعدون حمادي رئيس الوزراء، طه الجزراوي نائب رئيس الجمهورية، طارق عزيز وزير الخارجية نائب رئيس الوزراء، ولطيف نصيف جاسم وزير الإعلام. وبعد شرح موجز للموقف العسكري وتراجع قواتنا انفجر سعدون حمادي غاضباً: «تقولون نحن ننتظر الهجوم البري لتدميرهم والآن تتراجعون، لماذا تتراجعون؟؟» فرددتُ عليه: نحن لم نقل ذلك. قال: لا بل قلتم. قلت: لم نقل ذلك إطلاقاً.

وبعد أن تكرر القول والرد واشتد الكلام بيننا، تدخل طارق عزيز لحسم الموقف قائلاً: لا يادكتور الذي قال ذلك هو الرئيس، لا الاستخبارات. فلجم سعدون حمادي دون حرف واحد.

الفشل فالإنسحاب:

كان صدام يحلم، وطلب من القيادة محاولة أسر ثلاثة آلاف جندي غربي وشدّهم على أبدان الدبابات والإنطلاق جنوباً وفق الخطط المعدّة تفصيلاً لاحتلال آبار النفط السعودية في المنطقة الشرقية..

ونتيجة التراجع الخطير صدرت الأوامر من صدام شخصياً بالإنسحاب من الكويت فوراً، وباشرت قواتنا بالانسحاب مع منتصف الليل فيما بقيت أعداد كبيرة لم تسنح الفرصة لتبليغها، فحصلت المذبحة إذ لم يكفِ طريقاً رئيسياً واحداً لسحب ذلك العدد الهائل من الأشخاص وآلاف الدبابات والمدفعية والمدرعات، فيما شنت الطائرات المقاتلة هجوماً كثيفاً على طريق الموت وقطعته واضطر الكثير من ضباط الركن للعودة الى العراق مشياً على الأقدام.

أما على المحور الشمالي الغربي فقد تمكنت القوات المحمولة جواً (الأمريكية) من الإمساك بقاعدة أمينة جنوب مدينة الناصرية (حوالي ٧ كيلومترات على نهر الفرات) واندفعت قوات أخرى برية اميركية - بريطانية - فرنسية لتُديم التماس

معها، وعزل قوات الحرس الجمهوري، وبذلك تحقق ما أخبرنا به صدام الذي قال: «هل انه صندوق ويغلقونه علينا».

.. وشنّت القوات الأمريكية هجوماً على قطعات الحرس الجمهوري وألحقت بها خسائر كبيرة.

وفي يوم ٢٨ فبراير ١٩٩١ وقبل بضع ساعات من مرور مائة ساعة على بدء الهجوم البري، أعلن بوش مشروع وقف إطلاق النار عند اكتمال المائة ساعة. وأبلغتُ سكرتير صدام بذلك واتصلتُ هاتفياً بوزير الدفاع الفريق أول الركن سعدي طعمه ورئيس أركان الجيش الفريق أول الركن حسين رشيد ومعاون رئيس أركان الجيش للعمليات الفريق الركن سلطان هاشم أحمد، مبلغاً إياهم ماقاله بوش للإستعداد لتلقي قرار معين. وعلى الفور حضر صدام الى مقرّنا وأصدر قراراً بوقف القتال، وهذه هي الساعة اللعينة التي انتشلت صدام من الموت المحقق، بعد أن أصبحت الطريق الى بغداد ممهدة، وان ما قيل عن أن الشعب سيقاتل مع صدام لم يكن سوى هراء هزيل.

لقد خسرنا في هذه الحرب مابين ٢٥٠٠ الى ٢٧٠٠ دبابة. من أصل ٤٥٠٠ وحوالي الرقم نفسه من المدرعات والمدفعية لكل منهما وبقي لدينا (٢٦٠) طائرة قتال عدا الطائرات التي هُرّبت الى ايران وهي (١١٥) طائرة قتال من أصل (٦٤٠) طائرة قتال.

ولم يستطع صدام حتى التلويح باستخدام الأسلحة الكيماوية والجرثومية التي يعتبر التوسّع فيها وفي القدرة النووية سبباً من أسباب حرب التدمير.

إن عدم قدرة صدام على استخدام الأسلحة الممنوعة، سواء تجاه الحلفاء أو اسرائيل برغم هزيمته النكراء، أثبت أنها عديمة الجدوى، ولم تجلب لنا سوى الدمار ولانرى فرصة لاستخدامها إلا لقمع الشعب العراقي في لحظة انهيار صدام إن سنحت له الفرصة كما أن القرارات الدولية جدية الى حد صارم، فلن يُسمح حتى للنظام الذي يلي صدام، مهما كانت هويته، بحيازة هذه الأسلحة. وإذا ما حاول المحافظة عليها فسيدفع الشعب الثمن مرة أخرى. لذلك فان من المناسب جداً

استخدامها للضغط على صدام كعنصر مساعد لإسقاطه. إنها سلاح صدام لتدمير الشعب والعراق، وعلينا أن نقلبها عليه. فعدوّنا صدام وحده، وبعده مطلوب بناء العراق حضارياً واقتصادياً.



الآمال الميتة

آمــالـنـــــا:

الخير أمل الأخيار، والشر صفة الأشرار وأملهم، وعندما تقع الآمال ضمن إطار الحق والعدل تُعتبر مشروعة، فيما تكتسب صفة الشرور الآمال البعيدة عن الحق والعدل.

وطيلة السنوات التسع والعشرين المنصرمة من تاريخ العراق عاش العراقيون آمالاً إنسانية في مجالات الحياة المختلفة طمعوا في تطوير الصناعة المدنية فظهر أن المصانع التي استنزفت بلايين الدولارات لم تكن إلا أحلام يقظة، وتبين بأننا أسوء دولة في الإنتاج الصناعي على الإطلاق إذا ماقيس ذلك على الموارد المالية والمستوى العلمي والثروات المعدنية وغيرها، وطمع العراقيون في تأمين المنتوجات الغذائية الأساسية فأدت سياسة صدام الى عكس ذلك حيث تواصلت الهجرة من الريف الى المدن نتيجة الرعونة والخطل في السياسة الزراعية والتجارية والعمل بمبدأ البطالة المقنّعة واستمرار حصر الخدمات البلدية في المدن الرئيسية (بل بعض المدن الرئيسية).

وحلمنا بالديمقراطية وبخطوات تحويلية نحوها إلا أن صدام الذي بدأ بتكريس حكمه بالدم لم يعد مستعداً إلا للمزيد من الطغيان، وأملنا في زيادة نطاق التعاون والتنسيق العربي والانفراج على العالم فوُضِعنا في العلبة التي وضعوا فيها صدام بعد أن أقدم على سوابق سيئة.

▭▭ احلام صدام:

أما أحلام صدام وآماله، فقد ملأ نعيقها سماء العراق والمنطقة، فصدّق ادعاءات الجهلة المزايدين من أهله بأسراب الإنتحاريين لتدمير الأساطيل التي ملأت ظهر الخليج، وأراد حماية الطائرات بتهريبها الى ايران، ومفاجأة الحلفاء بتشغيل الشبكات اللاسلكية يوم بدء الحرب بمخابرين يتكلمون اللغة الكردية، وتدمير كبرى بنايات الكويت، والإحتفاظ بوربة وبوبيان على الأقل، أو أسر ثلاثة آلاف جندي غربي، وشق التحالف العربي والغربي وبحصول ثورة عربية واسلامية كبرى (تفقع كروشاً، وتُسقط عروشاً)، وإرهاب العالم بسلسلة من التفجيرات والإرهاب، وحرق القوات المهاجمة في خندق النفط والنار، وإجبار ايران على إلغاء اتفاقية ١٩٧٥ التي وقّعها بنفسه، واستعادة نصف شط العرب الذي أقرّ هو ملكية ايران له، وجعل العراق قوّة عظمى (هو قائدها) وزيادة نسل عائلته ليحتلوا كل مناصب العراق المهمة، وربما غير المهمة بعد (قرون)، وحلم بكل شيء لنفسه حتى ختام خطاباته المطوّلة بعبارة (الله أكبر وليخسأ الخاسئون) أراد تمييز خطاباته بها، ولكن حتى هذه استخدمنها وجعلناها عبء عليه عبر إذاعات المعارضة عندما بدأنا ترديد (الله أكبر وليخسأ صدام وأعوانه الخونه)، الله أكبر كلمة الحق التي ورثناها منذ الرسالة العظيمة... فيالبؤس صدام.

لقد تناقلت منشورات مختلفة بعض المعلومات عن هذه الحقائق وآن الأوان للتطرّق إليها كشفاً للحقيقة، وسنكتفي هنا بالحديث عمّا هو مهم، وموجز قدر الإمكان.

▭▭ أسراب الانتحاريين:

في مرحلة ما من مراحل التحضير والتحضير المقابل لحرب الخليج الثانية بعد اجتياح الكويت، أبلغنا رئاسة الجمهورية بالحجم الذي وصلت إليه تحشدات الحلفاء في الجزيرة والخليج وتركيا والبحرين المتوسط والأحمر، فقد بلغ عدد الطائرات المقاتلة وقوة الضربة حوالي (٦٠٠) ستمائة طائرة وعلّق صدام على التقرير بقوله:

«لدينا قوة أكبر من قوتهم، ولدى طيارينا تجربة الحرب مع ايران» منطلقاً بذلك من حسابات رقمية مجرّدة من دون الأخذ في الإعتبار أنواع الطائرات، مواصفاتها، صلاحيتها، منظومات الطيران الليلي، منظومات التسديد ونوعية المقذوفات المتيسرة لدى كل من الطرفين، والوضع المعنوي والإستعداد النفسي للطيارين والمهارة القتالية في ضوء الوسائل المتيسرة، والقدرات الالكترونية، من تشويش وقيادة وسيطرة، والدفاع الجوي فالطيار الذي يقود طائرة ميج ٢١ وميج ٢٣ وسوخوي ٧ وسوخي ٢٠ فإن خبرته تتحدّد بالقدرات الفنية والتقنية لهذا النوع من الطائرات، ومهما بلغت شجاعته وإقدامه وتدريباته فإن من السذاجة ومن غير الإنصاف أيضاً مقارنة قدراته بمن يقابله بطائرة اف ١٥ واف ١٦ ذات التقنية العالية والفجوة تزداد اتساعاً في حالة ألمقارنة مع طائرات الشبح اف ١١٧ ستيلث، أو القاصفات الاستراتيجية المتطورة والمحمية الكترونياً، وحتى إذا أجرينا المقارنة على طائراتنا الأخرى الأكثر حداثة فلن يغير ذلك من الأمر مايستحق الإهتمام.

كانت القوة الجوية بقيادة الفريق الطيار الركن مزاحم صعب الحسن التكريتي الذي لم نعلم حتى نحن في الاستخبارات باسمه حتى يوم تعيينه بهذا المنصب (لكونه ضابط مغمور ولم يظهر اسمه مرة واحدة في حرب السنوات الثماني) واللواء الطيار الركن خلدون خطاب التكريتي (معاونه للعمليات) والقائد الحالي للقوة الجوية يتحدثان بتباهٍ وغطرسة كاذبة بأن دبابةً لن تمر سالمة وستخترق طائراتنا دفاعاتهم الجوية لإشعال آبار النفط.. بقيت القوة الجوية تتحدث هكذا، حتى أشعرناهم بحصول زيادات هائلة في الحشد الجوي والصاروخي المقابل، فجائوا إلينا بفكرة أسراب الإنتحاريين.

وفي منتصف شهر نوفمبر - تشرين الثاني ١٩٩٠ استدعيتُ لحضور اجتماع في القصر الجمهوري، وخلال دقائق من دخولي قاعة الاجتماعات تكامل حضور كل من الفريق مزاحم التكريتي واللواء خلدون التكريتي والفريق حميد شعبان التكريتي القائد السابق للقوة الجوية واللواء الركن طه عباس الاحبابي (مسؤول الأمن العسكري، وحالياً مدير الأمن العام فريق ركن) ثم دخل حامد يوسف

حمادي التكريتي سكرتير رئاسة الجمهورية إيذاناً بوصول صدام بعد ذلك بدقائق، وبدأ الإجتماع باشارة صدام الي لشرح الموقف العام عن حشد الحلفاء، وجرى تركيز أسئلة صدام على القطع البحرية الأميركية في منطقة الخليج وبخاصة حاملات الطائرات وسفن الصواريخ، وبعد ذلك بدأ دور القوة الجوية ثم بدأ الفريق مزاحم بالدخول المباشر في موضوع (أسراب الإنتحاريين)، ولم يكن لدي فكرة سابقة عمّا سيجري بحثه سوى مهمّتي المباشرة. وأشار الفريق مزاحم الى الغارة اليابانية على بيرل هاربر في الحرب العالمية الثانية وإلحاق خسائر فادحة بالأسطول الأميركي، وما ورد في قصص الحروب عن الهجمات الانتحارية بالطائرات، وليخلص في كل هذا إلى القول بأن القيادة الجوية انتخبت عشرين طياراً لهذا الغرض تتراوح رُتبهم بين ملازم أول ومقدّم، وجرى استدعاؤهم الواحد تلو الآخر لمدة (١-٢) دقيقة لكل منهم وأبدى (١٨) منهم استعداداً لتنفيذ المهمة فيما قال اثنان أنهما يشعران باستحالة الوصول الى أهداف عميقة بحكم قوة الدفاعات الجوية ووجود طيران دائم لطائرات (الأواكس) للكشف والإنذار، وجرى تكريم الطيارين الـ(١٨) بألفي دينار (حوالى ٥٠٠ دولار) لكل منهم، أما الإثنان الآخران فقد انقطعت الأخبار عنهما وكان لأحدهما أخ ضابط في الإستخبارات العسكرية العامة نُقل من الاستخبارات بعد حوالي شهر من ذلك اليوم.

وخلال الإجتماع أوضح اللواء طه الاحبابي بأن المعلومات الأمنية المؤشرة عن الطيارين جيدة على العموم.

وأحال الفريق مزاحم شرح تدابير الخطط والاجراءات التحضيرية والتنفيذية الى اللواء خلدون، وأشار الى أنهم خصّصوا طائرات ميج ٢٥ وميج ٢٣ وسوخوي٧ وسوخوي ٢٢ لتنفيذ المهمة، كما أن طائرتي ميراج (F1) مزوّدة بصواريخ اكزوزيت جو - سطح ضد السفن جرى تجهيزها لهذه المهمة وفي النية زيادة العدد الى أربع طائرات، وسيجري إملاء الطائرات الميج بوقود يكفي لـ«١,٥» المسافة الى منطقة الهدف فقط أو مايؤدي الى الوصول الى الهدف فقط دون عودة بالنسبة

للأهداف البعيدة باستثناء طائرات الميراج حيث تزوّد بحمولة وقود كافية لأنها مجهّزة بصواريخ مؤثرة، كما تمت تهيئة رزم وعبوات من المتفجرات ومُلئت خزانات الوقود الإحتياطية بالمفرقعات.

▭▭ أهداف صدام:

كانت أهداف صدام من هذا العمل مايلي:

ـ توجيه ضربة مؤذيه الى القطع البحرية الأميركية.

ـ التظاهر أمام العالم بأن لديه العدد الكافي من الطيارين المستعدين للتضحية بحياتهم في سبيل تنفيذ قراراته وخططه، وذلك لإرهاب الآخرين ولاعتبارات تأريخية.

ـ كي يُقال أن طيارين من العراق في زمن صدام قاموا بعمليات انتحارية ولم يعد الأمر حِكراً على اليابانيين. أو (جول جمال) في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر أو غيرهم.

ولكن صدام لم يحسب الأمر جيداً ولم ينصحه الفريق مزاحم أو غيره من الجويين باستحالة الوصول الى هذه الأهداف بموجب المعطيات السائدة آنذاك.

وفي الوقت الذي نسجل هذه الحادثة لصالح (الضابطين المجهولين) بما تميزا به من شجاعة في إبداء الرأي بعدم القناعة بوجود فرصة للوصول الى الأهداف، فقد أسفتُ كثيراً للمصير الذي آلا إليه، فقد كان واضحاً لي أن المهمة لن تُنفَّذ ولكنهما على أي حال قالا ما أرادا قوله.

▭▭ مسؤولية التقصير:

ولعل هنالك من بعض المغررين بصدام أو من الذين نهلوا من دماء الشعب العراقي مالاً حراماً من يد صدام، سيقولون: ان جنرالات صدام هم الذين خدعوه، وللردّ على ذلك نقول: إن التقصير كلّه تقصير صدام للأسباب التالية:

ـ تعيينه شلّة من بعض أقاربه في مناصب حساسة على الرغم من عدم

كفائتهم، فالقائد غير الكفء والذي يشعر بالنقص وبأفضال صدام عليه لتعيينه بمنصب كبير دون وجه حق يحاول وكالمنجّم وقارئ الكف معرفة أهواء ونفسية المقابل والحديث بما يروق له.

ـ عدم تعويد صدام للقادة على إعطاء آراء صريحة وصادقة واتباعه ممارسات إرهابية ضد الذين يقولون رأيهم بصدق، وخير مثال حي؛ المصير الذي آل اليه الطيارين المذكورين.

ـ العديد من تقارير وتحاليل الاستخبارات السابقه واللاحقة أشارت بوضوح الى تفوّق الحلفاء التقنّي والخلل الهائل في التوازن الإستراتيجي، إلا أن الذي في رأس الطاغية بقي في رأسه.

ـ إن استحالة وصول الطائرات الى أهدافها بنجاح، لم يكن التوصل إليها بحاجة الى خبرة فنية وعلمية كبيرة فالتدابير المقابلة أصبحت واضحة للعيان وتشمل مايلي:

١ - كافة المنطقة الجنوبية والجنوبية الغربية من العراق مغطّاة بالكشف الراداري والالكتروني المتعدد الأشكال سواء بواسطة طائرات الأواكس أو غيرها، وينطبق الأمر هنا على حوض منطقة الخليج حيث تمتد منطقة الكشف حتى السواحل الإيرانية، ويؤمّن ذلك كشف تهيؤ ودرج وإقلاع طائراتنا من القواعد والشقق الجوية وخطوط طيرانها، وفي ظل هذا الواقع فإن أية مناورة جانبية بالاستفادة من الأجواء الساحلية الايرانية تُصبح عديمة الجدوى، فضلاً الى الحاجة لكميات كبيرة من الوقود.

٢ - وجود طائرات بحالة دورية مستمرة في الجو وصواريخ جو - جو بعيدة المدى.

٣ - نشر وحدات صواريخ أرض - جو بصورة كثيفة.

٤ - امتلاك القطع البحرية الرئيسية والمرافقة لوسائل دفاع جوي (كشف، صواريخ، مدفعية).

٥ - عدم تيسر القدرة العملياتية على إطلاق صواريخ أو مقذوفات جو -

سطح من خارج نطاق حماية القطع البحرية.

٦ - **أما النقطة الأهم من هذا كله؛ فهي عدم إيمان الشعب العراقي وقواته المسلحة بقيادة صدام ونواياه وتقديراته الخاطئة وأوهامه في سبيل الزعامة الفردية الأنانية، ولذلك فمن السذاجة أن يُضحّي شخص بحياته في سبيل صدام.**

وحتى أولئك الثمانية عشر طياراً فيقيناً انهم أدركوا استحالة التنفيذ لكنهم أرادوا تجنّب عقاب الإعتراض.

وحصلت الحرب ولم تشهد طياراً انتحارياً واحداً يُقلع بطائرته، وتكاد تكون المرة الأولى التي لم يُحاسب فيها صدام أحداً لأنه أراد تغطية هزيمته الكبرى بنصر زائف، ولأنه يعلم مَن هو المقصر الأكبر، فالذي يمنح نفسه رتبة مهيب ركن ويعين نفسه قائداً عاماً للقوات المسلحة ينبغي أن تكون عنده خلفية عسكرية وإلمام بالأسلحة أو على الأقل بالمبادئ العامة، ولو كان قائداً آخر بدلاً من صدام (حقيقي) لما انطلت عليه أوهام أو سذاجة أو ألاعيب الآخرين.



تهريب الطائرات الى ايران

الحروب غنية بتجاربها، إلا أن العبرة لاتكمن في دراسة التجارب بسياقات جامدة، بل في إعطائها الحالة الحركية المتجددة بضوء التطورات العلمية والتقنية السريعة، ولاشك في أن الضربة الجوية الاسرائيلية للقواعد والمطارات المصرية كانت الحدث الأكثر شيوعاً في حرب الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ لما سببته من خسائر فادحة وصلت إلى تدمير حوالي ٦٥ بالمائة من الطائرات المصرية وهي جاثمة على الأرض.

فجاء الدرس الأول قاسياً بضرورة تأمين وحماية الطائرات على الأرض ومن هنا أقدمت ايران والعراق أيضاً على بناء أكبر مشاريع الحماية الأرضية السلبية للطائرات، تتضمن مئات الملاجئ الخرسانية المسلحة، منها لطائرة واحدة أو لاثنتين أو لأربع، وقد أدى المشروع الايراني أهدافه بصورة تامة ١٠٠ بالمائة في حماية الطائرات من الغارات الجوية لطائراتنا ابتداء من الضربة الأولى حتى انتهاء حرب السنوات الثماني. إلا أن التطورات الكبيرة في استخدام الأسلحة والمقذوفات الجوية قلّلت كثيراً من أهمية الدرس الأول في ظروف السيادة الجوية لقوات الحلفاء.

لم يخطر في بال صدام مدى التقدم والتطور التقني الى الدرجة التي فوجئ بها خلال الحملة الجوية، وكان يعتقد أن تحليلات وتقارير الاستخبارات العراقية مُبالغ فيها الى حد كبير، وانها ربما ناجمة عن الخوف، وربما جزء من مؤامرة لتثبيط المعنويات تؤدي في نهاية الأمر الى إسقاط النظام.

▭▭ فلسفة الحماية:

إن فلسفة صدام المشتركة مع قيادة القوة الجوية بُنيت على الأسس التالية:

ـ لابد للقوة الجوية من المشاركة في الحرب بصورة جدية بشقيها الدفاعي والحركات الجوية المقابلة بكل مايتطوي عليه ذلك من واجبات ومهام نحو الأهداف الاستراتيجية والتعبوية المقابلة.

ـ ضرورة بقاء الطائرات الأفضل (ميج ٢٩ وميج ٢٥ والميراج ٢٠٠٠) داخل الملاجئ الخرسانية ونشر الطائرات القديمة ميج ٢١ وسوخي ٢٠ وسوخوي ٧، التي لاتتوفر لها ملاجئ، في المناطق المشجرة داخل وخارج نطاق القواعد الجوية أو خارجها ولذلك تم نقل العديد من الطائرات الى الأرياف القريبة.

ـ توزيع طائرات النقل المدنية والعسكرية على مطارات بعض الدول العربية.

ـ التفاهم مع الحكومة الايرانية على استقبال عدد من طائرات النقل المدنية والعسكرية ومحطات الإنذار الجوي في مطاراتها وقواعدها الجوية، وقام بهذه المهمة نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ومحمد حمزة الزبيدي وزير النقل والمواصلات والذي أصبح رئيساً لوزراء العراق عقب انتفاضة آذار ١٩٩١ .

ولم يجر التخطيط او التفاهم المسبق لنقل الطائرات المقاتلة الى ايران، ولم يُؤخذ رأي الاستخبارات العسكرية العامة في شأن الاتفاق مع ايران رغم أنها الجهة الاختصاصية الأكثر إلماماً في الموقف الايراني.

▭▭ الحرب الجوية:

في حدود الساعة الثانية من ليلة ١٦- ١٧ يناير - كانون الثاني ١٩٩١ بدأ القصف الجوي والصاروخي على منظومات القيادة والسيطرة وتفرعات الدفاع الجوي والمفاصل المهمة في القوة الجوية.. وغيرها من الأهداف وبمرور الأيام ظهرت الحقائق المريرة التالية:

ـ حقق الحلفاء سيادة جوية مطلقة، وبالرغم من أن الأكاديميات العسكرية اعتبرت تحقيق مثل هذا الموقف عسيراً جداً، إلا أن التفاوت الكبير في توازن القوى

جعل الأمر ميسوراً.

ـ عجز القيادة الجوية عن إدارة المعركة ووضع خطط العمليات موضع التنفيذ، فلاعمليات انتحارية، ولاضرب لآبار ومنشآت النفط، ولاهجوم على هدف حيوي واحد لدى الطرف المقابل، ولاصيد حر وهو المصطلح المراد به التعبير عن اقلاع الطيارين بطائراتهم من غير توجيه أرضي أو جوي بحيث يتولون بأنفسهم البحث عن الأهداف الجوية المعادية ومعالجتها على الرغم من ظروف التشويش الشديد.

ـ قدرة فائقة لقوات التحالف الجوية في الطيران الواطئ والمتوسط الليلي، ومعالجة الأهداف في ظروف الرؤية الرديئة ليلاً خارج مدى أسلحة أرض – جو قصيرة المدى لقواتنا وتحقيق إصابات دقيقة جداً في منشآتنا الحيوية وغيرها.

ـ استخدام المقذوفات الجوية الليزرية.. بدقة عالية وإحداث إصابات مباشرة وشديدة في الملاجئ الخرسانية وتدمير أكثر من (١٥٠) طائرة حديثة مقاتلة داخل الملاجئ، علماً أن عدد الملاجئ الخرسانية (الكونكريت المسلح) التي أُنشئت داخل القواعد الجوية بلغ أكثر من (٦٠٠) ملجأ للطائرات بُنيت وفق أحدث المواصفات العالمية، وقد سهّلت مهمة التدمير العوامل التالية:

ـ تمكّن الحلفاء من تأمين السيادة الجوية المطلقة تجاه قوتنا الجوية وإلحاق خسائر فادحة في منظومات الدفاع الجوي، سواء عن طريق القصف أو التشويش والشل الإلكتروني ممهّداً لطائرات الحلفاء المقاتلة ولطائرات التوجيه الليزري، حرية العمل المطلقة.

ـ توفر معلومات وافية ودقيقة عن أماكن ومواصفات الملاجئ وتوزيع الطائرات فيها، من خلال الأقمار الاصطناعية.

ـ استخدام مقذوفات موجهة ليزرياً قياس ٢٠٠٠ رطل أثبتت فاعليه شديدة في تدمير النقاط المحصنة تحصيناً عالياً.

▭ القرار الأكثر غرابة:

ولمجابهة الموقف، وتلافياً لمواصلة التدمير بالطائرات (مع استمرار المكابرة الفارغة)، أصدر صدام قراره الغريب الى قيادة القوة الجوية باقلاع الطائرات والنزول

في القواعد الجوية والمطارات الايرانية، وجاء هذا الأمر بعد مرور عشرة أيام على بدء الحرب، وبقدر معرفتنا فإن اتفاقاً مسبقاً لم يكن موجوداً في شأن الطائرات المقاتلة، إلا أن صدام ادّعى في أحد اجتماعات القيادة العامة للقوات المسلحة يوم ٢٢ نيسان - ابريل ١٩٩١ أنه بعث بأحد المسؤولين الى ايران (لم يتطرّق الى اسمه) في بداية الأسبوع الثاني من الحملة الجوية وعاد في اليوم الثاني بموافقة الجانب الايراني على استقبال الطائرات المقاتلة، وقال: ان المسؤلين في ايران حددوا عدداً من المطارات والقواعد الجوية في المنطقة الغربية، واستطرد صدام في حديثه للقول لقد وُضِعنا أمام الأمر الواقع نتيجة كثافة الغارات الجوية المعادية واستخدامهم أسلحة متطورة جداً، ولم توفّق القوة الجوية بتزويد القيادة بمعلومات جيدة عن الحرب الجوية والموقف والمهام التي تستطيع هي النهوض فيها، كانت تقديراتهم متخلّفة ومُقاسة على حروب دول العالم الثالث، وجاءت فكرة إرسال الطائرات إلى ايران منهم، وبذلك تولدت عندي قناعة بعجزهم عن حماية الطائرات علماً بأن ذلك الإجتماع لم يحضره بعض أعضاء القيادة العامة للقوات المسلحة ومنهم قائد القوة الجوية، والتفت صدام إليّ (في هذا الإجتماع) طالباً إيجاز الموقف الايراني الذي لمسته من خلال زيارتين قمتُ بهما إلى ايران بالفترة الواقعة بين اجتياح الكويت ونشوب الحرب بوصفي رئيساً لـ(اللجنة العسكرية المشتركة لتسوية الخلافات العسكرية الحدودية بين البلدين)، وقد طلب شهادتي لابراز التعاون الظاهري الايراني في ذلك أمام أعضاء القيادة العامة، في محاولة مكشوفة لتبرير قراره بارسال الطائرات، وبالطبع فلم يكن هنالك ربط مباشر أو غير مباشر بين مهمتي في الزيارتين والتقائي مسؤولين كباراً من الحرس الثوري والجيش والمخابرات.

وبعد بضعة أيام من هذا الإجتماع زارني اللواء الطيار الركن خلدون خطاب التكريتي معاون قائد القوة الجوية للعمليات آنذاك (والقائد الحالي للقوة الجوية)، فسحبته للحديث عن الحرب الجوية، وما إذا كانوا يتوقعون أو يعلمون بتيسر القدرة على إحداث حجم التدمير الحاصل في هذا العدد الكبير من ملاجئ الطائرات،

فذكر أن المقذوفات الليزرية المستخدمة معروفة عالمياً وقد أحاطوا المراجع العليا بها قبل وقوع الحرب، كما أكد أن قرار إرسال الطائرات كان (مبادرة حكيمة من السيد الرئيس...) وقد فُوجئ بها هو وقائد القوة الجوية، ولولا المبادرة لتحطمت الطائرات، لم أعلّق أمامه بما قاله صدام، وفي اليوم التالي طلبتُ من مدير الشعبة المختصة إحضار المعلومات والتقارير الواردة من القوة الجوية قبل وقوع الحرب، ووجدت ما يؤيد أقوال اللواء خلدون بخصوص الأسلحة الموجهة وقدراتها وذلك في تقرير مرسل إلى رئاسة أركان الجيش، والإستخبارات ونسخة منه إلى رئاسة الجمهورية - السكرتير، وبالطبع فان السكرتير حامد يوسف حمادي (وزيرالإعلام الحالي) لايستطيع إطلاقاً عدم عرض مثل هذه التقارير أمام صدام.

ومن دون أي شك فإني أؤيد مصداقية اللواء خلدون في صحة ما قاله عن هذا الموضوع، علماً بأن صدام هو الذي علّق بخط يده على أحد تقاريرنا التي تبين التفاوت التقني بين أسلحتنا وأسلحة الحلفاء بقوله: «إنكم تتصرفون وكأنكم تجار سلاح، تروّجون للأسلحة الغربية»، والآن وبعد مرور ما يزيد عن ست سنوات على نقل الطائرات إلى ايران تصبح لائحة التجريم بحق صدام أكثر سطوعاً في الجوانب التالية:

ـ تجاهله المستمر لتقارير الاستخبارات المتضمنة تحذيرات واضحة عن خطورة سيناريو وتحليل الحرب المقبلة، بالرغم من دأبه على الإطلاع التفصيلي على هذه التقارير.

ـ جهله بالتطورات العلمية والتقنية العسكرية العالمية بما يُعطي دليلاً أكيداً على عدم مؤهليته لقيادة البلد وإقحامه في حروب مدمّرة، ومن بين ذلك تهوّره المعلن تجاه الأسلحة بأقواله المعلومة «طائرة الشبح (أف١١٧) التي لايكتشفها الرادار تراها العين المجردة لراعي الأغنام»، ونفذت هذه الطائرة آلاف المهمات الجوية فوق العراق من غير أن يشاهدها أحد».. إن مثل هذا الموقف قد يُتخذ لاعتبارات معنوية بصياغات أُخرى عندما تُفرض الحرب على البلد قسراً ولا مناص منها، وليس العكس كما حصل.

ـ قرار إرسال الطائرات الى ايران اتخذه صدام على الرغم من توفر إشارة إنذار واضحة عن الموقف الايراني، وهي امتناع ايران عن تسليم بقية الأسرى العراقيين بمجرّد الإنتهاء من تسليم الأسرى الايرانيين، فقد كان على صدام أن يتوقف للمراجعة والإنسحاب من الكويت قبل بدء الضربة الجوية أو حتى قبل بدء العمليات البرية ضمن المهلة المحددة للإنسحاب، كما أن الرئيس الايراني لم يجب علناً على مبادرة صدام العلنية بإعادة اقرار اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ ورسالته المشهورة ذات الطابع الإستسلامي.. «وهذا كل ما أردتموه يا سيادة الأخ الرئيس..».

ـ مع وصول الطائرات المقاتلة الأولى إلى ايران أخبرت الإستخبارات صدام مباشرة وتحريرياً بأقوال الضباط الطيارين الذين عادوا إلى العراق بعد إيصال طائراتهم إلى ايران وطبيعة الأسئلة التي طرحتها عليهم الأجهزة المختصة الايرانية بموجب نماذج موحدة ومنها: «ما هي الأوسمة والأنواط التي حصلت عليها في الحرب مع ايران... وما هي المهام التي نفّذتها... وهل ترغب في العودة إلى العراق؟؟!» وهذه إشارات واضحة تكفي لاتخاذ قرار بوقف إرسال الطائرات إلى ايران.

ـ طريقة التصرف بأنواع الطائرات أدت إلى خسائر فادحة بالطائرات الحديثة، فيما أدت إلى خسائر طفيفة بالطائرات القديمة من طراز ميج ٢١ وسوخوي ٧ وسوخوي ٢٠، والآن فان٣٠٪ من الطائرات الموجودة حالياً هي من جيل بداية الستينات - أواخر الخمسينات (أي رديئة) وأكثر من ٥٠٪ في المحصلة من الطائرات متدنّية الكفاءة.

ـ أضاف قرار صدام ١٤٨ طائرة إلى قدرات ايران منها (١١٥) طائرة قتال غالبيتها العظمى من الطائرات المتقدمة ميراج، ميج ٢٥، وميج ٢٩، وسوخوي ٢٤ القاصفة الحديثة. وكما هو واضح فإن ايران لن تعيد هذه الطائرات بل إنها تنفي وصول طائرات قتال إليها، ومن بين ٣٣ طائرة، خمسة منها فقط للنقل المدني وضمن البقية طائرات نقل عسكري وإنذار مبكر المسماة (عدنان-١)...

ـ وكيف لصدام أن يتخذ مثل هذا القرر ويرسل أفضل طائرات العراق إلى بلد [ولم تجف بعد دماء أبناء البلدين في أطول حرب ضروس في القرن الحالي]، ولم تنته المشاكل العالقة بين البلدين حتى الآن بسبب عُنجهية واستبداد وجهالة صدام.

أليس قرار تهريب الطائرات إلى ايران هو القرار الأكثر غرابةً من بين قراراته الغريبة.



تهيئة مخابرين باللغتين الكردية والفارسية

بتاريخ ٢ اكتوبر–تشرين أول ١٩٩٠ وردنا مظروف مغلق من رئاسة الجمهورية يحمل درجة كتمان (سري للغاية وشخصي ومستعجل)، وبعد فتحه تبين وجود (كتاب/خطاب) من الرئاسة بتوقيع السكرتير هذا نصه:

«أمر السيد الرئيس القائد بما يأتي:

تتخذ رئاسة أركان الجيش والإستخبارات العسكرية الإجراءات اللازمة لتحويل عمل كافة المحطات اللاسلكية باللغة الكردية وتخصيص مخابرين لإحدى الشبكات بمستوى فرقة ضمن الكويت باللغة الفارسية، على أن يبدأ التنفيذ فور بدء الحرب مباشرةً، ويمنع بعدها التحدث باللغة العربية بما في ذلك المحادثات بين القادة التي ينبغي أن تتم عبر المخابرين، ويُعطى إهتمام خاص لذلك لمفاجأة العدو ومنعه من الحصول على المعلومات عن سير المعركة.

لاتخاذ ما يقتضي وإعلامنا مراحل إجراءاتكم بالتنسيق مع رئاسة أركان الجيش مع التقدير.

سكرتير رئيس الجمهورية

نسخة إلى:

السيد رئيس أركان الجيش المحترم. لنفس الغرض مع التقدير».

وأعطى هذا الأمر تأكيداً واضحاً على نيّة رئيس النظام خوض الحرب دون التفات إلى ما ستؤول إليه من نتائج.

وهنالك مثل متداول مفاده (إذا أردت أن تُطاع فأمر بما هو مستطاع)، وكان

واضحاً أن من المستحيل تنفيذ مثل هذا الأمر مع المحافظة على كتمانه أو حتى من غير كتمان شديد لعدم توفر مثل هذه القدرة في ذلك الوقت الحرج، وفي الوقت الذي تُعتبر غاية الأمر من استخدام المخابرين الأكراد واضحة وهي المباغتة وحرمان وسائل الإستطلاع اللاسلكي للطرف المقابل من الحصول على المعلومات، فقد كانت الغاية من تخصيص مخابرين باللغة الفارسية أبعد من ذلك لإعطاء دلائل قوية على مشاركة ايران في الحرب داخل الكويت بفرقة من المشاة، على أمل إحداث ردود فعل قوية لتوسيع دائرة الصراع.

▫▫ مستلزمات التنفيذ ومعوقاته:

يستلزم تنفيذ الأمر آلاف المخابرين المتكلّمين باللغة الكردية لتغطية الشبكات اللاسلكية للقوات المسلحة (VHF) و (HF)، وتأمين هذا العدد يعتبر مستحيلاً في فترة محدودة، وفيما يلي بعض أهم المعوقات:

ـ لايوجد إلا عدد قليل جداً بل و(نادر جداً) من العرب الذين يتكلمون اللغة الكردية فالإنصهار في مثل الظروف في العراق تتم بالطبع على حساب اللغة الكردية.

ـ غالباً ما أُعفي الكرد من أداء الخدمة العسكرية الإلزامية ولذلك لاتتيسر إلا أعداد قليلة منهم من المتطوعين.

ـ في استثناء الكرد من الخدمة لسنين طويلة جرى استحداث (أفواج الدفاع الوطني) وهو تنظيم شبه عسكري وغير منضبط يعتمد على التقسيمات والولاءات العشائرية ويُعتبر شيخ العشيرة رئيساً (مستشاراً) للفوج العائد لعشيرته.

ـ اعتبرت (أفواج الدفاع الوطني) المعين الأساسي لتنفيذ أمر صدام بتهيئة المخابرين، علماً بأن هذه الأفواج ليست محصّنة أمنياً بدءاً برؤساء الأفواج، الذي يدين بعضهم بولاءات متعددة منها للدينار أو الدولار أو لمن يدفع أكثر أو تتجاذبه اعتبارات العداوات والسعي لمد الجسور الخلفية والجانبية... ألخ، وبالرغم من أن صدام هو الأكثر دفعاً للمال من (دماء وأموال الشعب العراقي)، فإن ولاءات

الأفراد البسطاء لايعوّل عليها إطلاقاً، ولذلك فان المحافظة على الكتمان تعتبر هراءً بكل ما تحمل الكلمة من معنى.

ـ غالبية أفراد أفواج الدفاع الوطني من الأميين الذين لايُجيدون القراءة والكتابة وقسم منهم لا يُحسن اللغة العربية فضلاً عن تدني المستوى الثقافي لغالبيتهم الذي يجعل التصرف في الترجمة ضمن الحدود المعقولة والمصطلحات العسكرية غير ممكن.

ـ في الحرب الحديثة تعتبر السرعة إحدى السمات الأساسية لسير المعركة وعنصراً مهماً من عناصر النجاح فالمواقف تتعرض للمتغيرات السريعة. وفي ظروف معينة لايكاد القادة يفرغون من دراسة موقف ما حتى تردهم معلومات طارئة عن حدوث متغيرات أخرى تستلزم تعديل أو تطوير القرار المنوي إصداره أو أُصدِر لتوّه، ويعكس هذا المتطلب الصعوبة البالغة في وضع مترجمين وسطاء لنقل وتعبير محادثات القادة، فغالباً ما يستلزم الأمر تحادث القادة فيما بينهم خلال المعركة، وعند وجود مترجمين ستأخذ المحادثة ثلاثة أضعاف الوقت الإعتيادي إذا ما افترضنا أن المترجمين على طرفي الشبكة بالمستوى الثقافي والعلمي والعسكري للقادة، وهذا افتراض وهمي لايجوز الأخذ به، وبالتالي فإن تنفيذ أمر صدام كان من شأنه أن المحادثة ستتطلب عدة أضعاف من الوقت دون الحصول على التعبير المقصود، وستظهر هنا مشكلة أخرى كبيرة تتعلّق بتحديد المسؤولية إذ سيكون بإمكان القادة التخلّي عن أقوالهم إذا ما حصلت نتائج غير مرضية في سير العمليات ويستمسك القائد بما يُلقي باللائمة علىالمترجم الذي لم يُحسن ترجمة وتعبير المحادثة، وهذه حالة تنطبق على أي جيش من جيوش العالم.

ـ في بعض الأحيان، يتطلّب الموقف القتالي، وبخاصة عندما تكتنفه الصعوبات والتعقيد، تحدث القادة مع المستويات الأدنى وحتى فيما بينهم بطريقة قاسية، وقد تستخدم العبارات الحادة، ولأن التربية العسكرية والضبطية تستلزمان عدم القسوة في الحديث بين القادة والقادة والآمرين أمام من هم دونهم رتبة وبخاصة أمام الأفراد، فلذلك فإن وجود المترجمين هنا سيخلق ظروفاً أكثر تعقيداً، وربما يؤدي

إلى ردود أفعال غير مرغوبة.

ـ أما بالنسبة للمخابرين في اللغة الفارسية فمن الصعب جداً الحصول على العدد المطلوب وفق شروط (النبرة الصوتية، الثقافة اللغوية، الثقافية العسكرية، القدرة على التصرّف)، وعليه فانه يصبح من اليسر معرفة أبعاد اللعبة بسهولة.

ـ وإذا ما أخذنا المجهود المطلوب أداؤه لتحقيق (الغرض الفاشل) مالياً، بشرياً، هيئات ركن، فإن الأمر يطفح بسذاجته..

▫▫ إشعار الرئاسة وردّها:

وبموجب الحقائق المذكورة، رمت رئاسة أركان الجيش بثقل المسؤولية علينا كاستخبارات عسكرية، وعلى الرغم من عدم ارتباطنا الوظيفي بها فقد وردتنا إشارة منها مفادها «لاتخاذ ما نراه مناسباً وتسمية اللواء الركن خالد حسين من مديرية التخطيط، ومدير المخابرة (الإشارة) لهذا الغرض»، وفي ضوء حراجة الموقف كتبنا إلى رئاسة الجمهورية (بأسلوب مرن وغير مباشر) بتعذّر تنفيذ الأمر، إلا أن الإجابة وردتنا سريعة وفي اليوم نفسه بالنص التالي:

«ينفذ أمر السيد الرئيس القائد حرفياً».

ولم تعد أمامنا حيلة، سوى تشكيل لجنة تضم عدداً من كبار ضباط الركن لتولي الأمر «وكفى الله المؤمنين شر صدام!» وأعطيتُ اللجنة توجيهات شاملة كي لاتصبح الإستخبارات يوماً (كبش فداء). وكنت أشعر بعطف كبير نحو هؤلاء الضباط المعرّضين في أي وقت للإتهام بالتقصير وتعريض أمن الدولة والقوات المسلحة للخطر وكان الله في عونهم.

▫▫ الإجراءات التنفيذية:

تم ترشيح واستدعاء (٥٠٠) خمسمائة شخص من أفراد أفواج الدفاع الوطني إلى بغداد وجرى إشراكهم في دورة تعليمية حول أصول وقواعد المخابرة، لمدة ثلاثين يوماً وكلّفتنا الدورة والمخصصات الإضافية لهم حوالي مليوني دينار أي

خمسمائة ألف دولار بالسعر السائد آنذاك تقريباً، وفي النتيجة بقيت مستوياتهم الثقافية والعملية دون المستوى المطلوب كثيراً.

وفيما يلي عدد من القياسات التي توافرت بينهم:

١- الغالبية العظمى منهم لم يحصلوا على الشهادة الإبتدائية.

٢- جميعهم لايمتلكون ثقافة عسكرية وليسوا ملمّين إلا بنسبة ضئيلة مما يُلم به الجنود المكلّفون وتم تلقينهم بمستويات الوحدات والتشكيلات دون مرادفاتها.

٣- نصفهم تقريباً لايجيدون اللغة العربية.

٤- نسبة غير قليلة منهم ممّن عملوا سابقاً مع الحركات الكردية المسلحة أو لهم أشقاء أو أقارب من الدرجة الأولى والثانية يعملون مع الحركات الكردية.

٥- استطاعوا الحصول على معلومات بسيطة جداً عن مبادئ وأصول المخابرة.

ـ تم توزيع المخابرين الـ ٥٠٠ على عدد من الألوية في الكويت مع التأكيد على مايلي:

١- استخدامهم في واجبات المخابرة حصراً. ومواصلة تدريبهم.

٢- عدم السماح لهم بالتحدث عبر الأجهزة لحين بدء الحرب.

٣- تتولى هيئات أمن واستخبارات الفيالق متابعتهم ومسك سجلات جرد وبيان بأسمائهم ومواقعهم.

٤- لا يُمنح أيٌّ منهم إجازة دورية أو غيرها إلا بعلم وموافقة ضابط الإستخبارات في الفيلق.

ـ في أواخر شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ استلمنا بيان موقف تفصيلي يشير الى أن (٤٢٩) شخصاً منهم تركوا وحداتهم، ولم يُعرف مصيرهم، فأخبرنا رئاسة الجمهورية بالمتحقق فجاء الرد «يُصرف النظر عن الفكرة».

ولم يكن مفاجئاً لي عندما جاء في العام ١٩٩٣ أحد الأشخاص المكلفين بكتابة التاريخ في رئاسة الجمهورية طالباً المزيد من المعلومات عن هذه الفكرة التي وصفها (بالرائدة)، وكان مطلوباً منه إجراء بحث تدويني عنها باعتبارها خطوة غير مسبوقة كانت ستؤدي إلى نتائج كبيرة إلا أنها لم تُطبّق لقساوة الظروف. وانه

يبحث في أحد (أنشطة الرئيس القائد التاريخية).

خندق النار:

بعد اتضاح ردود الفعل العالمية والعربية على اجتياح الكويت، وبدء تدفّق القوات الجوية الأمريكية إلى المملكة العربية السعودية، أصبح معلوماً أن الحدود الكويتية السعودية ستكون مسرحاً أساسياً للعمليات الحربية البرية. وتم اتخاذ سلسلة من الإجراءات والتدابير يتضمن الشق الأول منها المسائل الدفاعية، أما الشق الأكثر طموحاً فيشمل تطوير الخطط التعرضية للاندفاع جنوباً نحو المنطقة الشرقية من الأراضي السعودية الغنية بالنفط، على أن يجري إعداد خطط منفصلة لتعرّض مقابل واسع بعد امتصاص زخم هجوم الحلفاء، أو لعمل مدبّر يأخذ السبق في التنفيذ.

الخطوط الأساسية للدفاع:

تكوّنت الخطوط الأساسية للدفاع تجاه ردود الفعل والحرب البرية المتوقع شنُّها من قبل الحلفاء طبقاً لما يلي:

- لا خطر أساسياً من اتجاه الشرق على العراق ولا يوجد أي احتمال لهجوم ايراني (وكان هذا رأي صدام)، ومن غير المحتمل مشاركة تركيا في الهجوم البري على الرغم من دفع عدة تشكيلات نحو الحدود الشمالية للعراق وملاحظة ورصد كتلة من المعدات الهندسية جنوب شرق قضاء السلوبي التركي (الحدودي) ويتولى مقر عمليات شمال الغرب في الموصل تنسيق الترتيبات الدفاعية.
- من المستبعد قيام القوات السورية باجتياح محافظتي الموصل والأنبار مع ضرورة تشديد المراقبة على الحدود.
- توثيق وتشديد الدفاع المباشر على الحدود الكويتية-السعودية بما يضمن الدفاع القوي (الرصين) في المناطق الأمامية، وهذا يتطلب الدفاع في الأمام أقصى ما يمكن لمنع نفوذ الإختراقات المحتملة نحو المدن ريثما تتمكن القوات الإحتياطية

من شنّ الهجوم المقابل وإجراء تحصينات مختلفة أمامية ونشر قوات مدرعة كافية ضمن الكويت.

ـ تُنشر تشكيلات من المشاة والدبابات على الحدود العراقية - السعودية لإعاقة الإحاطة البرية القريبة داخل الأراضي العراقية.

ـ تُنشر كافة قوات الحرس الجمهوري (عدا فرقتين) في الحافة الجنوبية الغربية للعراق وتعمل ضمن الخطة الإستراتيجية. أما الفرقتان فنُشرت فرقة النداء المدرعة لصالح خطط الدفاع عن الموصل والفرقة الأخرى للدفاع عن بغداد على محوري بابل (الحلة) وكربلاء.

▭▭ بين صدام وبارليف:

وفي منتصف آب ١٩٩٠ صدر كتاب من رئاسة الجمهورية إلى الإستخبارات متضمّناً أمراً من صدام لبيان المعلومات التفصيلية عن التحضيرات الإسرائيلية لضخ مواد قابلة للإشتعال على سطح قناة السويس ضمن التصميم الدفاعي لخط بارليف الذي أعلن عنه في حرب تشرين ١٩٧٣.

وقد أجابت الإستخبارات بتقرير مفصل استحصلت معلوماته من الزيارات الميدانية للقناة وبعض النقاط الحصينة لخط بارليف والشرح المقدّم من قبل المخابرات الحربية المصرية والقادة الميدانيين في الجيش الثالث المصري، (وكذلك من تقرير مصنف سري جداً [صادر من المخابرات المصرية] تم الحصول عليه بطريقة غير شرعية) وقد تضمّنت الفكرة الإسرائيلية ضخ كميات كبيرة من مادة النابالم ومواد قابلة وسريعة الإشتعال وبكثافة نوعية أخف من الكثافة النوعية للمياه وإشعالها لتكوين خط ناري لمنع القوات المصرية من عبور قناة السويس، أو لفصل قدمات القتال عن بعضها لتسهيل تدميرها، وبعد الإجابة ورد إشعار آخر من رئاسة الجمهورية متضمناً مايلي:

«تشكّل لجنة من الأركان العامة، والاستخبارات، وممثلين عن وزارة النفط، والصناعة، لإجراء دراسة جدّية لشق خندق لضخ النفط إليه وإشعاله في وقت

يتخذ القرار بصدده لتجزئة وتدمير القوات المهاجمة من جنوب وغرب الكويت، وإعلامنا». وأشار الكتاب بالطبع إلى (أمر صدام).

وطبقاً لمسؤوليات الدوائر تولت مديرية التخطيط، مهمة تنسيق وإدارة ومتابعة عمل اللجنة، واقتصر دور الإستخبارات على تنسيب ممثّل عنها، وتمت تسمية ضابط برتبة عميد ركن استخبارات لهذا الغرض، واصل تزويدنا بموجز مراحل الدراسة والتنفيذ، والمعروف فان محاور دراسة المشاريع المهمة تتضمن ما يلي:

١- مدى الحاجة إليه. (للمشروع).
٢- البدائل العملية المتيسرة.
٣- نطاق وحجم التأثير المحتمل إحداثه على الطرف المقابل.
٤- مدى التأثير السلبي على خطط العمليات لقواتنا.
٥- التكاليف المالية.
٦- التأثير على موارد الجهد الهندسي.
٧- إمكانية تحقيق المباغتة.
٨- تيسّر الوقت.
٩- قدرة الطرف الآخر على المعالجة.
١٠- ماهية الغاية الحقيقية، صد وإيقاف، تأخير، مخادعة استراتيجية؛ كأن نعطي الطرف المقابل انطباعاً عن لجوئنا إلى الدفاع في الوقت الذي نخفي نية أخرى (الهجوم أو الإنسحاب) وما إلى ذلك.

ولسوء الصدفة، فقد أوصت اللجنة المكلّفة بالدراسة بتنفيذ المشروع ولم تكتف بذلك بل سطّرت عدداً من الفوائد الوهمية والنظرية إرضاءً لصاحب الفكرة أو تجنباً لشروره، ولم تذكر إلا القليل من المحاذير التي قدمت إزاءها مقترحات المعالجة اللازمة.

وأذكر أن الفريق أول الركن عبد الجبار خليل شنشل المعروف بتحفّظه ومحاولته تجنّب الإحتكاك مع عائلة صدام، أثار سلسلة من الإنتقادات للمشروع، علماً أنه كان بالإمكان الإهتداء إلى عدم جدوى المشروع من خلال ما يلي:

١- طبيعة المنطقة الصحراوية، والحركة المستمرة للكثبان الرملية ستؤدي إلى طمر الخندق بمرور الوقت أو غلق منافذ تدفق النفط.

٢- في حالة إملاء الخندق بالنفط بوقت مبكر فستختلط معه كميات كبيرة من الرمال التي تقلل من فرص اشتعاله بالشكل المطلوب.

٣- صعوبة حماية مستودعات ومحطات ضخ النفط من الضربات الجوية والصاروخية. وبالتالي عدم ضمان ضخ النفط أو الكميات المطلوبة.

٤- المشروع سيعطي دلالة على التمسك فعلياً بالكويت بما يقلل من فرص كسب الوقت الذي يمكن الحصول عليها من الإبقاء على آمال لدى الحلفاء بإمكانية انسحاب قواتنا دون حرب.

٥- سيعطي المشروع دلالة على عدم وجود النية لدينا باستئناف تعرّض واسع وبذلك تسخر جهود الحلفاء لمرحلة الهجوم على قواتنا فتختصر عليهم جهوداً كثيرة وتضارباً بالأفكار.

٦- تيسر جهد هندسي متفوق لدى الحلفاء يمكنه من طمر ثغرات عديدة من الخندق والنفوذ منها بحيث يصبح من الصعب إعادة توجيه نيران المدفعية الى الثغرات نتيجة للموقف الجوي.

ـ حصل اجتماع للقيادة العامة للقوات المسلحة لدراسة عدة فقرات دونت في جدول الأعمال من بينها حفر خندق النار واستُدعي الفريق عامر محمد رشيد العبيدي (وزير النفط حالياً) لحضور المناقشة، وصدر عقب الإجتماع محضر مفصّل تضمّن العديد من ثغرات المشروع المشار إليها أعلاه، وقد أمر صدام بالتنفيذ مركزاً على إتمام عمليات التوصيل النفطي بصورة مكشوفة لإعطاء انطباع مزدوج للطرف المقابل يتألف من الإصرار على البقاء في الكويت وأن الخندق سيسهم في تكبيدهم خسائر عالية إذا ما اقدموا على الهجوم، وإبعاد استئناف التعرّض من سلسلة احتمالات العمليات المتوقّعة لغرض تأمين المخادعة والمباغتة في الوقت المناسب وانسجاماً مع خطط العمليات المعدة نحو المنطقة الشرقية للمملكة، وأضاف «وعندما يشعر السعوديون بأننا لاننوي مهاجمتهم فسيتضائل اندفاعهم

نحو الحرب وبذلك يتمزق التحالف».

وعلى أي حال، تم صرف ما يعادل ملايين الدولارات وهدرت مجهودات بشرية وفنية من غير أن تتحقق أوهام صدام في «شويهم بنفط الكويت وبابداعات لم يألفوها» على حد قوله، ولم يؤد المشروع أيٌّ من أغراضه ولم تقدح النار المقررة.

▭▭ شق التحالف الغربي والعربي:

في بداية شهر أكتوبر–تشرين الأول ١٩٩٠، دخلت معسكر الإستخبارات على ضفة دجلة الشرقية في حي الكاظمية ببغداد مجموعات تضم أفراداً من الأمن الخاص والحرس الخاص وانتشروا داخل المعسكر الممتد على مساحة واسعة مزروعة بأشجار النخيل التي تجاوزت أعمارها المائة عام، وبعد أن استقروا وصل صدام وبرفقته سكرتيره الحالي اللواء عبد حميد التكريتي، وطلب فور وصوله عرضاً بالمعلومات عن الموقف الإستراتيجي العام، وانتشار القوات في الجزيرة والخليج، وبعد استماعه لعرض مفصّل على خرائط ملاحية جوية مقياس ١/ مليون (المسافة على الخارطة لكل سنتمتر واحد تعادل عشرة كيلومترات على الأرض)، اجتهد ضابط الركن الأقدم (السكرتير) بطلب أقداح من الشاي المعد في مقر الإستخبارات، ووضع قدحاً أمام كل من الحاضرين إلا أن أقداح الشاي بقيت على وضعها جميعاً لأن (الرئيس) طلب من مرافقه الإيعاز إلى عناصر الضيافة المرافقين أن يسقونا من الشاي الذي معهم وقال «اسقونا وإياهم من شاي عمهم صدام»، وبدا أنه كان مستعداً لزيارة طويلة.

بعد ذلك بدأ صدام حديثاً مُسهباً عن التحالف وأبعاده، نأخذ منه طبقاً للنقاط التي تم تدوينها في حينه، وجرى تعميم بعض الفقرات ذات الطابع المعنوي إلى المفاصل المهمة في الإستخبارات، منها ما يأتي:

١– منذ جائت ثورتكم (يقصد نفسه) في ١٧ و٣٠ تموز ١٩٦٨، ورياح التآمر تهب على العراق من كل اتجاه، غالبية الحكومات العربية، وبالتتابع، شعرت بالخطر من أن يكون العراق مثالاً حياً للتطلعات التأريخية، وشعرت أميركا وبريطانيا

وتركيا وايران (وحتى الإتحاد السوفيتي في بعض الأحيان) بخطر جدي، وسعت الرجعية في الخليج للتآمر علينا بطرق سرية أو اقتصادية، وقد تمكّنا من تبنّي خط خاص مع فرنسا وجرى استثناؤها عن الدول الأخرى في عملية تأميم النفط ومنحها امتيازات اقتصادية خاصة، وحاولنا تقويم الموقف الخليجي خلال الحرب مع ايران.

٢- حاولنا بناء العراق في مرحلة معقدة جداً، لكن الغرب فزع من خطط التنمية الإنفجارية.

٣- وبعد انتهاء الحرب مع ايران وقفت أميركا والخليج ضدّنا بطرق استفزازية وهددوا منشآتنا العلمية وأرادوا تكرار ما حصل في حزيران ١٩٨١ (قصد الغارة الجوية الإسرائيلية على مفاعل تموز في ٦ حزيران ١٩٨١ والتي ألحقت به أضراراً فادحة جداً).

٤- والآن فإن علينا فهم حقيقة وأبعاد التحالف الغربي والعربي كي نتمكن من تجزأة الصراع وكسب الوقت، وإذا ما نجحنا في تفتيت التحالف فسوف نُحدث قفزة عظيمة على أرض الواقع.

٥- يعتمد التحالف الغربي على ثلاث ركائز هي (أميركا، بريطانيا، وفرنسا) وإذا كان من الصعب شرح الترابط بين أميركا وبريطانيا فالأمر ليس كذلك بالنسبة لفرنسا.

٦- أما التحالف العربي، فالدويلات الخليجية تمرّ بحالة من الرعب الآن ويحاول الأمريكيون والإنكليز الضغط بقوة على جروحهم وسواء حاولنا تهدئتهم أم لم نحاول فالأمر واحد. وبالنسبة لسورية فما بيننا وبينهم لايحتاج للتوضيح.

حاولنا كثيراً تعديل مسار العلاقات مع مصر وساعدناهم على العودة إلى الحضيرة العربية وكسر المقاطعة، وحاولنا إقامة مشاريع صناعية مشتركة، فأفشلوها متعمّدين وأعطيناهم مبالغ طائلة لملايين المصريين الذين وفدوا للعمل خلال الحرب مع ايران وألزمنا أنفسنا بتحويلات سنوية بالعملة الصعبة حتى للأعداد الضخمة العاطلة عن العمل منهم، وقبلنا شراء أعتدة للمدفعية من مصر بأسعار عالية جداً،

كانت العلاقة معهم ثقيلة علينا في ثقل يلي ثقل الحرب..، وللأسف نراهم اليوم أشد دعاة الحرب علينا ويسخّرون أبواق دعايتهم علينا ويبدو أنهم يريدون الإنتقام من قيادة العراق لمؤتمر القمة في بغداد عام ١٩٧٨ الذي نتج عنه قرار بالمقاطعة..، على أي حال هم يتحملون وزر فعلهم هذا ولن ننساه لهم.. هم يتناسون أن بإمكاننا التأثير في شوارعهم عندما يحين الوقت...

▭ هيئة متابعة الموقف الدولي:

وفي اليوم التالي وردنا إشعار من رئاسة الجمهورية بتشكيل هيئة عليا تضم كلاً من (نائب رئيس مجلس قيادة الثورة) وطارق عزيز، وحامد يوسف حمادي (سكرتيره آنذاك)، ومدراء الأجهزة الخاصة (مخابرات، استخبارات، أمن، أمن خاص) لمتابعة الموقف الدولي وتحديد الثغرات في حالة التماسك وتقديم المقترحات اللازمة لتعميقها.

وكان من الواضح أن الموقف الفرنسي غير المتصلب يعتبر الثغرة التي تُعطي فرصاً للنفوذ منها، كما أن موقف وزير الدفاع (شيفنمان) تميّز بعدم مساندة اتخاذ قرار للمشاركة في الحرب، وليس بخافٍ أن الحاجة إلى التحالف مع فرنسا وعدد من الدول لا تكمن في حجم المشاركة العسكرية بقدر أبعادها السياسية والنفسية.

▭ القبض على دورية استطلاع فرنسية:

وفي نهاية شهر أكتوبر-تشرين الأول ١٩٩٠ حصل ما لم يكن في الحسبان فقد أخبرنا مركز استخبارات الناصرية بالقبض على عربة استطلاع فرنسية داخل الأراضي العراقية، واتصلنا على الفور بقيادة الفيلق لإرسالهم إلينا مع تجهيزاتهم، وما أن انتهينا من ذلك حتى اتصل سكرتير رئيس الجمهورية هاتفياً طالباً رعايتهم واحترامهم وإجراء التحقيق معهم من قبلي مباشرة.

وفي المساء كان الفرنسيون في بغداد، وقد تحدثتُ مع الضابط أولاً ثم مع العريف المرافق له كل على انفراد قبل أنْ نجمع عناصر الدورية الثلاثة لتطييب

خاطرهم، استغرق الحديث مع آمر الدورية حوالي الساعتين تلقيتُ خلالها مكالمتين هاتفيتين من مرافقي صدام يستوضحون مراحل الحديث، بدأتُ الحديث مع الضابط بالإستفسار عما إذا تعرّض الى مخاطر أو معاملة صعبة بعد القبض عليه وهدأته مؤكداً له أنه ورفاقه سيعاملون كضيوف وليس كأعداء أو متسللين للحصول على المعلومات، سألناه تفصيلاً عن تأليف القوة الفرنسية ومهامها وطبيعة الأوامر والتوجيهات الصادرة إليها، والقوات العربية والغربية المنتشرة بالقرب منهم وأماكن وحجم انتشار القوات عموماً والحالة المعنوية، وما يعرفون عن خطط العمليات للحلفاء، وما تتضمنه تقارير الإستخبارات والإستطلاع عن أوضاع قواتنا وتوقعهم لنوايانا، والأسباب التي دعتهم للمشاركة في الجهد الحربي في الوقت الذي تربط العراق بفرنسا علاقة وثيقة متعددة الأشكال.

وبعد شعوره بالإرتياح من طريقة التعامل معه أخذ الضابط الفرنسي يتحدّث بصراحة مشيراً إلى أن فرنسا لاتسعى لتدمير العلاقة مع العراق إلا أنها لا تستطيع تفهّم احتلال العراق للكويت ومدى تأثير ذلك على توريدات النفط إليها، إنهم يشعرون بالصداقة وأهميتها مع (الشعب العراقي) ولكنهم وجدوا أنفسهم أمام موقف خطير.

وعن مشاركتهم المحتملة في الحرب قال الضابط الفرنسي: إن هنالك اتجاهاً لدى باريس للعمل على منع وقوع الحرب ونتمنى تسوية الأمر بالطرق السلمية. إلا أنهم سينفذون الأمر إذا صدر إليهم.

أخبرنا رئاسة الجمهورية بتقرير شفوي عن نتائج التحقيق وصدرت الأوامر بتسليمهم مع كافة تجهيزاتهم إلى السفارة الفرنسية في بغداد وتعويضهم عن أية مبالغ شخصية فقدوها خلال رحلتهم، حيث ظهرت نواقص بسيطة في بعض تجهيزاتهم.

لقد استغل النظام الحادثة بأوسع ما يمكن على المستوى النفسي والسياسي والإعلامي، إلا أن فرنسا شاركت في النتيجة بالحرب وضربت طائراتها أهدافاً في بغداد أدت إلى قطع أحد الجسور المقامة على نهر دجلة وسط المدينة.

▭ إعادة اللعبة:

واستمرت الهيئة العليا، التي جرى تشكيلها، بأعمالها وغالباً ما تولّى طارق عزيز إدارة الإجتماعات لعدم حضور النائب، وكان مُفعماً بآمال مُبالغ فيها لشق التحالف أو تفتيته قبل وقوع الحرب، ونلاحظ الآن أن ما فشل النظام به سابقاً يحاول إعادته مرة أخرى باتباع جملة من الحوافز والإجراءات المتضمنة:

١- اللعب بالقرار ٩٨٦ النفط مقابل الغذاء والدواء، ونرى بعض الدول تأثرت إلى حد واضح بالقرار.

٢- إطلاق تصريحات علنية بالإستعداد للحوار مع أميركا بما يثير فزع البعض ويجعلهم يفكرون جدياً بالإنفتاح عليه.

٣- التأكيد على عدم قدرة أو جدية الأميريكين في إحداث التغيير في العراق وبذلك يزداد اهتمام بعض الدول بمصالحهم.

٤- إجراء اتصالات ومفاوضات إقتصادية مع عدد من الدول وبخاصة في شؤون التنقيب والإستثمار في حقول النفط وإبرام اتفاقات معها قابلة للنقض إذا اقتضت مصلحة النظام.

٥- إظهار متانة زائفة للوضع الأمني في العراق والتضليل الإعلامي على الحوادث.

٦- اللعب في الورقة الايرانية تجاه الغرب والخليج.

٧- تشجيع المشاكل والخلافات بين بعض الدول الخليجية وإظهار القدرة على ممارسة الضغط على الدولة الخليجية العربية الأكبر ليكون شوكة في جنبها.

لقد حصل بعض التصدع في التحالف بعد مرور أكثر من ست سنوات على الحرب لكن السبب في ذلك لايعود إلى قدرة النظام بقدر ما يعود إلى عدم استغلال أعدائه من غير العراقيين للفرصة المناسبة بطريقة جادة.



التناقض بين التخريب المؤجّل وقرار الإنسحاب

في كل الحروب هنالك نوعان من العمليات القتالية هما: (العمليات الدفاعية)و (العمليات التعرّضية)، ويدخل الإنسحاب بقسميه (القسري) و (المدبّر) ضمن حقل العمليات الدفاعية، أما مصطلح التعرّض المقابل فيُراد به التعبير عن الإنتقال من حالة الدفاع إلى التعرض (الهجوم) المقابل بعد صد وامتصاص التعرّض المعادي، وفي كل الخطط الدفاعية يجري تصميم المعركة (أي – هندستها) وفق الإعتبارات والعوامل التالية:

- طبيعة الأرض، والعوارض الحاكمة.
- محاور التقدم والإنسحاب.
- توزيع القوات، ومقارنة التوازن.
- الموقف الجوي.
- الموقف الاستراتيجي العام.
- الأهداف التي يجب عدم وقوعها سالمة بيد العدو وتشمل (الجسور، الخوانق والممرات الضيقة، محطات الإتصال، مستودعات الأرزاق والوقود والعتاد، نقاط المياه في الصحراء... الخ) ولذلك تُوضع خطط للتخريب المؤجل يجري توقيتها طبقاً لتوقيتات الإنسحاب المقررة. وغالبية عمليات التخريب التي تؤثر على سير المعركة يجري انتخابها من قبل القيادات العسكرية الميدانية وفي حالة كون

الأهداف مهمّة وذات طابع سياسي أو مكلفة اقتصادياً فلابد من استحصال موافقة القيادة العليا (القيادة السياسية / العسكرية) على إدخالها ضمن خطط التخريب على أن تُبيّن الأسباب والمبررات الضرورية وأن تكون لها علاقة مترابطة بالأمن الوطني وإدارة الصراع.

▭▭ التخريب في الكويت:

أصدر صدام أوامره إلى ابن عمه (علي حسن المجيد) شخصياً بالإشراف على تهيئة آبار النفط للتخريب، وكذلك تهيئة كافة المنشآت والبنايات الرئيسية داخل المدن الكويتية للتخريب بوقت مبكر قبل وقوع الحرب الجوية، وبالطبع كانت الأقمار الصناعية ترصد يومياً تطور عملية تهيئة وإعداد الآبار للتخريب، فتناسق الإجراءات والتغيير بالشكل السطحي للآبار من خلال وضع المتفجرات وأكياس الرمل لتثبيتها أمور لا يمكن إخفائها عن الأقمار الصناعية. وتدلّ إجراءات التحضير للتخريب أن صدام لم يكن مقتنعاً بالقدرة على الإستمرار بالبقاء في الكويت، وبنفس الوقت لم يسمح حتى بإعداد خطط للإنسحاب المدبر أو القسري، واعتبر الحديث عن ضرورة إعداد مثل هذه الخطط يدخل تحت باب تحطيم المعنويات وبالتالي فإنه عمل من أعمال الخيانة العظمى.

وطبقاً للأمر التحريري المبلّغ عن طريق الإستخبارات إلى علي حسن المجيد في الكويت جرى تأليف لجنة من كل من مديرية التخطيط، مديرية الحركات العسكرية، مديرية الهندسة العسكرية، وزارة النفط، ومدير منظومة إستخبارات الخليج (المستحدثة في الكويت) ممثلاً عن الإستخبارات، لاستطلاع كافة آبار النفط الكويتية وتحديد أهميتها بضوء المعلومات المتيسرة، كما تقرر استطلاع وتحديد البنايات الرئيسية كالفنادق الكبرى وبنايات الوزارات والدوائر ومحطات تحلية المياه والطاقة الكهربائية والمصافي النفطية ووضع الخطط اللازمة لإعدادها للتخريب المؤجل أيضاً.

▭▭ مراحل التهيئة:

ـ حصل الإجتماع الأول لـ(اللجنة) في الكويت بحضور علي حسن المجيد الذي أكد على الأعضاء ضرورة بقاء عملية التخريب المؤجل سرية جداً لأن تسرّب الخبر سيؤدي إلى إضعاف المعنويات للقوات المسلحة والشعب، (وفي المقابل زيادة معنويات الأعداء)، مضيفاً بأن قرار (عودة الفرع إلى الأصل) لارجعة عنه، وإن تاج العراقيين (يقصد صدام) سيقودنا إلى برّ الأمان، وإن علينا مواصلة العمل المخلص الدؤوب، وطلب من اللجنة المباشرة في التهيئة وأن تُرفع تقرير يومي إليه عن طريق مدير المنظومة وهو يتولى إيصاله إليه عندما يكون في الكويت ويرسل ما هو ضروري في حالة ذهابه إلى بغداد.

ـ أُجريت الإستطلاعات وتم حساب كمية المفرقعات والمواد اللازمة من أسلاك الدورات الكهربائية والإعتيادية، وأكياس الرمل وغيرها، وأُعطيت آبار النفط الأسبقية الأولى في التهيئة والتنفيذ وقد كان استكمال الإجراءات لأكثر من ستمائة بئر تتطلّب جهوداً كبيرة لاسيما وأن سرية العمل تُعتبر تحديداً واضحاً رغم صعوبة ضمانها على أرض الواقع لخضوع المنطقة إلى استطلاعات مستمرة من قبل الأقمار الصناعية وغيرها.

وفي أواخر شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ذهبتُ إلى الكويت لاستطلاع ساحة العمليات ومقتربات الهجوم المحتملة حيث اصطحبتُ معي مدير منظومة استخبارات الخليج، وقد شاهدتُ العديد من آبار النفط (عرضاً) وهي مهيئة للتخريب المؤجل من دون ربط مصادر الطاقة لأن استكمال الربط كان سيتم في وقت قريب من موعد التنفيذ طبقاً للظروف ودرجة التصعيد.

▭▭ أسباب ومبررات التفجير:

الكثير من قرارات صدام تصدر وتُنفّذ من غير علم القيادة السياسية (المزعومة) أو القيادة العسكرية، وفي حالة ثبوت جدوى ومشروعية ونجاح القرار، تبدأ وسائل الإعلام الحكومية المختلفة بالترويج له والإشادة به دون أن تُغفل الإفصاح الواضح

عن أنه من لدن الرئيس وأفكاره، وعندما يحقق القرار الفشل فإن ولادته تبقى يتيمة أو مجهولة، وقد أُتيح لنا أن نتعرف على صدام جيداً بفضل طبيعة وشكل الحملة الجوية الواسعة لحرب الخليج الثانية وما أفرزته من اضطرار صدام لترك مقراته العديدة لأسباب تتعلق بالأمن واضطراب القيادة فقد أكثر صدام من تردده المستمر إلى مقر الإستخبارات السري في المناطق الريفية بضواحي بغداد أو ضمن المساكن المدنية في منطقة العطيفية (داخل بغداد)، وكان يتردد أكثر من مرة في العديد من الأيام متستراً ومتخفياً بواسطة سيارة نقل بسيطة، ما أتاح لنا فرصاً كثيرة للإطلاع على (سايكلوجيته)، وكيف يفكّر في الظروف الصعبة، وما هي حقيقة مجلس قيادة الثورة، وكيف تصدر القرارات.

ومن بين الكثير من أحاديثه تطرق صدام إلى إشعال (تفجير) آبار النفط الكويتية باستفساره عن مدى الرؤية الأرضية وعما كانت سحب الدخان الأسود قد غطت ساحة المعركة ومدى انعكاساتها على الإداء القتالي ودقة إصابة الأهداف من قبل الطائرات المقاتلة والمروحيات للحلفاء وما تأثير الأمر على الروح المعنوية، إلا أن هذه الاستفسارات لم تأخذ الأبعاد الحقيقية لفكرة إشعال الآبار بصورة متكاملة، فعلى الرغم من تحديد مستوى الرؤية من الجو فإن أماكن إنتشار القوات أصبحت معلومة ومسجلة بإحداثيات دقيقة عبر وسائل الإستطلاع المختلفة طيلة الأشهر الخمسة الماضية بما يجعل التأثير على الإستخدامات الجوية للحلفاء محدوداً ولاسيما بوجود اجهزة الملاحة والإطلاق الالكترونية.

أما الجانب الصحي والنفسي لقواتنا نتيجة السموم المنبعثة من احتراق وسحب دخان الآبار فليس بذي أهمية عند صدام ولو طُبّقت فحوصات أعراض حرب الخليج الجارية على جنود أمريكيين وبريطانيين، على جنودنا لكشفت حالات تثير السخط وتتطلب إجراءات علاجية وتعويضات فردية طائلة، إلا أن الإنسان العراقي لا قيمة له في فكر صدام حتى يأخذ حقه بنفسه.

إن ربط إشعال آبار النفط بتفجير المباني والمنشآت الحيوية الكويتية بقرار واحد سواء فجّر بعض هذه المباني أم لم يفجّر نتيجة ضيق الوقت يعكس حقيقة واحدة

هي أن صدام لم يكن مؤمناً أو مقتنعاً بإمكانية الإحتفاظ بالكويت، ولما كان الأمر كذلك فلماذا لم يوافق على إعداد خطط الإنسحاب، ولعل الأدهى من إشعال آبار النفط قوله في أحد هذه اللقاءات بعد تعمّق وازدياد تدمير منشآتنا الإستراتيجية يوماً بعد آخر «والله لآخذ منهم قيمتها إمربّع» - أي أضعاف أو أربعة أضعاف القيمة - ولكن بالنتيجة فرضت لجنة التعويضات (٣١٠) ملايين دولار غرامة علينا عن إشعال صدام لآبار النفط فقط، وقدّمت تسع دول طلبات بتعويض عن تلوث البيئة قدره (٣٢) بليون دولار.

▭▭ قرار الإنسحاب:

إذن فعدم موافقة صدام على السماح للأركان العامة لإعداد خطط الإنسحاب الإستراتيجي العام من الكويت سواءً، لتنفيذه تنفيذاً مدبّراً أو قسرياً بموجب سياقات أو أوامر محددة، ورفضه المطلق لمبادرة الحلفاء بإعطاء فرصة مناسبة لسحب قواتنا خلال الحملة الجوية أكدت إصراراً غير مسبوق على تقبّل وقوع الكارثة، وحسابات خاطئة تدلّ على جهل في إدارة الصراع وتلاعب بأرواح العراقيين.

ونتيجة سير المعركة البرية وأخذها مساراً ومنحاً مأساوياً، اجتمع صدام وشلّة قليلة من معاونيه السياسيين المعروفين بتبعيتهم العمياء له، ليتخذوا قراراً بإصدار الأمر للقوات المسلحة بالإنسحاب من الكويت، فماذا يمكن أن يمثّل طه الجزراوي، وطارق عزيز وسعدون حمادي ليتخذوا مثل هذا القرار والقيادة العسكرية بعيدة تماماً عنه؟!

وقبيل منتصف ليلة ١٩٩١/٢/٢٥ صدر الأمر بالإنسحاب، من غير خطط سابقة ومن دون توقيتات محددة ودون أسبقيات، ولذلك فإن العديد من قواطع الجيش الشعبي والوحدات والتشكيلات القتالية والإدارية لم يتبلّغوا أمر الإنسحاب بأي شكل من الأشكال، وترتب عن هذا القرار ما يلي:

١- إنهيار عام في الروح المعنوية.

٢- إنهيار المنظومات الدفاعية كلياً، وفي آن واحد.

٣- سيل هائل من السابلة البشرية والآلية اجتاح الطريق الرئيسية بشكل أدى إلى تداخل وتكدّس تسبّب في إستحالة نقل الغالبية العظمى من المعدات أو تراجع الأفراد بسلام.

٤- تسهيل وتسريع اندفاع قوات الحلفاء.

وزاد في خطورة الموقف قيام طيران الحلفاء بقصف واسع وشديد لطريق الإنسحاب الذي سُمّي (طريق الموت) وتصاعد معدلات القصف لمدة تزيد عن عشرين ساعة من يومي ٢٦ و٢٧ شباط/فبراير ١٩٩١، فانتهى شيء اسمه القيادة والسيطرة، وما وقع علينا كان سيقع على غيرنا لو أن صدام رئيسهم.

ولو كانت هنالك خططاً للإنسحاب القسري (على الأقل) لأمكن استطلاع وتحديد وفتح عدد من طرق الإنسحاب وتأشيرها، وإتمام مراحل الإنسحاب بموجب سياقات قتالية تمنع التكدّس على الطريق وتساعد على سحب قسم كبير من المعدات الأساسية القتالية، وتقليل الخسائر البشرية، تُرى ألم يكن قادة الجيش مُلمّين بأعمال الركن، أو لم تكن لديهم قناعة كافية باستحالة الصمود في الكويت، وهل كانوا يشجعون صدام على الإستمرار بعناده، فالشهادة المنصفة ستبقى لصالحهم، ولكن علينا جميعاً كبار ضباط وقادة (الجيش) تقع مسؤولية أدبية في أننا لم ننجح في التآمر على صدام وقتله لإنقاذ البلد، فالإنقاذ مسؤولية عامة وليست فردية.



التوازن الإستراتيجي في حرب الخليج الثانية

في مقدمة الحروب بين الدول المتكافئة أو المتقاربة القوة تصبح مسألة الخطأ في تقييم التوازن الإستراتيجي واردة ضمن نظرية الإحتمالات، وخاصة فيما يتعلّق بالجوانب السرية التي قد يتعذّر اختراق سياج الأمن المحيط بها.

فعندما يريد شخص من غير العراقيين (منتفعاً) من رئيس النظام تبرير موقفه في إدارة الصراع مع ايران، قد يتذرّع بأنه شخص مدني وكان على القادة العسكريين شرح أبعاد الموقف وخطورته أمامه، وعندئذ ربما تتولد ضرورة للرد على هذا الشخص وإفهامه الطريقة التي ينبغي من خلالها الدخول على خط المناقشة، أما بالنسبة للتوازن الاستراتيجي في حرب الخليج الثانية، فالمناقشة المتعاكسة ليست واردة نظراً لوضوح النتيجة مسبقاً، إلا أن الضرورة تطرح نفسها لغرض التوثيق التأريخي واستبيان الحالة التي زج بها العراق وقواته المسلحة في أُتون حرب مجنونة.

▭▭ المبالغة المفرطة في القدرة العراقية:

بعد أن دخلت قواتنا الكويت، أخذنا نركّز الإنتباه على مايردده الخبراء العسكريون، والمحللون العسكريون، وأجهزة المخابرات العالمية عن قدراتنا القتالية (تنظيماً، تسليحاً، تدريباً) وأسلحة التدمير الشامل.

ولم تكن متابعة ذلك بالأمر الصعب، فشبكات التلفزيون العالمية و
الأمريكية، والإذاعات، ووكالات الأنباء، والصحف، والمجلات، والتـ
والدراسات، وتصريحات المسؤولين ومراكز البحوث والقادة العسكريون
الخدمة وخارجها، شكّلت منابع غزيرة للحصول على المعلومات ومعرفة ما
في أفكار الآخرين.

وكانت المؤشرات والقناعة التي حصلنا عليها توزع الآراء إلى اتجاهين متـ
موقف (إتجاه) اعتمد المبالغة المفرطة في التقييم الإيجابي لقواتنا أي تضخيم قـ
وإتجاه أفرط في وصفه لتدني القدرة القتالية للقوات المسلحة العراقية.

وكادت الدراسات الواقعية تغيب عن السطح، ولم يغب عن البال أ
ودوافع ومبررات كل طرف في إعطاء رأيه.

▭▭ ١- إتجاه المبالغة في التضخيم:

تعددت إتجاهات المبالغة في تضخيم قواتنا، عبر وسائل الإعلام
وتصريحات مسؤوليهم، ووضعوا النقاط التالية محوراً مركزياً لنشاطاتهم:

- اعتبار الجيش العراقي القوة الرابعة في العالم مستندين بذلك على القوة ا
بشرياً، وبالمعدات.

- توفر أسلحة فتاكة؛ مثلاً: قنبلة الصوت والنار التي لم يثبت وجود
بالأحرى تأكد عدم وجودها.

- عدم استبعاد توفر أسلحة نووية لدى العراق.
- المبالغة بتأثير الأسلحة الكيماوية.
- التنظيم الحديدي والقدرة على المناورة.
- تعدد وسائل القيادة.
- القدرة على تنفيذ عمليات خاصة (كالتفجير، والتخريب، والقتل..
العمق وخلف الخطوط والمراكز السكانية والأهداف الحيوية.

ويرجع التقييم الخاطئ إلى عدة أسباب ومبررات تتضمن:

ـ تحريضاً دولياً واسعاً وتنبيهاً إلى المخاطر.
ـ تقديراً خاطئاً فعلياً نتيجة النقص في المعلومات.
ـ لإغراء صدام وإغوائه للإستمرار بتعنته لتأمين الظرف المناسب لتدمير العراق (قوةً، اقتصاداً، سياسةً، أمناً، دوراً اقليمياً) ولخلق ظرف استراتيجي ملائم للإمساك بالنفط.
ـ مسألة نفسية وتحوطية من قبل الدول والقادة لإعطاء تبرير مسبق لأي فشل أو فشل جزئي أو لدى حصول خسائر كبيرة.
ـ لتضخيم أبعاد وقيمة النصر الذي سيحققه الحلفاء في مجابهتهم لرابع أكبر قوة في العالم، وليس لجيش وَضَعه قائده في زاوية حرجة عزّ فيها الحصول على رغيف خبز يصلح للتناول البشري.

وقد أهوى وأغوى هذا الطرح المبالَغ رئيس النظام وعزّز قناعاته بندرة احتمالات وقوع الحرب. لأن الغرب الذي يقيّم القدرة العراقية بهذا الشكل سيكون قراره لخوض غمارها عسيراً، كما تولدت لديه قناعات بأن سير الحرب لن يجري كما يشتهيه الطرف المقابل.

▭▭ ٢- اتجاه المبالغة في التصغير:

وأسرف قسم آخر من المحللين في تقييماتهم الهابطة عن القدرات القتالية في العراق، وبرز هذا الاتجاه بشكل خاص لدى قادة عسكريين عرب (خارج الخدمة)، ممن أشغلوا مناصب قيادية ميدانية ووزارية في أوقات السلم والحرب، وفُسرت آراؤهم على أنها جزء من سياسة التحريض على الحرب، وفي الحقيقة لم تكن قواتنا بهذا الوصف غير الدقيق وانها تميزت بتفوّق واضح على جيوش العالم الثالث في اتجاهات وحجوم مختلفة.

▭▭ ٣- تقييم القدرة القتالية الفعلية:

نقدم فيما يلي وصفاً مقارباً / دقيقاً لوضع قواتنا المسلحة في تموز-يوليو ١٩٩٠.

أ - قوة عددية بشرية عالية تجاوزت المليون في أكتوبر - تشرين أول ١٩٩٠.

ب - أكبر قوة مدرعة إقليمية تضم حوالي (١٣٠٠٠) دبابة، ناقلة أشخاص مدرعة، مدفع متوسط وثقيل، من بينها أكثر من ألف دبابة تي ٧٢ السوفيتية الحديثة.

ج - حوالي (٦٤٠) طائرة قتال، منها طائرات ميغ ٢٥ وميغ ٢٩ وميراج (اف١) وسوخوي ٢٥ و(تو يو٢٢).

د - مستودعات وصناعات ضخمة من قنابل المدفعية.

هـ - أكبر ترسانة أسلحة كيمياوية وبايلوجية خارج نطاق الدول الكبرى.

و - قوة صاروخية (أرض - أرض) بسيطة إلا أن البعض منها مجهّز برؤوس كيمياوية وبايلوجية.

ومن الواضح أن مثل هذه القوة تقع خارج القدرات الذاتية العربية آنذاك، وتتفوق على القدرة الايرانية، والتركية، ويمكن أن تثير قلقاً واضطراباً اسرائيلياً شديداً.

وبإمكان هذه القوة مواصلة اكتساحها السريع حتى مضيق هرمز واحتلال كافة المناطق النفطية في ظرف اسبوعين من الزمن في حالة عدم تدخّل القوات الغربية.

إن أهم نقطة في سياسة صدام القتالية عدم إعارة أي اهتمام للخسائر البشرية والمادية. أما نقطة الإحتكاك المهمة التي تثير قلقه فهي أمن النظام.

▫▫ مقارنة التوازن الإستراتيجي:

تختلف مقاييس القوة الى الموقف الإقليمي عن مقاييسها الى قوة الدول الكبرى والعالم حيث تتباعد وتتسع فجوة المستوى العلمي والتقني بين الطرفين، ففي الوقت الذي تُعتبر فيه الدبابة الصينية تي ٥٩ أو الدبابة الروسية تي ٥٥ دبابة على أي حال ومتناظرة مع الدبابة الأمريكية من طراز أم ٤٧ أو أم ٤٨ فلا تجيز المقارنة بينها وبين الدبابة الأمريكية ابرامز (M1A1) المعدلة أو حتى دبابة (تي٧٢)، وليس من الصحيح مقارنة طائرات ميغ ٢١ و٢٣ وسوخوي ٧ و٢٠ و٢٢ مع أي من

طائرات الحلفاء العاملة، وهكذا من أوجه المقارنة التي سنأتيها تباعاً.

▫▫ الموقع الجغرافي والسياسي:

حصل اجتياح الكويت في مرحلة تسارع الإنهيار السوفيتي الشنيع وبات معلوماً أن هذا الإنهيار سيترتب عليه بالضد ازدياد نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية. وقد كشف صدام عن حساسيته من ذلك بخطابه في اجتماع القمة لمجلس التعاون العربي في عمان في شباط فبراير ١٩٩٠ بأشارته الواضحة إلى أن أميركا انتهزت الفراغ في المنطقة الحاصل من انسحاب الإتحاد السوفيتي مناسبة للتلاعب غير المسؤول في مصير الدول العربية، وأكد في اجتماع رسمي مع نخبة من كبار الإستخبارات بأنه لايرتضي للعراق طريقة التعامل السوفيتي بل وحتى التعامل الفرنسي مع الولايات المتحدة الأميركية.

ولعل بعض العواطف تتناغم مع ما يقول، إلا أن منطق العقل يتناقض وهذه العنجهية، فإذا كان الإتحاد السوفيتي قد أخمدت حاجته إلى رغيف الخبز حرارة قوة الثلاثين ألف رأس نووي التي يمتلكها، فهل لنا أن نكون أكباش فداء؟!

وهذه السياسة هي التي ساهمت في إحكام طوق العزلة على العراق، وليست قرارات مجلس الأمن الدولي وحدها، فما أن صدر قرار العقوبات الإقتصادية يوم ٦ آب ١٩٩٠ حتى وجدنا البلد وقد أغلقت منافذه إغلاقاً شبه تام فمنذ أكثر من (١١) عاماً والعلاقات متوترة بين سورية والنظام، وفترة السنتين التي مضت على وقف الحرب مع ايران لم تعن شيئاً يذكر، والرئيس التركي أوزال ظهر أنه يكنّ من البغض لصدام ما لم يعُد ممكناً إخفاؤه، والسعودية أصبحت ساحة التحضير للحرب.

وباستثناء عدد من الدول التي لم تستطع التأثير في الأحداث فقد أخذت النشاطات السياسية والدبلوماسية منحىً يصبّ في مجرى الإعداد للعمل العسكري المقابل، وانعكس هذا الموقف مع ما يقابله من تعنّت ومكابرة لدى رئيس النظام آثاراً سلبية متوالية على الروح المعنوية.

أما على الطرف الآخر فقد أظهر العالم استعداداً غير مسبوق للمشاركة في دعم المجهود الحربي بشكل أو بآخر لتأمين تدفق النفط بسلام (أوربياً)، ولمجابهة الخطر الصدامي (عربياً)، وتعبيراً عن مشاعر الصداقة أو طمعاً في طيب الجزاء لآخرين، وانتقاماً وتشفياً بصدام... وفي الوقت الذي قطعت فيه موارد العراق المالية (وهو الأضعف) ازدادت معدلات الإنتاج وأسعار النفط بصورة كبيرة للطرف المقابل وبلغت عوائد النفط السعودية لفترة معينة حوالي ربع بليون دولار يومياً.

فيما احتفظ رئيس النظام بالآمال الميتة مكلفاً الدكتور سعدون حمادي رئيس وزرائه بالحديث في مقابلة تلفزيونية عن أن النفط الكويتي المضاف إلى نفط العراق سيشكّل أكبر احتياطي نفطي في العالم وسوف لن يؤمن تسديد ديون العراق فحسب وإنما إحداث تطور عظيم!

▭▭ الوضع المعنوي:

المعنويات مبدأ من مبادئ الحرب وعامل أساسي من عوامل النصر وتتناسب احتمالات النصر في (الحروب التقليدية) تناسباً طردياً مع الوضع المعنوي للقوات المسلحة الذي يؤثر ويتأثّر بالوضع المعنوي العام للشعب والأمة...

وقبل القرار باتخاذ موقف معيّن له صلة بالقتال لابد من إجراء مسح شامل ودقيق للموقف المعنوي للأشخاص، وإن المضي في السير ينبغي أن يكون متجانساً مع الحالة المعنوية وإلا فإن قرار المجابهة سيكون أقرب الى العبث بأرواح البشر ومصير الأمة.

ويتوقف الوضع المعنوي على مجموعة كبيرة من العناصر تشمل:

١- النظرة إلى القضية:

عندما أقدم صدام على اجتياح الكويت، انطلق من هاجس القلق على وضع النظام نتيجة التراجع الإقتصادي الذي سببته الحرب الطويلة مع ايران، فضلاً عن أسباب تتعلق بسايكلوجيته المتهوّرة وهوسه بوهم الزعامة، ويخطئ خطئاً فادحاً مَن يعتقد أن العراقيين استبشروا خيراً من اجتياح الكويت، فحتى البسطاء لم يقتنع

منهم أحد بالقدرة على البقاء في الكويت بل على العكس، اعتبروا الخطوة نذير شر مستطير.

ومن هذا المنطلق، ولأن الشعب لم يُستَشر، فقد اعتبرت القضية، قضية عنجهية بعيدة عن أية حسابات علمية وأدت في بدايتها إلى عدم حصول أية تفاعلات معنوية ايجابية.

٢- تقييم نتائج المجابهة المحتملة.

تركت الحملة الإعلامية والنفسية، والتحشدات العسكرية، والمواقف السياسية المتشددة تجاه العراق، آثاراً عميقة في تحديد صورة النتائج المأساوية للمجابهة المحتملة، وانعكست تلك الآثار سلباً على الوضع المعنوي للشعب والقوات المسلحة فأعداد كثيرة من العراقيين تطلّعوا إلى وقوع الضربة عسى أن تؤدي إلى إسقاط الطاغية، وبعضهم كان يعتقد أن ما يجري لم يتعدَّ كونه اتفاقاً تآمرياً (بين صدام وأسياده) على تدمير العراق، وكم هي الصورة مأساوية وبائسة (للنظام) أمام الشعب أن يُتّهم بهذا الشكل؟

إنه لمن غير المعقول دخول دولة نامية بحرب مباشرة وشاملة أمام أعتى القوى العسكرية في العالم، وإن الإقتراضات تصبح قابلة للتطبيق لو تعلّق الأمر بحرب عصابات في مناطق تساعد على العمل.

على أي حال فإن التفاوت المعنوي بين الطرفين كان من نقاط الخلل الإستراتيجي.

٣- مقارنة القوى العسكرية:

القوة العراقية: تباينت تخمينات وتقديرات القوى العسكرية العراقية حسب تفاوت المعلومات المتاحة لأجهزة المخابرات ومراكز الدراسات العالمية فقد أورد مركز الدراسات الاستراتيجية التابع لهيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة الأمريكية تقديراً للقوات العراقية يشمل مايلي:

- حوالي مليون جندي (وهو الرقم الأقرب إلى الصحة).
- ٥٥٠٠ دبابة (الرقم الأصح ٤٥٠٠ - ٥٠٠٠) دبابة.

ـ ٧١٠٠ ناقلة أشخاص مدرعة.

ـ ١٠٠٠ عجلة قتال مدرعة، ويُقصد بها مدرعات ذات مدفع و(الأصح حوالي ٥٠٠٠ من كل الأنواع)

ـ ٣٠٠٠ مدفع متوسط ثقيل.

ـ ٢٠٠ قاذفة صواريخ گراد (ب م ٢١) وهو الرقم الأقرب إلى الصحة.

فيما ظهرت تقديرات أخرى تشمل:

ـ ١,٥ مليون جندي وهو رقم مبالغ فيه.

ـ ٥٥٠٠ دبابة.

ـ ١٥٠٠ عربة قتال مدرعة.

ـ ٦٠٠٠ ناقلة أشخاص مدرعة.

ـ ٣١٠٠ - ٣٧٠٠ مدفع.

ـ ١٠٠٠ طائرة قتال (والرقم الأصح ٦٠٠ - ٦٤٠).

يضاف إلى ذلك حوالي (٢١٠) صواريخ سكود - الحسين - العباس - أرض أرض.

قوات الحلفاء: لم تكن تحشدات الحلفاء للحرب بعيدة عنا، ففضلاً عن مصادر الإستخبارات نشرت وسائل الإعلام الأمريكية معلومات واضحة وبعمليات حسابية غير معقدة تم التوصل إلى الأعداد التقريبية للقوات والمعدات، وفي حالة الخطأ فنحو (الأعلى) من باب التحسّب، فلم يكن رقم الحشد البشري البالغ حوالي (٨٠٠٠٠٠) ثمنمائة ألف عسكري (٦٧٪ منهم من الأمريكيين) غريباً وكان تقديرنا لأعداد طائرات القتال جو - جو و جو - أرض ومتعددة الأغراض، والقاصفة أكثر من (١٧٠٠) طائرة من أصل أكثر من (٤٧٥٠) طائرة مختلفة وهي الأرقام الرسمية التي نشرت فيا بعد.

فضلاً عن أكثر من ١٣٠٠٠ دبابة وناقلة أشخاص مدرعة.

كما تم رصد أكثر من (٢٨٠) صاروخ كروز - توماهوك أُطلقت على أهداف داخل العراق والكويت، منها أكثر من (١٧٥) صاروخاً خلال اليومين الأوليين.

وبلغ عدد الطلعات الجوية (٢٥٠٠) طلعة يومياً طيلة أيام الحرب.

وجرى استخدام مقذوفات ليزرية شديدة الإنفجار زنة ٢٠٠٠ رطل ضد الأهداف الحصينة، وقنابل طائرات زنة (٦٨٠٠) كيلو غرام ضد حقول الألغام والقوات المدرعة.

▭▭ المقارنة والتحليل:

الحسابات العسكرية (التقليدية) غالباً ما تخضع للقياسات والحجوم الرقمية عندما تتقارب المستويات التقنية والعلمية، أما في الحروب المتطورة فلايجوز الأخذ بالقياسات الرقمية وحدها أو أن تُعطى الأسبقية في التقدير على حساب العوامل الأخرى.

لقد تجاوز الحلفاء في تقديرهم للموقف تحوطات الخطأ في المبالغة التضخيمية لأوضاعنا العسكرية فترتب على ذلك إطالة أمد الأزمة وزيادة ومضاعفة التكاليف المالية والجهد البشري ورافق الأمر تفوّق ساحق أدى إلى تقليص فترة الحرب البرية، ومضاعفة خسائرنا في الحملة الجوية، وتقليص خسائر الحلفاء البشرية.

وتجاوز صدام تجاوزاً قاتلاً في الآمال الميتة وفي التقليل من إرادة القتال لدى الطرف المقابل ولم يأخذ بعين الإعتبار كل ما قيل له عن خواص أسلحة الحلفاء وتفوّقها الساحق، ولم تكن استخباراتنا ولا قادة الجيش في جهالة عن الهوّة السحيقة في التفاوت التقنّي، واذكر هنا أن رئيس أركان قوات الحرس الجمهوري الحالي الفريق أول الركن ابراهيم عبد الستار التكريتي، أصبح موضع تندّر وسخرية عندما كان قائداً لإحدى فرق الحرس آنذاك لأنه طرح أمام صدام خطورة استخدام طائرة (الأباجي) على الدبابات، وأخذ مرافقوا صدام يسمونه (أبو الأباجي).

كما أن النظرية القائلة بضرورة تأمين (المهاجم) تفوّقاً على (المدافع) بنسبة ١,٣ لم تعد مقبولة إذا ما أخذت بقياسات جامدة، وربما تصحّ هذه المعادلة في المعارك المحدودة وعندما تتساوى نقاط التأثير المتضادة وتتحدد المناورة. لكن في وضع كالوضع الدفاعي في الكويت لايحتاج المهاجم إلى تفوّق عددي للأسباب التالية:

١- تعدد اتجاه الجبهات، فمثلاً لاتستطيع القوات المدافعة تجاه البحر (الشرق) وغالبيتها العظمى من المشاة المشاركة في عمليات الجنوب أو الغرب لمحدودية قدرتها الحركية، ولعدم إمكانية ترك القاطع، ولإمكان مشاغلتها جواً وبحراً وإبقائها في مواضعها وهذا ما حصل، وبذلك حُيِّد قسم كبير من القوة.

٢- حَرمت السيادة الجوية للحلفاء تشكيلاتنا من المناورة الواسعة والجانبية أو تدخّل الإحتياطات.

٣- التفوّق التقني الساحق.

٤- الوضع المعنوي والقناعة بجدوى القتال من عدمه.

▫▫ المقارنة بالوسائل القتالية:

يتفوّق الحلفاء في المجال الجوي والصواريخ تفوقاً ساحقاً، ولعل من المفيد الإشارة الى بعض المعلومات في هذا الصدد:

١ - تعتبر طائرة (B52) قاصفه استراتيجية ضخمة مزودة بأحدث معدات التشويش وبإمكانها التحليق على ارتفاع (٩٠٠٠) تسعة آلاف متر وتنفيذ عمليات قصف ثقيل باستخدام القنابل أو بصواريخ كروز، وهي بهذا الإرتفاع تصبح خارج مدى كافة مدفعية مقاومة الطائرات، فيما تؤمّن لها الحماية من الصواريخ بواسطة اجهزة التشويش. وترافقها طائرات حماية جوية مجهزة بصواريخ جو - جو وبمساندة وتوجيه طائرات القيادة والإنذار المبكر (الأواكس).

٢ - الطائرات F14 توم كات المحسنة، وF15 ايغل، وF16، وF4G، وF111 القاصفة الحديثة، وميراج F2000، وتورنيدو، وجاكوار، تتقدم على أفضل طائراتنا من حيث التسليح، ومنظومات الرمي، وأجهزة الملاحة، والبرمجة الكومبيوترية، ومزودة بصواريخ غير متاحة لنا.

٣ - تعد طائرة A10 من طائرات الهجوم الأرضي الميداني المتقدمة وتسمى (قانصة الدبابات) أو (الخنزير الوحشي)، إذ تتميز بمرتسم شاذ عن مرتسمات وأشكال الطائرات الأخرى ومجهزة بصواريخ (هلفاير) ومدفع قادر على اختراق الدروع.

٤ – طائرة F117 ستيلث (الشبح) ومصممة بمرتسم ومطلاة بمادة يتعذّر على أجهزة الرادار اكتشافها، وتبلغ قيمة الواحدة منها (٥٠٠) خمسمائة مليون دولار طبقاً لما أُعلن في حينه أواخر العام (١٩٩٠) وقد استخدمت وأثبتت كفاءة عالية باستخدام قنابل ليزرية قوة (٢٠٠٠) رطل، وبدأت الحرب وانتهت وباستثناء شاشات التلفزين (فلم تشاهدها عين راعي غنم) أو غيره كما قال صدام في مرحلة التحشّد.

٥ – وفي الطائرات المروحية (الهليوكوبتر) استخدمت طائرة (الأباتشي) المجهزة بصواريخ ضد الدبابات من نوع (هلفاير) ومزودة بأجهزة رؤية ليلية، وتتمكّن من إصابة الهدف على مسافة ثمانية كيلومترات ليلاً وفي ظروف الرؤية الرديئة الناتجة عن الظلام الشديد.

٦ – وفي مجال الدفاع الجوي، لم يأخذ صدام بعين الإعتبار ماقاله لنا العقيد فكتور الملحق العسكري السوفيتي في بغداد قبيل الحرب (وهو من مدينة كييف الأوكرانية ومعرفتي به ترجع الى العام ١٩٧٨ من خلال مؤتمرات التنسيق الاستخباراتي) وقد حذرنا من أننا نرتكب خطأ فادحاً بالاستعداد لدخول حرب بصواريخ قديمة من طراز سام٢ وسام ٣ التي تشكل العمود الفقري لدفاعنا الجوي، نقلنا عباراتها الحرفية الى صدام مباشرة، تحريرياً، ولذلك لم نسقط في اليوم الأول للحملة الجوية سوى طائرتين فيما كان المخططون الأمريكيون يتوقعون سقوط (٧٥) طائرة في اليوم الأول كما أعلن ذلك شوارتسكوف فيما بعد، حيث امتدت المبالغة في الحذر الى كل مكان، ومن أكثر من مائة ألف طلعة تمكنّا فقط من إسقاط حوالي (٨٠) طائرة أي طائرة واحدة من كل (١٣٠٠) طلعة وهذا يعود الى مايلي:

- قِدم وعدم كفاءة الوسائل الأساسية.
- توفر معلومات وافية عن وسائل دفاعنا الجوي لدى الحلفاء حصلوا عليها بأقصر الطرق من بائعيها والشركات التي أنشأت مواقع القيادة والسيطرة.
- كفاءة الأجهزة ومعدات التشويش الإلكتروني للحلفاء.

- نجاح الضربات الأولى بإحداث ثغرات مؤذية في منظومة القيادة والسيطرة.
- الإعماء الذي أصاب طائراتنا المقاتلة نتيجة التشويش والشلّ الإلكتروني وضرب مواقع الكشف والسيطرة والتوجيه، ولذلك أقلعت طائراتنا لمجابهة الضربة فسقط منها ما سقط وعاد المتبقي من غير أن يرى شيئاً.

٧ - وفي مجال الصواريخ أرض-أرض فان رأس حربي بقوة (٢٥٠) كيلوغراماً وبخطأ مسموح يبلغ (٣٠٠٠) متراً، لايمكن مقارنته مع أحدث الصواريخ الأمريكية من طراز كروز - توماهوك التي أثبتت دقة عالية وقوة تدمير كبيرة، ولم تظهر الى الوجود خرافة صدام التي تزعم أن رادارات الكروز يمكن إعماؤها بالطين والغبار على شاشات راداراتها.

«ترى هل كانت استخباراتنا كفوءة وجريئة وأمينة بإحاطة صدام علماً بالهوة السحيقة بين القدرات الفنية وحالة التفوق للحلفاء، وفي وقت مبكر قبل وقوع الحرب».

نعم وبكل ثقة وإلا لكنّا أفضل أكباش فداء.

▭▭ ملاحظات في التوازن:

في كافة المواقف والمعارك والحروب السياسية والاقتصادية والنفسية والقتالية يجري تحليل للمعطيات الأساسية. وتتجسّد أهمية التحليل بصورة واضحة في الصراع العسكري المسلح. وتتطلّب كافة المعارك من المستويات الدنيا الى إدارة الصراع الإستراتيجي تقديراً للموقف متجانساً بأبعاده المختلفة من تقدير موقف سريع ذهني الى تقدير شامل ومفصّل، فهنالك تقدير موقف سياسي وتقدير موقف استخباراتي وتقدير موقف قتالي. ويعتبر تقدير موقف الإستخبارات السوقي (الاستراتيجي) مدخلاً أساسياً لاتخاذ القرار السياسي، فيما يُعتبر تقدير الموقف القتالي مدخلاً لوضع الخطط التفصيلية.

عندما قرر صدام اجتياح الكويت، تعمّد حجب القرار عن القيادة العامة وهيئة الأركان العامة للقوات المسلحة، وبذلك لم يعتمد على تقديرات موضوعية.

وبحكم سياسته التسلّطية الفردية والإرهابية، فلم يُعط الفرصة لأحد من القادة العسكريين لتقديم مشورة أمينة، وفي الوقت نفسه لم يكن مستعداً للأخذ بتقارير الاستخبارات التي كانت تُعطي صوراً قاتمة حقيقية عما سيحصل.

لم يخدم صدام يوماً واحداً في العسكرية قبل أن يمنح نفسه رتبة فريق أول ركن ثم مهيب ركن بعد أن أصبح رئيساً للجمهورية. ولذلك فإنه بعيد كل البعد عن الإختصاص العسكري.

وإذا سلمنا بأن صدام أساء التقدير في اجتياح الكويت ولم يستشر الأركان العامة تفادياً لكشف العملية، فقد كان عليه أن يأمر بإجراء دراسات شاملة عن نتائج المجابهة المحتملة والأخذ بها. إلا أنه لم يفعل هذا .

لم يكن تشبيه صدام بهتلر موفقاً وفق المعطيات والظروف النفسية في العراق والمنطقة. وعندما أطلق بوش هذا التشبيه لم يتأثر صدام سلباً به، وجاء ردّه عليه بأن الصفات غير الجيدة لهتلر هي في بوش وبذلك احتفظ بما يراه جيداً منها لنفسه.

هتلر كان يستمع الى قادته كثيراً ولايتدخل في الأمور الجزئية .. صحيح أنه شن حرباً مدمرة إلا أنها خارج منطقة الشرق الأوسط عدا ماوقع منها غرب مصر. ولذلك، فان العراقيين لايكرهون هتلر لأنه لم يطلهم بأذاه وعندما يُوصف صدام بهتلر تأخذه النشوة، ويزداد كبرياءً وهو أمر لم يحبذه الشعب العراقي بعد ازدياد كرهه لصدام.

إن ميزان القوى كان واضحاً جداً لصالح الحلفاء وفيما يلي ملاحظات أساسية عن ذلك:

قبل وخلال وبعد الحرب مع ايران، تم استيراد حوالي (٩٠٠) صاروخ سكود (R17) وجرى تصنيع وتطوير المئات لزيادة مداها النظري من (٣٠٠) كيلومتر الى (٦٠٠) كيولمتراً. وأُطلقت عليها تسمية صواريخ الحسين وتم تطوير عدد محدود منها يزيد مداه عن ٨٠٠ كيلومتر. وتطلبت هذه العملية إجراء تحوير أساسي في كمية الوقود بزيادتها وتقليل الرأس الحربي الى النصف من ٥٠٠ كيلوغرام الى ٢٥٠ كيلوغراماً. وقد أثر هذا التحوير على دقة الإصابة بصورة كبيرة.

وتمت تجربة عملية التطوير في البادية الغربية، ولم يُعرف مكان سقوط العديد من الصواريخ التي استخدمت، فيما بلغت مجالات الخطأ للصواريخ الأخرى بين ٣ - ٥ كيلومترات، وبذلك فقدت قيمتها الأساسية في الاستخدام لأغراض عسكرية حقيقية في المجالات التعبوية أو لضرب الأهداف النقطوية أو شبه النقطوية.

صُممت صواريخ أرض-أرض لضرب مراكز القيادة ومحطات الإتصالات ووحدات الدفاع الجوي والأكداس المهمة والمنشآت والمصانع ومحطات الطاقة الكهربائية والمؤسسات المهمة. وتتطلب هذه الأهداف دقة عالية في الإصابة.

ومن جانب آخر، تتطلّب عمليات القصف الصاروخي معلومات مساحية دقيقة جداً، فيما كانت الخرائط المتيسرة لدينا لاتفي بهذه المتطلبات.

ونتيجة هذين العاملين، ولقلّة وضعف المعلومات الوثائقية عن الأهداف المطلوبة، تحوّلت القدرة الصاروخية من تهديد مادي فعلي الى حرب نفسية ازدادت قيمتها، بعد أن أعلن عن قدرة العراق الكيماوية وتيسر صواريخ أرض-أرض برؤوس كيماوية.

في سنوات الحرب الطويلة الأولى مع ايران، ظهر عجز كبير في بقاء طهران والمدن الرئيسية الأخرى بعيدة عن حياة الحرب، فيما كانت بغداد تحت وطأه الصواريخ أرض-أرض الايرانية رغم محدودية الموارد الايرانية منها.

أما الطائرات القاصفة الثقيلة، فوحدها التي كانت قادرة على الوصول الى طهران، إضافة الى طائرات (الميغ ٢٥) بنوعيها الإستطلاعي والمقاتلة.

ولتفادي هذا النقص تم تحوير هذه الطائرة لحمل عدد من القنابل يجري إسقاطها من ارتفاع ٢١ كيلومتراً على مدينة طهران. وفي أحيان غير قليلة سقطت القنابل خارج المدينة على الرغم من مساحتها الشاسعة.

وفي السنة الأخيرة من الحرب تم تطوير الصواريخ أرض-أرض وجرى رشق طهران وقم واصفهان وشيراز بأكثر من مائة صاروخ، وقد استخدمت مع القوة الجوية ضد أهداف سكانية مما أجبر الملايين من المدنيين على ترك مدنهم، وكان هذا عملاً سبب المزيد من العداوة، وتحريض الإيرانيين على الثأر.

ولم تحقق عشرات الصواريخ التي أُطلقت على إسرائيل لأغراض دعائية سخيفة أية نتائج تذكر، سوى تعويض إسرائيل بلايين الدولارات من دول مختلفة.

وعلى الطرف الآخر، تم استخدام ٢٨٨ صاروخاً توماهوك - كروز الأميركية من السفن والغواصات والطائرات والقواعد الأرضية، سقطت على أهداف اقتصادية وعسكرية ووحدات الدفاع الجوي بصورة دقيقة جداً. وكانت نتائج التأثير مدمّرة. لقد شاهدتُ - كما أسلفت - ضربة صاروخية على المبنى الرئيسي لمديرية الاستخبارات العسكرية العامة أصابت مركزها برغم أنها انطلقت من البحر الأحمر. لقد شاهدتُ الصواريخ وهي في الجو وأثناء الإصابة وبعدها، وكانت سلاحاً حقيقياً.

وعندما كنا نُرسل الى صدام (قبل الحرب) مواصفات هذه الصواريخ الدقيقة فإنه يُعيد تذكيرنا بإمكانية إعماء رادارات هذه الصواريخ بتهييج الغبار أو برشقات من الطين.

وطبقاً للمعلومات المستقاة من مصدر بشري موثوق عمل قريباً من غرفة عمليات القيادة العامة لدولة البحرين، تم استمكان أعداد وأنواع وأماكن انتشار الطائرات المقاتلة في قاعده الشيخ عيسى الجوية. وطلبت رئاسة الجمهورية توجيه ضربة صاروخية ثلاثية على القاعدة.

لم تكن هنالك مشكله في المعلومات. فقد عمل أحد ضباط الاستخبارات برتبة عميد في سفارتنا هناك بغطاء موظف مدني، وتولّى إدارة التجسس على أوضاع البحرين إضافة الى نشاطه تجاه ايران.

تم إطلاق الصواريخ الثلاثة على القاعدة، إلا أنها - وكما هو متوقع - أخطأت أهدافها ولم تحقق نتيجة تذكر.

كانت علاقتنا سابقاً بالبحرين وثيقة، كما زار عدنان خير الله وزير الدفاع البحرين خلال الحرب مع ايران واستُقبل استقبالاً حاراً حيث رأى البحرينيون في العراق قوّة تصدّ عنهم النفوذ الايراني، فإذا به يتحول ضدهم .

إن قدر الكويت في مجاورتها للعراق هو الذي جعلها الهدف الأول للإجتياح

ولو كانت دولة أخرى غيرها لما تغير في الأمر شيء.

وانقلب الموقف في البحرين رأساً على عقب بسرعة، ووقفت القيادة البحرينية في صدارة الدول المتحمسة لاستخدام القوة حصراً لتدمير القوة العراقية.

وفي المجال الجوي، كان لدينا حوالي ٦٤٠ طائرة قتال من بينها طائرات (ميغ٢١) و(سوخوي٧) و(سوخوي٢٠) و(توبولوف١٦) وهذه كلها من الطراز القديم عديم الكفاءة، فيما تُعتبر طائرات (سوخوي٢٤) و(ميغ٢٣) و(ميغ٢٥) و(ميغ٢٩) أكثر تحديثاً، إلا أنها لاتمتلك معدات التسديد والتصويب الكفوءة. أما طائرات الميراج (F1) فتمتلك وسائل لابأس بها واستخدمت القنابل الليزرية في مهاجمة أهداف نفطية في الحرب مع ايران، إلا أنها تُعتبر طرازاً غير متقدم قياساً بما يمتلكه الطرف الآخر.

أما على المستوى التدريبي فلم تكن الحرب الجوية مع ايران ذات قيمة أساسية لأن إمكاناتها الجوية محدودة، وكانت الكفاءة القتالية الليلية في مهاجمة الأهداف الأرضية من قبل طيارينا متدنية أو معدومة.

إن صواريخ الدفاع الجوي من طراز (سام٢) و(سام٣) التي تمثل الهيكل الأساسي للدفاع الجوي أصبحت ذات قدرة محدودة جداً.

كانت لدينا أنواع أخرى من طراز (سام٦) وكروتال وكذلك (سام٧) المحمولة على الكتف للإرتفاعات الواطئة جداً.

لقد واجهت الطائرات المغيرة على بغداد أبواباً من نار حامية، إلا أن رماياتنا ذهبت هباءً في غالب الأحيان، لأن الطائرات المغيرة تحلّق على ارتفاع حوالي (٢٤٠٠٠) قدم أي خارج مدى المقاومات الأرضية، عدا الصواريخ.

وكان الطيارون الغربيون يطلقون قذائفهم رادارياً وفي أسوأ الظروف الجوية والمناخية بدقة مطلقة نظراً لكفاءة طائراتهم.

وعلى الطرف الآخر، تم حشد (١٣٥٠) طائرة مقاتلة جو-أرض ومتعددة المهام و(٣٥٠) طائرة دفاع جوي جو-جو، وتُعتبر قوة الضربة والدفاع الجوي من أحدث الطائرات في العالم مدعومة بوسائل القيادة والسيطرة المحمولة جواً في طائرات

الأواكس ومعدات ووسائل الحرب الإلكترونية المعقدة، وفق آخر ماتوصل إليه العلم.

وعندما بدأت الحرب الجوية، أصبح وضعنا في العراق كمن يبرك على رجليه واضعاً يديه على رأسه وعينيه وأذنيه خشية الصواعق، ويتلقى المزيد من الضربات. فظهر أن أسراب الإنتحاريين التي هدد بها قائد القوة الجوية وطريقة (الصيد الحر) التي تندّر في الحديث بها معاونه (القائد الحالي للقوة الجوية) والإثنان من تكريت، لم تكونا إلا وهماً وكذباً ومزايدة.

لقد أسقطت وسائل الدفاع الجوي عدداً محدوداً من الطائرات المغيرة. والأرقام التي نشرتها قوات التحالف لم ترضِ صدام رغم أنها صحيحة. وعندما نقول هذه الحقيقة يستشيط صدام غضباً ويحدد أرقام خسائر الحلف من خياله.

جرّب الحلفاء أسلحة ومقذوفات موجهة بصورة حيّة. واخترقت قذائفهم السقوف الخرسانية المسلحة لملاجئ الطائرات ومواقع السيطرة لوحدات الدفاع الجوي بطريقة مذهلة، وبأقل مايمكن من القذائف.

إن ملجأ العامرية، الذي هاجمته طائرة أمريكية، استخدم جهاز المخابرات جزءاً منه لأغراض المديرية العامة للأمور الفنية والمديرية العامة للأمور الإدارية العائدتين له، اللتين يرتدي أفرادهما ملابس زيتونية اللون، وبذلك تسببوا بمقتل مئات المدنيين الأبرياء في الأجزاء الأخرى من الملجأ. إن هذه الحادثة الأليمة أعطت صورة واضحة عن المستوى التدميري للقنابل الموجهة، وفي الوقت الذي كان على الأميركان التأكد من الهدف جيداً (وتحمّلهم المسؤولية عمّا حصل)، فان تستّر المخابرات بالمدنيين كان جريمة كبرى.

عندما شنّ الحلفاء هجومهم الجوي الواسع على منطقة المفاعلات النووية ببغداد، في اليوم الثاني لبدء الحرب الجوية، صادف مروري على مفرق الطريق الفرعي الخاص المؤدي إليها (في طريقي الى بغداد) أي على مسافة حوالي ثلاثة كيلومترات. كان هجوماً عنيفاً جداً فقد اشتعلت سماء المنطقة وأخذت الأرض تهتز بقوة من شدّة الإنفجار وظهر أن قوة الضربة مؤلفة من ٥٦ طائرة ولم يكن

هذا الرقم مفاجعاً لنا فقد توقعنا في مرحلة من مراحل الحرب حشد (٢٥٠٠) طائرة قتال جو-جو، وجو-أرض أي أكثر من الرقم المحدد بـ(٨٠٠) طائرة. حيث وضعنا في الحسبان تدخل اسرائيل وقسم من الأسراب الجوية وعدد مضاف آخر من طائرات الخليج في الحرب. وخلصنا الى أن أكبر قوة ضربة هدف محدد ستبلغ خمسين طائرة، وبذلك تتيسر للحلفاء القدرة النظرية على تدمير خمسين هدف في آن واحد. وهذا بالطبع كان حساباً نظرياً مجرداً لأن من المتعذر الإغارة بكل هذه الطائرات، عملياً في آن واحد. بيد أننا أردنا بهذا السيناريو تجسيد احتمالات الخطر والتدمير. ولم تردّ القوة الجوية سلباً على تقييم الاستخبارات لخشيتها من إلقاء مسؤولية التدمير القادم على عاتقها.

إن (٤٥٠٠) دبابة لم يكن عدداً قليلاً بل قوة رقمية كبيرة، إلا أن دبابات الحلفاء تتفوق على القسم الأكبر منها تفوقاً ساحقاً. وليس كل التشكيلات العراقية تلقت دروساً تعبوية عالية في الحرب مع ايران بل إن قسماً كبيراً مما تعلّمه الجندي في حرب المواضع، هو القدرة على تحمّل ضغط القصف والاستنزاف المستمر، واستمرت الحال هكذا لفترة طويلة حتى تم الإنتقال الى مرحلة العمليات التعرضية الواسعة، التي لم تُظهر فيها القوات الايرانية قدرة عالية على الصمود والمناورة.

تتميز القوات العراقية بالاستخدام الواسع لنيران المدفعية والدبابات، ولم تكن إدارتنا للرصد الناري عالية ولم يكن استخدامنا لوسائل مقاومة الدبابات الفردية ذو معالم واضحة لأننا لم نجابه قوات مدرعة كفوءة سابقاً.

لقد أدخلت قواتنا في الكويت في مواضع دفاعية، هي في الحقيقة هزيلة التحصين، إذا ما قورنت بالدفاعات الإسرائيلية على قناة السويس والممرات. وتُركت ٣٨ يوماً تحت القصف الجوي المزلزِل، ولم تر إلا نادراً قبل الحرب الجوية أي نشاط لطائراتنا. ورفضت القوة الجوية حتى طلعات الإستطلاع الجوي التصويري للحافة القريبة من الحدود السعودية بالتصوير المائل (الجانبي) إلا بتدخل رئاسة الجمهورية (قبل الحرب).

وانتشر الحرس الجمهوري جنوب غرب الفرات على أمل القيام بهجوم مقابل

واسع مع بدء التطور في الحرب البرية، للمحافظة على الكويت والاجتياح المقابل صوب منابع نفط الخليج. ولكنه هو الآخر، تعرّض لضربات جوية ألحقت به خسائر فادحة.

وعلى الطرف الآخر نُشرت القوات البرية للحلفاء بعيدة كل البعد عن النار الدفاعية (عدا بعض المواقع الساترة) ورميات محدودة من الصواريخ.

وتصل المواد الغذائية إليهم بأفضل مما يتناولونه في أي وقت مضى. وكانت أكداس العتاد ومواد التموين الأخرى ومحطات ومصادر المياه والمنشآت الحيوية والحركة على الطرق في غاية الأمن والأمان.. فيما الجوع والأرزاق الرديئة وتدمير المستودعات وآثار الحرب النفسية ميزة أوضاع قواتنا. وأخذ البلد يحترق من أقصاه الى أدناه، ويواصل صدام الإصرار على الحرب ويرفض الإنسحاب من الكويت، لأن لا أحد من أبنائه أو أقاربه على الإطلاق أصيب بجرح في كل حروبه.

كانت لدينا وسائل فنية عديدة ومتشعبة للحصول على المعلومات، وتفوّق القدرة الأميركية الحقيقية علينا هنا يتحدد بالأقمار الصناعية والاستطلاعات الحرارية وتشعّب الاستخبارات الأميركية وانتشارها في مختلف دول العالم.

أما قدرتنا في الإستطلاع الجوي التصويري فلم تكن قاصرة فمن خارج مدى صواريخ الهوك أجرت طائرات (ميغ ٢٥) استطلاعات مفصلة في الحرب مع ايران، وحصلنا على وثائق تصويرية جيدة بواسطة طائرات الميراج الفرنسية. إلا أن هذا لم يعد مُتاحاً إطلاقاً في الحرب مع الحلفاء، وفي المرحلة الراهنة التحضيرية لها بحكم سيطرتهم الجوية المطلقة. فما قامت به القوة الجوية من استطلاعات قبل الحرب شمل فقط شريطاً ضيقاً من انتشار القوات الساترة.

وفي الوقت الذي تميزت فيه المواصلات اللاسلكية الأميركية والبريطانية بالرصانة، لم يكن الأمر كذلك بالنسبة للقوات العربية التي استعنّا بما نحصل من معلومات عنها للإستدلال الى نقاط وتوجهات مهمة.

إن عملية المناورة الكبرى الى الغرب المسماة (الخطاف الأيسر) رُصِدت من قبلنا بالتمام، وكنّا منذ البدء نراقب تحرك الفرقتين الأميركيتين (٨٢) و(١٠١) والفيلق

(١٨) المحمول جواً. وعرضتُ مخططات العمليات المتوقعة بخط يدي على صدام، على أمل دفعه للإنسحاب من الكويت.. ولكن دون جدوى.

ولاشك في أن الأقمار الصناعية وطائرات الإستطلاع عن بعد، تعتبر وسائل ممتازة للحصول على المعلومات. إلا أن من الصعب عليهم الحصول على مايجري في الأركان العامة والدوائر المهمة، فهنالك وعي أمني صارم وإدراك شامل لقدرات الإختراق الفني.

إن التوجيهات الأساسية يجري إرسالها باليد الى الكويت والبصرة وكل قواطع العمليات. ولم يتحدث صدام بالهاتف خوفاً على حياته البائسة. كان في العراق دولة حديدية مغلقة، أما الآن فقد تحطم كل شيء، وليس مستحيلاً أو معقداً الوصول الى المكان المطلوب.

▭▭ صدام يريد عرض عضلاته.. ولكن:

أراد صدام معركة الخفجي استعراضاً للعضلات وإرباكاً للخطط المقابلة، وتحفيزاً للروح المعنوية لقواتنا، وقد انتخب المنطقة نظراً لقرب مدينة الخفجي، ولأهمية الاتجاه الساحلي نحو منابع النفط. وتلقت الفرقة الآلية الخامسة ضربة مقابلة فقدت من جرائها (٨٠) دبابة ومدرعة وحوالي (٦٠٠) قتيل وجريح ومفقود اعتبروا في عداد الأسرى.

ولو كان صدام قائداً عسكرياً أو سياسياً ناجحاً لاعتبر معركة الخفجي مقياساً تعبوياً لعدم التوازن السوقي. إن جحافل معركة من القوات السعودية والقطرية خاضت المعركة في مواجهة واحدة من أفضل فرق الجيش العراقي وأكثرها خبرة تضم لواء المشاة الآلي (١٥) ولواء المشاة الآلي (٢٠) واللواء المدرع (٢٦٠)، وبالرغم من أن الموقف الجوي ألحق ضربات ماحقة بالإحتياطات والقدمات المعقبة، إلا أن القوات المنتشرة داخل المدينة تيسرت أمامها فرص للمقاومة والبقاء. بيد أن هذه القوات لم تؤمن ساعة واحدة بشرعية صدام وتسلّطه عليها.

وليس من سداد الرأي مقاتله أشقائنا خنوعاً لقرارات الإستبداد والطغيان.

فحيثما وجد العراقيون فرصة عبّروا عن هذا الموقف.

وما من شك في أن البلدان العربية التي اضطرت واتخذت قراراً بتأمين التدابير اللازمة للدفاع عن الخليج، أولاً، ثم طرد صدام خارج الكويت، عملت جاهدة على تجنّب وقوع الحرب ومنها رسالة الرئيس الأسد الشهيرة لصدام التي تعهد فيها بمشاركة القوات المسلحة السورية بالقتال الى جانب القوات العراقية إذا ما استجاب لنداءات الإنسحاب، وهُوجم العراق بعدها إلا أن غرور صدام وعدم استجابته لكل المبادرات، جعل من الحرب أمراً حتمياً. وكان الخليج على حق عندما أثار عدم ارتياحه لتشكيل مجلس التعاون العربي، الذي أخفى صدام عنه أهدافه ونواياه وأغراضه وسيذكّر الشعب العراقي بعدم الرضى واللوم أي اتفاق أمني وسياسي واقتصادي مع صدام، فالشعب سيكون دافع الثمن الأول والأكبر.

عزاؤنا نحن العراقيون، إدراك العرب وغيرهم حقيقة ماحصل. فالحروب حروب صدام ولم يكن الشعب العراقي سوى الضحية الكبرى.

إذا الشعب يوماً أراد الحياة فلابد أن يستجيب القدر



التقديرات الخاطئة للنوايا المتعاكسة

إذا كانت الظروف الاقتصادية المتضيّقة على النظام، وفشله في بلوغ الأهداف الاستراتيجية للحرب مع ايران، وهوس الزعامة ودخول التاريخ، وهاجس التآمر وخشية السقوط تمثل مجتمعةً العناصر الأساسية لفكرة صدام باجتياح الكويت، فإن سوء التقدير، وجهالة وعدم إدراك وسطحية الوجوه السياسية المحيطة به، سفّهت أهمية ردود الفعل الدولية والإقليمية، فزيّنت القرار في نظر الطاغية، وعلى أيه حال، فإن التقديرات الخاطئة وإن كانت صفة ملازمة للنظام طيلة السنوات الماضية إلا أن أطرافاً أخرى سجّلت عليها تقديرات خاطئة أيضاً، ولكنها تقديرات من شكل آخر، أدت، أو ساعدت في النتيجة على استمرار صدام في التحكّم بمصير الشعب وعدم استقرار المنطقة.

ولما كانت الأشياء تصنّف بنتائجها ونهاياتها فإن التقديرات الخاطئة تفقد انعكاساتها على الفريق الذي يحقق النجاح، أما الفشل فهو الطلاء القاتم لسوء التقدير، وبضوء الحقائق المستجدة قبل وبعد الإجتياح والفترة التي أعقبت هزيمة صدام المشينة، يصبح بالإمكان تدوين التقديرات الخاطئة بشكلها الصحيح.

▭ التقدير المؤدي للقرار:

أطلقت مقدمات، وأعطيت تبريرات أمنية لعملية الإجتياح مؤدّاها التوصل إلى استنتاجات جوهرية عن وجود نوايا وخطط فعلية أمريكية - إسرائيلية - خليجية لضرب وإسقاط الثورة في العراق، الأمر الذي استلزم التحرك الفعال لجعل المعركة

خارج العراق لتوفير فُسحة مناسبة من المناورة واجراءات الدفاع، واستخدم من بين ما استخدم شريط المحادثة الهاتفية بين الملك فهد وأمير قطر الشيخ خليفة حول العراق، والذي حصل عليه أحد فروع الإستخبارات العسكرية، وأرسل بنسخة واحدة الى رئاسة الجمهورية، وقد بُثّت فقرات منه عبر الإذاعة العراقية، ليبيّن ما أُريد تبيانه.

وأياً كانت المبررات فإن التدمير الذي حصل جراء اجتياح الكويت قد تعدّى أضعافاً كل مايمكن أن يتعرّض له العراق من مخاطر جرّتنا إليها سياسة النظام، ولذلك فهي لاتتعدى كونها مبررات لاتستحق القدر الأدنى من الإستماع.

إن أكثر الأشخاص كفاءة وقرباً من صدام من بين ذوي الخبرة في العلاقات السياسية الخارجية هو طارق عزيز، وقد قدّم دعماً غير مسبوق في فلسفة تسفيه ردود الفعل، وبالرغم من أن اتخاذه لموقف آخر لن يغيّر من الأمر شيئاً في (رغبة) صدام إلا أنه يعتبر شريكاً مشجعاً في الذي حصل، ونلخّص موقفه بذلك طبقاً لما كان يتردد في مكتب سكرتير رئيس الجمهورية والمرافقين بالتالي:

١- إن للكويت مشاكل حدودية حقيقية مع المملكة العربية السعودية، ولم يكن الحكم السعودي مرتاحاً من تصرفات الحكومة الكويتية.

٢- بحكم نفوس الكويت القليلة فقد تمتعت بالثراء الفاحش المتأتي من العائدت النفطية وبشكل حقق سبقاً على الأقطار الخليجية الأخرى، وهم على العموم متنافرون مع أبناء الخليج الآخرين.

٣- التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة قليل ولا يمثل ثقلاً حقيقياً، وأثبتت السنوات التي عمل فيها الرئيس الأمريكي جورج بوش نائباً للرئيس ريغان اهتمامه بمناقشات وقرارات الكونغرس، وبالرغم من أن أمامه فسحة واسعة من الصلاحيات فمن غير المعتقد إقدامه عل قرار بحركة عسكرية واسعة دون موافقة الكونغرس، ومثل هذه المناقشات ستأخذ وقتاً طويلاً توفر لنا ظروفاً مناسبة للتحرّك.

٤- إن للدبلوماسية العراقية تغلغلاً في مراكز القرار الأمريكي وهذا سيكون عنصراً مفيداً لتقييد أو تأخير ردود الفعل.

٥- الرأي العام الأمريكي لايزال مشدوهاً بما حصل في فيتنام بالرغم من أن الرئيس صدام وقيادته لم يكونوا في فيتنام.

٦- الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد بحاجة إلى إستعادة نفوذها في ايران بحكم التداعي المستمر في صلابة الإتحاد السوفيتي، وهي بذلك ستبقى بحاجة إلى العراق للوقوف تجاه ايران وربما لجولة جديدة من الحرب، وهذا سيجعل احتمالات التدخل العسكري ضد العراق ضعيفة وربما محدودة.

٧- الإعلام الأمريكي روّج أخباراً كثيرة عن القوة القتالية العراقية وخطاب الرئيس في نيسان الذي أعلن فيه عن السلاح الكيمياوي المزدوج سيجعل الإدارة الأمريكية تراجع نفسها مرات عديدة قبل أن تُقدم على حرب مع العراق الذي لديه قدرة تدميرية شاملة، وهم يعرفون أن الرئيس سيستخدم السلاح الذي بحوزته عند الضرورة.

٨- وإذا قورنت كل هذه المعرقلات للتدخل العسكري الأمريكي مع أهمية الكويت النفطية للدولة التي نريدها ستدفعنا للإقدام على تنفيذ فكرة استعادة الكويت، على أن يكون إندفاعنا سريعاً جداً مع بذل كل ما في وسعنا (لقتل) العائلة الحاكمة وليس اعتقالها.

ولم تطفح على السطح خارج الإجتماع ردود صدام وموقفه من تحليل طارق عزيز ففي الخطوات التي تمنّى بالفشل لا أحد يستطيع الحديث عمّا قاله صدام إذا كان يصب في خانة الفشل.

وكالمعتاد فإن نائب رئيس مجلس قيادة الثورة عزّة الدوري قليل المشاركة في مثل هذه الإجتماعات لإدراكه أن لاجدوى من طرح الأفكار المخالفة التي لن تجلب سوى السوء لصاحبها..

أما الإتجاه الآخر فيتمثل بطه الجزراوي نائب رئيس الجمهورية - والقائد العام للجيش الشعبي، وهو شخص قليل الخبرة في الدبلوماسية، ويفتقر إلى التحليل العلمي في المستويات الإستراتيجية العليا، ويمثل الوجه الصارخ للتبعية الذيلية لرئيس النظام، وعلى الرغم من عيشه الطويل تحت ظلال القومية العربية فلم يستطع تجاوز

المخاوف المترتبة على كونه غير عربي في وسط التيار، حيث ينحدر من أصول كردية من ولاية ديار بكر التركية ولم يكن والده ووالدته يُحسنان التكلم بالعربية، وغالبية الذين لم يشاركوا في الحركات الكردية المسلحة أو السرية وعاشوا قريبين من النظام لازمتهم مشاعر معينة بالنقص، لقد بدأ هذا الشخص حياته الأولى ضابط صف في الجيش ورُقّي مباشرة إلى رتبة نقيب بعد حركة ١٧ تموز ١٩٦٨ ليشرف على جزء مهم من المكتب العسكري للحزب في السنة الأولى، وخلال أقل من عامين تمكّن من تشييد أحد أهم القصور في بغداد لحسابه الشخصي ووجهت إليه انتقادات حادة من بعض كبار البعثيين آنذاك لتجاوزه التقاليد الثورية والوطنية، وقُيّمت كُلفة البناء بأنها تعادل عشرة أضعاف كُلفة مسكن لشخص ميسور الحال آنذاك، ولم تغب هذه الحادثة عن فكر صدام الذي دأب في استغلالها لتذييله إليه بعد الدفاع عنه وتبرئة ساحته، كما تعمّد صدام أن يجعل منه كماشة نار بترؤس لجان التحقيق وتصفية المعارضين من البعثيين، ولم يعد له من خيار سوى التمجيد المستمر برئيس النظام، وفي كل مرة كان صدام يتظاهر بالبكاء متألماً من موقف ما لايتمالك الجزراوي نفسه من الإجهاش في البكاء، وحصلت حالة واحدة منها على الأقل على شاشات التلفزيون في العام ١٩٧٩، (وأخيراً وليس آخراً في أواخر انتفاضة مارس آذار ١٩٩١). لقد كان الجزراوي حاضراً كل الإجتماعات التي سبقت اجتياح الكويت، وتلخّصت فكرته بما يلي:

١- ان الجيش الشعبي هو الظهير القوي للقوات المسلحة، وقد اكتسب خبرة لايُستهان بها في الحرب مع إيران، (وفي هذا تجنٍّ على وقائع التأريخ فقد شكّل انتشار الجيش الشعبي عبئاً كبيراً على القوات المسلحة في القواطع التي عمل فيها).

وأذكر هنا وبعد بدء الهجوم البري وردت معلومات عن تقرب وحدات الحلفاء من اتجاه السلمان في البادية الغربية، وأثناء تقديمي إيجازاً للقيادة السياسية، قال طه الجزراوي أرسلوا أشخاصاً يحملون قاذفات (RPG7) لتدمير دبابات الحلفاء، فقلت له: أقترح أن تكون مفارز من الجيش الشعبي، فلم يرد على ذلك، حيث الأرض وطبيعة الموقف وسير المعارك تجعل مثل هذه الآراء موضع سخرية وهراء.

٢- طيلة فترة الحرب مع ايران لم تظهر أمامنا فقاعات داخلية تثير القلق، وما دامت الجبهة الداخلية بهذه الرصانة فان باستطاعتنا تأمين زخم كبير نحو الكويت.

٣- الأميريكيون بدون السعودية لايستطيعون العمل، والسعودية من غير دعم عربي لاتستطيع العمل أيضاً، وإلى حدٍّ ما لاأعتقد أن الوضع المصري سيتخذ موقفاً عدائياً منا، وعلينا أن نجعل من اليمن شوكة في مؤخرة السعودية.

٤- أؤيد رؤية الرفيق أبو زياد (طارق عزيز).

وجاء الدور في الحديث إلى (علي حسن المجيد) فأيد ما قاله طارق عزيز وأضاف: لابد من الرد على المؤامرة وإن استعادة الكويت ستجعل من العراق (قوة عظمى)، وإن الرئيس صدام هو الأجدر بالتأريخ لحمل الراية.

ومهما كانت آراء هؤلاء، ومهما كانت عنجهية صدام، فإن من غير المنطق أن نحصر الأمر كله والسبب كله بروح الإستبداد والعنجهية التي يعيشها صدام فحسب، فهو لم يكن مضطراً للإنتحار، ولابد من القول بأنه أخطأ الحساب، وأساء توقع ردود الفعل، وطفت على السطح أفكار مختلفة في قياس حجوم ردود الفعل المحتملة، فكل الذين شاركوا بصياغة قرار الإجتياح في ما يسمون بالقيادة السياسية لم يُظهروا اعتراضاً على رؤية صدام من أن رد الفعل قد لايتجاوز ضربات جوية، أو ضمن نطاق الكويت، او في جنوب العراق حصراً، أو ربما المساومة السياسية، وهذا نتاج طبيعي لأمة تعيش في غياهب دكتاتورية شريعة الغاب، وبانتظار العقاب الذي لا أحد من العراقيين يتمنى إبقائه مرجعاً إلى يوم الحساب الأخير.

▭ التقديرات الخاطئة المقابلة:

وعلى الطرف الآخر، حصلت تقديرات خاطئة وأخرى ربما استندت إلى حسن نية مفرطة، منها ما له علاقة بتوقّع عدم اجتياح الكويت، أو بنطاق الإجتياح، ومنها بترجيح احتمالات الإنسحاب من غير اللجوء إلى استخدام القوة والقدرة على التماسك.

▭▭ تقدير النوايا:

لقد أورد الجنرال شوارتزكوف قائد (القيادة المركزية الأمريكية) بعض الآراء في احتمالات الصراع في منطقة الخليج، وبوصفه قائداً عسكرياً ذو مسؤولية محددة في حماية المصالح الأمريكية في مناطق انتشار واهتمام قواته، فالأخذ بأسوء الإحتمالات عندما يتعلّق الأمر بالنقاط الحساسة يصبح أمراً لابدّ منه، ويتوقف مقياس التأثير والأرجحية على نطاق وحجم المعلومات الممكن الحصول عليها في فترة الشك، ففي حالة تيسر معلومات وافية (شاملة ودقيقة) تفقد نظرية الإحتمالات المتعددة أهميتها، ويجري تصميم فكرة العمليات بموجب المعطيات المتاحة، ويختلف الأمر كلياً عندما تكون الصورة عن الأوضاع في الطرف المقابل مشوشة أو مبهمة، حيث يجري إعداد سلسلة من الإحتمالات المختلفة يتوقف ترجيح أي منها على جملة عناصر تتضمن:

١- التركيب النفسي والمعنوي والعلمي للقائم بالتحليل.

٢- خلفية الصراع، أو الموقف.

٣- وضع القوة لدى الطرفين.

٤- مستوى التأثير المتوقع على المصالح الإستراتيجية أو التعبوية.

ويشير شوارتزكوف إلى أنه وجد في أكتوبر - تشرين أول ١٩٨٩ ولأول مرة تفهّماً لدى بعض من العرب للخطر الذي يمثله صدام، وتلقى الإشارة الواضحة الأولى من رئيس الأركان الكويتي الذي حدّد اتجاه الخطر رقم واحد من العراق إدراكاً لأبعاد فشل صدام في إحراز واحد من أهدافه الرئيسية في الحرب مع ايران.

وإثارته احتمال إقدامه على احتلال (جزيرة بوبيان) نتيجة الضغوط الملاحية الشديدة على ميناء أم قصر، كما أخذ شوارتزكوف مسألة المحافظة على الوضع العسكري العراقي بقوته رغم انتهاء الحرب مأخذاً جدياً للحذر والتجسس وبخاصة بعد لقائه بالسفيرة الأميركية في بغداد عند زيارتها الكويت في اكتوبر - تشرين أول ١٩٨٩، وتجدر الإشارة إلى ما أوردته عن حديث صدام أثناء تقليده مجموعة من كبار ضباط الجيش للأوسمة والأنواط، وكنتُ أحدهم، بعد ذلك التأريخ

وكشفه عن استيضاح سفير إحدى الدول عن أسباب الإبقاء على حجم الجيش على الرغم من انتهاء الحرب، وما أعقب من إصرار على موقفه، وبالطبع فلم يقل (سفيرة) لأنها الوحيدة في العراق، وأشار شوارتزكوف في مذكراته بأن (الدبلوماسيين الأميركيين اتفقوا أن صدام لن يهاجم)، وأضاف بأنهم كانوا يحصلون يومياً على معلومات حديثة عن حركة القوافل العسكرية والقطارات المحملة بالدبابات نحو البصرة وإلى مناطق البصرة ولم يعد انتشارها مقصوراً على مناطق التدريب السابقة بل انتشرت جنوب شرق وجنوب غرب البصرة باتجاه الكويت، ولم يعد هنالك من شك بأنها خطة للحرب تتطوّر باستمرار، وبدت الحرب في آخر أيام تموز - يوليو وشيكة.

وعلى أي حال فقد أدت الوسائل الإلكترونية ومعدات الإستطلاع التقنية المتقدمة جداً دورها على أكمل وجه في إعطاء صورة دقيقة للوضع العسكري. ولكن بقي ما هو مهماً أيضاً، وهو الشطر المتعلّق بالنوايا الحقيقية والذي يمكن القرار عليه من خلال المصادر البشرية والقدرة على النفوذ والتغلغل في الدوائر المهمة وكان مثل هذا الأمر معقداً جداً في ضوء أوضاعنا الأمنية الرصينة في العراق وعدم ثقة ضباطنا بوجود فرص للتنسيق مع الأميركيين أو عرب الخليج للتآمر على صدام والتخلص منه، نظراً للدور الكبير الذي اضطلعوا به في مساعدة العراق في الحرب مع ايران وإنعاكاساتها النفسية والمادية في تقوية النظام، وبقيت هذه الحالة مستمرة الآثار حتى دخول الكويت، وأحياناً حتى الآن ولكن بنطاق أخذ ينحسر ويتحول إلى اتجاه آخر وهو الإتهام بعدم الجدية في التغيير، بصرف النظر عن مدى دقتها، والتي نرى فيها أن الجميع يريدون التغيير ولكن كلٌّ ضمن رؤيته ومصالحه إسوة بالآخرين.

وعندما تتعذر محاولة التوصل إلى النوايا من خلال المصادر البشرية يتم التحوّل إلى التحليل الذي يحتاج أيضاً (ليكون مُقنعاً وأقرب إلى الدقة) إلى معرفة غير سطحية بالأوضاع السائدة لدى الطرف المقابل، وتظهر هنا نظرية الإحتمالات كأسلوب عمل منظم وقياسي في تحديد سلّم التوقعات.

وكشف شوارتزكوف أنه قدم إيجازاً لمدة تسعين دقيقة يوم ٣١ تموز – يوليو ١٩٩٠ أمام وزير الدفاع تشيني والفريق أول كولن باول وهيئة رؤساء الأركان المشتركة للقوات الأميركية حول الخيارات المتاحة.

وذكر خلال الإيجاز؛ أنه لاريب في أن ما يحصل خطة عسكرية ويظن أنهم سيهاجمون، ولايعتقد أن صدام سيلتهم البلد كلّه ومن المتوقع أن يكتفي بنقل مواقعه إلى جنوب خط العرض ٣٠ للإستيلاء على حقل نفط الرميلة وجزيرة بوبيان والتوقف عند هذا الحد... وانتهى الإجتماع من دون أي إحساس بالحاجة إلى عمل عاجل، كما يقول شوارتزكوف، وبعد ساعة واحدة فقط عبرت القوات الحدود العراقية – الكويتية، وبعد سويعات أصبحت داخل مدينة الكويت.

ويعترف شوارتزكوف؛ إن الذي حصل ليس بالإختراق المحدود الذي تكهّن به، وإن الجميع قد دُهشوا بظهور عربي يهاجم شقيقاً عربياً آخر.

وكل الذين جاؤوا إلى بغداد من المسؤولين العرب قُبيل الإجتياح أخذ القلق يساورهم بشكل أو بآخر، ولسبب أو لآخر إلا أنهم لم يتنبأوا بالبعد الحقيقي للنوايا، وأحد الأسباب يعود إلى أن التغلغل في قراءة طبيعة صدام وهواجسه لم يدخل في العمق المناسب لغاطسه الحقيقي، ولا إلى حجم تركه الحرب الفاشلة مع ايران، ولا حتى إلى رؤية صدام الداخلية تجاههم.

أما العراقيون فيعرفون صدام، ويعرفون أنه لم يكن رجل سلام ليوم واحد وهو في موضع القوة، بقدر ما هو رجل استسلام عندما يتعلّق الأمر بكرسي الحكم وهو ما يسميه بـ«المرونة في العمل الثوري طريقاً لإستئناف التعرّض في وقت آخر».

لقد أدركت سورية، وربما أدركت ايران أن صدام سيستدير ذات يوم نحو الخليج، وقد أورد موسوي أردبيلي رئيس مجلس القضاء الأعلى في إحدى خطب الجمعة عبارات واضحة عن ذلك، إلا أن لا سورية، ولا ايران، كان أحداً على استعداد لتفهّم ما تقولانه نظراً للموقف الحربي المتصاعد بين العراق وايران، والعداء الطويل بين صدام وسورية، ولأن الأحداث بنات مراحلها.

▭▭ تقييم حالة الخطأ على الجانب العراقي:

ـ تُعدُّ النتائج المقياس الأساسي لتقييم حالة الخطأ، فعندما تُخطئ دولة (عربية ليست معنيّة مباشرة بالصراع) في تقدير شخصية صدام ونزوعه إلى الحرب فإن الخطأ لايتعدى الجانب المعنوي وبالإمكان تلافيه باتخاذ موقف متصلّب يجسر الهوة الحاصلة، ويكون انطلاقة أفضل للمصالح الخاصة، ولعل الشهادة المصرية في وصف صدام (برجل سلام) وعدم التوصل إلى احتمالات المخاطر المرتقبة، أو عدم التوصل إلى اتخاذ موقف علني تحذيري مُسبق، لم يترتب عليها اضرار بالمصالح المصرية، بل أدت مجمل الأزمة إلى إسقاط ديون مصرية لأميركا بسبعة بلايين دولار، وديون أخرى للكويت، وعندما لم يُصب الأميركيون في تحديد نطاق وعمق العمليات، فلم يترك خطأهم أثراً سلبياً عليهم، فالنتائج بعد ست سنوات من الحرب أعطتهم قوة استراتيجية أقوى ومجالاً أوسع، للتحرك فور ظهور الحاجة.

أما نتائج الخطأ على العراق فكانت مدمّرة عسكرياً – سياسياً – أمنياً – إقتصادياً – أخلاقياً – جغرافياً، فنحن الذين سنتحمّل تكاليف الحرب، على الطرفين وخسائرها على الأرض والبحر، وحتى الديون المسقطة.

ـ وفي الصراع السياسي، والدبلوماسي، فان توازن القوى الإستراتيجية الحاكمة يختلف كلياً عن التنظير قصير النظر الذي اتبعه طارق عزيز وتبنّاه صدام، فتجاوز الخطوط الحمراء للمصالح النفطية يأخذ الأسبقية الثانية حصراً في سلم أسبقيات الخطر الكبرى بعد الإنذار النووي الشامل.

لقد حضرتُ مناقشات كثيرة وطويلة لطارق عزيز مع الوفود الكردية في قصر الأمم المتحدة الصيفي في جنيف، وفي لقاءاته مع الوفود الكردية المحاورة، لقاءات أقرب ما تكون إلى الأفكار المتدنّية من الطروحات السوفيتية القديمة، وأذكر مرة أن اللواء عبد حميد سكرتير صدام سألني: «يقول الرئيس أين وصلتم مع الأكراد؟»، وأراد بهذا الوقوف على ما يجري من مصدر آخر غير طارق عزيز، فأجبته بما كنت منزعجاً منه: «ذبحنا الأستاذ طارق بالتنظير»، فردّ عليّ سريعاً: «مثل تنظيره قبل دخول الكويت»!

وفي اليوم التالي ذهبت إلى رئاسة الجمهورية، وعندما كنت في مكتب السكرتير خرج وبحكم الصدفة طه الجزراوي من مكتب صدام مكفهرّ الوجه حتى اعتقدت أنه سيموت بيننا، وفور مغادرته المكان علّق اللواء عبد بقوله: هذا صاحبنا الآخر، بالهتاف، وجرى تكليفه بلقاء مع وزير كردي سابق ذو ميول شيوعية (مكرّم الطالباني). وفي اليوم التالي وبينما كنا في دار ضيافة الإستخبارات المطل على نهر دجلة جاء مكرّم للسلام على الإستاذ جلال الطالباني، وبعد انتهاء اللقاء ومغادرة الدار وصعود ضيفنا الأستاذ جلال إلى الطابق العلوي وجدتُ ورقة داخل كتاب كانت بجواره بخط مكرم الطالباني يدعو فيه الوفد الكردي وبالإسم شخص الطالباني، لعدم التخلّي عن المطالبة بمدينة كركوك في أن تكون ضمن منطقة الحكم الذاتي، وقد أرسلتُ الورقة إلى صدام عن طريق سكرتيره، إلا أن العجيب في الأمر أن صدام لايزال يستخدم مكرم الطالباني لإيصال بعض الرسائل، وعندما يطلع السيد مكرم الطالباني على هذه الحقيقة سيجد نفسه أنه ليس إلا وسيلة وأداة غير موثوقة إن لم يكن وراءها بعداً آخر.

▭ تقييم حالة الخطا على الجانب الأمريكي:

بالرغم من أن مبادئ وسياقات عمل الإستخبارات في العالم متشابهة إلى حد كبير، إلا أن التفاوت في الوسائل المتاحة والأهداف.والقدرات العامة للبلد وطبيعة النظم السياسية، وتأثيرات التهديد، تترك مسحات معينة من الإختلاف في طرق التعبير والإستنتاج والمعالجة، فكلّما كانت موارد وقدرات البلد محدودة كلما ازدادت حساسية أجهزة مخابراته.

لأن احتمالات الضرر تصبح أكثر خطورة وأشد إيذاءً، وعندما تتاح للبلد قدرات هائلة كبيرة، تصبح حالة التحسس من الأخطار أقل استشراءاً، فاجتياح قوة كبيرة إقليمياً كالقوة العراقية لمنابع النفط لايمكن أن يفضي في النتيجة إلا الى إنسحاب قسري من خلال التلويح باستخدام القوة أو باستخدامها الفعلي، وحتى إن تطلّب الأمر، إستخداماً لأسلحة نووية فسيبقى استخداماً محدوداً، وبالتأكيد

فإن درجة وحالة تصرف الأميركيين بالمعلومات ستختلف جذرياً لو كان الخصم إحدى الدول الكبرى، ولجرى تطبيق سياسة التلويح بالردع النووي، والمثال على ذلك، أزمة الصواريخ الكوبية في الستينات حين عمد الرئيس الأمريكي (جون كندي) استخدام سياسة الردع لمنع نشر الصواريخ السوفيتية على الأراضي الكوبية، لأن نشرها يعني تجاوز الخط الأحمر القريب للأمن القومي الأميركي.

وطبقاً لأقوال شوارتزكوف فقد أخطأ العديد من الأشخاص في تحديد عمق وسعة العمليات المحتملة التي نُفّذت يوم ٢/آب/١٩٩٠ واليوم التالي، وأكثر ما يمكن القيام به يوم (١/ آب - أغسطس) هو توجيه إنذار علني شديد لصدام من مغبّة العمل العسكري، إلا أنه من غير المتوقع استجابة صدام للإنذار إذا كان بمستوى التحذير الموجّه له يوم ٣٠ آب ١٩٩٦ من مغبّة العمل عبر خطوط التماس تجاه أربيل، وهذا ناتج عن كون صدام استكمل إجراءاته التحضيرية للإجتياح، ولا زال تحليله وتحليل قيادته السياسية لردود الفعل المحتملة سارياً، هذا فيما يذهب البعض الآخر إلى إعتبار أن ما حصل كان عملية إستدراج مثالية في التأريخ لتدمير آلة الحرب العراقية وتحجيم دوره الإقليمي، إلا أن الدراسة الدقيقة للمعطيات تعكس صعوبة تخيّل مثل هذا السيناريو، وإن تدمير القدرة العراقية حالة صنعها صدام باستبداده وقدّمها لكل الآخرين على طبق الجهالة ووهم الزعامة.

▭ التقديرات الخاطئة لفترة ما بعد الإجتياح:

بعد الإجتياح، أخذ يبدو في الآفاق خطر تقديرات النظام، على المستويات والإتجاهات كافة، عربياً، إقليمياً، دولياً، وترك الإعلام السعودي الذي تجنّب التصعيد في الأيام الثلاثة الأولى حالة ضبابية مشوبة بالحذر، إلا أن الوضع لم يدم إلا وقتاً قصيراً جداً في حساب الأزمات الكبيرة واتضح أن الجميع في صراع مع الوقت لاستكمال إجراءات الحد الأدنى المقبول للدفاع تجاه احتمالات استئناف العمليات التعرضية نحو الأراضي السعودية الغنية بالنفط.

وعلى الرغم مما أظهرته الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ودول عربية من

موقف متشدد فقد بقي أعضاء الفريق السياسي الخاص المحيط بصدام يؤيدونه بقناعتهم إن ما يجري ما هو إلا عملية استعراض للقوة لإرغامنا على الإنسحاب من الكويت واستكمال إجراءاتهم العقابية من عقوبات إقتصادية وتآمر وفرض شروط عسكرية وأمنية وسياسية وتدمير منشآتنا العلمية، وبالتالي الإطاحة بنظام الحكم، وكلما تمكّنا من إجراء تظاهرة واسعة بالقوة فسيتردد الطرف الآخر في استخدام القوة وتتحول الأزمة إلى مداولات سياسية طويلة تُفضي إلى الحصول على مكتسبات (إقليمية - جغرافية - سياسية - اقتصادية) في الحد الأدنى، وقد تضطر الإدارة الأميركية للقبول بالأمر الواقع وبناء علاقة جديدة مع العراق فالمسألة كما وصفها صدام في إحدى المرات لا تحتاج إلا «العض على البرطم» - المقصود الشفة السفلى - في إشارة إلى الصبر والمطاولة.

وفي الأسبوع الثاني للإجتياح، ظهر تيار ينادي بوضع الخطط المعدّة سلفاً لمواصلة الإجتياح جنوباً للإستيلاء على منابع النفط السعودية والمساومة بها (على الكويت)، وكان أبرز المنادين به علي حسن المجيد، وحسين كامل، وسبعاوي ابراهيم الحسن (مدير المخابرت - أخ صدام)، وطه الجزراوي، وجرى بالفعل ولكن بعد مرور بضعة أسابيع من تشكيل لجنة من التخطيط والحركات والقوة الجوية، ومديرية الصنف الكيمياوي، والإستخبارات العسكرية للدراسة وتحديد خطط الإندفاع جنوباً للاستيلاء على مناطق النفط والسواحل السعودية المطلّة على الخليج وطلب من الإستخبارات إعداد آخر المواقف المنقحة عما يلي:

١- محطات تحلية المياه السعودية.

٢- أماكن إنتشار ومراحل تدفق قوات الحلفاء البرية والجوية والبحرية وحجومها في السعودية ومنطقة الخليج.

٣- الأهداف المناسبة للضربات الكيمياوية، ولم تجر الإشارة إلى أهداف الضربات البيولوجية حيث لا تتوفر أية معلومات عنها لدى القوات المسلحة عدا الإستخبارات وقيادة الصواريخ، فضلاً عن الجهات ذات العلاقة.

٤- معلومات عن النوايا لدى الطرف المقابل، وبخاصة دول الخليج ومدى

إستعدادها لخوض الحرب على أراضيها، والوضع النفسي للمواطنين الخليجيين.

٥- معلومات مفصّلة عن طوبوغرافية الأرض، بعد أن ظهرت في الدراسات السابقة نقاط إبهام عن صلاحية الأرض على المحور الساحلي لاستيعاب قوات مدرعة كبيرة.

وعقدت اللجنة سلسلة من الإجتماعات شبه المتواصلة، وجرى عرض الخطط في اجتماع خاص للقيادة العامة للقوات المسلحة، واتخذ القرار بما يلي:

ـ المصادقة على الخطط المفصّلة.

ـ تتابع الإستخبارات أعلى نقاط كثافة الإنتشار البشري لقوات الحلفاء، واعتباره أعلى أسبقيات مهام الإستخبارات، (وواضح من ذلك اختيار ومتابعة أهداف الضربات البيولوجية دون الدخول بالتسمية).

ـ تنفذ الخطط في حينه بأمر من القائد العام للقوات المسلحة مع الإشارة إلى احتمالين:

١- إذا ما وُجدت الظروف مناسبة لتحقيق النصر.

٢- في حالة احتواء وامتصاص الهجوم البري للحلفاء تتهيئ قواتنا للتعرّض المقابل الواسع بموجب الخطط وأية تعديلات تطرأ عليها.

ـ تُعطى الأسم الرمزي (روح الفتوح).

ونظراً لتصاعد وتيرة تحشّد الحلفاء، جرى صرف النظر عن تطبيق العملية قبل احتواء الهجوم البري للحلفاء، تجنباً لاحتمالات الفشل ولإعطاء فسحة كافية من الوقت للمناورات السياسية الموجّهة من قِبل النظام، على أن تُتخذ الإستعدادات اللازمة للمباشرة الفورية في تنفيذها فور فشل واحتواء هجوم الحلفاء البري وقلب التوقف إلى تراجع سريع يتحول إلى هزيمة للحلفاء.

ويُلاحظ مما ورد أن التقديرات الخاطئة بقيت صفة ملازمة لرئيس النظام والحلقة الضيقة المحيطة به طيلة أيام الأزمة، ولم يتوقع توقعاً صحيحاً إلا مرة واحدة عندما قال: «لن يقع الهجوم البري للحلفاء إلى أن تسحق القوة الجوية قواتنا البرية بشكل يمكّنهم من دفع جنودهم (بطولهم)»، أصاب بهذا التوقع استناداً إلى تقارير

استخباراتنا، ولكنه لم يقتنع به إلا بعد فوات الأوان ومع ذلك لم يفعل أي شيء لإنقاذ الموقف بالإستجابة لعروض الإنسحاب.

لقد حاول كاتب عربي كبير (غير عراقي)، الحصول على معلومات عن النوايا والخطط العراقية لاستئناف الإندفاع نحو آبار النفط السعودية وبذل جهوداً كبيرة في الأعوام ١٩٩١ و١٩٩٢ و١٩٩٣ في هذا الإتجاه، إلا أن توجيهاً سرياً مباشراً من صدام غلق أمامه كل المنافذ، علماً أنه عمل في العامين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ لصالح (مركز صدام للدراسات العسكرية) براتب شهري قدره خمسة آلاف دولار، وقدّم بحوثاً ودراسات لصالح الطاغية مباشرةً، وقد آثرنا إخفاء المعلومات لاعتبارات تأريخية، إلا أنه أطلق إشارات كإسعافات خفية لرئيس النظام، ما اضطرّنا لإعطاء هذه الإشارة المقابلة.

تقديرات خاطئة للطرف المقابل:

وعلى الطرف الآخر ظهرت تقديرات هي الأخرى غير موفّقة أو خاطئة إلا أنها لا تشكل خطأً خطيراً كما هو الحال في أخطاء النظام في العراق ولنأخذ بعضاً من الأمثلة:

١- صدر القرار ٦٦١ في ٦ آب ١٩٩٠ بفرض عقوبات تجارية شاملة على العراق، ولو طبق هذا القرار سابقاً أو حالياً أو لاحقاً بصورة جدية وحازمة لكان من المستحيل على النظام الإستمرار بالحكم، فالإنتاج المحلي لايكفي للقدر الأدنى من الإستهلاك لكافة المواد الأساسية عدا النفط، و غلق الحدود بشكل صارم من خلال اتخاذ موقف واضح إزاء مسؤولية الدول المحيطة سيؤدي إلى نقص سريع جداً في المواد، ومثال ذلك أن الإحتياط والخزين العام والخاص لإطارات السيارات لايكفي إلا لبضعة أشهر فقط والإنتاج المحلي رديء جداً ومن أصناف بسيطة ولا يكفي إلا لحوالي ١٠٪ لبعض السيارات غير المهمّة، ولا شيء يمكن أن يرد إلى العراق عن طريق التهريب غير المسموح به من قِبل الدول أو بعض أطراف الحركات الكردية لأسباب مالية صِرفة، ولو طُبّق الحظر على هذه المادة وحدها لأمكن ما يلي:

أ - إيقاف التحركات العسكرية الواسعة إيقافاً شاملاً بعد مرور أقل من عام واحد.

ب - ارتفاع أجور النقل المدني إلى درجة خيالية مرعبة.

وسيترتب عن زيادة أجور النقل ارتفاع شديد لأسعار كافة المواد الغذائية، والإستهلاكية.

ج - عرقلة أو امتناع أو تعذّر التحاق المجازين من العسكريين (ضباطاً، ومراتب بوحداتهم العسكرية) وعندئذ تنخفض القدرة القتالية بصورة متتالية ومفزعة.

د - سيحمل الموقف معه نُذُر السقوط وستُبادر القوات المسلحة بالثورة باعتبار أن أمامها مؤشراً واضحاً وأكيداً بالرغبة في إسقاط صدام.

هـ - وإذا لم يتحرك الجيش فستحصل ثورة شعبية كبرى، تستطيع الدول ذات الإهتمام الفعال بالمساعدة في السيطرة على الأوضاع بتكوين خط معارض وطني فعّال لقيادة المرحلة.

وقد أثبتت التجارب أن الدول المحيطة ليس بوسعها مجابهة إجراء جدي لإسقاط النظام.

إلا أن عدم التطبيق الجدي للقرار بترك مرونة ما تجاه عدد من الأطراف أفرغت بعض الجوانب المهمة من محتوياتها، وعندئذٍ لو اعتمدت العقوبات نظاماً آخر يتضمّن منع الصادرات العراقية كلياً لحرمان النظام من الحصول على العملة الصعبة ومنع استيراد المواد العسكرية والفنية وبعض الفقرات الحساسة، لجرى تأمين المعادلة المطلوبة، وهي استنزاف الإحتياط النقدي في خزينة النظام، وازدياد مستوى الأسعار، وتراجع قيمة العملة المحلية (وهي مسألة تنحصر آثارها بفترة وجود النظام) بما يؤدي إلى تسريع كبير في الفترة اللازمة لإسقاط النظام، ونرى هنا أن النظام بادر لمنع استيراد المئات من الفقرات الإستهلاكية وحتى الغذائية تجنباً للإنخفاض المتواصل لقيمة الدينار، وهذا يؤكد إذا كان من الصعب تطبيق الحظر بصورة حازمة وهو افتراض ضيق لايجوز الأخذ به، فالأجدر حرمان النظام من تصدير المواد للحصول على الأموال الصعبة وهي جوهر العقوبات المفترض.

ولذلك فإن أطرافاً مختلفة، ومنها الجنرال كولن باول، عندما اعتمدت أن العقوبات الإقتصادية وحدها قادرة على إجبار صدام على الإنسحاب من الكويت كانت مصيبة في تخمينها، بل إن العقوبات الصارمة وتنفيذها الصارم من شأنها إسقاط صدام سريعاً من غير الحاجة إلى طائرات وإسناد عسكري ومن غير صرف أموال حسبت على بعض أطراف قليلة من المعارضة.

إلا أن عدم تطبيق العقوبات بصرامة جعلت تلك التقديرات خاطئة وستحتاج حتى تأتي ثمارها إلى وقت طويل.

ولاشك أن أخذ العقوبات على كوبا مقياساً على الفشل يعتبر مقارنة خاطئة جذرياً، لأن كوبا معرّضة لعقوبات أُحادية الجانب وليس لعقوبات دولية شاملة.

٢- عندما أصدر شوارتزكوف مذكراته، وكذلك قائد القوات البريطانية في حرب الخليج الثانية، إطلع عليها صدام تفصيلياً وأصدر توجيهاً إلى القيادة العامة للقوات المسلحة لتصويرها وإيداعها كبار ضباط الجيش من ذوي العلاقة لتدوين ردودهم عليها وأرسل مع التوجيه مُرفقاً يتضمن أسماء الضباط المعنيين، وقد أعطيتُ رداً موجزاً جداً لأن من المستحيل أن نقول رأينا بصراحة، ومن الصعب جداً بل أن الأمر يكون مُحرجاً تأريخياً أن تكتب ادعاءات قد تُعاد صياغتها في الثناء على الطاغية وتمجيد مواقفه (التاريخية القيادية...!)، أو أن لاتذكر الحقيقة كما نقولها ونؤرخها الآن على حقيقتها.

والملاحظ أن النظام لم يستثمر ما كتبهُ القادة حتى نهاية العام ١٩٩٦ فيما أصدر توجيهاً بعد أن نشرت القبس ٢٩ حلقة متواصلة من كتابي (هزائم صدام)، بتأليف لجنة عليا من وزير الدفاع وعدد من كبار القادة والكتاب لإعداد كتاب باسم (دماء في الجهراء)، وعندما أُطّلع عليه فسيكون هنالك ردّ على مزايدات النظام بتكوين أمجاد زائفة لصدام.

ويشير شوارتزكوف بأنهم كانوا واثقين معاً أن عرض القوة الأمريكية في المملكة العربية السعودية قد يدفع العراق إلى التراجع والتقدم بعرض ما من المساومة. ونُقل عن كولن باول قوله: أنه لايظن أنهم سيدخلون الحرب من أجل الكويت بل من

أجل السعودية إذا اضطررنا، وقد علّق صدام بخط يده على هذه الفقرة في أصل النسخة المحفوظة لدى مكتب أمانة سر القيادة العامة للقوات المسلحة والتي حُجبت في النسخ الموزّعة على القادة ضمن الأسلوب المتبع، بما مؤداه: إن كل التوقعات والآراء المنطقية كانت تشير إلى عدم استعداد الأميركيين لدخول الحرب من أجل الكويت إلا أن بعض (....) من الحكام العرب هم الذين شجّعوهم على الحرب وسيدفعون الثمن باهظاً.. لقد كنا ندرك أن غاية الحشد الرئيسية لاتتعدى عرض القوة.

وهنا تتداخل التقديرات؛ تقدير أميركي بأن عرض القوة قد يدفع العراق للإنسحاب، إلا أن هذا التقدير لم يكن غاية وإذا كان كذلك لغير مرحلة قصيرة فقد كان تقديراً نظرياً لايصلح مع صدام عندما يشعر بالقوة، وتداخل هذا التقدير مع تقدير النظام بأن الحشد هو عرض للقوة غايةً ووسيلةً، وفي النتيجة فشل الغرض الأول (عرض القوة)، وتسبب فشل الغرض بتحقيق الغاية الى خطل التوقع (باستمراره) من قبل النظام.

▭▭ فكرة احتلال بلدة غربي العراق:

٣- جرى طرح فكرة في بعض الأوساط الأميركية لاحتلال مدينة عراقية (غربي العراق) ومساومة النظام عليها للإنسحاب من الكويت مقابل إنسحاب الحلفاء من تلك المدينة، ولا أدري كيف تسرّبت إلينا مثل هذه المعلومات، وما هي الغاية الحقيقية منها، فقد جرى تكليف الأركان العامة للقوات المسلحة ومديرية الإستخبارات العسكرية العامة بدراسة المعلومات للتوصّل إلى الإحتمالات الخاصة كونها فكرة جدّية وما هي أساليب العمل الواجب اتباعها لتحقيق الهدف وأي المدن أكثر احتمالاً لتكون الهدف. وبعد دراسة واستطلاعات مستفيضة لاتجاهات التقرب جرى تحديد مدينتي الأنبار، وكربلاء باعتبارهما المدينتين الأكثر اهتماماً وأهمية غرب العراق، وأعطيت مدينة الأنبار الأسبقية الأولى في الإهتمام للأسباب التالية:

ـ وجود مقتربات مفتوحة خالية من القوات (عدا نقاط مراقبة خفيفة) تؤدي إلى المدينة مباشرةً.

ـ وجود طريق بري حديث (هاي وَي) يربط المدينة بنقطة قريبة من الحدود واستمرار امتداد الطريق بطريقة جيدة إلى الأردن.

ـ وقوع المدينة على طريق المواصلات الرئيسي الوحيد إلى العالم عبر الأردن.

ـ وجود قواعد جوية أمام المدينة وفي المنطقة الخلفية منها وتشمل مطارات الوليد في منطقة 3H بما في ذلك قاعدة جوية في 3H وقاعدة الحبانية الجوية، وقاعدة الهضبة الجوية وقاعدة القادسية الجوية، مما يقدّم تسهيلات كبيرة للقوات البرية والمحمولة جواً وتكوين قواعد جوية متقدمة.

ـ قرب المدينة من بغداد (حوالي مائة كيلو متر).

ـ أما النقطة الحساسة وذات الطابع الخطير؛ فان احتلال هذه المدينة كان سيؤدي إلى مخاطر مدمّرة على النظام للأسباب التالية:

١- خلق تهديد جدّي وقريب من العاصمة بغداد.

٢- الإقتراب من مناطق النفوذ الحقيقية في قوة النظام (بغداد – سامراء – تكريت – الفلوجة) وحتى الموصل، الأمر الذي يشجّع على الثورة في مناطق وإتجاهات لايخشاها العرب ولا الغرب. وفقدان صدام لها يعني نهايته السريعة.

ـ عدم تيسّر قوات إضافية للدفاع عن المدينة، حيث توخّى نشر القوات للدفاع عن الكويت مباشرة.

ـ وبالرغم من أن النظام لم يكن يتوقع اجتياحاً سورياً لمدينتي الموصل والأنبار وهما المدينتان الرئيسيتان مقابل سورية، إلا أنه أُصيب بشيء من القلق من احتمال إناطة المهمة بالقوات السورية بإسناد جوي غربي لخلق استقطاب في صفوف حزب البعث في العراق ودفعهم للثورة على صدام في المناطق الأخرى.

ـ إن استبعاد هذه الفكرة بشكل سريع من قبل القيادة المركزية الأمريكية (لم يكن في محلّه)، ولو وُضعت موضع التنفيذ الجدي لتحوّل الأمر فوراً إلى إضطراب شامل ولابتدأت الثورة في وسط العراق، وحصل الإنسحاب من

الكويت، ولأمكن تقليص مدة الحملة الجوية لاسبوع واحد، ولسقط صدام سريعاً، ولقُضي على العلّة دون العوق، ودون الإخلال بمعادلة الأمن الإقليمي، وبأقل ما يمكن من الخسائر.

▭▭ تقييم قرار وقف الحرب:

أعقبت قرار وقف الحرب قبل الإطاحة بصدام موجات من ردود الفعل المختلفة، وكلّما ازدادت معاناة العراقيين تساءلوا: لماذا لم يستمروا بالحرب حتى إسقاطه؟، وكلما ظهرت تهديدات جديدة لصدام، تسائل الخليجيون لماذا أوقفوا الحرب؟، وكلما مضى الوقت شعر العالم بمضاعفات جديدة، ترى لماذا أوقفوا الحرب؟ وهل كان الإجراء صحيحاً؟ وهل كانت الموازنة دقيقة؟ هل كان تقدير الموقف صحيحاً؟

لقد تضمنت المبررات الأمريكية لإيقاف الحرب ما يأتي:

ـ الخشية من تفتت التحالف الدولي والعربي.
ـ تجنباً للمزيد من الخسائر البشرية بقوات التحالف.
ـ العمل بحدود تفويض الأمم المتحدة والقاضي بإخراج صدام من الكويت.
ـ تعقيد حركة القوات إلى بغداد.
ـ صعوبة العثور على صدام.
ـ تجنّب الفراغ السياسي.
ـ تكبّد القوات العراقية خسائر فادحة والمتبقي منها لايساوي شيء.
ـ الشعب العراقي وقواته المسلحة سيأخذون زمام المبادرة لإسقاط صدام.
ـ إبطال الخطر الذي يهدد الدول الخليجية.
ـ اقتصاداً بالنفقات المالية.
ـ نتيجة الضغوط النفسية والإنسانية.

أما الأطراف الأخر فتختلف في الرؤية عن ذلك، كما أنها تختلف فيما بينها أيضاً.

ـ فمنهم من يقول انهم يريدونه بُعبعاً تجاه الخليج.

ـ ومنهم من يقول إن وجود ايران يتطلّب عدم تدمير القوة العراقية.
ـ ومنهم من يقول، خشية استيلاء التيارات الشيعية المتشدّدة على الحكم.
ـ ويذهب بعضهم الى حد القول أنهم متآمرون مع صدام لتدمير العراق.
ـ ومن العراقيين من يتهم الخليجيين.
كلٌ يتحدّث من رؤيته الخاصة، والأرجح بل الواضح، أن الأمر يتعلّق بعدم الدقة

▭ القرار الأخير:

في الساعة الخامسة من صباح يوم ١٩٩١/٢/٢٨ كنت أستمع عبر إذاعة لندن إلى خطاب الرئيس الأميركي جورج بوش، يُعلن فيه وقف إطلاق النار اعتباراً من الساعة الثامنة صباحاً، لتصبح حرب المائة ساعة (البرية)، فاتصلت هاتفياً على الفور بالمقر المتقدم للقيادة العامة للقوات المسلحة في البصرة وتحدثت مع وزير الدفاع الفريق أول الركن سعدي طعمة ورئيس أركان الجيش الفريق الأول الركن حسين رشيد التكريتي والفريق الركن سلطان هاشم أحمد معاون رئيس أركان الجيش للعمليات (وزير الدفاع حالياً) لأحيطهم علماً بالقرار وليترقبوا التوجيهات اللاحقة التي ستصدر إليهم.

لقد توقف القتال في الوقت المحدد، إلا أن طائرات الأباجي واصلت تدمير عدد من دباباتنا المتنقلة على الطرق أو المحمولة على الناقلات حتى بعد يوم أو يومين وشنّت غارة جوية على وحدات فرقة المدينة المنورة أثناء انسحابها بعيداً عن خط التماس.

يقول شوارتزكوف: «ورحنا نناقش تبعات هذا الأمر، كنّا نبغض فكرة الإبقاء على أية معدات عراقية، وبخاصة دبابات (تي ٧٢) التابعة للحرس الجمهوري: فعاجلاً أو آجلاً ستعود هذه الدبابات لتُستخدم لأغراض دنيئة، ولكن لم نكن قلقين من وجهة النظر العسكرية البحتة، أو من وجهة نظر حلفائنا العرب، إن إعادة تجميع حتى فرقة واحدة فعالة من بين المخلفات المتروكة سيتطلب من العراق وقتاً طويلاً، فالمعدات في حالة من الفوضى، والكثير منها سيء الصيانة، ويفتقر إلى

الأدوات الإحتياطية (أوقف السوفيت تزويدهم بها) وبعض منها تحطّم أو ضُرب، وعلاوة على ذلك ليس بمقدور العراقيين أن يجمعوا ببساطة الرجال والدبابات معاً ليقولوا: (لدينا فرقتان) فهم يحتاجون الآن إلى سنوات لجمع وتدريب وحدات صغيرة، ثم سرايا فكتائب وهكذا دواليك، قد يتطلب ذلك من ٥ إلى ٦ سنوات، إذا أخذنا في الإعتبار الفوضى التي تواجههم».

ويقول شوارتزكوف: «لقد أكدنا مراراً بعد بدء القتال أن الولايات المتحدة لن تحاول تصفية صدام حسين، والرئيس بوش قال ذلك بنفسه وكان ذلك صحيحاً بحدود، فقد كانت في مقدمة الأهداف المدرجة في القائمة المخابئ التي نعرف أنه سيلجأ اليها في الأغلب مع كبار القادة لإدارة العمل وبسبب نظام القيادة والسيطرة شديد المركزية في العراق فقد كان صدام في عداد المنظّرين العسكريين مما يُدعى بمركز ثقل العدو».

ويقول أيضاً: «وأنا موقن من أنه لو أننا اتخذنا قراراً بغزو العراق كلّه والإستيلاء على بغداد فإن التحالف الذي ثابرنا بدأب على صونه كان من شأنه أن يتمزق، كما أني موقن بالقدر نفسه أن القوات الوحيدة التي كانت ستشارك في هكذا أعمال عسكرية هي القوات البريطانية والأميركية وحدها... فإنني متأكد أننا لو استولينا على العراق كله، لكنا مثل ذلك الديناصور الغارق في حفرة قار، أي لكنّا لانزال هناك، ولكنّا نتحمل تكاليف ذلك الإحتلال، وهذا عبء ما أظن أن دافع الضرائب الأميركي المحاصر سيكون سعيداً بتحمّله... أخيراً وعلى رغم ما نشاهده في أفلام رامبو، فإن القبض على شخص مثل صدام وإحالته إلى العدالة ليس بالمهمة الهينة... وإنني واثق أننا حتى لو قمنا بغزو كامل العراق فإننا لم نكن لنعثر على صدام حسين في ذلك المعسكر المسلح الكبير المسمى العراق..».

وفي الوقت نفسه فإن الجنرال بيتر قائد القوات البريطانية في الخليج قد أشار أيضاً إلى صعوبة التقدم إلى بغداد وما ينجم عن الفراغ السياسي... الخ.

وكان آخر القرارات العسكرية المتخذة السماح بحركة المروحيات المسلحة في جميع أنحاء العراق (قبل تحديد مناطق حظر الطيران)، وأشار الجنرال شوارتزكوف

إلى أنه كان من المفروض الوقوف عند التمرير غير المباشر لشمول الطائرات المروحية المسلحة بالموافقة على الطيران في الأجواء العراقية لنقل القادة والمسؤولين العراقيين نتيجة تدمير الجسور، ومع أني أعتقد أن القرار لم يتخذ متعمّداً لإجهاض وقمع الإنتفاضة لأن المعلومات المتداولة عند ابتدائها كانت محدودة جداً، إلا أن المروحيات المسلحة سهّلت العمليات العسكرية لإعادة بسط نفوذ النظام فيما كان الدور الأساسي للقوات المدرعة والآلية.

في تقدير الموقف، ان من الصعب إصدار الحكم، كما أن من الصعب إهمال الآراء والمبررات بالقدر الذي يصعب معه رفض عدد من الإتهامات، ويُصبح الرجوع والإحتكام إلى الحقائق أمراً لامناص منه لبلورة إجابة مقبولة. ومن هذه الحقائق:

١- كان الغرب وبعض مَن في الخليج حريصين على تدمير أسلحة التدمير الشامل العراقية وأحد أهم أسباب ذلك أنها بيد شخص متهوّر، وكان بإمكان صدام اتّباع سياسة متوازنة، وتجنّب الإستفزاز وبذلك يحافظ على القوة، ويحافظ على الأخوة العربية، ويستثمر الدعم الغربي السابق في تطوير العلاقة. أي أنه كان بإمكانه أن لايُعطى مجالاً للإنجرار وراء المواقف المتصاعدة، وهو مسؤول عما حصل.

٢- عندما استكلمت القوات الأميركية تحشّدها في الخليج، لم تعد مستعدة لقبول إنسحاب عراقي، بلا مقابل، وكان الثمن على الأرجح تدمير أسلحة الدمار الشامل، وربما بعض العقوبات الإقتصادية المحدودة مما جرى تدميره من قبل النظام، وحتى هذا الموقف فإنه يبقى أفضل بكل القياسات الصحيحة من الذي حلّ بالعراق، ولن يتحمّل الشعب والجيش العراقي مسألة معنوية بل ستُلقى المسؤولية التاريخية على صدام وحده.

٣- إن توجيه ضربة واسعة إلى العراق في حالة انسحابه من الكويت قبل بدء الحرب، لم يكن أمراً مرجّحاً بل ربما كان مستحيلاً، وبذلك يمكن المحافظة على القوة التقليدية والمنشآت الحيوية (عدا ما يتعلق بالتدمير الشامل).

٤- العقوبات الإقتصادية وحدها كافية لإجبار صدام على الإنسحاب وتعريضه للسقوط لو طبقت بصورة تامة، إلا أن تطبيقها بالأسلوب الذي حصل يتطلب فترة طويلة، فيصبح التعويل عليها لإجباره على الإنسحاب غير مقبول.

٥- القوة الجوية هي التي حسمت الموقف وجاء دور القوات البرية استثماراً وبالتأكيد لم تكن المعادلة متكافئة.

كان الغرب حريصاً، وكذلك العرب، والعراقيون، على قتل صدام وقد أعطى استهداف قصوره ومقراته دليلاً واضحاً على هذا الحرص وعدم قتله لايعني عدم وجود الرغبة الأميركية، فالقيادة السياسية والقيادة العسكرية كلها خرجت سالمة من الحرب ولم يُقتل لدينا ضابط واحد برتبة كبيرة ومهمة، ولا أذكر حتى مقتل قائد فرقة، أو مدير صنف، ولم يقتل أي ضابط من مئات ضباط الإستخبارات في بغداد، ويعود السبب الى إخلاء المقرات في وقت مناسب قبل الضربة والإنتشار في مناطق سكنية في بغداد.

٧- إيقاف الحرب لم يكن لأهداف إنسانية صِرفة وإن وُجد هذا السبب فعلاً فلاشك إنه أخذ المكانة الأخيرة في المبررات.

٨- تفتت التحالف بعد إخراج صدام من الكويت، لا يشكل عقبة مهمة إذا ما تمت مواصلة الحرب لبضعة أيام (مقابل إسقاط صدام).

٩- إن القلق من احتمال حصول معارك دموية فيما لو استمر التقدّم داخل العراق، لم يكن في مكانه، لأن لا أحد مستعد للقتال دفاعاً عن صدام، والأمر هنا يختلف عمّا حصل في الإنتفاضة، كما أن اشتعال الإنتفاضة شمالاً وجنوباً أكد أن العراق لم يعد معسكراً كبيراً لصدام، وسيضطر صدام للهروب والإختفاء، أو الإنتحار، أو يُقتل، والإحتمال الأخير هو الأصح. وكان صدام في غاية القلق من احتمال مواصلة الحلفاء للتقدّم نحو بغداد وانعكس ذلك على وجهه وكلامه جدّياً في ذروة الحرب البرية، عندما سألني وقال: إن العميد عبد (اللواء عبد سكرتيره الحالي) قلق من احتمالات تقدّمهم إلى بغداد، وقد أجبته بنفي هذا الإحتمال. وفي الحقيقة أن السائل الحقيقي كان صدام وليس (عبد).

كيف لأحد أن يعتقد أن الشعب العراقي والقوات المسلحة سيقاتلون دفاعاً عن صدام إذا أعطينا الأمان لهم شخصياً، أي إذا كان الخطاب واضحاً باستهداف صدام، فحتى بدون هذا الخطاب لم يقاتل أحداً اللهم إلا حفنة قليلة جداً جداً دفاعاً عن أنفسهم وربما يؤثرون الإستسلام وهو الأرجح.

كان صدام يحمي نفسه بعدد كبير من الحرّاس ولايزال كذلك وأكثر، أوليس هذا نابعاً من معرفة دقيقة أن الشعب لا يُريده.

كما أن ضرب اسرائيل بالصواريخ والهتاف عاشت فلسطين كان موضع سخرية لدى العراقيين كافة، لأنهم يعرفون حقيقة الأمر بأنه ذريعة واستهلاك، ثم ما علاقة فلسطين باجتياح الكويت؟!

١٠- إيقاف الحرب نتج عن أسباب مختلفة أهمها:

أ - تقدير خاطئ؛ أن النظام لم يعد قادراً على الوقوف على رجليه لفترة طويلة، وسيسقط سريعاً.

ب - استحالة إعادة تنظيم القوات قبل (٥-٦) سنوات وبقدر محدود، وليس من شك في أن القوات تلقت ضربة مدمّرة، فقد بقي في أحد الفرق ومقر الفيلق السادس (٣٥) شخصاً فقط بمن فيهم قائد الفيلق اللواء الركن عبد الواحد شنان رئيس أركان الجيش الحالي والعديد من الفرق بقي موجودها بحدود (٢٢٠٠) شخص من أصل (١٥٠٠٠) شخص.

إلا أن بقاء أكثر من (٥٠٠٠) دبابة وناقلة أشخاص مدرعة، ومدفع متوسط وثقيل بصورة متساوية تقريباً، مكّن من إعادة التنظيم بعد إنتهاء الإنتفاضة.

ج - تجنباً لأية خسائر بشرية إضافية طالما أُخرج صدام من الكويت.

د - الحذر من التقرّب من المدن العراقية، تجنباً للقتال القريب، وهذا قلق لم يكن في محلّه.

هـ - اختيار الوقت (مائة ساعة)، لتكون (حرب المائة ساعة).

وقناعتي الشخصية أن التقدير بأن النظام سيسقط سريعاً هو أهم وأرجح الأسباب الداعية لوقف الحرب، وكل الأسباب الأخرى كانت ثانوية وتبريرية،

وأعتقد أن فيه الكثير من الوجاهة ومن الحسابات الخاطئة معاً وإلّا فلم يكن أحد يريد أن يرى صداماً حاكماً، وبالتالي فإن على المعارضة تجنّب النظر بعين الشكوك إلى الوراء، والعمل الجدي لخلق الظروف المساعدة لإسقاط الطاغية.

▫▫ التقديرات الراهنة:

الآن، وبعد مرور ست سنوت على توقف الحرب العسكرية الواسعة لابد من المراجعة لإعادة تقييم الموقف، ولتفحّص وتحليل الثوابت وأسبابها، ونلاحظ:

- إصرار النظام على مواصلة منهجيته التدميرية.
- ثبات في الموقف الأميركي تجاه النظام.
- استمرار دول الطوق بنظرتها تجاه النظام.
- مواصلة العزل الدولي للنظام.
- اضطراد التباعد الداخلي عن النظام.

▫▫ وضع النظام:

- لايزال النظام يعتمد الخيارات العسكرية كأسلوب أفضل لفرض الهيمنة في غياب الظروف المناسبة لزعزعة استقرار المحيط من خلال استخدام قوى الأمن والمخابرات نتيجةً، وخشية تصاعد العزلة الدولية ومجابهة ردود فعل ساخنة، ولذلك فالنظام يحتفظ بتشكيلات تحتاج إلى أكثر من نصف مليون عسكري (ضابط – ضابط صف – جندي)، عدا المقرات والتشكيلات المهيكلة التي تتطلب نفس هذا الرقم تقريباً عند القرار على إعادة تنشيطها، وإذا أخذنا بعين الإعتبار وجود أكثر من خمسة آلاف دبابة، ناقلة أشخاص مدرعة، ومدفع متوسط وثقيل، حالياً بحوزة النظام، إضافة إلى القوة الكيميائية، والبايلوجية، والصاروخية، التي يخطأ خطأً فادحاً مَن يُوهم نفسه أنها دُمّرت، زائداً مَعين هائل من المتدربين عسكرياً، (ووجود نظام متهور)، يمكن استكشاف حجم الخطر الذي ينتظر المنطقة.

- إن الوضع كلّه مرهون بالإقتصاد، ويعتبر الحصار الإقتصادي أخطر المخاطر

التي يواجهها النظام، فبسببه يضطر النظام إلى (التظاهر) باتباع سياسة أقل تهوراً من السابق أملاً في كسب العطف لإنهاء العقوبات، فانهاؤها ولو بمجرد الحصول على العملة الصعبة يمثل إنطلاقة جديدة لسياسة عنيفة لم تشهد لها المنطقة والعالم مثيلاً. ولكن لايجوز اعتبار العقوبات الإقتصادية غاية، بل وسيلة مساعدة لإسقاط صدام مما يقتضي العمل بوضوح وإلا فإن ظلال الشك ستأخذ بعداً خطيراً.

ـ تشمل أسبقية وملامح الخطط التي حددها رئيس النظام بعد انتهاء حرب الخليج الثانية، واستمر العمل بها واعتبارها منهجاً لايجوز الخروج عنه، ما يأتي:

١- استمرار سياسة الهيمنة الداخلية باستخدام القوة، ولذلك أعيد بناء هياكل أجهزة الأمن والمخابرات التي جرى تقليصها في فترة ما، وعادت حجومها الكبيرة على ما كانت عليه.

٢- محاولة النفوذ لكسر طوق العزلة، من خلال استماتته للحوار مع الأمريكان، والعمل على إعادة الروابط مع أوربا، وتنشيط العلاقة مع روسيا، ومحاولة تفتيت الموقف الإقليمي من خلال:

أ - العمل على عزل الكويت، والمملكة العربية السعودية بإحداث ثغرات صغيرة في دول خليجية أخرى.

ب - محاولة التخفيف من حالة العداء مع ايران، وهذا يُلاقي مشكلة معاكسة بإثارة حفيظة الآخرين ما يضطرّه إلى جعله سرياً وتوخّي اتّباع سياسة مزدوجة ذات شطرين:

ـ سياسة سرّية للتقارب.

ـ تصعيد إعلامي، لتفادي المضاعفات المعاكسة.

ج - استمالة تركيا، بالتلويح بفرض هيمنة قوية شمالي العراق تمنع التواجد المسلح لأي طرف كردي (عراقي-تركي) بالإغراء بزيادة التبادل التجاري.

د - محاولة إحداث تغيير في الموقف السوري.

هـ - مغازلة سرّية مع اسرائيل متعدّدة الجوانب، واعتماد السلطة الفلسطينية كأفضل قناة إتصال.

وتعتبر السياسة الخارجية ذات طابع مرحلي صِرف يجري إدخال تعديلات جوهرية بل وجذرية عليها فور رفع العقوبات، ويبدأ بالمتغيرات بصورة هادئة فور تحقيق مكاسب سياسية أساسية.

وما الذي تحقق؟ فشل ذريع في تليين الموقف الأمريكي حتى الآن، إخفاق بكل اتجاهات دول الطوق، ووصل الأمر إلى تدهور شديد في العلاقة مع الأردن في آب ١٩٩٥، ثم حصول إخفاق جديد بعد ظهور بوادر حالةٍ من التحسّن بعد تطبيق قرار النفط مقابل الغذاء والدواء، إلا أن النظام (وتأكيداً لما أشرنا من أن سياسته الحالية لا تتعدى كونها سياسة مرحلية صِرفة، بدأ فور تطبيق القرار ٩٨٦ (النفط مقابل الغذاء والدواء) بالإحتكاك السلبي مع الأردن لأن حاجته إلى الأردن لم تعد تشكّل ذات الأهمية السابقة ذاتها ومن أوجه الإحتكاك كانت ساحة المناورة بالقرار ٩٨٦ وكما يلي:

- تقليل وزير التجارة محمد مهدي صالح من كفاءة الأدوية الأردنية.
- التقليل من الإعتماد على ميناء العقبة الذي كان في يوم ما شريان حياة النظام.
- مطالبة التجار الأردنيين، وميناء العقبة بأسعار تنافسية.
- زيادة أسعار النفط (التفضيلية) بما يكلف الخزينة الأردنية (٧٠) مليون دولار سنوياً.

وهذه طريقة تعامل لم تكن مسبوقة بهذا الشكل مع الأردن، والثمن المطلوب كان سياسياً حصراً. وبرغم عدم استبعاد مشاهدة حالات في التذبذب فان من الصعب جداً قبض الثمن، فالجميع يعرف أن نظام صدام لايُوثق به بكل الإتجاهات دولياً، عربياً واقليمياً، ولايُوثق بفرص وإمكانية استمراره داخلياً إلى أمد طويل، وفي الوقت الذي يعتبر السعر التفضيلي النفطي محصوراً بالأردن فإن هذا لا يعكس موقفاً ودياً ذا خيارات مفتوحة من قبل النظام، فموافقة الأمم المتحدة على تصدير النفط خارج القرار (٩٨٦) محددة حصراً بالأردن، ولذلك فإن إيقاف هذا الإتفاق يسبب ضرراً للطرفين، للأردن (وربما يمكن تلافي أضراره من خلال جهة أخرى)، وضرراً للنظام وهو حرمانه من مبلغ (٣٠٠) مليون دولار سنوياً غير

قابل للتعويض، وهذا مبلغ لايُستهان به في فترة العقوبات الإقتصادية الحالية.

وتبدو المعادلة واضحة وشائكة أيضاً في آن معاً حول إمكانية التحول في السياسة الأردنية، وإن تحولاً أردنياً (افتراضاً) لصالح النظام لظروف إقتصادية سيؤدي ربما بإعادة العلاقة مع الخليج (السعودية-والكويت) إلى حالة قهقرية، ومَن يضمن عندئذٍ أن صدام لن ينفّذ خطته الإنتقامية بالإنتقال إلى التعرّض وقطع توريدات النفط عن الأردن، فالقضية لم تعد تقبل الإجتهاد.

ولكن ما الذي تحقق للنظام سياسياً؟.

علينا أن نعترف بحصول ثغرة محدودة في خاصرة الخليج تمثّلت بدعوة إماراتية تطفو على السطح بين فترة وأخرى (للمصالحة مع صدام)، لأسباب تتعلق بوضع الإمارات، وحصول زيارة لأحد المواطنين القطريين إلى عدي وهو مشلول على فراش الموت.

وحاولت صحف النظام وإعلامه استغلال الزيارة المذكورة، وزيارة مواطنين إماراتيين جلبوا مساعدات طبية وغذائية بمبلغ (٤٠٠٠٠٠) أربعمائة ألف دولار، وقد أعطى النشاط الإعلامي مردوداً عكسياً إذ أصبح موضع سخرية الشعب العراقي، فماذا يفعل مبلغ أربعمائة ألف دولار لدولة تملك ثاني أكبر كنز في العالم؟، وأين الرؤساء والملوك وزياراتهم الى العراق.. فعلاً يالبؤس حال النظام ويا لبؤس حال صدام أآن وصل به الأمر الى التشدّق والترويج لزيارة أشخاص من عامة الناس وبعدد أصابع اليد، وليس منظوراً أو مُتوقعاً، بل ومستبعداً جداً أن تؤدي تلك الثغرة إلى أي مُتنفّس لصدام، ولكننا نتمنّى على مَن يريد المصالحة مع صدام أن لايحاول دعوة الآخرين، فمثل هذه الدعوة تزيد من مشاعر الإحساس بالجرح لدى الشعب ولن تؤدي إلى تقوية اللُحمة القومية.

٣- إعادة بناء القوة العسكرية وتشمل المرحلة الأولى شراء الأدوات الإحتياطية لإعادة تشغيل معدات القتال الأساسية؛ دبابات - مدرعات - مدفعية - طائرات، والإبقاء على أكبر قدر ممكن من أسلحة التدمير الشامل؛ البايلوجية - الكيميائية - الصاروخية.. والمحافظة على مخزون نهائي لايجوز الكشف عنه تحت أي ظرف

من الظروف، ويعتقد النظام أأن تسليم أسلحة التدمير لن يؤدي إلى رفع العقوبات أو تطبيق الفقرة (٢٢) من القرار (٦٨٧) الصادر عن مجلس الأمن بالضخ الحر للنفط، كما أن النظام لايستطيع التخلّي عن هذه الأسلحة لاستئناف تطلعاته الإستراتيجية بعد رفع الحصار.

٤- ويرى النظام أن الهدف الأكثر حساسية وأهمية هو رفع العقوبات الإقتصادية لأن ذلك سيمكّنه من:

- إرغام الآخرين على الإلتزام بحصصهم النفطية واستثمار تزايد الحاجة إلى النفط لتحقيق طفرات بأسعار النفط نحو الأعلى.

* التحرك في كل الإتجاهات لزيادة حصة العراق بتصدير النفط، ويخمّن النظام القدرة على تصدير أربعة ملايين برميل يومياً خلال مدة قصيرة من رفع العقوبات، مع افتراض بقاء أنبوب النفط عبر الأراضي السعودية مُغلقاً، والضغط لرفع السعر الى (٥٠) خمسين دولار للبرميل الواحد بحلول العام (٢٠٠٠)، وبذلك تبلغ العوائد النفطية حوالي (٧٠) سبعين مليار دولار، ومع احتمال استمرار تعويضات الحرب فستكون هنالك مبالغ طائلة تحت تصرف النظام لاستئناف العمل نحو أهدافه الإستراتيجية.

- استخدام وسائل الضغط المختلفة تجاه الخليج لإلغاء تعويضات الحرب أو تأجيلها لمدة (٥-١٠) سنوات ريثما يستكمل بناء القوة.

- إعطاء اهتمام خاص لأجهزة الأمن والمخابرات لزعزعة استقرار المنطقة، والإنتقام من الدول العربية التي شاركت بحرب الخليج الثانية، ولنتصور وجود استعداد لدى صدام لتخصيص بليون دولار سنوياً للمنظمات السرية في البلدان العربية فكيف سيكون الوضع!؟

▭▭ موقف النظام داخلياً:

بعض المسؤولين العرب يطرحون افتراضات وآراء تساؤلية تتعلق بمدى استعداد الشعب العراقي للتضحية في سبيل الحرية أو التخلّص من صدام. ويميل البعض إلى

جعل الصورة قاتمة بالتقليل من إرادة الشعب واتهامه بعدم الجرأة والإقدام كما الحال في عملية قتل السادات، أو ما يجري في بعض بلدان المغرب العربي، أو في صربيا، أو بلغاريا، أو ما حصل في ايران باسقاط الشاه وفي رومانيا وقتل الدكتاتور تشاوشيسكو، أو حتى المعارضة السودانية.

وقد إتضح ضرورياً، إجراء بعض المقارنات الحقيقية وتوضيح الصورة بوضعها الحقيقي، وهذا يستدعي ابراز مايلي:

١- لا تجوز المقارنة بين دكتاتورية صدام الإجرامية وأية دكتاتورية أو أي نظام آخر في العالم، من حيث القسوة والإستبداد. فليتصور الجميع مدى الطغيان من خلال قانون واحد يقضي بالحكم بالإعدام على كل شخص (علم)، سمعاً أو رؤيةً أو قراءةً مباشرة أو بأسلوب غير مباشر بتهجّم شخص آخر بالكلام على صدام أو أحد أفراد عائلته، إذا لم يُخبر الجهات المسؤولة بذلك، فكيف الحال بالنسبة للأعمال الأخرى.

٢- لقد استغلّ صدام عائدات النفط والمساعدات الدولية عربية وغير عربية في بناء أكبر نظام إرهابي في العالم، واستفاد من الإتفاقات الأمنية العربية في مرحلة ما قبل حرب الكويت لمحاربة وقمع معارضيه.

٣- بالرغم من أن الدول العربية وغير العربية المحيطة بالعراق قدّمت دعماً للمعارضة العراقية في فترة ما بعد اجتياح الكويت، (وسورية وليبيا قبل ذلك الحدث) والمملكة العربية السعودية ومصر بإيواء عدد من المعارضين قبل ذلك وبالطبع فان المعارضين العراقيين في مصر يعود تأريخ تواجدهم الى مرحلة عبد الناصر، إلا أن أي طرف لم يتبنَّ المعارضة بالشكل المطلوب لإسقاط النظام، بقدر ما أثرت التناقضات الإقليمية والدولية سلباً على وحدة وأداء المعارضة والأحداث واضحة لاتحتاج إلى استبيان، ونرى العكس جذرياً في الموقف المصري - الأريتيري - الاثيوبي - والأوغندي، تجاه السودان والمعارضة السودانية، وبصرف النظر عن الرؤية تجاه الحكومة السودانية فليس مقبولاً مقارنة الفريق عمر البشير، بإجرام وطغيان صدام، فقد كان الصادق المهدي وغيره يمارسون نوعاً من النشاطات

السياسية العلنية المناوئة للسلطة داخل السودان فيلتقون السفراء الأجانب (تقرير سرّي واحد عن لقاء شخص عراقي بسفير غير عراقي يكفي لإعدامه) ويلقون الخطب ويقيمون الإجتماعات داخل السودان (هذا حسب ما نُشر في وسائل الإعلام) ولا أحد يردع المهدي الذي خرج من السودان للمشاركة في تهيئة حرب على الحكومة وأهله هناك لم تتعرض لهم الحكومة، لو كان الأمر في العراق لأعدموا أو اعتُقلوا وجرى ابتزاز أبيهم بإعدامهم إن لم يتوقف عن عمله..!!

نذكر هذه للمقارنة فقط، في الوقت الذي نعتبر فيه الموقف السوداني الرسمي المؤيد لصدام خطأً فادحاً بل وجارحاً للشعب العراقي، بالرغم من أن هذا التأييد لايساوي شيئاً ونعرف أسبابه، فأين هو الدعم الحقيقي الجماعي العربي للمعارضة العراقية ولو من طرف واحد / دولة واحدة (بالمستوى الذي يزعزع نظام)، (وعلى أي حال فنحن نقدّر ظروف وأسباب ومبررات بعض الأطراف العربية) وما نذكره هنا هو للمقارنة. وعندما نتحدث بصراحة، فباستثناء دول الجوار العربي، فإن الحكومات العربية الأخرى متّهمة بعدم المبالاة بما يجري في العراق إلا بقدر مصالحها القطرية الضيقة، وأحياناً تقف مع النظام على المظلومين، ولكنها هي التي ستخسر.

٤- ثم، مَن مثل الشعب العراقي قدم تضحيات هائلة على مذبح الحرية، ففي حين كان كثير من العرب مغرّرين، أو مخدوعين بمواقف صدام، أو ساكتين عن جرائمه تجاه الشعب، كان العراقيون في حالة صراع مستمر ودموي معه، منذ العام ١٩٦٨ وتحديداً منذ يناير-كانون الثاني ١٩٦٩ .

فأين هم (عبد الخالق السامرائي، شفيق الكمالي، محمد محجوب الدوري، غانم عبد الجليل، محيي عبد الحسين، محمد فاضل، الفريق أول الركن صالح مهدي عماش، محمد عايش، ومرتضى سعيد عبد الباقي، أعضاء القيادتين القومية والقطرية لحزب البعث)؟.

وأين ناظم كزار مدير الأمن العام، واللواء فاضل براك التكريتي مدير المخابرات، واللواء الركن حامد أحمد الورد، واللواء الركن عبد الزهرة شكارة المالكي، والفريق

الركن ثابت سلطان التكريتي، والفريق الطيار الركن سالم سلطان البصو، واللواء الطيار الركن حسن خضر، والفريق راجي التكريتي، واللواء بشير الطالب، والوزير عدنان الحمداني، واللواء الركن وليد محمود سيرت، والعميد الركن عبد الرحيم عبد الغني، والعميد الركن حسين خادم، والعميد الركن حسن جاسم خميس، والعميد بديوي حسن السامرائي عضو المكتب العسكري للحزب، وخالد عبد عثمان الكبيسي عضو قيادة الفرع وسكرتير صدام، وأين السيد محمد باقر الصدر، والسيد عبد العزيز البدري السامرائي (والإثنان من أعلام المراجع الدينية)، أُعدموا جميعاً من قِبل صدّام هُم ومئات من كبار قادة الحزب والدولة والجيش والشعب.

وأخيراً وبمناسبة مرور شهر على محاولة اغتيال عدي اغتال النظام علناً عبد الله فاضل السامرائي (عضو مجلس قيادة ثورة – عضو قيادة قطرية – وزير سابق) لأنه بدأ تحرّكاً تحريضياً ضد النظام، وقد أصدرت محكمة الثورة أحكاماً بإعدام آلاف العراقيين، وانتفاضة آذار ٩١ وانطلاقة آذار ٩٥ وضربة عدي بن صدام كلّها أمثلة صارخة وعظيمة على بسالة الشعب العراقي.

وإن حصول هذه الأحداث في عدة فترات ١٩٦٩ – ١٩٧٣ – ١٩٧٩ – ١٩٨٨ –١٩٩٠ – ١٩٩١ – ١٩٩٥ – ١٩٩٦ تؤكد أن الثورة مستمرة والمقاومة مستمرة، وتؤكد عظمة وإرادة وإصرار الشعب العراقي بكل شرائحه على مواصلة طريق الحرية.

وهنالك من المؤشرات الدالة إلى ذلك الكثر، الكثير، ومن بين المؤشرات حقيقة تستر صدام وراء أكبر قوة حماية شخصية في العالم، فمن الذي أجبره على إرتداء الستر ضد الرصاص، وتغيير وإخفاء أماكن نومه وتنقلاته؟ أليسوا هُم العراقيون؟ العراقيون هم أكبر كابوس خطير يلازم صدام في كل لحظة من لحظات حياته البائسة واللعينة، (كما يراه صدام شخصياً).

فمَن من الشعوب قدّم للإطاحة بحاكمه كما قدّمنا؟ ويقيناً سيواصل الشعب بكل شرائحه ومكوّناته وبكل مؤسساته طريق الحرية حتى إسقاط صدام ونظامه. فهل من ضرورة وهل من مبرر للمزايدة على شعب العراق؟!

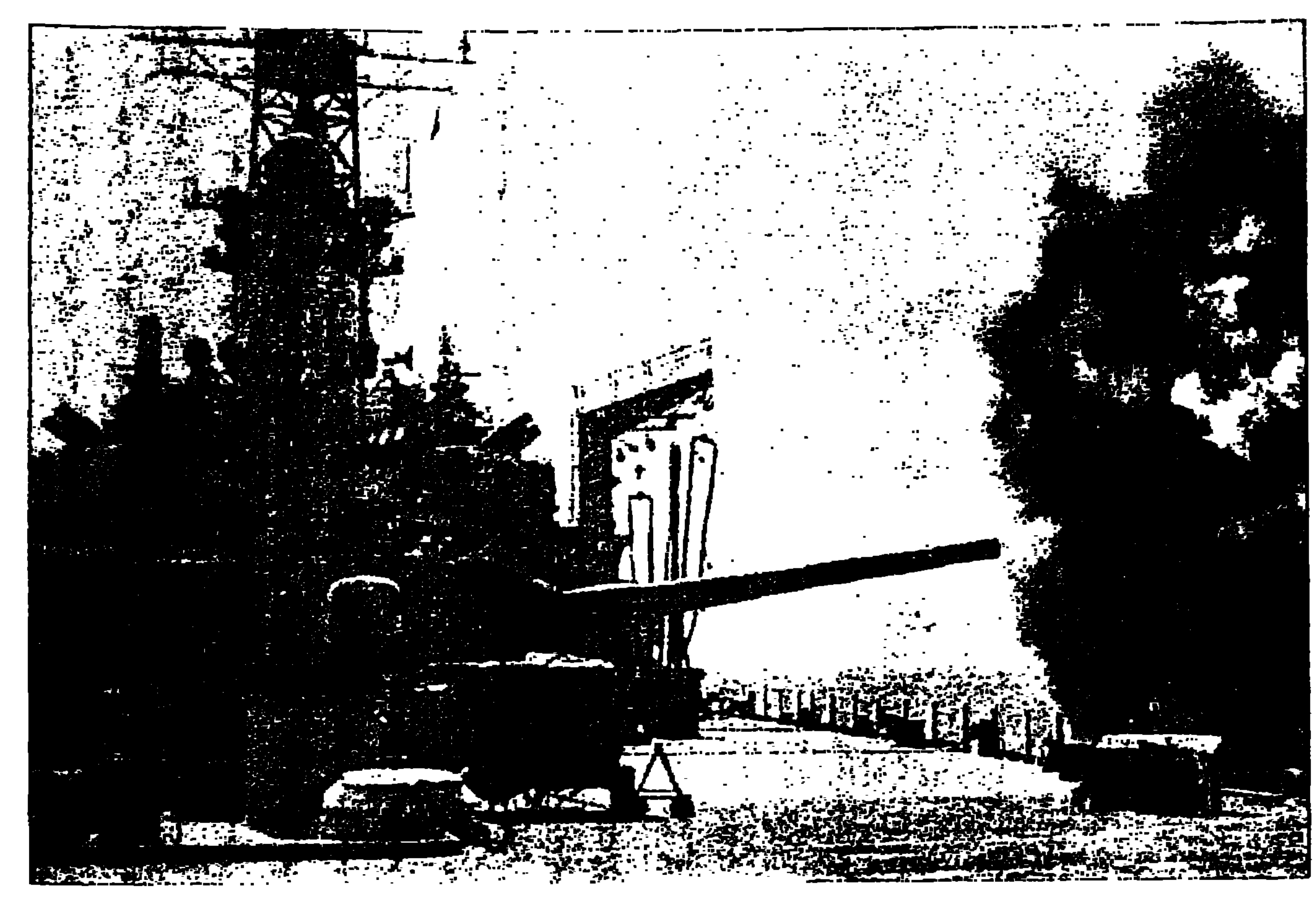
٥- هنالك نقطة جديرة بالإهتمام، تتعلّق بالتعتيم الإعلامي الشديد للنظام عن الغالبية العظمى للفعاليات الثورية وهو لايعترف إلا بما يظهر على السطح بقوة ولو كان ممكناً لأخفى ضربة عدي، كما أخفى مقتل آخر إثنين من رؤساء (محكمة الثورة) سيئة الصيت، الذين جرى اغتيالهم في شهر كانون الثاني-يناير ١٩٩٧ ..

يبقى أن نقول: أن عودة الحياة إلى روح صدام لمواصلة فترة طويلة من الحكم أصبحت مستحيلة، ولن تنجح كل محاولات إعادة تأهيله البائسة لأن الشعب أكبر منه ومن نظامه، وأكبر من كل الذين يُريدون له الحياة، ولأن الله أكبر من كل شيء.

العراقيون هم الذين سيطيحون بصدام، والأرجح أن العالم بأجمعه سيتلقى النبأ من دون سابق علم.

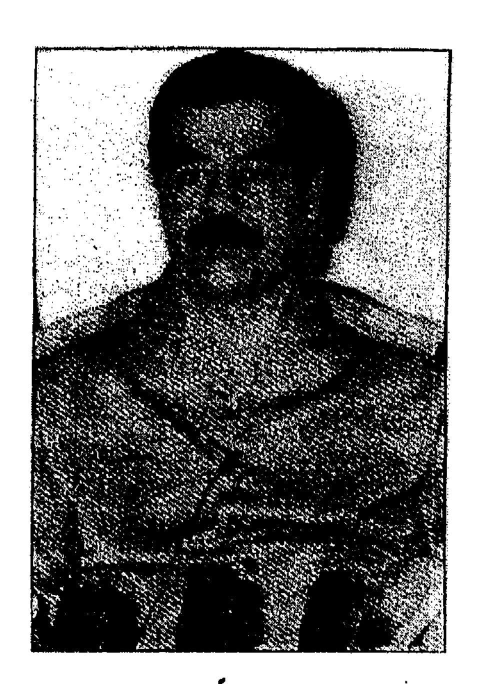
والله المستعان.





□□ بوارج حربية للقوات التحالف تقصف القوات العراقية





□□ ماكان مناسباً للشعب العراقي، تشبيه بوش لصدام بهتلر، فصدام لايحمل الا الصفات السيئة والفرق بين الاثنين شاسع بنظر الشعب.



□□ سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية في بغداد قبيل اجتياح الكويت.



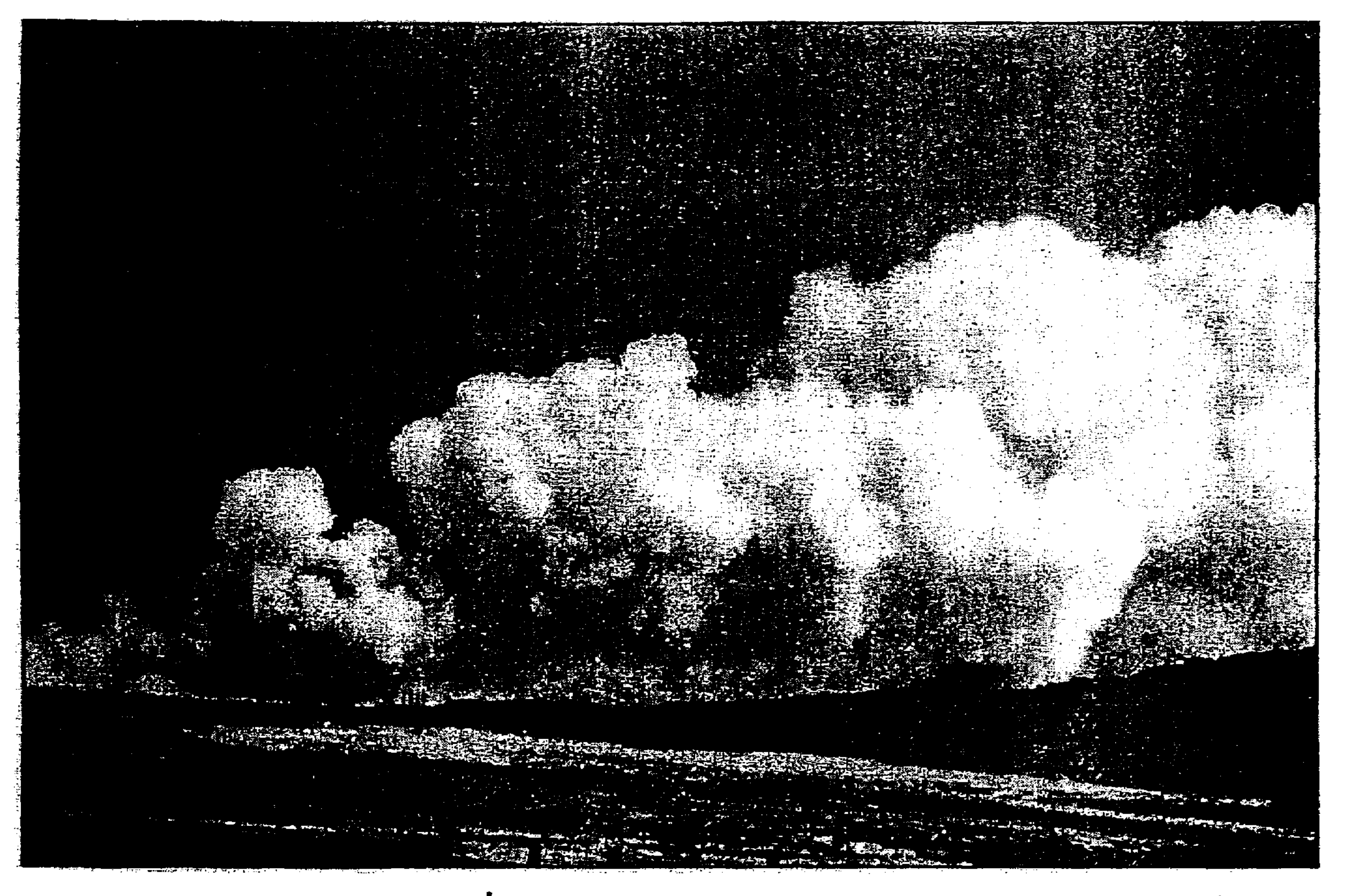
□□ جهالة صدام واستبداده هما السبب في تدمير معدات عسكرية هائلة لقواتنا حيث وضع الجيش في موضع خطير جداً ومعركة خاسرة مسبقاً، وإلا فليس هذا هو واقع الجيش العراقي الباسل.



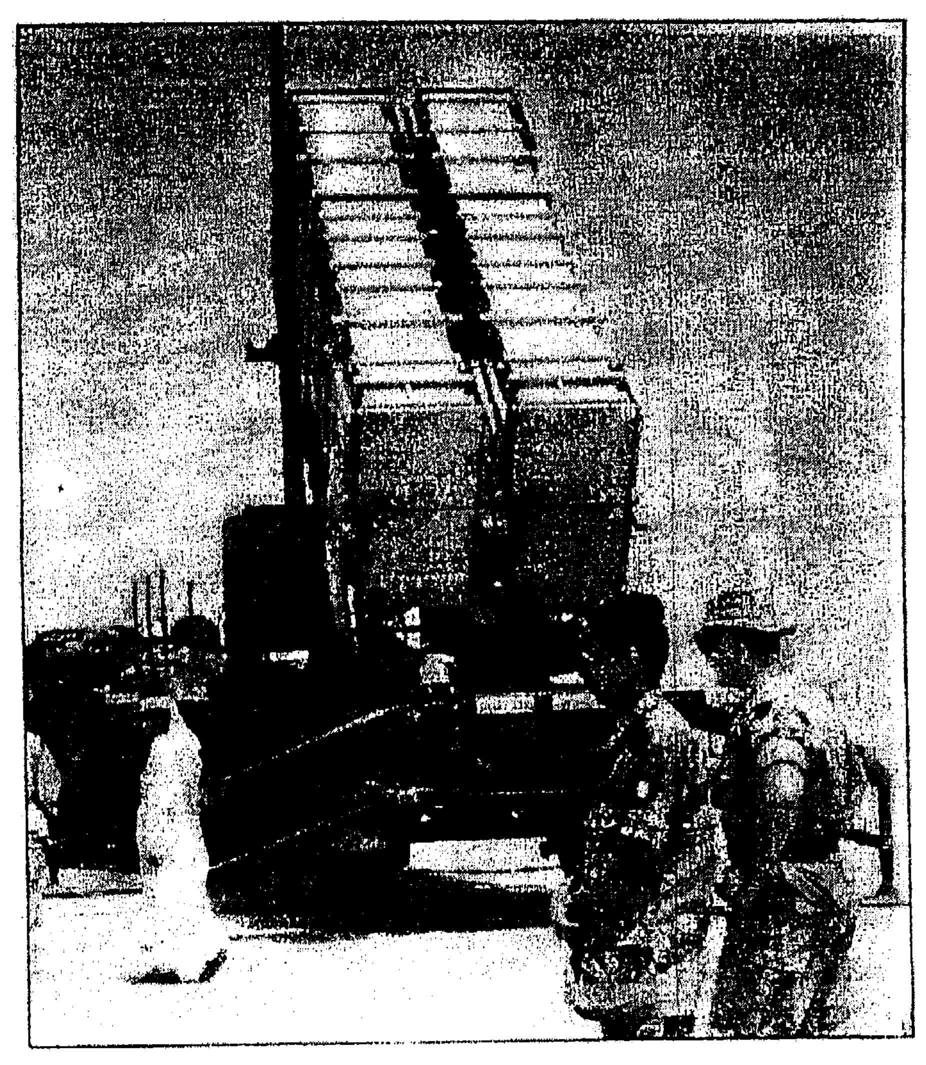
□□ الأمير خالد بن سلطان.



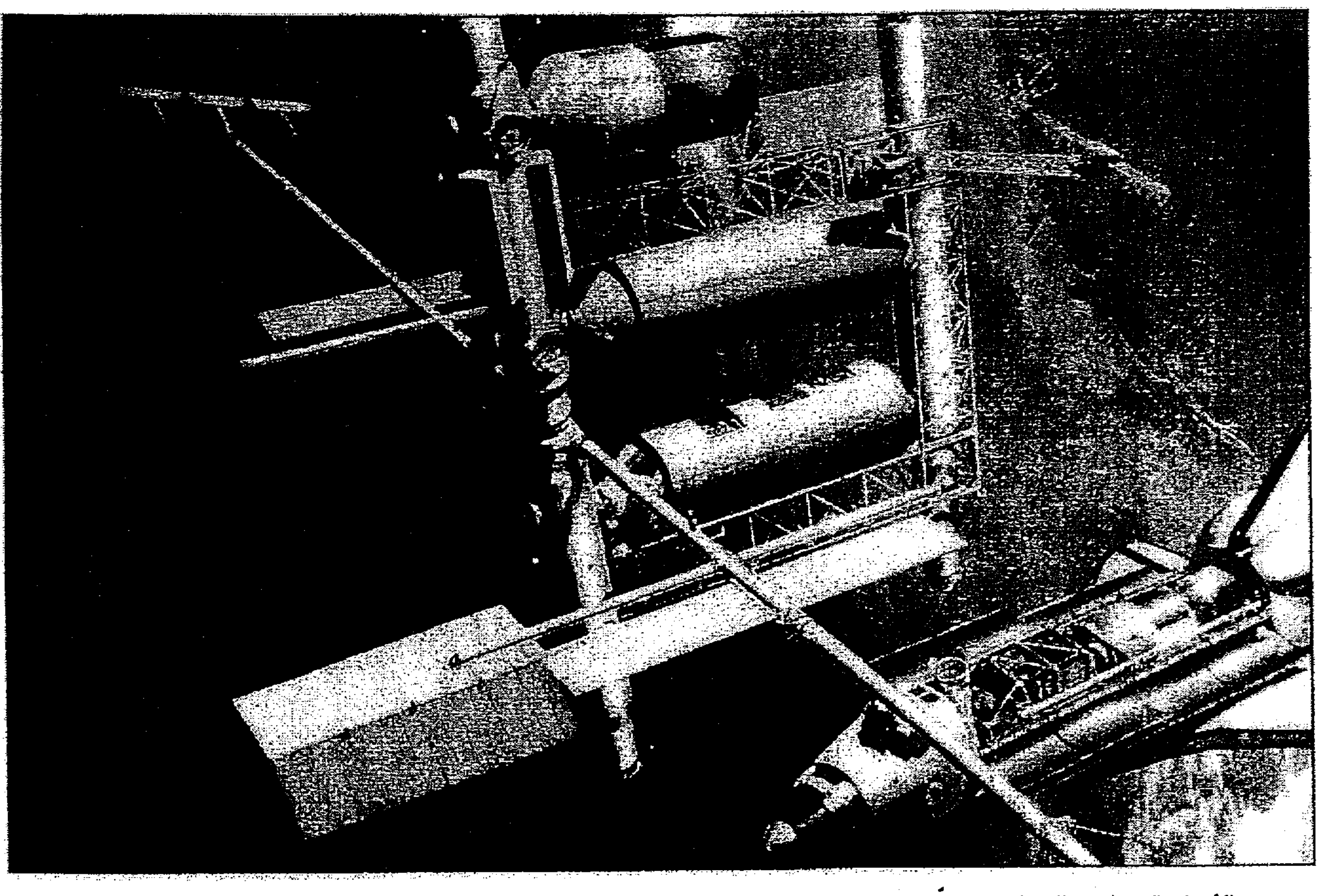
□□ الجنرال شوارزكوف.



□□ بأمر مباشر من صدام لحرق علي حسن المجيد آبار النفط الكويتية، وبسبب ذلك فُرضت علينا غرامة قدرها (٣١٠) ملايين دولار.



□□ نشر وحدات صواريخ باتريوت المضادة للصواريخ أرض ـ ارض بعيدة المدى.



□□ الأقمار الصناعية التقطت صوراً لقواتنا المدرعة والآلية وهي محملة على عربات القطارات.



□□ معدات عسكرية عراقية دُمرت بسبب جهالة صدام في منطقة العبدلي بضربات جوية على طريق الموت.

صدام والعالم

صدام والمنجمون

الإختراقات والإختراقات الخاصة المقابلة

علاقة صدام بالقادة العسكريين

صدام والعالم

عنوان كبير يؤسفنا تدوينه بهذا الشكل (صدام والعالم) ولكنه وعلى كل حال، أمر متداول، مَن هو صدام؟ كيف وصل إلى الحكم؟ لماذا نفذ نحو العرب؟ ما حقيقة علاقته بالعالم؟ ما أبعاد اتصالاته بأجهزة المخابرات؟ كيف استخدم الحروب وسيلة للظهور؟ أسئلة عميقة ولكنها ضرورية أيضاً.

▫▫ من هو صدام؟

ـ ولد صدام في قرية العوجة جنوبي تكريت، على الضفة الغربية لنهر دجلة من صبحة الطلفاح، ولم ير أباه الذي توفّي قبل ولادته في حادث غامض وملابسات انقطع عنها الحديث قبل ستين عاماً، أمه أمّية كالسائد، أعمامه كلهم من المسحوقين والمُعدمين إلى حد الجوع، خاله خير الله طلفاح معلّم ابتدائية خارج القرية لعدم وجود مدرسة فيها آنذاك، وهو الميسور من أهله في لقمة العيش بمستوى الكفاف، وقد عُرف عنه البخل الشديد، ولذلك فان ٢٨ نيسان ١٩٣٧ لم يتعدّ كونه موعداً زائفاً لميلاد صدام، إذ أن تحديده تم اختياراً، وإلا فحتى سنة الميلاد قد لاتكون صحيحة، ومع أن الأمر ليس مهماً إلا أن ذلك يدعو للتساؤل عن الذي دوّن يوم ولادته المشؤوم ولماذا التزييف؟ إنه لمجرد إزعاج الناس! كل أقرانه في المدن القريبة يُشكّ حتى في سنة مولدهم، لأن الوعي كان في مستوياته الدنيا، ويتحدد سعي الناس في الحصول على لقمة العيش، فلا مستشفيات ولا مستوصفات صحّية ولا دوائر تسجيل في القرى.

سألتُ مرة خير الله طلفاح عن تاريخ ولادة ابنه، عدنان (وزير الدفاع) فذكره سريعاً، ثم أردف قائلاً أما رئيسكم فإنه يكبُر عدنان بحوالي خمس سنوات، وإن تحديد يوم عيد ميلاده ليس صحيحاً، ومعروف عن خير الله قذفه الشديد لصدام وحتى لابنه وغيرهما كما يشاء، ومن دواعي السخرية أن صدام اضطر في ربيع ١٩٩٥ لنشر صورة شخصية لوالده في مجلة (ألف باء) مرتدياً عباءة سوداء مطرّزة ومن النوع الخفيف فأصبح موضع تندّر، إذ من أين لأبيه عباءة من النوع الحديث؟ ومن أين له صورة شخصية؟، وقد تبين أن رساماً رسم صورة تقريبية وجرى طبعها وإعادة تصويرها.

▭ اثر الطفولة التعيسة :

ـ نشأ صدام إذن، في بيت فقر، يتيماً (لا مشكلة ولا عيب في ذلك)، وقد تركت هذه الفترة من حياته آثاراً سلبية وجشعاً ونهماً على عكس ما ينبغي اكتسابه من القناعة.

ـ كان منذ بداية حياته، وفي عمر الطفولة شريراً شرساً، بلطجياً، غالباً ما اعتاد على الإقتراض من دون إعادة المبلغ، وقد اقترض مبلغ خمسة عشر ديناراً من شخص يعمل في صيدلية تكريت إسمه (إنطوان – مسيحي) ولم يُعدها إليه، ودرج أحد الأشخاص على مزاحه بعد أن أصبح صدام نائب رئيس مجلس قيادة الثورة بتذكرته مستفسراً: هل أعاد إليك الدين؟، فيتوسل أنطوان لنسيان ذلك تجنباً لما سيطوله لو انتشر الخبر.

ـ ذكر رفاق صدام الذين واكبوا حياته بأنه دأب على الإستحواذ على الإشتراكات الشهرية ومشروع القرش للمنظمات الواقعة تحت مسؤولياته علماً أن الإشتراك الشهري للفرد في مرحلة حكم عبد الكريم قاسم (تموز ١٩٥٨ – شباط ١٩٦٣) وحتى تموز ١٩٦٨ يبلغ حوالي مائة فلس (حوالي ٣٥ سنتاً). أما مشروع القرش فيتألف من عشرة فلوس للفرد في كل اجتماع الذي (غالباً ما يُعقد الإجتماع أسبوعياً).

ـ يعتبر صدام من العناصر الصِدامية للحزب، وشارك في التصدي للشيوعيين في تكريت التي كانت تعجّ بهم، واتهم بجريمة قتل وتمكّن من التملّص منها في العام ١٩٥٩ ..

ـ في أواخر الخمسينات قام إثنان من أهالي سامراء باطاحته أرضاً وضربه ضرباً مبرحاً ومنذ ذلك الوقت مافتئ يواصل حقده على المدينة وازداد بالطبع حقده في السنوات الأخيرة.

ـ له قابلية بدنية عالية وقدرة على تحمّل العمل المتواصل.

ـ منذ البداية اعتاد على تعاطي المشروبات الروحية، إلا أنه أخفى ذلك عن الجميع عدا بعض أقربائه، ولوحظ عليه ميل شديد (لبعض الأعمال المسيئة للأدب) لم تكن معلومة عنه في السابق.

ـ يصطنع التديّن وغالباً ما يقطع الإجتماعات الطويلة لأداء فريضة الصلاة وبخاصة خلال الحرب العراقية-الإيرانية (في جذوتها) ويدّعي أنه يقرأ القرآن باستمرار، إلا أننا لم نسمع منه استشهاداً بآيةٍ واحدة في اللقاءات والاجتماعات، إلا ما كان مكتوباً، ونادراً جداً.

ـ لم يُشاهد مرةً واحدةً قبل وصوله إلى الحكم يقوم بزيارة أحد مراقد الأئمة (من أي اتجاه)، ولذلك فإن الزيارات المنقولة عبر التلفزيون تمّت لأغراض دعائية.

ـ يقرأ في التاريخ كثيراً ويُطالع الكتب السياسية.

ـ يستيقظ من النوم مبكراً بصورة مستمرة وغالباً ما يمنح نفسه وقتاً للإستراحة والنوم نهاراً، حتى في أوقات العمليات القتالية الشديدة.

ـ من عاداته التحدّث بكلام غير طيب عن قادته، ويكره كل الرؤساء والقادة العرب الذين يتقدمون عليه.

ـ يستخدم المال لرشوة الآخرين ولإغراء حتى بعض قادة الدول، أو مسؤولين كبار فيها.

ـ لا يؤمن ولا يعمل بمبدأ الثقة الإنسانية، والشك سمته المميزة.

ـ يكره كل من هو أغنى منه (في السابق)، ويحقد على الدول الغنية.

ـ يطبّق نظرية (أكذب حتى يصدّقك الناس).
ـ عائلته، وأقرباؤه مشهورون بالبخل (ربما بسبب الفقر الشديد سابقاً)، إلا انه مبدد لأموال الدولة لا مثيل له، حاول تنمية شعبية بين البسطاء في مراحل سابقة من خلال إرسالهم إلى الخارج للعلاج لأتفه الأسباب وتوزيع الهدايا والأموال، وكان هذا أحد الأوجه التي استخدمها لأغراضه الشخصية.
ـ معروف بالقسوة المفرطة والبطش في حالة تعلّق الأمر بأمنه أو سمعة عائلته (أمام أحاديث الناس المتشعبة)، وفي الوقت الذي ينهب منه أفراد عائلته وعمومته أموال الدولة والناس، أعدم العديد من الضباط لمجرد قبولهم أموالاً بسيطة، وذات مرّة أُعدم أحد آمري الألوية لأنه قبل هدية بحوالي ثمانية آلاف دولار من شخص عراقي (لا تتعلق بنشاط أمني) ويا للمفارقة، فقد أخذ هذا الضابط يهتف بحياة (الرئيس القائد العظيم قبيل أعدامه) طمعاً في عفوه، لاحباً به، إلا أنه أُعدم، ومع أن التقاليد لدينا لاتسمح بقبول الهدايا المالية، إلا أن الحكم استهدف فرض السلطة بالإرهاب، وإلا فإن حكم الإسلام والقوانين الوضعية لا يُجيز مثل هذا العقاب على مثل هذا الفعل، وهم (صدام وأعوانه) على أي حال، يأمرون بالمعروف وينسون أنفسهم بل ويعملون الفاحشة وكل ما هو منكر.
ـ يؤمن بنظرية فرض الأمر الواقع بالقوة، فمنح نفسه رتبة فريق أول وشهادة (الركن)، فيما كان أحمد حسن البكر رئيساً للجمورية برتبة مهيب (بدون ركن)، ومنح علي حسن المجيد الذي لم يصل في الجيش سوى رتبة (رئيس عرفاء سرية) رتبة فريق أول ركن، ومنح مرافقيه رتبة ملازم دون شهادة مدرسية، وجرى ترفيعهم بقفزات سريعة غير قانونية، فمثلاً ترى ضابطاً في الجيش برتبة مقدّم يصل إلى رتبة لواء إستحقاقاً بعد (١٢) عاماً، فيما يصل ملازم (مرافق) رتبة لواء بنفس الوقت.
ـ يُحسن فن التمثيل فنراه يحرّك يديه حركات منتظمة مسيطراً عليها، أثناء الحديث، ولايسمح بلقطة تصويرية لوسائل الإعلام المحلية إلا باستعداد مسبق، أي لإوجود (للعفوية)، وأذكر في يوم ٦ كانون الثاني عام ١٩٧٥ حضر إلى ساحة مطار المثنى بوقت مبكر من وصول الرئيس أحمد حسن البكر حيث جرى عرض

عسكري مهم آنذاك وجرى تنسيب ضباط الإستخبارات للإنتشار في منطقة العرض لأغراض أمنية، ولفت انتباهي وقوف صدام (نائب رئيس مجلس قيادة الثورة) في مكان قريب نسبياً من المنصة يُحيط به المصورون ويتخذ أوضاعاً مختلفة بصورة مبرمجة، وتحوّل الموقف إلى أشبه مايكون (بصالة عرض للأزياء) ومثل هذه الظاهرة لاينبغي لها أن تحصل في العمل الثوري الذي يدّعيه.

كما يحرص على افتعال القصص والمواقف، ففي تموز ١٩٨٣ جاء إلى منطقة زرباطية في منطقة العمليات الوسطى المؤدية إلى الحدود الايرانية وبصحبته حسين كامل وقوات الحماية، وهناك التقى مع الفريق أول ركن عبد الجبار خليل شنشل رئيس أركان الجيش وكنتُ شاهداً الموقف وقد وصل (عدي) بطائرة هليوكوبتر، فطلب منه صدام الإقلاع بطائرته ومهاجمة القوات الايرانية بالصواريخ، والتي أوقفت قواتنا تقدّمها، وأخذ الفريق شنشل يرجوه بإلحاح الإستغناء عن الفكرة فيما هو يواصل إصراره، وتوجه عدي إلى الطائرة، وهنا قال لي أحد الضباط (من أصدقائي): «أرأيت كيف يتوسّل شنشل به أن لايرسل إبنه»، وأخذ يدمدم ويشتم بصوت منخفض ويقول: «خلّيه بلكت ايموت» - أي دعه عساه يموت - فقلت له: لا تخف لا أعتقد أن شنشل مقتنع بأن التنفيذ سيحصل، وما هي إلا دقائق حتى وردت رسالة من أحد الألوية الأمامية تشير إلى أن طائرة هليوكوبتر تابعة لنا وصلت إلى المنطقة الخلفية للواء وأطلقت صواريخ (سناب) على المنطقة الإدارية ولم تحصل خسائر، وطلبت الفرقة التحقيق مع الطيار (الذين لايعرفون أنه عدي بالطبع)، وكان عدي قد وصل قبل استلام البرقية (الرسالة) ثم عاد بعدها إلى بغداد، علماً أنه لم تكن أية طائرة هليوكوبتر أخرى في الجو فيما تسيطر طائراتنا النفاثة على سماء المنطقة وإن المنطقة الإدارية للواء تبعد في ذلك الموقف عن القوات الايرانية الأمامية أكثر من عشرة كيلومترات ولا توجد دفاعات جوية ايرانية قريبة، وشائت الصدف أن يتمرّد حسين كامل على عمّه ويتصل بي من عمّان، وفي ذات مرّة ذكرته بذلك الموقف فاستذكره على الفور قائلاً: «أذكر، أذكر كانت تمثيلية أُعدت قبل خروجنا من بغداد»...

- يزعجه ظهور أي قائد بمواصفات، جيدة ولذلك يحول دون استمرار أي شخص على مستوى القيادة في تحقيق النجاح، فيتعمّد تغيير موقعه ومسؤولياته، أو إثارة مشكلة أو إفتعال إتهام يجعله يعيش في حالة حذر وتحسّب وخوف في بعض الأحيان، وإن لم تحقق أي منها غايته لا يتردد بعزله أو اغتياله، فمشكلة كل القادة الكفوئين كفاءتهم، وعلى القائد تحت (قيادة صدام العليا) العيش حرفياً، مهنياً لأجَلٍ معلوم وأن يُظهر ولاءً مستمراً، وإلا فإن كثيراً من الذين عملوا معه ارتكبوا أخطاء قاتلة تجاه أنفسهم وحزبهم وشعبهم، عندما تعاملوا معه بروح رِفاقية فأزهق أرواحهم الواحدة تلو الأخرى، فالمرحوم عبد الله السلوم وعبد الخالق السامرائي عضوا القيادة القومية وغيرهما تعاملوا معه رِفاقياً، وزهدوا في الدنيا بل اشتهر الثاني بعدم امتلاك شيء مطلقاً، فقضيا، ولا يكفي القول أنهما سيلاقيان ربهما مظلومين، لأن على المناضلين مجابهة الإستبداد ومعاكسة التيار الذي يؤدي بالبلد إلى بحيرة الإنحدار، فالزهد لا يكفي بل يأتي يوم لا يُذكر فيه.

- يعتقد ويعمل جاهداً لإبقاء الحكم لعائلته الصغيرة جداً، وهذا يخالف حركة التأريخ في العراق، فما انصاع الشعب لحاكم مهما استبد، وقد لازمت العراق الثورات والإنتفاضات والتمرد والعصيان، ولم يعطِ ولاءه المطلق لأحد، كما أن صدام عائلياً واجتماعياً غير مؤهل، ويخطأ من غير العراقيين مَن يعتقد ذلك، ويُتّهم بالضعف والإستسلام من يقتنع بهذا من العراقيين، إنها حقبة سوداء طارئة ستنتهي في أي وقت وسيسقط الحكم وهو واقف على قدميه.

- يعتني ويهتم بقيافته، بطعامه، بمظهره، بحيويته، وفي أحرج الظروف لم يتخلّف عن صبغ شعر رأسه، ولم يترك أثراً لذلك، وإن أحد أهم أسباب اهتمامه بطعامه إصابته بزيادة كبيرة من نسبة الكولسترول في الدم.

- عليه من القصص (المخجلة)! الكثير، وإلى درجات متدنية، ولم يتخلَّ أو يتوقّف عنها، ولعل ما قالته زوجة أحد سفراء العراق عما أراد منها اعتراف بسيط جداً!!

- صدام بطبيعته عدواني، تعرّضي، شرير، فبعض الأشخاص والدول يختلفون

مع آخرين إلى حد القطيعة، إلا أنهم يكتفون بحدود عدائية معينة، إنه ليس من هذا الطراز، بل إذا كره أضمر، ولا يتردد في انتهاز الفرص للإيذاء بأشد ما يستطيع، ولاينسى لأحد فعلةً ما، فالتسامح كلمة يستخدمها رياء.

ـ ما يقدمه الآخرون إليه لايعتبره إحساناً، بل إضطراراً، أو واجباً، أو جزيةً، فليس لأحد أن ينتظر منه ثواباً. أذكر في إحدى زياراتنا إلى دولة الإمارات العربية المتحدة أواخر الحرب مع ايران ضمن نشاطات التنسيق الإستخباراتي، ذكرنا له أن الإماراتيين قالوا أن الشيخ زايد يؤكد على استمرار دعم الإمارات للعراق. فردّ علينا: «وأين دعم زايد؟ موزين ساكتين عنهم».

▫▫ صدام والمخابرات:

أولى صدام اهتماماً خاصاً بدوائر الأمن والمخابرات منذ الأيام الأولى لنفوذه إلى سدّة الحكم، وقد تولّد هذا لديه من نظرة تتوافق وطموحاته الفردية ويعكس أول شعار رفعه «جئنا لنبقى» توجهاته الدكتاتورية، والإرهابية وفي ما يلي أهم أسباب اهتمامه:

ـ كانت تجربته الأولى في مجابهة الأمن الحكومي داخل العراق محدودة جداً لأن الأحداث السائدة في وسط الخمسينات لم تستلزم إجراءات أمنية مشددة أو إستثنائية، وبعد الإطاحة بالحكم الملكي اعتمد عبد الكريم قاسم على القوات المسلحة وبصورة خاصة الإنضباط العسكري، والإستخبارات العسكرية، أما عناصر الأمن العام (المدني) فقد جرى تطويرهم جزئياً إلا أن انتشارهم بقي محدوداً جداً ولا تتجاوز نسبة الفاعلين منهم عن ١/١٠٠٠٠ مواطن، فلاتجد أكثر من عشرة عناصر في مدينة يبلغ عدد نفوسها (١٠٠٠٠٠) مائة ألف شخص، ودون أية إمكانات، فلا سيارات، ولا أجهزة تجسس، ولا شبكات لاسلكية، ولا أموال، ولا تنظيمات سياسية أو أمنية معاونة، ولذلك لم تبرز أمامه أهمية الأمن، إلا أن اضطراره إلى مغادرة العراق بعد المشاركة بمحاولة اغتيال عبد الكريم قاسم عام ١٩٥٩ولجوئه إلى سورية ثم إلى مصر وضعه أمام واقع ومرحلة جديدين تتسمان

بما يلي:

١- من المحتم مراجعة الجهات الأمنية، ولابدّ من أن حالة معينة تفرض نفسها، وهي حالة طبيعية لايمكن لأي لاجئ في أي بلد إنكار وجودها.

٢- التغيير في أي نظام يتطلب إمكانات، والحركة بأي شكل من بلد ما إلى آخر تستلزم توافقاً مع سياسية وأمن البلد المضيف بطريقة أو بأخرى، أو أن المصالح تلتقي بتقاطع محيط دائرتين وتُقاس مساحة التقاطع الإيجابي بضوء التداخل بين الدائرتين، وهنا يتم الإحتكاك مع أمن البلد بقدر من الإيجابية أو السلبية، وفي بلدان العالم الثالث لابد أن يكون الإحتكاك بقدر مناسب من الإيجابية، ولما كان صدام لايمتلك قوت يوم واحد فلابد إذن من احتكاك إيجابي، وهنالك إقرار رسمي بأنه استلم مبالغ مالية من المخابرات المصرية، ومن جهات أخرى كما أنه رُصد يتردد على السفارة الأمريكية في القاهرة.

ويعني ما ورد أن التآمر غالباً ما يكون حرب مخابرات، أو لابد أن تكون للمخابرات طبعة أصابع فيه.

ـ الإمساك الفردي بعروة الحكم مخالف للطبيعة، ومناقض للمفاهيم الديمقراطية، وإذا ما رافقت هذه الحالة استخدامات قمعية تجاه الشعب وتهوّر في السياسة الخارجية، وإساءة التصرّف بموارد الدولة، فإن الأمر يترتب عليه ردود فعل معاكسة، وإذا ما تحولت الدكتاتورية إلى ظاهرة استبدادية شديدة داخل المؤسسة الحاكمة فإن التآكل يأخذ نطاقاً داخلياً، وفي ضوء المعطيات المذكورة فإن استمرار صدام في الحكم يتطلّب من بين أهم الضرورات وجود أجهزة أمن ومخابرات وتغلغلاً وانتشاراً متعدد الإتجاهات، خارجياً لمجابهة التآمر والتنسيق الخارجي، وداخلياً، وضمن نطاق المؤسسة المحيطة بالحكم.

مؤشرات الإهتمام:

ـ ابتدأت اهتمامات صدام بتشكيل وإدارة وتوجيه (خط حنين)، الإسم الرمزي لأحد خطوط الحزب الداخلية للقيام بنشاطات مخابراتية وأمنية، وتأمين قوة ضربة

وهو ما يطلق عليه اسم (الجهاز الصِدامي) نسبة إلى الصِدام وليس صَدّام، ويمثل المرحلة السابقة لسقوط الحكم العارفي (نسبة إلى رئيس الجمهورية عبد الرحمن محمد عارف، الذي أعقب أخيه عبد السلام)، وبعد ١٧ تموز ١٩٦٨ أشرف صدام شخصياً على الهيئة التحقيقية الخاصة الأولى، وتمثل جهاز الأمن والحزب في اعتقال عناصر الحركات السياسية المناوئة والتحقيق معهم وتصفيتهم إذا تطلّب الأمر، والعديد من الذين نفذوا تصفيات تمّت تصفيتهم هم أيضاً بمرور الوقت ليس لإخفاء ما قاموا به من تصفيات بل لأنهم وجدوا أنفسهم بصف ضحاياهم نفسه لمواجهة الإستبداد، لسبب أو لآخر.

ـ وقد عمد صدام الى التوسع في عدد الأجهزة فارتفع من إثنين إلى خمسة ثم استقر على أربعة فضلاً عن اللجان الأمنية داخل الحزب في كل مدينة من مدن العراق، ولم يكتفِ بذلك فجرى تشكيل مكاتب أمنية خاصة؛ مثال مكتب صدام كامل سابقاً، مكتب روكان إرزوقي... الخ.

ـ ومن مؤشرات الإهتمام الواضح؛ تعيين أفراد العائلة للعمل داخل الأجهزة، فنرى مثلاً تعيين برزان للتدريب في المخابرات على يد سعدون شاكر، ثم ترؤسه الجهاز، وتعيين سبعاوي (أخ صدام) بنفس الأسلوب فاشغل الأمن، بعد المخابرات، وتعيين وطبان في المخابرات.. أما الإبن المدلل قصي فقد اقتصر تدريبه في الأمن الخاص حتى أصبح الشخص الأول الرسمي فيه العام ١٩٩١، والعديد من مرافقيه اشتركوا بدورات خاصة أمنية استخباراتية في يوغسلافيا، ألمانيا (الشرقية)، فرنسا، كوبا، الإتحاد السوفيتي. إذن لم يدفعهم نحو الخارجية (عدا برزان إبعاداً في جنيف)، ولا الإقتصاد ولا المؤسسات العلمية لأنهم لا يمتلكون علماً.

ـ أعطى صدام الأجهزة صلاحيات واسعة؛ فهي فوق كل شيء (طبعاً عدا عائلة صدام) فوق الحزب، فوق الوزراء، فوق القانون...، أقل المسؤولين خوفاً من الأجهزة هو طارق عزيز ولكنه لايتجاوز، وسر قوته حاجة صدام لقلمه، واطمئنانه إليه لأنه لايمتلك نفوذاً شعبياً أو عشائرياً أوعسكرياً أو أمنياً، وهنالك علامات استفهام حوله تحت الرماد، منها؛ اخته المجنسة في أميركا، أما احتكاكات المخابرات

الخارجية به فلم تنقطع وأخبر عن البعض منها، مثله بذلك مثل نزار حمدون ممثل العراق الدائم لدى الأمم المتحدة، حيث أخبر مدير المخابرات (مرة واحدة)!؟

ـ التخصيصات المالية الكبيرة والإمتيازات العالية لضباط الأجهزة وخصوصا كبار ضباط الإستخبارات العسكرية، والأمن الخاص، وقد زاد من اهتمام صدام اطلاعه المستمر على نشاطات أجهزة المخابرات الأجنبية وأُتيحت له ولكبار ضباط الإستخبارات والمخابرات فرص التوغل في إمكانيات وخبرات مخابرات دول مهمة.

▭▭ المخابرات وصدام:

أجهزة الأمن والإستخبارات والمخابرات المتطورة في العالم تُعطي عناية لعلم النفس، فتشكل تنظيمات نفسية في هياكلها الأساسية (شُعب، أقسام، فروع، مديريات، هيئات) وتطلق عليها تسميات معينة، مثل شعبة الإستخبارات النفسية أو شُعبة الحرب النفسية.. وتهتم هذه المؤسسات بدراسة الأوضاع النفسية للبلدان الواقعة في دوائر التأثير، أو الإهتمام، وكلما ازدادت المصالح كلّما جرى التوسّع في أنظمة البحوث النفسية، فتتناول خطب ونشاطات وأحاديث ومؤتمرات وعادات وتصرفات وردود فعل القادة وإمكاناتهم وصولاً إلى طرق التعامل معهم سلباً أم إيجاباً باستغلال الثغرات السايكولوجية، وبالتالي إخضاع البعض منهم للتأثيرات الإيحائية، ويتوقف مدى الإثارة، على مكونات الفرد ونزعاته الفردية وعلى التركيب الإجتماعي والنظم السياسية أيضاً.

ويعتبر صدام على رأس قائمة الأشخاص والنظم التي تُعطي مثالاً مأساوياً بنسب الخضوع للتأثيرات النفسية، فليس من الصعب جره لدفع البلد إلى حرب مدمرة، ولا وجود لاستمرارية معقولة لعلاقات طيبة معه، ولذلك لانرى له دولة صديقة بصدق، ولم يبق معه حتى من أهله سوى ابنه قصي يمكنه الوثوق به والإعتماد على قدراته وتأثيراته المحدودة.

ولكون الأقدار فرضت أن يكون صدام لاعباً، نتيجة أهمية وخطورة المنطقة التي

يعيش فيها، فقد أولته أجهزة المخابرات العالمية اهتماماً خاصاً، وإلا فلننظر من هو صدام لو عاش في بلد وسط أفريقيا، أو في أفغانستان، أو اليمن، أو المغرب، وبلا نفط، وماذا كان يستطيع أن يفعل حتى في العراق لولا الإرتفاع الكبير في أسعار النفط نتيجة خلق نواة للسيطرة والتنظيم على مبيعات النفط ممثلة في منظمة الأوبك التي لم يكن له دور فاعل في تكوينها، ونتيجة مباشرة وحاسمة لحرب تشرين-اكتوبر ١٩٧٣، ولو انفرط عقد المنظمة لأدى ذلك إلى انهيار مخيف لأسعار النفط، مع عدم إغفال حرص بعض دول التأثير الكبرى في المحافظة على تماسك حلقات العقد.

وطبقاً لهذه المؤشرات، فقد أبدت مخابرات (أوربا) وأميركا والكتلة الشرقية مرونة وتحبباً وتقرباً من العراق، فأعطت صدام دفعاً وزخماً وغروراً، وماهو معلوم معلوم لي شخصياً إن الإنكليز والسوريين والكويتيين بقوا كأجهزة أمن ومخابرات بعيدين عن صدام، أما عن الكثير من الآخرين فبوسع المرء التحدث بما يشاء فحتى ايران في زمن الشاه أجرت تنسيقاً في الفترة (١٩٧٥-١٩٧٨) واستغل (السافاك) الموقف لمحاولة إحداث إختراق ونجح نجاحاً محدوداً جداً.

▫▫ تلاقي المصالح:

لقد أدركت أجهزة المخابرات المهمة التركيبة النفسية لصدام وبدأت التحرك على هذا الأساس، وانعكس الأمر عليه بالمزيد من المكابرة والإستبداد وحب الذات والعوم في بحيرة أوهام العظمة والزعامة، فأصبح دمية تحركها وتديرها إشعاعات السياسة والإعلام والمخابرات الأجنبية.

وتلاقت مصالح الدول الأكبر والأصغر في العالم، والأشقاء والأعداء التقليديين على حدٍّ سواء لتحويل لعبة الأمم إلى ملعب العراق، فالدول الغربية يهمها تدفق نفط الخليج بشروط ميسرة، وهذا يستلزم تحجيم القوى الإقليمية ومنع التناسق والتناغم فيما بينها منعاً للتحكّم، والدول الخليجية تريد المحافظة على ثرواتها فما داخل الأرض كنزاً لمن يعيش على بقعة الكنز، والصداقة مع مَن يحافظ على هذا

المبدأ، ومن قاد المشاعر القومية يوماً لايروق له رؤية آخر يتولاها، وإن تراجع دوره علناً، ولم يقتصر التصاعد في الشعور القومي على العرب بل تعداهم إلى الأعراق وتململت الطائفية في أكثر من اتجاه.

فجسدوا وهكذا زيّن الآخرون في عيني صدام الصراع العربي - الفارسي الغابر، فمهما قام بدور في الصراع العربي - الإسرائيلي يبقى محدوداً وخلف الواجهة لأنه وبحكم الجغرافية يبقى هكذا، وهذا يتناقض مع أحلامه التاريخية في الزعامة.

ومن هنا كانت الحرب العراقية - الإيرانية، لتحويل المجهود العربي والإهتمام من الصراع العربي - الإسرائيلي، إلى صراع آخر يتم فيه ضرب القوة الايرانية بالقوة العراقية، واستنزاف عشرات بلايين دولارات نفط الخليج لشراء السلاح للعراق، وليس إعماره، أي خلق منطقة ملتهبة تجعل الساحل الغربي للخليج أكثر أمناً وإطفاءً للنار في الساحة الإسرائيلية، وتنفس تركي بالإستراحة من قوتين مجاورتين قويتين وتقوية تجارة الترانزيت عبرها، فخاضها صدام حرباً بشباب العراق ليصرفهم عن حكمه وبأموال العراق وبأمنه المستقبلي، فخرج الإقتصاد العراقي من الحرب مُثقلاً بديون كبيرة، والشعب بجراحه، والتأريخ بعودة عداوات غابرة، وخرجنا بصناعات جرثومية وكيميائية ونووية مما يعتبر تجاوزاً للحدود الحمراء الإستراتيجية والمصالح الكبرى مقروناً بقلق في الخليج، فلابد إذن من إفراغ القوة واستكمال المهمة فضرب القوة الايرانية بالقوة العراقية لا يثبت جدواها حتى ترى الدولتين وقد استنزفت الواحدة الأخرى بل وأنهكتها، وبما أن ايران خرجت أكثر إنهاكاً عسكرياً، يصبح البدء بإفراغ القوة العراقية الأسبقية الأولى، فما أن توقفت الحرب مع ايران حتى أخذت ملامح التحرك الأميركي تظهر في الأفق بوضوح يزداد إتساعاً مع مرور الأيام، فبدأ الحديث عن استخدام الأسلحة الكيمياوية في حلبجة الذي تسبب بمقتل خمسة آلاف شخص، والذي نُفِّذ بخمسين طائرة نفاثة تحمل كل منها أربعة قنابل قياس ٥٠٠، وصعّد الاعلام الأميركي لهجته، وأثناء وجودي في جنيف خلال جولات التفاوض مع ايران أواخر العام ١٩٨٨ والنصف الأول

من العام ١٩٨٩ اتصل طارق عزيز بالمسؤولين السعوديين ملتمساً تكليف الأمير بندر بن سلطان سفير المملكة العربية السعودية في واشنطن بالمجيئ إلى جنيف لممارسة الضغط الممكن على الأمين العام للأمم المتحدة - ديكويلار - لإحداث بعض التوازن مع ظهور الموقف الأميركي، وقد حضر الأمير بندر بالفعل وبذل جهوده، إلا أن النظام لم يُدرك بعد بأن استمرار تعزيز الموقف العسكري والقدرة القتالية للعراق بعد انتهاء الحرب مع ايران لم يعد له مسوّغ بقدر ما أثار قلقاً خليجياً، وإن كانت بعض الأطراف الخليجية قد أرسلت إلينا عبر شبكة التنسيق الإستخباري رسائل تهنئة حول ما أذاعته محطات الرصد الأميركي عن قيام العراق بإطلاق صاروخ استدار حول الأرض، فإن من غير الحكمة التسليم بتأييد الخليج لهذا التوجه، فالحقيقة تقرأ كشيء آخر.

وأثار الإعلام وشبكات التلفزيون الأميركية استياءً شديداً لدى صدام لتحدثها عن ديكتاتوريته واستبداده، وأثر قرار الكونغرس بعدم الموافقة على القروض الزراعية بمليارات الدولارات تأثيراً حاداً فنظمت تظاهرات من قبل السلطة في بغداد احتجاجاً على ما أسمته قرار الكنيست الأميركي.

وفي مطلع العام ١٩٩٠، أخذ يردنا (في الإستخبارات) سيل من التحذيرات عبر رئاسة الجمهورية عن وجود خطط ونوايا اسرائيلية لضرب المفاعلات النووية ومنشآت التصنيع الجرثومي والكيمياوي، وقد حجب عنا مصدر المعلومات، وحاولنا من خلال مصادرنا المختلفة التوثق من المعلومات فلم نحصل على ما هو مفيد، وظهر فيما بعد أن منظمات فلسطينية هي التي زوّدت رئاسة الجمهورية بها، وبالطبع فلم يكن بوسعنا نفي مثل هذه المعلومات لأننا سنكون أكباش فداء لو حصل الأمر، ولذا اكتفينا بالإجابة أننا لم نستطع الحصول على معلومات بذلك الصدد.

فأصدر صدام تهديده العلني يوم ٢ - نيسان - ١٩٩٠ بحرق نصف اسرائيل مما أدى إلى تصعيد حاد بالموقف، فاستدار نحو الخليج متذرّعاً بوجود مؤامرة لخفض أسعار قيمة الدينار العراقي، ومؤامرة إماراتية - كويتية - أميركية لخفض

أسعار النفط ليدفع بالعراق إلى الجحيم من خلال اجتياح الكويت، وبذلك أعطى المجال كاملاً والفرصة بتمامها لإفراغ، القوة العراقية بصورة مذهلة.

تُرى هل كان هذا كلّه حرب مخابرات؟ وهل غير صدام أتاح الفرصة للتدمير؟ ولو أن لدينا حاكماً عاقلاً أو قيادة جماعية أو نظاماً ديمقراطياً فهل أصبح العراق لقمة سائغة بحرب نفسية واضحة المعالم.



صدام والمنجمون

ظهر المنجمون منذ قرون موغلة القدم في التأريخ، وتتوقف قراءاتهم على سعة في الخيال وطقوس معينة وجلّ مافي الأمر لا يتعلّق بهم بقدر ما هو عالق بالطرف الآخر ومدى استعداده للإستماع إلى ما يقولونه، ويختلف الحال بين شخص وآخر وبين حقبة وأخرى من التاريخ.

والمشكلة لاتكمن في الإستعداد للإستماع بقدر ما تتعلّق بتولّد قناعة زائفة لاتسند إلى علم أو وقائع متطورة.

وفي تأريخنا العربي كان الخلفاء وبعض من القادة يستمعون إلى المنجمين كجزء عابر من سياقات أعمالهم في مجالسة الشعراء والمحدثين وغيرهم.. إلا أنهم لم يعوّلوا على أقوال المنجمين في إتخاذ قرارات للحرب والسلام، ولعلّ ما ورد في قصص تأريخ الدولة العباسية يعطي مثالاً على ما نتحدث فيه.

فقد عزم الخليفة المعتصم على فتح عمّورية بعد أن استنجدت به امرأة، اضطُهدت من قبل الروم منادية (وامعتصماه) فأعدّ جيشاً عظيماً وصلت مقدمته تخوم بلاد الروم، فيما كانت مؤخرته لا تزال في سامراء عاصمة المعتصم، وعندما اتخذ قراره بالحرب حكم المنجمون في أن ذلك طالع نحس وستكسر جيوش المعتصم فيها، إلا أنه لم يأبه بما قاله المنجمون فحقق نصراً عسكرياً وسياسياً تأريخياً مذهلاً، فقال في ذلك الشاعر الكبير أبو تمام قصيدته المشهورة، ومنها:

السيف أصدق إنباء من الكتب ... في حدهِ الحد بين الجد واللعب

والعلم في شهب الأرماح لامعةً ... بين الخميسين لافي السبعة الشهب

أين الرواية؟ أم أين النجوم؟ وما صاغوه من زخرف فيها ومن كذب
تخرّصاً وأحاديثاً ملفّقة ليست بعجم إذا عُدّت ولا عرب

وقبل البدء في المقارنة المتفاوتة بين الحاضر والماضي، سأتطرق هنا إلى جملة من الحقائق عن شغف صدام بمعرفة أقوال المنجمين و(السحرة) سواء استقدموا من جنوب شرقي آسيا أو من العراقيين.

الجندي الساحر:

في شهر مايس – أيار ١٩٨٦ حصلت معركة متوسطة عندما شنّت القوات الايرانية هجوماً على قواتنا في قاطع مهران وحققت أهدافاً بسيطة لم تخلو من الإزعاج بحكم حصولها بعد فترة وجيزة من معارك سقوط الفاو الدامية، وقد اتصل بي العقيد الركن رعد عبد عون من هيئة استخبارات الفيلق الثاني ليخبرني بوجود جندي «ساحر عجيب»، فطلبت منه الحضور واياه في مقر الإستخبارات في بغداد، حيث التقيت أولاً العقيد رعد الذي قصَّ علي ما يثير الشجون، فاستدعيت الساحر ليروي لنا ما لديه، بحضور اثنين من ضباط الإستخبارات، وأخذ يتحدث عما هو خارج قدرة البشر وان بإمكانه أن يحصل لنا على تفاصيل أي اجتماع أو مقررات لمؤتمر سرّي في دولة أخرى بواسطة الجن، ولعدم إلمامه باللغات الأخرى فسيقدم لنا الوثائق بمخطوطاتها الأساسية، كما أعرب عن قدرته في معرفة أسرار وخلفيات الأشخاص، فطلبت منه الإبتداء بأحد الضباط الجالسين، إلا أن الضابط ارتبك ارتباكاً شديداً والتمس عدم إخضاعه للتجربة، فطلبتُ منه البدء بي شخصياً، وأخذ يحدثني عن محتويات الأوراق وأرقام وتفاصيل الهويات الشخصية التي أحملها معي وتأريخي الشخصي، ولم ينطق بكلمة واحدة صحيحة، وقد حاولت التخفيف عن العقيد رعد مما وقع فيه من إحراج.

ومرت بضعة أيام، وإذا بطلب عاجل يأتي من سكرتير رئيس الجمهورية لإحضار الجندي الساحر، وفي اليوم التالي أرسلناه إلى رئاسة الجمهورية، واعتقدنا بعد اختفاء دام سبعة أيام ان الجندي المسكين قد قضى نحبه أو أحيل إلى المحكمة

بجريمة الشعوذة، إلا أن تقديرنا أخطأ في الأمر وتبين بأنه قابل صدام مرتين وأهدي مبلغ خمسة آلاف دينار أي (حوالي ٢٥٠٠) دولار وصدر أمر نقله إلى الأمن الخاص (ليكون قريباً من صدام وكي لانطّلع على تفاصيل ما يطلبه منه الرئيس).

وبعد أكثر من سنتين سُرّح هذا الجندي المحظوظ من الخدمة العسكرية وجاء إلى الإستخبارات وطلب مقابلتي ربما ليريني حاله الذي وصل إليه، فقد أصبحت لديه سيارة خاصة ووضع مالي حسن، فتركت له الحديث ليسهب فيه وتبين أنه قال لصدام في لقائيه الأولين إنه سينتصر في الحرب ولن يستعيد شط العرب فحسب وإنما سيدخل الأحواز والمحمرة وعبادان ويضمها إلى العراق، وستسقط الحكومة الإيرانية وتأتي حكومة أخرى مشغولة بحروب وقلاقل أهلية، وتصبح يده العليا في المنطقة، ويأتي عام تسمي فيه غالبية نساء العراق مواليدهن (صدام)، وفي لقاء آخر قال له كيف رأى في منامه صدام على صهوة جواد بلباس أبيض ويمتشق حساماً يعكس شعاعاً مهيباً، وقد أهداه لروايته هذا الحلم السيارة التي كان يستقلّها يوم حديثه معي، وهي من طراز سوبر صالون موديل ١٩٨٥ ..

وبالطبع فانه لم يدخل مع صدام في التفاصيل الجزئية وتحدث معه بما أثار شجونه علماً بأن هذا الجندي يُدعى عبد الستار جاسم البدراني من أهالي أرياف الموصل.

▭▭ الصبي المنجم:

إعتاد صدام بعد انتهاء الحرب مع ايران على التردد إلى منطقة الحويجة التابعة لمحافظة كركوك / التأميم، أو إلى أحد قصوره على جبل مكحول بين تكريت والموصل، الذي يطل على سهول واسعة وعلى منعطفات نهر دجلة، حيث يقضي أياماً هناك من الرقص والطرب والغناء وما شاكل، وفي مطلع العام ١٩٩٠ جيء إليه بصبي يبلغ الثانية عشر من عمره قيل عنه أنه ملهم بقراءة المستقبل، وهو ابن لعائلة فقيرة من عشيرة العبيد (العربية)، ولم يخطر ببال أحد أن هذا الصبي البريء

سيشجع الرئيس للإقدام على سابقة مدمرة للعراق وغيره، ولم يكن بوسع أحد معرفة ما يقوله الصبي، إلا أن شخصاً له صلة قربى وثيقة مع أهله كان ينقل إلي بعض ما يجري..، لقد فوجئت المدرسة الإبتدائية التي يتعلّم فيها الصبي، بأن له قدرة عالية في الحسابات الرياضية بأرقام كبيرة وبإمكانه التوصل إلى نتائج عمليات (الضرب والقسمة) بصورة سريعة جداً (بمئات وعشرات الآلاف)، وقد حصلت حالات مماثلة في العراق قبل أكثر من ثلاثين عاماً (أي في مطلع الستينات). أخذ صدام يستدعي الصبي مرتين على الأقل شهرياً اعتباراً من شهر نيسان / ابريل ١٩٩٠ وفي كل مرة يذهب فيها إلى مكحول أو الحويجة تسطحب قوة الحماية الصبي معها.

كان الصبي يقول لصدام: انه يسمع صوتاً قوياً من مسافات بعيدة يقول إن حرباً كبيرة ستحصل حول العراق تهتز فيها أركان الأرض ويسقط فيها عدد هائل من القتلى، ويعلو بها إسم صدام ليملأ الدنيا، ويفر فيها قادة دول ويصبح العراق أغنى دولة في العالم فتتحول الأرض القاحلة إلى سهوب خضراء والجبال جنات دونها جنة عدن، ويُبنى قصر لصدام يزوره السواح لمئات السنين، وتُبني جامعة كبيرة وساعة كبيرة تحفّ بها وتحميها كائنات حية ترى ولا تُرى.

لقد تحولت أحوال أهل الصبي من حال الفقر والعوز إلى حال يُسر كبير، وجرى تخصيص سيارة مرسيدس حديثة لتنقلاته مع اثنين من عناصر الأمن الخاص أحدهما سائق والآخر مرافق له.

▫▫ الساحر (سيد احمد الله):

وفي سامراء إشتهر إثنان من السحرة أولهما (سيد حسن) وهو من بين بضعة أشخاص قدموا إلى المنطقة قبل أكثر من سبعين سنة، ويبدو أنه من أصول غير عربية وغير عراقية، وسكن في ضيعة زراعية تقع على مسافة ستة كيلومترات على الطريق المؤدية إلى تكريت (وهو المكان الذي قضى فيه صدام ليلة من المجون قبل أكثر من ثلاث سنين وخرجت مجلة ألف باء (الحكومية) مزيّنة الغلاف بصورة له راقصاً على الطريقة

الريفية وفي حالة سكر بيّن، ومعلّقة بعبارة: «القائد الحبيب يقضي يوماً من الفرح...» وأثارت الواقعة استياءً لأنها جاءت في أول أيام شهر محرم الحرام، واشتهر سيد حسن بمهارته العالية في السحر، وتعلّم السحر على يديه أشخاص من مناطق مختلفة من العراق، قبل أن يلاقي حتفه بحادث اصطدام سيارة على طريق بغداد – سامراء. وكانت نسوة من عمومة صدام يترددن إليه لغرض السحر.

أما الساحر الآخر فهو (سيد أحمد الله) ويسكن داخل المدينة وقليل المخالطة مع الناس، ونادراً ما يخرج من مسكنه، وروى لي أحد الأشخاص حديثاً يُثير في النفوس حب الإستطلاع عن قصص هذا الساحر مع صدام واقترح عليّ ملاقاته فتحفّظت على ذلك حتى منتصف العام ١٩٩٤ عندما رتبنا لقاء يوحي بالصدفة والعفوية، ومن هناك رتبنا جلسة مطولة في إحدى المزارع امتدت لساعات طوال، وفي ما يلي خلاصة أهم ما تطرّق إليه الساحر سواء ما قاله طوعاً أو نتيجة المداخلات والإستفسارات على قلّتها لأنه كان كريماً في الحديث.

«في وقت متأخر من ليل شتاء طويل قبيل حرب الخليج الثانية توقفت سيارة أمام البيت، ثم طرق الباب بقوة لتوقف الجرس بسبب انقطاع التيار الكهربائي، وفوجئت بشخصين يرتديان ملابس عسكرية وبعد التعريف عن نفسيهما طلبا مني مرافقتهما إلى تكريت، وصعدتُ معهما في سيارتهما، مسمراً لا أدري من هما وماذا يريدان مني.. وأسلمت أمري إلى الله، لم يتحدثا معي بأي شيء، وبعد حوالي نصف ساعة من مسيرة بسرعة عالية، وصلنا إلى العوجة، ولدى توقف السيارة استقبلني اللواء أرشد ياسين مرافق صدام وأدخلني إلى غرفةٍ بإنارة بسيطة يجلس في زاوية منها صدام حيث رحّب بي ترحيباً طيباً قائلاً: «أهلاً بالسيد أحمد الله، كبير أهل العلم وسيد المنجمين» وبعد أن أسمعته سرداً مطولاً عن قصة حياتي، حسب طلبه، قال لنبدأ الآن: والحديث لصدام: روت لي أمي وأنا طفل صغير أن عرّافاً كبيراً قرأ لها طالعنا وأوصلها إلى مجد كبير وحلم لآلاف السنين».. إن الأحداث وصلت إلى ما وصلت إليه من نصر عظيم فنفط العراق وفرعه سيكونان المدخل إلى العراق العظيم، العالم كله يتآمر على ثورتكم.. وأريد أن

تعاوننا بعلاقاتك وسيطرتك الغيبية في معرفة الأفق البعيد والقريب، فطلبت منه - والكلام للساحر - أن يوصلني المرافقون إلى حافة النهر القريب ويعودوا إلي بعد ساعة من ذلك وبدأت أقص عليه:

«لقد شاهدت ناراً شديدةً تشتعل في الجنوب وناراً خفيفة من حول العراق وشاهدت شخصاً طويل القامة يحمل بيده اليسرى خنجراً يقطرُ دماً وناراً ويقف في الشرق - أي في إيران - وتنطفئ النار ويتحوّل الجو إلى ظلام دامس ويظهر بريق يبدد الظلام وتظهر صورتك حول القمر عندما يكون بدراً في سنة من السنين»، وتنتشر صورك في كل الجزيرة العربية وحتى خراسان شرقاً، وتشكل إمبراطورية عظمى تحمل إسمك، وشاهدتك في آثار مدينة الحضر التأريخية وقد أحاطت بها الأنهار وآلاف الجواري، والغلمان يرقصون أمامك بصورة مهيبة، وتصنع سلاحاً تُغيضُ به أعداءك» وسكتتُ. فقال: وبعد يا سيد أحمد الله، فقلت: «ولن تتوقف عنك المؤامرات ويتكتّل أعداؤك ويتواصل السجال أخذاً وعطاءً»، وما انتهيتُ من حديثي حتى شرقت الشمس، وصدام مازال يريد المزيد، ودأب صدام على استدعائي بين فترة وأخرى.

ويواصل السيد أحمد الله قصته: «وخلال عمليات القصف الجوي بعد حوالي اسبوعين من ابتدائها (أواخر شهر كانون الثاني / يناير) اصطحبني المرافقون ليلاً إلى مسكن أحد الفلاحين في ريف سامراء، حيث وجدتُ صدام مضطجعاً وأمامه منقلة كبيرة من الفحم أضفت على المكان منظراً خاصاً ودفأً عالياً، وبعد السلام، بدأ هو هذه المرة بحديث مسهب لايخلو من المرارة، معبراً عن ألم قائلاً [والحديث نقلاً عن صدام]: «كنتُ أفكر جدياً بإعادة بناء سامراء وإعادة تسميتها القديمة إبان الحكم العباسي، سُرّ مَن رأى، وفكرتُ بإعادة بناء قصر العاشق وقصر الخلافة ليصبح مقراً لرئاسة الدولة وبناء مئذنة على غرار المئذنة الملوية في سامراء وأكثر ارتفاعاً منها.. وحاولتُ تقريب أبناء المدينة.. إلّا أن بعضهم لم يكن عند حُسن الظن، وتآمروا على الثورة بين فترة وأخرى وكلما تُكتَشف مؤامرة نلمس لهم خيوطاً فيها.. ولذلك إضطررت إلى التخلي عن المشاريع التي نويتُ تطويرها من

خلالها، والآن أريدك أن تحدثني عن هذا الواقع، ثم تقرأ لنا آفاق المستقبل بعد أن تنبأت بنشوب الحرب». وتابع الساحر حديثه ليقول: «لقد حاولتُ عبور مسألة عدم اطمئنان صدام لولاء سامراء، بثناء على شخصه، ودخلت في صلب الموضوع الأساسي بقراءة الأفق القادم.. وقد وجدتُ لديه إصراراً على عدم الإنسحاب من الكويت» وقلت: «ستشتد حدة الحرب، وتكثر فيها خسائر الأعداء ويفشلون في الوصول إليك وتخرج منها منتصراً لان وجودك سالماً هو المعنى الحقيقي للنصر، أما الأرض والمال فبوجودك يجري تعويضهما، ويتم بناء سلاح أمضى وأكثر فتكاً وستخرج من الحرب ونحن نملك سلاحاً كثيراً ولن تمر أيام إلا وتتضمن نشرات الأخبار العالمية إسمك، لقد رأيتُ الكثير من أجدادك في المنام فرحين بك، بل رأيت منظراً مهيباً بقيتُ ارتجف منه طيلة الليل الفائت، ولم أعد أميز إن كان رؤيا في المنام أم واقعاً رأيته وأنا في حالة وعي». فبادرني القول: «ما هي يا سيد أحمد؟»، قلتُ قرأتُ اسمك منقوشاً من نور في السماء فتهلّل وجهه فرحاً، وعندما خرجت أعطاني المرافقين عشرة آلاف دينار (حوالي ألفي دولار).

واستمرت الحال هكذا شهرياً وأغدق علي العطاء، وفي أواخر العام ١٩٩٣ استدعاني إلى بغداد، وقال لي: (أينك) يا سيد أحمد الله لقد تآمرت علي الدنيا كلها ووصلت النار إلى تكريت والعوجة ولم تقل لي شيئاً - كان قد انتشر خبر اغتيال الفريق ثابت سلطان التكريتي والفريق راجي التكريتي من قبل الأمن الخاص - فأين الغلمان وأين الجواري وأين الإمبراطورية؟، فأرتجفتُ خائفاً مما سيفعل بي وقلتُ: ولكنّهم لم يستطيعوا النيل منك، وخرجت من عنده وتوقف العطاء وليته يكتفي بهذا. وانتهت القصة، فسألته: وكيف قلت له الذي قلت؟ قال: وما عساي أن أقول له غير ذلك؟!

▭▭ المخابرات تبحث عن المنجمين في الخارج:

في مرحلة الخمسينات حيث التخلّف لازال قائماً والإتصال بالعالم الخارجي في حدوده الدنيا، تناقل البسطاء أساطير كثيرة، ومن بين ما طرق أسماعنا كثيراً (جزر

الواق واق)، وتصور القصص التي كانت تحكيها (جدّاتنا) أن الذي يطأ الجزر يشاهد مخلوقات صغيرة وجميلة طائرة في الجو تردد أصواتاً تولّد الخشوع والرهبة (واق واق سبحان ربي الخلاق)، وتبين أن هذه الجزر والتسمية أُطلقت على (الفلبين) ذات الطبيعة الجميلة، والفلبين أسوة بمناطق عديدة من جنوب شرق آسيا والصين يتواجد فيها العديد من المنجّمين والسحرة، وكذلك العلاج بوخز الأبر.

وبعد اجتياح الكويت، ذكر لي أحد ضباط الاستخبارات (وهو برتبة لواء ركن حالياً)، أن طبيباً مختصاً في العلاج بوخز الأبر استُقدم من الصين إلى رئاسة الجمهورية واقترح علي استدعائه لغرض معالجة حالة تستلزم عملية جراحية بسيطة، جاء الطبيب وتبين بأنه من أصل عراقي مُقيم في الصين وجنوب شرق آسيا منذ زمن طويل، وقبلتُ بالتجربة حيث غرز في جسمي عشرات الأبر الدقيقة (بالطبع بدون تخدير)، ولم يحصل أي تطور إيجابي أو سلبي على ذلك،.. وعلى أي حال طلبتُ من الطبيب أن يحدثنا عن جنوب شرق آسيا وغرائبها والحياة فيها. وخلال الحديث اتّضح أن شخصاً استقدم من الفلبين اسمه (آجري) وهو من المنجمين المعروفين ويتواجد في فندق الرشيد ضيفاً على رئاسة الجمهورية، وقد تعرّف عليه قبل بضع سنوات في الفلبين وانهما يُجيدان اللغة الصينية وقد استُدعي الطبيب من قبل السفارة العراقية في بكين وطلب منه أحد كبار موظفي السفارة مساعدته في الوصول أو استقدام منجم ذو قدرة عالية فأحاطه العلم بصديقه آجري، وبعد بضعة أسابيع فقط كان الإثنان في بغداد.

واستطرد الطبيب في حديثه: «قمت بمهمة الترجمة في ثلاث لقاءات خلال أسبوع واحد بين المنجم والرئيس، وقدّم المنجم رؤيته لأحداث المستقبل حظيت باهتمام شديد من قبل الرئيس، فهو يرى أن الحرب ستقع لا محالة سواء انسحب العراق أم لم ينسحب وإن هدف الغرب والخليج يتحدد بإسقاط حكم صدام، وأن الصورة التي تظهر أمامه تؤكد أن وقوع الحرب في الكويت سيحافظ على الحكم وسلامته الشخصية وسيستمر الحصار لمدة طويلة بعدها، وسيعاني البلد من مشاكل كثيرة، وستحصل في المنطقة هزّات كبيرة وتتغير الجغرافيا السياسية، ويصبح اسم

صدام معروفاً في كل أرجاء الدنيا، ومن حكم القدر فالمؤامرات ستستمر على الرئيس طيلة حياته ويرى الخطر في داخل الحزب فأغلب الذين يثق بهم ليسوا أهلاً بالثقة».

سألتُ الطبيب عن طول المدة بين إشعار المنجم بالمهمة وتأريخ ابتداء السفر، وعمّا إذا أخبره بالشخص الذي طلب حضوره؟ فأجاب إنها كانت حوالي ثلاثة أسابيع مع توقعه مقابلة شخص مهم جداً في العراق، وقد ساورني الشك في أن جهة معينة ربما دفعته ولقنته ليقول ماقاله، وليشجع صدام على عدم الإنسحاب من الكويت.

العام ١٩٩٣ أبرق جهاز المخابرات برسالة إلى السفارة العراقية في بكين (محطة المخابرات) يطلب فيها إرسال هذا المنجم مع الطبيب الذي توقع حصول النصر العظيم (كما تقول البرقية)، كما طلب من المحطة البحث عن منجمين آخرين في عموم المنطقة وإخبار الجهاز بأسمائهم، ويعكس هذا الطلب إصراراً على مواصلة الإستماع إلى أقوال السحرة والمنجمين من غير اتّعاض من التجارب المريرة السابقة، وليس أمام المحطة سوى تنفيذ الأمر، إلا أن إيصال المنجم الفلبيني (آجري) والطبيب العراقي المختص بوخز الأبر إلى بغداد استغرق عدة أشهر، ولحسن الصدف إن الضابط (صديق الطبيب) علم بوصولهما مرة أخرى وتحقق لقاء (لنا نحن الأربعة) في منزل الضابط الذي أقام دعوة عشاء خاصة، وحرصتُ على تعمّد إخفاء معرفتنا باختصاص ومهمة المنجم إلا أنه دخل بصورة تدريجية في صلب الموضوع، ودونما أي سؤال أخذ يتحدث متفاخراً كيف توقع في زيارته السابقة أحداث حرب الخليج الثانية، واستطراد قائلاً: «بعد اجتياح الكويت مباشرةً استقطبت خيوط العلم الذي اختص به لمعرفة صورة أقرب إلى الأوضاع والأحداث اللاحقة، وتوقعتُ حتمية وقوع الحرب - انسحب العراق أم لم ينسحب على حد سواء - إذ أني تيقنت أن هدف الحرب لم يكن إخراج العراق من الكويت فحسب بل تدمير قواته المسلحة وبنيته الإقتصادية والقضاء على قيادة الدولة، ولو انسحب العراق قبل بدء الحرب لحصلت تطورات خطيرة داخل العراق كانت ستؤدي إلى

أقصى تحقيق للأهداف الغربية والخليجية وبخاصة القضاء على قيادته... وفي زيارتي هذه إلى بغداد قابلت الرئيس صدام ووجدته مسروراً ومنشرحاً وقد علّق بذاكرته ما قلته له سابقاً... أما الآن فأرى أفقاً متطوّراً يتضمن استمرار المخاطر على القيادة، وإن لعبة العقوبات التجارية ستستمر طويلاً وتتخلل ذلك سلسلة من المؤامرات المتعاقبة التي تستلزم الإحتفاظ بأسلحة قوية لغرض الردع ولاستخدامها عند الحاجة الضرورية، كما أن المحافظة على هذه الأسلحة ستمنع تمادي الأعداء في الإجهاز على القيادة، وإن تسليم وتدمير الأسلحة لن يؤدي إلى رفع العقوبات، بل سيحصل العكس بمرور الوقت».

واكتفيتُ بتعقيب بسيط على صيغة استفسار غير مباشر مفاده: «أن الكثير من المنجمين يعتقدون حصول المزيد من الصعوبات»، فأجاب: قلتُ للرئيس؛ ستردد وسائل الإعلام اسمه بتكرار لم يحظ به سواك وهذا هو النصر.

▭▭ المقارنة بين الحاضر والماضي:

ـ عندما نقارن بين شغف صدام واهتمامه بما يقوله المنجمون وبين ما نقل عن اهتمام عدد من الخلفاء العرب بذات الأمر نقف على عدم التجانس بين الحقبتين، ففي الوقت الذي لم يلتزم فيه الأوائل بقول المنجمين ولم يخوضوا حرباً ولم يتخذوا قراراً تأسيساً على إدعاءاتهم، وهذا ما أكدته كتب التأريخ وأشهده فتح عمّورية، أخذ صدام أقوال المنجمين مأخذ جد شجّعه على تبني قرارات مدمّرة.

ـ فقبل أكثر من ألف عام، لم تكن هنالك وسائل استطلاع غير التعسس والإستطلاع البشري، فلا استطلاع جوي ولاسلكي، ولا منظومات اتصال ولا استطلاعات الكترونية وإشعاعية، ولا عربات استطلاع، كما أن وسائل الحرب وأدواتها كانت بدائية جداً، أما الآن فالحسابات الدقيقة والمعلومات الشاملة والمفصلة، والتنظيم والتسليح والتدريب وفن القيادة الميدانية والإستراتيجية وتأمين الإسناد الإداري والتعبئة النفسية وإجراءات الخداع والتدابير والوسائل الإلكترونية هي وحدها العوامل التي ينبغي صرف الوقت عليها.

ـ إن تعويل صدام على المنجمين يعكس جانباً مظلماً في تركيبه النفسي، وشعوراً بالنقص في قدراته الاستراتيجية، كما تنطوي عليه مخاطر جمّة، حيث تستطيع مخابرات أجنبية الدخول على خط المنجمين وتلقينهم لدفع صدام (القائد العام) لتبني الموقف الذي يريدونه.

وليس بخافٍ عن العراقيين مدى تأثر صدام بالمديح والتمجيد، وحتى عامّة الناس في العراق كانوا يعبّرون عن رأيهم وهم يشاهدون تقاطر شخصيات من العالم إلى بغداد، بعد اجتياح الكويت بأن أولئك جاؤوا مدفوعين وموجهين لتشجيعه على البقاء في الكويت لغرض تدمير العراق. فغالبية الذين جاؤوا وخاصة من العرب زيّنوا له فعلته وحرّضوه على البقاء.

ـ وهناك من يقول: إن دولاً كبرى بما فيها أميركا تأخذ بالتنجيم، والحقيقة ليس في هذا غير الهراء.

ـ ويُلاحظ من المعلومات المتيسرة عن المنجمين المذكورين وعلاقتهم بصدام والتي حرصتُ على متابعتها بالطرق الممكنة، وشائت الصدف أن نحصل على بعض منها، أن كافة السحرة والمنجمين استندوا في إعطاء قراءاتهم على الوضع النفسي لصدام، وأظهروا براعة في تقدير نواياه واتجاهاته، ولذلك ربطوا النصر بسلامته الشخصية التي اعتبرت قياساً للنصر أو الهزيمة.

كما نلاحظ أخذه لأقوالهم بعين الإعتبار، وخاصة ما يتعلق بحتمية وقوع الحرب وضرورة الإحتفاظ بأسلحة التدمير الشامل، وإذا كان السحرة والمنجمون العراقيون قد توخّوا الإفادة المالية ومجاراة أهواء صدام، وتجنباً لبطشه بهم، فإن أقوال المنجم الفلبيني (آجري) لاينبغي أخذها بهذه النية ولايُستبعد أن يكون موجهاً لأهداف إستراتيجية بعيدة.

ونخلص من هذا السرد الموجز لأحد أساليب وأفكار النظام الصدامي المستبد.. إلى القول أن بلداً يُسهم فيه المنجمون بقدر كبير من التشجيع على تبنّي قرارات مُهلكة.. لَبَلدٌ بحاجة إلى ثورة شاملة وتطهير يضع الأمور في نصابها، ولا أمر ولا نصاب إلا بالديمقراطية.

الإختراقات والاختراقات الخاصة المقابلة

يتحدد جوهر السعي البشري في التوجه لتطوير الحياة المعاشية نحو الأفضل. ومن هنا، فغالباً ما تنطلق الصراعات والمنافسات المشروعة وغير المشروعة لتحقيق الأفضلية في النتائج.

وفي الدول التي تقودها حكومات عاقلة ومتوازنة، تُعتبر السياسة، بكل تفرعاتها (الدبلوماسية والمخابراتية والعسكرية..) أحد المحاور الأساسية لخدمة التطور الإقتصادي وحمايته، أما بالنسبة لنا في العراق فالأمر مختلف تماماً، فالموارد الإقتصادية في البلد استُخدمت لخدمة السياسة، دونما حاجة وطنية أو أمنية تدعو لذلك، ويزداد الأمر مرارة عندما تتمحور السياسة حول أهداف وأوهام الزعامة والأنانية الفردية والدكتاتورية البغيظة، كما هي الحال مع وجود صدام. ويختلف الوصف والتحديد من دولة إلى أخرى، وتبقى للظروف ومجموعة العوامل الحكم الأساسي في المعادلة.

فالعراق لم يكن دولة مهدّدة قبل الفوضى السياسية والعنجهية التي وضعها فيها حكم (أحمدحسن البكر وصدام) ثم بلغت المخاطر ذروتها في عهد التفرّد الصدامي، فعندما أُطيح بحكم عبد الرحمن محمد عارف لم تكن لدينا سوى خمس فرق في الجيش ولواء واحد من الحرس الجمهوري وعدد من الوحدات الخفيفة ودائرتين أمنيتين (هما مديرية الأمن العامة - المختصة بجمع معلومات غير استفزازية عن بعض دول الإهتمام، والأمن العسكري)، وحتى ذلك الوقت (١٩٦٨) لم يكن العراق متأخراً عن الدول المحيطة بل على العكس كان يتقدم

عليها في اتجاهات مختلفة، فلدينا نفط (هو الثاني في احتياطات النفط العالية) ومياه وفيرة وأراضٍ خصبة بكرٍ وحجمٍ مناسب من القدرة البشرية، وكان المستوى الغذائي والمعاش أفضل - من دون شكٍّ - من كل الدول المحيطة ودول الخليج.

ولم يكن لصدام فضل في زيادة ميزانية العراق من العملات الصعبة بقدر ما أساء إساءة بالغة في التصرف بالأموال المترتبة على زيادة العوائد النفطية بسبب حرب تشرين (اكتوبر) ١٩٧٣ وتبديدها بين حروب وعطاءات دعائية ومشاريع مخطط لها بطرق عشوائية، واختلاسات واسعة وهدر وبذخ لإجراءات الأمن الشخصي، فحين تسخّر الموارد الإقتصادية لخدمة السياسة يُصبح من المحتّم صرف مبالغ طائلة على أجهزة الأمن والمخابرات، ومثل هذا الصرف تتفاوت شرعيته بين ما هو ضروري، وما يصبّ في خانة التهوّر والإستبداد، فعندما يتهدد الأمن الوطني والقومي نتيجة نوايا عدوانية خارجية سافرة لايكون أمام قيادة البلد إلا العمل لضمان الأمن مهما كانت التكاليف.

إلا أن محاور ومنطلقات أجهزة الأمن والمخابرات في ظل نظام صدام رُسمت لتغطية جوانب أساسية تشمل:

- أمن صدام وأفراد عائلته.
- أمن النظام.
- مكافحة النشاطات السياسية، ومكافحة النشاطات الخارجية.

وتُقسم النشاطات الخارجية إلى:

- نشاطات خارجية للحصول على معلومات عن استعدادات الأعداء، والأعداء المحتملين لشن الحرب (وهذا مشروع).
- نشاطات موجهة إلى البلدان العربية (وهذا مخالف للنظرية القومية).
- نشاطات لزعزعة استقرار عدد من الدول.
- نشاطات سياسية سرية لتكوين خلايا تنظيمية في عدد من الدول العربية.
- توثيق الصلات بالمنظمات الثورية، والإرهابية.
- التجسس الصناعي.

▭ آلية وضع الخطط:

يصدّر كل من جهاز الأمن الخاص، وجهاز المخابرات، ومديرية الأمن العامة، ومديرية الإستخبارات العسكرية خططاً سنوية مفصّلة كلٌّ ضمن اختصاصه طبقاً لتوجيهات مجلس الأمن القومي، وتأخذ سلسلة الإجراءات السياقات التالية:

ـ يصدر مجلس الأمن القومي توجيهات محددة بخصوص الدول ذات الإهتمام الخاص والعام في نهاية كل سنة، وتحدد أسبقيات الإهتمام بكل دولة، وطبقاً للتطورات السياسية تبرز أحياناً اهتمامات طارئة، ومثال على ذلك صدور توجيه عاجل ومنفرد في العام ١٩٨٦ بوضع ليبيا ضمن الأسبقية الأولى (بعد ايران، حيث الحرب في ذروتها) لنشاطات شاملة لكل من جهاز المخابرات، والإستخبارات العسكرية العامة.

ـ تُصدر مقرات الأجهزة توجيهات إلى تنظيماتها الأساسية تتضمن المحاور الأساسية لاهتمامات مجلس الأمن القومي.

ـ تتولى التنظيمات الأساسية للأجهزة (المديريات، المنظومات، المعاونيات، والشعب، الأقسام)، إعداد خطط العمل الخارجي للسنة المقبلة، وبعد إقرارها تُودع نسخة منها إلى مجلس الأمن القومي.

ـ توزيع خطط العمل إلى (محطات المخابرات والملحقيات العسكرية) في السفارات العراقية في الخارج، كلٌّ من جهة ارتباطه، وينطبق الأمر هنا على المستخبرين (ضباط الإستخبارات والمخابرات) العاملين بواجهات مدنية (تجارية، ثقافية، إعلامية...) في دول العالم، ويدلّ هذا السياق على أن خطط العمل وإجراءات ونشاطات المخابرات والإستخبارات في الخارج تتم وفق توجيهات مجلس الأمن القومي وبموافقته المفصلة، علماً بأن رئيس الجمهورية يحتفظ برئاسة هذا المجلس لنفسه.

▭ خطط جمع المعلومات:

غالبية دول العالم تسعى للحصول على المعلومات، وتعتبر مثل هذه النشاطات إعتيادية إذا لم تأخذ طابعاً استفزازياً أو تعريض أمن الطرف الآخر للخطر، ومراعاة

هذه الموازنة تُعد عنصراً مهمّاً في عدم تشويه سمعة الدولة، إلا أن استبداد صدام وجهالته جلبت لنا مشاكل لاتُعد ولا تُحصى، فطبقاً لتوجيهاته أُعدت خطط خيالية لجمع المعلومات السرية عن غالبية دول العالم المهمة يستلزم التوصل إليها إحداث اختراقات جاسوسية عميقة بما تثير حفيظة الدول المعنية، ففي أواخر العام ١٩٧٧ وبداية العام ١٩٧٨ صدرت مجلة (NOW) وأذكر إنه كان عددها الأول في أوربا تغطي غلافها الخارجي الأمامي صورة الفريق عامر محمد رشيد العبيدي باعتباره مدير الإستخبارات العسكرية العامة حيث أخطأت المخابرات الغربية في الصورة لأن الفريق عامر كان في ذلك الوقت معاوناً لقائد القوة الجوية للأمور الفنية، وفي محتويات المجلة الداخلية صورة للكتاب الذي أُرسلت ضمنه خطة جمع المعلومات إلى ملحقياتنا العسكرية بتوقيع مدير الإستخبارات آنذاك العقيد خليل ابراهيم محمود العزاوي، عضو المكتب العسكري للحزب، كما دوّنت تفاصيل دقيقة عن الخطة المذكورة وتفاصيل المعلومات العسكرية والصناعية والسياسية والإقتصادية المطلوبة عن دول أوربية مثل بريطانيا وفرنسا واسبانيا..، وقد أثارت هذه الحادثة فضيحة سياسية واتهمت الإستخبارات العراقية بالتجسس على الدول الأوربية لصالح الإستخبارات السوفيتية (كانت الحرب الباردة في أوجها)، لأنه من غير المنطقي أن تكون مثل تلك الخطة الواسعة صُمّمت لأغراض العراق للأسباب التالية:

- لا يمتلك العراق القدرة على الدخول في صراع واسع مع أوربا، ولا توجد مبررات لمثل هذا الإعتقاد.
- معرفة التفاصيل الدقيقة عن أوربا لا حاجة للعراق بها.
- ولما كانت الإستخبارات العراقية تعتمد تنسيقاً وتعاوناً وثيقاً مع الإستخبارات السوفيتية فإن الإتهام يُصبح مرجّحاً ومنطقياً.

ولمجابهة الموقف تم عقد اجتماع واسع في مديرية الإستخبارات العسكرية، سيطرت عليه أجواء الشك في أن تكون الخطة قد سُرقت من الملحقية العسكرية في مدريد، واستُدعي أحد نواب الضباط العاملين في الملحقية إلى بغداد، للتحقيق

معه، إلا أنه حسم الأمر بانتحاره في زنزانته شنقاً بشريط ضماد أبيض ليبقى السر بعيداً عنا حتى العام ١٩٨٥ ففي بداية ذلك العام تقريباً أخبر الملحق العسكري العراقي في مدريد العقيد الركن فؤاد حسين علي مقر الإستخبارات وفي تقرير مفصل، أنه وبينما كان يتردد إلى إحدى مقاهي مدريد الشعبية تعرّف إلى مواطن مصري مقيم في اسبانيا وتوثّقت العلاقة بينهما يوماً بعد آخر، وفي إحدى المناسبات العابرة، قدم إليه هذا الشخص ألبوماً (حافظة صور) يتألف من مائة صورة مختلفة، لمناظر طبيعية وعمرانية (وغيرها) وأثناء تصفحه الصور لاحظ بروز حافة ورقة نقدية من تحت إحدى الصور وفوجئ بعد أن استخرجها بوجود مائة ورقة من فئة (المائة دولار امريكي) بمعدل ورقة تحت كل صورة، ولم يعثر على أية رسالة أو طلب مقابل هذه الدولارات عدا عبارة صغيرة كُتبت على ظهر إحدى الصور تتألف من ثلاث كلمات فقط... هي: (مع تحيات الموساد)، وعلى الفور تم استدعاء الملحق العسكري إلى بغداد وأخضع لتحقيقات مفصّلة ووجه إليه لوم بأنه لو لم يتظاهر بالضعف والحاجة لما استطاع عميل الموساد الإسرائيلي من النفوذ إليه بهذه الطريقة، هذا مع العلم أن راتب الملحق يُعتبر جيداً إذ أنه يبلغ حوالي ثلاثة آلاف دولار شهرياً عدا مخصصات السكن.

وانقسم الرأي في بغداد إلى قسمين، طرف اقترح استمرار الملحق في وظيفته والتشبيك على الموساد، وآخر اعتبر أن الأمر خرقاً للقيم، فتقرر إبقاؤه في بغداد ثم نقله إلى قوات شرق دجلة في مناطق الأهوار وتعيينه آمر لواء مشاة.

وقد أعطت هذه الواقعة تعزيزاً للرأي القائل بأن نائب الضابط الذي شنق نفسه، كان عميلاً للمخابرات الإسرائيلية (الموساد) وأصبح واضحاً أن هذه الملحقية اعتُبرت هدفاً للموساد وجرى تسريب خطة المعلومات إلى مجلة (NOW) من قبلهم، ومنذ ذلك التأريخ دأبت الإستخبارات، والمخابرات على تجزئة فقرات خططها وإعطاء كل جهة ما يعنيها فقط وليس الخطة الموحدة المفصلة التي تضم حوالي مائة صفحة لكل من الجهازين.

ومن هنا يتضح أن التمادي والمبالغة في النشاطات التجسسية الخارجية يجلبان

المشاكل الحقيقية إلى البلد، وفي الحقيقة لم تكن لدينا ولا لمحطاتنا الخارجية القدرة على تنفيذ ١٠٪ من الخطط المعدة.

▭▭ التغلغل في ديوان وزارة الدفاع:

ولم تكن حادثتا مدريد الإختراق الإسرائيلي الأول، حيث سبق أن شنّت الإذاعة الإسرائيلية حرباً نفسيةً حادة فقد اعتادت على بث فقرات إخبارية ساخرة تبين فيها مثلاً الأماكن البديلة لنشر الطائرات المروحية الهادفة إلى تجنّب ضربة جوية مفاجئة ما يدل على وجود تغلغل بشري للموساد، أما التغلغل الأخطر للموساد وجرى ضبطه في العام ١٩٨١ فقد استهدف التغلغل في ديوان وزارة الدفاع والوصول إلى وزير الدفاع شخصياً الفريق أول الركن عدنان خير الله، ففي حقبة الحرب العالمية الثانية شكّلت القوات البريطانية مجموعات خفيفة من العراقيين ضمن وحدات (الليفي)، وبعد إلغاء هذه الوحدات جرى تنسيب عدد من الضباط وضباط الصف إلى وحدات الجيش العراقي، ووصل إثنان منهم على الأقل إلى مواقع مهمة وهما العميد محمد ثامر الهاشمي عضو قيادة فرع في الحزب وآمر موقع العمارة (مدينته الأصلية)، والعقيد نجم عبد راضي الذي عمل قريباً من عدنان خير الله الذي اعتاد على قضاء أوقات طويلة في حفلات (السهر الخاص)، ولذلك اكتسب العقيد نجم سمعة لا يُحسد عليها، وبعد عودته من إحدى زياراته إلى الدول الأوربية، أخبر وزير الدفاع بأنه فوجئ بمجموعة من (الموساد) تزوره في مقر إقامته المؤقتة في لندن وتعرض عليه فكرة التعاون المشترك، وتقرر تولي مديرية الإستخبارات العسكرية العامة إدارة العملية (طبقاً لتوجيهات رئاسة الجمهورية)، وفي العام ١٩٨١ أو مطلع العام ١٩٨٢ عاد العقيد نجم من زيارة أخرى إلى إحدى الدول جالباً معه جهازاً للإتصالات السرية بعيدة المدى (مُسرعاً)، مموّهاً ومخفياً داخل جهاز لمعالجة آلام المفاصل والظهر، مع قائمة مطولة بطلبات المعلومات، وجرى تخصيص أوقات محددة لاستماعه إلى بث إذاعي من داخل اسرائيل على شكل كلمات رمزية باللغة الانجليزية.

والغريب في الأمر أن هذا العقيد حظي بالمعاملة السابقة نفسها وفي الموقع نفسه لمدة طويلة حتى بعد توقف عملية التشبيك مما ألقى ظلالاً من الشكّ على هؤلاء المتحكّمين بمصير العراق، ويُستدلّ من سير العملية ما يلي:

ـ لم يحصل الإرتباط بالعقيد نجم في الوقت الذي أخبر فيه بل قبله بفترة طويلة، وربما طويلة جداً، ومن غير المعقول تزويده بجهاز سرّي متقدّم والكشف عن طلبات المعلومات التفصيلية من دون خضوعه لفترة تدريب، واختبار مناسبة.

ـ لا ينبغي الوثوق بمصداقية العقيد نجم، فقد يكون الغرض من تقديمه الأخبار لإضفاء صفة شرعية على مواصلة الإتصال بطريقة مزدوجة، مكشوفة أمام النظام وأخرى سرية، لاسيما وأن الوضع الأخلاقي له لايشجع على الثقة به.

ـ ينبغي أن تكون المواقع الحساسة محصنة، إلا أن عدم الإتزان في التصرف بين أوساط الطغمة الحاكمة أوجد ثغرات قاتلة في أمن البلاد.

وفي العام ١٩٨٢ تم كشف اختراق اسرائيلي خطير، وذلك عندما اكتشف سائق شفل مدني (معدة هندسية تسخدم للتسويات الترابية وتحمل الأتربة) وجود معدات غريبة على خط الإتصالات السلكية المحورية بين بغداد ومطارات الوليد الجوية في منطقة H3 القريبة من الحدود الغربية، وعلى الفور تم تكليف معاون مدير الإستخبارات للأمور الفنية العميد الركن محمد سمير محمد حسن وضابطين آخرين بالكشف على الموقع فظهر أنه تدخل اسرائيلي لاستراق المكالمات وإعادة بثها، بيد أن هذه الأجهزة دُمّرت كلياً وقُتل الضباط الثلاثة نتيجة انفجار عبوة ناسفة رتبها الإسرائيليون لمنع وقوع الأجهزة الفنية في أيدينا. ولدى مراجعة طلبات المعلومات الموجهة إلى العقيد نجم ظهر أن بعضها يتعلق بطريقة أو بأخرى بخطة جمع المعلومات المنشورة في مجلة (NOW) وبعض نشاطات مطارات الوليد.

اختراقات استخبارية أخرى:

وفي العام ١٩٧٨ حصلت محاولة صارخة للإختراق عندما فاتح أحد الخبراء العسكريين السوفيت في قاعدة الحبانية الجوية ضابطاً طياراً عراقياً للتعاون معهم في

الحصول على معلومات سرية، وقام هذا الطيار بالإخبار عن الحادثة فوراً وقد ترتب عنها تشنجات مؤقتة في العلاقة مع السوفيت، فعلى الرغم من انتشار الخبراء السوفيت في كافة مفاصل القوات المسلحة تقريباً وغالبية توريدات الأسلحة سوفيتية المنشأ، فقد حرصت الإستخبارات السوفيتية على إجراء اختراقات نحو الملفات والنشاطات السرية الخاصة، وفي شهر أيار (مايس) ١٩٧٩ ذهبتُ بصحبة مدير الإستخبارات إلى موسكو بزيارة رسمية ضمن مؤتمرات التنسيق الدورية التي كانت تجري كل ستة أشهر بالتناوب بين بغداد - وموسكو، وقد لاحظنا تبدلاً في موقفهم وعدم إعطائنا الكثير من المعلومات التي أعتدنا عليها عن ايران، وتبريراً لذلك ردد الجنرال كراخ مالوف رئيس دائرة الشرق الأوسط في الاستخبارات السوفيتية عبارات واضحة تشير إلى أن الشاه قد سقط، ولامبرر لاستمرار التصعيد العراقي - الإيراني، وبعد انتهاء أحد الإجتماعات الرسمية جرى الإتفاق مع أحد الضباط في ذلك الجهاز على تزويدنا بتفاصيل عن المعلومات مقابل ثلاثة آلاف دولار، وقد أعطانا هذا الضابط عـدة أفلام لآلة تصوير إعتيادية تضمنت تقارير وافية عن ايران، ولفت انتباهنا الى أن أحد التقارير يتعلّق بالقوة الجوية والدفاع الجوي العراقي يتألف من حوالي مائة صفحة، وأظهر التقرير حجم الإختراق السوفياتي لأمن قواتنا المسلحة، مما أوجد لدينا شكوكاً في أن العملية مدبّرة من قبل الإستخبارات السوفيتية لإحداث إدانة لنا تقابل الإدانة الخاصة بمحاولة تجنيد الطيار العراقي، إلا أن هذه الشكوك لم توقف محاولات الأجهزة العراقية لإستمالة مسؤولين مهمين بإغراءات مالية سوفيتية كانوا أم غيرهـم، وفـي هـذا السياق؛ فإن أحد كبـار الدبلوماسييـن الحاليين في دولة كبرى، استلم أموالاً من المخابرت مباشرةً قبل عشرين عاماً يسعى الآن ويبذل جهوداً لمحاولة كسر طوق العزلة عن صدام.

... إن هنالك الكثير من الإختراقات سنأتي على ذكرها في مراحل لاحقة إن تطلّب الأمر ذلك.

▭▭ التنسيق الإستخباراتي:

التنسيق بين الأجهزة في الدول المختلفة ليس بالأمر الغريب، وهو على أي حال دليل على تفاهم مشترك حول نقاط ومحاور التنسيق، ومن المفترض وجود علاقات وثيقة على المستويات السياسية - العسكرية - الإقتصادية أو بعض منها على الأقل، وبخلاف ذلك تبدو العملية غريبة وتدعو إلى الريبة أو التساؤل. وفي ما يتعلق بفكرة نظام الحكم الحالي في العراق فإنها تنطلق من السعي إلى:

١- الحصول على المعلومات عن دول الإهتمام الخاص، وقد تركزت عملية التنسيق مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) واستخبارات الدفاع الأمريكية (DIA) والاستخبارات السوفيتية ومركز استثمار المعلومات الفرنسي (وهو الجهة المعنية بالإستخبارات العسكرية)، لهذا الغرض حصراً، فضلاً عن التنسيق مع الإستخبارات السوفيتية عن تركيا، اسرائيل، والباكستان. وينطبق الأمر إلى حدٍّ ما على العلاقة مع الإستخبارات اليوغسلافية، كما أجرت المخابرات تنسيقات مع ألمانيا وفرنسا وإيطاليا.

٢- أما التنسيق مع الأجهزة العربية فتختلف أبعاده تبعاً لطبيعة الأهداف والنظم السياسية وكما يلي:

ـ يستهدف التنسيق مع الأقطار الخليجية العربية تهدئة مخاوفها وشكوكها ولتهيئة الغطاء والفرص المناسبة لنشر ضباط ومحطات الإستخبارات والمخابرات في واجهات رسمية وغير رسمية بهدف التوسع والإنتشار التدريجي، وإلا فإن القدرات الفنية والإستخباراتية والإنتشار الخارجي لدول الخليج، لم تصل إلى المستوى الذي وصلته الأجهزة العراقية بخصوص جمع المعلومات عن ايران وغيرها آنذاك، وإن المعلومات المتوفرة لديهم كنا نحصل عليها من أجهزة المخابرات الكبرى في العالم ومن نشاطاتنا الواسعة في تلك المرحلة، وقد أدركت الكويت على ما يبدو هذا البعد عندما رفضت الإستجابة للتنسيق (بطريقة دبلوماسية مناسبة) علماً بأنه جرى تكليف اللواء الركن عدنان ناجي حبيب بالسفر إلى الكويت ومحاولة إقناع المسؤولين بذلك، إلا أنه عاد بخفّي حنين حاملاً معه ساعة يدوية هدية

شخصية إليه.

ـ إستهدف التنسيق مع مصر في المرحلة الأولى محاولة تسخير جهود المخابرات المصرية تجاه ايران ولثبوت صعوبة تحقيق هذا الغرض، جرى التركيز على جانب التدريب واعتبار هدف الإختراق محوراً أساسياً لاستمرار التنسيق، أما التنسيق مع الدول العربية الأخرى (اليمن - السودان - الأردن) فقد استهدف حصراً إحداث إختراقات عميقة وبصورة خاصة في اليمن والسودان لوجود أعداد كبيرة من الضباط المدربين العراقيين، بما في ذلك عملية إعادة تنظيم القوات اليمنية، وقد جرى تنظيم الضباط بحلقات تصب معلوماتها ونشاطاتها السرية باللواء الركن إستخبارات حسن حسين خلال فترة عمله في اليمن، ولا تنطوي خطورة الأمر على المعلومات المستحصلة بقدر المخاطر الناجمة عن إيجاد حلقات سرية يمنية يطمح صدام إلى أن تكون لأوهام زعامته.

ـ كانت هنالك تنسيقات مع أطراف مختلفة؛ منها ما هو رسمي وبعلم الدول ذات العلاقة، ومنها ما هو فردي مع الملحقين أو مسؤولي مخابرات سرّيين، ولعل من الأحداث التي تجذب الإهتمام، أن الملحق العسكري الكويتي في بغداد بذل جهوداً كبيرة بعلم دائرة الإستخبارات الكويتية لتزويدنا بكل ما يحصلون عليه من معلومات عن نوايا وانتشار قوات الحلفاء في الخليج والجزيرة العربية وتركيا، إلا أن عناصر المراقبة ألقت القبض عليه متلبساً بتصوير أهداف مهمة بآلة تصوير فيديو قبيل الضربة الجوية الواسعة (عاصفة الصحراء)، وشملت هذه الأهداف هيئة التصنيع العسكري وغيرها من الأهداف التي تعرّضت في ما بعد للقصف الجوي والصاروخي، ومع أن الأقمار الصناعية قادرة على التقاط صور واضحة ودقيقة لمثل هذه الأهداف فان تكليف الملحق الكويتي بمثل هذه العملية ربما كان توريطاً أو لمعلومات إضافية، وما عزز القناعة بأن المهمة قد نُفذت لصالح طرف آخر (غير الإدارة الكويتية) وصول تقارير مراقبة متتابعة عن لقاءات مريبة أجراها الملحق العسكري الكويتي مع شخصيات ودبلوماسيين ذوي علاقة بالأميركيين.

ـ أولى النظام أهمية استثنائية في التنسيق الأمني، لفنون وأساليب ووسائل

حماية الشخصيات، المتوفرة في الشرق والغرب على حد سواء فجرى التركيز على الخبرات اليوغسلافية، والسوفيتية، والفرنسية، وألمانيا (الشرقية)، وكوبا...، وكانت رئاسة الجمهورية تطلب تفصيلات وافية معززة بوثائق تصويرية لحوادث وعمليات الإغتيالات السياسية واختراقات الأمن، وعندما تعرّض الرئيس التركي لعملية إغتيال (فاشلة) منتصف الثمانينات جاء الطلب بتفاصيل العملية من صدام شخصياً، وتتضمن إجراءات الحماية سلسلة متعددة الأشكال من التدابير، منها:

○ إجراء فحوصات يومية دقيقة على (مكتب العمل اليومي) تشمل:

– البحث عن المواد الكيميائية، والمتفجرات.

– البحث اللاسلكي الفني عن اللاقطات وأجهزة إعادة البث.

– فحص وتشغيل الهواتف والتأكد من سلامتها.

– تدقيق وتفتيش الزوار وتجريدهم من الأقلام والساعات اليدوية والمحفظات وإزالة روائح العطور والتأكد من سلامة اليدين من أية أمراض جلدية ونزع الخواتم، ويستثنى من ذلك عدد قليل جداً من الأشخاص.

– يمنع منعاً باتاً عرض الأوراق الأصلية للمراسلات الواردة إلى رئاسة الجمهورية – على صدام، ويتم استنساخها في مكتب السكرتير، ولا تُستثنى أية ورقة من أي طرف عدا السكرتير بما في ذلك تقارير الأجهزة الخاصة (الإستخباراتية والأمنية).

○ تأمين وحماية الطرق وأماكن الزيارات، وتشمل ما يلي:

– ينتشر عناصر الأمن الخاص والحرس الخاص على طرق الذهاب والإياب التي يسلكها صدام وبخاصة عند مفارق الطرق والساحات العامة.

– فحص وتدقيق الأماكن المراد زيارتها من قبل صدام والتركيز على المتفجرات واحتلال الأماكن والبنايات والنقاط المشرفة على مناطق التوقف وأماكن الإجتماعات أو إلقاء الخطب.

– إنتشاراً واسعاً للأمن الخاص والحرس الخاص في الأماكن المقرر تجمّع الجماهير فيها للإستماع إلى خطاب من صدام، وبالرغم من أن هذه المناسبات جرى تقليصها إلى حد كبير في السنتين الماضيتين، فإن ما لايقل عن فوج كامل من

الحرس الخاص يتألف من حوالي (٥٠٠) خمسمائة شخص يجري نشرهم مسبقاً غالبيتهم بملابس مدنية، ويُفرض طوق على مكان تواجد صدام يمنع تجاوزه.

– عند ذهاب صدام إلى دائرة أو مكتب أو قيادة عسكرية أو غيرها يمنع خروج أي شخص من المكان إلا بتخويل مباشر من المرافق الأقدم، وينطبق الأمر هنا على كافة هيئات وضباط الركن والقادة عند زيارة صدام أو تواجده في مقرات القيادة العامة، علماً أن بعضاً من هذه الزيارات تستغرق عدّة ساعات وبخاصة خلال الحروب، وحالات الطوارئ.

– كتمان الطرق وأماكن الزيارة وإيقاف الإتصالات اللاسلكية، والسلكية في ذلك القطاع، الذي يضم أماكن الزيارة ودفع أرتال من السيارات في اتجاهات وهمية متعمّدة لصرف النظر عن الإتجاه الحقيقي.

وعندما نربط هذه التدابير الأمنية الصارمة بالإجراءات العامة والخاصة التي تطرقنا إليها سابقاً ربما تُحبط آمال البعض في إمكانية إسقاط صدام ونظامه الدموي، إلا أن الرؤية والمنطق يفرضان تعزيز الإرادة وبعث الآمال، فالسؤال الذي يطرح نفسه بقوة هو: إذا كان صدام واثقاً من ضمان الإستمرار في الحكم لفترة طويلة.. ولا وجود لمعارضة داخلية فلماذا إذن كل هذه الإجراءات الإستثنائية؟؟! إنه لايطمئن لعشرين مليون عراقي، وإن تفسّخ الحلقات الداخلية الضيقة وفقدان الثقة فيها لم تعد مسألة بحاجة للتدقيق فالتمرّد، والإنسلاخ، وعدم الإهتمام وصل درجات متقدمة، ومحاولة اغتيال عدي يوم ١٩٩٦/١٢/١٢ أعطت برهاناً ساطعاً على هشاشة الأمن أمام عزم الرجال.

▭▭ اشكال الإختراقات:

تتضمن الإختراقات الإستخباراتية / الأمنية شكلين مترابطين إلى حدٍّ ما، هما الإختراقات الفنية، والبشرية.

الإختراقات الفنية:

تتوقف درجة النجاح أو الفشل في التعرض، أو في اجراءات الحماية، على

مستوى التقدم التقني والعلمي للأطراف المتصارعة، ونطاق الإجراءات الوقائية المتخذة.

ويأتي الترابط هنا بين الإختراقات الفنية والبشرية من خلال معرفة القدرات الفنية والبشرية المتضادة، وهذا يتطلّب تغلغلاً ونفوذاً في عمق الطرف المقابل.

وتشمل الإختراقات الفنية كل أو بعض الوسائل التالية:

ـ التدخل في منظومات الكابلات المحورية، أي خطوط الإتصالات السلكية السرية المطمورة داخل الأرض بمسالك معلومة وحماية قوية، وغالباً ما تُستخدم لأغراض القوات الجوية وشبكات الإنذار الجوي، وتعمل بهذا الأسلوب دول عدّة من العالم، وقد نجح الإسرائيليون في اختراق خطوطنا لأوقات محدودة، إلا أن مجموعات الإستطلاع العميق للحلفاء لم تستهدف أو لم تستطيع تحقيق مثل هذه المهمة.

ـ التدخل على منظومات الإتصال المايكرويفية، وعبر الأقمار الصناعية.

ـ استراق المكالمات اللاسلكية، والرسائل البرقية المختلفة.

ويمثل هذا الجانب أخطر مصادر تسرب المعلومات وأوسعها كمّاً في مراحل التدخل في الحرب طويلة الأمد وسير العمليات.

ـ استراق وتحليل الرسائل والمحادثات الصوتية والمرمّزة (السرية) من خلال كسر / فتح (تحليل) الشفرة، وتتراوح أبعاد هذه الوسائل بين الشفرة اليدوية البسيطة (ممكنة التحليل)، وبين أجهزة الشفرة الميكانيكية والإلكترونية، وتتحد القدرة في هذا المجال بالمستوى العلمي ويشمل حصراً الدول المتقدمة أو بعضها ويتعدى إمكانيات دول العالم الثالث بل الغالبية العظمى لدول العالم، ويعتقد أن ما لايزيد عن عشرة دول متقدمة فقط بلغت هذا المستوى.

ـ الإختراقات الخاصة، كاختراق السفارات والملحقيات العسكرية والمكاتب والشركات، سواء عن طريق الهواتف، أو شبكات المواصلات اللاسلكية، أو عبر زرع المكاتب باللاقطات، أو بتوجيه أشعة خاصة إلى أماكن الإجتماعات من مسافة تبلغ حوالي كيلومتراً أو أكثر، وقد أمكن اختراق السفارات الاسبانية والهندية، والباكستانية، والتركية، والألمانية، والمصرية، والقطرية، والليبية في بغداد

في فترة ما قبل حرب الكويت، عن طريق النفوذ المباشر إلى داخل المبنى.

الإختراقات البشرية:

- وتعتبر مهمّة للوصول إلى مكامن الأسرار التي يُحرص على عدم بثها بالوسائل الفنية أو يصعب الحصول عليها بواسطتها. وحتى حرب الخليج الثانية كانت إمكانيات الإختراق البشري لقواتنا وللمنشآت المهمّة معقدة جداً أمام أجهزة المخابرات الخارجية، وبعد هذه الحرب تحطّمت المقاييس الأمنية فمن خلال أكثر من ستين ألف أسير، ومن الدخول الحر إلى المنشآت والقيادات والدوائر الحساسة إلى اللجان، أصبحت أسرار العراق مكشوفة، كما أن الصراع الوطني بين الشعب والنظام أخذ بُعداً متكاملاً إلى حد مصيري لا رجعة عنه اعتبرت فيه (أسرار النظام) طرفاً من أطراف الصراع الوطني ووسيلة تستخدم لإسقاطه، باعتبار الخطر الرئيسي على العراق يكمن في إستمرار صدام في الحكم، ولابد من إحداث تغييرات جوهرية في شتى مجالات الحياة في العراق بعد إسقاطه.

- وعلى الرغم من التدمير الهائل في العراق فإن أجهزة الدول الأخرى ستبقى عاجزة عن تحقيق أهدافها وما تنشره قوى المعارضة الوطنية من معلومات عن النظام يستهدف تحقيق جوانب وطنية أيضاً، في الضغط على النظام، وكشف نواياه العدوانية، ومسالكه الملتوية والتخريبية محلياً وإقليمياً ودولياً، وشن حرب نفسيه، وكشف أبعاد التغلغل الوطني في مؤسسات النظام دون ترك دليل يمكنه الإستفادة منه في ضرب قواعد المعارضة الداخلية، ولإثبات مخاطر إستمراره في الحكم وتهديده للأمن والإستقرار. وعندما تعجز أجهزة المخابرات وتنجح المعارضة فإن في هذا دليل على قوة الإرادة الوطنية في التغيير الشامل، فالكشف عن أسرار النظام ومخاطره (علناً) يعني الربط المباشر بين الكشف وإرادة التغيير.

▫▫ فحوصات وتحاليل المعدات:

خلال الحرب الباردة، كان التنافس بين الشرق والغرب في انتاج وتطوير المعدات القتالية ومحاولات اكتشاف الخواص الفنية وسبائك المعدات وأجزائها

الالكترونية في ذروة الصراع الإستخباراتي، ولذلك أصبحت الحرب العراقية - الايرانية موضع اهتمام شديد في هذا الإتجاه إضافة إلى اختبار فاعلية وتأثير الأسلحة ميدانياً وعملياً، وكان النظام دوماً (كريماً) في كشف الأسرار وإتاحة الفرصة الكاملة أمام كل الأطراف دون مراعاة للجوانب الأخلاقية، والأمر الحاسم هنا يتوقف على الإستفادة وأحياناً الإستفادة الشخصية لأحد أفراد العائلة الحاكمة بدعوى أن مردوداتها ستعود على الصالح العام، أما الحقيقة فكانت شيئاً آخر.

لقد حصلت الإستخبارات السوفيتية من النظام على صاروخ جو - جو فينكس وأجزاء معدنية وغيرها من طائرة أف ١٤ توم كات الأميركية اسقطت بصاروخ أرض - جو في قاطع الكوت داخل الأراضي العراقية، ودبابة سكوزبيون بريطانية ومدفع ١٥٥ ملم ذاتي الحركة وغيرها من المعدات القتالية جرى تحميلها بإشراف الإستخبارات العسكرية، والملحق العسكري السوفيتي في بغداد من قاعدة الحبانية الجوية، كما وصل عدد من الخبراء السوفيت لفحص طائرة فانتوم أمريكية هرب بها أحد الطيارين الإيرانيين إلى العراق.

وعلى الجانب الآخر حصلت أكثر من جهة مخابرات غربية على فرصة كبيرة في فحص وتحليل مدفع ضخم من صنع كوريا الشمالية تركه الأيرانيون في منطقة الفاو، وباختصار فان الأسلحة المختلفة أمريكية - فرنسية - بريطانية - روسية - صينية - يوغسلافية... كانت في متناول أجهزة المخابرات المضادة عن طريق موافقة رئيس النظام مباشرة.

▭▭ علاقة صدام بالقادة العسكريين:

يبرز في المناطق والبلدان غير المستقرة دور أساسي فاعل للقيادة العسكرية إلى جانب القيادة السياسية كنتيجة طبيعية للحاجة إلى استخدام القوة أو التلويح بها لغرض إرادة الأمة أو طموح الزعامة الفردية على الطرف الآخر، وقد أدرك صدام تعقيدات الوضع النفسي الداخلي والإقليمي وتأثيرات النمو الوطني والقومي لدى قادة القوات المسلحة ووضوح المصالح الوطنية والقومية أمامهم، فمنح نفسه أعلى

رتبة عسكرية في العراق مقرونة بشارة الركن الدالة على التخرّج من كلية الأركان، التي تتضمن دراسة دقيقة ومضنية لسنتين دراسيتين، وحرص على الظهور المستمر بالزي العسكري (عدا حالات نادرة وقليلة)، وعيّن نفسه قائداً عاماً للقوات المسلحة، وقد انطلق في هذا من فهم لاختلاف وتباين درجة الخطورة بين القيادتين السياسية والعسكرية، ومن أجل تعزيز قبضته على مرؤوسيه لجأ إلى ما يلي:

١- اختيار القادة السياسيين من ذوي التحصيل العلمي المحدود والمكانة الإجتماعية الضيقة والخلفية المشوبة بتعقيدات ونواقص عديدة يمكن إثارتها وتجسيدها في الوقت المطلوب، وما يتركه هذا الإختيار من ولاء شخصي لهؤلاء المسؤولين لصدام لأنه منحهم موقعاً لايستحقونه ولايحلمون به، نظراً لمحدودية مؤهلاتهم، ومثل هذا الأمر منطبق على العديد من المسؤولين ومنهم طه الجزراوي نائب رئيس الجمهورية، ومحمد حمزة الزبيدي رئيس وزراء فترة ما بعد حرب الكويت، والفريق أول الركن علي حسن المجيد الذي كانت رتبته الحقيقية قبيل حركة ١٧ تموز ١٩٦٨ (رئيس عرفاء في قاعدة الحرية الجوية) وسائق لدى رئيس أركان الجيش الأسبق الفريق حماد شهاب الذي قتل في حركة ناظم گزار في تموز ١٩٧٣ واستلم علي حسن المجيد مسؤوليات عديدة منها عضو القيادة القطرية للحزب، مسؤول مكتب تنظيم الشمال، ثم وزيراً للدفاع.

٢- لا يمتلك القادة السياسيون صلاحيات أو قدرات تنفيذية مهمّة وليس لهم الحق حتى في اختيار أفراد حمايتهم الخاصة ولما كانت المراقبة عليهم مستمرة بكل أشكالها المتعددة فإنهم لايمثلون خطراً حقيقياً على صدام ونظامه، وتجدر الإشارة هنا إلى أن طه الجزراوي طلب (أثناء قيادته رتل الحلة - الكفل - النجف لمجابهة إنتفاضة آذار ١٩٩١) في رسالة رسمية معنونة إلى صدام الموافقة على تنسيب ابن عمه (وهو ضابط برتبة مقدم) للإلتحاق مع أفراد حمايته وكمرافق شخصي له، وقد استلمنا الرسالة عبر الشبكة اللاسلكية الخاصة بالإستخبارات وأُحيلت إلى اللواء أرشد ياسين التكريتي المرافق الأقدم لصدام ولم تحصل موافقة صدام على الطلب برغم ما حملته الرسالة من مشاعر عاطفية حيث ابتدأها بعبارة «إلى سيدي

الرئيس القائد.. إلى أعز من أحببت».

إن فلسفة صدام في منع قادته السياسيين من ممارسة هذا الحق البسيط والطبيعي تتحدد في التشديد على مراقبتهم والتحكم في مصيرهم وسلامتهم الشخصية وتحركاتهم من قبل ابنه قصي مدير الأمن الخاص.

وتتناسب نظرة صدام إلى قادته السياسيين تناسباً عكسياً مع رؤية الشعب وقاعدة وكوادر الحزب إليهم، فعندما يلمس كرهاً شعبياً وحزبياً لطه الجزراوي يزداد تمسكاً به وكذلك الأمر بالنسبة لطارق عزيز ومحمد حمزة الزبيدي لأنهم لايشكلون تهديداً لصدام وللنظام يُحسب له أي حساب فيما يعتبر مستحيلاً الإبقاء على مسؤول بارز من مدينة الموصل لمدة طويلة لأنه سيكوّن ولاءات خارج النظام تُعدُّ خطوطاً حمراء لا يجوز التهاون فيها.

▭▭ وضع القادة العسكريين:

أما الوضع بالنسبة للقادة العسكريين فيتسم بطابع وأسلوب خاص وحذر جداً للأسباب التالية:

١- برغم كل اجراءات الأمن الإستثنائية المشددة فإن للقادة العسكريين نفوذاً يمكن استغلاله واستخدامه ضد النظام بشكل أو بآخر، والتهاون في تدابير الأمن قد يقود إلى إلحاق ضربة أو ضربات شديدة بالنظام الحاكم وربما إسقاطه.

٢- العسكرية مهنة اختصاصية يصعب التصرّف تجاهها بطرق عشوائية وإذا كان من غير الخطير كثيراً منح شخص رتبة عليا وتعيينه وزيراً للدفاع كما هو الأمر بالنسبة لـ (حسين كامل)، ثم (علي حسن المجيد) فمن المستحيل سريان الأمر في نفسه على المستويات الميدانية كقيادة الفيالق والفرق والألوية، نزولاً إلى الأفواج، الكتائب.

٣- الضباط الأكثر ولاء للنظام كما يؤخذ في الحسابات التقليدية المجردة هُم أبناء تكريت وتحديداً أبناء (العوجة) أقرباء وأبناء عمومة صدام، وقد أثبتت أحداث السنوات الأخيرة عدم دقة هذا الإفتراض أيضاً، بعد أن تمرّد على صدام كل من

الفريق عمر الهزاع، اللواء فاضل براك التكريتي، الفريق حسين كامل (صهر صدام)، الفريق راجي التكريتي، الفريق الركن ثابت سلطان التكريتي.. وهُم من أقرباء أو عمومة أو مدينة صدام وجرى إعدامهم جميعاً.

٤- العديد من قادة الجيش يرتبطون بينهم بوشائج وثيقة على المستوى الإنساني والزمالة الدراسية وعلاقات الصداقة والتآلف داخل الدورات العسكرية والوحدات والتشكيلات والمؤسسات، فضلا عن انتماءاتهم العشائرية - الحزبية وإلى مدن ذات اعتبارات معنوية وسياسية وتأريخية، ولذلك فان ترك الأمور على عواهنها يؤدي إلى التكتل السياسي ومَحْوَرته ضد النظام الإستبدادي.

٥- في ظروف الحرب، أو عدم الإستقرار، تأخذ القيادات العسكرية دوراً ألمعياً، وتستأثر باهتمام وسائل الإعلام، أو تناقل الأخبار المحلية عبر العلاقات الإجتماعية والصحف والمجلات والكتابات العسكرية، وهذه جوانب حساسة وخطيرة في نظر صدام لأنها تعطي مؤشرات إلى أندادٍ أو مناهضين أو بُدلاء...

▫▫ قواعد التعامل مع القادة:

وطبقاً لما جرت الإشارة إليه، فقد حدد صدام وتبنّى جملة من الأساليب لفرض هيمنته على القوات المسلحة، وفيما يلي المحاور الأساسية لها:

١- حذف مبدأ الثقة بمفهومها الإنساني والأخلاقي من قاموس أمنه الشخصي وأمن نظامه، وتكوين الثقة على أساس ظرفي مؤقت فقط وفقاً لما تفرزه نتائج المراقبة السمعية والبصرية المستمرة والأعمال والممارسات اليومية، ولايجوز تحت أي ظرف من الظروف الثقة بأي شخص كان بما في ذلك إخوانه وأبناء عمومته، وتجدر الإشارة إلا أن أحد الأسباب التي أدت إلى إقصاء أخيه من أمه (برزان ابراهيم) من منصبه رئيساً للمخابرات، تغيير تسمية مديرية المخابرات إلى رئاسة المخابرات، إذ أخذ منتسبوها يرددون تسمية (السيد الرئيس) على برزان، فأبدلت تسميتها إلى جهاز المخابرات وتسمية المسؤول عنها مدير جهاز المخابرات.

٢- فرض المراقبة المستمرة على كافة القادة العسكريين، الأمنيين، السياسيين،

دون استثناء، وفي أكثر من اتجاه، فمثلاً يُراقَب قادة الجيش من قِبل الأمن العسكري في مديرية الإستخبارات العسكرية العامة، ومن قِبل الأمن الخاص، والأمن العام والمخابرات واللجان الأمنية للحزب في مناطق سكناهم، ويأخذ شكل وأبعاد المراقبة دوائر عديدة من بينها دائرة الأقارب والأصدقاء ومكالمات النسوة (الهاتفية) والأطفال بصورة غير مباشرة أحياناً، فصدام يؤمن بمقولة: «خذوا فألهم من رؤوس أطفالهم»، وقد كان الفريق أول الركن عدنان خير الله (وزير الدفاع وأخ زوجته صدام) وعلي حسن المجيد (ابن عم صدام) وأداته الإجرامية كانا على رأس اهتمامات مراقبة الأمن الخاص.

٣- توخي إثارة الفتن والتخريب بين القادة والوشاية بينهم، ففي بعض الأحيان يتعمّد تحويل التقارير المكتوبة في غير صالح أحد الضباط إلى ذلك الضابط وإخباره باسم كاتبها ويستهدف من هذا الأسلوب إرهاب الضابط وجعله في حالة خشية مستمرة، والتظاهر باعتزازه به برغم ذلك، وتخريب علاقته مع كاتب التقرير، كما تعمّد صدام وتولى شخصياً إسماع عدد من المسؤولين محتويات أشرطة تسجيل لأحاديث آخرين يتهجمون عليهم، وفي كلتا الحالتين يطلب من المعنيين كتمان الأمر.

٤- التقليل من شأن القادة في أحاديثه أمام قادة آخرين.

٥- توجيه تحذيرات لعدد من الضباط الكبار للإبتعاد عن آخرين لوجود تُهم ضدهم.

٦- الحرص على عدم استمرار الضباط والمحافظين في مناصبهم ومسؤولياتهم لفترة طويلة باستثناء حالات خاصة.

٧- اتباع مزيج من أجراءات ووسائل الترغيب والترهيب والتنصيب والعزل والسجن والحكم بالإعدام ثم العفو في بعض الأحيان والإحالة على التقاعد ثم الإعادة إلى الخدمة والتكريم المالي والمعنوي وإلغاء الإمتيازات والمطالبة بما مُنح سابقاً ومصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة.

وللوقوف على أبعاد حقيقة هذه الأساليب فسنضرب أمثالاً بما حصل فعلاً

لبعض كبار القادة سواء مَن بقي منهم على قيد الحياة أو في الوظيفة أو ممَّن قضوا نحبهم والحسرة والكمد يلفانهم حيث الرقدة الأبدية، وبعدها ربما يبدأون باللعنة على صدام... والله أعلم.

▫▫ امثلة في التعامل مع القادة:

○ الفريق أول الطيار الركن عدنان خير الله طلفاح.

ـ من مواليد تكريت حوالي العام ١٩٣٩، ابن خال صدام وشقيق زوجته (ساجدة خير الله).

ـ خريج الكلية العسكرية الدورة (٣٧) واشترك في كلية الأركان العراقية بعد حركة تموز ١٩٦٨..

ـ عمل آمراً للواء المدرع العاشر، وأصبح عضواً في المكتب العسكري للحزب وهو برتبة مقدم ركن.

ـ تزوّج ابنة أحمد حسن البكر الرئيس السابق لصدام. عُيّن وزيراً للدفاع في العام ١٩٧٧، واستمر في هذا المنصب حتى لقي حتفه أثناء قيادته طائرة هليوكوبتر جنوب غرب الموصل يوم ١٩٨٩/٥/٩ حيث تحطمت الطائرة إثر عاصفة ترابية، وقيل أن صدام دبّر الحادث ولم تتسرب معلومات موثوقة حول الأمر.

عُرف عدنان بأنه صاحب أُلفة مع بعض أصدقائه، إلا أن سجلّه الشخصي واضبارته المحفوظة في شُعب الأمن العسكري تضمّنت الكثير من التصرفات غير الحميدة، المسجلة في مراكز الشرطة عندما كان برتبة ملازم أول ولم يقلع عنها، ومثل هذا الأمر ليس بخافٍ على صدام منذ البداية فالقوات المسلحة على مر السنين كانت على بيّنة منه، ولم يُعتبر عدنان من القادة أو الضباط المتميزين ولم يُجهد نفسه في حرب الثماني سنوات بل عاش حياة ترف ونعيم، وسمعتُهُ يردد في مراجعاتنا العديدة إليه: أنه (أخ صدام وظلّه).

هذا الضابط المدلل لم يرتض مسالك وأساليب صدام وتصرفاته، وفي العام ١٩٨٢ لزم أحد مساكنه الريفية لأكثر من أربعين يوماً رافضاً المواظبة في الوظيفة،

فأرسل إليه صدام تهديداً واضحاً بأنه سيُقصيه من منصبه وتعيين الفريق أول الركن عبد الجبار خليل شنشل بدلاً عنه.

كان عدنان ممتعضاً جداً من تزايد الدور المُعطى إلى حسين كامل في الأمن الخاص والتصنيع العسكري فقد ظهر مَن يريد تقاسم النفوذ معه على القوات المسلحة والإستحواذ على الأموال الطائلة المخصصة لعقود المشتريات العسكرية والتصنيع كما بقي ينظر إليه وهو ذلك الجندي في الحماية الشخصية لصدام..

وازداد التنافر والتباعد بين صدام وعدنان خير الله وازدادت حساسية عدنان من القادة العسكريين من (أبناء الموصل) الذين اعتبرهم البدلاء المرشحين لاشغال منصبه (بجدارة) وخصوصاً الفريق أول ركن عبد الجواد ذنون، وكيل رئيس ديوان الرئاسة حالياً، وفي شهر مايس ١٩٨٦ عُقد اجتماع في غرفة اجتماعات القيادة العامة في القصر الجمهوري حضره كلٌ من صدام، عدنان، الفريق أول الركن عبد الجبار خليل شنشل، الفريق أول الركن عبد الجواد ذنون، الفريق الركن هشام صباح الفخري واللواء الركن ميسر ابراهيم الجبوري وهؤلاء الأربعة من الموصل، والفريق الركن شوكت أحمد عطا، واستُدعيتُ من قبل صدام لحضور الإجتماع (أنا برتبة عقيد ركن - مدير شعبة ايران في الإستخبارات العامة) لمناقشة الوضع العسكري (شرق دجلة) بين محافظتي البصرة - وميسان في منطقة الأهوار... وفي حديث عرضي أخذ الفريق هشام يثني على موقفي في معارك سقوط الفاو ومحاولاتي الإستخبارية للمحافظة عليه من بعض قراراته الخطيرة والمغامرة على سلامته.. فاصطدم بالعصب الحساس لعدنان الذي أخذ يتحسس من علاقاتي الإيجابية مع هؤلاء القادة.

وعندما وصل الحديث إليّ طرحت رأيي بوضوح حول الموقف شرق دجلة، فاعترض (عدنان) عليّ اعتراضاً شديداً مبيناً أني مازلت برتبة صغيرة ومن غير الصحيح طرح مواضيع بمثل تلك الخطورة، لم أنزعج ولم ابتئس مما قاله عدنان لإدراكي بأن لا وقع له أمام الحاضرين، إلا أني فوجئت برد عنيف من صدام على عدنان قائلاً: «لا إن رأي العقيد وفيق هو الصحيح». ولم أتشفّ بعدنان لأني لم

أكن أبغضه برغم كُرهي لسجلّه، وأشّرت الحادثة على أنها إمتداد للخلافات العميقة بين صدام وعدنان، إذ لايجوز الرد على وزير الدفاع بهذه القسوة.

○ الفريق اول عبد الجواد ذنون:

ـ من أهالي الموصل، خريج الكلية العسكرية الدورة (٣٣) من قدامى البعثيين، وأصبح أواسط الثمانينات عضواً في المكتب العسكري للحزب، وعضو قيادة فرع عسكري للحزب في العام ١٩٧١، عمل مديراً لمنظومة استخبارات المنطقة الجنوبية في البصرة، وآمراً للواء المشاة الخامس في حرب اكتوبر/تشرين أول ١٩٧٣ في قاطع جبل الشيخ، ثم قائداً لفرقة المشاة الثامنة في أربيل.

بعد أن أطاح صدام أحمد حسن البكر عام ١٩٧٩ أقصى بعده العميد خليل ابراهيم محمود العزاوي (عضو المكتب العسكري للحزب) من منصبه مديراً للإستخبارات العسكرية العامة، وفي النصف الأول من عام ١٩٨٠ جرى تعيين (العميد الركن) عبد الجواد ذنون مديراً للإستخبارات العسكرية العامة، الذي عُرف بالأمانة والنزاهة والإخلاص التام للجيش والحزب والدولة، وقد عملتُ معه في العام ١٩٧١ في منظومة الإستخبارات الجنوبية وفي مديرية الإستخبارات العسكرية العامة طيلة مدة خدمته فيها. وبعد استعادة الايرانيين لمدينة المحمرة في مايس / أيار ١٩٨٢ دخلت إلى مكتبه المؤقت في البصرة ووجدته يتحدث على الهاتف مع صدام، وبعد انتهاء المكالمة أخبرني أن صدام قد عيّنه خلال الحديث معاوناً لرئيس أركان الجيش للعمليات إضافةً لواجباته، وفي شباط (فبراير) ١٩٨٣ تم تعيين اللواء الركن ماهر عبد الرشيد التكريتي مديراً للإستخبارات بدلاً عنه، وتجدر الإشارة هنا إلى أن من المعتاد وجود نثرية غير منظورة لمدير الإستخبارات يتصرف بها كيفما يشاء دون حساب وتضم أكثر من ثلثمائة ألف دولار، وفي يوم انفكاك الفريق عبد الجواد من المديرية قامت لجنة الجرد بإجراء الدور والتسليم وقادهم الفريق عبد الجواد إلى غرفته وفوجعوا بأن خزانة النقود هذه قد علتها الأتربة من كل مكان وظهر أنه لم يقم بفتحها طيلة السنوات الثلاث الماضية وبقيت الأموال كما هي. ثم عُيّن رئيساً لأركان الجيش في العام ١٩٨٥ فخدم

خدمةً صادقةً بكل ما تعني الكلمة من معان.

وفي الأيام الأولى لمعركة الحصاد الأكبر شرق البصرة التي ابتدأت ليلة ٩-١٠/١/ ١٩٨٧ وتميزت بالضراوة الشديدة وفداحة الخسائر وامتدت حتى شهر نيسان، حصل اجتماع في مركز القيادة الرئيسي في (قصر السلام) ببغداد، وخلال الاجتماع شكا الفريق جواد من أن كلاً من الفريق الركن ماهر عبد الرشيد والفريق الركن طالع الدوري قد أتعباه ولا ينفذان الأوامر الصادرة إليهما وانه لايستطيع ممارسة أعماله بوجودهما، ولكون ماهر التكريتي (والد زوجة قصي) وطالع قد جرى تعيينهما من قِبل صدام لاعتبارات تتعلّق بأمن نظامه فقد اعتبر ملاحظات رئيس أركان الجيش تجاوزاً عليه، فنسي كل ايجابيات وخدمة هذا الضابط الوطني ووجه له كلمات في غير حقه وأردف قائلاً: «سأخرجك من منصبك وأضع حجارةً بدلاً عنك»، وبالفعل قام بإعادة الفريق سعد الدين عزيز إلى الخدمة وتعيينه رئيساً لأركان الجيش، وثبت بحق انه (أسوء خلف لخير سلف) فوصفه صدام ساخراً بعد أشهر (الظروف التي أوصلت سعد الدين إلى منصبه هي نفسها التي وضعت عبد الرحمن محمد عارف رئيساً للعراق) والمعروف عن الأخير ضعفه وعدم مقدرته مما تسبب في وصول البكر وصدام إلى الحكم من خلال الإطاحة به.

إن حادثة إقصاء الفريق عبد الجواد لم تكن من دون أوليات فقد أخذ عليه صدام معاداته للضباط والحزبيين الذين هم من مدينة تكريت (مدينة صدام)، وقد اخبرني الفريق جواد في العام ١٩٨١ أثناء خروجنا سوية من القصر الجمهوري إلى بناية الإستخبارات أن صدام قال له قبل يومين «إن التقارير تفيد أنك تحارب التكارتة.. ولما شعر بتألم الفريق جواد ربت على كتفه قائلاً: «لا تدر بالاً لذلك». وأخذ صدام يتحدث بسوء عنه ومن بين ما يقول «إن غاطسه عميق ولا يجوز الثقة به.. إن قلبه مع السوريين»..

وعلى أية حال، فقد أحال صدام الفريق عبد الجواد على التقاعد، وفُرضت عليه الإقامة الجبرية في بغداد، ولم يسمح له بحضور مجلس الفاتحة على روح والدته التي تُوفيت في الموصل إلا بمرافقة عناصر من الأمن الخاص وأُبقي تحت المراقبة

الشديدة، وعندما أردتُ الذهاب إلى الموصل لتعزيته نُصحتُ من قبل أحد كبار مسؤولي النظام بالتخلّي عن الفكرة لأن الأمن الخاص يسجلون إسم كل من يحضر.

وفي انتفاضة آذار ١٩٩١ أقترح إعادته إلى الخدمة وتعيينه مسؤولاً عن الدفاع عن الموصل، فرفض صدام المقترح خشية تآمره بالتنسيق مع سورية.

ثم أُعيد إلى الخدمة عام ١٩٩١ مستشاراً في رئاسة الجمهورية ثم محافظاً للموصل بعد هدوء الأوضاع، ونقل منها وكيلاً أقدم لوزير الداخلية وطبان ابراهيم الحسن من دون التفات إلى التفاوت الكبير في موقعيهما قبل أكثر من عشرين عاماً.

فأي تجاوز وخرق للتقاليد الصحيحة والقيم أكثر من هذا؛ ضابط وطني مخلص ونزيه له خدمة كادت تبلغ الأربعين عاماً ويصل أعلى رتبة عسكرية ومنصب قيادي ميداني يجري التعامل معه كيفما يشاء صدام ويتطلبه أمن نظامه.

○ الفريق الركن هشام صباح الفخري:

ـ من مواليد الموصل (مركز محافظة نينوى) خريج الكلية العسكرية الدورة (٣٧) (دورة وزير الدفاع عدنان خير الله).

ونُسّب إلى الصنف المدرّع وعمل مطولاً في قيادة الوحدات المدرعة، من قدامى البعثيين المعروفين بإقدامهم وصلابتهم، قاد الفرقة المدرعة العاشرة في عملية استعادة عارضة سيف سعد الحدودية جنوب مندلي مطلع أيلول ١٩٨٠ وانتقل مع فرقته إلى منطقة الشرهاني – الشميدة، حيث عبرت الحدود العراقية – الايرانية فجر يوم ٢٣ أيلول ١٩٨٠ واجتاحت منطقة واسعة تمتد من دهلران غرباً حتى هضبة النادري شرقاً (غرب دزفول)، ثم عُيّن أول قائد للفيلق الرابع المسؤول عن قاطع محافظة ميسان.

ـ عُيّن رئيساً للمخابرات العامة بعد إقصاء برزان (أخ صدام) عنها عام ١٩٨٣، وأُقصي هو الآخر عنها بسرعة لتزايد شعبيته في محافظة الموصل وتطوّر نفوذه

العسكري والسياسي.

- عُيّن معاوناً لرئيس أركان الجيش للعمليات، وفي العام ١٩٨٦ قام الأمن العسكري بإشراف الفريق صابر الدوري بتسجيل أحاديث صوتية له يتهجم فيها على صدام، وعرض الأمر على صدام وشدد على استمرار المراقبة، حرص رئيس النظام على دفعه إلى كافة المعارك الخطيرة للإفادة من شدة إندفاعه وشجاعته، ومستهدفاً التخلّص منه، ولم يكن الهدف الأخير خافياً عن الفريق هشام الذي صرّح به كثيراً أمام من يأتمنهم، ومثال ذلك؛ معارك زرباطية في تموز ١٩٨٣، وسقوط الفاو في شباط ١٩٨٦...الخ.

في أواخر العام ١٩٨٦ تقرر سفره إلى الخارج للعلاج من وعكة صحية ألمّت بقلبه وخلال مغادرته مطار بغداد الدولي وعودته إليه حصل تجمهر غير مسبوق من كبار قادة الجيش في التوديع والإستقبال، أفزع صدام الذي قرر إقصائه من منصبه تدريجياً، وقد أبلغني أن أحد الضباط الموالين للفريق أبلغني برغبة الفريق هشام الحضور في مراسم التوديع إلا أني تلقيت إشارة واضحة من قبل رئاسة الجمهورية بعدم الحضور.

كان واضحاً بأنه كان يحاول الإطاحة بصدام إلا أن شجاعته طغت على الجوانب الأمنية اللازمة لمثل هذا العمل.

- أُحيل على التقاعد وجرى تشديد المراقبة عليه حيثما تنقّل بين الموصل وبغداد.

- استُدعي إلى بغداد في المرحلة الأولى من إنتفاضة آذار ١٩٩١ وكُلّف باستعادة محافظة ميسان بعد أن تعذّر اقتحامها من قبل عزة الدوري واللواء الركن أزهر اسماعيل قائد فرقة المشاة (٣٨) وبعد دخوله المدينة، تصرّف بحكمة ورفق مع أهالي المدينة، ورفض عرض صدام تعيينه (محافظاً لميسان).

- عُيّن مستشاراً في رئاسة الجمهورية - ثم محافظاً لكركوك (التأميم)، وهناك أرسل (أحمد بن وطبان) لاستفزازه بأسلوب غير ملتزم، وطلب منه صدام الإقامة في بيته في الموصل، ثم عُيّن وكيلاً لوزير الداخلية، ثم محافظاً لبغداد في العام

١٩٩٦. وتشير المعلومات حالياً الى أنه والفريق أول الركن عبد الجواد ذنون، ووزير الدفاع الفريق أول الركن سلطان هاشم أحمد يخضعون لأشد اجراءات المراقبة السرية وتزايد حساسية رئيس النظام منهم (لأنهم من الموصل) ولوحظ أن أياً منهم لم يكن قد غادر كالمعتاد في نهاية عطل الأسبوع إلى مدينته في اليوم الذي صادف ضربة عدي، إلا أن إقصائهم حالياً من مناصبهم سيسبب حالة من الإرباك في هذه المرحلة في الوقت الذي يحاول صدام عبثاً كسب ود الموصل كبرى مدن العراق بعد بغداد.

○ الفريق الركن شوكت أحمد عطا الحديثي:

ـ عُرف هذا الضابط معلّماً في كلية الأركان، وهو من سكنة بغداد – الكرخ ومن أصل حديثي، نسبة إلى مدينة حديثة الواقعة شمال غرب مدينة الرمادي (محافظة الأنبار) على ضفة نهر الفرات.

مع بداية الحرب مع ايران بدأت مشاكله والمخاطر التي يتعرض إليها تتصاعد مع تعاظم مشاكل العراق، وكانت المهمة التي كُلّف بها قيادة اللواء المدرع السادس عشر من الفرقة المدرعة السادسة والإندفاع داخل الأراضي الايرانية في قاطع خانقين من منطقة العمليات الوسطى في المرحلة الأولى من مراحل الحرب البرية يوم ٢٣ أيلول ١٩٨٠ لقد تعثر اللواء في تنفيذ المهمة أمام المقاومة الايرانية وعدم ملائمة الأرض لاستخدام واسع للقوات المدرعة فسجل (العقيد الركن) شوكت أحمد عطا الرقم الأول بين الضباط الذين تم اعتقالهم في الحرب العراقية – الايرانية وأُحيل على عجل إلى محكمة أصدرت قرار (باعدامه)، بيد أن الحكم لم يُنفّذ به وقضى عدة أشهر قبل أن يُطلق سراحه من السجن وإحالته إلى التقاعد.

وفي مطلع العام ١٩٨٢ وبعد إعادته إلى الخدمة العسكرية جرى تعيينه قائداً للفرقة المدرعة الثانية عشر في قاطع مندلي جنوب (خانقين)، ودونما شك فقد ابتدأ عملاً دؤوباً ليس فقط لإعادة تحسين صورته أمام صدام بل لتجنّب تكرار صدمة قد لا يسلم منها، ولم يمض طويلاً بعيداً عن نكسة أخرى هي بالأحرى أشد وطأة على العراق من سابقتها، فقد تمكنت وحدات من الحرس الثوري بهجوم خاطف

وسريع من احتلال الغالبية العظمى من المرتفعات الحدودية المسيطرة على سهل مندلي وتراجعت قواتنا إلى السفوح الخلفية لتقع تحت الرماية المباشرة للقوات الايرانية.

ولم يكن هذا الإتجاه سواء من حيث القوة أو المحاور أو التوقيت مفاجئاً لنا في الإستخبارات فقد أحطنا القيادة العامة وقيادة الفيلق الثاني (المسؤول عن القاطع) بذلك في وقت مبكر ومنذ عدة أسابيع إلا أن قائد الفيلق لم يقتنع بما قلنا له.

وفي اليوم الثاني للهجوم ذهب الفريق أول الركن عبد الجواد ذنون (وكيل رئيس ديوان الرئاسة حالياً) ومعه اللواء الركن سعدون علوان مصلح وهما عضوان في المكتب العسكري (للحزب) إلى القاطع وذهبت معهما بوصفي مديراً لشعبة ايران في الإستخبارات، ونحن هناك، حدث هجوم كثيف في الليل من قبل الحرس الإيراني تمكن خلاله من توسيع المناطق المحتلة إلى داخل الأراضي الوطنية، وكنتُ أراقب شوكت خلال إدارته المعركة، لم يكن مضطرباً، فقد أسلم نفسه مرة أخرى إلى الأقدار إلا أنه كان يتمنّى أن يشاركه الجميع في هذه المسؤولية التي ذاق مرارة سابقتها التي أوشكت أن تودي بحياته.

وبعدها عُيّن قائداً للفيلق الثاني ولا ندري إن كان الايرانيون قد أدركوا حظه العاثر فقد شرعوا بهجوم محلي استولوا فيه على بعض مرتفعات سيف سعد وفي محاولة استعراضية نقل التلفزيون الحكومي لقطات لصدام على إحدى طرقات التحشّد الخلفية حيث تدفّقت وحدات مدرعة من الحرس الجمهوري صوب الجبهة ووقف إلى جواره اللواء شوكت، إلا أن شيئاً إيجابياً لم يتحقق.

ثم عُيّن الفريق شوكت قائداً للفيلق السابع المسؤول عن حماية الضفة الغربية لشط العرب والجزر في وسطه والسواحل المطلّة على المنطقة المحصورة بين الفاو وأم قصر، والذي يُعتبر قاطعاً في غاية الأهمية وتُدافع فيه قوات خفيفة بقدرات ضعيفة إلا أنه لم يكن ساخناً طيلة السنوات الخمس الأولى من الحرب.

وحرص (اللواء) شوكت على تدقيق ومتابعة بناء المواضع الدفاعية إلى درجة مزعجة للضباط والجنود، وعندما يأخذ عهداً من أحد الضباط بمضاعفة الجهد للبناء

يطلب منه القسم بـ(رأس السيد الرئيس) وفي ذلك الوقت كنت متابعاً من قبل النظام، وليس من الصعب التوثّق من أن هذا الضابط كان في الوقت الذي يُقسم برأس صدام، يلعنه ويلعن قائد الفيلق معه، ومن دون شك فإن اللواء شوكت لم يتعاط القسم إلا نتيجة تخمين ضيق باحتمال وصول الأمر إلى صدام.

وفجأة، وليلة ١٠-٩/٢/١٩٨٦ شنّ الحرس الثوري هجوماً شاملاً، وسقطت مدينة الفاو والقسم الجنوبي من شط العرب، وفي اليوم الأول والثاني خرج اللواء شوكت طيلة نهارين متعاقبين هو وأفراد حمايته إلى نقاط أمامية تستحيل منها إدارة المعركة ولعله تمنى الموت للخلاص مما سيحلّ به، إلا أن ذلك لم يحدث ولم يحدث أكثر من إقصائه من قيادة الفيلق خلال المرحلة الأولى من المعركة.

ثم أُحيل إلى هيئة تحقيقية برئاسة (حسين كامل - ولم يزل برتبة مقدم) وحدّثه بكلمات شديدة الوطأة برغم التفاوت الكبير بين رتبتيهما، ومع أنه لم يكن مسؤولاً عما حصل حيث تنتشر تشكيلات خفيفة قليلة التدريب والقدرة، إن الذي حدى بصدام تعيين هذا الضابط هو فقط اطمئنانه إلى أنه لا يتآمر عليه، دون التفات حقيقي إلى الخطر على أرواح الجنود.

وفي مرات عديدة وُجهت من قبل صدام وبعض مرافقيه إهانات مباشرة وقاسية لعدد من القادة، فقد طرد صدام الفريق الركن علاء الدين الجنابي شر طردة من اجتماع للقيادة العامة (لأن النعاس أخذ يغلب عليه) وأحاله برتبتين أدنى (إلى التقاعد) ثم أعاده إلى الجيش بمنصب أمين السر العام للقيادة العامة للقوات المسلحة، وهو من أوائل الضباط البعثيين وضباط الركن الأقدمين.

وأذكر مرة في آذار ١٩٨٦ أن (المقدم) حسين كامل (مدير الأمن الخاص آنذاك) وجه إهانة غير مسبوقة إلى مدير القوات الخاصة اللواء الركن عصمت صابر (سأبصق في وجه...) ثم نُقِل قائداً لإحدى الفرق ليُعدم بعد هزيمة صدام في الكويت، فيما كان هذا الضابط معروفاً بالكفاءة والأدب والإلتزام.

وعندما نبحث في العلاقة بين صدام وأزلامه من أهل النظام وبين القادة نتوصل إلى حجم الإستهتار والتجاوز إلى مقاييس قادت العراق إلى ما هو عليه. والمشكلة

الحقيقية تكمن في أن اختيار بعض القادة يتم وفق متطلبات أمن النظام وليس أمن البلد ومتطلبات القيادة، فيجري الإتيان بأشخاص قليلي الخبرة ولا يصلحون للمناصب القيادية ضماناً لعدم تآمرهم على النظام، كما أن الإصرار على إبقاء بعض القادة في مناصب قيادية رغم فشلهم المتكرر يقتل روح الإبداع ويُضعف المواطنة لدى الضباط الأكثر كفاءة وجدارة الذين يُمنعون من ممارسة حقهم ودورهم الطبيعي وفق افتراضات خاطئة، أو نتيجة خوف من تعاطف قومي أو وطني، أو لاعتبارات عشائرية، أو تحسساً من بعض المدن (فهذا متهم بولائه لسورية، ولهذا توجّه ناصري، وهذا من سامراء، وهذا من الموصل، وهذا من النجف...)، وفي حالات نادرة وقليلة يفرض بعض القادة أنفسهم على النظام من خلال كفاءاتهم العالية ويضطر النظام على الإنصياع للأمر الواقع أحياناً مع تشديد المراقبة عليهم.

ولكون النظام مستبداً فانه فاقد للمقاييس المعنوية ولا يُدرك الحالة التي يصبح فيها القائد العسكري عندما يدخل السجن ويُحكم بالإعدام أو غيره ثم يُطلق سراحه ويُعاد إلى الجيش مرة أخرى، إن صدام يفهم الأمر من زاوية «اللي يشوف الموت يرضى بالسخونة»، ولكن لاهو ولا الغير يقدّرون كم امتلأت قلوب القادة قيحاً، وألماً وغيظاً.

ورحم الله الشافعي القائل:

ولرب نازلةٍ يضيق لها الفتى ... ذرعاً وعند الله منها المخرج

ضاقت فلما استكملت حلقاتها ... فرجت وكنت أظنها لا تُفرجُ



وبدات الإنتفاضة

خروج محافظات الجنوب من سيطرة الدولة

الإستعانة بشيوخ العشائر الكردية

أرتال العمليات العسكرية

حسين كامل. يشتم طه الجزراوي

رفض الحلفاء دعم الإنتفاضة

صدام المكسور.. يستشهد بالقرآن

الإنتفاضة الكردية

عملية استعادة كركوك

اسباب فشل الإنتفاضة

وبدأت الإنتفاضة

عندما تمسّك صدام بقراره الفردي (بالإحتفاظ بالكويت) لم يأخذ في الحسبان احتمال تفجر الوضع الأمني داخل العراق مغروراً بقبضته الدموية التي تُمسك بزمام الأمور. بيد اننا رصدنا نشاطات الحركات الكردية المسلّحة، داخل العراق وخارجه، وكنا نتابع بدقة أكبر حركة القوات التابعة للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، المسماة (فيلق بدر) وهي قوة مؤلفة من (المبعدين) من العراق، لعدم امتلاكهم شهادة الجنسية (العثمانية) ومن المشردين من العراق والمتطوعين من بين الأسرى في ايران.

وطبقاً للمعلومات الواردة إلينا انتشرت تلك القوات في قاطع قصر شيرين ودزفول والأحواز، فقد حشدت ايران حوالي خمس عشرة فرقة من الجيش والحرس الثوري في وسط وجنوب الجبهة المواجهة للعراق، وأجرت مناورات واسعة تحت الإسم الرمزي (مناورات الأحرار).

وأصبح واضحاً لدينا أن قوات (المجلس الأعلى) وكذلك الحركات الكردية المسلحة، ستبدأ مرحلة من العمل الواسع لزعزعة الأمن العام، والإطاحة بالسلطة. كما أخذنا حشد القوات الايرانية والمناورات التعبوية، وتكديس أعتدة المعركة، بصورة جدية تماماً. وتوقعنا أن تقوم ايران في مرحلة معينة بالإندفاع لاحتلال حقول نفط مجنون شمال البصرة، وبازركان شمال شرق ميسان، والنفط خانة جنوب خانقين. وأعددنا تقريراً مفصلاً بالمعلومات والإحتمالات إلى رئاسة الجمهورية. وأمر صدام بدراسة المعلومات والموقف بيني وبين محمد سعيد

الصحاف وزير الدولة للشؤون الخارجية (آنذاك) وحضرت إلى مبنى وزارة الخارجية والتقيتُ الصحاف هناك وتجاذبنا أطراف الحديث مستذكرين ثمانية وعشرين عاماً خلت، عندما درّسنا الصحاف اللغة الأنكليزية، في الصف الثاني متوسط، في مدرسة سامراء المتوسطة والإعدادية الوحيدة، قبل أن يعود إلى الجيش برتبة ملازم احتياط بعد حركة ١٤ رمضان ٨ شباط (فبراير) ١٩٦٣ التي أطاحت بحكم عبد الكريم قاسم. وعندما دخلنا إلى صلب الموضوع كشف الصحاف عن عدم قناعته بالمعلومات، فيما كنت على قناعة راسخة وأكيدة بدقة المعلومات، لاعتمادنا على مصادر مجرّبة لا يرقى الشك إليها إطلاقاً. وبعد اصطدامه بإصراري على دقة المعلومات. قال الصحاف إنهم سيفاتحون الخارجية الايرانية بالمعلومات للوقوف على رأيهم بذلك، فقلت له: وهل تريد من جهةٍ تبيّت النية لإجراء قتالي الإفصاح عنه لمجرد استفسار دولة تقف على حافة الإنهيار وربما السقوط، كما يعتقدون، وبين الدولتين بحر من الدماء؟ وتركته ولم أعقب على الأمر بعد هذا اللقاء.

لقد ذهبت إلى ايران مرتين خلال الفترة بين اجتياح الكويت وعاصفة الصحراء وفي كلتا المرتين استُقبلتُ استقبالاً حاراً من قبل الأركان العامة لقوات الحرس الثوري بوصفي رئيساً لمجموعة العمل العراقية في اللجنة العسكرية العراقية - الايرانية المشتركة. وجاءت زيارتي الأولى أول زيارة لضابط عراقي إلى ايران بعد حرب الثماني سنوات. وجرى نقلي في كلتا الحالتين بطائرة نفاثة (جت ستار) للنقل الخاص. وأظهر الإيرانيون جانباً كبيراً من التعاون معنا وكانوا ميالين لدفع صدام إلى الإصرار على موقفه المتصلب. وبعد أن توقفت الحرب البرية والجوية مع الحلفاء، استعاد صدام أنفاسه وجاء إلى مقرنا في العطيفية، وأخذت المكابرة تطفو على سطح وجهه نسبياً من جديد. وسألني: ما رايك يا لواء وفيق في الحرب؟ فرددت عليه والألم يمزق قلبي: «انها أكبر هزيمة في التاريخ»، فرد عليّ بانزعاج، فأردت تخفيف قسوة التعبير فقلت له: «أقصد أكبر مما حصل في المحمرة ودزفول الشوش» فانزعج إلى حد الغضب ولم أكن أقصد استفزازه، لأن مثل هذا الإستفزاز سيقودني إلى حتفي لو حصل في ساعة يشعر فيها صدام بالغطرسة. فقلت له:

«جاء الضباط تاركين دباباتهم ومعداتهم وفقدنا كل ما حشدناه في الكويت».. وغير ذلك. فأمسك بورقة وقلم وبدأ يكتب شيئاً ما. وغادرت غرفة الإجتماع لأن الموقف لم يعد يحتمل بقائي فيها. وبعد خروجه من مقرنا مباشرة، وردتنا معلومات تفيد أن مسلحين قطعوا طريق البصرة – ميسان في منطقة معمل الورق وقتلوا اللواء الركن حميد شاكر وأخبرنا مرافق صدام بالمعلومات فعاد إلى مقرنا مسرعاً، مستفسراً عن مصير ابن عمه علي حسن المجيد، الذي أمضى ليلة من الفجور، عند أطراف البصرة. وخلال محاولة البحث عنه، رن جرس الهاتف وإذا بالمنادي الفريق أول الركن نزار عبد الكريم الخزرجي، قائد مقر عمليات الغرب في الناصرية ينادي «أنا الفريق نزار، بدأ المشاغبون يهاجمون مقري وها هم يطلقون النار علينا.. أريد طائرة لإنقاذنا»، قال صدام «أرسلوا له طائرة». فرد الفريق الطيار الركن الحكم حسن علي قائد طيران الجيش على الفور: لا نستطيع سيدي.

▭▭ نار الإنتفاضة:

انتشرت نار الإنتفاضة الكبرى جنوبي العراق وأخذت تلتهم مراكز السلطة كما تلتهم النار الهشيم، وسط ريح عاتية. وخرجت كافة محافظات الجنوب عن سيطرة الدولة (الكوت، بابل، كربلاء، النجف، الناصرية، ميسان، المثنى، الديوانية)، عدا مدينة البصرة، حيث بقيت أقسام منها تحت سيطرة الجيش ويعود السبب في ذلك إلى وجود الفرقة الآلية ٥١ وهي منتعشة إلى حد ما، ووجود المقر المتقدم للقيادة العامة للقوات المسلحة داخل البصرة.

وبدأت المطاحن تدور جنوب العراق، وقبل التطرق لردود الفعل، لابد من الإشارة إلى سؤال لا يزال بلا جواب شامل مقنع، وهو: هل أن ما حصل كان عفوياً أم كما يقول الفريق الآخر هنالك أصابع قوية لاتصالات تنظيمية؟ وبالرغم من أن حالة الكره الشعبي للنظام وانهيار قوة السلطة ومرارة الهزيمة الكبرى تعد دوافع أساسية للإنتفاضة العفوية، إلا أن تحشّد قوات (المجلس الأعلى) في الأحواز ودزفول وقصر شيرين، وظهور شبكات لاسلكية داخل العراق، يؤكد وجود

تخطيط مسبق إلى حدٍّ ما.

وفي ما يلي إجراءات المجابهة المتخذة من قبل السلطة:

١- تكليف الفريق حسين كامل بقيادة فرقة مدرعة لمهاجمة مدينة كربلاء.

٢- تكليف طه الجزراوي نائب رئيس الجمهورية بقيادة رتل الحلة - الكفل - النجف مع اللواء الركن صباح اسماعيل التكريتي (محكم عليه لاحقاً بالسجن ١٢ عاماً).

٣- تكليف المقر المتقدم للقيادة العامة للقوات المسلحة، المتواجد داخل مدينة البصرة، باستعادة المناطق المحررة من مدينة البصرة، بالتعاون مع الفرقة الآلية ٥١.

وتواجد في المقر المتقدم كل من الفريق أول الركن سعدي طعمة وزير الدفاع، والفريق أول الركن حسين رشيد رئيس أركان الجيش، والفريق الركن سلطان هاشم أحمد معاون رئيس أركان الجيش للعمليات، إضافة إلى قائد الفيلق الثالث الفريق الركن صلاح عبود.

٤- تكليف عزت الدوري واللواء الركن كمال مصطفى التكريتي باستعادة محافظة ميسان، بعد استعادة محور الكوت - الناصرية.

٥- تكليف الفريق الركن أياد فتيح الراوي بالإندفاع بقوة مدرعة من البصرة إلى جنوب مدينة العمارة (محافظة ميسان) والإستدارة مع سمير عبد الوهاب الشيخلي باتجاه محافظتي المثنى والديوانية.

٦- أما محافظة الناصرية، فقد كُلّف محمد حمزة الزبيدي باقتحامها هو وفرقة المصطفى - حرس جمهوري - وكُوفئ على ذلك بمبلغ نقدي وتم تعيينه رئيساً للوزراء.

٧- جرى في مدينة كربلاء قتال عنيف. وقاتل الثوار الدبابات من متر إلى متر. وفور تطويق هذه المدينة حلّقت طائرة هليوكوبتر مزودة بـ ٦٠٠ نسخة منشور ألقته على المدينة يطالب المواطنين بمغادرتها لأنها ستتعرض لضربات كيماوية. وقد اقتيد الذين خرجوا من الرجال إلى مثواهم الأخير... وبالفعل تم إطلاق عوامل كيماوية مخففة على مركز المدينة. إلا أن القتال بقي مستمراً. وفي النتيجة تم اقتحام مدينة

كربلاء واقتادوا منها آلاف الرجال إلى معتقلات الرضوانية، حيث المحاكم الصورية. وفي هذه المرحلة تمكّن رتل طه الجزراوي من استعادة مدينة الحلة (محافظة بابل).

□□ الإستعانة ... بالأكراد!

وفور استئناف تقدمه إلى الجنوب عاد الثوار وسيطروا على المدينة، مما عقّد الموقف إلى درجة ليست بقليلة.

.. وانتشرت النار امتداداً حتى مدينة المسيب المتاخمة لبغداد. وفي هذا الوقت البالغ الحساسية تم استدعاء مجموعة من كبار وجهاء الأكراد الى أحد مباني الاستخبارات، بينهم حسين أغا السورجي وصابر أغا السورجي وجوهر الهيركي، الذي قتل النظام والده سابقاً، والوزير أرشد الزيباري.. وأُبلغوا من قِبل الفريق الركن صابر الدوري بسقوط الجنوب بيد المتطرفين، والدولة في أمس الحاجة لمشاركة أفواجهم لاستعاده مدينة الحلّة، وساد الصمت الجميع. وكنت أركز النظر على نظرات حسين أغا السورجي الذي بدأ بالحديث «نحن أكراد وأهالي الحلة من العرب. وربما يقوم المسلحون بعمليات نهب وسلب ولانستطيع السيطرة عليهم». فأجابه الفريق صابر إن هذه مرحلة حرجة وخطيرة وكل شيء ممكن. فأردف حسين أغا قائلاً «البيشمركه يبيتون لهجوم واسع، ولانستطيع أبداً ترك قُرانا ومناطقنا». وقلتُ فور انتهاء الاجتماع: إني أقرأ في عيني حسين أغا اتصاله مع الحركات الكردية المسلحة.

وجرى استدعاء الفريق الركن ماهر عبد الرشيد التكريتي، والد زوجة قصي بن صدام، والفريق الركن طالع الدوري لقيادة الهجوم من اتجاه الشمال، لاستعادة الحلّة بالتعاون مع رتل الجزراوي من الجنوب. وفوجئنا بالفريق ماهر يبكي ويلطم على رأسه ووجهه ويصيح: «ليش هيجي سوّه بالعراق»، أي: «لماذا فعل هكذا صدام بالعراق»، وبعد توقّفه عن النحيب ذهب الى الحلّة ولم يجرؤ على التقرب منها.

إن محاولة تضخيم موقف ودور ماهر عبد الرشيد في الحرب مع ايران لم يكن موقفاً صحيحاً فهو من الضباط غير الكفوئين بل مشهور بكثرة الكلام (الثرثرة) وعدم التماسك أمام المال، وهو مثل سيء من أمثلة بالغة السوء للنظام.

وعلى أي حال، فقد استُعيدت مدينة الحلة وعُيّن الفريق طالع الدوري محافظاً وحاكماً عسكرياً فيها. وبعد حوالي اسبوعين أرسل رسالة لاسلكية الى صدام يقول فيها أنه أعدم ١٧١٣ شخصاً من الحلة. ولايدخل في هذا العدد الذين أُرسلوا الى معتقلات الرضوانية أو الذين استُشهدوا خلال المعارك.

وبعد اكمال السيطرة على مدينتي كربلاء والحلة اندفعت قوات المحورين باتجاه النجف وجرى رشقها بعدة مئات من الصواريخ التعبوية (لونا) روسية الصنع وأنواع أخرى برازيلية.

وأبرق طه الجزراوي الى صدام قائلاً: «إننا نُطبق على النجف وانها فرصه التاريخ لسحق رأس الأفعى».

وأثناء تقرب رتلي حسين كامل وطه الجزراوي، بدأ التسابق بينهما. وبينما كنا نستمع للمحادثات عبر الأجهزة اللاسلكية، إذ بحسين كامل يكيل لطه الجزراوي من السب والشتم ما لايحتمل.. وتم اقتحام مدينة النجف واقتيد السيد الخوئي الى بغداد مع ابنه (محمد تقي)، أما ابنه ابراهيم ومجموعة من أصهاره وأفراد عائلته، فقد تمت تصفيتهم من قبل طه الجزراوي.

وذهبت لزيارة السيد الخوئي في إحدى غرف الاستخبارات، فوجدته جالساً على بساط على الأرض وابنه محمد تقي واقفاً. وبعد السلام عليهما وجهتُ اليه بعض الأسئلة العادية من باب المجاملة والتعرّف. وسألته عن عمره، فأجاب: تسعون عاماً إلا يومين. وخلال الحديث قال لي: «أين أبنائي؟ أريد أبنائي» وتجسّدت أمامي صور الطغيان والظلم لشعب يريد أن يحيا، كما خُلق حراً، ولم يكن بوسعي أن أقول له أن طه الجزراوي قد قتل أبنائه في النجف، فحملتُ معي مشاعر الألم وغادرت الغرفه. وبعدها جلب المختصون شريط التسجيل الصوتي وفيه يتحدث الخوئي مع ابنه بعد خروجي مباشرةً، ويسألة عني: من هذا الضابط؟ قال ابنه: انه

ضابط كبير لا أعرفه، قال: لقد تحدث معنا بأخلاق طيبة فهل يمكن أن نسأله عن أهلنا؟ ولكني لم أشاهدهما بعد ذلك. فقد توفي الخوئي وقُتل ابنه محمد تقي في حادث اصطدام بسيارة دبرته المخابرات على طريق البصرة.

.. ودخلت القوات مدينة النجف لتبدأ مطحنة الشباب. حيث دُفن المئات في مقابر جماعية واقتيد الآلاف الى معتقلات الرضوانية في بغداد. وطالما الحديث عن طه الجزراوي، فقد وصل الى بغداد وفد الحركة الكردستانية المفاوض، وذهبتُ وإياهم الى مكتب طه الجزراوي في القيادة العامة للجيش الشعبي. وكان جهاز التلفزيون مفتوحاً، وظهر على الشاشة أحد رجال الدين فنسي طه الجزراوي نفسه قائلاً: «كيف فلت هذا منا؟!» أي انه آسف لعدم قتله.

▭ الحلفاء رفضوا دعم الانتفاضة:

وفي يوم من تلك الأيام العصيبة التقطت وسائل الاستطلاع اللاسلكي محادثه على شبكة اتصالات الثوار في قاطع الناصرية تتضمن مايلي: «ذهبنا الى قوات الحلفاء وطلبنا منهم أي شكل من أشكال المساعدة، فرفضوا ذلك قائلين: أنتم من جماعة السيد» وقال المتحدث على الطرف الآخر: «اذهبوا مرة أخرى واطلبوا المساعدة» فجاءت الإجابة بعد وقت قصير: «ذهبنا اليهم مرة أخرى وقالوا لنا: انتم موالون لايران ولانساندكم».

لقد ساعدت هذه الرسالة النظام على إعادة الإمساك بزمام الأمور بقوة كما أطلقت حركة الهليوكوبترات المسلحة لمهاجمة ثوار الانتفاضة في جنوب وشمال العراق.

وأصدر بوش تحذيراً شديداً لايران من التدخل عندما قال: «إذا قامت ايران باقتطاع أي جزء من الأراضي العراقية فسيكون ذلك أسوأ عمل تقوم به». وأثر هذا التحذير، فأوقفت ايران مساعداتها المباشرة للثوار في الجنوب، وباشرت بسحب قواتها المتحشدة قرب الحدود مع العراق.

مُنح قادة الأرتال صلاحيات ميدانية استثنائية في إجراء التصفيات التي

يريدونها. أما الأجهزة الأمنية في بغداد كافة فلم تُسند إليها أية مسؤولية في التحقيق. فقد تمّ تشكيل لجنة عليا برئاسة العقيد صدام كامل (صهر صدام) وعضوية ضباط، بمعدل واحد من كل جهاز أمن واستخبارات وأخبرني أحد الضباط بأنهم حتى أواخر شهر ابريل ١٩٩١ أعدموا في بغداد حوالي ستة آلاف شخص من غير محاكمة.

وفي أحد تلك الأيام العصيبة، وصل بغداد في طريقه من البصرة أحد ضباط الركن الأقدمين، ممن قضى ردحاً طويلاً في عمل الاستخبارات. جاء والفزع يطغى على مشاعره قائلاً: «وأنا في طريقي شاهدت تظاهرات كبيرة تعمّ مدينة العمارة مركز محافظة ميسان، حيث خرج الناس عن بكرة أبيهم يهتفون لا إله إلا الله اصديم عدو الله (اصديم: تصغير لصدام)، فخلعتُ بزّتي العسكرية وارتديت دشداشة ودخلتُ أحد الشوارع الفرعية، حيث طرقتُ أحد الأبواب، فسألني أهل البيت عن هويتي فذكرت لهم أني من بغداد واصطدمت بسيطرة الثوار على الجسر وأخشى العبور، فرحبوا بي وأطعموني واصطحبوني الى خارج المدينة، حيث الطريق الآخر الى بغداد».

وإثر ذلك تم تحويل عزت الدوري وفرقة المشاة ٣٨ بقيادة اللواء الركن أزهر اسماعيل، وجزء من فرقة المصطفى (حرس جمهوري) لاقتحام مدينة العمارة. إلا أنها أوقفت تماماً، والحقيقة فان من الصعب اعتبار عزت الدوري من الحلقة الضيقة للعائلة الحاكمة، إلا أن الطاغية استخدمه بتعمّد كأداة لتوريطه (مثلا برئاسة محكمة خاصة ..ألخ) وعلى أي حال تم استدعاء الفريق الركن هشام صباح الفخري لقيادة الرتل وهو وصدام (في السر) على طرفي نقيض. وجرى اقتحام مدينة العمارة وأبرق صدام اليه مستوضحاً رغبته في تعيينه محافظاً لميسان فرفض العرض في حينه.

لقد اتخذت الانتفاضة طابعاً معيناً أدى الى تصلب المنطقة الوسطى وعدم تحركها ضد النظام، إضافة الى أسباب أخرى. والحقيقة أن حوادث متناقضة حصلت للعديد من الضباط الذين وقعوا في قبضة ثوار الانتفاضة، ولعلّ من المفيد

أن نذكر بعضاً منها:

أ - في مرحلة التحضير لمجابهة هجوم الحلفاء تم استحداث مقر عمليات الغرب في الناصرية (مركز محافظة ذي قار) وعُيّن الفريق أول الركن نزار الخزرجي قائداً له، واللواء الركن محمد رضا التكريتي معاون مدير الإستخبارات العسكرية العامة لشؤون الإدارة والتدريب رئيساً لأركان المقر، إضافة الى عدد آخر من ضباط ركن الإستخبارات. وعندما اقتحم الثوار المقر تم القبض على الفريق الركن نزار الخزرجي جريحاً واللواء ا لركن محمد رضا التكريتي والملازم أحمد ابن الفريق نزار. وجرى نقل الفريق الخزرجي الى المستشفى فيما اقتادوا ابنه واللواء محمد الى إحدى قواعدهم في الأهوار . وبعد استعادة القوات المسلحة الناصرية ترك الثوار الخزرجي سالماً، وأوفوا بوعدهم باطلاق سراح ابنه محمد كما أطلقوا سراح اللواء محمد رضا بعد أن كتب لهم تعهداً بالعمل ضد نظام صدام. ونتيجة الصدفة استولت قوات الحرس الخاص على سجل يعود للانتفاضة يحتوي على تعهد اللواء محمد رضا بخط يده، فجرى اعتقاله بتهمه الخيانة العظمى، وتقرر إعدامه إلا أنه أُفرج عنه بعد بضعة أشهر لعدم رغبه صدام بتوسيع دائرة من يسميهم النظام (بذوي المجرمين) بالنسبه لأبناء تكريت.

وحصلت حقيقة ايجابية أخرى، وهي أن بعض الثوار ألقوا القبض على العميد الركن خالد حسين وعلى الفور اقتادوه الى أحد بيوتهم وأعطوه ملابس مدنية واستضافوه الى اليوم التالي، ثم أخلوا سبيله وَوصل بغداد تاركاً ملابسه العسكرية. وهذه نقاط دالة على أن هناك وعياً وفهماً انسانياً ووطنياً، برغم مشاعر الألم والإحساس بالقمع والإضطهاد الطائفي.

إلا أن حوادث أخرى حصلت أساءت كثيراً للإنتفاضة، من بينها قتل العميد زهير ابراهيم السامرائي، الذي اعتقل في جنوب الناصرية. وبعد عدة أيام قضاها في سجن الثوار اخرج للإعدام. وبعد أدائه الصلاة أخبرهم أنه ضابط اداري ولاعلاقة له بالسياسة وأب لعائلة لاولد فيها، ولكنهم أعدموه ظلماً كما أهانوا ضابطاً بطريقة قاسية.

▭▭ صدام يستشهد بالقرآن! :

وفي خضم الأحداث، جاء صدام ذات يوم الى مقرنا السري متحدثاً عن المعاني العظيمة للقرآن الكريم، وكان مكسوراً خائفاً، واستذكرتُ على الفور قصة للأطفال تقول: «برز الثعلب يوما بلباس الواعظينا» وعادت بي الذاكرة الى اجتماع مجلس الوزراء عام ١٩٩٠ وصدام في أوج قوته قبل اجتياح الكويت، عندما طرح عزت الدوري مسائل عن بعض الاختراقات الصارخة للتقاليد، فرد عليه صدام رداً قاسياً: «الم ترقص أمك، ألم يرقص أبوك؟ ألم ترقص أخواتك؟ ماذا تريدون منا؟ ألم نترك القرآن يعوي في كل المدن؟!!».

إن البعض من المغشوشين بحقيقه صدام في حاجة الى معرفة حقيقته. فعندما اشتدت الإنتفاضة أخذ صدام يبكي ويقول: «لاندري ماذا يبيّت الله لنا غداً». لقد شاهدته مكسوراً بشدّة مرتين؛ هذه المرة، والأخرى عندما توغلت قوات الحلفاء داخل العراق. خشية أندفاعهم الى بغداد. وأي أيام أعظم من أن يصبح الطاغية فيها ذليلاً؟ وأي شعب عظيم ذلك القادر على إذلال جلاديه وسيفعل فعلاً أقوى مما حصل عندما تتهيأ له الفرص في حالة من الوحدة والتآخي.

وعندما شارفت الانتفاضة على الإنتهاء لم تكن في مستودعات الجيش سوء (٢٧٠) ألف إطلاقة كلاشنكوف. وأرسل وزير الدفاع الفريق أول الركن سعدي طعمه رسالة الى القيادة الأردنية، حملها العقيد الركن أحمد رضا غثيث التكريتي (حالياً لواء ركن)، طلب فيها إعادة مايمكن إعادته من عشرة ملايين اطلاقة كلاشنكوف أهدتها قيادة الجيش الشعبي العراقي الى الأردن ولم يلق الطلب الإستجابة... ولو استمرت الانتفاضة أسبوعاً آخر لقُضي الأمر، ولكن ماتشاؤون إلا أن يشاء الله.

▭▭ الانتفاضة الكردية:

بعد أن اندلعت الإنتفاضة في الجنوب أخذ سيل من المعلومات يرد الى مديرية الإستخبارات العسكرية العامة عن التصعيد الخطير في المنطقة الشمالية، التي جرى

سحب العديد من التشكيلات العسكرية منها لدفعها الى الجنوب، وأصبح حجم القوات فيها قليلاً مقارنة بالقوات التي كانت منتشرة لتغطي مساحات جبلية ومدنية واسعة. إلا أن العدد المتبقّي يفوق، على الأقل، عشر مرات كافة قوات البيشمركة (القوى المسلحة التابعة للأحزب الكردية) وكان بامرة النظام ٢٥٨ فوج دفاع وطني، مؤلفة من أبناء العشائر الكردية حصراً. ولايوجد قياس محدد لهذه الأفواج المرتبطة مباشرة بشيوخ العشائر، إذ يُعتبر قائد العشيرة المسؤول فعلياً عن الفوج ويسمّى (مستشار الفوج) فالبعض منها يتألف من خمسة آلاف شخص حسب قوائم الراتب ولا يزيد العدد الحقيقي عن ألف شخص حيث يتعمّد غالبية المستشارون إعطاء أرقام غير صحيحة للحصول على أموال أكثر، فيما يبلغ موجود بعض الأفواج حوالي المائتي شخص.. المهم في الأمر أن عشرات الآلاف من شباب الكرد جرى تسليحهم من قبل السلطة لحماية مناطقهم من تغلغل قوات البيشمركة، والمشاركة في العمليات العسكرية ضدّها. ولكل فرد من أفراد أفواج الدفاع الوطني تُخصّص راتب شهري، وتُسلّم الرواتب عن طريق مقر الفوج. والغالبية منهم لم يتقاضوا كل أو بعض رواتبهم التي تدفعها الحكومة بانتظام.

ووسط الترقب شمالاً والمطاحن جنوباً اشتعلت نار الانتفاضة في محافظات كردستان وفي تلاحم شعبي وعشائري مع قوات البيشمركه تمت السيطره على محافظات السليمانية، أربيل، دهوك، وطرد سلطة النظام. وكانت مقرات الاستخبارات والأمن أكثر المواقع التي قاومت الانتفاضة، ربما لأنها شعرت باليأس والتطويق وعدم النجاة، ولذلك تكبّدت خسائر بشرية كبيرة.

وجاء دور كركوك في ما أصبح النظام في غاية القلق على مدينة الموصل العربية التي يسكن في القسم الشرقي والشمالي منها عدد كبير من الأخوة الكرد عبر النهر. وأخذ الشك يساور المعنيين في بغداد.

ولمجابهة الموقف اتخذت الاجراءات التالية:

١- تعيين علي حسن المجيد قائداً لمنطقة كركوك، يعاونه في ذلك الفريق الركن يونس محمد الذرب إضافة الى قائد الفيلق الأول والفريق الركن سلطان هاشم

أحمد (وزير الدفاع الحالي) بعد عودته من البصرة. وجرى نشر فرقة المشاة ٢٤ إضافة الى قوات أخرى مخصصة لحماية كركوك. وقرر علي حسن المجيد نقض الخطط العسكرية في الدفاع على مشارف كركوك وعلى أقرب مايمكن منها، ودفع القوات الى منطقة جمجمال أي حوالي ٥٠ كيلومتراً عن المدينة، مما جعل أجنحتها ومؤخرتها مكشوفة.

٢- تعيين الفريق أول الركن عبد الجبار خليل شنشل مشرفاً على الدفاع عن مدينة الموصل. واقترح إعادة الفريق أول الركن عبد الجواد ذنون الى الخدمة وتسليمه مسؤولية الدفاع عن الموصل. إلا أن صدام اعترض على ذلك قائلاً: «سيتآمر علينا مع السوريين» ولكنه أعاده الى الخدمة في ما بعد دون هذه المسؤولية.

ورغم أهمية كركوك التي تعتبر مصدر البنزين الرئيسي لآلة الدولة، بعد التدمير الذي لحق بمنشآت الجنوب، اقتحمت قوات البيشمركة مدينة كركوك، ونجا علي حسن المجيد بجلده. وفي هذا الوقت بعث صدام رسالة بيد أحد الشخصيات الكردية، عن طريق الاستخبارات، الى أحد قادة الكرد يطلب فيها التفاوض ويقول أنه يوشك القضاء على (الرجعيين).. في الجنوب، ووردت إجابة الأكراد مخيبة لأوهام صدام، فقد قال صدام: إنهم يريدون نظاماً كونفدرالياً. وأذكر يومها أني أشرت على خارطة جغرافية خطوطاً حمراء متوازية غطّت كردستان، وقلت في حينه للفريق صابر الدوري والفريق الطيار الركن الحكم حسن علي قائد طيران الجيش انها لن تعود في الوضع الحالي. قال صابر (سنعيدها قريباً) فأيدته بذلك وأردفتُ بأننا سنفقدها مرة أخرى بعد وقت قصير، حيث سنضطر الى الإنسحاب لأن قواتنا منهكة ومن الصعب المحافظة على وضعها في المنطقة الكردية التي ذاق أبناؤها طعم النصر وستشن الحركات الكردية حرب أنصار.

وبعد أن فرغ الحرس الجمهوري من مطحنة كربلاء والنجف بدأ التحشد سريعاً من خلال تحريك الدبابات باتجاه كركوك. وذهبتُ الى هناك ووقفت على جسر صغير يبعد حوالي ٢٥ كيلومترا عن كركوك، وإذا بامرأة أعرابية تمر من الجسر وتنظر إلينا مستهزئة متهكّمة على الجيش العظيم المهزوم بجهالة واستبداد قائده

الأعلى وتقول: أينكم؟ أين رئيسكم؟ ماذا فعلتم بنا؟!!

▭▭ عملية استعادة كركوك:

تم حشد أكبر قوة مدرعة ومدفعية لاستعادة مدينة كركوك. ولأول مرة يُعقد اجتماع للقادة العسكريين حضره كلّ من عزت الدوري ووزير الدفاع ورئيس أركان الجيش، وعدد من القادة، واعترضتُ بشدة على جزء من الخطة يقضي بقصف مدينة كركوك قصفاً مدفعياً ثقيلاً لمدة ساعة كاملة وكأنها هدف عسكري تعبوي خالص. وقلت لهم: إن في المدينة أناساً هم أبناء شعبنا وليس من المنطق وضع المدينة تحت القصف المدفعي الثقيل، واحتدم النقاش بيني وبين الفريق أول الركن حسين رشيد رئيس أركان الجيش، ولم يتدخل عزت الدوري.. وشرعت القوات المدرعة بالهجوم الواسع باسناد مدفعي وجوي من طائرات الهليوكوبتر المسلحة. وتمت استعادة المدينة ولم يترك البيشمركه خلفهم سوى جثة واحدة.

ولخفوت جذوة الإنتفاضة في الجنوب جرى تعزيز المحاور الشمالية بأعداد كبيرة من القوات ساعدت في استعادة محافظات السليمانية وأربيل ودهوك. وبدأت عملية نزوح كبرى للمواطنين باتجاه الحدود التركية والايرانية. وكتبنا مذكرة الى صدام تُفيد أن هذا النزوح سيولّد لنا مشاكل انسانية وسياسية خطيرة، فجاءنا الرد هاتفياً من اللواء أرشد ياسين مرافقه الشخصي، وفيه: «يقول الرئيس لاتوجد مشكلة».. وأخذت الهليكوبترات المسلحة تهاجم النازحين المدنيين على الطرق بأسلوب إجرامي لاينسى.

وطبقاً لسير الأحداث أبلغ الحلفاء ممثل العراق الدائم لدى الأمم المتحدة بضرورة وقف العمليات العسكرية شمال الخط(٣٦) إلا أن القوات البرية لم تلتزم بذلك في المراحل الأولى، ووصلت القوات أمام مضيق كورة وتبين أن الأستاذ كوسرت رسول علي هو الذي تولى قيادة المعركة في الخط الأول. واتصلتُ بقائد الفيلق الخامس الفريق الركن علي محمد الشلال مستوضحاً الموقف فأخبرني: أن المعركة عنيفة وتكبدت قواتنا خسائر فادحة ولم يعد بوسعها استئناف التقدّم. وخلال هذا

الوقت كانت الإتصالات للتفاوض جارية. وأذكر هنا أني استحصلت موافقة عزت الدوري لوقف القتال أثناء مرور الوفد الكردي على الأقل. إلا أن هذا الأمر لم يُنفّذ، لأن القوات تلقت الأمر عن طريق حسين كامل بمواصلة إطلاق النار! حاولت أن أمارس دوري بقوة، بعد أن تم تعييني في منصب مدير الإستخبارات العسكرية العامة، بعد الفريق الركن صابر الدوري، الذي نُقل الى منصب مدير المخابرات.

وحصل اتفاق على وقف إطلاق النار، إلا أن تاريخ النظام حافل بعدم احترام المواثيق، ولذلك لم أكن أملك إجابة حقيقية للأخوة الأكراد عن الخروقات التي حصلت.

وجاء قادة الأكراد الى بغداد، حيث حلّوا ضيوفاً على الإستخبارات، وأدركوا منذ البداية عدم جديّة النظام بحل القضية الكردية حلاًّ عادلاً. وتبادلتُ أطراف الحديث بوضوح مع السيد الطالباني. وأدركت من خلال تلك الأحاديث، والحديث مع صدام من جانب آخر، بأنهما ينطلقان من زوايا منفرجة. وكانت تلك نقطة البداية في العلاقة الأخوية بيننا. وكما توقعنا، فإن قواتنا اضطرت الى ترك المحافظات الكردية لاحقاً لانها لم تستطع المحافظة عليها بعد أن ملّت القتال بإمرة صدام.

ونزلت قوات المطرقة الغربية في منطقة زاخو، وطلبت من قواتنا الإنسحاب تدريجياً حتى جنوب محافظة دهوك. وعقد مجلس قيادة الثورة اجتماعاً لدراسة الموقف، وتم استدعائي لعرض الموقف وبينت وجهة نظري بتصميم الحلفاء على تكوين مناطق أمنة لملايين المشردين من المدنيين. واقترحت إخلاء مدينة دهوك من الجيش، إلا أن صدام، وكعادته في المكابرة، طلب مني إبلاغ الأمريكان، عن طريق ضابط الإرتباط الأقدم بانزعاج الشعب الكردي من قرارهم القاضي بإخلاء بعض المواقع من قواتنا، ولا نستطيع بعد ذلك ضمان عدم وقوع هجمات شعبية ضدهم. «يريدنا هذا الذي ابتلينا به أن نُقنع الأميركيين بهذه السذاجة المكشوفة». وفي النهاية لم يكن أمام قواتنا سوى التنفيذ، وترك المحافظه، أما محافظتا أربيل

والسليمانية فقد اضطر النظام الى الإنسحاب منهما، لأنه لم يعد قادراً على فرض الحالة المطلوبة، وبقاء قواتنا فيهما يعني انهيارها التام.

ومن المفارقات التي حصلت؛ أن الحلفاء أرادوا دخول قصور صدام في قاطع سرسنك، وحاول صدام جعل الموضوع حالة تستحق التوثيق التاريخي كما يراها هو. فقد طلب مني ابلاغ الأمريكيين بأن الذي يبحث عن مكان له في الجنة لايسمح لدخول الأجانب بيته، ولذلك سيضطر الى تفجيرها وتحميلهم المسؤولية. وفي النتيجة سمح لهم بالدخول.

ويُلاحظ هنا، أن صدام عندما يُوضع في مأزق معين يبدأ الحديث عن الدين ونحن ندرك كم هو بعيد عن الدين وكم الدين منه براءا

لماذا فشلت الانتفاضة؟

.. وهكذا انتهت أكبر انتفاضة دون تحقيق هدفها في الإطاحة بصدام وكان لهذا الفشل أسباب لم يكن من السهل تخطّيها في تلك المرحلة، تتضمن مايلي:

١ - عدم وجود حليف استراتيجي مستعد لمواصلة دعم الانتفاضة بمواد تموين القتال والسلاح.

٢ - تجنب الحلفاء لاحتمالات سقوط الطاغية بطريقة تولّد فراغاً سياسيّاً معيناً، وتطاحناً داخلياً أو تغييراً في المعادلات الإقليمية. ولذلك لم يتدخلوا لمنع الهليكوبترات المسلحة من مهاجمة الثوار. كما لم يتدخلوا لإيقاف تدفق وحشد القوات المدرعة لمهاجمة المدنيين.

٣ - توقف الحركات الكردية المسلحة عن مواصلة الإندفاع خارج نطاق المدن الكردية. فبالرغم من وجود الحساسيات في الموصل لدى بعض الأطراف الكردية وبخاصة عائلة البرزاني فإن اندفاعاً منسّقاً مع أطراف عربية في ذلك الإتجاه كان من شأنه قلب المعادلات رأساً على عقب، بحكم الثقل السكّاني والعسكري والاقتصادي والجغرافي لهذه المدينة. كما أن الإندفاع تجاه ديالى من قاطع خانقين قبل تلقي الضربة المقابله لها، وكذلك من جلولاء من شأنه تعزيز الموقف بشكل

مذهل.

٤ - شعور أبناء المنطقة الوسطى بخطر شديد من أنهم سيقعون بجريرة صدام بين حجري الرحى أي بين رتلي الشمال والجنوب، ولذلك لم يعد أمامهم سوى ترقّب قيام القوات المسلحة باخماد الانتفاضة وتقبّلهم لفكرة بقاء صدام وقتياً بدل الإبادة التي كانوا يعتقدون أنها ستحلّ بهم. كما أن ضعف الدور القيادي لأبناء الوسط في قيادات المعارضة، وخفوت صوت المتواجدين منهم في المعارضة، أسهم كثيراً في ذلك، أي أن سكان الوسط لم يجدوا قائداً منهم يهدّئ مشاعرهم ويدعوهم الى الثورة. في الوقت الذي ظهرت فيه شعارات تعطي الحق للوسط على الحذر والتحسّب وحماية نفسه.

٥ - الحقيقة التي علينا الاعتراف بها أيضاً، أن صدام نجح بقدر أو بآخر في غرس روح عرقية شوفينية وطائفية في بعض مناطق الوسط من المحسوبين على الحكم، بالرغم من أن نصيب الوسط كان المزيد من إعدام كبار قادته، بل تحجيم وإعدام كل من يبرز على خط القيادة بشكل يهدد أو ينافس مستقبل صدام. فلم تكن المعارضة الشعبية في المنطقة الغربية وبعض مناطق الوسط قد أخذت طريقها حتى اجتياح الكويت. كما لم ينجح قادة الوسط في المعارضة بمخاطبة الشعب بالقدر اللازم لتحريضه، ولذلك فان على أبناء الوسط في قيادات المعارضة تصعيد جهودهم لاستثمار سلخ هذه المنطقة عن صدام وافتراءاته وخداعه، وعندئذ يبقى وحيداً وعُرضة للإطاحة في كل وقت.

٦ - رغم كل المظاهر العظيمة في الإنتفاضة، فإن درجة المعارضة الشعبية لصدام لم تبلغ المستوى الذي هي عليه الآن. فالحصار والقناعة بحتمية سقوط صدام دولياً، لم يتوغلا في أعماق النفوس كما هو الحال حالياً.

٧ - لم تتح لكافة قادة الجيش والحزب فرصة الإتصال والتنسيق مع المعارضة بيننا وبينهم، أو دولياً.

٨ - غياب القيادة الجماعية والإعلام الموجه وتنسيق العمليات بين الشمال والجنوب.

المفاوضات الكردية - الحكومية

حديث خاص صريح مع الطالباني

صدام لا يزال يبحث عن المجد الشخصي

بين الطالباني والبرزاني

الإلتحاق العلني بالمعارضة

مغادرة العراق

تشتت المعارضة والنهج المطلوب

الحرب الكردية

عمليات آذار (مارس) ١٩٩٥

دروس آذار

الحصار يدمر فلسفة أمن صدام

مسيرة التغيير إلى أين؟

النار في بيت صدام

المفاوضات الكردية ـ الحكومية

كما سبق وأوضحنا من قبل، فقد تمت المناورة بتشكيلات مدرعة كبيرة، وبخاصة من الحرس الجمهوري، وفتح كتائب عديدة من المدفعية لإعادة السيطرة على مدينة كركوك، باسناد طائرات الهليكوبترات المسلحة. واضطرت قوات البيشمركة والقوات الشعبية الأخرى الى ترك المدن الكردية الرئيسية، في أكبر عمليه نزوح شعبي في تاريخ العراق، شملت أكثر من مليوني شخص، الى ايران وتركيا وانتشاراً في المناطق الجبلية. واجتمعت الجبهة الكردستانية في مدينة شقلاوة وقررت تشكيل وفد برئاسة الأستاذ جلال الطالباني الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني، وعضوية ممثلين عن الأحزاب الكردية، للتفاوض مع الحكومة في بغداد، وتمت استضافتهم في إحدى دور الضيافة لمديرية الإستخبارات العسكرية العامة على ضفة دجلة، كان لقائي الأول بالسيد الطالباني عام ١٩٦٩، عندما كنت ضابطاً شاباً برتبة ملازم. وحصل نقاش وقتها بينه وبين آمر لواء المشاة التاسع عشر العقيد الركن جميل صبري البياتي الذي كان معروفاً بولائه الحزبي للاتجاه السوري (في مقر اللواء في منطقة سيد صادق) وأُعجبت بثقافة السيد الطالباني وصراحته وجرأته في الحديث.

وفي المرة الثانية، بعد ذلك بنصف شهر كنت مساعداً للفوج الثاني لواء المشاة التاسع عشر في منطقة غربت، وأخبرني مسؤول سيطرة المدخل أن الطالباني يريد الدخول الى معسكر الفوج مع مجموعة مؤلفة من حوالي عشرين مسلحاً من البيشمركه فأخبرته بالدخول شخصياً، إلا أنه رفض الدخول دون مسلحيه وغادر

الى مقر الفرقة الخامسة. وجاء بعدها مباشرة مع الفريق سعيد حمو قائد قوة الميدان، قبل استحداث مقر الفيلق الأول، ومزح قائلاً: «هل تستطيع أن تمنعني بعد الآن؟».

أما المرة الثالثة والمهمة فحصلت في الاستخبارات أواسط نيسان ١٩٩١، ووجدته ثابتاً على موقفه معادياً صميمياً لنظام صدام الدكتاتوري، حريصاً أشد الحرص على حقوق الكرد ومتفهماً فهماً عميقاً لموقف الضباط الوطنيين العراقيين. فتجولت وإياه في حديقة دار الضيافة مطولاً نتبادل أحاديث عميقة وصريحة الى حد كبير. وسألني سؤالاً واضحاً ومباشراً: «لماذا وقفتم يارفيق أبو نوار مع النظام في الانتفاضة؟» وأجبته بدرجة الوضوح نفسها: بأننا لسنا راضين على ما حصل، ولكننا أصبحنا في حالة مجابهة مع الأمر الواقع. رتلان يهددان المنطقة الوسطى، رتل كردي من الشمال يحمل معه كل آلام السنين الطوال، ورتل من التيار المتطرف من الجنوب، ولم تكن لنا أيه علاقة تفاهم مع أي من الرتلين، ونجاح الانتفاضة سيعني وفق مانرى إبادة لعرب المنطقة الوسطى، ولذلك أصبح الوقوف الى جانب النظام الخيار الوحيد لفترة من الوقت.

كان صدام يتردد الى مقرنا السري في بغداد، مرة على الأقل في اليوم، متستراً بسيارة سوبر صالون مضللة مع سائق وأحياناً مرافق واحد، فيما تتألف حمايتي الشخصية مما لايقل عن عشرة أشخاص من العناصر المنتخبة الموالية لي شخصياً، وكان بإمكاني تصفيته بسهولة. وعندما أستذكر تلك الأيام من الزاوية العاطفية ألعن كل لحظة من لحظات التردد، لكني أعود وأعزي نفسي بأن ذلك التردد لم يُبنى على عدم المبادرة أو الخوف بل على تقدير للموقف، وربما المبالغة في الإحتمالات. فقبيل بدء حرب الكويت كانت بإمرتي وحدة الواجبات الخاصة التي أشرفتُ شخصياً على تشكيلها وتدريبها، وانتخاب عناصرها من خيرة وأشجع ضباط ومراتب القوات الخاصة منذ العام ١٩٨٦، وأغدقت عليهم العطاء والتكريم. وقمتُ بنقل هذه الوحدة المؤلفة من حوالي (٨٠٠) شخص من معسكر بسماية جنوب بغداد الى معسكر الاستخبارات في الكاظمية تحت غطاء الإشراف على تدريبهم، وتأمين قوة ضاربة لمجابهة احتمالات تعرّض المعسكر لأية مخاطر داخلية.

أما النية الحقيقية فقد أردتهم قوة ضاربة قوية في فترة الإنهيار المتوقع، بعد بدء الحرب (للسيطرة على الحكم) وبعد بضعة أيام فقط، تلقى صدام تقريراً من الأمن الخاص يشير الى نقل الوحدة، فأصدر أمراً فورياً باعادتها الى معسكرها الأصلي في بسماية، ثم إلحاق الأمر بأمر آخر يقضي بنشرها على طول حدود البادية الغربية مع المملكة العربية السعودية. وقد تعرضت الكتيبة لضربات جوية ألحقت بها أذى كبيراً، وبذلك فقدنا ما نوينا (أنا وبعض القادة) استخدامه لتخليص الشعب من الطغيان.

إن قتل صدام في وقت الحرب أو الإنتفاضة التي أخذت طابعاً بعيداً عنا، دون وضع تدابير السيطرة، لم يكن في مقدورنا تحمّل أعبائه التاريخية، إلا أنني أعترف: لو عاد التاريخ الى الخلف، لأقدمت على ما لم أفعله.. ومن غير الركون الى الندم فسنواصل التصدّي حتى الإطاحة بالطاغية.

لقد تفهّم السيد الطالباني ظروفنا كاملة، وفهم كل منا الآخر وتوجهاته. وعبّرت له عن رؤيتنا في عدم تحدد النفوذ الكردي في المنطقة الكردية فقط، بل برسم دور فاعل في التعاون البنّاء معنا في كل العراق. ولم أجد عناء في إيصال رسالتي بعيدا عن النظام. كانت أشرطة المراقبة الصوتية والفيديوية لما يدور بين أعضاء الوفد الكردي تقدم أمامي يومياً. إلا أن الحديث مع السيد الطالباني جرى خارج أروقة الأماكن المسجلة.

وتشكل الفريق المفاوض العراقي برئاسة عزة الدوري نائب رئيس مجلس قيادة الثورة وعضوية كل من طارق عزيز وعلي حسن المجيد وحسين كامل، والفريق الركن صابر الدوري مدير المخابرات واللواء الركن وفيق السامرائي مدير الاستخبارات العسكرية العامة. وقدمت الجبهة الكردستاني أوراقها بالطلبات. ومن بين تلك الطلبات إعادة المسفرين الى ايران من الأكراد الفيلية (الشيعة) وبدا واضحاً أن الحكومة استهدفت إطالة المفاوضات لكسب الوقت ريثما يمكنها الإمساك ببعض الأمور.

▫▫ صدام لايزال يبحث عن المجد الشخصي:

ذهبتُ مع السيد الطالباني الى مكتب صدام في القصر الجمهوري، ووجدنا معه عزة الدوري وطارق عزيز، وبدأ صدام الحديث عن الحرب قائلاً: «لا أستطيع التخلّي عن فكرة العراق العظيم.. إن استعادة الكويت تحت السيادة العراقية والحرب مع الحلفاء تعتبران مجداً لكل العراقيين» وفي اعتراف واضح وللمرة الأولى بالخطأ استأنف حديثه: «بعد مرور ٢٠٠ عام من الآن لن يعرف أحد أن خطأ حصل في تقديرنا للموقف وسيفهمون الحرب بأنها مجد».

وعاد السيد الطالباني الى شقلاوة وترأس مسعود البرزاني الجولة الثانية من المفاوضات، ومثّل الاتحاد الوطني الكردستاني معه الأستاذ نوشيروان مصطفى. وفي أحد الاجتماعات الرسمية تحدث الفريق حسين كامل مع البرزاني بقساوة بالغة متهماً إياهم بمفردات تصب في العمالة. ولم يردّ على حسين كامل. وخرجنا من الاجتماع في وزارة الداخلية وكنت أنا أقود السيارة والى جواري البارزاني وجلس في المقعد الخلفي الأستاذ نوشيروان، الذي انفجر بالحديث معي: «ياسيادة المدير أية ديمقراطية لديكم، ما فضلُ حسين كامل على العراق ليكون وزيراً للدفاع إلا أنه متزوج من بنت الرئيس - وكلمات نابية أخرى - إن العيش في هذا البلد في ظل هذه الأوضاع أصبح مستحيلاً». كان الهجوم عنيفاً، وخصوصاً عندما يحدث أمام مدير الاستخبارات، وعلي إخفائه عن النظام لأن إخباره سيترتب عليه إجراء في غاية القسوة، كان يُطلب منا مثلاً دسّ السم في طعام المتحدث. إلا أنني ازددت اعجاباً بشجاعة الأخ نوشيروان. وكانت بداية علاقة أخوية معه. إننا بأمس الحاجة لمثل هؤلاء الرجال للتصدي معنا لصدام وللفردية المقيتة.

▫▫ بين الطالباني والبارزاني

لم يكن البرازاني متشدداً في التفاوض، بل على العكس كان يسعى للإتفاق وفق طلبات بسيطة جداً وقال لي بالنص: «اذا أعطانا السيد الرئيس خمسة بالمائة من حقوقنا سنوافق»، فقد كان يعتقد أن سقوط حكومة صدام ستخلفه حكومة

قوية، وأنهم سيضربون بالأسلحة نفسها التي ضُرب صدام بها، إلا أنني كنت مطمئناً الى أن الإتفاق لن يحصل لإضفاء الشرعية على نظام إجرامي، وقد أرسل الطالباني رسالة شخصية إلي بخط يده يقول فيها: إن اجراءات السلطة تُلقي ظلالاً من الشك على نواياها. وقد زادتني هذه الرسالة اطمئناناً.

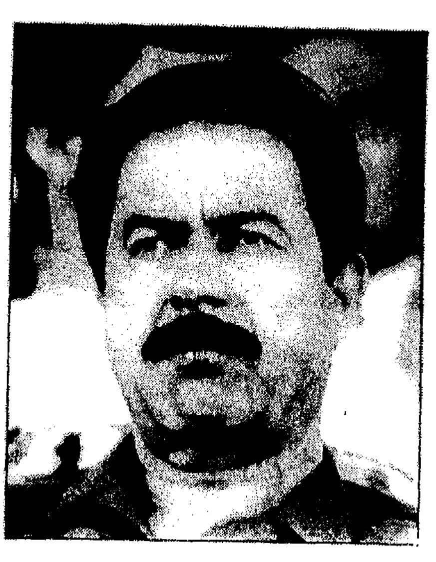
تتسم نظرة صدام نحو السيد الطالباني بالريبة وعدم الثقة ويرى فيه عدواً لدوداً ذا علاقات خارجية وداخلية متشعّبة. ولم يكن على استعداد للإستماع الى المقترحات الديمقراطية التي ينادي بها، ليس لأن الديمقراطية محرّمة في الفكر الصدامي فحسب، بل لأنه يخشى أن يتطور الاتحاد الوطني الكردستاني الى الإتحاد الوطني العراقي، ويتوقع لمثل هذا التطور نجاحاً كاسحاً على حساب فرض ولائه على حزب البعث.

إننا ولكي نشجع الأخوة الأكراد على ثبات موقف الفصائل الرافضة للتفاوض مع النظام، لابد أن نُظهر تفهماً عميقاً للمشكلة الكردية، وأن نُقر بالحقوق المشروعة ضمن وحدة العراق، ولانقصد بمثل هذا التشجيع اتخاذ موقف تكتيكي لبلوغ مرحلة معينة وإنما نهج سليم لإعاده بناء التآخي ومنح الحقوق.





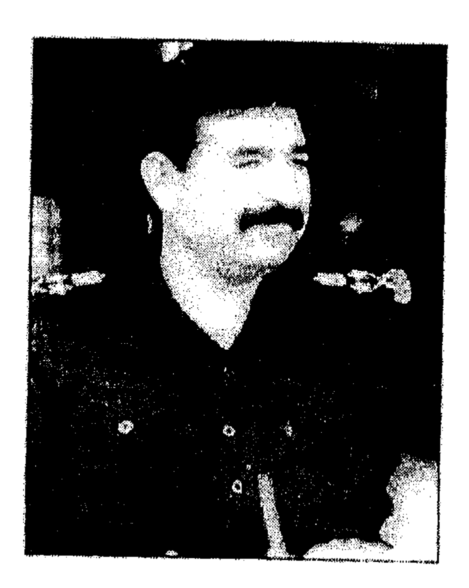
□□ جلال الطالباني.



□□ علي حسن المجيد.



□□ مسعود البرزاني.



□□ حسين كامل.



□□ هذه منطقة من مناطق كثيرة شمال العراق ووسطه وجنوبه برغم امتلاك العراق ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم.



هكذا حوّل صدام العراقيين من اصحاب ثروة هائلة الى بؤس شديد.

الإلتحاق العلني بالمعارضة

أسوة بالمعارضين الحقيقيين للنظام والإستبداد، تحت ظروف السيطرة المقابلة، المتأتية عن إمكانات هائلة، عشتُ طيلة أربعة وعشرين عاماً، من بدء انخراطي في العمل السري الداخلي، في حالة مركّزة من التحسّب والإنتباه، ومما لاشك فيه أن وجودي في أحد الأجهزة الأمنية والمخابراتية، كان عنصراً مساعداً على ترقّب الأحداث، وفي الأعوام ١٩٩١ - ١٩٩٤، عندما ركزت نشاطاتي السرية على تشكيل حركة ثوار الشعب العراقي، شدّدت على النفاذ الى أجهزة المراقبة التابعة للأجهزة الأمنية، وكنت على معرفة دقيقة بتقارير المعلومات التي تُرفع حولي ومراحل مراقبة خطوط الهواتف العائدة لي، والمراقبة البشرية.

وفي منتصف العام ١٩٩٣ أصدر قصي (بناء على توجيهات والده) أوامر الى الأمن الخاص باغتيالي، وتم إكتشاف مجموعة من الأمن الخاص وأمن سامراء أثناء اقترابهم من المسكن، الذي أُقيم فيه ليلاً وأُطلقت عليهم النار، وكانت الخطة، كما اعترف بها أحد المشاركين، تقضي بأن يقفز أحدهم الى داخل حديقة الدار، والإختباء جوار سلّم الباب الداخلي الرئيسي، الذي يرتفع مترين عن مستوى الطريق، فيما يقوم شخصان آخران بالترجّل من سيارة مدنية أمام باب السياج الخارجي ورنّ الجرس، وهم يتوقعون النظر إليهم من زاوية خاصة قبل الخروج من الباب، نظراً لمساعدة ارتفاع أرضية داخل البيت على رؤية من هو أمام السياج، وعندما نشاهد الحالة طبيعية، وبعد أن أبدء النزول على السلم تُطلق النار عليّ من مسافه متر واحد بمسدس كاتم للصوت.. لكن الخطة فشلت، فقد شاهد أبناء المحلّة

أحد الأشخاص يقفز الى الحديقة وقاموا بالتجمهر والصياح وأطلقت النار عليه، إلا أنه تمكّن من الهروب متستراً بالظلام.

كنت، وأنا في الداخل، أرسل الى «اذاعة الحرية» الإذاعة الرئيسية للمعارضة بيانات تحريضية للقوات المسلحة وأجهزة الأمن والمخابرات والحزب.. باسم «حركة ثوار الشعب العراقي».

وأخذت الإذاعة تكرر إذاعة هذه البيانات بصورة متواصلة، كما كنتُ أُرسل الى الإذاعة معلومات عن الأوضاع في البلاد، وعن تجاوزات أفراد الطغمة الحاكمة لإذاعتها على الشعب.

◻◻ مغادرة العراق:

وفي أواخر العام ١٩٩٤، ازدادت تدابير واجراءات المراقبة الفنية والبشرية الموجهة ضدي، وأخذ سيل من المعلومات يصل إلي من مصادر موثوقة، تدلّ على أن أمر اغتيالي أو اعتقالي أصبح وشيكاً جداً، فاضطررت الى المغادرة السريعة الى كردستان العراق، فقد توجهت بسيارتي الخاصة الى منطقة داقوق، جنوب كركوك، وهناك تركت السيارة لتقوم مجموعة أخرى بتهريبها، وبدأت السير على الأقدام مع ثلاثة مسلحين أحدهم دليل أعطيته مايعادل ١٥٠ دولار، وكانت الساعة العاشرة من ليلة ٢٣-١٩٩٤/١١/٢٤ وقضينا الليل كلّه في مسير عبر الأراضي الوعرة، واشتد بنا العطش واضطررت الى شرب مياه راكدة مرّت في بلعومي مثل مادة كيماوية حارقة، وكمنّا حتى الظهر بين قمم الجبال، وواصلنا السير بحذر الى أن حلّ الظلام، وصادفتنا وديان حادة مؤذية جداً وفي النتيجة وصلنا بعد ثلاثين ساعة من وقت الإنطلاق الى منطقة ناوجول التابعة لقوات الاتحاد الوطني الكردستاني، وأنا في حالة تعب شديد، وقد أُصيبت رجلاي بكدمات شديدة وتمزق حذاء الرياضة الذي ارتديته لأول مرة في لحظة الإنطلاق.

وعلى أيه حال، وصلنا الى «قاعدة الصمود» وهناك استُقبلت من قبل أحد قادة الاتحاد ومنها الى كلار – السليمانية – أربيل، حيث كان السيد الطالباني بانتظار

وصولي، وبعد لقاء بسيط غادرت الى صلاح الدين بالسيارة الخاصة للسيد الطالباني وحمايته الخاصة، وبقيتُ في حاله أنتظار حتى تهريب عائلتي ثم أُذيع بيان الإلتحاق يوم ١٩٩٤/١٢/١ والتفّ الجميع من حولي معتزين بهذه الخطوة الوطنية الكبيرة، لأول ضابط برتبتي وموقعي ومن هناك بدأنا المشوار الجديد.

وبالرغم من ثقتي التامة بنقاء مسيرتي، بل موقفي الرافض للنظام، وبالرغم من علاقتي الوثيقة واتصالاتي السرية مع السيد الطالباني إلا أنني شعرت بحاجة الى كل صوت يقف معي، لأني كنت محسوباً في الظاهر على نظام جائر من خلال اشتغالي في أحد اجهزته الخاصة (الاستخبارات).

وكعادتي، وكجزء مما أعوّل عليه، فقد ركزت على الإستماع الى ردود الفعل الإعلامية، وجاءت الإشاره الأولى، بعد ترحيب المؤتمر الوطني والأحزاب الكردية، من دولة الكويت، فقد بدأت إذاعة الكويت بنشر خبر التحاقي بالمعارضة العلنية «أهلاً بوفيق السامرائي» فاستغللتُ الإعلام بقوة عبر الصحف الكويتية وإذاعتي لندن ومونت كارلو وإذاعات المعارضة، وباشرتُ في توجيه سلسلة من الرسائل المفتوحة الى عدد من الرؤساء والملوك وقادة الجيش العراقي، بالأسماء، لتحريضهم وكشف حقيقة صدام ونظامه فلم يتمالك صدام أعصابه فأرغم ابناء عمومتي على إهدار دمي، ونشر ذلك عبر الإذاعة والتلفزيون والصحف.. ورددت على هذا التصرف السخيف لصدام بالمزيد من التعرية.

لم أتعامل مع أحد من المعارضة بطريقة فوقية، عدا حالتين اضطررتُ فيهما أن أتخذ موقفاً لمنع اعتقادات خاطئة تقود بعض أطراف المعارضة الى الوهن أو التراجع أو إضعاف الحلقة المركزية المطلوبة.

حصلت الحالة الأولى أثناء استجابتي لحديث مباشر مع اذاعة «كل العرب» من لندن، فقد اضطرني أحد الاشخاص الذي كان يلحّ بجهل قاتل، دون أية معرفة بي، على أنه لابد أن تكون يداي ملطختين بدماء الشعب طالما خدمتُ في الاستخبارات، أردتُ أن أُفهمه اختصاصي، وإني معارضاً سرياً للنظام، ربما قبل أن يتعلم هو القراءة والكتابة، وإن من الخطأ أن نواصل الإتهام لكل قادة الجيش، لأن

مثل هذا الإتهام يقوّي قبضة صدام على السلطة، فرددتُ عليه بأن عليهم أن يغادروا حياة الفنادق الى الخنادق.

ورداً على سؤال حول رؤيتي عن علاقة الأمريكيين بالإخبار عن حركة المرحوم الفريق راجي التكريتي وإعدامه، كانت إجابتي بأني استبعد ذلك كلياً، وإن مثل هذه الأقوال تخدم صدام، لأنها تُثير اليأس من جدوى الصراع ضد الطاغية، طالما أن أكبر جهاز مخابرات في العالم يقف معه (وحتى لو كانت هذه حقيقة، مع أني استبعدها كلياً، فلستُ مستعداً لترويجها ويمكن أن يكون التحذير بطريقة أخرى)، ورداً على ذلك قام أحد المعارضين العراقيين في لندن بإصدار اتهام انفعالي ضدي، وضع علي من علامات الإستفهام حول أعمال قام هو بها ردحاً من الزمن، فلم أكن ولن أكون يوماً واحداً إلا مع شعبي، وإلا لجرى التزامنا من قبل الآخرين مالياً وسياسياً.. أجبت الاخ المعارض فوراً برسالة إعلامية موجزة وهادئة وأخوية، فأسهمت في بناء جسر من الأخوّة دون أن يرى أحدنا الآخر آنذاك.

▭▭ تشتت المعارضة:

كانت المعارضة ضعيفة، مشتتة فبعد انفاضة مارس ١٩٩١ لم تقم بأي فعل ضد النظام يستحق الإهتمام عدا (اذاعة الحرية) فكان لابد من استراتيجية للعمل الكفاحي.

وبعد دراسة شاملة للموقف وضعت برنامج العمل للمرحلة المقبلة كما يلي:

١ - توثيق العلاقة بأقصى مايمكن مع أطراف المعارضة، حتى أولئك الذين يصعب اللقاء الاستراتيجي معهم.

٢ - متابعة وتقوية معنويات أبناء المنطقة الوسطى لبناء الحلقة المركزية المعارضة (المفقودة) لتكون بمثابة شد وجذب للحلقة الكردية وللحلقة الأخرى ذات الطابع الديني، ولملء الفراغ في الوسط، الذي من دونه يستحيل سقوط صدام.

٣ - المباشرة الفورية في شن حرب نفسية قوية ضد النظام، وقد نجحنا في هذه الخطوة نجاحاً كبيراً أدى الى تململ شعبي كبير. ولولا التوقف السريع لعمليات

مارس ٩٥ وخروجنا من الشمال لتبدل الموقف كلياً.

٤ - الإعداد لعمل مسلّح ضد النظام.

٥ - عدم استبعاد فكرة التعاون مع الأطراف التي نلتقي معها بهدف إسقاط صدام على أن نراعي استقلال قرارنا الشخصي، وأن تكون نتجية التعاون لصالح الشعب العراقي ومراعاة الجوانب النفسية والمعنوية والأخلاقية، أي أن لانتحول لأدوات طيعة بيد الآخرين.



الحرب الكردية الداخلية

كان «المؤتمر الوطني العراقي الموحد» وهو أكبر جهة تجمّع وتنسيق لقوى المعارضة، يتعرّض لتآكل وموقف رافض من قبل الدول العربية المجاورة للعراق. إن مايهمني ليس المؤتمر ولكن أن لايشعر الشعب داخل العراق بالإحباط وهو قليل الإلمام بالحقائق الخارجية، ويهمني بالطبع مايهمّ الشعب، أن يكون لخروجي الى المعارضة معنى خاص، ولذا، بدأت التحرّك الواسع للتخطيط للعمليات وأجابني رئيس الملجس التنفيذي للمؤتمر الدكتور أحمد الجلبي الذي يمتلك القدرة الإعلامية والاتصالات الأخرى بأنه معي في ذلك، وذكّرتُ السيد مسعود البرزاني بما كنا نتبادل فيه الرأي، عندما كنت في الداخل، بأهمية العمل المسلّح اتجاه الموصل وكركوك فوجدت لديه تحفظات يصعب تأمين متطلباتها.

وفي يوم ١٩٩٤/١٢/١٩ ذهبت الى قُلّة جولان شمال السليمانية بدعوة من السيد الطالباني لزيارة في مقره الخاص (بعد الدعوة البروتوكولية الواسعة في أربيل) وهناك تذاكرنا واتفقنا على أهمية العمل المسلح لإسقاط صدام. وفي اليوم الثاني لوجودي هناك لاحظت تدهوراً كبيراً في موقف الإستقرار بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني (حزب البارزاني)، وقد رجوت السيد الطالباني أن لايكون البادئ بأي قتال، فردّ علي بتأكيد ذلك، لأن مشكلتنا في بغداد لا في كردستان، ولمستُ لديه حرصاً وصدقاً أكيداً في ذلك.

وعدتُ الى صلاح الدين محمّلاً بأمل مشوب بخشية من تجدد القتال.. وحصل مالم نكن نتمناه، فقد تطوّر الموقف الى استيلاء قوات البرزاني على مدينة

شقلاوة التي لاتكتسب ثقلاً كبيراً إلا من خلال كونها تقع على طريق مواصلات مقر البرزاني الكائن أمامها في صلاح الدين تجاه أربيل، وان تجدد القتال مع استمرار بقائها تحت سيطرة الإتحاد يعني السيطرة على مقرات البرزاني الرئيسية.

بذلنا جهوداً كبيرة من الوساطة بين الطرفين إلا أن الارادة السياسية والثقة كانتا مفقودتين.

وعلى أي حال، اندلع القتال بين الحزبين بقوة وكانت النتيجة سيطرة «الاتحاد» المطلقة على محافظتي اربيل والسليمانية، وتكبّد الطرفان مئات الضحايا، وكان علينا في المعارضة العراقية، أن لانستسلم ولابد من محاولة لإعادة تعديل الموقف.

وللأمانة التاريخية فإن الذي بدأ القتال وأصر على استمراره هو مسعود البرزاني فلم يستجب لكل الوساطات.



عمليات اذار - مارس ١٩٩٥

وفقاً للمعطيات والمتطلبات المشار إليها، لم يعد هنالك وسيلة أخرى إلا العمل على إحداث تجربة جديدة في التوجه الثوري ضد صدام، واستندت فكرة العمل على مايلي:

١ - ضرورة إيقاف القتال بين الحزبين الرئيسيين الكرديين.

٢ - القيام بسلسلة من العمليات المسلّحة من خطوط التماس تستهدف مايلي:

أ - تأكيد مصداقية المعارضة والحرب النفسية وتحريض الجيش والشعب للثورة على النظام.

ب - تحرير أكبر عدد ممكن من القوات المسلحة، ودفعهم للإنضمام الى القوات الوطنية المعارضة، وليس خافياً أن واحداً من أسباب استمرار صدام في السلطة عدم مساعدة أي طرف عربي أو غير عربي في تشكيل قوة معارضة مسلحة منظمة للمعارضين الوطنيين، فالموجود قوات كردية مسلحة، وقوة عراقية مسلحة ذات اطار ديني واضح ومدعمة من قبل ايران.

٣ - القيام بحملة من النشاطات الداخلية في العراق.

٤ - تعهد طرف آخر أن يشارك في العملية من خلال الإسناد الجوي وتحريك وحدات عسكرية له نفوذ فيها.

وفي مرحلة التخطيط للعمليات، واجهنا مشاكل جمّة لوضع الفكرة موضع التنفيذ، حيث قدّم مسعود البرزاني طلبات تعجيزية كشروط للمشاركة، وفي الوقت نفسه كان ابن اخيه (نيجرفان ادريس) الشخص المتنفّذ في الحزب يردد

«سنخرّب كل عمل لانشترك فيه»، ورفض مسعود فكرة انفراد الإتحاد الوطني الكردستاني بالعمل تجاه كركوك لأن النجاح المحتمل سيعني كارثة سياسية له، وطلب إعطاءه محوراً خاصاً يسيطر على مدخله أنذاك الاتحاد، وهو محور «قوش تبه» - كركوك. وليس بوسع إنسان عاقل أخذ هذا المقترح من منطلق عفوي بريء، لأن الموافقة على مثل هذا المقترح ستعني محاصرة أربيل من قبل قوات البرزاني في حالة نكثه الإتفاق (وهو أمر متوقع) أو فشل العمل ضد النظام، والعودة إلى القتال الداخلي، كما رفض أن تشارك قوات الاتحاد في المرور في منطقة خابات - المسيطر عليها من قبل قواته - تجاه الموصل.

وكان مسعود البرزاني متردداً من الإقتراب من الموصل لأنه سيجابه «كما يعتقد» بالعشائر الزيبارية وغيرها التي تربط البرزانيين بهم عداوات ثأر دموية. فقد قتل والد مسعود مصطفى البرزاني منافسيه الأكراد، حتى أولئك الذين تربطهم به صلات من النسب والتزاوج.

وفي النتيجة، حُسم الأمر بأن يأخذ «البارتي» (حزب مسعود) اتجاه الموصل ويأخذ الإتحاد الوطني الكردستاي ومعه الشيوعيون، وحزب الكادحين والآشوريون اتجاه كركوك، ويعمل المؤتمر الوطني العراقي الذي حشّد قوّة من وحداته تبلغ أكثر من (٥٠٠) شخص ووحدات من العشائر الكردية وكذلك مجموعة من منظمة العمل الإسلامي في اتجاه الموصل وكركوك أي على كلا المحورين.

لم يكن لديّ أي شك في أن الاتحاد الوطني الكردستاني متلهفاً على العمل لإسقاط صدام ومعه القوى الأخرى المشار اليها. أما «البارتي» وبخاصة رئيسه مسعود، فلم تكن القناعة متوفرة إطلاقاً في أنه سينفّذ التزاماته لأنه لايريد محاربة صدام أصلاً للأسباب التالية:

١ - عدم امتلاك الجرأة للإقدام على مثل هذا العمل الوطني الشجاع.

٢ - الشعور بالضعف تجاه النظام. فطيلة السنوات التي أعقبت هزيمتهم بعد اتفاق الجزائر في ١٩٧٥/٣/٦ لم يتخذوا أي موقف صلب أو مؤثر سواء كان موقفاً وطنياً أو غيره.

٣ - القضاء على الدكتاتورية المجرمة في بغداد، يعني القضاء على بؤر الدكتاتورية المصغرة شمالاً، ولما كان التشابه قائماً في طريقة التفرّد بين الدكتاتورية الأم في بغداد والدكتاتورية التابعة شمالاً فان التجاذب والتنسيق يصبحان مألوفين لفتره من الزمن.

٤ - أثرت السلطة المركزية في بغداد تأثيراً شديداً على سلوك شرائح كردية عديدة، وجرّدت الوعود والأموال، الى حد الإثراء الفاحش الكثير من وطنيتهم، وكذلك من نظرتهم القومية، وإن ما يهم هؤلاء المعنيين ضمان دورهم وثرائهم.

٥ - أخذت الأفكار الثورية الكردية طريقها في التمرّد على قيادة البارزاني منذ العام ١٩٦٦ بصورة حادة، وفي السنوات ١٩٩١-١٩٩٦ حدث تحوّل شعبي كبير لصالح الاتحاد الوطني الكردستاي والسيد الطالباني شخصياً. واستمر دور القيادة البرزانية في التراجع السريع، وهذا يؤدي الى أن تكون حرب مسعود موجهة ضد منافسه الشديد محلياً، وليس مع صدام، فهو ليس معنياً بالصراع الوطني مع الدكتاتورية إلا بقدر ما يصب في زيادة نفوذه.

٦ - إن إتفاقاً بين قادة الكرد وصدام أوشك أن يحصل عام ١٩٩٢ وكان مسعود متلهفاً لتوقيعه إلا أن السيد الطالباني وقف بوجه الإتفاق، وأن مسعود هو الأقرب دون شك الى النظام لأنه الأضعف في التفاوض.

كانت هذه الحقائق معروفة لدينا تماماً إلا أنه لاسبيل لتجاهل مسعود تجنباً لتدخلاته، محاولين «عبثاً» جرّه من التعاطف مع النظام الإجرامي.

في يوم ١٩٩٥/٢/٢١ وجهت رسالة تحريرية الى مسعود أناشده فيها إيقاف الحرب الداخلية والوقوف معنا. وبعد يومين من ذلك عقد اجتماع موسع للمكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة مسعود في «سره رش» وحضرته أنا والدكتور أحمد الجلبي رئيس المجلس التنفيذي للمؤتمر الوطني العراقي الموحد، وبعد أن لمست بما لايقبل اللبس أنهم ينوون الإتفاق مع صدام، من خلال أحاديثهم غير المباشرة، تحدثتُ معهم بصراحة قائلاً: إنهم يتصرفون خطأً عندما يحاولون كسر الطوق، طوق العزلة عن صدام، لأن في هذا معاداة للشعب العراقي والمصلحة

الوطنية. ورد علي أحد اعضاء المكتب السياسي: ولماذا لانقول أن هذا لمصلحة الشعب؟ قلت: إن الشعب لايُخدع وإن مصلحته الحقيقية تبدأ بإسقاط صدام ودكتاتوريته، وإن على القوى التي تريد الإستمرار أن تربط بين الصراع القومي والوطني وإلا فإنها ستتراجع وتخسر.

وتحدث مسعود قائلاً: «ان كرامة (البارتي) فوق كل شيء، إن عدونا الأول هو جلال الطالباني». ولايصعب على أحد تفسير معنى هذا الكلام فـ«البارتي» بنظر مسعود هو قيادة البرزاني بالضبط كما يفعل صدام عندما يقول مصلحة الشعب فهو يقصد نفسه وإلا فأي شعب وأية مصالح قد بقيت؟ أعدتُ القول لمسعود: «البارتي» جزء من الشعب الكردي وأكراد العراق جزء من الشعب العراقي ومصلحة الشعب العراقي فوق كل شيء.

وفي النهاية طلبت من مسعود أن تكون مدّة الهدنة المقررة من تاريخ بدء العمليات ضد النظام، عشرة أيام بدل ثمانية فرفض ذلك.

وعلى أي حال لم يكن أمامنا من خيار، بل كان علينا أن نوقف توجهات «البارتي»، لنبدأ عمليات ضد النظام كي تتكشّف الأوراق.

تم الإتفاق على تشكيل قيادة وطنية تضم كلّا من السيد الطالباني والدكتور أحمد الجلبي والبرزاني واللواء الركن وفيق السامرائي لإدارة الصراع والمرحلة الانتقالية التي تليه، وسُمّيت «القيادة الوطنية العراقية».

وجرى إشعار السيد محمد باقر الحكيم لإرسال ممثلين عنه لإيضاح الموقف والطلب إليهم بالمشاركة، فحضروا قبل أيام معدودات من البدء، وبدأ النقاش معهم. وللحقيقة لم يكونوا متشنجين كما أن مطالبتهم بنسبة المشاركة في الحكم لم تكن حادة، إلا أنهم كانوا يعكسون مشكله ضيق الوقت، وعلى الرغم من وجاهة مايطرحونه، فقد كان واضحاً أنهم لم يستلموا الضوء الأخضر من ايران التي تُقيم قواتهم فيها. وكان الإيرانيون حساسين جداً من أن يكون مايجري تدبيره مؤامرة لضربهم، وهذه واحدة من المشاكل التي ساعدت صدام على البقاء.

وفي ظهر يوم ١٩٩٥/٣/٢ حصل اجتماع بيني وبين الدكتور أحمد الجلبي

والبرزاني وشخص آخر غير عراقي في مقر المؤتمر، وفي نهاية الحديث قال البرزاني أنه أوكل قيادة قواته الى ابن اخيه (نيجرفان) وأنه سيذهب للإجتماع مع قائد الفيلق التركي في قضاء السلوبي التركي (الحدودي) قرب زاخو.

وقال: ماذا أقول له لو سألني عما يدور؟ فقال الجلبي والآخر: لاتقل له أي شيء. أما أنا فقلت: قل لهم لديهم عمل واسع ضد صدام ولم يعطوني التفاصيل، قال الإثنان لي فيما بعد: لابد أنك تتوقع أنه سيقول لهم كل شيء فأيدتهم الإعتقاد.. لم يكن أمامنا من سبيل آخر.

وقبل اثنتي عشرة ساعة من موعد التنفيذ، أي الساعة العاشرة من صباح ٤/٣/ ١٩٩٥ آخر أيام عيد الفطر، أكد الأميركان رسمياً، أن لا إلتزام لهم بمساندة العملية، ولم تجر إذاعة البيان المقرر في الساعة العاشرة ليلاً من «اذاعة الحرية» (كان موقفاً مؤسفاً ومؤلماً، ولكن علينا أن نعمل فالقضية قضيتنا، ولكن علينا إعادة الحساب وكيفية التصرف بدقة).

علماً أن نيجيرفان أرسل في الساعة الخامسة مساء (قبل موعد التنفيذ) برقية الى الدكتور الجلبي يقول فيها: إن قواتهم منتشرة في مناطق التحشد استعداداً للتنفيذ.

لقد أخل البارتي بالتزاماته كما يلي:

١ - لم ينفذ أي خطوة مما تقرر واتفقنا عليه.

٢ - منع مجموعات المؤتمر وغيره من الانطلاق نحو أهدافها.

٣ - أحاط النظام بما تقرر وأحاط دولة أخرى بذلك.

وفي ضوء المعطيات الجديدة اضطررنا الى اتخاذ مانراه صحيحاً لمصلحة الصراع الوطني:

□ وبدأت العمليات:

بدأت قوات الإتحاد الوطني الكردستاني والشيوعيون و«الكادحون» والآشوريون ومفرزة لمنظمة العمل الاسلامي وقوات المؤتمر الوطني العراقي الموحد العمل العسكري للتغلغل والنفوذ لمساعدة القوات المسلحة النظامية للتحرر من الطغيان

والإنضمام الى القوات الوطنية.

أثبتت قوات الاتحاد قدرة قتالية فائقة وتمكنت من تحرير حوالي سبعمائة شخص من أبناء قواتنا المسلحة وبعثرت انتشار فرقة المشاة ٣٨ وفرقة المشاة الثانية ولواء المشاة ١٢٧ وفرقة المشاة ٥٧ ولواء من الفرقة الآلية الأولى ولواء المغاوير الأول - الفيلق الأول، والإستيلاء على كميات كبيرة من الأسلحة.

إن مثل هذه العمليات لاتعني تحت أي ظرف من الظروف إعلان الحرب على قواتنا المسلحة، بل استهدفت اتاحة الفرصة لها للإنضمام إلى المعارضة والتمرّد وتوسيع الثورة الشاملة، بالتعاون مع الداخل عند التطوير.

إن مسيرة بيضاء لإسقاط صدام تعتبر وهماً للساذجين وإدعاء للعاجزين.

تم تصعيد الموقف النفسي والإعلامي، وسخر المؤتمر الوطني العراقي الموحد وسائل الإعلام المتاحة تحت تصرفي. وأكد السيد الطالباني على أن أكون اللسان المتكلم لقواتنا المسلحة، وأجريت مقابلة مع إذاعة مونت كارلو يوم ١٩٩٥/٣/١٥ أحدثت هزة قوية وترقباً داخل العراق وبدأت التجمعات الشعبية والعسكرية بالتململ استعداداً للمشاركة الكبرى.

▫▫ إننا قادمون! :

واحدة من الأساليب الخاصة التي اتبعناها كانت الحرب النفسية لتعبئة الجماهير وحث القوات المسلحة على الثورة، ولذلك كنا نقول للنظام منذ أكثر من شهر (اننا قادمون) وميزنا بين ما هو سر وما يمكن إذاعته للأغراض التحريضية، ففي الحروب نوعان من الهجمات (الهجوم الصامت) والهجوم الصاخب ولكل متطلباته وظروفه وأسبابه وغاياته.

وقد وضعنا خطة مخادعة كفوءة على المستوى الإستراتيجي، جعلت النظام عاجزاً عن تحريك قواته. وأثارت أجهزة الأمن والمخابرات البلبلة داخل العراق من خلال المداهمات وقطع بعض الطرق وإقامة الحواجز داخل المدن وإيقاف الكثير من السيارات الحديثة داخل بغداد وتفتيشها وسط الشوارع.

وانتقلت القيادات إلى المقرات البديلة في حالات الحرب.

لقد صعق (البارتي) من النتائج الأولية المتحققة. وأدرك أن استمرار العمليات ستؤدي في النتيجة إلى ثورة عارمة تطيح بالطغيان وحاول أول الأمر شن حملة إعلامية نفسية مفادها: أن إسقاط ربيئة لا يؤدي إلى إسقاط النظام وأن السبعمائة محرّر من العسكريين لاصحة لهم وأن مئات آلاف الأكراد شُرّدوا من قراهم نتيجة رد الفعل الحكومي.. وغيرها من الأكاذيب المكشوفة التي لا تنطلي على أحد حتى من الساذجين.

تجاهلنا ما كان (البارتي) يقوله وواصلنا العمل، إلا أن (البارتي) شعر بالخطر المحدق بسيده، ففي يوم ١٩٩٥/٣/٢١ ذهبتُ إلى السليمانية لتهنئة السيد الطالباني بيوم (نوروز) (اليوم الجديد) اليوم الأول من السنة الفارسية التي خُلِّدت فيها قصة (كاوة الحداد قاتل الملك المتجبر) ومن هناك توجهت بحماية البيشمركة إلى منطقة كلار للإشتراك في عمليات واسعة تستهدف العمل باتجاه يؤدي إلى جلولاء. وقبيل وصولي شاهدت القوة تتحرك باتجاه معاكس نحو السليمانية، فأوقفت قائد الرتل السيد عبد الجبار فرمان عضو المكتب السياسي للإتحاد الوطني الكردستاني للإستفسار منه عن الأمر، فأوضح لي أنه تلقى رسالة من السيد الطالباني تقول أن قوات البارتي هاجمت بنجوين ونالباريز واحتلتهما نتيجة سحب غالبية القوات منهما لغرض عملية جلولاء، لذلك صدر الأمر إليه بالتحرك والهجوم المقابل لإستعادة السيطرة على المنطقتين، وبعد قتال سريع، تمكن الإتحاد من استعادة المنطقتين إلا أن عملياتنا تجاه النظام أصيبت بالشلل.. وكرر البارتي الهجوم على أربيل يوم ١٩٩٥/٣/٢٧ وتلقى صفعة قوية فقد فيها حوالي ٢٠٠ قتيل.

لقد حدث ما كنا نخشاه، ولكن ما حدث اعتبر خطأً واضحاً فاصلاً بين الوطنية وغيرها.

وفي يوم ١٩٩٥/٥/٢ قامت قوات الإتحاد بآخر عملية في قاطع قادر كرم إلا أنه اضطر للتوقف نتيجة تواصل تهديد البارتي ولقرب موسم الحصاد، وتجنب إلحاق الأذى بمحاصيل الفلاحين، وهنا تجدر الإشارة الى أن دولة شقيقه وأكثر

أبدت موقفاً إيجابياً تجاه العمل الوطني.

.. هذا هو ما يمكننا أن نقوله الآن بكل أمانة.

.. وتصاعدت الخلافات مع مسعود البرزاني حتى بلغت أوجها في مطلع آب/ أغسطس ١٩٩٥ عندما نشرنا في جريدة الحياة حديثاً واسعاً طالبنا فيه المعارضة باتخاذ موقف علني تجاه البارتي لعمالته لصدام، وانه اتفق معه على طرد المعارضة العربية من قاطعه شمالي العراق وضرب قوات السيد الطالباني كلّما تحشّدت للعمل ضد صدام.

وعندما يتحدث البارتي حالياً عمّا يسميه بالدفاع عن سيادة الوطن تجاه التدخل الإيراني المزعوم لتبرير عمله المشين في مساعدة النظام على احتلال أربيل يوم ٣١/ ١٩٩٦/٨، فالرجوع إلى حديثنا في الجريدة المذكورة يبين كيف ساعد والد مسعود ايران عام ١٩٦٩ على إلغاء اتفاقية ١٩٣٧ الحدودية مع العراق، وكيف ساعد مسعود القوات الايرانية على احتلال منطقة حاجي عمران العراقية عام ١٩٨٣ في غمرة الحرب العراقية الايرانية، وللحقيقة أيضا إن التباعد بين البارتي والنظام كان فقط في العامين آب/ اغسطس ٩٣ و٩٤ وما عداهما كانا في حالة امتزاج.

▭▭ دروس عمليات آذار:

أثبتت عمليات مارس ٩٥ العديد من الدروس واستكشفت المواقف. وفي ما يلي جزءاً منها:

١- القوات المسلحة العراقية لم تعد مستعدة للقتال دفاعاً عن صدام وفي الوقت الذي قتل الظلم والإستبداد والإعدامات المتواصلة فيها الكثير من روح الإبداع والمبادرة، إلى درجة أصبح كل طرف ينتظر الفعل من طرف آخر غيره، فانها تتحين الفرص للتعبير عن موقفها بشكل أو بآخر. فعمليات آذار نُفذت بمجموعات صغيرة من المقاتلين وحققت أكثر من أهدافها المقررة لها، وهي حالة لم تكن موجودة حتى في بعض مراحل الوهن تجاه الهجمات الايرانية، إلا أن عدم تيسر

الموارد المالية وبقاء العديد من الدول ذات العلاقة مترقبة، متعجبة لما حصل، دون تقديم أية مساندة، أضعف قدرتنا الإدارية على إدامة المحررين.

٢- إن قوى المعارضة ليست ميتة بل إنها مبعثرة تنقصها المبادرة، وإن تجاوب أطراف مع مبادرة طرف فعّال يمكن أن يؤدي إلى تطور هام في الموقف.

٣- أثبتت القوى الكردية (الثورية) أنها جديرة بالعمل الكفاحي الفاعل ضمن مفهوم العمل الوطني وهو الحلقة التي تُحيط بحلقة الحقوق القومية. وأثبتت التجربة أن المناضلين الأحرار من الكرد والعرب يمكن، وبلا شك، أن يشكّلوا تحالفاً وطنياً تحررياً لصالح الشعب والتفاهم والتنسيق الأعلى.

٤- إن كل جهود صدام لدق إسفين بين مكونات الشعب العراقي باتت هراءً سخيفاً. فقد تعاون التيار الوطني العربي والتيار الوطني الكردي تعاوناً أخوياً استراتيجياً وثيقاً، وإن تلاحم القوى الثورية تحت شعار إسقاط صدام وإقامة نظام حر موحد اعتبر مثالاً راسخاً.

٥- تم القضاء على القلق والتحسب أو الخوف في الوسط من أن يقعوا بين حجري الرحى: الأكراد من الشمال وآخرون من الجنوب، فهاهم قادة الوسط يعملون مع قادة وقوات الكرد بروح عراقية وطنية.. إنهم ظهير لنا ونحن كذلك.. هذا عندما نفكر بعقل مفتوح وظروف هادئة.

٦- الكفاح ضد الطغاة تترتب عليه استحقاقات من التضحية والإقدام، وما قيل عن نزوح مئات أو عشرات الآلاف من المواطنين الكرد نتيجة العمليات إدعاء غير دقيق. فعمليات النزوح كانت في أواخر مارس ٩١ عقب الإنتفاضة، وفي مارس ٧٥ عندما نزح إلى ايران (١٠٧٠٠٠) شخص لم يعد الآلاف منهم إلى الوطن حتى الآن، فان حل المشكلة الكردية لن يتم بوجود صدام، ولذلك لابد أن تتوحد القوى في عمل منسق بعيداً عن الحسابات الكمبيوترية. فصدام هيكل أجوف بحاجة لمن يدفعه... ولكن لا أحد يدفع!

الحصار يدمر فلسفة أمن صدام

بشكل يتميز عن كل إجراءات الأمن الشخصي في العالم فإن صدام يعتمد تدابير مشددة في الحماية المباشرة تتضمن ما يلي:

١- في كافة الولائم التي تجري خارج القصر الجمهوري يجلب أفراد الحماية الخاصة طعاماً خاصاً له لا يتناول سواه.

٢- في حالة التنقل من نقطة إلى أخرى، يغير صدام موقع (تسلسل) سيارته ضمن الرتل بين مسافة وأخرى، كي لا تبقى في تسلسل معلوم يمكن تحديده عبر الإتصالات اللاسلكية. كما يجري تغيير السيارة عند بدء مرحلة العودة. وقد نجح هذا الأسلوب في نجاة صدام من محاولة اغتيال تعرّض لها في مدينة الدجيل شمال بغداد (على بعد ٦٠ كيلومتراً) عام ١٩٨٢ قُتل فيها أحد مرافقيه. وإثر ذلك أُجريت عمليات قتل جماعي للمواطنين وإزالة مساحات كبيرة من بساتين الفاكهة. ولم يدخل صدام المدينة بعدها أبداً.

٣- غالباً ما يتنقل صدام بسيارات مصفحة ويرتدي ملابس مضادة للرصاص.

٤- كثيراً ما يستخدم صدام سيارات تحمل علامات سيارات الأجرة (تاكسي) للتنقل بين بغداد وتكريت. وقد تنقل خلال الحرب عدّة مرات بسيارات اللوري.

٥- كان في أواخر الحرب مع ايران (١٩٨٦-١٩٨٨) يجري فتح مقر في الجبهة لصدام. وكانوا يطلبون مني اختيار ثلاثة مقرات وبيان وجهة نظري في أفضلها أمنياً. وفي كل مرة أختار المقر المناسب يؤيدونني فيه، إلا أنهم يتحركون في الساعة الأخيرة إلى مقر آخر خشية أن أقوم بتسريب الخبر عن المقر المنتخب. وبالطبع

كنت أعرف هذا التوجه.

كما كانوا يطلبون مني إخفاء ذلك عن المدير العام... إنهم لايثقون إلا بأنفسهم، ولهم المبرر في ذلك لأنهم مطلوبون دماء وأموالاً وقمعاً للشعب.

٦- لصدام حوالي ٣٠ مقراً في بغداد وضواحيها يتنقل بينها بسرية تامة، وقلّة هم الذين يعلمون المكان الذي ينام فيه ليلاً، وقد يضطر أن يقضي فترة الدوام الصباحي في أماكن معينة.

٧- له أطباء خاصون وهو يعاني من ارتفاع شديد في نسبة الكولسترول في الدم وله حلّاق خاص وطباخ خاص.. ألخ.

٨- باستثناء حالات نادرة جداً، وتكاد لا توجد، لم يتحدث خلال الحرب مع الحلفاء على الهاتف حتى من داخل بغداد، خشية اكتشاف مكان تواجده، ويتصرف بهذا المجال إلى حد المبالغة المفرطة.

٩- حرص على الإجتماع مع القادة أثناء حرب الكويت خارج بغداد، وفي الأكواخ والخرائب. وبعد الحرب كان أعضاء القيادة العامة للقوات المسلحة ينقلون إلى مكان الإجتماع بسيارات (باصات) مضلّلة ولا يمكن لغير السائق والمرافق مشاهدة ما هو خارج السيارة. ويؤمن هذا عدم معرفة أعضاء القيادة للطريق المؤدي إلى المقر ومكانه، مما يؤكد عدم ثقة صدام بكبار قادة القوات المسلحة.

١٠- عندما يتنقل من بغداد إلى تكريت يجري إيقاف عمل كافة خطوط الإتصالات الهاتفية على طول المسافة، وعندما يأتي إلى مدينة ما بشكل سري، توقف الإتصالات الهاتفية داخل المدينة. وقد طُبّق هذا الأسلوب في السنوات الأخيرة.

يلاحظ مما أشرنا أن فلسفة صدام في الأمن والبقاء على سدّة الحكم تنطلق مما يلي:

١- انتشار أمني وحزبي واسع ومتغلغل في كافة شرائح المجتمع.

٢- قدرة مالية فائضة قادرة على شراء بعض الذمم داخل وخارج العراق، وترفيه طبقة معينة لضمان ولائها، وتغطية نفقات التوسّع العسكري.

٣- قدرة عسكرية واسعة، وضمان ولاءات بداخلها لجعل الإنقلاب العسكري في ظروف قبل ٢ آب ٩٠ مستحيلاً.

٤- إحاطة ظروفه وتنقلاته ومقراته بسرية تامة.

٥- عقد اتفاقيات أمنية مع الدول العربية المجاورة لقطع الطريق على قوى المعارضة.

٦- التغلغل في وسائل النشر الخارجية للمساهمة في تضخيم هيبة النظام، وهيبة صدام شخصياً.

وجاءت حرب الكويت، لتثبت أن صدام أقدم على عمل لم يقض على أحلامه في زعامة المنطقة وحسب، بل على إمكانية الإستمرار في الحكم لفترة طويلة، وأفقده كل ما يعتقد أنه بناه، وكان ولا يزال، وسيبقى، للعقوبات التجارية أخطر الأثر في نظام الحكم للأسباب التالية:

١- أفقدت العقوبات التجارية وتراجع قيمة العملة العراقية النظام القدرة على مواصلة منح الإمتيازات للخط الثاني وما يليه من الحزبيين، كما أن صلاحية أجهزة الأمن والمخابرات بصرف الأموال للمتعاونين ولترفيه الضباط تلقت ضربة خيالية في التراجع، ولم تعد المبالغ المعطاة للمتعاونين تُغري أبسط الناس وأكثرهم جوعاً. أما الخط الأول من الحزبيين، وهم أعضاء القيادة القطرية، فلا يزال صدام يجزل لهم العطاء، برغم أنه أقل من السابق بكثير.

٢- يعتبر استمرار العقوبات مؤشراً أساسياً (لكافة العراقيين) على التمسك الدولي بالإلتزام باسقاط صدام. وبذلك يزداد كل يوم نطاق الإنسلاخ الشعبي، العسكري، الأمني، الحزبي، عن صدام لفقدانهم الثقة بإمكانية استمرار صدام في السلطة ولفترة طويلة. ولذلك ليس هنالك مبرراً (حتى مصلحياً) للبقاء معه والأخذ بجزيرته.

٣- استمرار العقوبات وجه ضربة مدمرة للقوات المسلحة إذ لم تعد رواتب الضباط تكفي إلا أسبوعاً (صرفاً معتدلاً)، وشاهدت شخصياً منتصف عام ٩٤ ضابطاً برتبة مقدم استخبارات يعمل بعد الدوام حمّالاً في علوة الخضراوات، ولذلك

أخذ كبار الضباط يشتمون صدام فيما بينهم، حتى في دوائر الأركان العامة ومركز القيادة الرئيسي. وهذه حقيقة استخباراتية حديثة وأكيدة.

٤- تسببت العقوبات بإيقاف تسهيلات التنقل للعسكريين بواسطة عجلات الباص الحكومية. ولما كانت أجور النقل مرتفعة فإن هذا تسبب مرة أخرى بزيادة نسبة الغياب والهروب، برغم إجراءات قطع الأذن، علماً بأن نسبة تكامل الوحدات من الأشخاص كانت ٣٨٪ منتصف عام ٩٤.

٥- تسببت العقوبات بنقص حاد في صلاحية معدات القتال الأساسية.

٦- أدت العقوبات إلى شل أجهزة الأمن والمخابرات وتراجعت صلاحيات الصرف المالي للمتعاونين أكثر من ألف مرة.

وبالرغم من أن تصدير النفط مقابل الغذاء والدواء يخفف من الإعباء الملقاة على صدام ونظامه، ويساعده على توفير العملات الصعبة المستخدمة لتأمين بعض فقرات الحصة التموينية الشهرية من الخارج، إلا أنه سيؤدي إلى جملة مردودات ايجابية، منها تحسين الوضع الغذائي والصحي للمواطنين، والتقليل من متاعبهم في الحصول على لقمة العيش وللإنصراف أكثر لرؤية المصير المقبل والمشاركة فيه، إذلال نظام الحكم من جراء إشراف الأمم المتحدة على توزيع المواد وتحديد حصة خاصة بالمنطقة الكردية، سحب البساط من تحت النظام في حث وخداع المنظمات الإنسانية بأرقام وفيات ليست صحيحة للضغط لرفع العقوبات.

إن خوف صدام من الموافقة على القرار التي تأخرت عاماً كاملاً بالنسبة للقرار (٩٨٦)، وثلاث سنوات للقرارات السابقة المماثلة، تعود إلى قناعة أنه سيكون البديل عن رفع شامل للعقوبات، وسيكون الشعب بمرور الوقت المستفيد الوحيد من ذلك، إضافة إلى الأمم المتحدة وصندوق التعويضات... لكن المهم في الأمر يبقى أن تكون المراقبة جدية وصارمة بحيث لايصل إلى جيب صدام دولار واحد من النفط حتى يقضي الله الأمر. وبالطبع فلو شدد أصحاب المصلحة بإسقاط صدام المهمة نحو الهدف بأسرع ما يمكن فلا مصلحة بتطبيق القرار (٩٨٦) بل من الخطأ تطبيقه، وبنفس الوقت فإن استمرار الحصار بالعديد من الإتجاهات مع عدم

المساعدة على إسقاط صدام يعتبر أمراً غير مقبولاً.

▭▭ خطة صدام (الإنتقامية):

وبالرغم من أني لا أتوقع وجود أية فرصة لرفع العقوبات التجارية، طالما بقي صدام في الحكم، فإذا افترضنا عكس ذلك فإن صدام سيلجأ في مرحلة لاحقة إلى مايلي:

كل الذين يعتقدون أن صدام استلهم الدرس بكل أبعاده وقسوته واتعظ فانهم في وهم كبير، وبالتأكيد فنحن أعرف منهم لأننا كنا مطلعين على ما لايمكن لهم أن يطّلعوا عليه. فصدام صُدِم صدمةً مروّعة في فقدانه طموحه الكبير بزعامة المنطقة، ولذلك سيعمد إلى الإنتقام من كل من ساهم بتدمير طموحه. وما علينا إلا مراجعة سجلّه السابق. بل إن دعوته الأخيرة للمصالحة مع الدول العربية إنما جاءت من منطق المكابرة، إذ قال أنه لا سبيل غير التسامح مع الذين شاركوا بعمل ضد العراق... إذن الأمر يتوقّف على مسامحة صدام لتلك الدول لا مسامحتهم له.

والذين يعتقدون أن صدام سيتجه لبناء العراق يخطئون خطأً كبيراً. ولكي ينتقم فسيتبع ما يلي:

أ – إعادة بناء وتوسيع أجهزة الأمن والمخابرات الأربعة وخلق امتدادات لها خارج العراق في البلدان التي يريد التخريب فيها (وهي معروفة).

ب – إعادة تقوية وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمنشورات.

ج – إعادة بناء القوات المسلحة وعسكرة الشعب.

د – إعادة التصنيع العسكري الخاص وبصورة أكيدة الأسلحة الجرثومية وإذا كانت الأمم المتحدة تلقي بجهود كبيرة لتدمير الأسلحة الممنوعة التي بحوزته ويقوم صدام وهو بأضعف مراحل حكمه باتباع كل وسائل الغش والتمويه والخداع لتضليل المفتشين.. فكيف سيكون الحال إذا أصبحت لديه الأموال، وعندما يصبح من المستحيل استصدار قرار من مجلس الأمن لمعاقبته مرة أخرى؟

وسيستخدم صدام وسائل الإعلام وأجهزة الأمن والمخابرات للتخريب النفسي والسياسي والمادي (التفجيرات) والأمني (التجسس)، ومساندة الحركات المناوئة في الأقطار المستهدفة، ونشر الرعب وإثارة الإضطرابات وزعزعة الوحدة الوطنية، من خلال التحريض الطائفي والسياسي وغيره.

ومن هنا فان على غالبية دول الجوار أن تأخذ ذلك في الحسبان (فليس الشعب العراقي هو الذي سيتضرر وحده)، وإن اسقاط صدام سيكون أصعب من الوقت الحالي بعشرات المرات (ونبقى نعلق الأمل على اغتياله شخصياً)، وسيكون الثمن الذي تدفعه تلك الدول باهضاً، إذ ستواجه شخصاً جريحاً امتلك أسباب القوى من جديد.



مسيرة التغيير.. الى أين؟

في أواخر الستينات، كان صدام يخادع الناس بأنه أحد الأبناء البررة لحزب البعث العربي الإشتراكي. فلم تكن إغراءات السلطة وثروات العراق الطائلة قد ظهرت على مسالكه. وتمكّن من خلال الرشاقة والإعتناء بالمظهر، والتحدّث بلهجة عربية مبسطة، وإغراء بعض الناس مادياً، والبراعة في إلصاق التهم الشائنة بمعارضيه (اتهم مثلاً العقيد الركن عبد الكريم مصطفى نصرت عضو المكتب العسكري للحزب بتهمة مشينة، وادعاء مقتله بسكين على يد أحد الأشخاص من جرائها).. ونسب الخطوات الناجحة إليه، كتأميم النفط وإلقاء تبعة الفشل على آخرين، والكذب والمراوغة والتضليل وتسخير وسائل الإعلام المختلفة، داخلياً وخارجياً، لصالحه، تمكّن بواسطة كل ذلك من بناء شعبية واسعة له داخل العراق، لم تقتصر على السنّة في الوسط (الإدارة الممسكة بالحكم بقوة) بل تعدّتهم نحو الشمال والجنوب.

وبرغم مآسي الحرب مع ايران، تمكّن صدام من الحفاظ على نسبة غير قليلة من شعبيته، التي استعادت نفوذها في ١٩٨٨/٨/٨ يوم إيقاف الحرب مع ايران، والظهور بمظهر النصر والقوة، عدا في المنطقة الكردية حيث ارتكب جرائم حرب الأنفال الدموية في حق العزّل من الكرد.

كان الناس يتطلّعون إلى أن تكون الحرب مع إيران خاتمة حروب صدام، إلا أن تحوله نحو الكويت وإصراره على الإنفراد في قرار البقاء في الكويت، ترتب عليه مسؤولية تأريخية كبرى. وبمرور السنوات الست، انسلخ عنه الشعب والقوات

المسلّحة والحزب والأجهزة الأمنية، التي أصبحت هياكل جامدة فقدت المبادرة والإبداع وتحطمت البنية الإقتصادية والعسكرية، وأفقدت العقوبات الإقتصادية صدام مصادر قوّته وإغرائه، ولم يتبق له سوى القسوة والبطش الدموي والقوانين الإستبدادية الجائرة.

كان صدام يمسك العراق بالحزب ففقد ثقته فيه، وتحول إلى السنّة فتمرّد عليه العديد من قادتهم. وتحول إلى الأجهزة الأمنية فحطمها الحصار وأعيتها الظروف وأيقظتها الحياة. وكان أفراد عائلته منتشرين في كل مكان، فبدأ في قتلهم منذ إعدام الفريق عمر الهزاع التكريتي والفريق راجي التكريتي والفريق الركن ثابت سلطان التكريتي واللواء فاضل البراك التكريتي، وصولاً إلى عائلته الصغيرة عندما قتل صهريه حسين كامل وصدام كامل، وأخاهم ووالدهم، فلم يبق معه سوى ولديه قصي وعدي.. والمعلومات تؤكد أن الأخير كان يبيّت لأبيه ما لم يستطع فعله حسين كامل، قبل أن يتلقى الضربة التأديبية على يد الشعب في ١٢/١٢/ ١٩٩٦ هو الآخر.

إن هذه الحقائق الدامغة تؤكد أن مسيرة التغيير الشامل لن تتوقف، برغم التباطؤ المرير وغير المبرر فيها.

إن أسباب استمرار صدام في السلطة حتى الآن تعود إلى جملة من العوامل، منها ما يتعلق بالموقف الإقليمي والدولي، ومنها ما يعود إلى وضع المعارضة الخارجية والداخلية.



الموقف الإقليمي والدولي

اتيحت لي فرص اللقاء بممثلي الدول المحيطة بالعراق ودول أخرى، ووصلت إلى فهم حقيقي لحجم المعضلة الناجمة عن التناقض والتنافس بين المصالح، بشكل انعكس على المعارضة العراقية، حتى أصبحت في وضع لا تُحسد عليه. بصرف النظر عما ستكون عليه الإنعكاسات، وجدّت المواقف كما يلي:

تعتقد الكويت أن سقوط صدام أمر لا مفرّ منه لأمن الكويت، أو على الأقل عقاب صارم له، ورادع لمن يحاول تكراره وهي في الوقت نفسه تتجنب استخدام المعطيات الأساسية والضرورية لتحقيق هذا الهدف، وتنتظر أن يقوم بهذه المهمة آخرون.

٢- تؤمن المملكة العربية السعودية بضرورة الإطاحة بصدام وفي إبقاء معادلة الحكم على ما هي عليه، بعيدة عن ايران كلياً، وتبتعد تدريجياً أو كلياً عن حكم حزب البعث.

٣- إن لسوريا ترابطاً استراتيجياً في العراق، وتسعى أن لايقع العراق بيد مجموعة توالي جهة أخرى تناصبها العداء، أو أن يبقى العراق بكل ما يمتلكه من مؤهلات التكامل بعيداً عنها.

وسوريا تعتبر أن أية محاولة أو مشروع للتغيير يُغفل دورها موجهاً ضدها بشكل أو بآخر. وعندما نتحدث فعلينا أن ننظر بواقعية الى هذه المصلحة المشروعة عندما يكون التحرك خارجياً.

٤- إن بين ايران وصدام بحراً من الدماء، وهي تتحرك وفق سياسة تتضاد فيها

المعطيات، فهنالك مجموعة تعتقد أن بقاء العراق في وضعه الحالي يعتبر بمثابة وسادة تجنب ايران الضربة الأمريكية المقبلة، فيما ترى مجموعة أخرى ان التغيير في العراق سيعني تدمير القوات المسلحة والمؤسسات الأمنية وغيرها، وعندئذ تزداد الفجوة في القدرة بين البلدين اتساعاً. وعليه لابد من المشاركة في الإسقاط. وترى مجموعة أخرى أن على ايران أن تتخذ الحذر الشديد من المشاركة في التغيير، خشية أن يكون ذلك بمثابة كمين لبدء الضربة على ايران.

٥- تركيا ليست مع صدام وتتمنى أن تقوم مجموعة من الضباط الوطنيين بالإستيلاء على الحكم، وفرض السيطرة الصارمة على المنطقة المجاورة لحدودهم الجنوبية، وأن تضمن تعاوناً اقتصادياً مع العراق.

٦- لا يحتمل الوضع الأردني وجود حكومة في بغداد معادية له. ومن هنا فإن المشاركة الأردنية تتوقف على طبيعة المعطيات.

٧- تحرص الولايات المتحدة الأميركية ومعها بريطانيا على إسقاط صدام لإعتبارات كثيرة، منها ما يتعلق بصعوبة التطبيع والتعايش مع النظام لحجم التعرية الإعلامية التي عرّضته لها تمهيداً لتهيئة الجو العام للحرب، ولقناعتها باستحالة الثقة بهذا الشخص ونظامه، خصوصاً في مرحلة ظهور نشاط فرنسي لاتّباع موقف منافس للنفوذ الأميركي في المنطقة. فالولايات المتحدة الأميركية لم يكن لها أي نفوذ في العراق قبل ١٩٩٠/٨/٢ ونفوذها الجديد تُبنى من خلال الإتصال بقوى المعارضة وممارسة الضغوط المتواصلة على صدام.

والأميركيون يمتلكون مفتاحاً أساسياً للتغيير (هو الحصار) ولكنهم لم يسيروا حتى الآن بطريقة فاعلة لإسقاط صدام، مما ألقى على تحركاتهم ظلالاً من الشك من أطراف مختلفة. هم يؤمنون بإمكانية التغيير بانقلاب عسكري سريع يغير كل شيء، في يوم أو اثنين. ومثل هذا التفكير يلائمنا نحن العراقيين ويلائم أشقاءنا دول الجوار العربي حرصاً على تقليل الخسائر، ولكنه صعب التحقيق ويحتاج إلى وقت طويل ويتسبب في مزيد من الضحايا من شباب العراق وإطالة معاناة الشعب.

إن فلسفة الإنقلاب العسكري تعتمد على تحريك وحدات عسكرية للسيطرة

على الوضع والإطاحة بالطاغية ومثل هذا الأمر يستلزم مفاتحة العديد من الأشخاص لتأمين حركة أكثر من وحدة عسكرية وغالباً ما تصطدم المفاتحة بشخص ذي قلب ضعيف ويتسبب في كارثة وتدمير كل ما تم بناؤه، ولدينا من الأمثلة الكثير من بينها أنه تم اتفاق عشرين ضابط ركن فاعل ومهم وبرتبة كبيرة على العمل ضد النظام في أواخر ٨٩ وقُبض عليهم بداية عام ٩٠ ليصبحوا جميعاً من الشهداء.

صحيح أن الوضع الأمني اختلف جذرياً، إلا أننا نؤمن بضرورة أن يكون العمل أوسع نطاقاً لإنهاء معاناة الشعب العراقي من الإستبداد بسرعة. الغربيون وبعض الدول العربية يخشون من حرب أهلية في حال تطلّب عملية التغيير بضعة أيام أو أسابيع أو حتى ثلاثة أشهر، برغم استبعادنا للحرب الأهلية، فإذا ظهرت فقاعة هنا وأخرى هناك فليس ذلك بالأمر الخطير، فقد أعطينا مليون ضحية بسبب صدام أو بيده، وهذا الرقم يعادل ستة حروب من الحرب الأهلية اللبنانية، وأكثر خمسين ضعفاً من كل خسائر حروب تأسيس دولة اسرائيل البالغة تسعة عشر ألف قتيل.

وإذا ما استمر صدام في الحكم فسيعني ذلك المزيد من الموت والتخلّف والدمار.. فلماذا إذن الخوف من عملية مشتركة مُسيطَر عليها.

▭▭ وضع المعارضة في الداخل والخارج:

بدأت المعارضة الكردية للحكومات العراقية منذ العام ١٩٢٠ ومنذ ذلك الوقت وهي تتلقى مساعدات مختلفة وتمتلك مقومات الإستمرار والقوة، داخلياً وخارجياً، واكتسب بعض من هذه المعارضة صفة ذات طابع وطني كبير مع نزوع صدام إلى الإستبداد والفردية والطغيان. وبالتقائها مع المعارضة الوطنية العربية، ونتيجة الموقف الدولي والإقليمي والمحلي، تكوّنت حلقتان، الحلقة الكردية، التي أصبحت لها قوى مسلحة وتنظيمات متماسكة ومكاتب خارجية مختلفة، وحلقة من التيار الديني مدعوم من ايران بصورة واسعة، حتى بلغ الأمر تشكيل قوة مسلحة هي قوّة بدر، تتكفّل ايران بتسليحها وتجهيزها وإعاشتها ورواتبها. كما أن

بعض الدول العربية تقدّم لها دعماً سياسياً ومعنوياً ومالياً.

وتلتزم دول غربية تيارين علمانيين. فقد بقيت الحلقة المركزية للمنطقة الوسطى ضائعة إلى حد مؤسف ومؤلم، فلا أولئك الذين يلتقون معها يقدمون لها دعماً كحالة جماعية واتجاه وطني مؤثر ولا هُم على استعداد للإنسلاخ عن واقعهم والضياع مع آخرين. ولكننا بقينا في الخط الأول من المجابهة ضد النظام متمسكين بتوجهنا الخالص الذي لانحيد عنه، حتى لو اضطررنا إلى ما لانتمناه. ولولا إيماننا العميق وإصرارنا على مواصلة التصدي لصدام، لأنه أمر يهمنا قبل غيرنا، لوقفنا وقفة مراجعة.

إن العديد من الدول العربية تطالب التيار المركزي بالتوحد، وكأنما نحن على خلاف، إننا متحدون فكرياً وصميمياً، إلا أننا لانستطيع عمل المؤسسات والمكاتب الدالة على ذلك، لأن مثل هذا العمل بحاجة إلى مصروفات مالية غير متيسرة، ففيما يعاني ضباط كبار، خرجوا للمارضة، من صعوبات تأمين المأوى ولقمة العيش لعوائلهم، فإن صدام قدم لمنظمة (مجاهدي خلق) الإيرانية ما لم يقدمه أحد. إذ إضافة للسلاح والعتاد وما إلى ذلك كان يقدم لها شهرياً مبلغ عشرين مليون دينار عراقي قبل غزو الكويت أي حوالي عشرة ملايين دولار. ولو تيسّر لدينا عُشر هذه الإمكانية لتغيرت الظروف كلها في وقت قصير.

إن الدول تتحدث عن ضرورة وحدة المعارضة، فكيف نوحّد الناس ونجمعهم وننظمهم ونحن لاتمتلك القدرة على تغطية نفقات عدد محدود من عوائل الضباط، لايتجاوز أصابع اليد من بين مئات؟ إن تماسك الأحزاب الكردية وغيرها ناجم عن القدرة المالية، أو في الأقل تيسر الحد الأدنى من المتطلبات الإدارية.

فإن البحث عن توحد التيارات الثلاثة، على شكل انصهار، لايتعدى كونه سعياً وراء سراب. إلا أن تكوين الحلقة المركزية هو الكفيل الوحيد بالتنسيق مع القوى الكردية والدينية، وصولاً إلى تحالف وطني متوازن.

الحلقة المركزية بلا إذاعة، بلا أموال، بلا إسناد سياسي حقيقي، وكأنما يريدون أن يقولوا أن مكانكم موكب صدام (والعياذ بالله) فهو عدونا قبل أن يُصبح

عدوهم، وإن الله مع الصابرين المجاهدين.

أما المعارضة الداخلية، فان تنظيماتها ضُربت نتيجة الإعدامات والقهر المتواصل، إذ صار من الصعب على قيادة تعيش داخل العراق التوسع في التنظيم، لأن ذلك قد يعرّضها إلى الكشف والتدمير، ولذلك لابد من وجود مكاتب وقيادات المعارضة في الخارج، حيث المستلزمات المعنوية والإعلامية والسياسية والمالية، وأن تتولى هذه القيادات تكثيف الإتصال مع الداخل من اتجاهات مختلفة، وبذلك تحصل على أكبر تجميع ممكن بشكل يوفر الأمن للخطوط الأخرى في حالة ضرب أو كشف إحدى الخطوط.

إن تأثر المعارضة بمشاربها هو إحدى المشاكل الكبرى، والمشكلة الأكبر أن احداً لم يتبنّ المعارضة بصورة جدية. فكلٌّ يريد التغيير على طريقته الخاصة، ولا أحد يعمل بالشكل المطلوب.

... ولكن صدام يترنّح وسيطيح به الشعب مهما طال الوقت، وعلينا أن نتوكل على الله، ونعتمد على شعبنا وقواتنا المسلحة.



النار في بيت صدام

يرجع صدام إلى عشيرة آلبوناصر، وتطلق على مجموعة أساسية منهم البيجات (كلمة تركية مفردها بيك). وما عدا خير الله طلفاح وأحمد حسن البكر والفريق عمر الهزاع والفريق هزاع فيزي الهزاع، كان الوضع الإقتصادي لكافة أفراد العشيرة مأساوياً وتتراوح مهنهم ومصالحهم التجارية والوظيفية بين شرطي أو عامل بسيط، وبين عاطل عن العمل أو صاحب سيارة تكسي يتردد على خيام الغجر لنقل المترددين عليهم.

وفي منتصف الخمسينات، عندما تعاقدت شركة (زبلن) الألمانية الغربية على بناء سد سامراء توسط المرحوم عبد الخالق السامرائي لدى الشيخ فوزي النقيب للتدخل لدى إدارة الشركة لتشغيل صدام بأجور يومية، لأنه لم يكن يملك مالاً يستبدل به حذاءه الممزق. ومنذ ذلك التاريخ ازداد تردد صدام على مدينة سامراء وتوثقت علاقته مع البعثيين النشطين فيها (الذين هم الآن ألد أعدائه)، وبرز اسمه في قتل أحد الشيوعيين في مدينة تكريت ثم اشتراكه في عملية اغتيال عبد الكريم قاسم عام ١٩٥٩..

وعندما وقع انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ الذي نقل صدام إلى موقع متقدّم في الحزب والسلطة كان أخوة صدام عاطلين عن العمل، فجرى إشراكهم في دورات خاصة لوقت قصير مُنحوا بعدها رتبة نوّاب مفوضين في الشرطة أي أعلى من ضابط صف شرطي بدرجة واحدة لعدم حصولهم على شهادة الدراسة، وتدرّج علي حسن المجيد حتى وصل رتبة رئيس عرفاء في قاعدة كركوك الجوية (والعميد

حالياً) شبيب سليمان المجيد (ابن عم صدام) عاملاً في سكك الحديد بأجور يومية وهو بذلك أحسن حظاً من العشرات من أبناء العوجة وأبناء عمومة صدام العاطلين عن العمل.. وقد أصبح علي حسن المجيد فريق أول ركن، وبرزان رئيساً للمخابرات، وسبعاوي مديراً للأمن العام، ووطبان وزيراً للداخلية.

أما حسين كامل فقد تطوع بصفة جندي سائق في مديرية التموين والنقل ثم سُحب إلى حماية صدام وكالمعتاد مُنح رتبة ملازم عام ١٩٧٩ وهو لايحمل الشهادة الثانوية ولم يدخل بدورة عسكرية، وفي العام ١٩٨١ تزوّج من ابنة صدام الأمر الذي أحدث مشكلة عويصة بين صدام وأخوانه الثلاثة الذين أرادوا تزويجها إلى ابن أخيهم من أبيهم ومن أم غير أمهم إدهام، وتطور الأمر إلى طرد صدام لأخوته الثلاثة من مناصبهم وتزويج ابنته إلى حسين كامل حسن المجيد (ولد ابن عمه) وتدريجياً أخذ حسين كامل يتقدم على مُرافق صدام (صباح مرزا)، وفي العام ١٩٨٤ تم تشكيل دائرة الأمن الخاص وعُين الرائد حسين كامل أول مدير لها ثم كُلّف بالإشراف على الحرس الجمهوري وأصبح المشرف الحقيقي على أمن صدام الشخصي. وأُضيفت إليه مهمة التصنيع العسكري بالإستفادة من الفريق عامر رشيد وزير النفط الحالي، الذي عمل معاوناً لقائد القوة الجوية للأمور الفنية، والفريق عامر السعدي وهو شخص مدني. وقفز حسين كامل سريعاً ليصبح وزيراً للصناعة ثم وزيراً للدفاع ومُنح رتبة فريق أول ركن بعد ١٢ عاماً فقط على منحه رتبة ملازم.

انتشر نفوذ حسين كامل بقوة داخل الحرس الجمهوري والعائلة الحاكمة، ولم يعد أحد يتقدم عليه في الصلاحيات والنشاطات العامة سوى عمّه صدام ومع استمرار ظهور عدي بدأت الخلافات تطفو على سطح العائلة تدريجياً.

بعد أن عزل صدام أحمد حسن البكر من رئاسة الجمهورية ثم تصفيته بالسم، بدأت عشيرة البيجات تنقسم وتفقد من قوتها. فقد قطع منها الفرع القريب من أحمد حسن البكر وهم عائلة (ندابيك) أهل زوجة البكر. وفي أواخر الحرب مع ايران اعتقل الفريق عمر الهزاع (وهو من البيجات أيضاً) وقطع لسانه قبل إعدامه

مع ولديه، وهدم دوره، وترك زوجته وابنته في العراء، لأنه تحدّث عن مسالك عائلة صدام..

ثم أعدم اللواء فاضل البراك (وهو من البيجات أيضاً) بعد أن شغل منصب مدير الأمن العام وقاد حملة تصفية (حزب الدعوة) ثم مديراً لجهاز المخابرات. أُعدم بتهمة التجسس، مرة لألمانيا الشرقية وتارة أخرى لاسرائيل وأحياناً للإتحاد السوفيتي وهي تهمة زائفة.

أراد صدام في مراحل حكمه الإعتماد على أبناء تكريت، وهي المدينة التي تتبع اليها قريته باعتبارها الأوسع نطاقاً، ولكن طغيانه امتد إليها هي الأخرى فأعدم الفريق الدكتور راجي التكريتي ذا الأفكار القومية العربية ومعه جاسم مولود مخلص التكريتي ابن مولود مخلص - الذي حرر تكريت من تبعيتها إلى سامراء بتطويرها إدارياً من ناحية (وهي أصغر تنظيم إداري) إلى قضاء ثم جعلها صدام عام ١٩٧٦ محافظة - أعدمهما بتهمة التآمر لقلب نظام الحكم، كما أقدم على اغتيال الفريق الركن ثابت سلطان التكريتي عام ١٩٩٣ لتبنيه خطاً معارضاً لصدام وعائلته.

..وهكذا يبدأ التفتت والتصدّع في بيت صدام.

▭▭ عدي يتقدم:

المعروف في العراق أن عدي لم يكن سوى شخص متهوّر ويكاد يتعدى أباه بإجرامه، وبدأ يحاول شق طريقه لطرح أعمامه جانباً. ووفق هذا المنطق هاجم بشدة عمه وطبان في فترة عمله وزيراً للداخلية ثم أطلق النار عليه وهم في سهرة غجرية وأصابه في أسفل جسمه وقتل عدد من الغجريات وغيرهن.

وفي هذا اليوم بالذات أخذت خلافاته مع حسين كامل مدىً واسعاً لايمكن تقليصه، فقرر حسين كامل الهروب مع أخيه العقيد صدام كامل، مرافق صدام (الأقدم) ومدير أحد المكاتب الأمنية المهمة ورئيس اللجنة التحقيقية التي تولت تصفية آلاف المشاركين في انتفاضة آذار (مارس) ١٩٩١ مع زوجتيهما وأخيهما عبد الحكيم وابن عمهما الرائد عز الدين. وفور وصوله الأردن انتشر الخبر ليعلن أن

النار قد اشتعلت في بيت صدام، ولا يكاد المرء يصدق ما حصل إلا أننا كنا قد توقعناه بتطرقنا إلى الخلافات العائلية في جريدة (المؤتمر) الصادرة يوم ٣ آب/ اغسطس ٩٥ وقلنا في مقال حول أبعاد ودواعي التغيير في القيادات العسكرية والأمنية استمرار وتصاعد الخلافات على مستوى العائلة الحاكمة فالخلاف [الذي أوجده زواج حسين كامل من بنت صدام] مع كل من برزان وسبعاوي ووطبان ما زالت آثاره تتجدد يومياً وتتحول تدريجياً إلى قضية أخرى. فكلّما اشتدت العقوبات الإقتصادية وكلما ازدادت خطورة الموقف دفع ذلك صدام لمحاولة الإمساك بزمام الأمور شخصياً، وأخذ اعتماده يتحوّل إلى أبنائه.. فالحقيقة أن هناك خلافاً قد استفحل وخطراً قد تزايد..

ووجدت القيادة الأردنية في لجوء حسين كامل إليها مناسبة حاسمة لإعلان التحول في سياستها بالإبتعاد العلني عن صدام وأدركت معاني اشتعال النار في بيت الدكتاتور.

▭▭ التعامل مع حسين كامل:

وبدأ حسين كامل يتصل بقوى المعارضة وقبل أن يتصل بي مباشرة - وأنا في دمشق - كلّف اثنين من المعارضين العراقيين في لندن لاستكشاف مدى استعدادي للتحدث معه، ثم أعقب ذلك بتكليف أخيه العقيد صدام بالإتصال معي. تصرّف بحذر متحسّباً من احتمال أن أرد عليه بكلمات نابية لأني صرّحت في مطلع انتقالي إلى المعارضة العلنية بأن النظام حاول عدة مرات اغتيالي، وكان أحدها عن طريق السم بواسطة حسين كامل شخصياً. ولكن الغاية أكبر والعراق أكبر من كل المسائل الشخصية.

أجريت تقديراً مفصلاً للموقف فلابد من اتخاذ قرار محدّد؛ إما أن نقبل التعامل مع حسين كامل وإما أن نرفض.

إنني أدرك وأعلم تماماً أن حسين كامل منغمس بالدماء حتى أذنيه، وانه ركن أساسي من أركان نظام صدام الدموي وأنه أيد اجتياح الكويت وإظهار اسم صدام

عالياً على حساب الشعب والأمة، إنه باختصار (تربية صدام) وأُدرك أيضاً أن خروجه يمثل تجربة جديدة.

إن خروج اللواء الركن وفيق السامرائي إلى المعارضة يختلف جذرياً عن موضوع حسين كامل، فبالرغم من أني من وسط العراق ومن مدينة يتمركز الحزب فيها وقضيت عمراً في الإستخبارات، قريباً من القيادة العليا ومطّلعاً على أسرار كثيرة عن النظام، ويحرص صدام أن لا تمتد المعارضة إلى أبناء السنّة لأن ذلك من شأنه أن يقوّض نظامه اليوم أو غداً، إلا أنني لم أكن من العائلة الحاكمة ولم ألطّخ يدي بدماء الشعب وأمواله، ولذلك فما يُقاس علي لايصلح للقياس على حسين كامل. إن علاقاتي مع الأكراد واسعة ومع الجنوب وثيقة واستقبلتني المعارضة استقبالاً حاراً.

إن علينا فهم الموقف والأبعاد بصورة دقيقة وواضحة فإذا رفضت المعارضة حسين كامل وأصرت على أنه مجرم حرب فسيستغل صدام الأمر لصالحه ويقول لقادته وأعوانه ما ابتعد من عائلته وما اقترب «انظروا ليس لكم إلا صدام» وسينسحب الأمر على الحزب ويتأثر سلباً الكثير مما حاولنا بناءه في تطمين الوسط والحزب، وإزالة ما يعتقدونه من تهديد كردي من الشمال ومتطرّف من الجنوب.

إن الحلقة المركزية (الوسطى) كانت ضعيفة دائماً في المعارضة وقد أشرنا إلى أسباب ذلك وإن من مصلحة التغيير الشامل في العراق، ولمصلحة كل العراقيين الذين يفهمون أبعاد المعادلات أن تكون هذه الحلقة قوية، ولذلك ليس من المصلحة اتخاذ موقف سلبي يعرقل الأمر.

لم تكن عملية عزل صدام وسلخه عن الحزب والشعب وأجهزة الأمن والمخابرات والقوات المسلحة مستحيلة، إلا أنها تتطلب خطوات نفسية وعملية، فكل الكائنات الحية تتجمع إلى بعضها عفوياً عندما تشعر بالخطر، سواء كان تجمعاً صحياً أو خطأً، ظالماً أو مظلوماً. علينا أن نعطي رسالة واضحة إلى القادة المؤثرين، بل إلى بعض أفراد العائلة ذاتها، بأن أمامهم فرصاً ليس للبقاء فقط على قيد الحياة بل للمشاركة في مؤسسات الدولة أيضاً، إذا ما انحازوا إلى صالح

الشعب العراقي في الإطاحة بصدام وعلينا أن نخاطب حتى أخوته بذلك.

صحيح إن قوة حسين كامل من قوّة عمّه ونظامه، إلا أننا نخطئ عندما نتّبع مثل هذه القياسات فإن له أعماماً وأخوالاً وأقرباء وأصدقاء وكلهم متغلغلون في السلطة العليا، وهذا يجعل صدام في حالة قلق مستمر وعلينا تعميق القلق.

أخذت كل هذه الإعتبارات واستشرتُ رفاقنا داخل العراق، وقررنا أن نرحب بخطوة حسين كامل وأن نشجعه علناً وسراً أحياناً لذات الإعتبارات.

جاء المؤتمر الصحفي لحسين كامل مقتضباً وفاشلاً ولم يكشف عن شكل التوجه السياسي الذي سيتبنّاه ولم يتحدث بشيء عن الديمقراطية أو الحرية أو العدالة أو الشورى، أو أيٍّ من هذه المفاهيم الواحدة.

إن قوة حسين كامل الحقيقية لم تكن محسوبة عليه فهو جندي مطوّع وبلا شهادة دراسية.. ألخ. بل حسبت من قبل المعارضة على أنه التُزم علناً من قبل دولة ذات علاقات وثيقة وتنسيق مع الولايات المتحدة الأميركية، وأنه قُدّم كرئيس لجمهورية العراق المقبلة واعتقد الكثير أن (الطبخة) أخذت تنضج سريعاً، ولكن لم تمض أسابيع معدودات إلا وطفت التناقضات على السطح بل وصلت إلى عنان السماء.

اتصل بي حسين كامل العديد من المرات راجياً إخبار القيادة السورية للموافقة على قيامه بزيارة سوريا لطرح وجهة نظره وكان يلح على ذلك كثيراً. وفي إحدى المرات قال لي: «أرجوا تقبيلهم أن يوافقوا على الزيارة» لم يعط المسؤولون في سوريا رداً على ذلك ربما خشية أن يكون أداة تؤول نتائجها لصالح اسرائيل أو لتوجه معادٍ لسورية.

وجاء إلى دمشق إثنان من المعارضين العراقيين حاملين معهم موقف حسين كامل وعرضا فكرة إقامة مجلس الإنقاذ الوطني، فكان موقفي واضحاً في السر وفي العلن: «نحن مع مجلس الإنقاذ إذا كان يعمل على تجميع المعارضة ولا يستبعد أحداً ويؤمن بجذرية الصراع مع صدام ويؤمن بالديمقراطية منذ بداية تشكيله وأن لا يجري التوسع بإعداده».

وقد انزعج حسين كامل من هذا الطرح انزعاجاً شديداً وقُطعت الإتصالات بيننا على إثره.

وبمرور الأيام أخذ حسين كامل يعاني من مشاكل كثيرة فقد اعتقد أن الأميركيين سيوجهون ضربة أخرى لصدام وينصبونه بديلاً منه، بل طالبهم بذلك، وأن دول الجوار العربي سترحب به، وتحوّل إلى موقف نفسي صعب عزله عن قاعدته الوحيدة الأردن، ولم يكن لديه استعداد لصرف ألف دولار من عشرات ملايين الدولارات التي جلبها معه. فقد سعى لطلب العون المالي فيما توفّرت لديه القدرة على استغلال بضعة ملايين لاستمالة المعارضة وتكوين تيار حقيقي جارف ضد النظام.

لقد شعر حسين كامل بإحباط شديد وأدرك أن دوره قد تراجع وحلمه قد ضاع، وقرر العودة إلى العراق مخدوعاً بآمال ووعود كاذبة معتقداً ومَن معه أن زوجاتهم ستشفع لهم أمام صدام، فذهب ليثبت بؤسه.

الكثير من العراقيين وغيرهم شككوا في أن تكون عملية خروجه خطة مدبّرة من قبل صدام لامتصاص المعارضة وكشفها وتوريطها وللإخبار عن الأسلحة الممنوعة، تمهيداً للإسهام برفع العقوبات. وكنا ومنذ البداية نجزم بعدم صحة هذه التصورات لأن ما فقده صدام يتعلق ببيته ودليل على حجم التداعي والخلافات. فقد كان بإمكانه أن يكلّف أحد المسؤولين بالكشف عن الأسلحة الممنوعة وجعله كبش فداء.

أفاد خروج حسين كامل المعارضة والشعب العراقي فائدة كبيرة. وأكدت عودته ومقتله أن نظام صدام بلا التزام ولا مبادئ ولا يوثق به وفتت بيت صدام من جديد، ولم يتبقّ له إلا قصي وعدي، وتشير المعلومات إلى أن عدي كان على خلاف مستمر مع أبيه، ولا أحد يعرف ماذا سيكون مصيره بعد الضربة التي تعرّض لها فكل شيء يتوقف على سلامته الجسمية التي تبدو شبه مستحيلة ولكنه فرغ في التراب على أي حال.

لعل هناك مَن يقول أن تمزق البيت الصدامي سيسهّل لصدام عودة الحزب إليه

ولكننا لا نرى مثل هذه الفرصة.

إرتكب حسين كامل أخطاء كثيرة، واعتقد أن أهم أخطائه عدم استغلاله المعلومات الواسعة لديه لكشف أسرار النظام المخزية، بقي بكل سذاجة يكنّي صدام في بعض الأحيان (السيد الرئيس) ولو نهض من رقدته الأبدية لعرف كم هو كان خاطئاً فإن هذا الشخص لم يكن رئيساً شرعياً يوماً واحد بل قاطع طريق مجرم.

▫▫ مرتكزات صدام:

كان صدام يعتمد على أفراد عائلته لأنه يعتقد أنه وإياهم في قبر واحد. إلا أن اجتياحه الكويت واستمرار فرض العقوبات جعلت الآخرين من أهله يحاولون مغادرة سفينة الموت للنجاة بأنفسهم وذويهم. أما القادة الآخرون (من غير أهله) فلا يثق بأحد منهم ثقة تامة إطلاقاً. وأكثر الذين يمكن أن يثق بهم إلى حدٍّ ما هم مَن أثبتت له الأيام أنهم من الجبناء أو ممن لا يهمهم الوطن ولا حكم التاريخ. ومن هذا المنطلق عمد النظام بتوجيه من رأسه إلى اجراء تغييرات مستمرة في المواقع والمناصب والمراكز المهمة حيث تختلف فلسفة النظام الأمنية جذرياً عن كل السياسات الأمنية الأخرى في العالم ويعتمد أمن النظام على مرتكزات وسياسات محددة في هذا الشأن تشمل ما يلي:

١- عدم العمل بمبدأ الثقة مع أحد.

٢- التشديد على عدم استمرار ضباط الأجهزة الأمنية في مواقعهم لفترة طويلة (واستثنى عدداً محدوداً جداً من ذوي الإختصاصات الخارجية) وتطور الأمر إلى المحافظين وقادة الفيالق والتشكيلات.

وفي العام ١٩٨٢ حصل لقاء موسّع مع وزير الدفاع الأسبق عدنان خير الله قال فيه: «لعل هناك من يقول بأن تراكم الخبرة ضروري لتطور الأعمال وبخاصة في مجالات الإستخبارات.. نقول: نعم ولكن متطلبات أمن الدولة تحتم أن نضحّي بالخبرة والتطور لضمان الأمن» وواضح هنا أن المقصود أمن الحكم وليس أمن الدولة.

٣- أن يكون الولاء لصدام وليس للحزب.

٤- المراقبة المستمرة على جميع المستويات من المسؤولين المهمين.

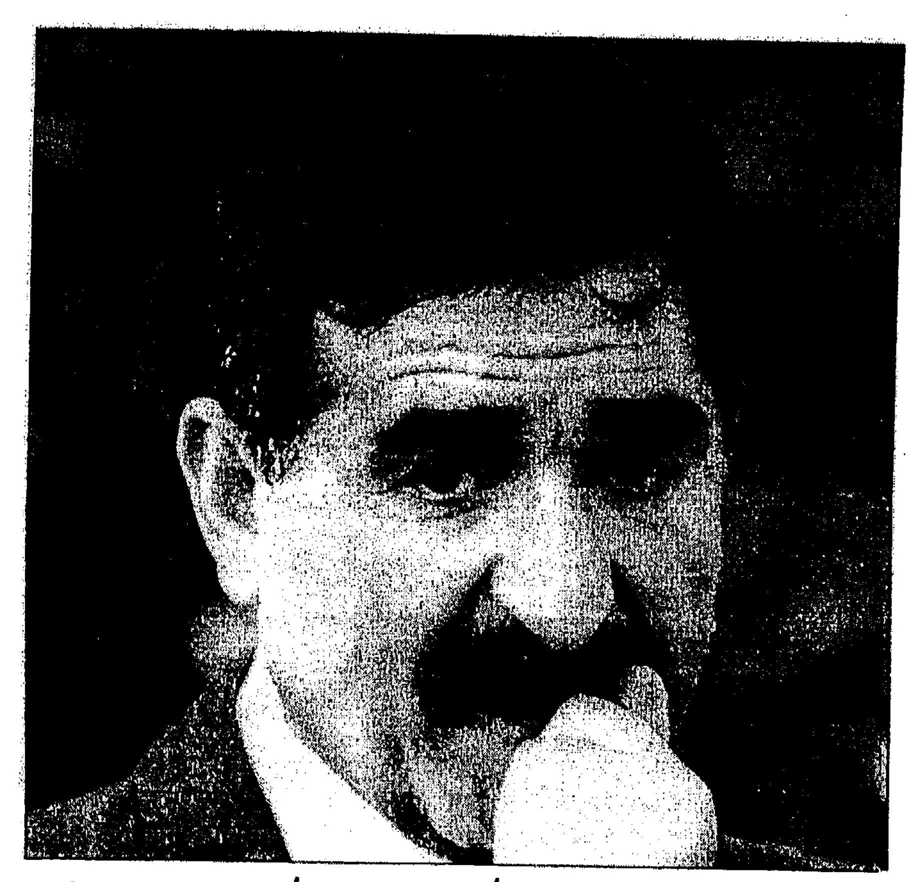
٥- الخطأ مسموح إذا حصل على حساب الطرف الآخر فصدام مستعد ألف مرة لإيقاع الموت بالآخرين ظلماً وغير مستعد ولو لمرة واحدة لتقبل خطأ أقل خطورة من ذلك عليه أو نظامه.

ووفقاً لهذه السياقات فإنه يعتقد أن استمرار المسؤولين في مواقعهم لفترات طويلة تؤهلهم للتآمر والإتفاق، ولذلك ستستمر التغييرات مادام النظام قائماً.. وأخذت إنعكاسات هذا الإجراء تزداد سلبية على وضع النظام فأخذ بعض القادة يشعرون أنه ليس من الحكمة التورط بجرائم أو أعمال في نظام لايتردد رئيسه بإقصائهم من مناصبهم دون سبب مبرر عدا خشية التآمر دون أساس أو دليل، وبذلك يلوّثون أنفسهم ويُؤخذون بجريرة الطاغية.

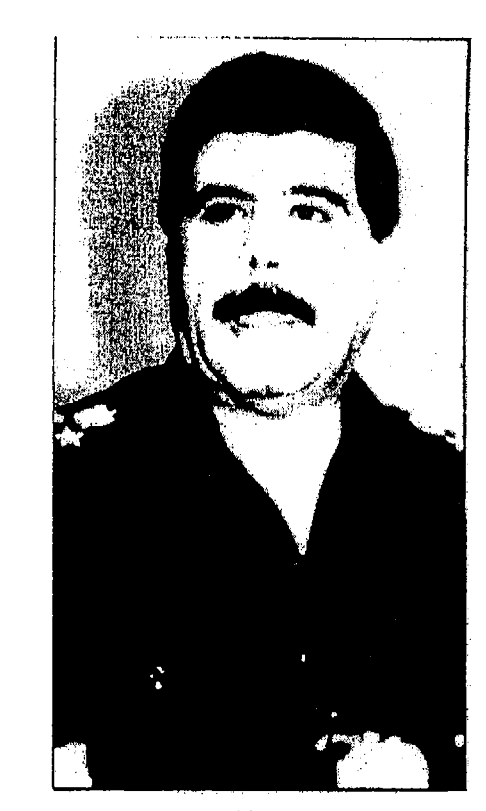
لقد فقد صدام حلفاءه وأصدقائه وعاد الشعب والأمة إلى أنفسهم وسيطيح به الشعب عاجلاً أم آجلاً.

«وان غداً لناظره قريب».





□□ حسين كامل.. هُدر دمه، وأُعطي العفو، فعاد وقُتل بأمر من عمّه صدام.





□□ عدنان خير الله.



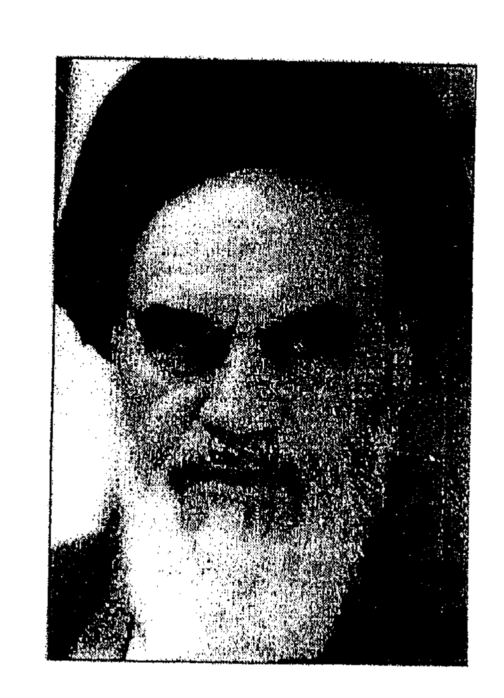
□□ أحمد حسن البكر.



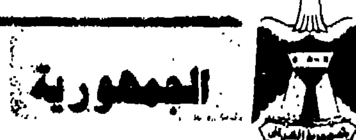
□□ هواري بومدين..
قيل ان صدام قتله بالسم.



□□ شاه ايران .



□□ الخميني .



تلقى السيد الرئيس القائد صدام حسين برقية تهنئة من جلالة الملك خوان كارلوس ملك اسبانيا لمناسبة بدء العام الميلادي الجديد . وفي ما يأتي نص البرقية ..

سيادة الرئيس صدام حسين رئيس جمهورية العراق ..

سيادة الرئيس ..

مع بدء العام الجديد / ١٩٩٥ يطيب لي ان اقدم اليكم احر التهاني القلبية وامنياتي بالسلام والرفاهية لشعبكم الصديق .

مع فائق تقديري .. الملك خوان كارلوس ملك اسبانيا

في برقية للقائد

عائلة شفيق السامرائي تعلن براءتها من المجرم وفيق عجيل حمود

تلقى السيد الرئيس القائد صدام حسين برقية من عائلة السيد شفيق عجيل الحمود السامرائي وهو شقيق المجرم وفيق عجيل حمود اعلنوا فيها لسيادته براءتهم من المجرم المذكور وجعل دمه مهدورا لانتمائه الى صفوف العملاء والخونة ـ واع

بسم الله الرحمن الرحيم

وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون .

صدق الله العظيم

السيد الرئيس القائد المجاهد صدام حسين «حفظكم الله ورعاكم»

سيدي الرئيس القائد

نحن ابناؤك المخلصين ابناء عائلة آل حمود من عشيرة البوطالب في سامراء نستنكر ونشجب ونستهجن العمل الجبان الذي ارتكبه المجرم وفيق عجيل حمود بانتمائه الى صفوف العملاء والخونة عملاء الاجنبي الحاقد الجبان .

سيدي الرئيس القائد

نحن نعلن لسيادتكم وأمام جميع الخيرين من ابناء الشعب العراقي المجاهد براءتنا منه وجعل دمه مهدوراً ونعاهد سيادتكم على ان نبقى اولئك الجنود الاوفياء المخلصين لسيادتكم ورهن اشارتكم وسيوفكم المشرعة بوجه الاعداء وللذود عن تراب الوطن الغالي .

سيدي القائد المجاهد

وفقكم الله ورعاكم وابقاكم ذخراً للعراقيين وللامة العربية المجيدة والشرفاء في العالم لبناء مجد وعز العرب والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

عن عائلة السيد عجيل الحمود السامرائي واولاده
شفيق عجيل الحمود

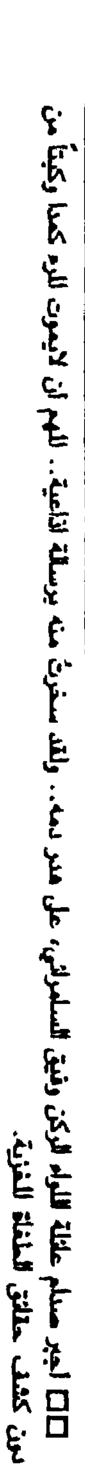
عن عائلة السيد عبد الحميد السامرائي واولاده
[illegible] الحمود الاحمد

عن عائلة السيد عباس الحمود السامرائي واولاده
[illegible] عباس الحمود

عن عائلة السيد صالح الحمود السامرائي واولاده
[illegible] صالح الحمود

عن عائلة السيد علوان الحمود السامرائي واولاده
[illegible] علوان الحمود

في ٤ رجب ١٤١٥ هجرية الموافق ٧ كانون الاول ١٩٩٤ ميلادية


□□ اجبر صدام عائلة اللواء الركن وفيق السامرائي، على هدر دمه.. ولقد سخرت منه بوسائلها الذاتية.. الم أن لايموت الرد كما وكيفا من دون كشف حقائق المنطقة الخفية.

العمليات المسلحة الخاصة
مسلك يعلو المسالك

ما من شك في أن العراقيين جميعاً يريدون التخلّص من صدام ونظامه، وإذا لم يُدرك بعضٌ من غير العراقيين حتمية سقوطه يرتكب خطأً لن يتحمّل وزره في المحصلة سواه.

في طبيعة الحال لكلّ خطة مستلزماتها، ولكلّ دراسة سياق مهني يؤدي إلى القرار، وفي الدراسات العسكرية المتوازنة يأخذ هذا السياق أسلوباً منتظماً ودقيقاً يبتدئ بتقدير موقف الإستخبارات، ثم تقدير الموقف القتالي (استراتيجياً كان أم عملياتياً، أو تعبوياً) ويتضمن تقرير الموقف القتالي سياقاً وأسلوباً محدَّدين في المناقشة يشمل موقف – أوضاع الطرفين، العوامل المختلفة، المسالك، ثم القرار الذي يجري بعده الدخول في تفاصيل الخطط التنفيذية.

ولا يعتبر هذا الأسلوب حكراً على الدراسات العسكرية بقدر ما تتجسد فيه صور رائعة من الدقة والتنظيم والمنطق.

وقد أوردنا هذا للتعريف على موقع المسالك في السياقات الصحيحة، أما إذا ما أردنا تطبيق الدراسة المفصلة على الوضع العراقي الراهن فسيتطلّب الأمر سلسلة طويلة من المقالات وهو ما سنتجنبه حالياً.

لقد أخذت الأزمة العراقية أبعاداً كبيرة وخطيرة، فإنها مسألة شعب يُساق إلى مجازر الوهم الزعامي بجهالة واستبداد، شعب نُحر على مذابح الحرية أو الطغيان

تساعد وتناصر جلاديه مجموعة ممن زغمتهم الظروف والمساومات، وكرهتهم امتهم، ونبذهم التأريخ، يعلنون تضامنهم مع مَن شجعوه على التدمير لمجرد تعرّض (صبي نزق) تجاوز حدود الله كلّها بما فيها أعراض بعض نساء العراق، للعقاب.

وفي الوقت الذي يكافح الشعب للتحرر، تتضاد القوى وتتعاكس المصالح ودونما حاجة للتسمية والتحديد (حيث الوضوح قائماً) نرى أطرافاً طامعةً بتدمير العراق أكثر مما هو فيه، وأطرافاً تريد له التقسيم، وأطرافاً من بعض الهياكل الإرتزامية ودويلات الفقر وبعض الصحف التي تغذّت من دماء الشعب العراقي، يريدون لصدام الإستمرار وعودة الحياة عسى أن ينهلوا من أموال العراق ما انقطع عنهم في السنوات الست العجاف، وأطرافاً تريده كعنصر زعزعة لدول عربية مجاورة أو قريبة، وأطراف كبرى تتصارع على النفوذ الأكبر، ومن كل هذه المتضادات، يُفرض حصار على النظام ونحن مع هذا القسم من الحصار، وحصار واحتواء للمعارضة (ونحن ضده)، وحصار على الشعب العراقي ودوره التأريخي في الحياة ونسخّر جهودنا ومصيرنا في سبيل رفع هذا الحصار (بطريقة واحدة) تمر بإسقاط صدام ونظامه.

▭▭ مسالك التخلّص من صدام:

● المسلك الأول:

القيام بحركة إنقلاب عسكري:

الفوائد:

- سيطرة سريعة على الأوضاع بعد الشروع في التنفيذ.
- تقليل الخسائر.
- الإبقاء على قدر كبير من قدرة وتماسك الجيش.
- الحصول على استمرارية في المعادلة المطلوبة عربياً.

المحاذير:

- التدبير الذاتي (لانقلاب داخلي صِرف) يتطلّب ظروفاً استثنائية وربما تنجم

عن الصدفة.

ـ التدبير الخارجي لإنقلاب عسكري داخلي يتطلّب رضا وموافقة وقرار الجهة المسيطرة خارجياً. وربما تؤدي إلى إطالة الزمن ومفاجئات غير محسوبة.

ـ العمل غير المنظور ومرور الوقت يُضعفان الموقف العربي والدولي لفقدان الثقة بوجود عمل جدّي وإعطاء انطباع ظاهر باستمرارية نظام صدام.

ـ إظهار عجز (غير حقيقي) للشعب العراقي.

ـ خطورة التغييرات الإستراتيجية والدولية.

ـ استمرار وإطالة أمد معاناة الشعب العراقي.

ـ عدم توفر الفرص المناسبة لمشاركة فعالة للعديد من فصائل المعارضة والقادة العسكريين ضمن المعارضة.

● **المسلك الثاني:**

القيام بإنتفاضة شعبية وعسكرية واسعة:

الفوائد:

ـ إظهار قوة الشعب، والكسب التأريخي المطلوب.

ـ الإطاحة شبه السريعة بالنظام.

ـ حصول الشعب على حقه في قدر مناسب من الديمقراطية.

ـ إمكانية المحافظة على التوازن إذا ما أُمّنت المستلزمات.

المحاذير:

ـ خسائر عالية، في حال عدم التحسب والتهيؤ الكافيين.

ـ عدم مساعدة الدول العربية وغيرها ذات المصلحة بالتغيير للإعداد لهذا المسلك، خشية انحراف المعادلة.

ـ الطرف الأكثر تحمّساً لهذا المسلك إيران إلا أنها لا تعمل عليه تجنباً لردود فعل قوية عليها.

● **المسلك الثالث:**

تهيئة قوة من المعارضة العراقية للعمل من المنطقة الشمالية لاستقطاب القوات

المسلحة (على غرار عمليات آذار (مارس) ١٩٩٥، ولكن على نطاق أوسع وتحضير وتنسيق أكبر.

الفوائد:

ـ تهيئة قوة للسيطرة المسبقة على الأوضاع.

ـ إعلان قيادة جماعية لقيادة البلاد في فترة العمليات والمرحلة الإنتقالية.

ـ إتاحة الفرصة للقوات المسلحة للتمرّد والإلتحاق بالمعارضة والثورة على النظام.

ـ إظهار الجدية في الرغبة بالتغيير.

ـ رفع الروح المعنوية للشعب والقوات المسلحة.

ـ إمكانية تنفيذ خطط واسعة للمخادعة والحرب النفسية تؤدي إلى إنسلاخات واسعة وجذرية عن النظام.

ـ طمئنة الجميع عدا من يقاتل مع الطاغية (حتى الأخير) بالعفو العام الشامل.

المحاذيـر:

ـ عدم تيسر القدرة المالية والتسليحية لتكوين نواة قوة من المعارضين العرب بحدود ألفي شخص واستيعاب التطور اللاحق.

ـ عدم تأييد الدول الغربية والعربية ذات العلاقة لهذا الأسلوب.

ـ احتمال الحاجة للمساندة الجوية أو غيرها لمجابهة هجوم مدرّع واسع للنظام وهذا أمر صعب إذا ما أُبقيت حالة التراخي معه التي نشأت عن عدم وجود رد فعل على القوة التي دُفعت شمالاً لاجتياح أربيل يوم ١٩٩٦/٨/٣١ .

ـ الإضطرار للتبعية بشكل أو بآخر لجهة التمويل المالي.

● **المسلك الرابع:**

العمليات المسلحة الخاصة داخل العراق، وتستهدف اغتيال صدام وبعض ذيول النظام مثل طه الجزراوي نائب رئيس الجمهورية، وطارق عزيز نائب رئيس الوزراء وتوسيع دائرة التنفيذ بضوء الحاجة والمتطلبات الثورية، ومهاجمة عدد من الأهداف الحساسة وتفجيرها.

الفوائد:

إظهار قوة الشعب وإصراره، وخلق كيان معنوي وتنفيذي للمعارضة.

ـ تصفية أقطاب النظام لتأمين الإنسلاخ الواسع عن صدام وتهيئة الأجواء للحركة المسلحة أو الإنقلاب العسكري أو الثورة الشعبية العسكرية.

ـ عزل النظام إقليمياً وعربياً ودولياً بصورة حادّة وإبطال دعوات المصالحة واحتمالات إعادة التأهيل.

ـ تأديب الطغاة بعدم التجاوز على الشعب.

المحاذير:

ربما يؤدي هذا الأسلوب (المسلك) إلى حصول إنفلات أمني واسع في مرحلة ما، إذا ما استمرت الأطراف العربية والدولية ذات المصلحة بالتغيير على موقفها الحالي بعدم المساعدة على تكوين مشروع وطني جدي للتغيير والسيطرة على الأوضاع إلا أن هذا المحذور لن يوقف التوجه لإنقاذ الشعب من صدام.

● مقارنة وتقييم المسالك:

لا أحد يستطيع إيقاف ومنع الشعوب من تقرير مصيرها وضمان مستقبلها، وفي حالة استمرار غياب الموقف المساند الجدي، يبقى على المعارضة العراقية، اختيار وتبني المسلك الرابع وهو العمليات المسلحة الخاصة واغتيال أقطاب النظام ومهاجمة الأهداف الحساسة، وهو المسلك الذي يحسم الموقف بجدية ويمنع محاولات التصالح مع النظام وإعادة تأهيله، كما أنه الخيار والمسلك الذي لايستطيع طرف خارجي التحكم فيه.

وإنه الخيار والمسلك الذي لايستطيع طرف خارجي التحكم فيه.

▭▭ معاني محاولة اغتيال عدي:

إن عملية إطلاق النار على عدي يوم ١٩٩٦/١٢/١٢ أكدت حقائق عديدة وكبيرة تتضمن ما يلي:

ـ على الرغم من اجراءات الأمن الصارمة والواسعة التي يتخذها عدي حيث تأتي في التسلسل الثاني بعد اجراءات أمن أبيه التي تفوق كل الإجراءات الإحترازية لأي شخص في العالم. تمكّن المهاجمون من الوصول لعدي مباشرة وإصابته إصابات مباشرة وخطيرة والإنسحاب بسلام على الرغم من إجراءات الأمن ومساعدة (المنطقة والطريق) على المتابعة من قبل أجهزة الأمن.

وفي هذه العملية تأكيدات واضحة على هشاشة الوضع الأمني مقارنة بالصور الزائفة المبالغ فيها، وهذه الهشاشة تأتي من كُره الشعب العراقي وأفراد الأجهزة الأمنية والحرس الخاص للنظام ورموزه بعد اجتياح الكويت، فقد كانت الأجهزة الأمنية في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات تثبت قدرتها في القبض على عناصر الإغتيالات قبل الشروع بالتنفيذ أو خلاله وبعده، حتى لو كان الأمر يتعلق باغتيال شخصية بسيطة كضابط أمن أو حزبي بدرجة وصغيرة..

ـ جاءت العملية في ذروة الإدعاءات الزائفة للنظام بالنصر الكبير الذي حققته (حكمة القائد العظيم)!! بتطبيق القرار (٩٨٦)، ولاشك في أن عدداً من الدول التي لم تجرّب الصراع طويلاً مع صدام ساورتها الشكوك بأن كل شيء قد انتهى وأن صدام باقٍ إلى أن يقبض الله عليه.

وعلينا أن نعترف بحالة القنوط التي أصابت بعض أطراف قليلة من المعارضة في الخارج لأن إلمامهم بدرجة العداء الشعبي والحزبي والعسكري لصدام لم يبلغ الحقيقة الدامغة (بأن لا أحد مع صدام)، نعم لا أحد مع صدام عدا قلّة قلية لأسباب معينة، وإن هذا القلق لدى بعض الدول وبعض أطراف من المعارضة لم يكن مريحاً لمسيرة التغيير، فكان لابد من برهان معاكس.

ـ بالرغم من أهمية استمرار تدفّق نفط الخليج، وعدم إمكان الثقة بصدام وتوسع رقعة العداء، فان المصالح الإقتصادية للعالم وحتى البعض من العرب الذين لم تُشبع جشعهم الأموال الطائلة، من شأنها إحداث وقفة للمراجعة ومثل هذه الوقفة تتشجع في الأمن والإستقرار الزائفين، فما دام صدام ممسكاً بزمام الأمور ووريثه عدي فلماذا التمنّع عن الإستفادة الإقتصادية؟ فجاءت ضربة عدي لتُفزع تجار

أسلاب الحروب الذين توافدوا إلى بغداد، ولتُوقف الهرولة ولتُلجم الأصوات البغيضة ولتثبت أن أعراس نصر صدام ليس إلا (عرس الواوية) وهو مثل عراقي يعكس العرس قصير الأمد (لبنات آوى) رغم ما تصحبه من ضجة وعوي.

ـ وكما بيّنا في كتابات سابقة فقد انحصرت ثقة صدام بولديه عدي وقصي، وفقدت إلى حد كبير بأخوانه (برزان، سبعاوي، وطبان) وما يؤكد هذه الحقيقة اجراءات الطرد والإبعاد والإعادة المتكررة من الوظائف ومناسبات (وولائم) التصالح ثم المقاطعة ونجم هذا التذبذب عن المأزق الذي وضع صدام نفسه فيه، شخص فاقد الثقة بالجميع فلابد له من المراجعة مع أهله (ولو كبرقع قوة زائف)، ولذلك فان الضربة لعدي، جاءت مُفزعة لهم وهذا يعني تلقي فرضية استمرارية نظام صدام (حتى بعد موته) ضربة شديدة بل ومدمرة، فشخصية قصي تختلف عن شخصية عدي وأخوة صدام أعداء له يتحجبون بستار هزيل خشية من مؤاخذتهم بجريرة سلوك صدام.

ـ الوصول إلى عدي وتمريغ أنفه وأنف أبيه بوحل (هزيمة) على يد الشعب يعني سهولة الوصول إلى كل الوزراء والمسؤولين الآخرين، صحيح إن موت أي وزير لايساوي لدى صدام شيئاً يذكر إلا أن تصفية وزير لايمكن إخفاؤها إعلامياً وتعطي دليلاً على استمرار التداعي والإنهيار، علماً إن بعضاً من الوزراء يستحقون هذا العقاب فعلاً أما الوصول إلى أفراد الحلقة الضيقة فقد أصبح ميسوراً لأن الكثير منهم خارج حماية النظام حالياً، ومن المتوقع تعرّضهم للتصفيات بحكم الآلام الهائلة التي تركوها في نفوس الشعب من سلبٍ ونهبٍ واغتصابٍ واعتداءٍ وتجاوز على المحرمات، وعلينا عدم التشنّج مع مَن يريد العمل ضد صدام منهم وإبقاء الباب مفتوحاً.

ـ العملية كلّها رائعة باستخباراتها المسبقة، ودقيقة ومتقنة بتنفيذها، جرئية بأدائها، عظيمة بدروسها، صاخبة مدوية بإنذارها لكل المراهنين بعودة الحياة إلى صدام، ومهدّئة لكل من أحاطتهم الرجفة، وأخذتهم الحسرة على الرجعة. ورحم الله الشاعر الشابي، القائل:

إذا الشعب يوماً أراد الحياة   فلابد أن يستجيب القدر
ولا بد لليل أن ينجلي   ولابد للقيد أن ينكسر

فهل هنالك من مُراهن على استمرارية صدام إلى وقت يعيد فيه القدر إليه الحياة والقوة؟ وماذا لو تحولت العمليات الى عدد من الوزراء البؤساء الذين لايمتلكون إلا مرافقاً واحداً، أو سيارة صالون واحدة من المرافقين كطارق حنا عزيز، لا أعتقد أن الشعب سيستمر بإستثناء هؤلاء، فالجميع مطالبون بالتصدّي للنظام بمختلف الأشكال.

ـ أثارت العملية ضجة إعلامية وسياسية ومخابراتية كبيرة، العديد من الصحفيين والمراسلين يطرحون مجموعة أسئلة وصولاً إلى سؤال واضح عما إذا كانت العمليات ستتكرر وهل ستطبّق على آخرين وهل إنها بداية النهاية؟ أسئلة ربما طرح بعضها من قبل أجهزة المخابرات لتقدير الموقف وتحديد مسالك التعامل مع صدام. وتتخلص من الكثير من المناقشات إلى ترشيح العمليات المسلحة الخاصة بأنها (مسلك يعلو المسالك) الأخرى.

لقد آن الأوان ليذهب صحفي إلى (برزان) (والد زوجة عدي المطلّقة ووالد الابن الذين أطلق عليه عدي النار في اكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٤) ويسأله عمّا حصل، فسيرى في أساريره فرحة وتشفٌ يتجنّب إظهارها لأسباب خاصة.

ومادمنا في صدد أحداث الساعة حيث الإغتيالات، لعل من الضروري مواصلة الحديث بإيجاز عن (القرار ٩٨٦) ودعوات المصالحة.

▭▭ القرار (٩٨٦) ودعوات المصالحة:

ـ أوليات الموضوع:

ولدت فكرة تصدير النفط الجزئي لشراء الغذاء والدواء في آب من العام ١٩٩١ أثناء زيارة الرئيس الأميركي جورج بوش إلى تركيا وقد طرح عليه الأتراك ما قيل عن مجاعة في العراق، وبعد عودته إلى بلاده جرى التداول في الأمر وصدر قرار من مجلس الأمن بهذا الشأن، بقي النظام مصراً على رفضه لأسباب مختلفة

أهمها:

١- قناعة صدام أن القرار سيكون بديلاً عن الرفع الكامل للعقوبات.

٢- لقلّة المبالغ التي حددها القرار الأول، ١,٦ مليار دولار، إجمالاً.

٣- لصدور دعايات داخل البلد تشير إلى وصف القرار بأنه أشبه ما يكون بالإنتداب نجم عن الإستبداد السياسي لصدام.

٤- لمواصلة التستر وراء حجاب المعاناة الإنسانية. بهدف إحداث شرخ في التحالف الدولي والعربي ضد النظام.

٥- وجود إمكانية تهريب للنفط ومنتوجات عراقية تشمل الكبريت، الفوسفات، السماد الكيمياوي (اليوريا)، الجلود، التمور، وحتى القمح المنتج محلياً، والمشتقات النفطية.

ونتيجة المداولات المختلفة تمّت زيادة المبلغ إلى ملياري دولار كل ستة أشهر يذهب ثلثها تقريباً إلى تعويضات الحرب وغيرها.

في ١٩٩٦/٥/٢٠ أعلن النظام قبوله بالقرار وأعقبت ذلك مشاكل أدت إلى تأخير إعلان الإتفاق النهائي حتى أواخر شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، والمباشرة بتنفيذه الساعة الثامنة من صباح يوم ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٦ بالتوقيت المحلي.

▭ تكوين التحالف:

شكّل اجتياح الكويت حدثاً تأريخياً مُفزعاً نجم عن اجتياح واسع لأكبر قوة اقليمية مبتدئاً بالكويت، وتقع نقطة التهديد الأخرى على مضيق هرمز بعد أن طبق صدام على الإمارات العربية المتحدة القول المأثور «ضرب الأعناق ولا قطع الأرزاق»، ودفعاً للنصل الحاد الذي لامس رقاب الدول الخليجية استنفرت كافة الطاقات القتالية (عسكرياً، اقتصادياً، سياسياً، معنوياً) لمجابهة التهديد، ولذلك رأينا الدول الأصغر حجماً أكثر اندفاعاً للتعجيل بالحرب، وهذا ما تطرق إليه شوارتزكوف، والجنرال بيتر قائد القوات البريطانية.

وفي اتجاه آخر أخذت القيادة المصرية موقفاً متصلباً لأسباب عديدة، منها ماهو نفسي تولّد من جراء الخداع الذي مارسه عليها صدام مباشرةً.

ولما كان الغطاء العربي ضرورياً لإنجاح أي تحالف دولي فقد رمت الولايات المتحدة الأميركية والمملكة العربية السعودية ودول عربية، بثقلها لدفع سورية على المشاركة الفعلية في التحالف، ومارست سورية ضغوطاً مقابلة شديدة من ضمن نظرتها الإستراتيجية للصراع الدولي والإقليمي والعربي من دون إهمال لمسألة حث صدام على الإنسحاب من الكويت تجنباً للتدمير، بيد أن صدام ارتكب أم جرائمه الخارجية بالتصلّب في رأيه فأتاح الفرصة كاملة لتدمير العراق الذي تمنّته دول عديدة.

وفي لقاءات مختلفة مع أطراف رسمية عربية وغير عربية، حذرنا من أن صدام يعوّل على عامل الوقت بحيث تسبب الإطالة والمماطلة بظهور متغيرات دولية وإقليمية، وتشعر بعض الأطراف المتناثرة بالإطمئنان لأنها لم تتعرض للكارثة مباشرة، كما أن الخلافات الكامنة وراء الكواليس بين دول صغيرة وأخرى غيرها ستطفو على السطح عند الشعور (بأمن كاذب)، فينحصر الصراع بدوائر متقاربة، حينما تتهيأ ظروف مستجدة لدفع الأتاوات وتخلخل الأوضاع الداخلية بطرق ليس من اليسر الكشف عنها، قبل استشراء الخطر.

وقد يترتب على هذا تعقيدات تستلزم جهوداً كبيرة.

وإذا رجعنا الى أحداث ما بعد ٢/ آب/١٩٩٠ نرى الحكومات والدول العربية قد تمحورت إلى ثلاث اتجاهات:

اتجاه تحالف الحرب للضغط على صدام للإنسحاب.

إتجاه شمال افريقيا.

إتجاه بقي قريباً إلى صدام.

ولكل من هذه الإتجاهات رؤيته الخاصة بعدم تدويل القضية.

المتغيرات في التحالف والخارطة العربية:

وعندما نراجع الإتجاهات العربية المذكورة نلاحظ ما يلي:

١- تحول علني في الموقف الأردني بعد تمرد حسين كامل في ٨ آب ١٩٩٥..

٢- حرص يمني على توضيح الموقف نستطيع تسميته بالتخلّي عن صدام.

٣- انشغال منظمة التحرير الفلسطينية بأوضاعها الذاتية ومفاوضات أوسلو والحكم الذاتي، إلا أن هنالك عودة احتكاك سلبي حصلت مع الشعب العراقي وأشقائه الذين عانوا من جرائم صدام، فمن المؤسف أن يرسل عرفات برقية تضامن مع صدام برغم علمه التام بحقيقته وإجرامه وكُره الشعب له، وكذلك قيام عدد من الأطراف الفلسطينية بالترويج لصدام.

٤- عدم امتلاك السودان لما يساعد به صدام وانشغاله بضغوط متزايدة ومشاكل مضنية تهدد كيانه المباشر.

٥- ظهور دعوة إماراتية للصفح عن صدام وقد جاءت الإشارة الأولى من وزير الدفاع قبل حوالي السنتين، وفي اليوم التالي لنشر الخبر المصادف ١٩٩٥/١/١٠ وجهتُ رسالة عبر وسائل الإعلام إلى الوزير أشرتُ فيها إلى «ان قدر الكويت في مجاورة العراق هو الذي جعلها الصفحة الأولى في غزو صدام، ولولا الموقف الدولي لحصل لكم ما حصل للكويت»، وفيما يلي نص الرسالة: «من اللواء الركن وفيق السامرائي - (صلاح الدين - شمالي العراق)

إلى السيد وزير دفاع دولة الإمارات العربية المتحدة المحترم.

السلام عليكم.

يا سيادة الوزير، تناقلت وكالات الأنباء يوم أمس ١٩٩٥/١/١٠ تصريحاً لسيادتكم تطلبون فيه من دولة الكويت الصفح عن جرائم صدام تخفيفاً لمعاناة الشعب العراقي، وأعاد بي الذاكرة إلى عام ١٩٨٢ يوم طلب صدام منا في الإستخبارات العامة تنظيم جولة للملحقين العسكريين لمشاهدة المئات من جثث القتلى الايرانيين شرق البصرة، وكان من بين مَن تمت دعوتهم أحد موظفي سفارتكم في بغداد، وبعد أن تبادلت معه أطراف الحديث طلب مني أن أنقل إلى

حكومتنا ضرورة توقف المخابرات العراقية عن ممارسة أعمال التجسس والتخريب في دولة الإمارات، وحصل ذلك يوم كنتم تساعدون العراق لاجتياز أكبر محنة مرّ بها حتى ذلك الوقت.

ومع تقديرنا لنواياكم الطيبة للشعب في العراق فإن من الواجب علينا ما يلي:

١- إن الشعب في العراق كان ولم يزل ضحية إجرام صدام، حيث ينقله من حرب إلى أخرى ويتفنن في كيفية قمع واضطهاد الشعب بكل فئاته من دون تمييز.

٢- إن صادرات النفط غير القانونية حالياً تكفي لإعاشة الشعب وإن أمام صدام فرصة الموافقة على تصدير جزئي للنفط بإشراف الأمم المتحدة إلا أنه يرفض ذلك، وهذا يؤكد بأن غاية صدام الحقيقية لم تكن الحصول على الأموال فقط بل رفع العقوبات ليتسنى له الإنتقام، والإنتقام سيوجه إلى الشعب وإلى دول الخليج بطرق إعلامية وتجسسية وتخريبية، وكما تعلمون فإن إعادة فرض عقوبات على صدام سيكون بعد ذلك مستحيلاً إذا ما استمال وأغرى عضواً دائماً واحد في مجلس الأمن وهذا ما هو حاصل الآن، كما أن قوة صدام تكمن في استعداده للتخريب وإن قوته المسلحة لم تعد قادرة على مواجهة (غير الأشقاء).

٣- ان لدى صدام المليارات من الدولارات ولولا سياسته الفردية بشراء الذهب المحلي لحسابه وحساب عائلته بعملة محلية لاقيمة لها وتُطبع من قِبَلِه لبقيت اسواق العراق مليئة بالذهب ولعل الأجانب يشاهدون ذلك حتى الآن.

٤- لقد كانت الإمارات من الدول التي اتهمها صدام في خطابه ليوم ١٧/٧/١٩٩٠ في التآمر على حكمه وأنتم تعلمون أن لاصحة لذلك (وإن قدر الكويت في مجاورة العراق هو الذي جعلها الصفحة الأولى في غزو صدام ولولا الموقف الدولي لحصل لكم ما حصل للكويت)، ونحن الذين عشنا في مفاصل معينة من العراق نُدرك ما يبيت لكم صدام فليست القوات المسلحة التي ستكون مصدر التهديد لأمنكم بل الأموال التي سترد إليه للقيام بالتخريب النفسي، الطائفي، الحزبي، التجسسي والإعلامي.

٥ - إذا عدنا إلى القرآن الكريم وإلى المفاهيم الحضارية في العالم وإلى ما هو واقع علينا نحن في العراق لتأكد للعالم أن حكومة صدام ليست حكومة شرعية وإنما عصابة مجرمة تسلّطت على رقاب الشعب ولابد لنا الآن من الإستفسار كم قتلت حكومتكم من شعبكم حتى الآن؟ بالتأكيد لم تقتل أحداً منكم أو من غيركم. ولكن صدام قتل منا نحن العراقيين بحدود أربعمائة ألف شخص في عمليات اضطهاد داخلي عدا ضحايانا في الحروب الخارجية وإن أكثر من مليوني شخص تركوا ديارهم مشردين من شرور صدام.

يا سيادة الوزير، ومرة أخرى أعرب لكم عن تقديرنا لمشاعركم اتجاه الشعب ولكننا نطمح أن تقولوا لصدام: «نحن مع ضرورة رفع العقوبات، ولكن بعد أن تكون في العراق حكومة تحظى بتأييد شعبها ولماذا يخشى هو من الإنتخابات الحقيقية بإشراف الأمم المتحدة أوَليس هذا من حق إخوانكم في العراق عليكم، وعندما ينصر الأخ أخاه من الظلم فلا يُعتبر تدخلاً في شؤون داخلية.

وختاماً أود أن أسجل في هذه الرسالة بأننا جميعاً في الخليج وفي العراق سنلعن الساعة التي تُرفع فيها العقوبات عن صدام في حالة بقائه في السلطة لأنه سينتقم منكم ومن الشعب العراقي أولاً وستتذكرون قولي هذا إن حصل ما لايُحمد عُقباه لاسمح الله. وبالرغم من القناعة من أنكم قصدتم تخفيف الأعباء عن الشعب إلا أن إخوانكم أبناء العراق يطمحون بدعمكم لهم في الخلاص النهائي من شرور صدام لأن هذا هو هدفهم الإنساني النبيل.. وتقبلوا فائق التقدير».

ثم جاءت الإشارة العلنية على لسان رئيس الدولة الشهر المنصرم، ولم تقتصر هذه المرة على تعبير في الرغبة بالتطبيع بل دعوة الدول العربية لإنهاء المقاطعة.

وليس لمطّلع في العراق إتهام دولة الإمارات بالتجاذب مع صدام شخصياً أو تأييده وبحكم معرفتنا الدقيقة بقيادة الدولة ومشاركتي الشخصية بتنسيقات رسمية مباشرة مع بعض دوائرها الحساسة (سابقاً) فإن الإمارات أبعد ما تكون عن صدام، وإن دعوة المصالحة لابد أنها انطلقت من رؤية إماراتية حساسة وليس من المنتظر أن نطالب العالم والأشقّاء بمواصلة قوّة التماسك المعادي لصدام من دون

أن نظهر جوانب إيجابية تساعدهم على المواصلة.

وعندما نهيب بدولة الإمارات باستمرار الوقوف مع الشعب العراقي فإنما ننطلق من إلمام بأصالة القيم وثناءً على موقف مساند، وكلنا أمل في أن تثبت توضيحاتنا والأحداث حرصنا الأخوي في تجنب حالة تؤذي الإمارات والأشقاء دون تحقيق فائدة ترجى.

▭▭ العراق والمعادلة الإستراتيجية:

بحكم احتواء منطقة الخليج على ثلثي الإحتياط النفطي في العالم، ولوجود احتكاكات متضادة ومتعاكسة عديدة على المستويات المذهبية، والقومية والعشائرية، والسياسية ولأن أبعاد الكثبان الرملية بين بعض دول شرق الجزيرة لم تأخذ شكلها المطلوب فقد اكتسبت هذه المنطقة الضيقة جغرافياً أهمية استراتيجية قصوى بل اعتبرت المنطقة الأمنية الأهم للمصالح الإستراتيجية الكبرى في العالم.

ولاعتبارات ديمغرافية تتعلق بالسواحل الغربية للخليج فإن الإمتدادات الخارجية تتواصل معها سواءً عربياً في حالات التوتر الشديد كاجتياح الكويت، أو عالمياً، كما أفرز عنه.

وطبقاً لما هو حاصل فإن المتضادات تشمل مايلي:

- تيار ايراني يمتلك القوة البشرية، والحماس الروحي، وموارد مختلفة لا يُستهان بها.
- تيار استبدادي تلقى ضربة كبيرة ويمتلك قدرات تخريبية هائلة إذا ما أُعيدت إليه الحياة، ويشمل نظام صدام.
- قوى محلية ذات قدرة اقتصادية عالية وإمكانيات قتالية محدودة وتشنجات وخلافات تحت الستار.
- صراع أميركي، أوربي، آسيوي، ترجح فيه كفة التنسيق الأمريكي - البريطاني.

ـ ضياع عربي.

وطبقاً لحسابات منطقية وواقعية فليس لأي طرف خليجي التعويل على نظام صدام كجزء أساسي في التوازن الإقليمي لردع النفوذ الإيراني لأسباب مختلفة تتضمن ما يأتي:

o ايران دولة كبيرة تستمد قوتها مما يلي:

ـ تبلغ نفوسها ثلاثة أضعاف نفوس العراق ولديها قدرة عالية في التعبئة البشرية والنفسية والروحية واستعداد واسع للتضحية.

ـ تشكّل مساحتها حوالي أربعة أضعاف مساحة العراق (٣,٧).

ـ لديها موارد اقتصادية متعددة؛ نفط، مياه عذبة، أراضي خصبة، صناعة لا يُستهان بها، مهارة في التقشف.

ـ انتشار المنشآت الصناعية في مناطق متباعدة.

ـ قوة قتالية من الحرس الثوري تبلغ حوالي نصف مليون شخص معدين للمعارك الصعبة والإنتشار السريع.

ـ قوة بحرية متفوقة.

ـ قوة صاروخية أرض-أرض وسطح-سطح ضد السفن.

ـ سواحل بحرية طويلة وموانئ عديدة.

ـ يرجّح امتلاكها أسلحة كيمياوية وجرثومية غير مستبعدة، وتوجه نووي واضح.

o العراق دولة محاصرة (بسبب النظام الحاكم)، ويعاني من مشاكل ستراتيجية تشمل مايلي:

ـ تحمّله خسائر بشرية من جراء سياسة النظام بلغت مليون قتيل.

ـ تكبّله بمائة بليون دولار من الديون وتعويضات حرب تفوق ذلك.

ـ ضعف شديد في قوته الجوية.

ـ اضطراب في الإرادة القتالية تحت ظل النظام الحاكم.

ـ تفكك اجتماعي غير مسبوق عراقياً.

ـ تحريم امتلاكه أسلحة كيمياوية وصاروخية مؤثرة وحصاراً عسكرياً متعدد الأشكال.

ـ نظام فقد مقوماته الأخلاقية ويعتمد سياسة القمع تجاه الشعب.

إذن العراق بوضعه الحالي وفي ضوء القرارات الدولية لايستطيع مجابهة ايران، إلا إذا رد اعتباره كلياً (اقتصادياً) وهذا يتطلّب عشرات بلايين الدولارات، وعسكرياً وسياسياً وأمنياً، فهل هنالك من هو مستعدّ لهذا التحول الخطير؟! وبالرغم من أن الجواب سيأتي سريعاً جداً بالنفي، فهل يُعقل أن حاكماً تخلّى عن نصف شط العرب (بالقوة) ودمّر بلاده وهُزم استراتيجياً في كل حروبه يستطيع النهوض بما يُطلب منه لردع ايران، وقد ذُقنا مرارة حرب طويلة معها تطلب إجبارها لإيقاف الحرب تضحيات وخسائر هائلة؟ ومَن يصدق أن الشعب العراقي وقواته المسلحة سيقاتلون مرة أخرى بالروح نفسها على يد حاكم ظالم كرهوه جميعاً ويتحينون الفرص لتمزيقه.

إن أي محاولة لإعادة التوازن الإستراتيجي بوجود صدام ستنقلب سريعاً على العرب أنفسهم وعندئذ تكون مسألة لاذنب للشعب العراقي فيها، وبإفرازاتها.

▭▭ دوافع دعوات المصالحة:

هنالك أربعة اتجاهات للدوافع تتباين بين طرف وآخر:

. ١- نتاج طبيعي للشعور بعدم جدية ذوي التأثير في إحداث التغيير وهنالك تساؤلات كثيرة بعضها مشروع، وآخر نابع من القلق وقد سمعنا الكثير من تفرّعات الإتهام!

مثلاً:

لماذا لم تكمل قوات التحالف دورها في الإطاحة بصدام بعد إخراجه من الكويت؟

لماذا لم تعاون الإنتفاضة الشعبية في آذار ١٩٩١؟

لماذا لم يُخلق كيان مسلح لمنظمة ثورية؟

لماذا لم تساند عمليات آذار ١٩٩٥؟
ولماذا لم يُمنع مسعود البرزاني من ضرب عمليات آذار ١٩٩٥؟
لماذا لم يحدد هدفاً علنياً بإسقاط صدام؟
لماذا الموافقة على ترتيبات ساعدت على تخفيف الأعباء المالية عن صدام وأدت إلى هبوط سعر الدولار من ٣٢٠٠ دينار أواخر العام ١٩٩٥؟
لماذا ضُرب الرئيس القذافي العام ١٩٨٦ مباشرة وتمتنع عن توجيه ضربة مباشرة إلى صدام؟
لماذا تركت بناية القصر الجمهوري الثانية (المسماة المجلس الوطني) سالمة من القصف الجوي والصاروخي؟
لماذا تجاهلت غزو صدام لشمال العراق في ٣١ آب ١٩٩٦؟
يمكننا تفهّم أسباب وملابسات بعض ما ورد ولكننا لا نريد (المفاجأة بسوء) ونعطي مبرراً لاتهام أنفسنا بعدم الفطنة إذا ما أخذنا الأمور بأشكالها العفوية أو بحسن النية.
إن المحاور الأساسية للفكر الأميركي في التغيير تنسجم بأبعاد متباينة مع رؤية بعض الدول العربية، فتخشى أميركا من أن تؤول نتيجة الحركة الشعبية الواسعة إلى سيطرة إتجاه موالٍ لايران على الحكم، أو أن يُستثمر الوضع لصالح الترابط العراقي - السوري، إو التطور إلى حرب أهلية.. وبالطبع فإن صدام يبذل جهوداً كبيرة لزيادة التخوّف من هذه الإحتمالات.
ولذلك نرى التوجه أو النشاط الأميركي، وبعض دول الخليج منصبّاً على إحداث تغيير سريع بانقلاب عسكري يحسم الأمر بيوم أو يومين، ولما كان هذا الأسلوب بحاجة إلى سرّية مطلقة فان مؤشرات تقدّمه وتطوره تبقى محجوبة عن أكثر الدول إهتماماً بالتغيير فلا تجد ملمساً لمصداقية النوايا، وعندئذٍ يبدأ سريان آراء التشكيك يأخذ مدى واسعاً، فتُطلق صيحات تقول انهم (أي الأميركان) يريدون صداماً بعبعاً لإرهاب الخليج لتبرير التواجد العسكري الهادف للسيطرة على منابع النفط.. وهذا يعني بأنهم سيفاجئون العالم بالتصالح معه، وعليه يُقدم

عدد من الدول الصغيرة على تسجيل سبق في التصالح مع هذا الشرير تجنباً لشروره.

وبالطبع فالمؤشرات الحالية لا تدعو لتأييد هذا الإفتراض.

٢- أما الدافع الآخر فهو ابتزازي يشمل دولاً خارج دول الجوار العربي، يستهدف الإفادة المالية من دول الخليج ذات العلاقة، ويقيناً تم صرف مبالغ طائلة في هذا الإتجاه لو صُرف جزء بسيط منها على تطوير ومساندة المعارضة العراقية لقُضي الأمر قبل فترة ليست بقليلة.

٣- لخلق تهديد محلي تجاه دولة إقليمية، ولا نرى فرصة لتحقيق هذا الغرض بوجود صدام.

٤- أما الدافع الأخير فينطلق من مصلحة ذاتية لعدد من الدول لإعادة تقاسم النفوذ وينطبق الأمر هنا على دولتين، واحدة تسعى لقيادة كتلة غربية وهي فرنسا وشرقية تسعى للإمساك ببعض المصالح وهي روسيا.

وينطبق الأمر هنا على مقطع واسع من المصالح تتراوح بين الإستفادة الجزئية من القرار (٩٨٦) وبين الرفع الكامل للعقوبات. فقد أعربت عدة دول (علناً) عن رغبتها في الإستفادة من التبادل التجاري ضمن النطاق المسموح (غذاء، دواء، ومسائل إنسانية أخرى.. ونفط)، وهناك دولة كبيرة تتحدث علناً للإستفادة (من أسلاب الحروب) أما صدام فيعرف والحال هذه من أين تُؤكل الكتف، فتهمّه تركيا لتبريد سخونة الموقف في الشمال... وروسيا وفرنسا لتشجيعها على الضغط في الأمم المتحدة لتحويل طوق العزلة من حبل للموت إلى خيط للنجاة.

وسيلعب قليلاً جداً بالقرار ٩٨٦ في ساحة الأدوية وربما الرز المصري.. وساحة السجال ستكون في العقبة وعمان حيث أكد وزير تجارة صدام على أهمية الأسعار التنافسية (نزولاً) فإذا كانت اسعار ميناء مرسين التركي الأفضل، فمن هناك...

وفي كل الأحوال فإن المرتجى من أشقائنا العرب التصرف إزاء الموقف من منطلق إسلامي، عربي، وحضاري، في نصرة الشعب العراقي في سعيه من أجل الحرية، وإلا فإن لقمة العيش لا تساوي شيئاً بلاحرية وأمن.

ونتوجه إلى قيادة الإمارات العربية الشقيقة مرة أخرى والتي وقفت ضد الطغيان في ذروة شروره، ووقفت إلى جانب الشعب العراقي، ووقفت إلى جانبنا في المعارضة الوطنية العراقية، لعدم الثقة بالنظام الصدامي وليتأكدوا أن لهم أخوة في العراق هم أفضل لهم بكل المقاييس من صدام.

▭ فوائد ومحاذير القرار ٩٨٦ إزاء عملية التغيير:

ـ الفوائد:

١- التخفيف عن كاهل المواطنين في السعي الى لقمة العيش.

٢- إمكانية التفرّغ للتفكير السليم في مجابهة النظام.

٣- سحب البساط من تحت صدام في استدرار عطف المنظمات الإنسانية (بتقارير كاذبة عن الوفيات) لمحاولة الرفع الكامل للعقوبات.

٤- الهزيمة السياسية والتأريخية (لصدام) في إقرار مبدأ التعويضات عن خسائر الحرب.

٥- كشف أوراق النظام تجاه بعض الأشقاء العرب إذ سيستخدم الأموال في تركيا، روسيا، فرنسا.. وتجاهل الدور العربي..

٦- تخفيف الضغوط المالية عن اللجنة الخاصة بإزالة أسلحة الدمار الشامل ونتمنى أن يؤدي هذا إلى استمرار الضغط على النظام حتى إسقاطه، وليس لتقديم شهادة التبرئة.

٧- شعور العراقيين (من البسطاء) بأن الأمم المتحدة معهم وتسعى للتخفيف عنهم.

٨- تثليم سيادة (سلطة صدام) على الشعب في الجانب الغذائي من خلال المراقبين على توزيع المواد الغذائية والإنسانية.

ـ المحاذير:

١- كفاءة أبواق الدعاية الصدامية في تصوير القرار ٩٨٦ بأنه نصر صدامي وبداية الرفع الشامل للعقوبات، وقد تـترتب على هذا إيجابيات داخلية وخارجية

لصالح صدام، إلا أن عملية اغتيال عدي غيرت المعادلة سريعاً.

٢- سيؤمن القرار توفير مبلغ (٧٢٠-٩٠٠) مليون دولار سنوياً كان النظام مضطراً لصرفها لتأمين الفقرات المستوردة من البطاقة التموينية وسيساعده هذا المبلغ على تقديم الرشاوي لمسؤولي بعض الدول ولعملائه وإجراءاته القمعية.

ـ نتيجة المقارنة:

إذا ما أخذ القرار بشكله المجرد وطُبّق بصورة صارمة فإن الفوائد التي سيجنيها الشعب وعملية التغيير المنشود ستفوق بكثير الفوائد المترتبة لصالح النظام.

ـ الموقف المطلوب:

١- رفض الآراء المطالبة برفع آخر للعقوبات تذرعاً بتطبيق نظام صدام لإلتزاماته بخصوص تدمير أسلحة الدمار الشامل ولا ينبغي أخذ قرار وقف إطلاق النار ٦٨٧ كقياس للإلتزام بل كافة قرارات الأمم المتحدة الأخرى وحقوق الشعب العراقي شمالاً ووسطاً وجنوباً وليس الكرد والشيعة وحدهم... ألخ.

٢- إن جوهر العقوبات يتعلّق بحرمان صدام من الحصول على الأموال الصعبة، وإن حصوله عليها في تصدير نفط مضاف عن القرار ٩٨٦ سيجعل العقوبات الأخرى مسخّرة وعديمة الجدوى.

٣- ضرورة العمل الجدي لإسقاط صدام وهذا لن يتم بموجب الإجراءات السلبية الجارية في حين أن محاولة اغتيال عدي أحدثت تطوراً هائلاً لصالح الشعب.

٤- أن تأخذ الدول (المهتمة) في الخليج بعين الإعتبار موقف الدول العربية التي تميزت بثبات موقفها في التصدي لصدام رغم نشاطاته العديدة لمحاولة تليين موقفها.

٥- شن حملة إعلامية قوية لكشف الحقائق التي تُسهم في إنارة الشعب العراقي لعدم تصديق دعايات صدام.

٦- الدول العربية مطالبة بنصرة المعارضة العراقية وإلا فإنها ستُستَقطب رويداً رويداً من قبل أطراف أخرى.

ولابد في الختام من الثناء وتوجيه الشكر للدول التي اعتبرت محاولة اغتيال عدي حقاً مشروعاً سواءً قالت، أم لم تقل ذلك علناً.

خـاتمة

ولابد من خاتمة موجزة، نحن مع بناء العراق العزيز القوي، عراق العروبة، عراق الديمقراطية، عراق العدل والحرية، ولن نتخلى عن حقنا في شق طريق الحياة والتقدم، ونحن مع المساعي لإعادة الحق إلى أهله وإقرار هيبة الدولة والقانون ولكننا ضد الدكتاتورية (بلا رجعة)، وضد القوانين الفردية المجرمة بلا هوادة، وضد التسلّط والإستبداد، نحن مع أن يكون لنا قوات مسلّحة قوية من أجل الأمن والسلام وصيانة الأرض والعرض ولذلك فنحن ضد استهانة الطاغية بالجيش، وضد التهور والحسابات الخاطئة وأوهام الزعامة.

وختاماً، لابد أن تعود الكلمة كلها (للشعب)، ولابد أن نعيش أحراراً كما ولدتنا أمهاتنا.

ولابد لخيوط الشمس من أن تحرق الطغاة لتعمّ أنوار الحرية والسلام والتقدم كل ربوع وادي الرافدين، فعدوّنا صدام وعلينا أن نفتح عقولنا وأن نتعاطى إيجابياً مع كل من يعمل للإطاحة به، ونحو عراق ديمقراطي موحّد، وأن لا نتشنج أمام حتى أقرب الناس إليه (دون استثناء) إن عملوا جدياً للإطاحة به لتخليص العراق والإنطلاق نحو الحرية.. وعلى الباغي تدور الدوائر...

ثم لا يفوتنا أن نشكر سورية الشقيقة على الأمن والأمان والإقامة والمعاونة التي قدمتها لنا في أصعب الظروف وأشدّها قساوة، ولوقوفها المستمر مع شعب العراق ضد الطغيان والإستبداد.

والله المستعان.

إصدار شركة «دار القبس» للصحافة والنشر
الكويت

ص.ب ٩٨٠٠ الصفاة الرمز البريدي (13078)
برقيا القبس: تلكس ٢٣٣٧٠
فاكس ٤٨٣٤٣٥٥
هاتف ٤٨١٢٨١٩/ ٤ خطوط

صدر في شهر يوليو ١٩٩٧



أول وزارة ومجلس قيادة الثورة بعد حركة ١٧ تموز ٦٨